دراسات
فى
تاريخ مصر الحديث والمعاصر

الدكتور

فاروق عثمان أباظه

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية

٢٠٠١

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير الأزاريطة ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس الشاطبى ت ٥٩٧٣١٤٦



بسم الله الرحمن الرحيم

المحتوى

مقدمة

تاريخ مصر والعالم العربى الحديث والمعاصر
بين مدارسه ومناهجه

ان دراسة التاريخ القومى لأى شعب من الشعوب تحتل دائما مكان الصدارة بين الدراسات التاريخية فى المراكز العلمية لهذا الشعب أو ذاك. ودراسة التاريخ القومى لمصر بالذات عبر عصوره المختلفة تتوفر له مقومات التكامل، ووفرة المصادر المنقوشة، والمخطوطة، وغيرها، والتى قد لاتتوفر لشعب آخر من شعوب العالم يعود تاريخه المسجل إلى سبعة آلاف عام أو يزيد من عمر الزمن. ولاشك أن الفترات الحديثة والمعاصرة من تاريخ مصر العريق لهى أقرب بطبيعة الحال لاستقراء الباحثين من الفترات السحيقة مما يجعل دراستها أمر يحتمه قرب المعاصرة، وان كان يقع على عاتق مؤرخ التاريخ الحديث والمعاصر مسئولية تتبع جذور الأحداث وتطورها منذ أقدم العصور حتى يتبين ماعكسته وأفرزته على الواقع الحديث والمعاصر، فالشجرة لاتدرس من أوراقها ولكن ينبغى معرفتها من جذورها، كما أن تاريخ مصر عبر العصور لم ينفصل عن تاريخ أمتها العربية.

وتبدأ الحدود الزمنية لتاريخ مصر والعالم العربى الحديث والمعاصر منذ بداية الفتح العثمانى لمصر فى سنة ١٥١٧ حتى وقتنا الحاضر. وهى فترة هامة وخطيرة فى تاريخنا القومى استغرقت قرابة خمسة قرون من عمر شعبنا المصرى وأمتنا العربية وأثرت فى مسار

مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد سبقنى فى دراسة هذه الحقبة من تاريخ مصر والعالم العربى كثيرون من المؤرخين والباحثين على المستويين المصرى والعربى والعالمى واستندوا إلى مصادر متنوعة بلغات مختلفة وانتهجوا العديد من المناهج التى انتهجتها المدارس التاريخية باتجاهاتها المتباينة. وقد أفدت من جهود من سبقونى فى هذا المجال لكى أقدم فى هذه الدراسة من الأراء أرجحها عندى حول حركة التاريخ فى مصر وأمتنا العربية الحديثة والمعاصرة، بما يشحذ ذاكرة شعبنا بدروس الماضى وعبره، ويبصرنا بنتائج تجاربنا السابقة فى مختلف المجالات، حتى نعرف أين موقعنا الأن من التطور البشرى وماهو الطريق الأمثل الذى ينبغى علينا أن نسلكه لتحقيق مستقبل زاهر لشعبنا العريق وأمتنا الخالدة.

ومن الأمور التى يواجهها الباحثون فى مجال التاريخ صعوبة تحديد بداية معينة للعصور التاريخية المتعاقبة، كصعوبة تحديد يوم بعينه ينتقل فيه الانسان بين مراحل الطفولة والصبا، والمراهقة والنضج أو الفتوة، ثم الشيخوخة والهرم، حيث يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بطبيعة الحال عبر تغيرات فسيولوجية وسيكولوجية بطيئة ومتدرجة. كذلك فان العصر التاريخى لايبدأ بحادثة بعينها ولاينتهى أيضا بحادثة بعينها، فهناك فترة انتقال بطيئة ومتدرجة بين القديم والجديد، تطول أو تقصر وفقا للظروف الموضوعية التى تمر بها المجتمعات الانسانية. وتتشابك مظاهر القديم والجديد فى هذه الفترة الانتقالية، وتظل كذلك إلى أن تتغلب المظاهر الجديدة شيئا فشيئا، وتقل تدريجيا المظاهر الأخرى القديمة وتنزوى ببطء، إلى أن تختفى نهائيا، أو يبقى بعضها دون أن يكون لها مؤثرات حاسمة فى تطور المجتمع. ومن هنا فان العصر التاريخى يبدأ عندما تحدث مجموعة

من التغيرات والتحولات فى البناء الأساسى للمجتمعات الانسانية، وخاصة عندما تبلغ هذه التغيرات والتحولات ذروتها من التفاعل. وهنا يشير المؤرخون أحيانا إلى حادثة معينة ذات تأثير خطير فى التغير والتحول، ويعتبرونها - تجاوزا - نهاية لعصر قديم وبداية لعصر جديد.

وقد اتجهت المدارس التاريخية التى عنيت بدراسة تاريخ مصر والعالم العربى الحديث والمعاصر اتجاهين مختلفين. فالمدرسة التقليدية اعتبرت بداية هذا التاريخ مع وصول الحملة الفرنسية إلى مصر (١٧٩٨ـ ١٨٠١) فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر واهملت بذلك تاريخ مصر طوال العصر العثمانى (١٥١٧ـ ١٧٩٨). وقد استندت هذه المدرسة إلى أن العصر العثمانى ــ من وجهة نظرها ــ كان امتدادا للعصور الوسطى التى سبقته، حيث لم تتغير ملامح الحياة كثيرا عما كانت عليه فى تلك العصور، أما مطلع القرن التاسع عشر فيمثل ــ من وجهة نظرها كذلك ــ حدوث تغيرات وتحولات كثيرة نتيجة لاتصال مصر والعالم العربى بالغرب والحضارة الغربية عن طريق الحملة الفرنسية مما يستأهل أن يكون بداية للعصر الحديث. وقد نحت هذا النحو الدراسات التاريخية التى ظهرت فى أواخر العشرينات وفى الثلاثينات من القرن الحالى والتى كان يقوم بها مؤرخون أجانب ويرعاها القصر الملكى [1]. ولما كانت هذه الحركة قد قصد بها كتابة تاريخ مصر دفاعا عن سلوك وسياسة أسرة محمد على، كما كان القائمون عليها يهمهم إبراز الحملة الفرنسية كعامل من عوامل تطوير مصر عن طريق احتكاكها بأوربا المتطورة آنذاك، لهذا لم

---

(١) محمد أنيس (دكتور) : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ص ٧.

تهتم هذه الحركة التاريخية بفترة الحكم العثمانى محاولة تعتيمه وتجاهله.[١] كما أدت صعوبة دراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى من مصادره الأصلية المعاصرة من الناحية النسبية عن دراسة تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر الذى أعقب هذا العصر إلى إحجام الكثيرين عن الكتابة عنه وتوجيه اهتمامهم لدراسة تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر بدرجة فاقت كثيرا اهتمامهم بتاريخها فى العصر العثمانى.[٢]

وعندما تولى المصريون زمام حركة كتابة تاريخهم القومى وخاصة فى الثلاثينات من القرن الحالى، فقد شهدت الكتابة التاريخية اهتماماً واضحاً بتاريخ مصر فى العصر العثمانى، الذى تعتبر بدايته فى مطلع القرن السادس عشر وخاصة عند دخول العثمانيين الى مصر فى سنة ١٥١٧ بداية لتاريخ مصر والعالم العربى الحديث من وجهة نظر المدرسة التاريخية الحديثة، التى نتفق معها فيما وصلت إليه. فالتاريخ المصرى والعربى فى رأينا ليس تاريخا لأسرة حاكمة معينة، بقدر ماهو سجل حافل لكل أوجه الحياة التى عاشها الشعب المصرى والأمة العربية. ولقد اثبتت الابحاث التاريخية أن فئات الشعب المصرى والعربى من مزارعين وتجار وحرفيين وأعراب يقطنون الصحراء إلى جانب مؤسساته الدينية[٣]، قد تفاعلت مع احداث العصر العثمانى بقدر ماسمحت لها الظروف الموضوعية التى أحاطت بها، وأن ثمة ومضات ظهرت فى هذا العصر بين الحين والأخر معبرة عن حيوية الشعب المصرى والشعوب العربية فى

---

(١) جلال يحيى (دكتور) : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ص ٧.

(٢) عاصم الدسوقى (دكتور) : مصر المعاصرة فى دراسات المؤرخين المصريين ص ٢٣.

(٣) عبد الجواد صابر اسماعيل : دور الأزهر فى مصر إبان الحكم العثمانى (رسالة ماجستير غير منشورة أجيزت بقسم التاريخ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عام ١٩٦٩)، ص ٢٧٩.

مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، وشهدت مصر والبلاد العربية بين وقت وآخر قيام مفكريها ومزارعيها وتجارها وحرفييها بل وأعراب الصحراء بالتمرد حين كان يشتد عليهم الظلم [١] من قبل حكامهم العثمانيين أو المماليك فى العصر العثمانى.

على أن الاهتمام بتاريخ مصر والعالم العربى فى العصر العثمانى الذى بدأ جديا وبشكل واضح فى الثلاثينات من القرن الحالى من قبل نخبة من الأساتذة الجامعيين المصريين والعرب الذين عكفوا على دراسته ووجهوا الكثيرين من الباحثين تحت اشرافهم للعناية به، وكان لهذا الاهتمام صداه كذلك على الصعيد الدولى. ففى مصر نجد الأستاذ محمد شفيق غربال وهو أول مصرى يتولى أستاذية التاريخ الحديث بالجامعة المصرية منذ عام ١٩٢٩، بعد عودته من بعثته فى انجلترا حيث حصل على الماجستير من جامعة لندن تحت إشراف المؤرخ البريطانى المعروف "أرنولد توينبى" فى سنة ١٩٢٤، وخلف بذلك كل من "سانياك الفرنسى وجرانت الانجليزى[٢]"، نجده يقوم فى سنة ١٩٣٦ بنشر مخطوط (مصر عند مفترق الطرق – رسالة حسين أفندى الروزنامجى). وفى هذه الفترة أيضا قدم الأستاذ محمد محمد توفيق رسالته عن "خط القرمة" وهو أحد الخطوط التى كانت تكتب بها حسابات المالية والأوامر الإدارية فى العصر العثمانى. كذلك كتب محمد رفعت رمضان رسالة للماجستير عن "على بك الكبير" وتتوالى الدراسات فى جامعاتنا المصرية والعربية حول تاريخ مصر

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور): تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ص ١١.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور): شفيق غربال مؤرخا. المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم ١١ لعام ١٩٦٣

والعالم العربي في العصر العثماني من مختلف جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أما على الصعيد الدولي فقد بدا الاهتمام واضحا بتاريخ مصر والعالم العربي في العصر العثماني، وخاصة في انجلترا، وفي مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية في لندن، حيث كتب الأستاذان " جب وبوين Gibbe . Bowen" كتابهما عن "المجتمع الإسلامي في القرن الثامن عشر" وذلك في سنة ١٩٥٠. واستمر الاهتمام بتاريخ مصر العثمانية في مدرسة الدراسات الشرقية حيث كتب " بيتر هولت Peter Holt " أستاذ التاريخ الحديث بها مقالين في مجلتها لعامي ١٩٥٩ و ١٩٦١ الأولى عن "وثيقة رضوان بك وأصل المماليك الجراكسة"، والثانية عن "الباكوية في مصر العثمانية في القرن السابع عشر". كما كتب أيضا "دافيد أيالون David Ayalon " في مجلة المدرسة نفسها لعام ١٩٦١ بحثه عن "عبد الرحمن الجبرتي". وفي الجامعات الأمريكية كذلك ظهر الاهتمام بدراسات مصر العثمانية وقد نشر "ستانفورد شو Stanford Shaw " رسالته عن "التنظيم الإداري والمالي في مصر العثمانية " وذلك في سنة ١٩٦٢[١].

بل إن كثيرين من المؤرخين والباحثين العرب والأجانب قد اهتموا بدراسة العصر العثماني واتجهوا الى تركيز عنايتهم به ليس فقط في مصر وحدها، ولكن في المنطقة العربية بأسرها، باعتباره العصر الذهبي لوحدة هذه المنطقة في العصر الحديث. إذ كان انتقال العرب في بلادهم الممتدة من الخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا كانتقال كل منهم بين أجزاء وطنه الصغير. كما كان انتقال المتاجر أيضا على هذا النحو بلا صعوبات ولا عراقيل ولا أذونات استيراد أو تصدير. والمقارنة صعبة بين ماكان

---

(١) محمد أنيس (دكتور)، مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني ص ٨.

عليه الحال أنذاك وبين ماتعانيه البلاد العربية فى عصرنا الحاضر من انفصال وانعزال، وتحولت الحدود الكرتونية التى أقامها الاستعمار الأوربى الحديث بين أجزاء الوطن العربى فى نهاية الحرب العالمية الأولى الى حدود فولاذية مما مزق وحدة المنطقة العربية وقطع أوصالها وفرق شملها، وجعلها على غير الحال الذى كانت عليه فى العصر العثمانى.

حقيقة أن معظم من اهتموا من المؤرخين العرب بإبراز حسنات العصر العثمانى هم مؤرخو المغرب العربى بصفة خاصة وليسوا مؤرخى المشرق العربى فى معظمهم. وذلك عائد لاعتبارات تاريخية جعلت العرب يعشقون اسم العثمانيين فى أقطار المغرب العربى ويكرهه بعضهم فى مشرقه. ففى المشرق العربى كان مجىء العثمانيين عن طريق المواجهة العسكرية مع دولة سلاطين المماليك فى مصر والشام. ولكن فى المغرب كان مجىء العثمانيين عن طريق الاستدعاء والاستنجاد بهم للمعاونة ضد الخطر الاستعمارى الأسبانى ومن بعده الفرنسى الماثل فى غربى البحر المتوسط. هذا على الرغم من أن العثمانيين شكلوا تغطية استراتيجية للمشرق العربى حالت دون سيطرة البرتغاليين عليه عقب حركة الكشوف الجغرافية والتوسع الاستعمارى الأوربى، ووقفت كحاجز إسلامى يصد عنهم خطر الغزو الاستعمارى الذى استفحل أمره. وعندما ضعف العثمانيون واضمحلت دولتهم فى نهاية القرن الثامن عشر بدأ الاستعمار الأوربى الحديث يسيطر بشراسة على أجزاء مختلفة من العالم العربى وعندما برزت الحركة الطورانية فى تركيا، وحركة القومية العربية فى العالم العربى فى نهاية القرن التاسع عشر، فقد زاد تكالب القوى الاستعمارية للسيطرة عليه، وبلغت هذه السيطرة دروتها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم سقطت الدولة العثمانية وسقط العالم العربى فى معظمه

تحت الاستعمار الأوربى بشتى صوره وأشكاله، وأخيراً بدا أمامنا اليوم وقد فقد وحدته وتضامنه رغم نيله لاستقلاله. بل إن هذا الاستقلال القانونى تعرض فى كثير من بلدان العالم العربى للاهتزاز نتيجة للانتماءات الخارجية التى ظهرت مؤخرا على الساحة العربية.

هنا بدأ المؤرخون العرب فى السنوات الأخيرة بالذات يعقدون المؤتمرات العلمية لدراسة العصر العثمانى بمنظور جديد متحرر من رواسب الماضى [١] محاولين استجلاء الحقيقة التاريخية واستخلاص عبرها.

بل ان بعض مؤرخى المشرق العربى وبعض الباحثين والمشتغلين بالدراسات التاريخية تبينوا من خلال بحوثهم دور العثمانيين الإيجابى فى كثير من المواقف مما جعلهم يهتمون بدراسة الفترة العثمانية من تاريخ العالم العربى. ولعل هذا مادفعنى فى أوائل الستينات ألىأن أوجه دراستى لتاريخ العثمانيين فى بعض المناطق العربية التى لم تحظ بعناية الباحثين بالقدر الكافى. ومن البحوث التى أصلت ذلك الاتجاه لدىَ البحث الذى كتبته حول "الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢-١٩١٨" وأجريت فى نهايته مقارنة بين ماشهده اليمن من اصلاحات كثيرة أثناء الحكم العثمانى فى الفترة المذكورة، وبين العزلة والجمود والتخلف الذى منى به اليمن فترة حكم الأئمة التى أعقبت الحكم العثمانى هناك فى الفترة الممتدة بين عامى (١٩١٩-١٩٦٢). فبعد أن شارك أفراد من الشعب اليمنى فى مجلس المبعوثان العثمانى للتعبير عن مطالب شعبهم أثناء الحكم العثمانى فقد

---

(١) عبد العظيم رمضان (دكتور): العثمانيون القدامى والعثمانيون الجدد مجلة أكتوبر القاهرية العدد ٣٩٦، فى ٢٧ مايو ١٩٨٤، ص ١٦-١٧.

حرموا تماما من الديمقراطية فى عهد حكم الإمامة. وقد أدى هذا التناقض فى الأخير إلى قيام الثورة اليمنية ضد حكم الأئمة فى السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فاطاحت بنظام الإمامة وأعلنت الجمهورية التى أخذت تخطو بالبلاد خطوات ثابتة نحو التقدم والمدنية. (١)

وعلى أية حال فان دراسة العصر العثمانى فى العالم العربى بصفة عامة، وفى مصر بصفة خاصة، يلقى عناية كبيرة من قبل الأساتذة والباحثين فى مجال التاريخ الحديث والمعاصر بجامعاتنا المصرية والعربية لتغطية جوانبه المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وحسبنا أن نعرف أنه يمثل مرحلة تاريخية لاتخلو من الإيجابية حيث قامت فيه مؤسساتنا الدينية التى كانت تحظى باستقلالها الإدارى والمالى، إلى جانب القيادات الشعبية المخلصة، بدور إيجابى فى الحفاظ على قيم شعبنا الروحية، وعلى مصالحه المادية، وعلى حقه فى الحياة الكريمة الآمنة، فى ظل التضامن الإسلامى، الذى يضمن فى نفس الوقت لأهل الذمة حرية العقيدة، والذى كان يحل محل المواطنة والقومية والايديولوجيات المعاصرة. وهذا مايجعلنا نعنى فى دراستنا هذه بالعصر العثمانى بما يتناسب مع أهميته بالنسبة لتاريخنا الوطنى والقومى على السواء.

وإذا كنا قد استعرضنا فيما سبق مدرستى تاريخ مصر والعالم العربى الحديث والمعاصر التقليدية والحديثة، فانه يجدر بنا أن نشير إلى مناهج التفسير التاريخى التى عولج بها تاريخنا الوطنى والقومى من قبل المؤرخين المصريين أو الأجانب. ومن المعروف أن التفسير التاريخى قد

---

(١) فاروق عثمان أباظة (دكتور): الحكم العثمانى فى اليمن ١٨٧٢-١٩١٨، الهيئة المصرية للكتاب بالقاهرة ، ص ٤١٥.

انتهى عبر المراحل التاريخية المختلفة التى مر بها فى العصور القديمة والوسطى والحديثة الى وجود مناهج متعددة منها منهج التفسير الدينى والذى عرف بالمثالى بالمفهوم الأوربى وهو أقدمها تقريبا، بينما وُجد منهج آخر لتفسير التاريخ من خلال دور الفرد أو الرجل العظيم مما يجعل التاريخ تاريخ بطولات للنخبة والصفوة. وهناك منهج التفسير الطبيعى الذى يفسر التاريخ باعتباره قائما على قوانين ثابتة كنظرية الدورات التاريخية المتكررة، هذا إلى جانب منهج التفسير الجغرافى للتاريخ وكذلك منهج التفسير الانثروبولوجى الذى يعتمد على التفوق العنصرى لجنس من الأجناس على ماعداه. وأخيرا منهج التفسير المادى الذى يقوم على الصراع الذى ينشأ نتيجة التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج. فاذا كان التفسير التاريخى قد انتهى الى وجود هذه المناهج مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بحيث شكلت الاتجاهات المعاصرة فى المدارس التاريخية، فان المؤرخين المصريين والعرب المحدثين فى معظمهم قد اتبعوا منهجية سار عليها الأستاذ شفيق غربال الذى لم يَخضعَ لفلسفة تاريخية معينة، بل إنه كان يأخذ من كل تفسير منهجى بقَدرَ حسب طبيعة الموضوع الذى يدرسه والملابسات التى تحيط به. وحينما كانت تصادفه قضية كبرى من قضايا التطور الاجتماعى، نجده يستشهد بآراء كبار المفكرين بحثا عن تفسير لبعض جزئيات هذه القضية دون أن يربط نفسه كلية بهذا أو بذاك. وقد طبع الأستاذ شفيق غربال الدراسات التاريخية التى أعدت تحت اشرافه وتوجيهه بفكرته هذه وبمنهجه فى التفسير التاريخى. وكان ذلك أيضا شأن البعثات الدراسية التى أوفدتها الجامعات المصرية والعربية لدراسة التاريخ فى الجامعات الأوربية وخاصة فى انجلترا وفرنسا - حيث تأثر هؤلاء الباحثون بنتاج الحياة العامة فى تلك

البلاد المتميزة بالفلسفة ذات الطابع الليبرالى المثالى، ولم يهتموا بطبيعة الحال بمدرسة التفسير المادى التى كانت بعيدة عن ساحة تلك الجامعات والتى اقتصر تداولها على بعض الباحثين خارج تلك الساحة.

وإذا كانت مدرسة التفسير المادى قد وجدت لها بعض الأنصار بين المؤرخين المصريين والعرب مع مطلع الستينات من القرن العشرين بحيث حاولوا تفسير التاريخ المصرى والعربى وفقا لها [١] ، فإن هذه المدرسة واجهت تناقضا بين النظرية والواقع مما جعلها تنصب وتستند الى التعميمات وليس الى التفاصيل الدقيقة التى تثبت أن مصر والعالم العربى لم تشهد نظاما للاقطاع بمعناه العلمى الذى شاع فى أوربا على سبيل المثال، وان نظام الالتزام ليس أكثر من تنظيم لجباية الضرائب، وأن الرأسمالية المصرية والعربية لم تنضج النضج الكافى ولم تصل الى المراحل المتطورة لها، حيث كانت مجرد فصيلة تابعة للرأسمالية الأجنبية فى مصر والعالم العربى المرتبطة بالرأسمالية العالمية وبالتالى انتفاء وجود تناقض بين ماعرف (خطأ) بالاقطاع (العلمى) والرأسمالية (غير المتطورة). ولهذا لم يتحقق هذا المنهج التفسيرى فى كتابات من إنتهجوه بشكل متكامل، حتى أن بعضهم لم يأخذ من هذا المنهج سوى بعض المسميات التى يصعب عليهم أن يبرهنوا علىانطباقها على الواقع المصرى والعربى المتميز بخصائص ذاتية ينفرد بها.

على أن ما استعرضناه من معطيات الفكر الفلسفى الراهن وعروض المكتبة المعاصرة من الاتجاهات المنهجية المختلفة للمدارس التاريخية التى عولج بها تاريخ مصر والعالم العربى الحديث والمعاصر من

---

(١) عاصم الدسوقى (دكتور) : مصر المعاصرة فى دراسات المؤرخين المصريين ص ٢٣.

قبل المؤرخين المصريين والعرب والأجانب، فان ذلك كله قد أتى إلينا من خارج أرضنا وبيئتنا ويختلف في كثير أو قليل مع مايتقبله فكرنا وقناعتنا، ومايرتضيه وجداننا ويتفق مع عقيدتنا. وهذا ماجعل المخلصين من أبناء أمتنا يبحثون في تراثنا وتجاربنا عن المنهج الصحيح الذي يفسر به تاريخنا ومن هنا كان الطريق إلى منهج التفسير الإسلامي للتاريخ.[١] وهو منهج يختلف عن منهج التفسير الديني المثالي بمفهومه الأوربي لانه لايتأثر بقيمه ومثالياته في تفسيره للواقع كما ينبغي أن يكون، إنما يتكلم عن الواقع كما هو بجانبه المادي والروحي، ومن منطلق الإيمان بوجود الله عز وجل خالق كل شيء وأن الانسان خليفته في الأرض ليحقق فيها إرادته ملتزما بكل الهدى الالهي الذي أنزله الله في كتبه المقدسة على جميع أنبيائه ورسله، لافرق بينهم جميعا، ومستثمرا عقله وبصيرته اللذين هما من صنع الله لاقرار الحق وتشييد الحضارة. فإن إنطلق الانسان هذا المنطلق تطور وتقدم، وإن حاد عن هذا الطريق تدهور وانهار. وهذا المنهج يختلف بذلك عن المناهج الوضعية التي تصاغ فيها حقائق التاريخ وفق المذهب (المصنوع) سلفا وتُجْبَره قسرا على الانسجام مع وضعية المذهب وتُساق للتدليل عليه وتأكيده. وهذا يجيء من حقيقة أن وقائع التاريخ سبقت في الزمن تخطيط المذاهب فجاءت كقضية (بعدية) تسعى الى أن تُخضع ماقبلها على التشكل بها. وهذا ماجعل الكثيرين من المؤرخين الذين إلتزموا بهذه المناهج يلتزمون بهيكل نظري مسبق، يسوقون أحداث التاريخ للتدليل عليه بالحق وبالباطل والذي بلغ أقصى حدته في المادية التاريخية التي رسمها "ماركس وأنجلز". ولقد أدى هذا إلى تحول عدد من المفكرين الأوربيين إلى إتخاذ موقف معاكس تماما، يمثل رد فعل إزاء الموقف

---

(١) عماد الدين خليل (دكتور): التفسير الإسلامي للتاريخ، دار العلم للملايين-بيروت، ص٩-١١.

السالف، بحيث أنهم رفضوا القول بخضوع الحركة التاريخية لأى ناموس أو سنة معينة، ومسيرتها وفق أى نظام مهما كان. وقد بلغ هذا الموقف، غير الموضوعى هو الآخر، أقصى حدته على يد "كارل بوبر" فى كتابه بعنوان "عقم المذهب التاريخى".

على أن التفسير الاسلامى للتاريخ يقدم أصول (منهج) متكامل فى التعامل مع التاريخ البشرى، والانتقال بهذا التعامل من مرحلة العرض والتجميع فحسب الى محاولة إستخلاص القوانين التى تحكم الظواهر الاجتماعية التاريخية، كما فعل (ابن خلدون) على سبيل المثال، فأعطى بذلك الإشارة الى غيره من فلاسفة التاريخ الذين ما أن تلقوا إشارته تلك حتى بنوا عليها اجتهاداتهم وذلك بعد إنقضاء خمسة قرون على عهده. وهذا يتمثل بالتأكيد القرآنى المستمر على سير الأنبياء وتواريخ الجماعات والأمم السابقة وعلى وجود (سنن) و (نواميس) تخضع لها الحركة التاريخية فى سيرها وتطورها وإنتقالها من حال إلى حال. ولقد وقع كثير من الباحثين وفلاسفة التاريخ المعاصرين فى خطأ القول بأن (ابن خلدون) هو أول من مارس هذا (المنهج) وأنه لاتوجد قبله أية محاولة فى هذا السبيل. ومن عجب أن (ابن خلدون) نفسه - هذا العقل الفذ - وقع فى الخطأ ذاته عندما أكد فى (مقدمته) أنه لم يعثر على أية محاولة فى هذا المجال، وكان أحرى به أن يبين مايتضمنه القرآن الكريم من إشارات تدل على هذا الطريق. ولسنا ندرى سببا صدَّ المسلمين الأوائل الذين إشتغلوا بالتاريخ كذلك عن إكتشاف هذا (المنهج) والتعامل معه سوى أن الفكر البشرى عامة، والفكر التاريخى على وجه الخصوص، ماكان قد بلغ درجة من النضج والتطور تتيح له ذلك أساساً. ومن ثم يجب ألا نلقى اللوم، فى مجال فلسفة التاريخ وتفسيره، على بعض المفسرين (كالطبرى) و (الزمخشرى) و (ابن الأثير)

وغيرهم ممن اضطروا الى إستخدام توضيحات وتفاصيل موارد أهل الكتاب (الاسرائيليات) بما تحمله من مبالغات وتهاويل وأخيلة تقف والبحث العلمي على طرفي نقيض، لتفسير قصص القرآن وجوانبه التاريخية وإشاراته الزمنية، والتي تقتضي في عصرنا هذا القيام بنشاط علمي جماعي مركز في مجال الدراسات القرآنية يستهدف إستئصال المواقف الاسرائيلية من تفاسيرنا إستئصالا.

وعندما ظهرت في أوربا المعاصرة محاولة للتفسير التاريخي استوحت منهجها من المسيحية على أيدي المؤرخ البريطاني (أرنولد توينبي) في كتابه الشهير (دراسة التاريخ)، نجد أن فلاسفة التاريخ الغربيين يشنون عليه حملة قاسية قائلين أنه مفكر (ميتافيزيقي لاهوتي) مزج استنتاجاته الفكرية بكثير من القيم والرؤى الروحية التي إستوحاها من المسيحية. والحقيقة ان خطوة (توينبي) كانت تعتبر فتحا جديداً في مجال التفسير التاريخي، كما كان كتاب (شبنجلر) عن (سقوط الحضارة الغربية) قد شكل جزءا كبيرا من هذا الفتح، ولكن خطوة (توينبي) هذه، ومن قبله (شبنجلر) فيها نوع من التأرجح وعدم الاتزان، أو بالأحرى نوع من الانفصالية (العلمانية) بين القيم العقلية والروحية، ومن هنا استطاع العقليون والماديون والطبيعيون أن يجدوا ثغرات واسعة للطعن ضد توينبي، واعتبروه امتداداً لمثقفي العصور الوسطى الأوروبية الذين أخذوا بالتفسير (الميتافيزيقي) الذي تطور ليعبر عن نفسه بالتفسير (اللاهوتي) والذي ظهر إلى جواره ومن بعده التفسير الفردي البطولي للتاريخ، والتفسيرات الطبيعية التي بلغت أقصى حدتها في المادية التاريخية.

أما منهج التفسير الإسلامي للتاريخ فهو ينبثق من التفسير القرآني لأحداث واقعية ورد الكثير منها من قبل في التوراة والإنجيل، وتشغل

مساحات كبيرة من سور القرآن الكريم الذى يعرض الحادثة كما كانت وبأبعادها المختلفة، وليس كما ينبغى أن تكون، ويغوص فى أعماق النفس البشرية فيلامس فطرة الانسان وتركيبه الذاتى، والحركة الدائمة فى كيانه العقلى والعاطفى والوجدانى بما يمنح حركة التاريخ أبعادها الحقيقيه ذلك أن منهج التفسير الاسلامى للتاريخ إنما يسترشد برؤية الذات الإلهية التى وسعت كل شىء علماً، والتى صنعت الواقعة التاريخيه ووضعتها فى مكانها المرسوم من خارطة التاريخ البشرى والكونى على السواء. ومن ثم فان التفسير الإسلامى للتاريخ ليس مجرد مسلمات (بَعْدية) تسعى إلى أن تقولب حوادث التاريخ (القَبْلية) فى إطارها المتعسف، وإنما هو منهج ينبثق وفق أسلوب موضوعى (عما حدث قبلا) لا (عما يجب أن يكون) وعن طبيعة التصميم التاريخى للبشرية، فهو إذن يبلور الخطوط الأساسيه لحركة التاريخ ويصوغها فى مبادىء عامة يسجلها (سُنناً) ويعتمدها المفسرون الاسلاميون منطلقا - لا لتزييف التاريخ - وإنما لتفسيره وفهمه وإدراك عناصر حركته ومصائر وقائعه ومسالكها المعقدة المتشعبة. وهذا اذن - تفسير شامل محيط، يعطى أصدق صورة للسنن التى تسير هذا التاريخ، وبما أن هذه السنن من صنع الله تعالى، إرادة وعلما ومصيرا، فان هذا المنهج الإسلامى لتفسير حركه التاريخ يأخذ صفة الكمال. وإنما نسعى إلى أن ننتهج هذا المنهج الإسلامى فى التفسير التاريخى، فهو المنهج الذى لم نستورده من الخارج، وإنما ينبع من ايماننا وقناعتنا. وأن الوصول الى تحقيقه فى التفسير التاريخى إنما يمثل غاية قد نتدرج إليها طاقتنا العلمية، حتى نَخْرج من التحليلات بأرجحها وأقربها وصولا إلى جوهر الحقيقة.

والله ولى التوفيق ،

الأسكندرية فى ٤ من ذى القعده ١٤٢٠هـ
١ من فبراير ٢٠٠٠ م

أ.د. فاروق عثمان أباظه
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية



الفصل الأول

التوسع العثمانى فى مصر والعالم العربى
عقب تحول التجارة العالمية إلى طريق
رأس الرجال الصالح فى مطلع القرن السادس عشر

أولا : التجارة العالمية عبر مصر والعالم العربى قبيل تحولها إلى طريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى

كانت التجارة العالمية الآتية من بلاد الشرق الى أسواق أوربا طوال العصور القديمة تظفر برواج واسع وتحقق أرباحاً خيالية للمشتغلين بها منذ شحنها فى موانى التصدير الاسيوية والافريقية المطلة على المحيط الهندى حتى يتم توزيعها فى أسواق أوربا. وكانت هذه التجارة تعبر مصر والشام لتصل الى عالم البحر المتوسط حيث تستقبلها الموانى الأوربية التى تقوم بتوزيعها فى أسواق أوربا. وكانت هذه السلع متعددة ومتنوعة ويتشكل قوامها من البخور، والعطور، والتوابل[١]، التى عرفت تجارتها باسم تجارة الكارم [٢]، والعقاقير، والبن، والأقمشة الحريرية، والسجاجيد، والعاج والأحجار الكريمة والأخشاب النادرة التى يصنع منها أرقى أنواع الأثاث الفاخر والتحف الثمينة. فالتوابل كان فى مقدمتها القرفة والجنزبيل والفلفل وجوز الطيب، واستخدمت فى اعداد ألوان الطعام، وأصبح عليه القوم من الأوربيين لايقبلون على طعام لم يمزج بالتوابل الشرقية [٣]. كما أقبلت النساء الأوربيات على المسك والعنبر وماء الورد وأطيب أنواع العطور والبخور والمنسوجات الحريرية الراقية، وكانت تشاركن فى ذلك أيضا الكنائس فى أوربا. أما العقاقير المتعددة الأنواع مثل الأفيون والكافور

---

(١) نعيم زكى فهمى (دكتور): طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى) ص ١٩٢.

(٢) توفيق سكندر (دكتور): بحوث فى التاريخ الاقتصادى (مترجم) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦١، ص ١٤٠.

(3) Howe Sonia. In Quest of Spices pp. 13.14.



ساقط من أهل المصر من ٢١: ٢٢

وبذلك جنوا فوائد مادية عظيمة، من الضرائب الكثيرة التى كانوا يفرضونها على هذه التجارة عند مرورها بالأراضى المصرية والشامية، فضلا عن احتكارهم لكثير من سلعها المختلفة. [١]

ومنذ أواخر القرن الثالث عشر الميلادى بدأ ملوك " أرغونة Aragon " كذلك يحرصون على اقامة علاقات قوية مع سلاطين المماليك فى مصر والشام من أجل رعاية شئون كاثوليكيى الشرق وفتح أسواق جديدة لارغونة فى مصر. وقد أثبتت المصالح التجارية والاقتصادية تفوقها على المصالح الدينية فى علاقات الأوربيين بالمماليك ابتداء من القرن الرابع عشر الميلادى بحيث كان لكل من البندقية وجنوة وأرغونة تجارة نامية مع مصر، وساعدتهم علاقاتهم التجارية الطيبة بالمماليك على التدخل لصالح المسيحيين الكاثوليك المقيمين فى أراضى الدولة المملوكية آنذاك. [٢]

وكانت مدينة القاهرة عاصمة العالم التجارية فى عصر سلاطين المماليك خاصة بعد أن انسدت طرق التجارة العالمية الكبرى بين الشرق والغرب فى ذلك العصر نتيجة لوقوع معظمها تحت سيطرة التتار، وبقى طريقى مصر والبحر الأحمر وحده بعيدا عن تهديدهم، الأمر الذى مكن سلاطين المماليك من احتكار التجارة الشرقية وخاصة تجارة التوابل. وقد عاد ذلك على المماليك وعلى عاصمتهم القاهرة بثروة فائقة [٣]، بحيث اكتظت بالقصور والمنشآت الدينية كالجوامع والزوايا والمدارس، والمنشآت الاجتماعية كالسبل والبيمارستانات والحمامات، والمؤسسات التجارية كالأسواق والفنادق والوكالات. وقد اكتظت القاهرة بالمماليك وهم الطبقة الحاكمة والسائدة فى البلاد ومعظمهم من الترك والجراكسة، ومن

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): مصر فى عصر دولة سلاطين المماليك البحرية، ص ٢٠٨.

(٢) قاسم عبده قاسم (دكتور): أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى، ص ٩٧-٩٨.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): العصر المماليكى فى مصر والشام، ص ٢٨٤.

المواطنين المصريين ومنهم العلماء والتجار وأصحاب الحرف والعامة من المسلمين وأهل الذمة، فضلاً عن الأجانب من التجار والسفراء والرحالة وغيرهم، الذين وفدوا على مصر من مشارق الأرض ومغاربها ومن البلاد الاسلامية والمسيحية سواء. وكثرت فى القاهرة فى العصر المملوكى الاحتفالات والمواكب، واتصفت الحياة اليومية فى شوارع القاهرة بكثرة الباعة الجائلين، هذا عدا المارة من النساء اللاتى تمتعن بحرية واسعة فى الخروج من بيوتهن، فكن يترددن فى الأسواق لشراء مايلزمهن أو يترددن على الحمامات العامة لاستكمال زينتهن. وهناك يأنسن ببعضهن ويقضين الساعات يتناقلن أخبار البيوت وأسرار العائلات [١]. وإذا كان أهل القاهرة قد تعرضوا أحيانا لبعض الضيق والشدائد نتيجة لتسلط طائفة المماليك على عامة الأهالى من المصريين، أو نتيجة لضيق اقتصادى بسبب انخفاض النيل وما ينجم عنه من ارتفاع الأسعار وانتشار الوباء، أو نتيجة لفتنة بين طوائف المماليك وعصبياتهم. فان ذلك كله لم يفقد أهل القاهرة روح المرح وتعدد وسائل التسلية والترويح عن النفس، كالخروج الى الحدائق والى شاطئ النيل ومشاهدة خيال الظل والعاب الحواة والقردة وغيرها [٢]. وقد قيل عن مجتمع القاهرة فى عصر سلاطين المماليك أنه كان ذا واجهتين، أو بعبارة أخرى كان مزدوج الشخصية، ظاهره التقوى والتدين، وباطنه الاثم والفساد، فرغم أن القاهرة صارت مقر الخلافة العباسية بعد أن سقطت بغداد على أيدى التتار، الأمر الذى جعلها محوراً لنشاط دينى فذ، تشهد عليه كثرة المنشآت الدينية الضخمة مثل الجوامع والربط والزوايا والمدارس وغيرها، فقد انتشرت فيها من ناحية أخرى الأمراض الخلقية المختلفة [٣]، وكان ذلك ناتجا عن اكتظاظ المدينة بالسكان. ووفود نسبة كبيرة من

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): العصر المملوكي في مصر والشام، ص ١٧٣.

(٢) ابن اياس: محمد بن احمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور. جـ ٣، ص ٣٤٧.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): المجتمع المصرى فى مصر السلاطين المماليك، ص ١٥٣.

الاغراب اليها، وقيام طبقة حاكمة حديثة عهد بالاسلام بالاشراف عليها فضلاً عن الثورة الكبيرة التى هبطت على ذلك المجتمع من عوائد التجارة وجعلت القاهرة عاصمة العالم التجارية، وقد اعتبر ابن خلدون ان هذه الثروة الكبيرة كانت السبب وراء تلك الانحرافات [١] . وكان تحول التجارة العالمية عن مصر وعالم البحر المتوسط فى نهاية القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر من أبرز العوامل التى أثرت على مدينة القاهرة وعلى النشاط الاقتصادى والاجتماعى لسكانها.

وقد ظهر تنافس شديد بين القاهرة والاسكندرية حتى نهاية العصور الوسطى فى بيع وتوزيع سلع الشرق وسلع الغرب من التجارة العالمية، ولكن ظلت القاهرة نقطة تجميع السلع، ومركز توزيعها شرقاً للسلع الغربية وغرباً للسلع الشرقية والمحلية، نظراً لتوسط مركزها، كما كانت أقصى مايصل إليه التجار الأجانب الوافدين لمصر، حتى انه قد نص على ذلك فى المعاهدات التجارية بين مصر والدول الأوربية [٢] . وقد خصصت بالقاهرة أحياء معينة لتجارة التوابل والعطور والسلع الشرقية والغربية وللتجار فيها مخازن وقياسر ووكالات وفنادق وأماكن خاصة لدوابهم، لاسيما الوافدين من الشام أو بلاد العرب أو السودان وأحيانا من فارس، وقد زار القاهرة فى أواخر القرن الخامس عشر بعض الرحالة الأجانب ووصفوا مدى الازدهار التجارى الذى عاشته المدينة فى العصر المملوكى حتى بداية القرن السادس عشر [٣] .

ويقترن بذكر القاهرة ميناؤها الهام على النيل عند بولاق والذى ظل الميناء الرئيسى للقاهرة على النيل حتى أواخر العصور الوسطى. وتدخل

---

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، ص ٤١٨.

(2) Heyd. W. Historie du commerce de Levant au Moyen Age. T.II. pp. 434 -454.

(3) How Snia Op.Cit. p. 99.

الميناء آلاف السفن المحملة بالسلع والمتاجر من الشرق والغرب، فتصله من الاسكندرية عن طريق فرع رشيد، ومن موانى الشام عن طريق فرع دمياط، ومن الجنوب سلع الحبشه والنوبه، وموانى البحر الأحمر. ووجد بميناء القاهرة مخازن ومتاجر ووكالات واسعة. كما وجد بها رجال الحكومة وعمال الجمرك بصفة دائمة لتحصيل الرسوم المستحقة على التجارة. ولجمركها باب خاص بالمسافرين تفحص فيه حقائبهم ويدفعون ١٠ % عما فيها، "ودوكين" للمسافر العادى، وخمسة للحاج، مع دقة مراقبتهم، مما كان يشكل حصيلة كبيرة للخزانة المملوكية. (١)

أما بالنسبة لميناء الإسكندرية وأهميتها على طريق التجارة الدولية عبر مصر وعالم البحر المتوسط فى نهاية القرن الخامس عشر، فقد كانت بحكم موقعها على هذا البحر تفوق القاهرة فى اتصالها بأوربا مباشرة. وكانت المدينة تزدحم طوال العام بالأجانب الوافدين اليها للتجارة أو للعبور للحج للأماكن المقدسة فى سيناء وفلسطين. وكان لدول أوربا وعالم البحر المتوسط بصفة خاصة قناصل وسفراء ووكالات وأحياء كاملة وفنادق بالاسكندرية يمارسون فيها حياتهم الخاصة فى حرية، وكان السلاطين المماليك قد سمحوا للحجاج العابرين بدخول الفنادق منذ أواخر القرن الرابع عشر الميلادى بعد دفع رسم سنوى للسلطان. ومن أشهر الفنادق التى كانت تقوم بهذا النوع من الخدمات فندق أهالى مدينة ناربون، وفندق البنادقة، وفندق القطالونيين، وكانت الاسكندرية قد خلفت ميناء دمياط كميناء مصر الأول على البحر المتوسط منذ النصف الثانى من القرن الثالث عشر بعد أى غزو أوربى منه، لذا لم يعد فى استطاعة السفن الأوربية الكبيرة الوصول اليها، وأصبحت ترسو بالبحر قريبا من مصب فرع دمياط وتستخدم القوارب النيلية بينها وبين الميناء.

---

(١) نعيم زكى فهمى (دكتور): المرجع السابق، ص ١٢٩.



اليونانيين والبنادقة والجنويين والفلورنسيين. وظلت قنصلية رودس قائمة حتى الفتح العثمانى لمصر عام ١٥١٧[١]. وعلى مقربة من دمياط يوجد ميناء البرلس الذى اشتهر بصيد البورى وتصديره مملحا الى رودس بصفة خاصة. وفى عامى ١٥٠٧ و ١٥٠٨م دعا السلطان قونصوه الغورى التجار الفلورنسيين لزيارة دمياط والاسكندرية والبرلس. وفى بداية القرن السادس عشر كان للبندقية قنصل فى البرلس لرعاية النشاط التجارى للبنادقة هناك.[٢]

هذه هى أبرز موانى مصر المطلة على البحر المتوسط فى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، بالاضافة الى القاهرة عاصمة السلطنة المملوكية التى كانت مركزاً للتجارة العالمية آنذاك.

أما بالنسبة لموانى مصر المطلة على البحر الاحمر فقد كان فى مقدمتها ميناء السويس، الذى كانت تصل اليه السفن التجارية الصغيرة من ميناء جدة وعدن محملة بالتوابل والعطور والعقاقير والأحجار الكريمة والعنبر والمسك. ثم تحمل على ظهور الجمال عبر الصحراء الى القاهرة، ثم بالنيل الى الاسكندرية. على أن هذا الميناء التجارى لم يلبث أن تحول وأصبح ميناء مصر الحربى على البحر الأحمر وبنيت به ترسانات السفن الحربية والتجارية القاصدة الى المياه الشرقية. ومنه تحركت سفن الاسطول المملوكى لمحاربة البرتغاليين فى المحيط الهندى فى مطلع القرن السادس عشر. وكذلك سفن الاسطول العثمانى خلال القرن المذكور.[٣] وعندما صارت السويس مرفأ مصر الحربى على البحر الأحمر فقد استقر رأى السلطات المملوكية على أن يحل ميناء الطور محلها فى التجارة فضلا عن

---

(١) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٣، ص ٩٢.

(2) Heyd. W : Op.Cit., pp. 228,229.

(3) Hammer. J. Histoire de l'Empire Ottoman., Torne 5, pp. 301-302.

ميناء القصير الذى يربطه طريق القوافل الى قنا على نهر النيل ومنها الى القاهرة. وقد أتبع فى ميناء الطور نفس النظام الذى كان لميناء السويس فسفن الهند لاتصله انما تفرغ حمولتها فى عدن وفيما بعد فى جدة فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر ثم تنقل السلع الى الطور بالقوارب ومنها بالقوافل الى القاهرة. وكانت سفن التجارة الهندية تصل الى جدة مرتين فى العام، وفى كل مرة ينشط العمل فى ميناء الطور[1]. وفضلا عن أهمية الميناء التجارية فهو المحط الرئيسى للحجاج المسيحيين الوافدين لمصر من دير سانت كاترين بسيناء، وللحجاج المسلمين المتوجهين الى مكة والمدينة المنورة. وكان الحجاج المسيحيون يهتمون خاصة بمواعيد وصول سفن التجارة الى الطور، نظرا لأن البندقية كانت تضع توقيتا لسفنها التجارية بالاسكندرية يتفق مع حساب فرق الوقت والتوزيع من الطور للقاهرة ثم للأسكندرية، وحتى يستطيع الحجاج المسيحيون القاصدون أوربا اللحاق بقوافل التجارة الى القاهرة والرحيل الى أوربا على سفن البندقية التى تنتظر المتاجر فى الاسكندرية. [2]

وتجدر الإشارة كذلك الى التجارة التى كانت ترد الى مصر والشام من الجزيرة العربية والتى كانت تختلف عن طبيعة منتجات وادى النيل فالجزيرة العربية كانت تحتاج الى المنتجات الزراعية بوادى النيل الخصيب كالحبوب بأنواعها، بينما كانت الجزيرة العربية تصدر الى مصر والشام البن الذى تجود زراعته فى بلاد اليمن. وبالاضافة الى ذلك كانت هناك فى الجزيرة العربية حركة تجارية كبيرة للسلع الهندية كالتوابل والاعشاب التى تصلح كعقاقير فضلا عن نوعيات الاقمشة التى كان يحضرها التجار

---

(1) Heyd. W. Op. Cit. Pp. 440 - 442.

(٢) نعيم زكى فهمى (دكتور): المرجع السابق، ص ١٣٤.

الاسيويون من بلادهم [١] الى مكة والمدينة المنورة وخاصة فى موسم الحج. وكان ميناء القصير وميناء السويس يستقبلان كثيراً من تلك السلع الاسيوية الواردة الى الجزيرة العربية، كما كانتا تصدران الى الجزيرة القمح والدقيق والفول والعدس والسكر والزيوت، وكان عرب الجهات القريبة عرب الطور، وعرب الحويطات يترددون على السويس للبيع والشراء، فيبيعون لأهلها سلع البادية من سمن ونحوه، ويشترون سلع المدينة من ثياب وغيرها. وكانوا يكثرون بها فى موسم الحج خاصة لبيع بضائعهم للحجاج ثم يعودون الى أقاليمهم. وقد غلب على سكان السويس عنصر التجار ووكلائهم، فكان يقيم بها وكلاء عن تجار القاهرة والاسكندرية ووكلاء عن تجار الهند واليمن والحجاز والسودان. [٢]

وجدير بالذكر أن طريق الحج كان سبباً فى احياء موانى السويس والقصير والطور وعدم هجرهم حتى بعد تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر الميلاديين [٣]. إذ ظلت السويس معبرا لتجارة مصر مع بلاد اليمن والحجاز والتى تجمعت فيها سلع كثيرة شرقية أحضرها معهم الحجاج من سائر انحاء آسيا وافريقيا [٤]. فكانت كل هذه المتاجر تمر بالسويس ومنها على ظهور الدواب الى القاهرة، وكانت تصل الى السويس مجموعات عديدة من السفن على مدار العام. وكانت السويس مقراً لجمرك هام يقيم فيه المقومون المثمنون الذين يقدرون أثمان البضائع ، فيؤخذ على المائة عشرة.

---

(١) نعيم زكى فهمى (دكتور): المرجع السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتوره): دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام أثناء العصر العثمانى، ص ١١٢.

(3) Crouchley, M.E.: The Economic Development of Modern Egypt, P.34.

(4) Shaw, S.J.: The Financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt, P.34.

ومن البضائع التى كانت ترد إلى ميناء السويس الحرير الهندى، والقطن الهندى ، والقطن السواكنى، والفلفل، والحبهان، والبن، والزنجبيل، والقرفة، وجوز الطيب، وجوز النارجيل، والنيلة الهندية، والعقاقير، والقلويات المستعملة فى الصابون والفحم السيال، والسمن الشيحى، والكافور، واللالئ، والطيور والقرود، والظباء، والغنم البرية.

ولما كانت رياح الجنوب تسود عادة البحر الأحمر منذ بداية ديسمبر وحتى منتصف فبراير، فان موسم ارسال السفن الشراعية يتم تجاه الشمال من جدة وينبع الى السويس. وفى بقية العام تهب الرياح من المنطقة الشمالية، وعندئذ يمكن ارسال السفن تجاه الجنوب من السويس الى الجزيرة العربية. وعندما تكون الرياح مواتية تصل السفينة من جدة الى السويس فى خمسة عشر أو ستة عشر يوماً، فى حين أن المدة التى تستغرقها الرحلة العادية تبلغ عشرين أو اثنين وعشرين يوما، وتكون خمسة وعشرين أو ستة وعشرين يوما بالنسبة للسفن القادمة من ينبع. (١)

وبالنسبة لعملية نقل البضائع الواردة من السويس الى القاهرة، فقد كانت تحتكر نقلها أربعة قبائل تسلك كل منها طريقا مختلفا هى قبائل طرابين، والحويطات، وعرب الطور، والعايدى. ويقدم هؤلاء العرب الجمال بحماليها، وعددا مناسبا من قائدى الجمال الذين يخضعون لأوامر شيخ العرب، ويحمل الجمل الواحد من السويس الى القاهرة من خمسة الى ستة قناطير من البن، وكانت فى السويس ثمانى عشرة وكالة مخصصة لسكنى التجار الأجانب ولكى يستخدمونها كمخازن. وكانت شوارع بندر السويس نظيفة ومبانيها منتظمة وبها ثلاثة ميادين، وقد أثر النشاط التجارى

---

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد [illegible] دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام ابان العصر العثمانى، ص

على المدينة فبدت أفضل من غيرها من المدن المصرية فى القرن الخامس عشر.

وتجدر الإشارة الى أن السويس كانت فى نهاية القرن الخامس عشر مقراً لجمرك هام عرف باسم "جمرك عشور أصناف بهار وتوابعها"، وكان هذا الجمرك يثرى الخزانة المملوكية الىجانب جمرك الاسكندرية وجمرك رشيد وجمرك دمياط وجمرك البرلس، وكان الأخير يختص بالمتاجر الواردة من الدلتا ومن الصعيد.

كذلك كانت تصل الى مصر عن طريق الصعيد القوافل التجارية الآتية من داخل افريقيا مثل قافلتى دارفور وسنار[1]. وكانتا تسهمان فى تجارة الرقيق والعاج والصمغ، والتمر هندى، وجلود الكركدن. وتصل هذه القوافل الى أسوان التى كانت ميناء هاما على النيل عبر العصور- ثم تصل الى أسيوط حيث كانت تفرض عليها ضرائب تقدر على الرقيق والجمال وماتحمله من سلع. ثم تنقل البضائع بعد ذلك فى قوارب عبر النيل الى القاهرة. وكانت تباع فى أسيوط معظم الجمال التى تصاحب القوافل ويحتفظ بما يقرب من خمس عددها ليستخدمه التجار فى رحلة العودة من دارفور وسنار، وكانت تتم الرحلات مرات عديدة فى كل عام. وكان التجار الأفارقة يحملون معهم من القاهرة فى رحلة العودة إلى بلادهم السلع المختلفة من الأقمشة ولوازم الخيول، والبن، والسكر والأسلحة والمعادن والزجاج الملون، وكان بعض هذه السلع يصل الى مصر من أوربا عن طريق البنادقة.[2]

---

(١) صلاح هريدى على (دكتور): دور الصعيد فى مصر العثمانية ١٢٣١-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م)، ص ٢٧٨.

(2) Crouchley, M.E.: Op. Cit. Pp. 33-34.

وكانت تربط السلطنة المملوكية بملوك أفريقيا علاقات تجارية مع بلاد التكرور أو مالى، وسلطنة برنو أو كانم، ومملكة غانة، ومملكة سنغاى، ومن أشهر تجارة المماليك مع دول افريقيا الصناعات المصرية على وجه الخصوص، مثل تطعيم المعادن والجواهر، أو ما كان يطلق عليه التزميك أو التكفيت، وهى صناعة دقيقة أصبح للقاهرة أسلوب خاص فيها فى صناعة الأوانى النحاسية، كالأباريق والمباخر والثريات والطاسات والمسارج. وكذلك صناعة السرج التى كانت لها سوق خاصة، وصناعة السجاد التى بلغت عادية الرقى، وصناعة الزجاج، وان كان أشهرها على الاطلاق صناعة الأقمشة التى كانت تصنع فى مصانع النسيج الحكومية المسماة طراز.

وتجدر الإشارة كذلك الى طرق القوافل التى كانت تربط بين بلدان المغرب المطلة على الجانب الغربى من البحر المتوسط ومصر، وهى تلك الطرق التى تسلكها قافلة الحج والتى تمر باقاليم المغرب الساحلية المختلفة [١]. وقد كانت هذه القافلة فى نفس الوقت هى قافلة تجارية نظراً لان الحجاج المغاربة كانوا يحملون معهم السلع المغربية ليبيعوها فى المدن والقرى المصرية التى يمرون بها أثناء رحلتهم، وكذلك يفعلون فى المدن الشامية فى شرقى البحر المتوسط، وفى موانى ومدن الحجاز. وفى طريق عودتهم من رحلة الحج كان التجار المغاربة يحملون معهم السلع المشرقية المختلفة من حجازية وهندية وشامية ومصرية ليبيعوها فى بلادهم علهم يحققون ربحا يعوض لهم ما أنفقوه فى رحلة الحج.[٢]

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور): المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨)، ص ٢٦-٢٧.

(٢) ليلى صباغ (دكتورة): الوجود المغربي في المشرق المتوسط في العصر الحديث، ص ٨٩.

بل أنه قد وجد كذلك طريق آخر كانت تتبعه قافلة فزان المغربية، عن طريق الصحراء الغربية، فواحات الخارجة، فاسيوط، فالقاهرة [١]. وكانت هذه القافلة تأتي بالبلح والطرابيش الصوفية، وتعود محملة بالمنتجات المصرية، وما تجمع في مصر من تجارتها مع الجزيرة العربية.[٢].

على أن كثيرا من المغاربة استقروا فى مصر وعملوا فى مجالات التجارة والحرف بها، ويرجع ذلك الى الظروف التى تعرضت لها بلاد المغرب فى نهاية العصور الوسطى ومطلع العصور الحديثة مما جعل المغاربة من أبرز الجاليات الاسلامية فى مصر العثمانية. وقد لعبت المدن المغربية دوراً هاماً فى التجارة العالمية فى نهاية العصور الوسطى وخاصة فى عهد الموحدين (٥٤١-٦٦٧هـ / ١١٣٠-١٢٦٩م) حيث كانت بلاد المغرب تموج بنشاط تجارى داخلى وخارجي، واسع النطاق، فصارت القوافل متواصلة ما بين البلدان المغربية، وافريقيا والسودان، لاستيراد المواد الأولية والاستوائية، وكذلك الذهب والرقيق، كما كانت طرق التجارة، مع بلدان المشرق الاسلامى، البرية والبحرية ميسره حيث كانت تمر عبر أراضى مصر وموانيها التى تحتل موقعا وسطا. وكانت المدن والموانى المغربية هى المصدر الأول للمدن الإيطالية وغيرها من بلدان أوربا الراغبة فى التجارة الافريقية والشرقية. وقد أثرت المدن اثراء ضخما من وراء هذا النشاط التجارى، على أساس أنها أصبحت تقوم بدور الوسيط فى نقل السلع الافريقية والشرقية. وقد أثرت اثراء ضخما من وراء هذا النشاط والنشاط التجارى اللذين حظيت بهما بلدان المغرب العربى، الى

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور): العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨)، المجلة العربية للعلوم الانسانية، تصدر عن جامعة الكويت، العدد التاسع، المجلد الثالث ١٩٨٣، ص ١٤-١٥.

(2) Crouchley M.E.: Op. Cit. PP. 33.34.

الموقع لجغرافى الخاص الذى احتله المغرب، وأثر تأثيرا بالغا فى تطور المسالك التجارية المغربية جنوبا وشمالا. وغربا وشرقا، مما جعل مساهمة بلدان المغرب الاسلامى فى التجارة العالمية ذات أهمية بالغة، كما كان لهذا الموقع أثره فى علاقات بلاد المغرب الحضارية بمنطقة البحر المتوسط وخاصة بمصر. على أن العامل الأقوى وراء دور المغرب الاسلامى التجارى والحضارى فى منطقة البحر المتوسط ـ مع عدم إنكار أهمية الموقع الجغرافى ـ انما يرجع الى استمرارية اتصاله بالمشرق الاسلامى، حضاريا وثقافيا، وتجاريا هذا الى جانب الثنائية الاقتصادية التى شهدها المغرب العربى فى العصور الوسطى، من ارتباط الفلاحة بالتجارة، نظرا لأن كثيراً من المواد الفلاحية، أصبحت بضائع أساسية فى قائمة التبادل التجارى. ولاسيما بالنسبة للتجارة الصحراوية مثل : الحبوب، والتمور، والزبيب، والصوف، وقصب السكر وغيرها. بالإضافة الى الاستقرار السياسى الذى عرفه المغرب فى بعض فترات تاريخه فى العصر الوسيط الاسلامى. حيث ساهم هذا الاستقرار فى تطور المسالك التجارية وأمنها. ولم تحل النظم السياسية دون الالتحام بين مراكز التجارة فى البلدان المغربية، بل انها حاولت ان تحقق لها الأمن وتستغلها اقتصاديا فى تدعيم مركزها السياسى والتجارى [١]. على أن الجزء الأكبر من عائد هذا النشاط التجارى الذى شهدته بلدان المغرب، عاد الى فئات بعينها دون عامة الشعب، وبخاصة فئة الحكام والرؤساء، وفئة التجار. التى ظهرت كفئة اجتماعية جديدة حيث عاش سكان المراكز التجارية معيشة فيها شئ كثير من الرفاهية والرخاء، بعكس ماكان عليه الحال بالنسبة لسكان الريف والمناطق الصحراوية. [٢]

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور): المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ١٢-١٤.

(٢) جلال يحيى (دكتور): المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ص ٥.

وتجدر الإشارة الى أن المغرب العربى قد تعرض للتفكك السياسى بعد انهيار دولة الموحدين (فى سنة ٦٦٧هـ/١٢٦٩م) فى جميع بلدانه، حيث أصبح هناك ثلاث دول مسيطرة هى الدولة الحفصية فى تونس، ودولة بنى زيان فى الجزائر، ودولة بنى مرين فى مراكش، وكان النزاع بين هذه الوحدات السياسية التى انقسم اليها المغرب مستمرا، هذا الى جانب طرابلس التى قام النزاع بينها وبين الحفصيين، بل ان النزاع كان قائما فى داخل الدولة الواحدة، كما كان يحدث فى المناطق الشرقية من الجزائر وفىمنطقة بلاد القبايل. وسوف يؤدى هذا التفكك السياسى والصراع الداخلى الى هجرة كثير من المغاربة الى المشرق عامة والى مصر بصفة خاصة حيث عملوا فى مجال التجارة والحرف فى الاسكندرية وغيرها من موانى الجانب الشرقى من البحر المتوسط، فضلا عن كثير من المدن الداخلية، وقد أشار ابن خلدون فى مقدمته إلى أن نزوح كثير من أهل المغرب الى مصر انما كان يعود الى حالة الرفاهية التى كانت تشهدها مصر فى العصر المملوكى نتيجة لمرور التجارة العالمية بها فيقول: "ويبلغنا لهذا العهد عن أحوال القاهرة ومصر من الترف والغنى فىعوائدهم مايقضى منه العجب، حتى أن كثيرا من الفقراء بالمغرب، ينزعون من النقلة الى مصر لذلك. ولما يبلغهم من أن شأن الرفه بمصر أعظم من غيرها" (١) ولهذا فان معظم التجار والحرفيين المغاربة، والقبائل المغربية، الذين وفدوا الى مصر واستقروا فيها أو مارسوا نشاطهم لفترة وعادوا الى بلادهم كانوا من أبناء المدن والمناطق المغربية التى أصيبت بنكسة اقتصادية سواء نتيجة لعمليات الغزو الاسبانى أو بسبب الصراعات الداخلية. وقد استقر هؤلاء فى مدن مصر وريفها ومارسوا نشاطاتهم المختلفة من تجارية أو حرفية أو رعوية أو زراعية، كما تزود بعضهم بزاد

---

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، ص ٣٦٢.

المعرفة والعلوم الدينية فى الأزهر الشريف، فى وقت انتشرت فيه الفرق الصوفية المتعددة التى جعلت أتباعيا يتتلمذون على أيدى رجال الطرق الصوفية من المصريين. كما أن رغبة كثيرين من المغاربة لإداء فريضة الحج أدت الى توجههم إلى مصر وبلاد المشرق بصفة مستمرة واشتراكهم الواضح فى الحياة الاقتصادية والثقافية مع المصريين وأهالى المشرق الإسلامي. (١)

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة الاسكندرية كانت بالنسبة للمغاربة محطة أساسية لهم حيث كانت تقع على طريق الحج والتجارة ولهذا فانهم أنشأوا واستأجروا بها الوكالات والمخازن لتخزين السلع التى يجلبونها من الهند والشرق الاقصى وموانى شبه الجزيرة العربية والموانى الواقعة فى الجانب الشرقى من البحر المتوسط كما كون المغاربة تنظيماتهم الاجتماعية فى الاسكدرية وأخذوا يؤدون دورهم فى بيئتها الحضارية فى العصور الوسطى (٢) والحديثة. وينطبق اهتمام المغاربة بالاسكندرية على موانى مصر الأخرى الواقعة على البحر المتوسط مثل رشيد ودمياط، أو تلك الواقعة على البحر الاحمر مثل السويس والقصير. بل انهم ربطوا هذه الموانى عن طريق عمليات الاستيراد والتصدير بالموانى التجارية العربية الأخرى والموانى الأوربية التى كان لهم فيها وكالات تجارية، كما كان لهم وكلاء يقيمون بهذه الموانى. (٣)

وتجدر الإشارة كذلك الى الجاليات الاجنبية الأخرى التى كان لها نشاطاً تجارياً ملحوظاً فى الموانى المصرية المطلة على البحر المتوسط

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور): المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٢٧.

(٢) سعد زغلول عبد الحميد (دكتور): الأثر المغربى والأندلسى فى المجتمع السكندرى فى العصور الإسلامية الوسطى، ص ٢٠٧.

والتى لقيت عناية كبيرة من قبل المماليك فى نهاية العصور الوسطى والعثمانيين فى العصور الحديثة. فقد أنشأت السلطات المملوكية على نفقتها فنادق خصصتها للتجار الأجانب. وكانت الاسكندرية تضم عدة فنادق لجاليات أجنبية مختلفة، أولاها وأهمها جالية البنادقة، ولهم فندقان، على حين كان فندق واحد لكل من أهل جنوه، وبيزا، وفلورنسا، وأنكونا، وبالرمو، وكان لأهل نابلى فندق بالاشتراك مع أخرين من الإيطاليين. أما الفرنجة فكان لهم فنادق خاصة بهم، ولاسيما أهل مرسيليا وناربون وقطالونية وراجوزة. ورغم أن جزيرة كانديا كانت احدى مستعمرات البندقية إلا أنه وجد لها فندق خاص. وكان لمملكة قبرص قبل غزوة بطرس لوزينان وليونان الاسكندرية فندق، وللاتراك فندق، وكذلك فندق لكل من المغاربة، والتتار والمعروف أن التتار بصفة خاصة كانوا يجلبون الرقيق للتجارة فيهم ولذا كان فندقهم عبارة عن سوق للرقيق. [١]

وحرصت السلطات المملوكية كذلك على رعاية الشئون الروحية للجاليات الأجنبية فسمح لهذه الجاليات ببناء الكنائس فى نطاق الفنادق المشار إليها. فكان لكل فندق كنيسة. ولكل جالية قساوستها، بينما كانت للجاليات الكبرى كنائس كبرى مثل كنيسة القديس مشيل للبنادقة [٢] . وقد ظل هذا الحال على ما هو عليه فى عهد العثمانيين فى العصور الحديثة.

وكانت سفن البنادقة والجنويين تنقل المتاجر من مصر والشام الى أوربا فى العصور الوسطى، وكانت سفن البنادقة بصفة خاصة تحمل الجزء الأكبر من تجارة الشرق الى ميناء البندقية [٣] ، حيث تعرض فى سوق

(١) ابراهيم على طرخان (دكتور): مصر فى عهد دولة المماليك الجراكسة ١٣٨٢-١٥١٧، ص ٢٨٣-٢٨٤.

(2) Heyd, W.: Op. Cit., p. 433.

"ريالتو Rialto" هناك، لتباع فى المزاد العلنى للتجار الألمان والانجليز وغيرهم. وكان سوق "ريالتو" الكبير فى البندقية من أشهر الأسواق التجارية فى حوض البحر المتوسط، حيث كانت المتاجر الشرقية توضع فى عربات وتزحف بها من هذا السوق متجهة الى أنحاء أوربا عن طريق سهل لومبارديا، وممرات جبال الألب، وطريق الراين، لتصل أخيرا الى تجار التجزئة فى شتى البلاد الأوربية ليتلقفها المستهلكون هناك [١]. واستطاعت جمهورية البندقية أن توطد علاقاتها مع سلاطين المماليك - الذين كانوا يحكمون مصر والشام والحجاز - وان تحتكر معظم المتاجر الشرقية الواردة الى مصر عن طريق البحر الأحمر أو الواردة الى موانى الشام عن طريق الخليج العربى والعراق. [٢]

وقد أنشأت جمهورية البندقية ستة أساطيل بحرية من طراز واحد كانت تمخر عباب البحر المتوسط فى نهاية القرن الخامس عشر، وعينت لكل منها الموانئ التى يتردد عليها. واستهدفت من توحيد طراز سفنها أن يكون فى استطاعة قناصلها ووكلائها فى موانى البحر المتوسط امداد السفن بما تحتاج اليه من قطع غيار ذات طراز واحد. وجنت البندقية أرباحاً خيالية من نقل التجارة الشرقية الى أوربا ومن تصريفها هناك. وأصبح الالتحاق بالبحرية مطمحاً ترنو اليه أنظار الشباب من أهل البندقية الذين رأوا فى البحرية المجال الطبيعى للمال والشهرة والمجد.

ولقيت البندقية منافسة شديدة من جمهورية جنوة فى ميادين التجارة الشرقية، وتطورت هذه المنافسة التجارية إلى صراع سياسى حاد لعب فيه البحر المتوسط دوراً حاسماً. وتراءت لهاتين الجمهوريتين الضرورة السياسية فى إخضاع البحر المتوسط أو على الأقل الجزء الهام منه بالنسبة

---

(١) عبد العزيز الشناوى (دكتور): أوربا فى مطلع العصور الحديثة، حـ١، ص٢، ص ١٠٧.

(٢) محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ص ٦٠.

لنشاطها - لسيطرة أى منها. وكانت نتيجة ذلك أن طالبت البندقية بتقرير سيادتها على البحر الادرياتيكى، كما ادعت جنوة بحق السيادة على بحر ليجوريا. وقد قبلت أوربا بادعاءات هاتين الجمهوريتين لحاجتها الملحة الى التجارة الشرقية وبخاصة التوابل والعطور والعقاقير، وبذلك ظهرت فى تاريخ العلاقات السياسية الدولية لأول مرة فكرة سيادة الدولة على البحار[١]. ولم يقف التنافس السياسى بين البندقية وجنوه عند هذا الحد، بل قام بينهما صراع حربى بالغ العنف انتهى بهزيمة أهالى جنوة فى معركة "كيوجا Chioggia" وعلى أثرها عقد صلح "تورينو" سنة ١٣٨١م. ولكن جنوة راحت تفكر فى وسيلة أخرى لحرمان البندقية من مصادر قوتها وثروتها، وذلك بإيجاد طريق بحرى متصل تأتى منه السلع الشرقية الى أوربا [٢]. وهذا سيفسر التقارب الذى تم بينهم وبين البرتغاليين فى مطلع العصور الحديثة.

وتجدر الإشارة كذلك الى دور فلورنسا فى النشاط التجارى مع مصر والشام. خاصة وأن أسرة "ديميدتشى" الحاكمة فى فلورنسا فى نهاية العصور الوسطى عملت على توثيق صلاتها التجارية مع السلطات المملوكية [٣]. أما بالنسبة لأهالى فرنسا وأسبانيا فقد كانوا يحصلون على حاجتهم من المتاجر الشرقية من أسواق مصر وشرق البحر المتوسط عن طريق الوسطاء البنادقة والجنويين. [٤]

---

(١) حامد سلطان (دكتور): القانون الدولى العام فى وقت السلم، ص ٥٦٧-٥٦٨.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور): أوربا فى مطلع العصور الحديثة. جـ١، ط٣، ص ١٠٩.

(٣) نعيم زكى فهمى (دكتور): المرجع السابق، أشار الى الامتيازات التجارية التى منحتها السلطنة المملوكية لطائفة الفرنتيين (أهالى فلورنسا) فى مصر والشام فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى، الملحق ١٣-٢٥، ص ٤٣٩-٤٨١.

(٤) نعيم زكى فهمى (دكتور): المرجع السابق، ص ٢٠.

ونظرا لانشغال البنادقة بالحجم الأكبر من التجارة الشرقية سواء من ناحيتى النقل أو التسويق فقد شكلوا أكبر جالية فى مدينة الاسكندرية فى نهاية العصور الوسطى، كما كان لهم حى خاص وكان يشرف على مصالحهم قنصل معين من قبل جمهورية البندقية. وكان حى البنادقة بالاسكندرية يضم فندقين وحماما ومخبزا وكنيسة، كما كانت حكومة المماليك قد أعفتهم من عدة ضرائب وسمحت لهم بالتجارة فى اللآلئ والأحجار الكريمة والفراء. ولهذا لم يتردد البنادقة فى جلب كل ماتحتاج إليه مصر من السلع الخارجية، حتى الأدوات الحربية التى حرمت البابوية التجارية فيها، كالأسلحة والحديد والزيت، وذلك رغم تشدد البابوات وتكليفهم فرسان الاسبتارية والداوية بمراقبة البحار ومنع وصول هذه المواد الى المسلمين [١] . وقد زادت نسبة اهتمام البنادقة بالتجارة الشرقية بعد فتح الاتراك العثمانية لمدينة القسطنطينية عام ١٤٥٣م. حين أضحت التجارة فى البلقان وموانى البحر الأسود صعبة ومحفوفة بالمخاطر، ولذلك وجه البنادقة عنايتهم الى حوض البحر المتوسط الشرقى، ونشطت أعمالهم التجارية فى موانيه ومدنه كالاسكندرية وبيروت وحلب ودمشق [٢]. وكانت قوافل البندقية التجارية البحرية تصل الى مصر مرتين فى كل عام. فى يناير وفى الخريف، وكانت تتكون القافلة فى العادة مابين ثمان سفن وثلاثة عشرة سفينة، وتقدر حمولتها بمليونى بندقى على أقل تقدير. ولهذا تمتع البنادقة بالمكانة الأولى بين الجاليات الأوربية فى الاسكندرية طوال العصر

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): العصر المملوكى فى مصر والشام، ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) نعيم زكى فهمى (دكتور): المرجع السابق. وقد أشار الى الاتفاقيات التى عقدها البنادقة مع [illegible] الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلاديين.

المملوكى فى نهاية العصور الوسطى وأثناء العهد العثمانى فى مطلع العصور الحديثة.[١]

وتجدر الإشارة الى أن العملة الأجنبية كانت متداولة فى أسواق مصر فى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر. ومن أمثلة هذه العملة عملة البندقية والتى تعرف باسم "دوكات Ducat" نسبة الى دوك- وهو "الدوق Doge". وكانت العملة الخاصة ببلاد الفرنجة فى فرنسا وايطاليا والأراضى المنخفضة المسماة الافرنتية ، جمع افرنتى، وهى التى تعرف "بالفلورين Florino"، وان عرفت العملة الاجنبية بوجه عام باسم "مشخصة"، وذلك بسبب صور القديسين وملوك الفرنجة المنقوشة على وجهيها.[٢]

وليس أدل على انتعاش الحياة الاقتصادية فى أيام المماليك فى نهاية العصور الوسطى من وجود كلمات كثيرة تدل على ذلك، مثل دكاكين وحوانيت ومخازن ووكالات وفنادق، وهذه الاخيرة كانت أكثرها تتكون من عدة طوابق، عبارة عن غرف مختلفة ومخازن لها فناء داخلى، يحتوى على البضائع والدواب، ويسكنها غالبا التجار الأجانب، يرأسهم القناصلة - مفردها قنصل- وهم كبار الفرنج، فكانت الفنادق توجد فى كل أنحاء المدن المصرية من الاسكندرية إلى أسوان.[٣]

وتجدر الإشارة الى مظهر الثراء فى عصر الدولة المملوكية والبذخ الذى عاشته الطبقة المملوكية بالذات، وعلى رأسها السلطان

---

(١) شارل ديل : البندقية جمهورية ارستقراطية، ص ٤١-١٤٣.

(٢) عبد المنعم ماجد (دكتور): عصر السيوطى، ص ٢٧.

(٣) عبد المنعم ماجد (دكتور): طومان باى، آخر سلاطين المماليك فى مصر، دراسة للأسباب

المملوكى، حتى أنه من كثرة الأموال كانت له خزانة عرفت "بخزانة الخاص"، كما أصبحت القلعة ـ مقر الحكم المملوكى ـ تتكون من قصور عظيمة، شبهت بأجنحة تطل على القاهرة. ثم هذه المنشآت الضخمة التى تركها معظم السلاطين المماليك، من جوامع كجامع السلطان حسن وبرقوق والمؤيد ـ وزوايا ومدارس وسبل وبيمارستانات وحمامات وقلاع ـ كقلعة قايتباى بالاسكندرية ـ وتحف ما زالات تحتل الصدارة بين آثار مصر الاسلامية، وأصبحت القاهرة فى العصر المملوكى درة فى جبين الشرق. كما ظهرت دلائل البذخ فىحياة القصور والحفلات [1] التى طبعت بطابع الاناقة المعبرة عن الانتعاش الاقتصادى الذى ظهر فى شكل ثراء وبذخ نادرين، وحتى فى ابداع الصناعة والحرف والفنون وفى ازدهار الحياة الاجتماعية. وكان مصدر هذا الثراء التجارة العالمية العابرة بمصر آنذاك، ومايفرض عليها من ضرائب متنوعة، ولهذا سوف تتأثر الحياة الاقتصادية بهذا الثراء العظيم الذى يتمتع به سلاطين المماليك، فكانت وطأتهم فى فرض الضرائب الداخلية وجمعها فى أحيان كثيرة تخف على الزراع والصناع والتجار نوعا ما، وفى هذا تخفيف كبير عن كاهل الرعايا وعلى الأخص الطبقات الفقيرة وبخاصة الفلاحين، كما فيه تشجعي للزراعة والصناعة، وانتشار التجارة [2] ، غير أن الأمر سيتغير عما كان عليه عقب وصول البرتغاليين الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح فى سنة ١٩٤٨ وتحويلهم الحجم الأكبر من التجارة العالمية عن مصر والشام والبحر المتوسط الى هذا الطريق الجديد.

---

(١) ابن اياس: المصدر السابق ، ج٣، ص ١٢٦.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : معالم التاريخ الأوربى الحديث والمعاصر، ص٥٢.

وجدير بالذكر أن أسعار السلع الشرقية كانت ترتفع ارتفاعا فاحشا بسبب الضرائب الجمركية الباهظة التى كان يفرضها حكام الدول الشرقية الواقعة على الطريق من أماكن تصديرها الى الشواطئ الأوربية وبخاصة سلاطين المماليك، فقد كانوا يفرضون رسوما جمركية عند تفريغ البضائع من السفن فى السويس، ورسوما جمركية أخرى عند إعادة شحنها فى الاسكندرية. وكانت هذه الرسوم تبلغ سدس قيمة السلع عند مرورها فى كل من المدينتين. هذا فضلا عن أجور نقلها وأخطار النقل كأعمال القرصنة والحروب وتنوع وسائل النقل عبر الصحارى والبحار. ومع ذلك فقد كانت متاجر الشرق أوفر أنواع التجارة ربحا، وقد عاش كثير من التجار الأوربيين عيشة الملوك من الأرباح الخيالية التى كانت تدرها تلك التجارة[١]. على أن ثمة اجراءات كان لابد من اتخاذها عند استقبال السفن التجارية فى الموانى المملوكية فى مصر والشام والمطلة على البحر المتوسط فى نهاية العصور الوسطى ومطلع العصور الحديثة. ولدينا مثال عن الاجراءات التى تتخذ فى احدى هذه الموانى وهو ميناء البرلس. فالمعروف أن للبرلس مينائين، أحدهما جديدة ومفتوحة من ناحية الشمال لاستقبال السفن المسيحية، والميناء القديمة مفتوحة من جهة الغرب لاستقبال السفن الاسلامية فقط، وهذا المدخل الأخير مقفل أمام المسيحيين حتى ولو كانوا واصلين من جهة البر. وعندما تصل السفينة الى الميناء ويستقبلها رجال من موظفى الميناء، يصعدون عليها، وهؤلاء عادة مندوبين من قبل نائب الاسكندرية، وتتلخص مهمتهم فى إثبات جنسيتها عن طريق القنصل الذى تتبعه أو عن طريق مواطنيهم المقيمين بالثغر، ومعرفة عدد ركابها وأسمائهم وأنواع السلع التى معهم، ثم يرسل هؤلاء الموظفون هذه البيانات الى نائب ثغر الاسكندرية، فيبلغها بدوره الى السلطان بالقاهرة. ويتم تبادل الرسائل بواسطة بريد الحمام الزاجل. فاذا تمت هذه الاجراءات، على

---

(١) عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور): أوربا فى مطلع العصور الحديثة، حـ١، ط٣،ص١١٠.

التجار أن يدفعوا رسما مقررا كضمان، قدره دوك واحد (Ducat) زاد بعد ذلك الى اثنين عن كل رأس منهم، ويدفع كل منهم رسما آخر ٢ % بالنسبة لما معهم من النقود، ثم يسمح لهم بعد ذلك بالنزول الى الميناء، حيث يجدون المأوى للاقامة، والمخزن لبضائعهم، فى الفندق الخاص لمواطنيهم من بنى جنسهم.

وكان هؤلاء التجار – فى العادة – يعملون فى تسويق منتجات بلادهم كما يشترون ما يلزمهم من المتاجر الموجودة فى مصر والسلع المنتجة فيها، وتلك التى ترد اليها من الشرق، وكانت الأخيرة تدر عليهم أرباحا طائلة، كما كانت تدر أرباحا طائلة أيضاً على السلطات المملوكية، اذ فرضت حكومة المماليك الرسوم المقررة على التجارة المارة بلادها، وذلك بجانب رواج التجارة الداخلية فى هذه السلع ومايترتب على ذلك من فوائد للحكومة المملوكية. ولكى تحصل مصر على مزيد من الربح من التجارة الشرقية، اتبع السلاطين المماليك سياسة الاحتكار وزادوا فى رسوم المرور. اذ بدأ السلطان برسباى احتكار تجارة التوابل، وأصدر لهذا الغرض مرسوما فى عام ١٤٢٨ يحرم به شراء التوابل من غير مخازن السلطان. وفى نفس الوقت أجبر تجار الشرق على شراء البضائع التى تبيعها مصر بسعر مرتفع مثل العقيق والنحاس وغيرهما من السلع الرائجة. وساعد على تنفيذ سياسة الاحتكار أن الحكومة المملوكية كانت تجبى رسومها عينا، وقد ترتب على ذلك ارتفاع أسعار السلع الشرقية ارتفاعاً باهظاً مثل التوابل والحرير على وجه الخصوص. فمثلا صار التجار الأوربيون يشترون قنطار الفلفل الأسود بسعر يتراوح بين ١٢٠-١٣٠

دينارا، بعد أن كانوا يشترونه من قبل بسعر ٥٠ دينارا فى القاهرة و ٨٠ دينارا فى الاسكندرية.(١)

وقد ضج التجار الأوربيون من مغالاة المماليك فى احتكارهم للتجارة الشرقية وفرضهم المكوس الباهظة عليها. وجاء أول احتجاج من جانب القطلانيين عام ١٤٣٢ حين أبلغ ممثلوهم السلطان برسباى أنهم رفضوا شراء البضائع من مخازن السطان، غير أنهم لم يظفروا باجابة طيبة مرضية، لأن برسباى لم يغفر لهم مافعله قراصنتهم. كذلك احتجت مملكتنا قشتاله وأرغونة، وقابلتا هذا الاجراء بمثله، وذلك برفع أثمان السلع الأوربية التى ترد الى مصر. بل ان البنادقة أخذوا يفكرون فى قطع علاقاتهم التجارية مع مصر فأرضاهم السلطان وأن لم ينزل عن احتكاراته. وحدث أن هاجمت أرغونة وقشتاله السفن المملوكية على سواحل سوريا فأجاب السلطان بالقبض على التجار البنادقة فى الاسكندرية وصادر متاجرهم.(٢)

ورغم أن حدة الاحتكار الحكومية قد خفت فى عهد السلطان جقمق، إلا أن معاملة التجار الأجانب لم تستمر على حال واحد طوال عهود السلاطين بعد جقمق، حتى ضاق التجار ذرعا بهذه المعاملة. وهذا مما حملهم على الانتقام فى عام ١٤٧٥م، اذ احتالوا على بعض تجار الاسكندرية من الوطنيين وأسروهم وخرجوا بهم الى بلادهم. وكان من بين هؤلاء التجار الأسرى بعض تجار السلطان قايتباى ولذلك أمر قايتباى نائبه

(1) Wiet. G.: L'Egypte Arabe. Histoire de la Nation Egyptienne. TV.. pp.574.576.

(2) Lane-Poole. S.: A History of Egypt in the Middle Ages. p. 340.

فى الثغر بالقبض على جميع التجار الاجانب فيه وأمرهم بمكاتبة ملوكهم، ثم استطاع التجار المصريون أن يفدوا أنفسهم بالمال.[١]

على أن الحكومة المملوكية ظلت تجبى مكوسا على التجارة الشرقية وصلت نسبتها الى العشر، غير أن هذه النسبة زيدت تدريجيا، حتى جنى الأمير حسين الكردى نائب السلطان قونصوه الغورى فى جده عشر أمثال العشر، أى مثل قيمة البضائع تماماً. ومن المرجح أن هذه الزيادة فى أعقاب وصول البرتغاليين الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح فى سنة ١٤٩٨ مما أضعف من حجم التجارة الشرقية المارة بطريق البحر الأحمر وأدى بالتالى الى مغالاة السلطات المملوكية فى جده فى رفع نسبة المكوس لتحصل على أكبر عائد يغطى احتياجاتها مع قلة حجم التجارة الواردة.

ولم تكن المعاملة فى الموانى المملوكية الأخرى خيراً منها فى جدة، فازدادت الرسوم الجمركية على التجارة الواردة الى الاسكندرية ودمياط من السلع الأوربية مما جعل الأوربيين يمتنعون بدورهم عن التصدير الى الموانى المملوكية فى مصر والشام وآنذاك.[٢]

ومن القيود التى فرضها كذلك الحكام المماليك على التجار الاجانب منعهم من مغادرة فنادقهم لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات خلال صلاة الجمعة. ويرجع أساس هذا الاجراء الى ماحدث سنة ١٣٦٥م عندما هاجم بطرس الأول لوزنيان ملك قبرص الاسكندرية فى يوم جمعة واحتل المدينة ونهبها. ومن القيود كذلك إغلاق الفنادق فى المساء على من فيها، وكان

---

(١) ابن اياس: المصدر السابق، ج٢، ص ١٦٢.

(٢) ابن اياس: المصدر السابق، ج٣، ص ٦٠.

يتولى حراستها حراس من قبل السلطات المملوكية [١] . وقد كان لهذه القيود في مجموعها أثراً سيئاً على الأجانب الأوربيين بوجه عام، مما سيشجعهم الى جانب اعتبارات عديدة أخرى سنشير اليها فيما بعد ـ على التوجه الى كشف الطريق البحرى المباشر بين أوربا والهند في نهاية القرن الخامس عشر الميلادى ويتمكنون من الوصول الى الهند عبر طريق رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨.

(١) ابراهيم على طرخان (دكتور): المرجع السابق ، ص ٢٨٣.

ثانيا : دور البرتغاليين فى تحويل التجارة العالمية عن مصر والعالم العربى إلىطريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى

اتجه البرتغاليون منذ مطلع القرن الخامس عشر الميلادى نحو عمليات الكشوف الجغرافية فما وراء البحار نتيجة للنمو المتصاعد للشعب البرتغالى ذاته وظهور تطلعاته القومية، ورغبته في السيطرة والثراء. كما أدى احتدام الصراع الدينى بين المسيحيين الكاثوليك والمسلمين فى شبه جزيرة أيبريا فى نهاية العصور الوسطى الى اتجاه البرتغاليين الى مطاردة المسلمين على ساحل أفريقيا الغربى، وإلى اصرارهم على انتزاع التجارة الشرقية من أيديهم عن طريق كشف طريق بحرى مباشر الى البحار الشرقية. وكان البرتغاليون قد تأثروا بتحريض أهالى جنوه الذين سعوا الى القضاء على ثروة أعدائهم ومنافسيهم البنادقة بعد أن جنوا أرباحا طائلة من التجارة الشرقية[١]. وكان الحجم الأكبر من هذه التجارة يمر بمصر وينقل منها الىعالم البحر المتوسط طوال العصور القديمة والوسطى، وكانت البندقية بصفة خاصة - كا سبق أن أشرنا - تقوم بدور الوسيط بين موانى البحر المتوسط الاسلامية والعالم الأوربى أنذاك.

واستطاع البرتغاليون أن يحققوا غايتهم مستندين الى قوتهم وجهودهم البحرية من جهة، والى جهود استطلاعية أخرى اتسمت بالسرية وتركزت حول جمع المعلومات عن مصادر تجارة الشرق[٢]، وطرق هذه

---

(1) Serjeant. R.B.: The Portuguese off the South Arabian Coast. P.2.

(2) Alvarez. F.: Narrative of the Portuguese Emgassy to Abyssinia during the Years 1520 & 1527. pp. 265&270.

التجارة، وأنواع البضائع الشرقية، وامكانات القوى التى سيحاربونها من جهة أخرى.[١]

وقد استولى الملك البرتغالى "يوحنا الأول Jean 1" على سبته [٢]، فى سنة ١٤١٥[٣] وأقطعها لولده الأمير هنرى الشهير بالملاح والمعروف بحقده وكراهيته المتناهية للإسلام والمسلمين، والذى سيكرس حياته ويبذل جهوده لاكتشاف طريق بحرى جديد يدور حول افريقيا للوصول الى الهند للسيطرة على تجارة المسلمين [٤]. وبدأت أولى حملات الكشوف البحرية البرتغالية لسواحل غرب افريقيا فى سنة ١٤١٨م. وقد لجأت البرتغال الى اضفاء الشرعية الكنيسة على التوسعات البرتغالية فى أعقاب فتح العثمانيين للقسطنطينية فى سنة ١٤٥٣ عندما حصت على براءة البابا نقولا الخامس فى اليوم الثامن من يناير سنة ١٤٥٤ بأحقية البرتغال فضلا عن الدوافع السياسية والاقتصادية الغالبة [٥]. وقد استمرت الحملات البحرية البرتغالية تكشف الساحل الغربى لافريقيا حتى تمكن " بارتليمودياز Batholomew Diaz" من الوصول الى أقصى نقطة فى هذا الساحل واكتشاف الطرف الجنوبى لافريقيا الذى عرفه "برأس العواصف" والذى أطلق عليه ملك

---

(1) Ibid, pp. 265&270.

(٢) مدينة سبته هى مدينة مغربية تطل على ساحل البحر المتوسط وقد احتلها البرتغاليون عام ١٤١٥، إلا أن هذا الاحتلال لم يدم طويلا وذلك بسبب احتلال الاسبان لها بعد ذلك والذى لايزال حتى الآن، وقد شمل هذا الاحتلال فى نفس الوقت مدينة مليلة القريبة منها.

(3) Atkinson, W.C.: A History of Spain and Portugal. P.99.

(٤) أحمد مختار العبادى (دكتور): دراسات فى تاريخ المغرب والأندلس ص ٤٥٥.

(٥) ابراهيم شحاته حسن (دكتور) : وقعة وادى المخازن فى تاريخ المغرب(٩٨٦هـ / ١٥٧٨م)، ص ٢٩.

البرتغال "يوحنا الثانى Jean II" (١٤٨١-١٤٩٥) "رأس الرجاء الصالح" تيمنا بالكشف الجديد وذلك فى عام ١٤٨٧م. [١]

وقد تمكن الرحالة البرتغالى" بيرودى كوفلهام Pero de Kovilham" فى منتصف سنة ١٤٨٧ من الوصول الىمصر عبر البحر المتوسط، وأبحر منها الى ميناء سواكن عبر البحر الأحمر، ثم اتجه جنوبا حتى وصل الى عدن، ووصفها بأنها كانت آنذاك مدينة عظيمة وأن بها تجارا من جميع الأجناس، وبعد ذلك واصل رحلته الى الهند[٢]. وعند عودته قام بزيارة معظم المناطق الاسلامية الواقعة على الساحل الشرقى لأفريقيا، كما مر بمدينة زيلع، ثم اتجه جنوبا حتى وصل الى "سوفالا" [٣]. وقد عاد هذا الرحالة الى مصر حيث تمكن من جمع معلومات عن الحبشة دفعته للتوجه اليها. وكانت رحلته الى الحبشة — التى كانت تتبع من الناحية العقائدية الكنيسة الارثوذكسية اليعقوبية فى مصر — بداية لسلسلة من رحلات المستكشفين والبعثات الاوربية الكاثوليكية التى وفدت اليها أثناء القرن السادس عشر، والتى كانت تهدف الى استقطابها للكاثوليكية [٤] لتطويق العالم الاسلامى وانتزاع التجارة الشرقية التى تشكل مصدر قوته آنذاك[٥]. وقد أصبح "بيرودى كوفلهام" مستشارا لملك الحبشة (قسطنطين الثانى) ثم رسوله الى ملك البرتغال "يوحنا الثانى" للاتفاق على حملة مشتركة لتحرير القدس، ولكن البعثة لم تبتعد كثيرا بسبب نزاع نشب بين حراس البعثة،

---

(1) Kammerer, A.: La Mer Rouge, L'Abyssinie et L'Arabie depuis L'Antiquite, T.II p. 75.

(2) Playfair, R.L.: A History of Arabia Felix of Yemen, Selections from the Records of the Bombay Government, New Series, XLIX, p. 96.

(3) Coupland, R.: East Africa and its Invaders, p.42.

(4) Johnston, H.: History of the Colonization of Africa by alien races p.32.

(٥) بانيكار، ك.م.: آسيا والسيطرة الغربية، تعريب عبد العزيز توفيق جاويد، ص ٢٩.

وبعض الأهالى، وهكذا فشل هذا المشروع [١]، وعلى أية حالة فقد مهدت جهود الرحالة " بيرودى كوفلهام" السبيل أمام الرحالة " فاسكودا جاما Vasco da Gama " عندما قام برحلته حول رأس الرجاء الصالح فى سنة ١٤٩٧ ومر بالساحل الشرقى لأفريقيا حتى وصل الى موزمبيق حيث وجد قاربا على متنه بعض الزنوج وأحد البحارة، ظنه البرتغاليون فى بداية الأمر من المغاربة. وعندما اقتربت السفن البرتغالية من القارب، هرع الزنوج وألقوا بأنفسهم فى البحر وفروا الى الساحل بينما نقل البحار الى سفينة القيادة البرتغالية حيث أحسن " داجاما" استقباله، واكتشف أن الرجل هندى، وليس عربياً مغربياً وأنه من أهل "كمباى Cambay " بالهند ويدعى "دافان"، وقد اتخذ داجاما مستشاراً له لأنه كان خبيرا بالتوابل ومن سماسرتها. وقد وافق هذا الملاح على مرافقة البرتغاليين الى الهند، وتعهد بتزويدهم بحمولة من التوابل نظير توصيله الى بلاده [٢]. كما استجاب شيخ موزمبيق لطلب "داجاما" وزوده بأثنين من المرشدين، إلا أنهما تمكنا من الفرار عندما تأكد أن البرتغاليين من المسيحيين مما أدى الى استخدام البرتغاليين العنف مع الأهالى [٣]. ولهذا لم يغامر "داجاما" بالرسو باسطوله فى منبسه، عندما شك فى احتمال قيام ملكها بتدمير سفنه واغراقها انتقاما لما فعله ضد أهالى موزمبيق، وعندما وصل البرتغاليون بعد ذلك الى ميناء مالندى ــ الواقعة حاليا فى كينيا ــ لقى داجاما فيها ترحيبا من ملكها، خوفاً أو ضعفا [٤]. فلما عزم على مغادرتها بعد عدة أسابيع، طلب من صاحبها امداده بملاح يرشده الى الهند، فاستجاب له الملك وأمده بملاح

---

(1) Ziad, M.: Foreign Relations of Egypt in the Fifteenth Century, Vol. I., pp. 287,288.

(2) Howe, Sonia: Op. Cit., pp. 193& 195.

(3) Strandes, J.: The Portuguese period in East Africa, pp. 20-24.

(4) Strong. A.: The History of Kiolwa. (J.R.A.S) London. 1895, pp. 397,428.

ماهر قاد أسطوله الى قاليقوط، فوصلها فى مايو سنة ١٤٩٨ [١]. وإذا كان ذلك ماأوردته الكتابات البرتغالية حول هذا الموضوع فان أول من أشار اليه من المؤرخين العرب قطب الدين النهروالى الذى أشار الى أن البرتغاليين "دلهم شخص ماهر يقال له أحمد بن ماجد، صاحبه كبير الفرنج وقال لهم: لاتقربوا الساحل من ذلك المكان، وتوغلوا فى البحر ثم عودوا، فلا تنالكم الأمواج، فلما فعلوا ذلك، صار يسلم من الكسر كثير من مراكبهم. فكثروا فى بحر الهند.. وصارت الامداد تترادف عليهم من البرتغال. وصاروا يقطعون الطريق على المسلمين أسرا ونهبا، ويأخذون كل سفينة غصبا، الى أن كثر ضررهم على المسلمين وعم أذاهم على المسافرين" [٢]. وعلى هذا النص اعتمد المستشرق الفرنسى "جبريل فران G.. Ferrand ". فيما ذهب اليه من أن أحمد بن ماجد العربى المسلم هو الملاح الذى قاد أسطول "فاسكو داجاما" من مالندى الى موطن التوابل فى قاليقوط [٣]. ومن المرجح أن دور ابن ماجد انحصر فى اسداء النصح وتقديم المشورة للقائد البرتغالى "فاسكو داجاما" وامداده بالمعلومات التى ساعدت على سلامة سفنه وتعليمه الطريق قولا ووصفا، وليس عملا وقيادة. أما الملاح الذى قام بمهمة إرشاد الاسطول البرتغالى الى الهند، فهو ذلك الملاح الهندى الذى أشارت اليه المصادر البرتغالية. وبذلك " لاتلقى المسئولية كاملة على ابن ماجد فى وصول البرتغاليين الى الهند. خاصة وان البرتغاليين آنذاك لم يكشفوا على أهدافهم الحقيقية، ولهذا كان من السهل عليهم العثور على من

---

(١) حيان: وثائق تاريخية وجغرافية عن افريقية الشرقية ، ص ٢٠٩.

(٢) قطب الدين النهروالى، محمد بن احمد الحنفى المكى: " البرق اليمانى فى الفتح العثمانى" مخطوطة نشرها حمد الجاسر عام ١٩٦٧ ، ص ١٨-١٩.

(3) Ferrand, G.: Le pilote Arabe de Vasco de Gama, pp. 290-307, Art Shihab Al â Din, in ENC. of Islam, Vol. I, p. 368.

يتعاون معهم، طالما كانت معاملتهم حسنة، وتكفلوا باعطاء الأجر المناسب". [١]

وعلى أية حال، فقد استغرقت رحلة " فاسكوداجاما" ثلاث سنوات (١٤٩٧-١٤٩٩) عاد بعدها من الهند الى لشبونه فى شهر سبتمبر سنة ١٤٩٩. وقام " فاسكوداجاما" أثناء رحلته بمهاجمة احدى السفن التجارية العربية واستولى على مابها من بضائع، ثم أمر باغراقها بمن تحملهم من الركاب. كما قام أثناء رحلته الثانية الى الهند فى سنة ١٥٠٢ بتكليف أحد قادته بالإقامة على رأس خمس سفن حربية عند مدخل البحر الاحمر لمهاجمة السفن الاسلامية ولمنع السفن المختلفة من المتاجرة أثناء ابحارها فى مياه المحيط الهندى الا بتصريح خاص من قبل البرتغاليين[٢]. وقد اشتط " فاسكوداجاما" فى مَوْمته عندما قام فى شهر يناير ١٥٠٣ بمهاجمة سبع سفن اسلامية واستولى عليها، بل أنه قام بقتل بعض ركابها وأسر البعض الأخر وفى ذلك يورد المؤرخ "بامخرمة" فى حولياته (عن سنة ٩٠٨هـ التى يوافق مطلعها اليوم السابع من يوليو سنة ١٥٠٢م). ان :"فى هذه السنة ظهرت مراكب الفرنج فى البحر المتوسط الهند وهرموز وتلك النواحى، وأخذوا نحو سبعة مراكب وقتلوا أهلها وأسروا بعضهم [٣]."ثم يشير ابن اياس" فى حولياته عن سنة ٩١٢هـ التى يوافق مطلعها ٢٤ مايو ١٥٠٦م). "وفى هذه السنة قويت شوكة الفرنج، وحصل على المسلمين

---

(١) محمد عبد العال أحمد (دكتور): أضواء جديدة على ملامح فاسكودى جاما، مجلة معهد الدراسات والبحوث الافريقية لجامعة القاهرة ، العدد الخامس ١٩٧٦، ص ١٥٥-١٦٧-١٦٨.

(2) Hunter, F. M. An account of the British settlement at Aden, p.162.

(٣) بامخرمه ، أبو محمد بن عبد الله الطيب بن عبد الله (ت ٩٤٧-١٥٤٠) قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر ، مخطوطة السنة الثامنة بعد التسعمائة ، لوحة ١١٩٠.

منهم ضرر عظيم فى ناحية الهند وهرموز، وأهلكهم الله" [١]. ولم يكتف البرتغاليون بذلك بل انهم هددوا جده فى سنة ١٥٠٥ [٢]، وتمكن بعض جواسيسهم من التسلسل الى مكة نفسها [٣] على هيئة حجاج فى زى عربى وكشف أمرهم، وكان ملكهم قد أقسم أن يستولى على مكة وأن يقوم بنبش قبر الرسول صلى الله عليه وسلم فى المدينة المنورة [٤]. وتعتبر الرحلة التى قام بها "فاسكو داجاما" الى الهند بداية للمرحلة الأولى فى تاريخ البرتغاليين (ببلاد الشرق، اذ تطورت أغراضهم فى خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات تمتد بين عامى ١٤٩٩و ١٥٠٩ من مجرد الرغبة فى كشف الطريق البحرى الى الهند لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية [٥]، الى الرغبة فى احتكار التجارة الشرقية والسيطرة عليها وعلى مصادرها الأصلية، بل والى اقامة أول حكومة استعمارية أوربية فى بلاد الشرق. ولاشك أن تفوق البرتغاليين الحربى كان عاملا أساسيا فى تطور موقفهم السريع أثناء تلك الفترة بحيث كانوا يمتلكون سفنا حربية مزودة بالمدافع، وهى أسلحة لم تكن معروفة فى الهند فى ذلك الحين، وقد تركز نشاط البرتغاليين فى تلك الفترة فى تثبيت أقدامهم على سواحل المحيط الهندى، وفى مهاجمة السفن والمراكز التجارية العربية والاسلامية فى مياه الخليج العربى والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندى بوجه عام [٦] وكان

---

(١) بامخرمة : نفس المصدر، لوحة ١١٩٢.

(2) Stripling, G.W.F. : The Ottoman Truks and the Arabs, p. 28.

(٣) ابن اياس : المصدر السابق، ج ٤، ص ١٩١.

(4) Kammerer. A.:Op. Cit., Tome 2., p.144.

(٥) عيسى بن لطف الله: "روح الروح فيما حدث فى المائة التاسعة من الفتن والفتوح"، مخطوطة ص ٩.

(٦) محمد عبد العال أحمد (دكتور): البحر الاحمر والمحاولات البرتغالية الأولى للسيطرة عليه. نصوص جديدة مستخلصة من مشاهدات المؤرخ اليمنى "بامخرمة" كما سجلها فى مخطوط (قلادة النحر) دراسة وتحقيق، ص ١٠٠.

استيلاء البرتغاليين على جزيرة سقطرى فى سنة ١٥٠٦، الواقعة فى مواجهة القرن الأفريقى وتشرف على مدخل خليج عدن المؤدى إلى البحر الأحمر عاملاً حاسماً فى تحكم البرتغاليين فى الطريق البحرى المباشر بين مصر والهند. وقد أعقب ذلك استيلاء البرتغاليين على ملقا فى سنة ١٥١١ فى أقصى شبه جزيرة الملايو فى الطرف الجنوبى الشرقى من آسيا، والتى كانت تعد من أعظم قواعد التجارة العالمية، حيث تتجمع منتجات منطقة الشرق الأقصى والهند الصينية بصفة خاصة. كذلك أدى استيلاء البرتغاليين على هرمز الى اغلاق الخليج العربى [1]، والى سيطرتهم على مصايد اللؤلؤ فى الخليج، وعلى تجارة الخيول الفارسية والعربية التى كانت ترسل من هرمز الى بلاد الهند.

وبعد أن تمكن البرتغاليون من الوصول الى قاليقوط فى سنة ١٤٩٨م، أخذت التجارة الشرقية التى كانت تصل من المحيط الهندى- الذى كان أشبه بوعاء العسل بما فيه من خيرات- تتحول الى طريق رأس الرجاء الصالح، بحيث لم تعد مصر المركز الرئيسى الذى تتجمع فيه السلع الشرقية، فيشتريها البنادقة وغيرهم. ولما أصبح البرتغاليون يتحكمون فى منابع هذه السلع من أرجاء المحيط الهندى بعد حركة الكشوف فلم تعد هناك حاجة الى وساطة مصر أو البندقية، تلك الوساطة التى أدت الى ارتفاع أثمانها فى الأسواق الأوربية. اذ كان ثمن قنطار الفلفل على سبيل المثال يتراوح بين ٢,٥ و ٣ بندقيا فى قاليقوط، ويصبح ثمنه بعد وصوله الى الاسكندرية ٨٠ بندقيا، على حين صار يباع فى لشبونة البرتغالية بعد الكشف الجغرافى بسعر يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ بندقيا، أى أن أسعار السلع انخفضت بواقع نصف قيمتها على أكثر تقدير. كما أن السفن البرتغالية

---

(١) عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور): الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها جـ١، ص ٦٩٨- ٦٩٩.

وفرت على المستهلك الأوربى مشقة الحصول على السلع الشرقية حتى من لشبونة التى أصبحت مركزا لتجميع هذه السلع وتسويقها، اذ صارت السفن البرتغالية تنقل السلع الشرقية مباشرة الى مناطق الاستهلاك مثل انجلترا والأراضى الأوربية المنخفضة وغيرها من الدول الأوربية. (١)

وهكذا تمكن البرتغاليون من تحويل التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح عقب وصولهم الى الهند فى سنة ١٤٩٨، وبذلك حرمت مصر والعالم العربى من تيارها المتدفق فى مطلع القرن السادس عشر الميلادى.

---

(١) ابراهيم على طرخان (دكتور): المرجع السابق، ص ٢٩٣.

ثالثا : أثر تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح على مصر والعالم العربى أثناء القرن السادس عشر

أدى تحول التجارة العالميـة الـى طريـق رأس الرجـاء الصـالح فـى نهاية القـرن الخـامس عشـر ومطلـع القـرن السـادس عشـر الميلاديين الـى احداث تغير واضح المعالم فى الواقع الاقتصادى والسياسى والاستراتيجى الذى عاشته مصر والعالم العربى فى مطلع العصور الحديثة، وخاصة أثناء القرن السادس عشر أو بالاحرى حتى نهاية الفترة التى ظهرت فيها انعكاسات هذا الحدث التاريخى الهام وردود الفعل المختلفة ازاءه، والنتائج التى ترتب عليه، واستمرت مع تغير تدريجى، وتطور بطئ حتى عودة التجارة العالمية الى هذا الطريق التقليدى القديم عبر مصر والعالم العربى بشكل واضح فى نهاية القرن الثامن عشر.

وسوف نعالج فيما يلى الأثر الذى أحدثه هذا التحول للتجارة العالمية الى طريق رأس الرجال الصالح على مصر والعالم العربى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية حتى يمكننا التعرف على حقيقة أبعاده، أثناء القرن السادس عشر.

- **الأثر الاقتصادى لتحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح على مصر والعالم العربى أثناء القرن السادس عشر:**

مما لاشك فيه أن العامل الاقتصادى يشكل احدى الدعامات الكبرى التى تستند إليها أى دولة فى قيامها وبقائها، وأنه اذا تطرق الضعف الى هذه الدعامة فان ذلك يعد نذيراً بتداعى الدولة وانهيارها. ودولة سلاطين المماليك فى مص والشام والحجاز كانت تتمتع أيام عنفوانها وقوتها باقتصاد

متين، استند الى هذا الحجم الهائل من التجارة العالمية النشطة التى كانت تمر عبر بلادها من جهة، والى تمتعها بحالة من الأمن والاستقرار النسبى من جهة أخرى، هذا فضلا عن امتلاكها لقوة ضاربة يحترمها الأصدقاء ويخافها الأعداء، ونظام مماليكى كان فى عهد قوته يعترف فيه المملوك بفضل أستاذه، ويحترم فيه الصغير من هو أكبر منه سنا ودرجة. وهكذا حققت دولة سلاطين المماليك توازنا يدعو إلى الإعجاب فى سياستها الداخلية والخارجية جعلتها موضع احترام سكانها فى الداخل وجيرانها فى الخارج وذلك خلال القرنين الأوليين من بداية عهدها وقبل نصف قرن من انهيارها عام ١٥١٧.

غير أن السلطة المملوكية تعرضت فى نصف القرن الأخير من حياتها منذ عهد السلطان قايتباى فى سنة (٩٧٢هـ / ١٤٦٧م). لكثير من مظاهر التدهور الاقتصادى نتيجة لعوامل متعددة، وكان تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح بعد وصول البرتغاليين الى الهند فى سنة ١٤٩٨، وماترتب عليه من أضعاف للنشاط التجارى وللعوائد المالية للمماليك من جهة، وما صاحب ذلك من مجهود حربى لمواجهة الخطر البرتغالى فى وقت انهار فيه نظام الإقطاع الحربى الذى أستند اليه كيان الدولة منذ بداية عهدها من جهة أخرى، وجاء ذلك من ناحية الترتيب الزمنى فى نهاية تلك العوامل، فقد كان هذا العامل الأخير أشبه بالقشة التى قصمت ظهر البعير. ولكى نتعرف على الأبعاد الحقيقية لهذا الحدث التاريخى المتمثل فى أثر تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح على مصر والعالم العربى أثناء القرن السادس عشر، فانه ينبغى علينا أن نتعرف علىعوامل التدهور التى ظهرت فى كيان الدولة المملوكية فى نصف القرن الأخير من حياتها لما لها من أثر كبير على اعطاء هذا الحدث التاريخى حجمه الحقيقى وبعده التأثيرى، وخاصة بعد أن ارتكز اليه

منفردا الكثيرون من الباحثين متأثرين بأنه كان آخر الاحداث البارزة التى كان لها تأثيرا سلبيا فى حياة الدولة المملوكية فى نهاية عهدها.

ومن العوامل التى اشتركت مع هذا العامل الأخير فى احداث التدهور الاقتصادى للدولة المملوكية فى نهاية عهدها وخاصة منذ عهد السلطان قايتباى الذى بدأ عام (٨٧٢ هـ/١٤٦٧م) ظهور عبث المماليك الجلبان (١) مع أهالى البلاد الآمنين بشكل ملحوظ، ونهب أموالهم وممتلكاتهم، والتمرد بين حين وآخر على السلطان بدعوى عدم الرضا عما يخصصه لهم من نفقة وأموال ومطالبتهم بالمزيد. ولم تسلم فئة من فئات المجتمع من أذى المماليك وفسادهم حتى "أنهم رجموا الامراء من الطباق بالحجارة وكبوا عليهم الماء المتنجس بالأقذار وخطفوا عمائم الفقهاء"، كما يروى ابن اياس فى حوادث عام (٩٠٤هـ/١٤٩٨م) (٢). بل أن المماليك الجلبان لم يستطيعوا أن يكفوا أيديهم عن أذى الناس حتى فى أوقات الخطر والشدة وقد روى ابن اياس فى حوادث عام (٩٢١هـ/١٥١٥م) انه عندما نودى فى العسكر للتجريدة وللخروج لمواجهة العثمانيين أن المماليك الجلبان "نزلوا من القعة وأطلقوا فى الناس النار، وأخذوا بغال القضاة والعلماء والتجارة، وهجموا عليهم الحارات والبيوت، ونزلوا الفقهاء من على بغالهم فى وسط الأسواق، وأخذوهم من تحتهم" (٣) وكان من الطبيعى أن يترك ذلك أثره فى الحالة الاقتصادية اذا لم تلبث أن أغلقت الطواحين قاطبة، وامتنع الخبز فى الأسواق وكذلك الدقيق. ووقع القحط بين الناس. وضج العوام، وكثر الدعاء على السلطان، وعلقت أسواق القماش من المماليك، واختفى الصنايعية والخياطون، واضطربت أحوال القاهرة،

---

(١) المماليك الجلبان هم المماليك الذين جلبهم السلطان لنفسه عن طريق الشراء من خارج مصر. وكان السلاطين يقربوهم اليهم على حساب المماليك الآخرين مما سبب الغيرة وبين غيرهم من المماليك.

(٢) ابن اياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٠٠.

(٣) ابن اياس: نفس المصدر، ج ٤، ص ٤٧٤.

واختفى جماعة من التجار خوفا من المماليك" [١]. وتجدر الإشارة الى أن عبث المماليك كان معظمه من المماليك الجلبان. الذين دأب سلاطين المماليك مع افتقار دولتهم على شرائهم كبارا وقد تجاوزوا سن البلوغ لأنهم في هذه الحالة كانوا أرخص ثمنا من المماليك الصغار الذين ينشأون في قصورهم وهؤلاء المماليك الكبار كان يصعب تعليمهم آداب السلوك وتغيير أسلوبهم الذى اعتادوه فى صغرهم مما جعلهم أداة هدم ومعول تخريب فى الدولة. وتكاد لاتمر سنة واحدة من الخمسين سنة الأخيرة من عمر دولة سلاطين المماليك دون أن يشير ابن اياس الى فتنة أو ثورة أو اضطراب احدثه المماليك الجلبان فى الدولة وترتب عليه انهيارا فى اقتصادياتها من جهة أو أخرى.[٢]

كذلك لم يلتزم سلاطين المماليك نوعا من الاقتصاد فى نفقاتهم الخاصة ليخففوا على رعاياهم الأعباء الثقال الملقاه على عواتقهم، وانما استمر المماليك - سلطانا وأمرا وجندا - يعيشون عيشة البذخ والإسراف فى الوقت الذى ينن الناس من كثرة الالتزامات المفروضة عليهم، فالسلطان قايتباى الذى أعلن سنة (٨٩٤هـ/١٤٨٨م) أمام القضاة والأمراء أن جميع مافى خزائن الدولة من أموال قد نفذ، اذ به فى العام التالى (٨٩٥هـ/١٤٨٩م) يقيم حفلا لمناسبة ختان ابنه محمد الذى تسلطن بعده وكان فى السابعة من عمره. ويتكلم ابن اياس عن هذا الحفل فيقول ما نصه "وكان المهم بالقعة سبعة أيام متوالية، وكان من نوادر المهمات، فاجتمع سائر مغانى البلد، ورسم السلطان بأن تزين القاهرة، فزينت زينة حافلة حتى زينوا داخل الأسواق... فكانت تلك الأيام مشهودة لم يسمع بمثلها.

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق، ج٤، ص ٤٧٤-٥٧٥.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك (٨٧٢-٩٢٣هـ ١٤٦٨-١٥١٧م) فى ضو كتابات ابن اياس ص ٧٠.

ودخل على السلطان من التقادم مالا ينحصر من مال وخيول وقماش وسكر وأغنام وأبقار وغير ذلك، مما يزيد عن خمسين ألف دينار. فكان من جملة ماأهداه المقر الشهابىأحمد بن العينى طست وابريق ذهب زنته نحو ستمائة مثقال برسم الختان..." [١]. واستمرت مظاهر الاسراف والتبذير حتى عهد السلطان الغورى الذى يقول عنه ابن اياس فى حوادث سنة (٩٢٢هـ / ١٥١٦م) أن خاصكيته تكاملت فى تلك السنة " نحو ألف ومائتى خاصكى من مشترواته" . هذا كله فضلا عن المنشآت الضخمة التى ظل السلاطين يقيمونها حتى أواخر عهد دولتهم. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ماعدده ابن اياس فى حوادث سنة (٩٠١هـ / ١٤٩٥م) من منشآت اقامها الأشرف قايتباى أيام دولته: فأقام خلال حكمه من المبانى الفاخرة أربع منشآت فى الحجاز. ومدرستين بالشام، ومدرسة بالاسكندرية، والقلعة التى أنشأها مكان المنار القديم بالاسكندرية، ومدرسة بغزه، وجوامع بمصر والقاهرة، فضلا عن المدارس والسبل والمكاتب والزوايا والأسبلة والقناطر والربوع، كما أنشأ وجدد بالقلعة عدة منشآت.

ومن العوامل التى زادت من سوء الأحوال الاقتصادية فى نهاية عهد السلطنة المملوكية أمور طبيعية لم ترحم البلاد. اذ يروى ابن اياس كيف انتشر وباء الطاعون فى مصر عدة مرات فى السنوات التالية (٨٧٣هـ / ١٤٦٨م) - (٨٨٨هـ / ١٤٨٣م) - (٨٩٧هـ/١٤٩١م) - (٩٠٣هـ / ١٤٩٧م) - (٩٠٩هـ / ١٥٠٣م) - (٩١٢هـ / ١٥٠٦م) - (٩١٩هـ / ١٥١٣م). ومن هنا يبدو أن الناس ما كادوا يفيقون من موجة الطاعون حتى يتعرضون لموجة كاسحة جديدة.[٢] ويذكر ابن اياس عن الطاعون الذى وقع فى دولة الاشراف قايتباى ، وانه "فتك فى الناس فتكا ذريعاً" حتى لقد

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٢٩.

(٢) عبد المنعم ماجد (دكتور): طومان باى، ص ٨٩-٩٠.

بلغ عدد من مات به و أبلغ اسمه فعلا لديوان المواريث نحو من ماتى ألف انسان. ويعلل ابن اياس فى حوادث هذا العام، هذه الطواعين بالفساد الذى عم البلاد. وانها جاءت نقمة من الله بعد أن "كثر بها الزنا واللواط وشرب الخمر وأكل الربا وجور المماليك فى حق الناس".[١]

ومن العوامل الطبيعية التى أثرت فى الأوضاع الاقتصادية فى نهاية عهد السلطنة المملوكية ظاهرة انخفاض النيل[٢] وتعرض الحاصلات لبعض الآفات مما كان يعود علـى الحياة الاقتصادية بأفدح العواقب. وقد أوضح ابن اياس فى حوادث سنة (٨٩١هـ/١٤٨٦م) أن فيها "تناهى سعر البرسيم كل فدان مخضر باثنى عشر دينارا، وأبيع الدريس كل مائة قتة بأربعمائة درهم.. وسبب ذلك أن حَبّ البرسيم كان غاليا فى تلك السنة، وكان النيل خسيسا. والذى طلع من البرسيم أكلت غالبه الدودة. وكان سعر الغلال جميعه مرتفعا فى هذه السنة، حتى غلا سعر الرواية الماء من عدم العلف لجمال السقايين". [٣]

وفى الوقت الذى تعرض فيه الفلاح فى مصر لهذه الازمات الاقتصادية التى جاءت بفعل الطبيعة، ما بين وباء ونقص فى ماء النيل، وآفات تلتهم المحاصيل.. اذ به لايسلم من خطر العربان الذى دأبوا على افساد البلاد والاعتداء على الفلاحين ونهب مواشيهم ومحاصيلهم مما جعل الريف يتعرض لأزمات تخريبية زادت الاحوال الاقتصادية فى البلاد سوءا على سوء. وقد أفاض ابن اياس فى وصف عبث العربان بأرجاء مصر وتعديهم على العباد وذلك فى ذكره لأحداث السنوات التالية (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) - (٨٧٦هـ/١٤٧١م) - (٩٠٤هـ/١٤٩٨م) -

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق. ج ٣، ص ٢٨٧.

(٢) عبد المنعم ماجد (دكتور): ظومات ناى، ص ٨٨-٨٩.

(٣) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٣،ص ٢٢٤.

(٩١٨هـ/١٥١٢م) - (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م) - (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م) [١]. ولم تقف سلطنة المماليك مكتوفة الايدى أمام عدوان العربان، وانما خرجت الجيوش الى الصعيد والبحيرة والشرقية والجيزة للضرب على أيديهم. ويؤكد ابن اياس كيف تزايد فساد العربان فى سنة (٩١٨هـ / ١٥١٢م) حتى " تحالفت سبع طوائف من العربان (بالبحيرة) أن يكونوا كلمة واحدة على العصيان.. وقد آل أمر تلك الجهات الى الخراب" [٢]. كذلك يروى ابن اياس أن خطر العربان اشتد فىتلك السنة نفسها فى الصعيد واستمر حتى عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م) الذى نهب فيه بنوا عطية والنعايم "ضياع الشرقية، وأخذوا منها نحوا من أربعمائة رأس من الغنم ودخلوا وادى العباسة". [٣]

هناك كذلك عوامل خارجية أثرت فى اقتصاديات الدولة المملوكية فى نهاية عهدها، وهى تتمثل فى طمع الاعداء فى أراضى الدولة ومحاولتهم غزوها بعد أن اتضح لهم أنها فى ذلك الدور الأخير من عمرها أضعف من أن تستطيع الدفاع عن كيانها. ويشير ابن اياس فى حوادث سنة (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) الى ما كان بين سلطنة المماليك وشاه سوار من سوار من أمراء التركمان على الحدود الشمالية للدولة - من حروب [٤]. كما يشير فى حوادث سنة (٨٨٨هـ/١٤٨٣م) الى أن على بن دولات بن دلغادر هاجم ملطية فى جمع كبير من العساكر "فانزعج السلطان لهذا الخبر" [٥]. أما هجمات العثمانيين فيشير إليها ابن اياس فى حوادث سنة (٨٩٠هـ/١٤٨٥م) و(٨٩١هـ/ ١٤٨٦م) و (٨٩٣هـ/١٤٨٧م) [٦] وغيرها.

---

(١) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٣،٤٠٣.

(٢) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٤، ص ٢٥٦.

(٣) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٥ ، ص ٧٩.

(٤) ابن اياس : نفس المصدر، ج ٢، ص ٤٥٠.

(٥) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٣، ص ١٩٩.

(٦) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٣،ص ٢١٤، ٢٢٢، ٢٣٧.

هذا بالاضافة الى بعض الهجمات التى تعرضت لها سلطنة المماليك فى هذا الدور، وجاءت من ناحية البحر المتوسط ، اذ دأب الفرنج وقراصنتهم على مهاجمة شواطئ الدولة وموانيها وقطع الطريق على سفنها التجارية فى عرض البحر. من ذلك مايشير اليه ابن اياس فى سنة (٨٧٨هـ/١٤٧٣م) من أنه "جاءت الأخبار من الاسكندرية بأن الفرنج قد تعبثوا ببعض سواحلها وأسروا من المسلمين تسعة أنفار، وفعلوا مثل ذلك بثغر دمياط"[١]. وذكر ابن اياس إحداثا مشابهة تشير الى عدوان الفرنج فى البحر المتوسط علىموانى دولة المماليك وسفنها فى حوادث سنة (٩١٣هـ/١٥٠٧م) و (٩١٤هـ/١٥٠٨م) و(٩١٥هـ/١٥٠٩م).[٢]

ومن الواضح أن خطورة هذه الهجمات المعادية على أطراف السلطنة المملوكية وسواحلها فى نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر الميلاديين لاتقف من الناحية الاقتصادية عند حد ماكانت تحدثه من خراب وتدمير، وانما كانت تتطلب للحد من خطرها ومقاومتها نفقات باهظة تلقى على خزانة الدولة مزيدا من الاعباء، فى وقت اشتد طمع الجند وازدادت شراهتهم للمال، وصاروا لايحتكرون ولايخرجون فى تجريدة الا بعد أن يتقاضوا الثمن أضعافا مضاعفة. وكانت هذه الحروب الدفاعية هى فى نفس الوقت حروبا استنزافية تلقى أعباء جديدة ثقيلة على خزانة الدولة وبالتالى فانها زادت الأوضاع الاقتصادية سوءا فوق سوء.

وإذا كانت كل هذه العوامل قد أثرت فى إضعاف اقتصاديات السلطنة المملوكية فى نهاية عهدها ، فإنه لا يخفى علينا أن العامل الأساسى فى تدهور الحياة الاقتصادية فى أواخر عصر سلطنة المماليك. انما يكمن فى كساد تجارتها. ذلك أنه من المعروف أن دولة المماليك بنت قوتها

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٨٩.

(٢) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٣، ١١١، ١٣٠، ١٥٠.

واستمدت ثروتها من قيامها بدور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب، وفي عصر انسدت فيه معظم طرق التجارة الداخلية بسبب ظهور التتار على مسرح الشرق الأوسط، بحيث لم يبق خارج سيطرتهم الا طريق البحر الاحمر - عبر أراضي دولة المماليك الى البحر المتوسط. ولكن اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح ووصولهم الى الهند في سنة ١٤٩٨ حرم سلطنه المماليك من المورد الأول لثروتها وقوتها، الى جانب ما كانت تعاني منه أنذاك من تدهور اقتصادي على النحو الذي أشرنا اليه مما أنزل ضربة قاصمة بوضعها الاقتصادي وكان هذا الحدث التاريخي الخطير أشبه بالقشة التي قصمت ظهر البعير.

وقد حاول السلطان الغوري مواجهة الخطر البرتغالي وأرسل حملته الأولى التي هزمت في موقعة ديو عام ١٥٠٩. وكان عليه أن يواصل جهوده بعد أن علم - كما يروي ابن اياس في حوادث عام (١٩١٩هـ/١٥١٣م) أن الافرنج "قد زاد تشويشهم على التجار في البحر الملح (البحر الاحمر) وصاروا يخطفون البضائع من المراكب، وقد ملكوا كمران وهي من بعض جهات الهند (والصحيح أنها جزيرة قمران المواجهة للساحل اليمني المطل على البحر الاحمر شمالي الحديدة)، وقد تكامل من مراكب الفرنج بالبحر نحو عشرين مركبا، وكثرت الإشاعات بسفر السلطان الى السويس" [١]. لكي يتفقد بنفسه بناء أسطوله في البحر الأحمر لمواجهة البرتغاليين الذين حاصروا آنذاك "مدينة سواكن وأن الشريف بركات أمير مكة خرج إلى جده.. خوفا على البندر من الفرنج أن يهجموا عليه". [٢]

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤، ص ٣٥٩.

(٢) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٤، ص ٣٣١.

ويصور ابن اياس ماأصاب اقتصاد الدولة المملوكة آنذاك من خراب نتيجة لكساد تجارتها فى عبارة ذكرها فى حوادث سنة (٩٢٠هـ/١٥١٤م) فيقول: "وكان فى تلك الأيام ديوان المفرد وديوان الدولة الخاص فى غاية الانشحات والتعطيل، فان بندر الاسكندرية خراب ولم تدخل الى القطائع (السفن) فى السنة الحالية. وبندر جده خراب بسبب تعبث الفرنج على التجار فى بحر الهند، فلم تدخل المراكب بالبضائع الى بندر جده نحوا من ست سنين، وكذلك جهة دمياط". (١)

وأمام هذا التدهور الاقتصادى الذى منيت به الدولة المملوكية طوال الخمسين سنة الأخيرة من عمرها نتيجة للعوامل التى أشرنا اليها والتى انتهت بتحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح وانحسارها عن مصر والعالم العربى منذ وصول البرتغاليين الى الهند عام ١٤٩٨، فقد حاول سلاطين المماليك فى تلك الفترة أن يعالجوا ذلك التدهور. وقد لجأوا الى أساليب عديدة لتعويض خزانة الدولة عما فقدته، ولتمكينهم من النهوض بالاعباء الملقاة على عاتق حكومتهم، فضلا عن اشباع المطالب الخاصة بالسلاطين أنفسهم. واذا كانت هذه الأساليب قد نجحت فى توفير بعض الأموال المطلوبة للسلاطين، إلا أنها من الناحية الاقتصادية زادت الطين بله، وأسرعت بالخراب الذى حل بالدولة وبمرافقها مما عجل بنهايتها. (٢)

من ذلك مالجأ اليه سلاطين المماليك من تطبيق لسياسة الاحتكار التى توسعوا فيها منذ عهد السلطان برسباى الذى أصدر مرسوما فى عام ١٤٣٨ يحرم به شراء التوابل من غير مخازن السلطان. وقامت هذه السياسة على أساس احتكار السلاطين أصنافا معينة من البضائع لا يجوز لأى فرد آخر أن يتاجر فيها، مما ضمن للسلاطين ايراداً ضخماً وخاصة

---

(١) ابن اياس: نفس المصدر، ٣٥٩.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك ص ٧٨.

من وراء بعض حاصلات الشرق التى احتكر سلاطين المماليك بيعها للتجار الأوربيين وأما المتجر السلطانى فالمقصود به أن السلطان كان يستغل أمواله بتشغيلها فى التجارة طلبا للكسب، وبذلك ينافس أرباب الأعمال والتجار فى أرزاقهم. ويروى ان اياس عن السلطان الغورى فى حوادث سنة (٩١٩هـ/ ١٥١٣م) أنه كان "يشترى القمح ويرسله الى الشام فانه كان بها غلاء عظيم، حتى قيل وصل فيها كل أردب قمح الى سبعة اشرفية. فكان يشترى القمح من مصر ويرسله الى البلاد الشامية، فانشحطت القاهرة من الخبز والدقيق بسبب ذلك، وكادت أن تكون غلوة مع وجود القمح الجديد" [(١)] وهكذا استغل السلطان الغورى الفارق فى سعر **القمح بين مصر والشام ليحصل على فرق الثمن، غير مبال بما يعانيه شعبه فى مصر والشام جميعاً من جراء هذا الاستغلال.**

كما تحايل سلاطين المماليك من أجل الحصول على المال عن طريق مصادرة أموال الناس وأملاكهم. فكان يكفى أن تظهر على أحد رجال الدولة دلائل النعمة حتى يكون هدفا سهلا للسلطان يقرر عليه المبالغ الضخمة ليدفعها، والا فبئس المصير. وكانت أعمال المصادرات تشتد عسفا كلماامتد الوقت بدولة المماليك وازداد عسرها المالى، حتى اذا ماجاء عصر الغورى- الذى تحولت فى عهده التجارة الشرقية الى طريق رأس الرجاء الصالح- كانت سياسة المصادرات قد بلغت أشدها. ويروى ابن اياس فى حوادث سنة (٩٠٧هـ /١٥٠١م) أن المماليك عندما طلبوا النفقة من السلطان الغورى "ظل يصبرهم نحوا من أربعة أشهر حتى جمع الأموال من المصادرات" [(٢)] . ثم يقول ابن اياس فى حوادث سنة ٩١٥هـ انه "صودر

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق ، ٤، ص ٣٠٢.

(٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ح ٤ ، ص ١٩.

فى هذه السنة جماعة كثير من أعيان النـــاس" (١). ولـم تقتصـر هـذه المصادرات على الأموال السائلة والعقارات وانما امتدت الى غيرها، حسب حاجة السلطان. وعندما اشتدت حاجة السلكان الى الاخشاب لبناء السفن فـى السويس لمنازلـة البرتغاليين فـى سنة (٩١٩هـ-١٥١٣م) ، فـان رجالـه "صاروا يقطعون أشجار الناس مـن الغيطـان غصبـا بـاليد، ويرسلونه إلـى السويس لأجل عمارة المراكب هناك". (٢)

وثمة نوع آخر من المصادرات لجأ اليه سلاطين المماليك فـى ذلـك الدور لتدبير المال اللازم لهم، وتمثل ذلك فى قطـع أرزاق النـاس- وخاصـة الفقهاء والمتعممين وحرمانهم من مرتباتهم العينية أو إنقاصها. حتـى انتـهى الأمر بأن امتدت أيدى السلاطين الى الأوقاف الشـرعية لحرمـان مسـتحقيها من نصيبهم. وقد اعترض على ذلك التصرف آنذاك قاضى قضـاة الحنفيـة، على أن تلك المعارضة لم تحل بين سلاطين المماليك وبيـن تنفيذ أطماعـهم فى الأوقاف فيروى ابن اياس فى حوادث سنة (٩١٤هـ/١٥٠٨م) كيـف أن السـلطان الغورى "تعرض لـرزق الاحباسـية والأوقـاف.. فحصـل للنـاس الضـرر الشـامل ولاسيما أولاد النـاس .. وكـانت حادثـة مهولـة لـم يسـمع بمثلها". ثم يضيف ابن اياس – فى حسرة وألم قائلا " وأنا من جملة من وقع له ذلك" (٣) أى أنه كان من جملة من صودرت اقطاعاتهم. ومازال ابن اياس يقف للسلطان الغورى ليشكو له حاله، حتى رق له وأمر بإعادة اقطاعه اليه فى العام التالى (سنة ٩١٥هـ/١٥٠٩م). (٤)

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤، ص ١٥٢.
(٢) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ٣٠٧.
(٣) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ١٥٠.
(٤) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ١٧٣.

وثمة وسيلة أخرى لجأ اليها سلاطين المماليك للحصول على المال وهى التلاعب بالعملة والتى كان من شأنها حدوث مزيد من التدهور الاقتصادى للسلطنة. ويذكر ابن اياس فى حوادث سنة (٨٧٩هـ/١٤٧٤م) أن السلطان قايتباى ضرب فلوسا جددا وأراد أن يجعل سعرها أغلى من الفلوس العتق ليجنى السلطان الفرق بين السعرين. وكانت الفلوس تقيم بالوزن لا بالعد، فجعل السلطان كل رطل من الفلوس الجدد بست وثلاثين، فى حين كان كل رطل من الفلوس العتق بأربعة وعشرين "فخسر الناس فى هذه الحركة الثلث من أموالها" (١). ولاشك فى أن التلاعب بالعملة على هذا النحو من شأنه أن يخلق حالة من عدم الاستقرار بالسوق، الامر الذى يزيد من ارتباك الاوضاع الاقتصادية بالدولة. كما فرض السلاطين المماليك مكوسا وضرائب لاشباع رغبتهم فى الحصول على الأموال، فالسلطان قايتباى عندما احتاج الى أموال لاخراج تجريدة ضد العثمانين فى سنة (٨٩٢هـ/١٤٨٦م) أمر المحتسب بجمع اعيان التجار وفرض عليهم أربعين دينار قائلا لهم "ساعدونى بشئ من المال على خروج التجريدة". (٢) ولكن التجار ضجوا من ذلك، ومازالت المفاوضات جارية بين الطرفين حتى قبل التجار أن يدفعوا اثنى عشر ألف دينار. وبالاضافة الى الضرائب المباشرة التى كان يفرضها السلطان على التجار على أن يشترونها من السلطان بالأثمان التى يحددها هو، ويخسرون فيها أموالا طائلة، مما أدى الى زعزعة الحالة الاقتصادية فى الأسواق. ويذكر ابن اياس فى حوادث سنة (٩١٧هـ/١٥١١م) أن السلطان الغورى "أرمى على التجار قاطبة شاشات وأرزا وأثوابا صوفا، وأرمى على السوقة زيتا وعسلا وزبيبا وأصناف بضائع يخسرون فيها الثلث، وصاروا يستحثونهم فى سرعة الثمن لأجل النفقة، فغلقت الأسواق بسبب ذلك وأقامت مغلوقة أياما". (٣)

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق، ج ٣، ص ١٠٦.

(٢) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٣، ص ٢٤٢.

(٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤، ص ٢٤٢.

ولم يكن أهل الريف ــ من المقطعين وغيرهم بمنجاة من ظلم السلاطين عندما زادت الازمة الاقتصادية، وانما امتدت يد العسف اليهم، ففى الوقت الذى كان رجال السلطان يضيقون على التجار فى العاصمة لسلب أموالهم، كان الكشاف فى الاقاليم ينفذون تعاليم السطان بجمع الأموال من المقطعين كما لجأ السلطان الىجمع خراج الأرض من المزارعين قبل استحقاقه وقبل جمع المحصول الجديد، بل حتى قبل موسم فيضان النيل، مما عرضهم لكثير من المظالم. ومن ذلك مأورده ابن اياس فى حوادث سنة (٩١٨/١٥١٢م) من أن السلطان الغورى رسم "الكاشف الشرقية وكاشف الغربية بأن ينزلوا على البلاد ويستخرجوا من الفلاحين الحمايات والشياخة وقدوم الكشاف عن سنة ثمان عشرة وتسعمائة الخراجية قبل أن تدخل وقبل أن تنزل على البلاد وتكبس على الفلاحين، ويستخرجون منهم الأموال بالضرب، والذى يهرب يقبضون على نسائهم وعلى أولادهم. فخرب غالب البلاد، ورحلت عنها الفلاحون [١]. وتوضح الفقرة الأخيرة من عبارة ابن اياس مدى التدهور الاقتصادى الذى حل بريف مصر آنذاك لحرص المماليك على جمع الأموال بكافة الطرق بعد أن فقدوا عوائد التجارة عقب تحولها الى طريق رأس الرجاء الصالح منذ نهاية القرن الخامس عشر وأثناء القرن السادس عشر الميلاديين.

ولم يكن صعيد مصر أحسن حالا من الوجه البحرى اذ كان رجال السلطان الغورى يغتصبون الكثير من الخيل ونحوها فى أوقات الحاجة، فكانوا ينزلون على كل بلد ويفرضون عليه فرسين قيمتها مائة دينار فإذا كانت البلدة كبيرة فرضوا عليها أربعة. ويروى ابن اياس فى حوادث سنة (٩٢٢هـ/١٥١٦م) أن الفلاحين ضجوا من ذلك " وأخلوا من البلاد، وتركوا

---

(١) ابن اياس: نفس المصدر، ج ٣، ص ٢٦٢.

زروعهم في الأرض ورحلوا. وخرب بعض البلاد في هذه الحركة.." [١] وهكذا أدت هذه السياسة التي استخدمها الغوري الى خراب الزرع والضرع.

وزاد من ارتباك الاوضاع الاقتصادية في عهد السلطان الغوري ماعرف باسم المشاهرة والمجامعة، وهي ضريبة تجمع من السوقة وتدفع للمحتسب كل شهر ليوردها للخزائن السلطانية. وقد بلغ من قسوة هذه الضريبة ان زادت شهريا على الألفى دينار. ويقول ابن اياس في حوادث (سنة ٩٢٢هـ/١٥١٦م) أن هذه الضريبة كانت "من أكبر أسباب الفساد في حق المسلمين" [٢]. نظرا لأن الباعة اضطروا الى تعويض قيمة هذه الضريبة عن طريق رفع أثمان البضائع فأشتد الغلاء وعز وجود أصناف كثيرة من البضائع حتى اضطر السلطان الى الغائها في السنة المذكورة.

وفي الوقت الذي كان التجار داخل البلاد يتعرضون لهذه المظالم التي يقع جزء منها بدوره على المستهلك نتيجة للضائقة المالية التي اجتاحت البلاد، فقد تعرض التجار الأجانب الوافدون على موانى الدولة فيمصر والحجاز وغيرها لنفس السياسة التعسفية التي طبقها سلاطين المماليك في تلك الفترة الأخيرة من حياة الدولة المملوكية الأمر الذي ظهرت معالم الطريق الجديد حول أفريقيا الى الهند. وهكذا ذبلت الاسكندرية ودمياط وغيرها من ثغور الدولة واقفرت أسواقها بعد أن أنصرف عنها التجار تجنبا لدفع المكوس الباهظة التي فرضها سلاطين المماليك. ويقول ابن اياس عن مدينة الاسكندرية في حوادث (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م) عندما زارها السلطان الغوري أنها كانت "في غاية الخراب بسبب ظلم النائب وجور القباض. فانهم صاروا يأخذون من التجار العشر عشرة أمثال. فامتنع تجار الفرنج

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق، ج ٥، ص ٣١-٣٢.

(٢) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٥، ص ٣٢.

والمغاربة من الدخول الى الثغر ، فتلاشى أمر المدينة، وآل أمرها الى الخراب ، حتى قيل طلب الخبز فلم يوجد بها، ولا الأكل ووجد بعض الدكاكين مفتحة والبقية لم تفتح.." (١)

ومايقال عن الاسكندرية ينطبق على غيرها من ثغور الدولة. اذ يقول ابن اياس فى حوادث سنة (٩٢٢هـ/١٥١٦م) مانصه "وكان حسين نائب جده يأخذ العشر من تجار الهند المثل عشرة أمثال، فامتنعت التجار من دخول بندر جده وآل أمره الى الخراب، وكذلك الاسكندرية ودمياط. فامتنعت تجار الفرنج من الدخول الى تلك البنادر من كثرة الظلم ، وعز وجود الاصناف التى كانت تجلب من بلاد الفرنج". (٢)

وواضح من كل ما تقدم أن تدهور الأحوال الاقتصادية فى أواخر عصر دولة المماليك لم يكن نتيجة عامل واحد أو سبب بعينه، وانما جاء وليد أسباب وعوامل عدة تضافرت لتهز قواعد تلك الدولة هزا عنيفا، حتى فقدت أسباب رخائها وثروتها (٣) وكان تحول التجارة العالمية عن مصر والعالم العربى عقب وصول البرتغاليين الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح فى سنة ١٤٩٨ من أبرز عوامل التدهور الاقتصادى وفى نهايتها من ناحية التوقيت الزمنى، مما جعل هذا الحدث التاريخ أشبه بالقشة التى قصمت ظهر البعير كما سبق أن أشرت. ولا يمكن فهم أبعاد هذا الحدث الهام دون التعرف على العوامل الأخرى التى عرضناها والتى أدت الى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى الدولة المملوكية، حيث تضافرت جميعها فى انهيار الدولة اقتصاديا، وبالتالى هزيمتها استراتيجيا وسياسيا أمام الدولة العثمانية فى سنة (٩٢٣هـ/١٥١٧م) وهو ما سوف نعالجه فى الصفحات

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق، ج ٤ ، ٤٢٤.

(٢) ابن اياس : نفس المصدر ، ج ٥، ص ٨٣.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك ص ٨٨.

التالية مع اظهار انعكاسات هذا الحدث التاريخى علــى مصــر وعـالم البحـر المتوسط أثناء القرن السادس عشر الميلادى.

- **الأثر السياسى والدبلوماسى لتحـول التجـارة العالميـة الـى طريـق رأس الرجـال الصـالح علـى مصـر والعـالم العربـــى أثنـــاء القـــرن السادس عشر:**

شهدت سلطنة المماليك فى نهاية عهدها منذ أواخر القرن الخـامس عشـر ومطلـع القرن السـادس عشـر الميلادبيـن الكثـير مـن الاضطرابــات السياسية الداخلية التى جاءت فى نفس الوقت الذى تمكن فيه البرتغاليون من الدوران حول افريقيا والوصول الى الهند فى سنة ١٤٩٨، وبداية سيطرتهم علـى التجـارة الشـرقية، وبالتـالى حرمـان مصـر والعـالم العربـى مـن أهـم الموارد المالية فى ذلك الحين. وقد أدى هذا التحول الذى أثر فى اقتصاديات الدولة المملوكية بوجه خاص الى التأثير على الحياة السياسية والتى اتسمت بالتنافس والصراع لاعتبارات متعددة، زاد تفاقمــها عندمـا ضـاقت المـوارد المالية وتدهورت اقتصاديات البلاد نتيجة لتحول التجارة العالمية عنـها الـى طريق رأس الرجال الصالح.

وكدليل على الاضطرابات التى سادت الحيـاة السياسـية فـى أواخـر عهد السلطنة المملوكيـة مـا أورده الدكتـور محمـد محمـد أميـن فـى دراسته لوثيقة تفويض مـن عصـر العـادل طومـان بـاى، صـدرت فـى (١٢ رجـب ٩٠٦هـ / أول فبراير ١٥٠١م) من الأشرف جان بلاط، ويستدل منـها علـى أن طومان بـاى العـادل رفـع اثنيـن مـن كبـار الأمـراء الـى عـرض سـلطنة المماليك قبل أن يلى هو نفسه العرش. وأن هذه الوثيقة تمثل فترة اضطراب وقلق شديدين فى أواخر عصر سلطنة المماليك. والوثيقة رغم صغر حجمها فانها تلقى الضوء على العلاقات التى سـادت بيـن كبـار الأمـراء التنافسـيين

على العرش، وهى تدور بين أربعة أشخاص تولى ثلاثة منهم عرش سلطنة المماليك، وتمثل نوعا من تقسيم الغنائم بين المشتركين فى الصراع بعد أن تم توزيع المناصب الكبرى عليهم، وذلك فى الفترة التى أعقبت وفاة السلطان قايتباى، وحتى تولية السلطان الاشرف قونصوه الغورى. وقد ولى الحكم فى هذه الفترة القصيرة، والتى لم تتجاوز الخمس سنوات خمسة سلاطين تولى أحدهم وهو محمد بن قايتباى السلطنة مرتين، وانتهى الأمر بقتله على يد الأمراء المماليك، كما تولى أحدهم وهو قونصوه عرش السلطنة مدة ثلاثة أيام فقط، ثم خلعه الامراء وهذه الفترة تمتد بين عامى (٩٠١هـ/١٤٩٦م) و ٩٠٦هـ/١٥٠١م) وكانت هذه الفترة هى بداية النهاية بالنسبة لسلطنة المماليك، وبخاصة أن هذه الاضطرابات الداخلية جاءت فى نفس الوقت الذى حرمت فيه مصر من التجارة العالمية، وبالتالى حرمت من أهم مواردها المالية حينذاك. [١]

وتجدر الإشارة كذلك الى ظاهرة الانقسام فى صفوف المماليك التى بدت عند قيام السلطان قنصوه الغورى بمواجهة زحف السلطان سليم الأول العثمانى فى عام (٩٢٣هـ-١٥١٦م) على بلاد الشام،[٢] وكان ذلك انعكاسا للأحوال الاقتصادية السيئة التى كان يعانى منها المماليك فى نهاية عهد سلطنتهم، فالسلطان الغورى كان يتخوف من نائبه على الشام سيباى ويظن أنه يسعى الى أن يحل محله، خاصة وأن نواب الشام كثيرا ماكانوا يثورون ضد سلاطينهم، وأحيانا يتولون السلطنة من دونهم. كما كان المماليك الذين صاحبوا الغورى الى الشام فى نزاع فيما بينهم. فمماليك الجلبان بلغ عددهم فى عهد الغورى ثلاثة عشر ألفا، وأصبحوا يعادون مماليك السلاطين قبله،

---

(١) محمد محمد أمين (دكتور): تعويض من عصر العادل طومان باى "صانع السلاطين" مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السابع والعشرون ١٩٨١ ص ٥٦-٦١.

(2) Holt, P.M.: Egypt and the Fertile Crescent 1561-1922, A political History p.38.

الذين عرفوا بالمماليك السلطانية أو القرانص أو القرانصة، وكان أساس النزاع بين الفريقين تقريب الغورى لمماليكه الجلبان على حساب المماليك الأخرين، بل إنه كان يتذبذب بينهما أحيانا مما يثير الغيرة والحقد بينهم، فى وقت كانت تعانى فيه البلاد من التدهور الاقتصادى ووجود قحط آنذاك.[١]
وأثناء المعركة التى دارت بين الغورى وسليم الاول فى مرج دابق يوم الأحد (١٥ رجب ٩٢٢هـ/٢٤ أغسطس ١٥١٦م) سرت إشاعة بأن الغورى يريد أن يتخلص من القرانصة، حتى أنه طلب من مماليكه الجلبان إلا يقاتلوا. مما جعل القرانصة الذين كانوا فى المقدمة يتوقفون عن القتال، الأمر الذى ترتب عليه الهزيمة الكاملة، وفروا المماليك بجميع فئاتهم. وكان خاير بك أول من هرب من الأمراء، وتبعه جان بردى [٢]، ومن المرجح أنهما كانا متفقين من الباطن مع السلطان سليم الأول، حيث كان كلاهما يرى نفسه أنه أحق بالسلطنة من الغورى. وقد حاول الغورى أن يوقف فرار المماليك- سيما من الجلبان- حيث أصبح فى نفر قليل، وكان ينادى بصوته: "هذا وقت المروؤة هذا وقت النجدة"، الا أن المماليك استمروا يفرون [٣]، مما ترتب عليه هزيمة الغورى ومقتله فى تلك المعركة، وهذا يوضح مدى التمزق الذى أصاب وحدة الصف المملوكى الذى تواكب مع ظاهرة التدهور الاقتصادى الناتج عن تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح عن مصر والعالم العربى آنذاك.

- **الأثر الدبلوماسى:**

واذا انتقلنا الى النشاط الدبلوماسى الذى ظهر فى مصر والعالم العربى نتيجة لتحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر وأثناء القرن السادس عشر فإننا سنجد أن البنادقة

---

(١) عبد المنعم ماجد (دكتور): طومان باى، ص ١٢٢.
(2) Holt. P.M.: Op., Cit., pp. 38,39.
(٣) عبد المنعم ماجد (دكتور): طومان باى، ص ١٥٢-١٢٧.

قد أحسوا بمدى خطورة تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح على أيدى البرتغاليين منذ وصولهم الى الهند فى سنة ١٩٤٨، والذى أدى الى فقدانهم لمصدر ثروتهم الناتج عن اشتغالهم بالتجارة العالمية آنذاك. لهذا فان البنادقة أخذوا يراقبون مشروعات البرتغاليين وتحركات سفنهم، ويحاولون من جانبهم اقناع سفراء ملوك الهند فى لشبونة بعدم مقدرة البرتغاليين على نقل السلع الشرقية بدون مساعدة مالية من البندقية، وكانت هضبة الدكن فى شبه جزيرة الهند مكونة من مملكتين هما مملكة "باهمانى Bahmani" التى أسسها "باهمان شاه" عام ١٣٤٧، ومملكة "فيجايانجر Vijayandgar" فى جنوبها، وفى نهاية القرن الخامس عشر انقسمت مملكة "باهمانى" وحدها الى خمسة أقسام، وهى المعروفة بملوك الطوائف وهم: بنو عماد شاه، وبنو نظام شاه، وبنو بريد شاه، وبنو عادل شاه، وبنو قطب شاه [١]. وقد أصبح لهؤلاء الملوك سفراء لدى ملك البرتغال فى لشبونه بعد تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى.

وقد حرص البنادقة على تكوين تحالف مع المماليك لمواجهة النشاط التجارى البرتغالى الذى سيطر على طريق رأس الرجاء الصالح وحول التجارة العالمية اليه ولهذا جاءت سفارات البندقية الدبلوماسية المتكررة الى بلاط السلطان المملوكى قونصوه الغورى، وأشهرها سفارة "باندنو سانوتو Banedetto Sanuto" الى الغورى فى سنة ١٥٠٣م، وأشار هذا السفير على السلطان الغورى أن يبعث برسله الى امراء الهند لحملهم على قطع علاقاتهم بالبرتغاليين، وقفل موانيهم فى وجه السفن البرتغالية. كذلك طلب السفير من الغورى أن يعمل على تخفيض الاثمان الباهظة التى

---

(1) Lane-Poole, S.: Medieval India Under Mohammedan Rule A.D. 712. 1764., pp. 163-180.

تباع بها التوابل فى الاسكندرية حتى يستطيع البنادقة منافسة خصومهم فى الأسواق الأوربية [١].

غير أن السلطان الغورى رأى أن يبعث برسالة الى بعض الدول الأوربية، لتعمل هذه الدول على وقف حملات البرتغال على الهند، وهدد باتخاذ اجراءات عنيفة ضد المسيحيين فى بلاده، ولاسيما بالقدس. بل أنه هدد كذلك بقفل الأماكن المقدسة، وقام بحمل هذه الرسالة راهب اسبانى فرنسكانى فى بيت المقدس اسمه الاخ، مورو Moouro ، وكلفه الغورى بالمرور فى طريقه بالبندقية، فقصد هذا الراهب الى روما حيث التقى بالبابا يوليوس الثانى فى ربيع عام ١٥٠٤ وأحسن البابا لقاءه ووعده بالكتابة الى ملك البرتغال لوقف ارسال الحملات الحربية الى الهند وقد أتم هذا الراهب جولته فى بلاط كل من أسبانيا والبرتغال دون أن تحقق مهمته الدبلوماسية أى جدوى. وعندما زاد احساس البندقية بخطورة الموقف، أرسلت سفارة دبلوماسية أخرى الى الغورى فى سنة ١٥٠٤، وتركزت مهمتها حول تقديم عروض أحسن وأقوى للسلطان نظرا لاطراد عجز البنادقة عن مقاومة البرتغاليين الذين غمروا أسواق أوربا بالمنتجات الشرقية، لدرجة أن قام حزب كبير فى البندقية يطالب الحكومة بالشراء من لشبونة وليس من الاسكندرية. ولذا اقترحت من جديد سفارة عام ١٥٠٤، أن يغرق السلطان الغورى الاسواق بالتوابل حتى يستطيع منافسة البرتغال، وأن يستخدم نفوذه لدى أمراء الهند لقطع صلاتهم بالبرتغاليين ثم أنها اقترحت كذلك شق قناة فى برزخ السويس، ونظرا لأنها أهملت موالاة المشروع، فقد ترك دون تنفيذ. [٢]

---

(١) نعيم زكى فهمى (دكتور): المرجع السابق، ص ٣٨٧.

(2) Charles, Roux. J. L'Isthme et le Canal de Suez. T.I.p.45.

وقد اتجه السلطان قونصوه الغورى الى مواجهة النشاط البرتغالى بالقوة أصدر أمره فى سبتمبر سنة ١٥٠٥ باعداد حملة حربية بقيادة الأمير حسين الكردى نائب جده. وتكونت من خمسين سفينة من نوع "الاغربة" وتحركت الحملة من القاهرة وسارت فى النيل عن طريق القناة (خليج أمير المؤمنين) فى شرق الدلتا الى البحيرات المرة الى السويس ومنها الى ينبع فجده، ثم غادرت جدة واستولت فى طريقها على سواكن عام ١٥٠٦ وسوف نتحدث عن هذه الحملة بالتفصيل عند معالجة الاثر الاستراتيجى، غير أنه يهمنا أن نشير فى هذا الصدد الى أن الغورى قد أرسل سفيره الترجمان تغرى بردى الأسبانى بنداء الى أوربا فى ابريل سنة ١٥٠٦، واستغرقت رحلة هذا الترجمان ثمانية عشر شهراً، زار فيها قبرص التابعة للسلطنة المملوكية آنذاك، وأصطحب منها من أرشده الى رودس حيث استقبله الرئيس "امرى دامبواز Aimery d'Amboise" ثم خرج تغرى بردى من رودس الى البندقية كسابقتها حيث وقع اتفاقية تجارية جديدة معها. ولم تحقق هذه السفارة كسابقتها أى جدوى كما حدث مع سفارة الراهب مورو من قبل، وعاد تغرى بردى الى مصر فى سبتمبر عام ١٥٠٧. [١]

وعندما يئست البندقية من مقدرة المماليك على التغلب على البرتغاليين وإعادة التجارة العالمية الى طريقها التقليدى القديم، فإنها لجأت الى التعاون مع الصفويين علهم ينجحون فيما فشل المماليك فى تحقيقه، مما أدى الى تدهور العلاقة بين السلطنة المملوكية والبندقية. اذ حدث أن قبض السلطان الغورى على بعض البنادقة ومعهم خطابا من الشاه اسماعيل الصفوى للاستعانة بدولة أوربية للقيام بهجوم بحرى على سواحل مصر، على حين يقوم الصفوى بمهاجمتها برا، ولم يذكر ابن اياس اسم هذه الدولة،

---

(١) ابراهيم على طرخان (دكتور): المرجع السابق، ص ٢٩٦.

ساقط من أصل المصدر من ٨١ : ٩٦

الشرقى للبحر المتوسط منذ النصف الثانى من القرن السادس عشر. وتطلعت انجلترا الى منافسة البنادقة والفرنسيين فى هذه المنطقة [١]، وبدا ذلك واضحا عندما تمكن أحد التجار الانجليز واسمه " أنطونى جنكنسن Anthony Jenkinson" من مقابلة السلطان سليمان المشرع عام ١٥٥٣ فى حلب، وهو يستعد للزحف على فارس آنذاك، ونجح فى الحصول على موافقة السلطان له على الاتجار داخل ممتلكات الدولة العثمانية على قدم المساواة مع البنادقة والفرنسيين، وعلى ألا يدفع أكثر من الرسوم المقررة[٢] على أن هذا الحادث الأول من نوعه لم يفتح لانجلترا عهدا تجاريا مهما على الرغم من الامتيازات الواسعة التى منحها السلطان سليمان المشرع لذلك التاجر الانجليزى. [٣]

غير أن النشاط التجارى سيزداد بعد ذلك بربع قرن تقريبا، عندما استقبلت الحكومة العثمانية بعثة انجليزية فى عام ١٥٧٨، واستطاعت هذه البعثة أن تحقق نجاحا كبيرا فى وضع الحجر الأساسى للتجارة الانجليزية فى الدولة العثمانية بولاياتها المختلفة ومن بينها مصر بطبيعة الحال، مما كان من شأنه تنشيط الحركة التجارية فى البحر المتوسط التى كان قد أضعفها تحول التجارة العالمية الى طرق رأس الرجاء الصالح منذ مطلع القرن السادس عشر. وكان من بين معالم هذا النجاح أن السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٦) أرسل رسالة مؤرخة فى الخامس عشر من مارس ١٥٧٩ الى الملكة اليزابيث الأولى، وكان مما جاء فيها "ان البلاد العثمانية ستبقى دائما مفتوحة للتجار الانجليز.. ونحن(أى السلطان العثمانى) سوف لانتقاعس عن تقديم المساعدة والعون لأى فرد منهم (أى من الانجليز)

---

(1) Hiskins. H.L. British Rooutes to India. p. 2-4.

(2) Hurewutz. J.C. Op. Cit., Vol. I. Pp 5-6.

(٣) زكى صالح (دكتور): مجمل تاريخ العراق الدولى فى العصر العثمانى ص ١٢.

يبتغى تقدير صداقتنا واحساسنا ومساعدتنا، بل سنعد ارضاءهم جزءا من واجبنا".[١]

على أن هذه الرسالة لم تكن مقنعة فى نظر ملكة انجلترا لأنها لم تشتمل على تحديد موضوعات تتصل بتيسير ممارسة الرعايا الانجليز نشاطهم التجارى. وتطلعت الملكة الى عقد اتفاق يكون أوفى بالغرض تخصيصا وشمولا ومهدت له بمنح التجار العثمانيين امتيازات داخل بلادها مماثلة لما يحصل عليه التجار الانجليز من امتيازات فى بلاد الدولة العثمانية. وما أن تلقى السلطان مراد الثالث الرسالة الملكية حتى أصدر فى شهر يونيو ١٥٨٠ "براءة" تضمن للتجار الانجليز امتيازات واسعة النطاق. وكان مما جاء فيها على لسان السلطان" وعلى هذا فاننا نمنح جميع أفراد شعبها ورعاياها حرية المجئ الى امبراطوريتنا بأمن وسلام، مع كل ماالديهم من متاجر وسلع بحرا فى سفن كبيرة وصغيرة، وبرا فى عربات دون أن يتعرض لهم أحد بأذى، ولهم أن يمارسوا عمليات البيع والشراء دون عائق، وعليهم أن يراعوا عادات وأوامر بلادهم (الانجليزية).[٢]

وكان من الطبيعى أن تلقى هذه المعاهدة معارضة عنيفة من جانب السفير الفرنسى فى استانبول حتى أنه سعى لدى السلطان لوقف تنفيذها. ونجحت مساعيه ولكن الى أمد قصير. ففى العام التالى مباشرة صدر العقد التأسيسى الأول لانشاء "شركة الليفانت The Levant Company" فى الحادى عشر من شهر سبتمبر عام ١٥٨١م، وهى شركة انجليزية مارست اختصاصات سياسية وتجارية واسعة فى شرق البحر المتوسط [٣] فهى التى كانت ترشح سفراء انجلترا فى استانبول وتدفع لهم مرتباتهم، وكان جميع

---

(١) زكى صالح (دكتور): المرجع السابق ص ١٤.

(2) Hurewitz, J.C. Op. Cit., Vol 1. P. 7-9.

(3) Epstein M Early History of the Levant Company. p. 52.

قناصل انجلترا وكل موظفيها الدبلوماسيين فى ممتلكات الدولة العثمانية يعدون مستخدمين فى الشركة ويتقاضون منها مرتباتهم وظل هذا التقليد ساريا أكثر من قرنين حتى سنة ١٨٠٣ أما الاختصاصات التجارية لهذه الشركة فقد حصلت من الملكة اليزابيت الأولى ملكة انجلترا على حق احتكار المتاجرة فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط. وكان نشاطها كثيفا فى الأناضول وحلب والاسكندرية وغيرها من أساكل الشام ومصر والساحل العربى لشبه جزيرة الأناضول. ولم يمتد نشاط الشركة بوضوح الى العراق الذى كان أكثر تأثرا بنشاط " شركة الهند الشرقية الانجليزية The East India Company" التى أنشأتها بريطانيا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٦٠٠ [١]. وفى سنة ١٥٨٣ عينت الحكومة الانجليزية "وليم هاربون Willaiam Harborn" سفيرا لها فى استانبول ومنحته سلطات متشعبة على جميع التجارة الانجليزية فى ولايات الدولة العثمانية وخولته اختصاصات واسعة فى تعيين القناصل. وغدا "هاربورن" سفيرا الى جانب صفته كممثل لشركة الليفا نت. واستغل هاتين الصفتين فى حمل السلطان مراد الثالث على تنفيذ معاهدة ١٥٨٠ وقدم مع أوراق اعتماده الهدايا للسلطان وكبار رجال الدولة، وسرعان ماأثمرت جهوده. وعلى هذا تعتبر سنة ١٥٨٣ بداية التاريخ الفعلى والرسمى لتنفيذ معاهدات الامتيازات المتبادلة بين التجار الانجليز فى املاك الدولة العثمانية فى انجلترا. وفى سنة ١٦٠٤ حصلت الحكومة الانجليزية على موافقة السلطان أحمد الأول على أن تبحر السفن الانجليزية داخل المياه والموانئ العثمانية تحت الاعلام الانجليزية، بينما كانت السفن الأجنبية - باستثناء سفن البنادقة - مضطرة الى رفع العلم الفرنسى. وفى عام ١٦٤١ عقد الملك شارل الأول ملك انجلترا معاهدة مع السلطان ابراهيم الأول العثمانى كفلت لشركة الليفانت حرية التجارة فى جميع أنحاء الدولة العثمانية. ثم عقد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧)

---

(1) Hoskins H.J. Op. Cit pp. 45.

معاهدة مع انجلترا فى شهر سبتمبر سنة ١٦٧٥ جددت فيها الامتيازات التجارية التى سبق منحها فى معاهدات سابقة وأضيفت اليها مواد جديدة. وأطلق على المعاهدة الجديدة اسم "المعاهدة النهائية للامتيازات الامبراطورية العثمانية وانجلترا Final Treaty of Capitualations between Ottoman Empire and England" وهى تقع فى خمس وسبعين مادة [١]، وتمثل هذه المعاهدة المرحلة الثانية المهمة فى تاريخ الامتيازات التجارية البريطانية فى الدولة العثمانية التى ضمنت للتاجر الانجليزى حرية التجارة داخل البلاد العثمانية، ولاسماح له بمرور بضائعه عبرها، والتمتع بما يكفى حماية نفسه وماله. وقد ضمنت الامتيازات اسميا مثل ذلك للتاجر العثمانى فى البلاد الانجليزية. غير أن الجانب العثمانى لم يستفد فى الواقع سوى مايأخذه السلطان أو الباشوات من رسوم على البضائع الانجليزية تبلغ عادة ثلاثة فى المائة من ثمن البضاعة [٢]. ولم يحدث بعد عقد معاهدة عام ١٦٧٥ شئ يذكر حتى عام ١٨٠٩ حين نجحت انجلترا فى استمالة الدولة العثمانية اليها بعد فترة جفاء بينهما، كما استطاعت انجلترا فى اليوم الخامس من شهر يناير سنة ١٨٠٩ أن تعقد مع الدولة العثمانية معاهدة الدردنيل المعروفة باسم "معاهدة السلام والتجارة والتحالف السرى Treaty of Peace, Commerce and Secret Alliance" وقد جاء فى مادتها الرابعة أن جميع الامتيازات التى سبق تقريرها فى معاهدة عام ١٦٧٥ والمعاهدات السابقة عليها تظل ملحوظة ومرعيه كأن لم يطرأ عليها تعطيل. وقد عقدت الدولة العثمانية تباعا معاهدات أخرى على شاكلتها مع عدد من الدول الأوربية الأخرى. [٣]

---

(1) Hurewitz, J.C.: Op. Cit I., pp. 25 à 32

(٢) زكى صالح (دكتور): المرجع السابق، ص ١٦.

(٣) عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور): الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ح ٢، ص ٧١٥-٧١٩.

وإذا كانت انجلترا قد حرصت على مشاركة البنادقة والجنويين والفرنسيين وغيرهم فى التجارة التى تصل الى موانى البحر المتوسط فى القرن السادس عشر، ونجحت فى ذلك الى حد بعيد بعد تأسيسها لشركة الليفانت على وجه الخصوص عام ١٥٨١، فانه لم يكد هذا القرن يوشك على الانتهاء حتى أصبحت التجارة التى تصل الى موانى ذلك البحر لاتفى بحاجة السوق الانجليزية من البضائع والمنتجات الشرقية [١] ولهذا اتجه البريطانيون الى كسر احتكار البتغاليين والهولنديين للتجارة الشرقبية فى بحار الشرق فتحولت السفن البريطانية كذلك الى طريق رأس الرجاء الصالح ونفذت الى البحار الشرقية وتم اتصالها المباشر بالهند. وكان لانجلترا الدور الكبير فى تنشيط طريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن السادس عشر وفى أعقابه. بالاضافة الى نشاطها التجارى فى البحر المتوسط، وزاد ثقل بريطانيا فى المحيط الهندى بشكل ملحوظ بعد تأسيسها "الشركة الهند الشرقية الانجليزية The East India Company" فى ٣١ ديسمبر عام ١٦٠٠[٢]. وعلى الرغم من ذلك فقد بدت رغبة انجلترا واضحة فى استخدام الطريق التقليدى القديم عبر البحر الأحمر ومصر والبحر المتوسط بعد أن تبينت مميزاته فى نهاية القرن الثامن عشر وخاصة عند تسيير الخط الملاحى البحرى البخارى فى مطلع القرن التاسع عشر.[٣]

وهكذا نشطت الدبلوماسية المملوكية ثم العثمانية من جهة، والدبلوماسية الأوربية وخاصة لدى الدول ذات المصالح التجارية فى البحر المتوسط من جهة أخرى كالبندقية وفرنسا وانجلترا، خلال القرن السادس

---

(1) Hoskins, J.L. : British Routes to India. pp. 13.

(2) Fisher, H.A.L. : Op. Cit. p. 602.

(3) Hoskins, H.L.: The Growth of British Interests in the Route to India Jowrnal of Indian History, II. p. 167.

عشر وفى أعقابه، لعقد المعاهدات التجارية لتنشيط الحركة التجارية فى البحر المتوسط - على النحو الذى أوضحناه - بعد أن أضعفها تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح على أيدى البرتغاليين فى مطلع القرن المذكور.

- **الأثر الاستراتيجى لتحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح على مصر والعالم العربى أثناء القرن السادس عشر:**

كان لتحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر الميلاديين على أيدى البرتغاليين أبرز الأثر من الناحية الاستراتيجية على مصر والعالم العربى بعد أن حرما من هذه التجارة. ورغم الجهود الدبلوماسية التى بذلت من الأطراف المعنية المختلفة على النحو الذى عالجناه فيما سبق، فانها لم تحقق الأهداف المرجوه منها من أجل العودة الى الطريق التقليدى عبر مصر والعالم العربى. وقد استوجب هذا على أهالى البلاد الأصليين من جهة أولى، وعلى المماليك من جهة ثانية ، ثم على العثمانيين من جهة ثالثة، ضرورة اللجوء الى استخدام القوة ضد النشاط البرتغالى والنشاط الأسبانى المواكب له فى العداء للمسلمين سواء فى البحر المتوسط من جهة أو فى البحار الشرقية من جهة أخرى. ولهذا فان النشاط الاستراتيجى سيبدو واضحا فى هذين النطاقين وسوف يستمر من الناحية الزمنية طوال القرن السادس عشر الميلادى. وسوف يكون للاتراك العثمانيين الفضل فى تشكيل تغطية استراتيجية للحفاظ على أمن العالم الاسلامى فى مصر والعالم العربى من جهة، وعالم البحر المتوسط من جهة أخرى طوال القرن السادس عشر، حتى أفل نجم البرتغاليين فى البحار الشرقية فى نهاية القرن المذكور. وقد جاءت هذه التغطية الاستراتيجية العثمانية للمنطقة المذكورة فى وقت كانت تتعرض فيه لفراغ سياسى نتيجة لانقسام الصف المملوكى

من جهة أولى، وفشل المماليك فى صد الغزو البرتغالى للبحار الشرقية من جهة ثانية، هذا فضلا عن انهيار الأوضاع الاقتصادية من جهة ثالثة. ويعد هذا الدور أكبر مكرمة للعثمانيين فى جوهر علاقاتهم بأشقائهم المسلمين فى عالمى البحرين المتوسط والأحمر فى القرن السادس عشر.

الأثر الاستراتيجى فى البحر المتوسط :

ففيما يتعلق بالأثر الاستراتيجى فى البحر المتوسط فاننا نجد أن المغرب العربى قد تعرض فى أثناء القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر الميلاديين للهجمات الاسبانية على سواحله والتى كانت تواكب النشاط البرتغالى الذى حول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح آنذاك. اذ كان خطة أسبانيا بعد أن تخلصت من آخر دولة اسلامية فيها وهى دولة بنى الاحمر فى غرناطه فى سنة ١٤٩٢ تقوم على غزو بلاد المغرب العربى، هادفه بذلك الى تعقب المسلمين الذين هاجروا الى الموانى المغربية، نظرا للدور الفعال الذى قاموا به فى تنشيط حركة الجهاد فى غربى البحر المتوسط وشنهم الغارات المستمرة على سواحل أسبانيا، محاولين اثارة بقايا المسلمين هناك. وقد بدأت أسبانيا منذ عام (٩١١هـ/ ١٥٠٥م) بانزال حملاتها على سواحل المغرب الأوسط، وبخاصة ميناء "المرسى الكبير"فى غرب الجزائر، ثم أخذ نطاق العمليات الأسبانية يتسع منذ عام ١٥٠٨ حين تولى قيادة الاساطيل الأسبانية "بدرو نافارا Pedro Navarra" الذى تمكن من الاستيلاء على "حجر باديس [١] ووهران وبجاية [٢] عام (٩١٥هـ/١٥٠٩م)، كما تمكن من تدمير ميناء

---

(١) حجر باديس أو صخرة باديس وتقع فى أقصى غرب الساحل الجزائرى المطل على البحر المتوسط.

(٢) بجاية: مدينة ساحلية جزائرية تطل على البحر المتوسط وتقع فى شرق الجزائر العاصمة وتبعد عنها بحوالى ٢٥٠ كيلو متر. وكانت مركزا ثقافيا هاما فى العصور الوسطى.

طرابلس في السنة التالية. تحت هذا الضغط الاسباني اضطرت دلس[١] والجزائر الى دفع جزية لأسبانيا لأن الزيانيين[٢] أثبتوا عجزهم عن حماية هذه المواني نتيجة للتفكك السياسي الذي أصاب دولتهم، وللثورات الداخلية التي نشبت ضدهم كرد فعل على كثرة الضرائب التي فرضوها في تلك الفترة على الأهالي بحجة مواجهة الغزو الخارجي، مما أثر تأثيرا سيئا على الوضع الداخلي، واضطرت السلطات الزيانية ذاتها الى عقد صلح مع اسبانيا في سنة ١٥١٢م. اعترفوا فيه باستيلاء اسبانيا على عدة مواني في غرب الجزائر.[٣]

على أن حركة الجهاد البحري للمغاربة في الحوض الغربي للبحر المتوسط اشتد ساعدها من جديد في العقد الثاني من القرن السادس عشر ولمعت قيادات جديدة من بين رؤساء البحر، أصبح لها في تلك الفترة تأثيرها الواضح في بلاد المغرب العربي من أمثال بابا عروج واخيه خير الدين باربروسا، وكانا من البحارة العثمانيين الذين شاركوا في عمليات الجهاد البحري ضد المحاولات الأسبانية العدوانية، وكونوا قوة اسلامية جديدة كانت تهدف الى إنقاذ مسلمي الاندلس من اضطهاد الكاثوليك المتعصبين، وحماية سواحل المغرب العربي من الغزو الأسباني. وقد تعددت خيوط علاقات العثمانيين بالمغرب العربي مع تحول هذه القوة الى نواة سياسية في الجزائر ناهضت المعاقل الأسبانية على السواحل

---

(١) ميناء دلس الجزائري يقع على بعد ٨٠ كيلو متر شرقي ميناء الجزائر.

(٢) الزيانيون: نسبة الى الدولة الزيانية التي ظهرت في القرن الثالث عشر بعد ضعف دولة الموحدين وكانت عاصمتها تلمسان. وكانت في صراع دائم مع الدولة الحفصية في تونس والدولة المرينية في المغرب الأقصى، ودخلت تحت سيطرة العثمانيين في عام ١٥١٧م.

(٣) شوقي عطا الله الجمل (دكتور): المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ص ٢٦-٣٥.

الجزائرية والتونسية والليبية ووصلت بحكمها في اتجاه المغرب الى تلمسان، ووجده، ودبدو ، وبادس. [١]

وقد تمكن عروج بالتعاون مع أخيه خير الدين، من تكوين امارة مستقلة في جزيرة جربة [٢]، واتخذها قاعدة بحرية لنشاطهما منذ عام ١٥٠٤م، وجمعا فيها الكثير من المتطوعين من هذه القاعدة. وذاعت شهرته في الجهاد ضد غارات الأسبان، حتى أن رجال القبائل في الجزائر طلبوا منه تقديم العون لهم لاسترداد ميناء بجاية من يد الأسبان، فأجابهم الى طلبهم ونجح في استرداد هذا الميناء، ثم نقل قاعدة نشاطه من جزيرة جربة الى ميناء جيجل في الجزائر ، وتمكن من صد هجوم اسباني على ميناء الجزائر وهدد الحصون التي اقامها الاسبان أمام الساحل وشدد هجماته عليها، وتمكن من بسط نفوذه على أقاليم المغرب الأوسط، الأقليم تلو الآخر. وأصيبت السلطات القديمة بالضعف أمام سلطان عروج، ونجح في سنة ١٥١٧ في مد نفوذه على "تلمسان" عاصمة بن زيان، وقام عروج بعد أن نجح في القضاء على حكم بني زيان، بوضع حاميات في ميديا ومليانة [٣] ، وامتد نفوذه الى حدود المغرب الاقصى، ولكن آخر حكام بني زيان، استنجد بأسبانيا لاسترداد عرشه الضائع ووجد الأسبان فيهذا الاستنجاد فرصة لهم للتدخل في شئون الجزائر ، ووصلت حملة أسبانية الى سواحل الجزائر وتمكن من التوغل في أرض الجزائر ومحاصرة تلمسان وأحدثت فوضى

---

(١) ابراهيم شحاته حسن (دكتور) أطوار العلاقات المغربية العثمانية. قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (١٥١٠-١٩٤٧م) ، ص ١١٩.

(٢) تقع جزيرة جربة في مواجهة ساحل تونس من ناحية الجنوب الشرقي المطل على البحر المتوسط وهي من أشهر المواقع السياحية التونسية حاليا لموقعها الجغرافي الممتاز. بينما تقع مدينة جيجل على ساحل الجزائر شرقي مدينة الجزائر بحوالي ٣٥٠ كيلو متر.

(٣) تقع ميديا جنوب مدينة الجزائر بحوالي ٨٨ كيلومتر، بينما تقع مليانه غرب مدينة الجزائر بحوالي ١٣٠ كيلو متر.

في داخلية البلاد أدت الى نشوب ثورة ضد حكم بابا عروج، بل أن الأمر انتهى بقتله سنة ١٥١٨م [١]. وقد أثارت أعمال أسبانيا العدوانية ضد البلدان المغربية أبناء المغرب المقيمين بالاسكندرية آنذاك، فقاموا بعمل عدائ ضد الأسبان المقيمين فيها، وأحرقوا لهم خانا[٢].

ولهذا لم يكن أمام خير الدين بار باروسا، الذى خلف أخاه عروج. من سبيل للسيطرة على الموقف، سوى الاتصال بالدولة العثمانية، التى غدت القوة الاسلامية الكبرى المسيطرة على مصر والشام والحجاز فى سنة ١٥١٧، فطلب خير الدين من السلطان سليم الأول مد يد العون له فى جهاده ضد الخطر الأسبانى [٣]. وقد أرسل السلطان سليم الأول فى سنة ١٥١٨، ألفين من الجنود الانكشارية، كما سمح له بتجنيد أبناء الأناضول. ويعتبر هذا الاتصال بين خير الدين والدولة العثمانية بداية انضمام المغرب الاوسط الى الدولة العثمانية. وقد أزعج هذا التقارب القيادات المغربية القديمة، التى كانت قائمة فى المناطق المغربية الأخرى، خشية أن يقضى على ماتبقى لها من نفوذ وسلطان، مما ضاعف من جهود خير الدين، فكان عليه أن يواجه الخطر الأسبانى من ناحية، وأن يتصدى للقوى الداخلية المعارضة من ناحية أخرى، خاصة وأن هذه القوى حاولت أن توحد جهودها مع جهود الأسبان للقضاء على قوة خير الدين، الذى نجح فى مجابهة هذه الأخطار ووحد أقطار شمال افريقية، وأصبحت دولته بمثابة خط الدفاع الأمامى للدولة العثمانية فى الحوض الغربى للبحر المتوسط [٤]. وقد منحه السلطان سليمان المشرع (١٥٢٠/١٥٦٦م) لقب "بيلر باى افريقية" Beylerbey ثم من بعد لقب " قبودان باشا Kapudan Pass" وقد

(١) جلال يحيى (دكتور): المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار ص ٢٢-٢٣.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور). المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ١٨.

(٣) عبد الرحمن بن محمد الجيلالى: تاريخ الجزائر العام، ج ٣ ص ١١٣

(٤) عبد الرحمن بن محمد الجيلالى: تاريخ الجزائر العام، ج ٣ ص ١١٣.

ازداد نفوذ الدولة العثمانية قوة فى بلاد المغرب، بعد أن تمكن مراد أغا فى (١٣ شعبان ٩٥٨هـ/١٦ أغسطس ١٥٥١م) من تخليص الغرب من يد الأسبان، وفرسان القديس يوحنا، وأصبحت طرابلس قاعدة من قواعد الجهاد البحرى فى شمال افريقيا. (١)

تلك هى الصورة السياسية التى كان يمر بها المغرب الاسلامى والتى رجحت فيها كفة أسبانيا بعد إحرازها النصر على المسلمين فى المغرب فىمعركة "ليبانتو" فى سنة ١٥٧١م. حيث عجزوا بعد هذه المعركة عن مد نفوذهم فى الحوض الغربى للبحر المتوسط، كما عجزوا عن تحرير الجيوب التى احتلتها أسبانيا والبرتغال على سواحل المغرب الأقصى (٢). بل أن وهران فى المغرب الأوسط بقيت تحت الحكم الأسبانى حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر. وقد حاولت أسبانيا بعد معركة "ليبانتو" بعامين احتلال تونس وإعادة حلفانها الحفصيين. غير أن المسلمين بقيادة "العلج على" تمكنوا فى العام التالى من اخراج الأسبان وحلفائهم الحفصيين وبصورة نهائية من تونس فى سنة ١٥٧٤. وقد ظلت حالة عدم الاستقرار هذه تسود المغرب العربى طوال القرن السادس عشر، وحتى الأقاليم التى خضعت للحكم العثمانى عانت كثيرا من النظم الادارية التى خضعت لها مما أحدث ارتباكا فى أحوالها. (٣)

ولاشك أن هذه الظروف التى كانت تمر بها بلدان المغرب العربى أثرت على وضعية اقتصاد البلاد مما جعل الكثيرين من فئة التجار يتجهون الى بلدان المشرق العربى ويستقرون فيها لممارسة نشاطهم. وكذلك فعل الحرفيون وبعض القبائل المغربية فأصبحت هذه الظروف بمثابة عامل

---

(١) صلاح العقاد (دكتور): المغرب العربى، ص ١٩-٢٥.
(٢) جلال يحيى (دكتور): المرجع السابق ص ٢٣-٢٦.
(٣) عبد الجليل التميمى (دكتور) الخلفية الدينية للصراع الأسبانى - العثمانى على الايالات المغربية فى القرن السادس عشر، المجلة التاريخية المغربية، عدد (١٠-١١)، تونس يناير ١٩٧٨.

طرد من المغرب الى المشرق، قابله من الجانب الأخر عامل تمثل فى اقطار المشرق وبخاصة مصر التى وفرت لهؤلاء المهاجرين والوافدين اليها من المغاربة الحرية التامة لممارسة نشاطاتهم المختلفة سوء أكانت تجارية أم مهنية، فاتخذوها موطنا لهم، واستقروا فى مدنها وقراها[١]. وكان ذلك يحدث قبل نهاية العصر المملوكى فى سنة ١٥١٧، وطوال العصر العثمانى وخاصة فى القرن السادس عشر. ذلك لأن الوجود العثمانى البحرى فى سواحل المغرب العربى المطلة على البحر المتوسط قد سبق الوجود العثمانى فى المشرق العربى ومصر[٢]، مما جعل المغاربة يشعرون بوحدة بلادهم مع بلاد المشرق العربى فى ظل الحكم العثمانى.

وبالاطلاع على أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية والذى يضم وثائق محكمة الاسكندرية الشرعية العائدة الى منتصف القرن العاشر الهجرى والسادس عشر الميلادى نتبين وجود العديد من الوثائق التى تشير الى دور المغاربة فى تنشيط الحركة التجارية والحرفية، فضلا عن الحياة الاجتماعية والثقافية فى الموانى والمدن الداخلية فى مصر والشام وخاصة فى مدينة الاسكندرية [٣]. كما تشير هذه الوثائق كذلك الى وجود نشاط تجارى نسبى كانت تقوم به الجاليات الأوربية وبعض مواطنى جزر البحر الاحمر المتوسط فى الموانى الداخلية فى مصر والشام وخاصة فى مدينة الاسكندرية آنذاك [٤]. وقد خفف هذا النشاط التجارى الى حد كبير من حدة العزلة التى احدثها تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور). المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى ص ١٩.

(٢) ابراهيم شحاته حسن (دكتور): أطوار العلاقات المغربية العثمانية، ص ١٣٨.

(٣) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية، محكمة الاسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات رقم (١) وتعود للفترة من ٢٤ شعبان سنة ٩٥٧هـ/١٥٥٠م الى ١٧ شعبان سنة ٩٥٨هـ/١٥٥١م.

(٤) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية، محكمة الاسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات رقم (١) وتعود للفترة من ٢٤ شعبان سنة ٩٥٧هـ ١٥٥٠م الى شعبان سنة ٩٥٨هـ ١٥٥١م.

عن مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر، مما يؤكد أن الحركة التجارية لم تتوقف تماماً، بل أنها نشطت نسبيا استنادا الى الطرق البرية الأخرى التى نشطت لتعويض المنطقة عما أفتقدته، والتى كانت رحلة الحج السنوية تشكل محورا لحركتها الدائبة.

الأثر الاستراتيجى فى البحار الشرقية :

كان لتحول التجارة العالمية عن مصر والعالم العربى الى طريق رأس الرجاء الصالح منذ وصول البرتغاليين الى الهند فى نهاية القرن الخامس عشر وأثناء القرن السادس عشر الميلاديين، أبلغ الأثر على استراتيجية الأمن فى البحار الشرقية بوجه عام، وفى البحر الحمر بوجه خاص. وكانت دولة المماليك تشكل أكبر قوة اسلامية متواجدة فى هذا البحر بحكم سيطرتها على مصر والحجاز الى جانب سيطرتها على الشام فى نهاية العصور الوسطى وحتى سقوطها على أيدى الاتراك العثمانيين فى عام (٩٢٣هـ/١٥١٧م). كما كانت من أكثر الدول تأثرا بأية متغيرات تحدث فىهذا البحر، كتحول التجارة العالمية عنه الى طريق رأس الرجاء الصالح. مما أدى الى ضياع العوائد والرسوم الجمركية الضخمة التى كانت تجنيها الخزانة المملوكية فى الموانى التابعة لها والمطلة على البحر المذكور. ولهذا كان على الدولة المملوكية - للاعتبارات الامنية والاقتصادية - أن تتصدى للبرتغاليين فى البحار الشرقية عامة، والبحر الأحمر بوجه خاص، للقضاء على تلك المنافسة البرتغالية الخطيرة، خاصة بعد أن عجز الطاهريون فى سواحل اليمن- التى شكلت خط المواجهة الأول مع البرتغاليين فى أقصى جنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر - من جهة،

وكذلك السلطات الاسلامية على الساحل الغربى للهند [١] مـن جهـة أخـرى، عن مواجهة الخطر البرتغالى المتزايد فى المحيط الـهندى[٢]. وكـان هـؤلاء جميعا قد استنجدوا بالدولـة المملوكيـة باعتبارهـا أقـوى الممـالك الاسـلامية ذات المصالح الاقتصادية المباشرة مع الهند آنذاك.[٣]

وقد استعان المماليك بالعثمانيين الذين شاركوهم غيرتهم الدينية من جهة [٤] وبالبندقية التى حرمت مثلهم من التجارة الشـرقية التـى كـانت تقـوم بتوزيعها فى أسـواق أوربـا وتجنـى مـن ورائـها الأربـاح الطائلـة مـن جهـة أخرى، وذلك للقضاء على تلك المنافسـة البرتغاليـة الخطـيرة. كمـا أرسـلت البندقية سفيرها (فرانسوا تالدى) الى القاهرة للتفاوض مع السلطان الغورى سرا فى الوسائل الممكن أتباعها لمنع توسـع البرتغـاليين التجـارى فـى ميـاه الهند وذلك بناء على تعليمات مجلس العشرة الصـادرة فـى البندقيـة فـى ٢٤ مايو سنة ١٥٠٤[٥]. وقد أدى ذلك أيضا الى تشجيع السلطان الغـورى علـى ارسال حملة بحرية الى الهند لتعقب البرتغاليين ومحاولة طردهم من البحار الشـرقية وإعـادة التجـارة الـى طريقـها التقليـدى القديـم عـبر مصـر والشـام

---

(١) ابن الديبع، عبد الرحمن بن على محمد الشيبانى: الفضل المزيد على بغية المستفيد فى أخبار مدينة زبيد، مخطوطة، ص ٣١ ب.

(٢) المليبارى، زين الدين المعبرى: تحفة المجاهدين فى بعض أحوال البرتكاليين، ص ٤٠.

(٣) قطب الدين النهروالى: البرق اليمانى فى الفتح العثمانى، مخطوطة ص ٤ (أ).

(٤) الموزعى، شمس الدين عبد الصمد بن اسماعيل: "كتاب الاحسان فى دخول اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان" مخطوطة، ص ٦.

(٥) نعيم زكى فهمى (دكتور): المرجع السابق، وقد نشر فى ملاحق كتابه مجموعة التعليمات التى أصدرها مجلس العشرة فى البندقية لسفير البندقى "فرانسو تالدى" المبعوث الى السلطان الغورى بالقاهرة فى ٢٤ مايو سنة ١٥٠٤، ص ٤٢٩-٤٣٥.

والبحر المتوسط ، وذلك فى ٤ نوفمبر سنة ١٥٠٥ بقيادة حسين الكردى نائب جده. [١]

وقد أحرز المماليك انتصارا جزئيا أمام الاسطول البرتغالى فى مياه الهند بعد وقت قليل من وصوله الى "ديو" التى كانت أهم موانى سلطنة "كجرات". كما أنتصر الأسطول المملوكى على أسطول برتغالى مكون من ثمانى سفن وذلك فى خريف عام ١٥٠٨م [٢] . غير أن البرتغاليين تمكنوا بقيادة "فرانسيسكو دالميدا Francisco D.Almeida" نائب ملك البرتغال فى الهند من احراز نصر حاسم على المماليك فى موقعهة "ديو" فى اليوم الثانى من فبراير سنة ١٥٠٩ [٣] . كما حول بعد ذلك "الفونسو البوكيرك Albuqurque" الذى عين نائبا لملك البرتغال احتلال المراكز البحرية الهامة فى المحيط الهندى حتى تمكن من السيطرة على البوابات البحرية الثلاثة الموصلة اليه وهى مضايق باب المندب، وهرمز، وملقا عند الطرف الجنوبى لشبه جزيرة الملايو[٤]. كما تمكن من السيطرة على جزيرة سقطرى فى سنة ١٥٠٧ وعلى مشيخة هرمز فى سنة ١٥٠٨[٥] . ثم حاول مهاجمة عدن فى ٢٤ مارس سنة ١٥١٣، غير أنه فشل فى ذلك أمام استبسال أهالى عدن وحصانة مدينتهم الطبيعية، مما جعله يكتفى بالقيام بأعمال تخريبية واغراق السفن الراسية فى الميناء [٦]. كما فشلت محاولات "البوكيرك" فى الوصول الى جده، التى كان يتوقع وصول قوات مملوكية إليها، مما جعله يخفى فشله بادعاء أن الرياح بددت أحلامه وأضطرته

---

(١) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨٥.

(٢) سعاد ماهر (دكتورة): البحرية فى مصر الاسلامية وآثارها الباقية ص ١٣٢.

(٣) اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار ، ج ٢ ، ص ٢٦.

(4) Prestage, E.: The Protuguese pioneers. Pp. 53-60.

(٥) صلاح العقاد (دكتور): التيارات السياسية فى الخليج العربى ص ١٤.

(٦) السيد مصطفى سالم (دكتور): الفتح العثمانى الأول لليمن ١٥٣٨-١٦٣٥، ص ٧٢-٧٣.

للعودة الى جزيرة قمران، التى بقى فيها مدة شهرين، واصل فيها أعماله التخريبية فى موانى البحر الأحمر الجنوبية كميناء زيلع، كما ضرب عدن بمدافعه خمسة عشر يوما قبل عودته الى الهند فى اليوم الرابع من أغسطس سنة ١٥١٣. وعلى الرغم من فشل "البوكيرك" فى تحقيق أهداف البرتغاليين فى البحر الأحمر، فقد قدم لخلفائه من بعده غزو هذا البحر عن طريق المعلومات التى توفرت لديه عن طبيعة البحر ومراكزه المختلفة وحركة التجارة فيه، فضلا عن تعرفه على امكانات القوى المسيطرة عليه، والقوى التى يمكن أستقطابها الى جانب البرتغاليين كالأحباش آنذاك. [١]

وعندما أرسل المماليك حملتهم الثانية لضرب البرتغاليين فى مياه الهند والتى انطلقت من ميناء السويس، ومرت بميناء جدة، ثم وصلت الى سواحل اليمن فى منتصف شهر يونيو سنة ١٥١٦، فقد أضطر قائدها حسين الكردى أن يقتحم المدن التهامية ومن بينها زبيد [٢] فى اليوم الحادى والعشرين من نفس الشهر واصطدم بالطاهريين هناك وأنتهز فرصة صراعهم مع الامام الزيدى شرف الدين من جهة، ومع أشراف جيزان من جهة أخرى، وأبقى قوة مملوكية على رأسها الامير برسباى فى تهامة، ثم أتجه بعد ذلك الى عدن التى وصل إليها الاتراك العثمانيون فى سنة ١٥٣٨. وقد رأى المماليك أن قوتهم لن تسمح لهم بمهاجمة البرتغاليين فى مياه الهند آنذاك، فاكتفوا باتخاذ سواحل تهامة اليمن كخط دفاع أول عن البحر الأحمر، بينما أعتبروا جده خط الدفاع الثانى. هذا فى الوقت الذى تمكنت فيه قواتهم فى اليمن من دخول صنعاء بعد أن قضوا على السلطان عامر بن

---

(1) Wilsin. A.: Op. Cit., p. 120.

(2) Ross. E., D.: The Portuguese in India and Arabia Betweein 1507-1517. Journal of the Royal Asiatic socieety m London, part Iv, October 1912. P.560.

عبد الوهاب الطاهرى فى اليوم الخامس عشر من مايو سنة ١٥١٧ [١] وكانت هذه الجهود هى أقصى مابذله المماليك لتأمين البحر الأحمر من الخطر البرتغالى. ولاشك أن خطة المماليك واستراتيجيتهم لتأمين البحر الاحمر التى كانت ترتكز على تدعيم سيطرتهم فى جهات البحر، واتخاذ عدن قاعدة لهم فى جنوبه، هى نفس الخطة والاستراتيجية التى اتبعها العثمانيون فيما بعد أثناء سيطرتهم على اليمن فى الفترة من ١٥٣٨ الى ١٦٣٥. [٢]

إذ كان على العثمانيين بعد أن ورثوا حكم السلطنة المملوكية فىسنة ١٥١٧ أن يحملوا لواء الحرب بأنفسهم ضد الأسبان فى البحر المتوسط كما سبق أن أشرنا، وضد البرتغاليين فى البحار الشرقية وخاصة فى البحر الأحمر. وكان العثمانيون بذلك يحاولون معالجة أهمَ المشكلات السياسية والاقتصادية التى واجهوها فى مصر بعد أن حول البرتغاليون طريق التجارة العالمية عنها وعن العالم العربى الى طريق رأس الرجاء الصالح [٣]. وكان البرتغاليون يواصلون أرسال حملاتهم البحرية سنويا الى البحر الاحمر لمهاجمة ميناء جده دون جدوى، كما هاجموا ميناء الشحر اليمنى ونهبوه عام ١٥٢٢ أثناء توجههم الى ميناء مصوع لتنسيق التعاون بينهم وبين الأحباش. [٤]

كما وجه البرتغاليون أسطولا يقوده "دى سيلفرا" الى عدن من جديد وأجبروا حاكمها على عقد معاهدة معهم نصت على أن تدفع عدن

---

(١) يحى بن الحسين: أنباء أبناء فى تاريخ اليمن. مخطوطه ص ١٦ (أ).

(٢) السيد مصطفى سالم (دكتور): المرجع السابق ـ ص ٨٩

(٣) محمد محمود السروجى (دكتور): سياسة مصر العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ثورة العسير. ١٨٦٤-١٨٦٦. ص ٩٢

(٤) Marston. T.E. Britain's Imperial Role in the Red Sea Area p. 23

جزية سنوية للبرتغاليين، وأن تفتح ميناءها لاستقبال سفنهم، وعلى أن يسمح لسكان عدن بحرية الملاحة بشرط عدم توجههم الى ميناء جده، وتم ذلك فى فبراير سنة ١٥٣٠.(١)

وتجدر الاشارة الى أن حاكم عدن الامير مرجان الذى عقد خليفته المعاهدة المشار اليها مع البرتغاليين كان قد أرسل الى السلطان العثمانى سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) كتبها على لسان السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهرى الذى كان قد قتل أثناء صراعه مع المماليك موقع عليها من قبل بعض الفقهاء والتجار فى عدن يؤكدون ماجاء بها، وأشتكى فيها من أعمال المماليك فى اليمن مما أضطره الى مهادنة البرتغاليين حتى لايعرض عدن لعدوانهم (٢). كما أرسل حاكم عدن الذى عقد المعاهدة المشار اليها هو الأخر رسالة الى السلطان سليمان المشرع (١٥٢٠/١٥٦٦) يبلغه بالدخول فى طاعته. وكان يهدف من وراء ذلك أن يقوى من جانبه بالاستعانة بهذه القوة الاسلامية المتمثلة فى السلطنة العثمانية ليتمكن من مواجهة البرتغاليين إذا هاجموا عدن من جديد (٣). والى جانب دعوة القوى المحلية فى الجزيرة العربية للعثمانيين لمساندتهم ضد الخطر البرتغالى، فضلا عن رغبتهم فى إعادة فتح الطرق البحرية التجارية وتأمينها ضد هذا الخطر، فقد كان أمام العثمانيين سبب أخر يجعل الحرب مع البرتغاليين ضرورة حتمية، وهو تحالفهم مع أعدائهم الشيعة الصفويين فى فارس الذين كانوا على عداء مذهبى مع الدولة العثمانية، فضلا عن حرص العثمانيين على الدفاع عن الأماكن الاسلامية المقدسة فى

---

(1) Kammerer. A.: Op. Cit.. Tome II, p. 288.

(٢) بامخرمة: أبو الطيب عبد الله بن أحمد بن على قلادة النحر فى وفيات أعيان الدهر. مخطوطة ج ٣، ق ٢، ص ١٢٠٥-١٢٠٦

(3) R.B.: Op. Cit.. pp. 55.59

الحجاز ضد الخطر البرتغالى لينالوا بذلك شرف حماية الحرمين الشريفين بما يعزز مكانتهم لدى العالم الاسلامى.

وقد اقتضت استراتيجية العثمانيين لمواجهة الخطر البرتغالى ضرورة السيطرة على اليمن لموقعه المتحكم فى مضيق باب المندب من جهة [١]، ومد نفوذهم الى العراق مما أدى الى دخول أمراء البصرة والقطيف والبحرين فى طاعة الدولة العثمانية فى أعقاب فتح بغداد فى سنة ١٥٣٤ من جهة أخرى، بحيث أصبح العثمانيون يواجهون البرتغاليين مباشرة فى البحر الأحمر والخليج العربى على السواء آنذاك، ولاشك أن هذه الاستراتيجية تمكن العثمانيين من امتلاك موطئ صالح للوثوب على البحرية البرتغالية فى البحار الشرقية [٢]، وتطويق أعدائهم الشيعة الصفويين فى فارس من الجنوب، ومد سيطرتهم شرقا الى أقاصى العالم الاسلامى، واستعادة التجارة العالمية الى طريقها التقليدى القديم عبر مصر وعالم البحر المتوسط من جديد.

وبناء على ذلك فقد وجه العثمانيون حملة بحرية الى جنوب البحر الأحمر بهدف ضرب البرتغاليين فى مياه الهند عام ١٥٢٦ وتكونت من عشرين سفينة، غير أنها لم تزد عن أن تكون حملة استطلاعية نجحت نسبيا فى القضاء على بعض القيادات المملوكية المناوئة فى اليمن مما مهد السبيل أمام العثمانيين فى السيطرة عليها [٣]. غير أن تلك الحملة لم تتمكن من

---

(١) الهمدانى، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب: صفة جزيرة العرب. ص ٥١.
الواسعى، عبد الواسع بن يحيى: تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن، مخطوطة، ج ١، ق ١، ص ١٨٧ ب.

(٢) ابن داعر، عبد الله بن صلاح الدين بن داود: الفتوحات المرادية فى الجهات اليمانية. مخطوطة، ج١، ق١، ص ١٨٧ ب.

(٣) ابن داعر: المصدر السابق، مخطوطة، ج١ ص ١٨٨ (أ).

القيام بعمل ايجابى يذكر فى الهند ضد البرتغاليين، الذين قويت شوكتهم هناك نتيجة للامدادات المستمرة لهم من جهة، ولتحالفهم مع الصفويين من جهة أخرى. ولهذا وجه العثمانيون حملة قوية بقيادة سليمان الخادم أبحرت من ميناء السويس فى ٢٧ يونيو سنة ١٥٣٨ متجهة الى جنوب البحر الأحمر بهدف الوصول الى الهند لمواجهة الخطر البرتغالى. وقد اتصل سليمان الخادم بالأمراء الحاكمين فى جهات البحر الأحمر وخاصة أمراء الساحل اليمنى مثل أميرى عدن والشحر وطلب إليهم إعلان ولائهم للدولة العثمانية ، بينما راوغهم عامر بن داود الطاهرى حاكم عدن مما كان سببا فى قتله غدرا عقب احتلالهم لها فى اليوم الثانى عشر من ربيع الأول سنة ٩٤٥هـ/ اليوم الثامن من اغسطس سنة١٥٣٨[١] . بل ان سليمان الخادم قد أمر كذلك بقتل كل من بقى من آل طاهر[٢] ، كما أمر بمصادرة ممتلكاتهم بحجة أنهم أتفقوا مع البرتغاليين وقبلوا تسليم عدن اليهم، وقد أنكر كثيرون من المؤرخين هذه التهمة عنهم حيث اضطروا أمام مدافع البرتغاليين وسفنهم أن يهادنوهم حتى تصل اليهم المساعدات العثمانية[٣]. على أن أسلوب سليمان الخادم الذى أتصف بالغدر أفقد العثمانيين ثقة أهالى جنوب الجزيرة العربية كما ضيع عليهم فرصة تكوين جبهة اسلامية فى المحيط الهندى لمواجهة الخطر البرتغالى واعادة التجارة العالمية الى طريقها التقليدى القديم. وقد جعل سليمان الخادم بعد أن حاصر قلعة "ديو" البرتغالية على الساحل الغربى للهند أن يقرر رفع الحصار بعد أن أدخل عليه نبأ وصول نجدة برتغالية الى هناك والعودة الى سواحل الجزيرة وذلك

---

(1) Playfair. R.L.: Op. Cit., p. 101.

(٢) الجرافى، عبد الله بن عبد الكريم : المقتطف من تاريخ اليمن ، ص ٨٨.

(٣) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، ص ٢٦٢.

فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٥٣٨ [١]. وبذلك أكتفى العثمانيون باتمام فتح السواحل اليمنية حتى يمكن عن طريقها تأمين البحر الاحمر من أقصى الجنوب من الخطر البرتغالى آنذاك [٢].

بل أن العثمانيين رأوا من واجبهم آنذاك مواجهة النشاط البرتغالى المتزايد فى الخليج العربى. وكان البرتغاليون قد سبقوا العثمانيين فى الوصول الى السواحل الغربية للخليج منذ مطلع القرن السادس عشر وسيطروا على مسقط وهرمز والبحرين بهدف سد طريق التجارة الشرقية الذى كان يمر بالخليج والعراق والشام ويصل الى البحر المتوسط ومنه الى الموانى الأوربية. وقد زاد من خطورة الوجود البرتغالى فى الخليج العربى آنذاك اتفاقه وتحالفه مع الصفويين فى فارس مما شكل تهديداً خطيراً للدولة العثمانية. وكان العثمانيون قد سيطروا على شمال العراق الذى شمل الموصل وديار بكر عقب أنتصارهم على الصفويين فىموقعة جالديران سنة ١٥١٤، بينما أعلن ذو الفقار حاكم بغداد أنذاك انفصاله عن الدولة الصفوية وولاءه للسلطان سليم الأول وخطب باسمه على منابر بغداد [٣].

غير أن طاهما سب ابن اسماعيل الصفوى تمكن من السيطرة على بغداد عام ١٥٣٠ وأعاد الحكم الصفوى اليها. ولهذا وجه السلطان سليمان المشرع حملة كبرى بقيادة ابراهيم باشا، زحفت الى حلب واستولت بعد ذلك على العاصمة الصفوية تبريز للمرة الثانية، ثم سيطرت على أذربيجان، وزحفت بعد ذلك الى بغداد التى دخلت السيطرة العثمانية سنة

---

(1) Deneson. R.E.: The Protuguese in India and Arabia. J.R.A. S., Part 1.. Januray 1922. P -

(٢) العقيلى. محمد بن أحمد عيسى العقيلى: تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ، ج١، ق ٢، ص ٣٠٧

(٣) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور): الشعوب الاسلامية، ص ١٣٧

١٥٣٤ [١]. وقد أعلن حاكم البصرة راشد بن مغامس ولاءه للعثمانيين عقب دخولهم بغداد، غير أن العثمانيين رأوا بعد ذلك ضرورة السيطرة على البصرة وتم لهم ذلك فى سنة ١٥٤٦. كما رحفوا على الاحساء فى سنة ١٥٥٥ حتى يقفوا فى وجه الخطر المغولى الذى كان قد سيطر على هرمز ومسقط والبحرين كما سبق أن أشرنا. ولهذا فان فتح العثمانيين للعراق كان يشكل ضرورة من ضروريات استراتيجية تأمين البلاد العربية التى دخلت تحت السيطرة العثمانيةمن الخطر البرتغالى المتحالف مع الصفويين، ومحاولة ايجابية من الجانب العثمانى بارسال حملات مباشرة لضرب مراكز البرتغاليين عام ١٥٥٢، غير إن إجلاء البرتغاليين عن السواحل الغربية للخليج العربى لن يتم الا علىأيدى اليعاربة وخاصة بعد انضمام البرتغال الى أسبانيا عام ١٥٨٠ وهزيمة الأخيرة أمام انجلترا فى عام ١٥٨٨. وعلى أية حال فان للعثمانيين الفضل فى إغلاق العراق فى وجه الاطماع البرتغالية فى ذلك الحين، وتأمين طرق التجارة البرية عبر العراق للتخفيف من وطأة تحول التجارة العالمية الى رأس الرجاء الصالح على أيدى البرتغاليين.

أما بالنسبة لاستراتيجية الأمن فى البحر الأحمر فقد حرص العثمانيون عقب فتحهم لليمن عام ١٥٣٨ على أبقاء عدن عن طريق ترك حامية قوية هناك لتدعيم سيطرتهم عليها [٢]. وعندما تعرضت هذه الحامية الى تمرد الأهالى وثورتهم فقد وجهت الدولة العثمانية أسطولا قويا يقوده "برى باشا" لاقرار الأمور فى عدن فى سنة ١٥٥١ [٣]. تمكنت من طرد البرتغاليين الذين كانوا قد انتهزوا الفرصة ونفذوا الى هناك، كما أبقى

---

(١) عبد العزيز نوار (دكتور): تاريخ العرب المعاصر، مصر والعراق، ص ٣٣٧

(2) Sanger. R.: The Arabian Peninsula. p. 220.

(3) Hunter. F.M. An account of the British settlement at Aden. P. 163

"برى باشا" حامية قوية فى عدن وأبحر عائداً الى مصر [١]. وقد أرتبطت استراتجية العثمانيين للحفاظ على أمن البحر الاحمر بدعم وجودهم فى عدن باعتبارها قاعدة أساسية لتحقيق ذلك. بل أنهم حرصوا كذلك على تحصين ميناء جده من جهة. كما دعموا وجودهم فى مصوع وسواكن وجعلوها تحت اشراف حاكم جده. كما استعانوا بأحد الزعماء الوطنيين وهو نائب "أركيكو Arikiko" للمعاونة فى أعمال الحكومة بمصوع، واستعانوا أيضاً بآخر مثله فى سواكن، وكلفوهما بجباية الضرائب من القبائل المنتشرة على الساحل الغربى للبحر الأحمر. [٢]

وكان العثمانيون يهدفون الى دعم وجودهم على الساحلين الشرقى والغربى للبحر الاحمر ضمانا لمنع تسرب القوى البرتغالية الى هناك.

بل أن العثمانيين قد حرصوا كذلك على تدعيم وجودهم فى اليمن كلما أمكن كما حدث فى عهد السلطان سليم الثانى (٩٧٤-٩٨٢/١٥٦٦-١٥٧٤م) وذلك لتثبيت حكمهم هناك أمام مقاومة الامامة الزيدية من جهة، وللتصدى للنشاط البرتغالى المتزايد فى المحيط الهندى من جهة ثانية، هذا فضلاً عن محاولى اجتذاب الهند والشرق الأقصى من جهة ثالثة، ولهذا أرسل العثمانيون حملة سنان باشا [٣]. التى وصلت الى اليمن فى سنة ٩٧٦هـ/١٥٦٩م) وأعتبرت فتحا عثمانيا جديدا لتلك البلاد [٤]. وقد أظهرت هذه الحملة أن الدولة العثمانية ظلت تواصل مهمتها حتى هذا التاريخ فى التصدى للبرتغاليين فى البحار الشرقية [٥] بتدعيم مركزها فى اليمن آنذاك،

---

(١) محمد عبد اللطيف البحراوى (دكتور): فتح العثمانيين عدن عام ١٥٣٨، ص١٢.

(٢) Plowden. W.: Travels in Abyssinia and the Galla Country. pp. 2,3.

(٣) قطب الدين النهروى: المصدر السابق ص ٣١٣

(٤) Hammeer. J.: Op. Cit., Tome 6.p. 367.

(٥) السيد مصطفى سالم (دكتور): المصدر السابق ، ص ٢٧٨

وتأمين البحر الأحمر من اقصى الجنوب [١]. بل أن نضال العثمانيين ضد البرتغاليين قع أمتد كذلك الى الساحل الشرقى لأفريقيا فى عهد السلطان العثمانى مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) حيث أرسل القائد البحرى "ميرال بك Mirale Bey" فى سنة ١٥٨٨ بقوة عثمانية لتخليص البلاد الواقعة على الساحل الشرقى لأفريقيا من السيطرة البرتغالية. وقد قوبل هذا القائد العثمانى بالترحاب من قبل سكان الامارات الاسلامية فى "مدغشقر" و "براوا" و "قسيمايو" اذ نظروا اليه نظرة المخلص من يد الأجنبى، وفضلوا التبعية للعثمانيين المسلمين عن الخضوع للسيطرة البرتغالية [٢]، وهكذا اتخذ الصراع بين العثمانيين والبرتغاليين على السواحل الافريقية الشرقية بما فيها موانى الساحل الغربى للبحر الأحمر صورا متعددة، منها أن الدولة العثمانية كانت تؤيد وتعاون الممالك الإسلامية المحيطة بهضبة الحبشة والتى سميت بممالك الطراز. بينما كان البرتغاليون يؤيدون الحبشة ويحرضونها على محاربة الممالك الاسلامية المحيطة بها. وقد ظل هذا الصراع قائما حتى منتصف القرن السابع عشر عندما فترت الحمية نسبيا لدى الجانبين البرتغالى والعثمانى وضعفت قواهما. اذ اضطر البرتغاليون الى التنازل عن مكانتهم فى البحار الشرقية لمنافسيهم الهولنديين والانجليز والفرنسيين الذين أسسوا شركات استعمارية لهم فى المحيط الهندى بينما قرر العثمانيون الرحيل عن اليمن والاكتفاء بسيطرتهم على الحجاز فى سنة ١٦٣٥، ولم يبق تحت سيادتهم سوى بعض الثغور الافريقية فى جنوب البحر الاحمر كميناء مصوع. وقد فعل العثمانيون ذلك بعد أن خبا نجم البرتغال فى البحار الشرقية وفقدت استقلالها بانضمامها الى اسبانيا فى عام ١٥٨٠ وهزيمة الاسطول الأسبانى الارمادا أمام الاسطول الانجليزى فى

---

(١) عمر عبد العزيز عمر (دكتور): دراسات فى تاريخ العرب الحديث، ص ١٠٣.

(2) Coupland. R.: Op. Cit. p. 59.

عام ١٥٨٨[١]. وبدأت تحل محل البرتغاليين قوى أوربية جديدة أكثر ادراكا منهم لمصالحها التجارية فضلا عن استنادها الى شركات برجوازية احتكارية [٢] مثل هولندا التى دخلت حلبة الصراع فى البحار الشرقية لتحقيق أهدافها الاستعمارية عندما أسست شركة الهندية الشرقية الهولندية The Dutch East India Company فى سنة ١٥٩٤[٣]، ثم أعقبتها انجلترا التى أسست "شركة الهند الشرقية الانجليزية The East India Company فى سنة ١٦٠٠[٤]، بينما كانت قد أنشأت من قبل " شركة الليفانت The Levant Company فى سنة ١٥٨١، التى كانت لها اختصاصات سياسية وتجارية واسعة فى شرقى البحر المتوسط [٥]. وكذلك أسست فرنسا" شركة الهند الشرقية الفرنسية Compagine des Indes" فى سنة ١٦٦٤ والتى احتكرت نقل التجارة الفرنسية مع جزر الهند الشرقية ومدغشقر عن طريق رأس الرجاء الصالح [٦]، مما أدى فى النهاية الى تحطيم الأحتكار البرتغالى لتجارة الشرق الذى استمر قرابة قرن من الزمان منذ أن وصلت السفن البرتغالية الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح فى سنة ١٤٩٨.

وجدير بالذكر أن الدولة العثمانية ظلت تحافظ على اغلاق البحر الاحمر فى وجه السفن الأوربية طوال القرن السادس عشر وتعارض فى فتحه كطريق ملاحى حفاظا على أمنها وعلى سلامة الأماكن الاسلامية المقدسة فى الحجاز بعد أن أصبح السلطان العثمانى "حامى حمى الحرمين

---

(1) Fisher, H.A.L. : History of Europe, Vol. I., p. 606.

(٢) صلاح العقاد (دكتور): التيارات السياسية فى الخليج العربى ص ٢١.

(3) Hoskins, H.L.: British Routes to India, pp. 4,5.

(4) Phillips, C.H.: The East India Company 1784-1834, p.15.

(5) Epstein, M.: Op. Cit., 52.

(6) Hoskins, H.L.: The Growth of British Interest in the Route to India, (J.O.F. H.) p.169.

الشريفين" وهو أمر يعزز مكانته لدى العالم الاسلامى، وظل البحر الاحمر قاصرا على السفن العربية والعثمانية المحدودة لتمخر عبابه[1]، وبدا أن الدولة العثمانية كانت تخشى حتى بعد زوال الخطر البرتغالى من فتح البحر الأحمر للتجارة الدولية الى ما سوف يترتب على ذلك من انتعاش مصر الاقتصادى مما يؤدى الى زيادة قوة المماليك ويشجعهم على الانفصال عن كيانها كما كان السلطان العثمانى يرى أن الفوائد الجمركية التى يمكن أن تعود على مصر من هذا الطريق لاتفيد منها الدولة العثمانية شيئا، بينما تزيد من قوة المماليك، بل أن الباب العالى كان يخشى أن يؤدى هذا الطريق الملاحى الهام للسفن الأوربية الى زيادة النفوذ الاجنبى فى مصر بما يقطع الأمل فى بقائها فى حظيرة السلطنة العثمانية.

على أن السلطان العثمانى فيما بعد، لم يجد غضاضة فى السماح للسفن الأجنبية بنقل التجارة عبر البحر الأحمر حتى ميناء جده فقط، ليشكل بذلك حصيلة للحجاز من العوائد الجمركية التى كانت تكفى لسد نفقات رعاية الحرمين ولاتحمل الدولة العثمانية مثل هذه النفقات فى وقت كانت تنوء فيه ميزانيتها بأعبائها الثقيلة، هذا بالاضافة الى أن الباب العالى كان يرى أن النشاط التجارى فى البحر الاحمر سوف يؤدى الى اضعاف التجارة فى الخليج العربى والعراق، وهو الطريق الأخر الذى كانت تصل البضائع عبره الى موانى البحر المتوسط والى عاصمة الدولة العثمانية نفسها، بعد أن أفل نجم البرتغاليين فى المحيط الهندى فى نهاية القرن السادس عشر. ولهذا فقد ظلت الدولة العثمانية حريصة على تطبيق هذا المبدأ حتى نهاية القرن الثامن عشر، مما جعلها تحتج بشدة لدى بريطانيا

---

(1) Rebath E. : Mer Ruge et Golfe d'Aqaba dans. L'evolution du Driot Internationnal, Societe Egyptienne de Droit International, Janviet, 1962, pp. 20,21.

لوصول بعض سفنها الى السويس آنذاك [١]. وكانت شركة الهند الشرقية البريطانية تبذل جهودها بصفة دائمة لاحياء طريق التجارة القديم عبر البحر الاحمر ومصر والبحر المتوسط لنقل التجارة والمسافرين بين انجلترا والهند آنذاك.

وقد حرص العثمانيون على أن تحل الطرق البرية محل الطرق البحرية لنقل التجارة من الهند من ناحية الشرق، ومن ناحية الجنوب من وسط أفريقيا والسودان وصعيد ومصر، أو من ناحية الغرب من أرجاء المغرب العربى من طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش، فضلا عن النطاق الداخلى للبحر الأحمر حتى مضيق باب المندب، الذى أمنه الوجود العثمانى فى اليمن، ليمر عبرها قدر نسبى من التجارة العالمية. وقد ساعد على تنشيط حركة التجارة العالمية فى الطرق البرية والبحرية المشار اليها رحلة الحج السنوية الى الأماكن الاسلامية المقدسة فى الحجاز ذهابا وعودة، على الرغم من الحصار البرتغالى للمنافذ البحرية المؤدية للمحيط الهندى أثناء القرن السادس عشر الميلادى. وتوضح الوثائق المحفوظة بأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية والتى تخص محكمة الاسكندرية الشرعية والعائدة الى منتصف القرن العاشر الهجرى والسادس عشر الميلادى استمرارية النشاط التجارى النسبىَ فى مصر والعالم العربى فى ذلك الحين، على نحو ماتوضحه موضوعات هذه الوثائق التى تضمنها سجلات المحاكم الشرعية أثناء القرن العاشر الهجرى والسادس عشر الميلادى، كما أنها تتعلق بتجارة نوعيات عديدة من سلع التجارة الشرقية التى تبادلها سكان مصر مع الأوربيين الذين وفدوا اليها آنذاك، بالاضافة الى تأجير وكالات تجارية لهم ومراكب ودواب لنقل التجارة، مع استخدام للعملات المعاصرة فى أوربا والشرق، هذا فضلا عما صاحب ذلك من نمو

---

(١) عبد العزيز الشناوى (دكتور): الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج ١، ١٠-١٠٢

للعلاقات الاجتماعية الممثلة في العديد من عقود الزواج ومختلف المعاملات الأخرى.[١]

غير أن هذا القدر من التجارة العالمية، وهذا النشاط التجاري النسبي الذي شهده سكان مصر والعالم العربي أثناء القرن السادس عشر، لم يوفر لهم نفس المستوى من الازدهار الاقتصادي الذي عاشوا في ظلاله الوارفة قرونا عديدة قبل تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح.

---

(١) أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية، محكمة الاسكندرية الشرعية دفتر مبايعات رقم (١) ويعود للفترة من ٢٤ شعبان سنة (٩٥٧هـ/١٥٥٠م) الى ١٧ شعبان سنة ٩٥٨هـ (١٥٥١م) ص ٢٤ مادة ١٠٩، ص ٣٦ مادة ٤٧١، ص ١٠٢ مادة ٢٨٤، ص ٢٠٧ مادة ٩١٨، ص ٢٣١ مادة ١٠١٦ ص ٣٢٧ مادة ١٣٩٢، ص ٣٢٨ مادة ١٣٩٥، ص ٣٣٩ مادة ١٤٣٧، ص ٤١٣ مادة ١٧٣٢، ووثائق تتعلق بنشاط التجار المغاربة بالاسكندرية ولم يسبق نشرها، وتمثل المجموعة الأولى، ص ٩٢ مادة ٤٣٥، ص ٩٦ مادة ٤٥٦، ص ٦٠ مادة ٢٧٠، ص ١١٤ مادة ٥٤٠، ٣٢٨ مادة ١٣٩٤، ص ٣٢٨، مادة ١٣٩٣، ص ٣٢٠ مادة ١٣٦٤. وهي وثائق تتعلق بالنشاط التجاري للجاليات الأوربية وبعض مواطني حوض البحر المتوسط في مدينة الاسكندرية في الفترة المذكورة.

الفصل الثانى

نظام الحكم والإدارة فى مصر والعالم العربى
فى العصر العثمانى
(١٥١٧ - ١٧٩٨)

عندما كان الأتراك العثمانيون يسيطرون على قطر من الأقطار كانوا يحصون القرى الموجودة فيه، ثم يقسمونها إلى مقاطعات بعضها صغيرة وبعضها كبيرة. ويمنحون المقاطعات الصغيرة إلى الجنود المحاربين والكبيرة إلى القواد والأمراء، وذلك بعد أن يخصصوا جانباً من المقاطعات الكبيرة للسلطان. على أن قيام السلطان بمنح مقاطعة من المقاطعات إلى شخص من الأشخاص لم يكن يعنى تمليكه القرى والأراضى التى تؤلف تلك المقاطعة إنما كان يعنى تفويضه حق جباية الأعشار وسائر الرسوم والضرائب المترتبة عليها. وكانت الأراضى والقرى والمزارع تبقى تحت تصرف مالكيها على أن يدفعوا الضرائب التى تفرض عليها إلى أصحاب المقاطعات ومن يوكله لتسليمها. وفى مقابل ذلك كان يفرض على أصحاب المقاطعات المذكورة أن يكونوا دوماً على استعداد للحرب، وأن يتولوا إعداد عدد من الخيالة والفرسان المحاربين، وأن يجهزوهم بكل ما يحتاجون إليه من أسلحة وخيول.

وكانت البلاد المفتوحة تقسم إدارياً وعسكريا إلى "ايالات" والايالات إلى "ألوية" وهى التى عرفت "بالسناجق" وكان يعهد بشئون

الايالة إلى "باشا" يسمى "بكلربكى" بمعنى "بك البكوات" ، ويعتبر برتبة "ميرميران" بمعنى "أمير الأمراء" ويعهد بشئون اللواء إلى "بك" يسمى"سنجق بكى" بمعنى "بك اللواء" ويعتبر بمرتبة "ميرلوا" بمعنى "أمير اللواء" وكان يخصص لمنصب كل ايالة من الايالات، وكل لواء من الألوية مقاطعة بدرجة "خاص". ومعنى ذلك أن أمراء الايالات والألوية لم يكونوا يتقاضون من خزينة الدولة رواتب مقننة، إنما كانوا يتقاضون الضرائب والتكاليف المخصصة لوظيفتها. ولا حاجة إلى القول بأنهم كانوا يعينون " متسلمين" يتولون جباية الضرائب باسمهم. كما أن كل متسلم كان يستعين بخدمات طائفة من أهل البلاد وأعيانها فى أمر توزيع الضرائب وتثبيتها وجبايتها. وكل هؤلاء يكونون طبقة خاصة، يخدمون الولاة والمتسلمين الذين يتوالون على كراسى الحكم فى الايالات والألوية. وكان بعض الولاة لا يكتفون بإعداد وتجهيز الخيالة المفروضة عليهم بالنسبة إلى مقدار الخاص المخصص لمنصبهم، بل يقدمون على شراء العشرات بل المئات من الأرقاء -المماليك- ليزدادوا بهم مهابة فى نظر الناس من جهة، وليحصلوا على اعتماد تام من ناحية أخرى. غير أن بعض الايالات والألوية كانت تستثنى من هذا النظام العام، فيخصص لرؤسائها رواتب مقننة، يتقاضونها من خزينة الدولة مباشرة وكانت أمثال هذه الرواتب المقننة تعرف باسم "ساليانة".

ومن الملاحظ إن العثمانيين لم يفصلوا الأمور الإدارية عن الأمور العسكرية، وكان أمراء الايالات والألوية يجمعون بين أيديهم السلطتين المدنية والعسكرية، فكانوا بمثابة "ولاة حكم" و"قواد جيش" وهذا معناه أنهم كانوا حكاماً إداريين وقادة عسكريين فى آن واحد. أما بالنسبة لشئون القضاء أو الشئون العدلية، فقد كان يعهد بها إلى قضاة يقضون بين الناس

وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما كانوا يشرفون كذلك على شئون الأوقاف وأموال الأيتام تطبيقاً لتلك الأحكام. وكانت الألوية تقسم من الناحية القضائية إلى أقضية، ينصب السلطان لكل منها قاضى أو نائب[1] قاضى. أما فى عاصمة الدولة فقد كانت توجد مناصب دينية عليا، يسمى أصحابها "قاضى عسكر" و "أمين الفتوى" و "شيخ الإسلام".

وتجدر الإشارة إلى أن السلاطين العثمانيين كانوا يستشيرون علماء الدين فى كثير من الأمور ويحاولون أن يدعموا أعمالهم ويبرروا تصرفاتهم بفتاوى شرعية يستحصلونها من هؤلاء. ولهذا السبب كان علماء الدين يتمتعون بسلطة دينية معنوية كبيرة، ويقومون بدور فعال فى شئون الدولة، وخاصة عندما يشتركون فى الديوان.

أما بالنسبة للسلطان العثمانى فإنه كان يتمتع بسلطات مطلقة، لا يحدها أحد، والأمر الذى كان يصدره يكفى لإعدام الأشخاص، ومصادرة أموالهم دون محاكمة أو سؤال. هذا وعلى الرغم من أعمال السلاطين كانت تبدو مقيدة من الناحية النظرية بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن بعض علماء الدين قلما كانوا يتأخرون عن إيجاد الأحكام وإصدار الفتاوى التى كانت تخدم مآرب السلاطين، وتضفى على أوامرهم وتصرفاتهم صفة الشرعية. ومن الأمثلة الشاذة لهذه الفتاوى التى لا تتفق على الإطلاق مع الشريعة الإسلامية تلك الفتوى التى استنها بعض السلاطين العثمانيين والتى كانت تقضى بقتل جميع "أخوة السلطان الجديد" يوم امتلاكه عرش السلطنة، واعتبروها ليست فقط جائزة بل واجبة، وذلك "منعاً لحدوث فتنة

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور)، القضاء فى مصر العثمانية، (١٥١٧-١٧٩٨) ص ١٧٢

فى المستقبل"، بخروج أحدهم على أخيه السلطان. حتى أن عدد الأمراء الذين قتلوا عند جلوس أحد السلاطين قد بلغ الأربعين أميرا، وكان بينهم الكهل، والشاب، والصبى، والرضيع كلهم قتلوا فى يوم واحد، ودفنوا حول قبر السلطان المتوفى، يوم جلوس خلفه على عرش السلطنة [١]. وقد تكررت هذه الفتاوى التى لا تتفق مع الشريعة الإسلامية كما حدث فى عهد السلطان سليم الأول، عندما قرر محاربة الشاه إسماعيل الصفوى فإنه أمر بقتل جميع الشيعة الموجودين فى البلاد العثمانية مستندا على "فتوى" صادرة من بعض علماء الدين، تعتبر أن هؤلاء الشيعة مرتدين عن الإسلام. وهكذا كانت سلطة السلطان المطلقة تؤدى إلى أخطاء جسيمة، ومع الأسف الشديد وجدوا من يستطيعون التأثير عليه من علماء الدين الذين استصدروا فتاوى لا تمت إلى العقيدة الإسلامية بسبب من الأسباب.

بل من الغريب أيضا أن الباشوات والولاة كانوا هم أيضا مطلقى التصرف. وكانوا يملكون بصورة فعلية كامل السلطة لإعدام الأشخاص ومصادرة الأموال فى ولاياتهم، وإذا كان بعض الباحثين يشيرون إلى أن السلطان العثمانى وولاته فى المناطق المفتوحة كانوا يهدفون بسلطاتهم المطلقة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية فى فترات تعرضها للأخطار، على نحو ما يحدث فى الدول الحديثة بفرض الأحكام العرفية، مع الأخذ فى الاعتبار بفارق المقارنة غير أننا نتبين -بما لا يدع مجالا للشك- أن هذه السلطة المطلقة غير المقننة بجوهر الشريعة الإسلامية سواء للسلطان العثمانى أو ولاته، لم تكن فى صالح الدولة العثمانية نفسها، ولم تحقق هدف الحفاظ عليها. إذ أصبحت تلك السلطة المطلقة معول هدم فى الكيان

---

(١) ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص٣٣.

العثمانى، وخاصة عندما طغت على السلاطين والولاة موجة الحرص على مصالحهم الشخصية على حساب دولتهم فى فترات الضعف والاضمحلال التى منيت بها. الأمر الذى سيترتب عليه ظهور معارضة قوية من قبل الأتراك أنفسهم للنظام العثمانى بوجه عام، واستجابتهم للتيارات العلمانية ذات الاتجاهات الدستورية الوضعية، مما سيقوض النظام العثمانى ويؤدى إلى إعلان الجمهورية فى سنة ١٩٢٤ ميلادية.

وتجدر الإشارة إلى أن العثمانيين أدركوا منذ دخولهم مصر فى سنة ١٥١٧، أهمية القضاء فى إدارة البلاد، وتنظيم أمورها، حيث كان قضاة المذاهب الأربعة فى مصر فى العصر المملوكى يلعبون دوراً بارزاً فى الحياة السياسية والاجتماعية، ولذا فإنه من العسير على السلطان سليم أن يحدث تغييراً مفاجئاً فى النظام القضائى، فأقر أثناء وجوده فى مصر هذا النظام، كم أقر فى رئاسة القضاء القضاة الأربعة الذين كانوا على رأس القضاء المصرى فى عهد السلطان الغورى. ولكن من استقرار الأحداث التى مرت بها مصر فى بداية العصر العثمانى، يمكن إدراك أن العثمانيين قد وضعوا خطة تدريجية هدفها عثمنة القضاء المصرى. ذلك الجهاز الفعال فى إدارة البلاد. وقد تم لهم ما أرادوا على مراحل متعاقبة كان آخرها فى عهد السلطان سليمان القانونى فى سنة ١٥٢٢. على أن الجهاز القضائى الذى أقامه العثمانيون فى مصر فى العصر العثمانى لم يلعب الدور الذى كان منوطاً له بأمانة وإخلاص، بل من المرجح أنه لعب دوراً عكسياً مما ساعد على سوء الأحوال، وتدهور النظام كلية، ذلك لأن التسيب الإدارى وعدم احترام النصوص الخاصة بتنظيم القضاء وضبطه وإدارته

قد أدى إلى تخلف النظام القضائى بحيث لم يكن أحسن حالاً من غيره من الأنظمة الإدارية فى مصر العثمانية [١].

العثمانيون والخلافة

ومن الأمور الهامة المرتبطة بتاريخ الدولة العثمانية مسألة الخلافة الإسلامية ، فقد أشارت مؤلفات كثيرة متداولة فى الشرق والغرب، إلى أن آخر الخلفاء العباسيين فى مصر المتوكل على الله، تنازل عن الخلافة للسلطان سليم العثمانى، وبهذه الصورة انتقلت الخلافة الإسلامية من العباسيين إلى العثمانيين، وقال بعضها أن التنازل تم فى القاهرة، بينما يقول البعض الآخر بأنه تم فى استنبول، ولكن الجميع يتفقون فى القول، بأن الخلافة انتقلت إلى السلطان سليم وأخلافه بناء على تنازل الخليفة العباسى. غير أن الأبحاث التاريخية الموثقة لا تؤثر هذه الأقوال على الرغم من تواترها، فلا تترك مجالاً للشك فى أن هذه الرواية إنما تكونت بعد فتح مصر وبعد وفاة السلطان سليم بمدة غير يسيره. وتستند هذه البحوث إلى الأدلة التالية:

أولاً: أن المؤرخ ابن أياس كان معاصراً لاستيلاء العثمانيين على مصر، فقد دون فى تأريخه -بدائع الزهور فى وقائع الدهور- كثيراً من الوقائع والأمور بتفاصيل وافية، ولم يذكر شيئاً عن الخلافة. إنه يتكلم عن سفر الخليفة إلى استنبول ويذكر الأخبار التى وردت منه عدة مرات فى مختلف المناسبات، حتى أنه يذكر الأخبار التى وردت عنه بعد وفاة السلطان سليم، وبعد أن تولى العرش ابنه السلطان سليمان. وفى كل مرة يسمى "المتوكل" بالخليفة، ويسمى

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : القضاء فى مصر العثمانية، ص ١٨٧.

"سليم وسليمان" باسم السلطان، ولا يشير ولو إشارة عابرة إلى تبدل أمر من أمور الخلافة.

ثانياً: لا يوجد تاريخ تركى كتب فى عهد السلطان سليم، إلا أن " منشآت فريدون بك" تضم نوعاً من اليوميات التى تسجل ما فعله السلطان المشار إليه، منذ مغادرته العاصمة بغية فتح مصر، حتى عودته بعد الفتح إلى ملكه. فى هذه اليوميات لا توجد ولا كلمة عن قضية الخلافة. تذكر هذه اليوميات التى قضاها السلطان فى الصيد، والجوامع التى صلى فيها صلاة الجمعة، والأشخاص الذين أنعم عليهم والذين أمر بفصلهم أو بقتلهم، والأماكن التى نزل فيها، والأشخاص الذين قابلهم، وبين كل هذه التفاصيل لا تذكر شيئاً عن أمر الخلافة. وعندما تذكر هذه اليوميات الخليفة بمناسبة حضوره مع قضاة المذاهب الأربعة تصفه بالعبارات التالية "الخليفة المتوكل على الله مولانا محيى الدين من آل العباس، الذى هو بقية الخلافة العباسية فى المحروسة المصرية". ونظراً إلى أن هذه التفاصيل لا يعقل أن تغفل اليوميات ذكر أمر التنازل عن الخلافة أو انتقال الخلافة بصورة من الصور، لو كان حدث شئ من ذلك حقيقة [١].

ثالثاً: أن أقرب التواريخ العثمانية إلى عهد السلطان سليم هو المعروف باسم "تاج التواريخ"، إن هذا التاريخ يحتوى بحثاً طويلاً عن السلطان سليم، ومع هذا لا يذكر شيئاً عن الخلافة، ومما يلفت النظر أن كاتب "تاج التواريخ" كان ابن شيخ السلام الذى رافق السلطان سليم خلال سفره إلى مصر. وقد دون عدة وقائع وأمور نقلاً عن

---

(١) فريدون بيك : منشآت فرديون بك، استانبول، ١٢٦٣هـ.

والده. فلو كان حدث تبدل ما فى أمر الخلافة، خلال وجود السلطان سليم الأول فى مصر، أو بعد عودته إلـى استانبول لذكر ذلك بكل اهتمام.

نتبين من كل ذلك، أن الرواية الشائعة عن تنازل الخليفة العباسى إلى السلطان سليم لا تستند إلى أى أساس يجوز الاعتماد عليه. فلا مجال للشك - والحالة هذه- أن الرواية المذكورة اختلقت اختلاقاً بعد عهد السلطان سليم بمدة غير يسيره.

ولا شك أن الأدلة السابقة لا تنطوى على أى غرابة لأن الخلافة فى ذلك العهد كانت فقدت مكانتها منذ مدة طويلة. والخليفة كان قد أصبح "مقام ترك" لا يتمتع بأية سلطة فعليـة أو اسمية. إنـه كـان يدخل التشريفات مـع القضاة الأربعة، ويتولى مقام الخلافة بـأمر يصدره السلطان، بعد مشاورة العلماء والقضاة. حتى أنه كان يقصى عن منصبه أيضا، بأمر من السلطان فى بعض الأحيان [١].

ويذكر ابن إياس أن الخليفة المتوكل كان صاحب الحل والعقد فـى أول أيام فتح العثمانيين لمصر، وأنه كان فى مقام سلطان مصر[٢] فـى نفوذ الكلمة وظهور العظمة حتـى كانت زوجة طومان باى فى بيته. وبعد أن استفاد السلطان سليم من الخليفة المتوكل فـى تثبيت فتحه لمصر، تغير خاطره عليه، وأصدر له أمراً بالرحيل إلى استانبول، مع بعض أولادعمه[٣].

---

(١) ساطع الحصرى: البلاد العربية والدولة العثمانية، ص٤٤.
(٢) ابن أياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، جـ ٣، ص ١٠٥.
(٣) ابن اياس: نفس المصدر جـ٣ ص ١١٩.

ومن المرجح أنه كان يقصد قطع جذور أسرته فى مصر نهائياً. فلما وصلوا إلى استانبول، فرق سليم بين الخليفة وأبناء عمه، وادعى عليه ادعاءات كثيرة، منها أنه قد أخفى عن السلطان ما كان عنده من ودائع الأمراء الذين قتلوا، وأنه أساء إلى زوجة طومان باى وأمها، بأخذ أموالهما، ووصل به إلى أن حط من قدره بالاعتداء عليه بالسباب والضرب، ثم نفاه إلى خارج استانبول لتسهيل مراقبته، وحتى لا يتمكن من الهروب، مثلما فعل بعض المصريين الذين رحلوا إلى شبه جزيرة الأناضول. ومن المرجح أن الخليفة لم يعد إلى مصر بعد ذلك أبداً.

ويرجح الأستاذ الدكتور عبد المنعم ماجد أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة عين شمس انتقال الخلافة إلى السلطان سليم الذى وضحت نياته منذ البداية فى الاستحواذ عليها، بدليل أنه حرص على عدم الدعوى للمتوكل بالخلافة فى استانبول كما أن سليم كان له لقب الخليفة، إذ يذكر ابن زنبل الرمال من ألقابه "السلطان الأعظم، الخاقان المعظم/ مالك رقاب الأمم، صاحب السيف والقلم، خليفة الله فى الأرض". كما أن سليماً الأول نفسه قد أخذ عند عودته إلى استانبول شارات الخلافة كالبردة، حيث سميت "خرقة شريف"، والسيف الخاص بالخليفة وغيرهما. ولا تزال البردة موجودة للآن فى متحف "طوب قبوسراى" بمدينة استانبول، وقيل أن هذه البردة بقيت مع خلفاء العباسيين إلى وقت سقوط بغداد على أيدى المغول، ثم انتقلت معهم إلى مصر، حيث بقيت إلى وقت مجئ السلطان سليم الذى أخذها معه إلى استانبول. ورغم أن منصب الخلافة كان ضعيفاً منذ انتقاله إلى مصر غير أن المماليك لم يجرءوا على إزالته أو ادعائه بسبب أن منصب الخلافة كان من تقاليد الإسلام، وأن المماليك لم يكن لهم نبل الأصل، ولهذا فإنهم شاركوا الخليفة فى لقبه وبعض مميزاته، فكان لسلطان المماليك لقب " أمير

المؤمنين"، كما شاركه فى الخطبة حيث كان يدعى له أولا ثم يدعى للخليفة من بعده. أما بالنسبة للعثمانيين فمن المرجح -فى رأى الدكتور ماجد- أنهم نقلوا منصب الخلافة لأنفسهم على أساس أن الواحد منهم ملك ابن ملك، وبقصد أن يعيدوا لمنصب الخلافة فى شخصهم السلطة الزمنية التى صنعها سلاطين المماليك عنهم[١].

وعلى أية حال فإن قضية نقل الخلافة إلى سلاطين آل عثمان لم تحسم حتى الآن حسماً قاطعاً، حيث تتضارب الآراء حول هذا الموضوع غير أننا نجد أنه من الثابت أن سلاطين آل عثمان بدءاً بسليم الأول لم يعيروا -فى بادئ الأمر- مسالة الخلافة أى اهتمام حتى أدركوا فيما بعد أهميتها فى رفع مكانتهم فى نظر مسلمى العالم، وأمام القوى الأجنبية التى كان عليهم أن يتعاملوا معها، وهنا أرادوا أن يستفيدوا من الخلافة بصورة تدريجية فالتمس

---

(١) عبد المنعم ماجد (دكتور): طومان باى آخر سلاطين المماليك فى مصر ص ١٨٩،١٩٧ قد استند إلى مخطوطه، أحمد ابن زنبل الرمال، تاريخ أحد مصر من الجراكسة وقد عرض فيها حوادث الفتح العثمانى من يوم خروج السلطان قانصوه الغورى من القاهرة لملاقاة العثمانيين بشمال الشام إلى يوم رجوع السلطان سليم الأول إلى استانبول وكان ابن زنبل من الأحاد الذين مارسوا كتابة التاريخ كنوع من الهواية وكونوا بذلك مدرسة خاصة تجاهلها المؤرخون المعاصرون لعدم عمقها وسطحيتها كما يشير إلى ذلك الجبرتى فى مقدمة كتابه عجائب الآثار: وأردت "أن أوصله بشئ قبله فلم أجد بعد البحث والتفتيش إلا بعض كراريس سودها بعض العامة من الأحاد ركيكة التركيب مختلفة التهذيب والترتيب وقد اعتراها النقص فى مواضع من خلال بعض الوقائع". وهذا يدل على أن الاستناد إلى ابن زنبل غير كاف فيما يتعلق بقضية الخلافة وذكره للقب "خليفة الله" يعتبر فقط من قبيل التكريم للسلطان سليم والمديح له، وقد كان ابن زنبل موظفاً بديوان الجيش العثمانى فى عهد السلطان سليم الأول، كما رافقه أثناء الحروب التى أنهت دولة المماليك فى مصر والشام. وقد حضر جنازة طومان باى آخر سلاطين المماليك لتوزيع الصدقات على روحه بامر السلطان العثمانى. وبقى ابن زنبل يعمل بديوان الجيش العثمانى حتى سنة ١٥٤٤ وأقام ببلدة أبى قير الحالية قرب الإسكندرية وتوفى سنة ١٥٥٢.

ساستهم ومؤرخهم رواية التنازل والانتقال، مستندين إلى بعض الوقائع التى لها صلة بالحقائق التاريخية. ومهما كان الأمر، فإنهم استفادوا من ذلك استفادة كبيرة. لأن المهم فى أمثال هذه الأمور ليس موافقتها أو عدم موافقتها للحقائق التاريخية. بل هو اعتقاد الناس بها، أو عدم التفاتهم إليها. ولا شك أن اعتقاد المسلمين بالخلافة العثمانية، قوى نفوذ الدولة العثمانية وسهل حكمها تسهيلاً كبيراً فى بلدان العالم العربى[1] والإسلامى. ونحن نلمس هذا التأثير المعنوى حتى لدى معلمى العالم المعاصر فى مطلع القرن العشرين من خلال ما كتبه الزعيم الوطنى المصرى محمد فريد فى كتابه "تاريخ الدولة العلية العثمانية" عندما أشار المؤلف إلى واقعة قتل السلطان عثمان الثانى، بقوله :"فأعدموا السلطان عثمان الثانى غير مبالين بهذا الجرم العظيم والإثم الذى ما بعده إثم، إلا الكفر المبين. فإنه إن كانت مخالفة أوامر الخليفة الأعظم تعد كفراً بنص الكتاب الشريف فما بالك بقتله. وهنا يقف القلم ويكف المداد عن وصف هذه الفعلة الشنعاء والكبيرة تاركاً وصفها للقارئ اللبيب والمطلع الأديب، بعجزى عن هذا المقام العالى [2] .. "هذا إلى جانب قصائد الشعر العديدة التى نعت الخلافة ورثتها بلسان أئمة الشعراء العرب فى نهاية الربع الأول من القرن الحالى.

وعندما انتقلت مصر من الحكم المملوكى إلى الحكم العثمانى بعد دخول السلطان سليم الأول إلى مصر فى سنة ١٥١٧ فتحولت بذلك من دولة مستقلة إلى ولاية تابعة للدولة العثمانية، فقد صاحب هذا الانتقال السياسى انتقال آخر تدريجى فى مجال عثمنة مصر من الناحية الإدارية بحيث ظلت سمات كثيرة للحكم المملوكى السابق باقية على حالتها تحت السيادة

---

(١) ساطع الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ٤٥-٤٦.
(٢) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ١٢٤.

العثمانية. ومن العوامل التى ساعدت على ذلك بقاء العنصر المملوكى الجركسى فى مصر طوال العصر العثمانى يعمل فى ظل الإدارة العثمانية ثم يستقل بمصر على نحو ما حدث فى عهد على بك حيناً آخر حتى قضى عليه محمد على فى مذبحة القلعة فى سنة ١٨١١.

وقد عرفت مصر فى العصر المملوكى السابق مباشرة للعصر العثمانى دولتين للمماليك البحرية (٦٤٨-٧٨٣هـ / ١٢٥٠-١٣٨٢م) وهى تسمية تعود إلى أن غالبية سلاطينها من المماليك الذين اشتراهم الأيوبيون وأسكنوهم قلعة فى جزيرة الروضة بالمنيل، حيث قضى هؤلاء المماليك على دولة الأيوبيين وتولوا الحكم بعدهم فنُسبوا إلى هذه القلعة البحرية التى كان الملك الصالح الأيوبى قد بناها لهم.

والدولة المملوكية الثانية هى دولة المماليك البرجية (٧٨٤-٩٢٢٣هـ) (١٣٨٢-١٥١٧م) وقد سميت بذلك نسبة إلى أن غالبية سلاطينها من المماليك الذين كانوا يسكنون بروج القلعة على جبل المقطم وقت حكم المماليك البحرية حيث يعتبر أن السلطان قلاوون البحرى هو أول من استكثر هذا النوع من المماليك بسبب رغبته فى أن يورث أسرته السلطة فى مصر. فلما ضعفت دولة المماليك البحرية حلت محلها دولة المماليك البرجية [١]، التى كان طومان باى هو آخر سلاطينها.

وقد تولى طومان باى العديد من الوظائف لمدة عشرين سنة قبل أن يتولى السلطنة وهى وظائف تتعلق أغلبها بالقصر المملوكى مما أعطاه صفة الإمارة خاصة وأنه قد أظهر تفانياً ملحوظاً ومقدرة فائقة مما جعله على علم

---

(١) عبد المنعم ماجد (دكتور): طومان باى آخر سلاطين المماليك فى مصر ص ٣٢.

تام بتفاصيل وظائف القصر وجهاز الدولة. وأخيرا قبل سفر قانصوه لمحاربة العثمانيين في الشام أضاف إليه السلطان منصب "نائب الغيبة الهام" على أساس أنه مقيم مقامه في غيبته عن البلاد وقد بذل طومان باى كل جهوده لتأمين الجبهة الداخلية حتى لا تصاب بأى أضرار وعندما بلغته الأنباء بقتل قنصوه الغورى فى حربه مع العثمانيين فقد أتيحت له الفرصة ليصبح سلطاناً لمصر إذ عرض الأمراء المماليك الموجودين فى مصر الذين قدموا من الشام بعد الهزيمة عليه على أساس أن محمد ابن الغورى كان صغير السن ولأن الغورى نفسه كان قد أوصى كل أمرائه أنه إذا أصابه شئ أن يسلطنوا عليهم طومان باى.

وقد امتنع طومان باى عن قبول السلطة لمدة خمسين يوماً ثم قبلها بعد إلحاح العلماء المسلمين بحكم مركزهم الدينى وبخاصة مشايخ الصوفية وعلى رأسهم الشيخ أبو السعود الجراحى وكان المماليك يوقرون كبار المتصوفة فى مصر مثل أحمد البدوى والشاطبى والشاذلى وأبى العباس وغيرهم. وكان هؤلاء العلماء يلتقون مع أمراء المماليك ويضعون أيديهم على المصحف الشريف يحلفون عليه بألا يتآمروا ولا يغدروا بمن تولى السلطنة. وكان الموقف الإيجابى من قبل العلماء المسلمين الذين كانوا بمثابة الزعماء المصريين يساعد المصريين على نيل حقوقهم من المماليك، وقد سيطر المماليك البرجية على زمام الحكم حيث بقوا فيه إلى وقت الفتح العثمانى واستمرت بقاياهم تحكم مصر مع العثمانيين إلى أن قضى عليهم محمد على باشا فى مذبحة القلعة فى سنة ١٨١١.

وكان طومان باى هو آخر سلاطين دولة المماليك البرجية، وهو الذى تصدى لمواجهة قوات العثمانيين التى تغلبت عليه فى الريدانية فى سنة

١٥١٧، وكان قد بلغ من العمر أربعا وأربعين عاماً حيث يرجع مولده فى سنة ١٤٧٣، وكان الأمير قونصوه الغورى قد اشتراه لقرابته له، حتى كان يطلق عليه "طومان باى ابن قونصوه" إلا أنه من المؤكد أنه لم يكن أبناً لـه، ويقول نص تاريخى أنه ابن أخيه (١).

وكان قنصوه قد قدم طومان باى وهو صغير السن إلى سلطان وقته الأشرف قايتباى فصار من جملة مماليكه. وأمر هذا الأخير بأن يتربى فى الطبق وهى المدرسة الحربية مع بقية المماليك الصغار الواردين إلى مصر، حيث عرف مثلهم باسم "المماليك الكتابية" لأنهم بالإضافة إلى تعلم وسائل الحرب والفروسية كانوا يتعلمون تعاليم الدين والأخلاق والكتابة والحساب والسباحة.

وبعد أن تعلم طومان باى وتثقف فى الطبق أعتق مع أسرته من المماليك وإن كان الذى أعتقه ليس الأشرف قايتباى وإنما ابنه الناصر محمد بن قايتباى الذى تولى بعد أبيه قبل أن يتولاها السلطان قانصوه الغورى فى سنة ١٤٩٨ (٩٠٤هـ) الذى كان قريبه واشتراه ويذكر طومان باى بأن العلماء الذين بايعوا قنصوه الغورى من قبل قد بايعوه لتولى السلطنة فى يوم الجمعة ١٤ رمضان سنة ٩٢٢هـ/ أكتوبر ١٩١٦، ولم تقم احتفالات كبيرة بسبب ظروف الحرب مع العثمانيين آنذاك. وكان من المعتاد أن يحضر الخليفة العباسى للمبايعة حتى تكتسب البيعة صفة الشرعية إلا أن الخليفة المتوكل على الله كان قد أسر فى حرب قونصوه ضد سليم لذلك أحضر أبوه يعقوب وأولاد عمه عوضاً عنه، حيث أظهر يعقوب محضر بأن أباه وكله قبل سفره فى جميع أموره وما يتعلق أيضاً بأمور الخلافة وإنها وكالة

---

(١) ابن اياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، جـ ٢ ، ص٣.

مفوضة فأثبت ذلك على يد قاضي وكتب يعقوب كتاب التولية لطومان باى[١]. وهذا يؤكد اعتزاز المماليك بمنصب الخلافة الإسلامية بعد انتقالها إلى مصر ورأى بعض المفكرين أن هذا الموقف ينبع من رغبة المماليك فى تعزيز مركزهم أمام منافسة الخلافة الموحديه فى المغرب الأقصى الإسلامة آنذاك.

وقد تلقب طومان باى بلقبى "سلطان" و "ملك" وكلاهما كان يدل على صاحب السلطة العليا فى مصر منذ أيام الأيوبيين كما تلقب بألقاب درج على التلقب بها حكام المسلمين مثل "الأشراف" وهو لقب الغورى من قبل و "أبو النصر" الذى يبدو أنه قد استحدث لإشاعة التفاؤل بالنصر على العثمانيين فكان يقال له "الملك، الأشرف، أبو النصر، طومان باى" وأصبح الخطباء يخطبون اسمه على منابر المساجد ثم يخطب باسم الخليفة بعده. كما ضربت باسمه السكة (العملة) وكتب اسمه وألقابه على الملابس الرسمية المسماة "خلع" أو "تشاريف". وكان يحضر "رسوم السلطنة" أى الحفلات الرسمية التى تميزت بروعتها فى العصر المملوكى حتى قيل أن المماليك ختموا "الرسوم الباهرة" فى[٢] مصر فى العصور الوسطى. ومن أهم هذه الاحتفالات الرسمية كسر الخليج أو ما سمى أيضاً بفتح أو كسر السد والمقصود به فتح السد الواقع على الخليج فى غربى القاهرة لإرواء أرض مصر المزروعة من مياه النيل والتى كان أكثرها وقتذاك فى الوجه البحرى وكان يتم ذلك بعد تعطير مقياس النيل فى الموقع المشار إليه وكذلك الاحتفال التقليدى بإرسال الكسوة إلى الكعبة المشرفة وأطلق عليه المحمل الشريف فى أيام المماليك. وكانت مصر قد تعودت على الاحتفال به منذ أيام

---

(١) عبد المنعم ماجد (دكتور) : طومان باى آخر السلاطين المماليك فى مصر ، ص٤٤.
(٢) ابن أياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، جـ٣ ، ص ١٢٧.

الفاطميين. وقد أجرى طومان باى إرسال الكسوة إلى مكة عبر البحر الأحمر ومعها صرر المال لأهل مكة على الرغم من أن المال لم يكن متوفراً آنذاك لتحول طريق التجارة العالمية عنها إلى أيدى البرتغاليين من جهة ولما تكلفه الحرب معهم ومع العثمانيين الذين كانوا على أبواب مصر آنذاك من جهة أخرى وهكذا قدر لطومان باى - السلطان السابع والأربعون من سلاطين المماليك فى مصر والسادس والعشرون من سلاطين الجراكسة والسلطان الأخير فى دولتى المماليك البحرية والبرجية- أن يواجه العثمانيين عند فتحهم لمصر فى سنة ١٥١٧.

وقد استعد طومان باى لمواجهة العثمانيين عند فتحهم لمصر وذلك بجوار القاهرة فى المطرية فى مكان اسمه الريدانية يقع خارج أسوارها من ناحية باب النصر ويمتد حتى جبل المقطم. وعندما عجزت قواته عن صد القوات العثمانية التى وصلت إلى الريدانية يوم الخميس ٢٩ من ذى الحجة سنة ٩٢٢هـ يناير سنة ١٥١٧م توالى انسحابه حتى تمكن سليم من دخول القاهرة يوم الأثنين ٣ من المحرم سنة ٩٢٣هـ ١٤ إبريل سنة ١٥١٧. وكان موكب سليم حافلاً فقد فرشت له الأرض شقق الحرير تحت حافر فرسه وكان أمامه الخليفة والقضاة وقد أحاط به العسكريون مشاة وفرسان حتى ضاقت بهم الشوارع وقد حملت راياتهم الحمراء شعار الدولة العثمانية التى كتب فى بعضها:"إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً" وفى بعضها الأخر:" نصر من الله وفتح قريب". كذلك أمر الأهالى بتعليق الثريات معمرة بالقناديل الموقدة بطول القاهرة وأوقدت الشموع على الدكاكين المسماة الشموع الموكبيات أى الكبيرة وإطلاق مجاسر العود ومرشات الماورد. وخطب على منابر القاهرة فى يوم الجمعة التالى باسم السلطان "سليم شاه" بدلاً من الخليفة طومان باى الذى قبض عليه بعد ذلك وواجه الشنق بشجاعة على باب زويله

يوم الأحد ٢١ من ربيع الأول سنة ٩٢٣هـ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٥١٧م. وقد بقى سليم فى مصر بعد شنق طومان باى حوالى ثمانية أشهر قبل أن يغادرها عائدا إلى استانبول. وفى خلال إقامته فى مصر أخذ فى زيارة معالمها المشهورة، فزار الأهرامات فى الجيزة، وأعجب بمقياس النيل الذى بناه الفاطميون لقياس فيضان النيل وأقام فيه وقتا، ودخل إحدى الحمامات الكبيرة التى امتازت بها القاهرة فى العصور الوسطى فكان إحداها يخدم فيه أكثر من مائة شخص وأعجب بها، كذلك صلى سليم فى الجامع الأزهر الذى بنى فى عصر الفاطميين وأصبح من عهدهم جامعة إسلامية كبرى ومنبراً للمعرفة. وحضر الاحتفال لفتح الخليج عند بلوغ النيل الدرجة الكافية لرى الأراضى فى الدلتا. كما شاهد سفر المحمل الشريف وقافلة الحجاج الحجازية وأرسل الصرة المعتاد إرسالها إلى الحرمين الشريفين بقصد توزيعها على الفقراء لا سيما وأن شريف مكة أرسل ابنه ليسلمه مفاتيح الكعبة ويحمل فى اعطاف هداياه الود والولاء.

وقد قام سليم بزيارة الإسكندرية وأمضى بها ثلاثة أيام وقال عنها أنها إقليم لا نظير له وكانت رحلته فى الذهاب والإياب قد أخذت خمسة عشر يوماً وأتاه العربان من حولها يقدمون له الولاء. وترجع زيارته للإسكندرية إلى وصول الأسطول العثمانى إليها فى يوم الثلاثاء ٢٨ ربيع الآخر ٩٢٣هـ الموافق ١٩ مايو ١٥١٧م. حيث كان مقرراً لهذا الأسطول أن يشترك فى فتح شواطئ مصر لو طالت الحرب مع المماليك فقام بزيارة قطعه البالغ عددها ٣٠١ وحدة وأطلقت المدافع من السفن لتحيته. وأثناء إقامة سليم بالقاهرة كان يتسلى برؤية "خيال الظل" وهو أشبه بمسرح الدمى ويعتبر

أول مسرح إسلامى تتحدث فيه الدمى ويصاحبها إنشاد المدائح[١] مما يوضح وضع مصر الحضارى آنذاك.

وبالإضافة إلى كل ما أخذه العثمانيون مما كان يحمله السلطان قنصوه الغورى من أموال وتحف عقب معركة مرج دابق سنة ١٥١٦ فإنهم لما دخلوا مصر فى يناير ١٥١٧ عملوا على مصادرة أموال وممتلكات كبار رجالات الدولة المملوكية وما تملكه زوجاتهم ومنها زوجة طومان باى ووالدتها من جواهر وذهب وأوانى فضية ونحاس مكفت أى مطعم. كما منعوا تداول العملة المملوكية وأصدروا بدلها عملة خفيفة لا يخل فيها الذهب والفضة إلا قليلاً. ونهب العثمانيون من القلعة التى كانت مقر سلاطين المماليك فى القاهرة كل ما فيها من نفائس حتى رخامها وأعمدتها لا سيما تلك التى فى الإيوان وهى قاعة الاستقبال الرسمية التى كان من يراها يقر لسلاطين مصر بعلو الهمة وسعة الإنفاق هذا فضلاً عن بيوت الأمراء قاطبة والأعيان فقد أخذ منها سليم كل ما أراده، حتى أبوابها المسبوكة من حديد بصناعة بديعة. وكانت مظاهر الثراء فى المجتمع المملوكى آنذاك عائدة إلى ما تجنيه مصر من تجارة الترانزيت العالمية التى تمر بأراضيها ويبدو أثر هذا فى المساجد الضخمة والفخمة التى بنيت فى القاهرة بصفة خاصة فى العصر المملوكى وما كان يقتنيه المماليك فى قصورهم العديدة وقد أدى هذا الثراء إلى ازدهار المهن والحرف المرتبطة بالمظهر الحضارى الراقى مما جعل سليم الأول يعجب برجال مصر الحاذقين فى المهن والحياة الحضارية.

---

(١) أحمد تيمور : خيال الظل واللعب والتماثيل المصورة عند العرب، ص١٧.

ولهذا حمل سليم معه إلى استانبول أعداداً هائلة من الحرفيين المصريين وأهل الصناعات المختلفة ليجعلهم يغيرون من نمط الحياة فى عاصمته إلى النمط الإسلامى وقد أفرد المؤرخ ابن أياس فصلاً من كتابه للتحدث عن من توجه منهم إلى استانبول وكانوا من المسلمين والأقباط على السواء كالمهندسين والبنائين والتجاريين والحدادين والسباكين وصناع النسيج والأسلحة وصناع الشراب "العصير" بل ومن الفلاحين والعوام والسوقة[١].

بل إن سليم حرص على أن يأخذ معه إلى استانبول الشخصيات الإدارية كرؤساء الديار المصرية ومشاهير الناس وكتاب الدواوين والمعلمين فى المدارس الحربية "الطباق والقضاة" وكانت تكتب أسماء المرحلين فى قوائم وقد وصلت أنباء من استانبول تفيد وفاة جماعة كبيرة من أهل مصر ممن توجه إليها وأن كثيراً منهم لم يُعلم لهم خبر. ومما لاشك فيه أن هؤلاء المنفيين فى استانبول وغيرها من أهل مصر الذين بنوا للعثمانيين أجمل عمائرهم الإسلامية وأروعها التى يفخرون بها للآن، سيما جوامعهم ومنائرهم وقصورهم وغير ذلك وهى التى اعتبرت من أروع مبانى المدن الإسلامية. ومن المرجح أن نقطة "جى" التى انتقلت إلى لغة المصريين[٢]. لتعنى حذق حرفة، تدل على ما قام به المصريون من نشر للحرف والصناعات التى كانوا على دراية بها وتفوق. وقد لاحظ المؤرخ ابن أياس أنه بسبب ترحيل أصحاب الحرف والصناعات من مصر إلى استانبول وبلاد العثمانيين الأخرى، فإنه قد بطل من مصر نحو من خمسين صنعة مما

---

(١) ابن أياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، جـ٣، ص ١٤٧.

(٢) مجيب المصرى: التركية فى العامية المصرية، المجلة التاريخية المصرية المجلد ٢٣ لسنة ١٩٧٦، ص ١٥٦.

يبين أن مظاهر حضارة مصر وتفوقها فى العصر المملوكى قد انتقلت على أيديهم إلى استانبول وغيرها.

وقبل أن نطوى صفحة الدولة المملوكية لنستعرض صفحة مصر العثمانية ينبغى علينا أن نشير إلى أن دولة سلاطين المماليك فى مصر رغم أنها كانت دولة تركية فى قمتها إلا أنه بحكم استمرارها فى مصر أكثر من ثلاثة قرون فإن سلاطينها والطبقة التى ينتمون إليها قد انصهروا فى البوتقة المصرية حيث أصبحت اللغة العربية هى اللغة السائدة فى دولة سلاطين المماليك، فى لسان أهلها وثقافتهم وعلومهم ودينهم، وكان ديوان الإنشاء الذى كان يقوم مقام الوزارات فى وقتنا هذا، فكان يكتب وثائقه ومراسلاته بالعربية، بل أن كثيراً من سلاطين المماليك أنفسهم كانوا يعرفون دقائق اللغة العربية، ويعقدون مجالس يناقش العلماء فيها باللغة العربية، وطومان باى نفسه كان يقرض الشعر بالعربية. وحتى التآليف الهامة فى عصرهم، وفى مقدمتها التآليف العسكرية المتخصصة، مؤلفة من قبل كتاب المماليك فى مصر باللغة العربية. فالعربية صفة لدولة سلاطين المماليك، على أساس الحديث النبوى، ليست العربية بأحدكم من أب وأم، وإنما هى باللسان، فمن تكلم بالعربية فهو عربى. فكان ذلك على عكس ما فعله العثمانيون من جعل التركية فى المكانة الأولى، تكتب بها معظم وثائقهم [١] كما أن الأتراك العثمانيين من ناحية أخرى جعلوا من مصر ولاية تابعة لحكمهم بعد أن كانت عاصمة لدولة إسلامية مستقلة تقيم فى عاصمتها الخلافة الإسلامية ـ وقد أشرنا فيما سبق إلى قضية الخلافة التى بدأت بنقل الخليفة العباسى إلى استانبول ثم برواية تنازله عن الخلافة للسلطان العثمانى سليم الأول، وناقشنا

---

(١) عبد المنعم ماجد (دكتور): طومان باى آخر سلاطين المماليك فى مصر، ص٢٠٠.

ساقط من أصل المصور من ١٤٥ - ١٦٠

ولهذا لم يكن النظام القضائى بأحسن حالاً مما كانت عليه النظم الإدارية الأخرى فى مصر فى العصر العثمانى.

العلماء المسلمون والحركات الشعبية فى مصر فى العصر العثمانى:

وإذا تساءلنا عن موقف العلماء المسلمين من رجال الأزهر الشريف إزاء ما اعترى النظام القضائى فى مصر من تدهور نجد أنهم أحجموا عن تولى مناصب القضاء فى تلك الظروف وعفت نفوسهم وترفعت عن التردى فى الفساد الذى اعترض القضاء فى مصر العثمانية. وهذا يدعونا إلى معرفة موقف علماء الدين المسلمين آنذاك من خلال استقرائنا للمصادر التاريخية المعاصرة. وقد تبينا أن هذه الفئة من فئات الشعب المصرى كان لها تأثير عظيم فى نفوس الناس وشكلت القطاع المصرى المثقف فى مصر العثمانية. ولقد ازداد نفوذ العلماء المسلمين بسبب وجود الأزهر باعتباره الجامعة الإسلامية العريقة فى العالمين العربى والإسلامى، فكان الأزهر بمثابة المأمن الذى قصده شعب مصر حينما ضاقت به السبل، وكان مركز التحرك ضد الطغاة والظالمين. وكان غضب هؤلاء العلماء كافياً لأن يرجع الظالم عن ظلمه، حتى أن بعض الحكام أعلنوا توبتهم أمام العلماء وعاهدوا الله على الحكم بالعدل. فكان الأزهر بالإضافة إلى رسالته العلمية والدينية بمثابة المدافع عن الحق دائماً. فالعلماء كانوا حماة للشرع والعدل ورقباء على صلاح الحكم وتوجيه الحاكم لالتزام الحق والصواب، ولهذا فعندما ضعفت الدولة العثمانية فى القرنيين السابع عشر والثامن عشر قاد العلماء حركات المعارضة ضد الولاة العثمانيين وكانت لديهم المقدرة على ذلك بحكم وعيهم الاسلامى وتأثيرهم العميق فى الناس ومكانتهم الرفيعة بينهم، فضلا عن تمكنهم من الإبقاء على ثروتهم ودخولهم المالية من الإبقاء على الملكيات الموقوفة تحت حماية النظام الدينى، بحيث أصبحت لهم زعامة تقليدية تستمد مقوماتها من الشريعة الإسلامية واستقلالهم

الاقتصادى وكان وضعهم هذا يجعلهم يمثلون حلقة الوصل الفعلية بين الحكام والمحكومين أى أنهم قاموا بدور الوسيط بين الشعب والحكام مما جعلهم يكتسبون نوعاً من الزعامة فى مجتمع مصر العثمانية [١].

وقد أشار المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى إلى أن العلماء المصريين كانوا يحظون بمكانة مرموقة بين أبناء الشعب المصرى، وكان لهم تأثيرهم العميق على فئات الشعب المختلفة مما جعل من تولى الحكم فى مصر من أتراك عثمانيين أو مماليك أثناء العهد العثمانى يخطبون ود العلماء حتى لا يثيروا الشعب ضدهم فقال :"وركب ابراهيم بك ... وذهب إلى الشيخ البكرى وعيّد عليه، ثم إلى الشيخ العروسى والشيخ الدردير . وصار يحكى لهم وتصاغر فى نفسه جداً، وأوصاهم على المحافظة وكف الرعية عن أمر يحدثوه أو قوم أو حركة فى مثل هذا الوقت كان يخاف ذلك جداً، وخصوصاً لما أشيع أمر الفرمانات التى أرسلها الباشا للمشايخ وتسامع الناس بها [٢]..."

وكانت طبيعة عمل العلماء كوعاظ لجمهور المسلمين فى مصر العثمانية تقتضى منهم سواء فى خطبة الجمعة من فوق منابر المساجد المنتشرة فى جميع ارجاء مصر والتى كانت بمثابة الجهاز الإعلامى، الموجه وكذلك فى مجالس العلماء وبالمساجد التى يلقون فيها دروساً فى معانى العدل وواجبات الحكام وحقوق المحكومين، أن يقوموا خلال الخطبة وأثناء الدروس بنقد الحكام الأتراك والمماليك على السواء ويناشدونهم العمل على رعاية حقوق المسلمين ومصالحهم وفقاً للشريعة الإسلامية. ومن أبرز من نبغ من هؤلاء الوعاظ عالم مصرى هو الشيخ "الحفنى" الذى كان يعاصر على بك الكبير، والذى قال عنه راغب باشا أحد ولاة مصر

---

(1) A. L. El. Sayed; The role of the Ulema in Egypt during the early nineteenth century; in P.M. Holt, Ed. Political and social change in modern Egypt pp. 264-270.

(٢) عبد الرحمن الجبرتى. عجائب الاثار فى التراجم والأخبار ،جـ٢ ، ص١١١

العثمانيين: "أن الشيخ الحفنى سقف على أهل مصر، يمنع نـزول البـلاء "[١]
كما قال عنه عبد الرحمن الجبرتي:"أنه- أى الشيخ الحفنى- كان قطب رحى الديار المصرية لا يتم أمر من أمور الدولة إلا باطلاعه ومشورته".

وكان الشيخ الحفنى لا يتردد فى إبداء نصحه صريحاً قوياً وإن كره أهل الحكم رأيه وصراحته وفضلاً عن ذلك فقد كان الشيخ عضواً فى ديوان الحكومة، ولم يكن يتردد أثناء مناقشاته فى الديوان أن يهدد الحكام باسم الشعب. وقد عارض إحدى المرات إرسال حملة حربية لإخضاع بعض الأمراء الخارجين فى الصعيد، وقال بأن تلك الحملات تضر بالناس ضرراً بليغاً ولا تحقق لهم أى خير، ثم اختتم ذلك بأن صاح قائلاً " والله لن نسمح أن يسافر أحد وإن سافرت الحملة فلن يحدث خير أبداً". وبعد وفاة الشيخ الحفنى خلفه فى زعامة النقد شيخ آخر يعرف باسم ابن النقيب. وكان قد قام بزيارة إلى استانبول، وعندما عاد منها سأله محمد بك أبو الذهب عما وجده فى استانبول عند زيارته لها، فأجاب بقوله:"لم يبق باستانبول خير، ولا بمصر كذلك خير، فلا يكرم بهما إلا شرار الخلق" [٢] وعاصر ابن النقيب شيخ آخر هو الشيخ على الصعيدى الذى وصفه الجبرتى شيخ مشايخ الإسلام وكان شديداً فى نقده الأمراء وذوى النفوذ فى عهده. بمظالمهم وحاجاتهم إلى محمد أبى الذهب، فلا يخالفه فى شئ منها. فكان الشيخ الصعيدى من الدولة بمثابة النائب الشعبى الذى يسعى لمصلحة الناس عند أهل الحكم فى نهاية القرن الثامن عشر فى مصر العثمانية [٣].

وهكذا كانت تشكل فئة علماء الدين المسلمين فى مصر العثمانية الفئة المثقفة والمستنيرة من الشعب المصرى والتى قامت بدورها فى الدفاع

---

(١) محمود الشرقاوى، مصر فى القرن الثامن عشر، جـ٢، ص١٥٩.
(٢) محمد فريد أبو حديد: السيد عمر مكرم، ص٤٠-٤١.
(٣) محمود الشرقاوى: مصر فى القرن الثامن عشر، ص١٣٩.

عن حقوق كافة فئات الشعب الأخرى من تجار وفلاحين وحرفيين وغيرهم. وقد لجأ المصريون إلى مشايخهم وفقهائهم يطلبون منهم التوسط لدى الحكام المستبدين من اتراك عثمانيين ومماليك لرفع المظالم عنهم[١]. وقد أورد مؤرخو مصر العثمانية وخاصة الجبرتى الذى استند إلى سابقين ممن عاصروا الفتح العثمانى لمصر حتى مجئ الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر كثيرا من الأحداث التى تدخل فيها العلماء لمساعدة المصريين على رفع المظالم التى أثقلت كاهلهم. ففى سنة ١٦٩٥ قام الفقراء والنساء والشحاذون فى مصر بحركة مطالبة للحكومة بالأقوات حيث انتشرت فى تلك السنة حالة الغلاء الشديد والمجاعة، ونزح أهل القرى إلى القاهرة حتى امتلأت بهم الأزقة وأكل الناس الجيف ومات الكثيرون من الجوع وخلت القرى من أصحابها وخطف الفقراء الخبز من الأسواق. وقد وصف الجبرتى هذه الحالة فقال: "وفى منتصف المحرم ... اجتمع الفقراء والشحاذون، رجالاً ونساء وصبيانا، وطلعوا إلى القلعة ووقفوا بحوش الديوان، وصاحوا من الجوع فلم يجيبهم أحد فرجموا بالأحجار. فركب الوالى وطردهم، فنزلوا إلى الرميلة ونهبوا حواصل الغلة التى بحقله، ووكالة القمح وحاصل كتخدا (نائب الوالى) وكان ملانا بالشعير والفول. وكانت هذه الحادثة ابتداء الغلاء حتى بيع الأردب القمح بستمائة نصف فضة، والشعير بثلاثمائة، والفول بأربعمائة وخمسين والأرز بثمانمائة نصف فضه وحصل شدة عظيمة بمصر وأقاليمها وحضرت أهالى القرى والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة ، الخبازين وخطف الفقراء الخبز من الأسواق، ومن الأفران ومن على رؤوس الجنازين ويذهب الرجلان والثلاثة مع طبق الخبز يحرسونه من الخطف وبأيديهم العصى حتى يخبزون بالفرن ثم يعودون به. "وأدى غضب الشعب هذا إلى عزل الوالى الظالم على باشا خازن دار، وعين مكانه وال آخر، فجمع الفقراء والشحاذون ووزعهم على

---

(١) عمر عبد العزيز عمر (دكتور): دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر/ ص٥٤-٥٥.

الأمراء والأعيان ... واختص هو والأعيان بفريق منهم، وعين لهم ما يكفيهم من الخبز والطعام صباحاً ومساء حتى انقضى الغلاء" وكان موقف علماء الدين المصريين فى هذه الحركة لا يعدوا رفع الرجاء من فوق منابر المساجد للحكام برفع الغمة والبلاء.

وحدث موقف آخر تحرك فيه المصريون بدافع رفع الظلم ورفض زيادة الضرائب وجاءت هذه الزيادة فى الضرائب نتيجة لسفر ياسف اليهودى - وملتزم دار سك النقود إلى استانبول حيث سأله الباب العالى عن أحوال مصر وعن إمكانية زيادة الضرائب المفروضة على أهلها، فأجاب بانه من الممكن عمل ذلك، والتزم بعملية التحصيل. فكتب له الباب العالى الفرمانات والأوامر السلطانية اللازمة وعاد إلى مصر، قرئت فى الديوان ووافق الوالي على تنفيذها، ونادى رجاله بذلك على الناس فى الطرقات والشوارع. وكان من الطبيعى أن يرفض المصريون هذه الزيادة وأن يتحركوا لإلغائها. ويصور لنا الجبرتى ما حدث بقوله:"فاغتنم الناس، وتوجه التجار وأعيان البلد إلى الأمراء وراجعوهم فى ذلك فركب الأمراء والصناجق وطلعوا إلى القلعة، وفاوضوا الباشا، فجاوبهم بما لا يرضيهم فقاموا عليه قومة واحدة، وسألوه أن يسلمهم اليهودى، فامتنع عن تسليمه. فأغلظوا عليه، وصمموا على أخذه منه. فأمرهم بوضعه فى الفرقانة (السجن) ولا يشوشوا عليه، حتى ينظروا فى أمره. ففعلوا به كما أمرهم. فقامت الجند على الباشا وطلبوا أن يسلمهم اليهودى المذكور ليقتلوه، فامتنع. فحضروا إلى السجن وأخرجوه وفعلوا به ما ذكر..." وقام بعض أفراد الشعب بعد ذلك بجمع الحطب وحرقه. وفى هذا المجال يسجل الجبرتى شعراً لشاعر معاصر هو الشيخ حسن الحجازى الذى يصور لنا هذه الحركة بشعره فيقول:

بمصر حل يهودى　　　أخنى عليه الإله
فظ غليظ، عنيف　　　سوء، كريه لقاه
بعشر صوم أتنا　　　له جواد علاه
والناس تشتد سعيا　　　أمامه ووراه
ومعه أمر وفيه　　　ما قاده لرداه
فحين قص عنهم　　　ما قص، قصوا قفاه
بصارم ذى سقال　　　أزال عنا عناه

وكان موقف علماء المسلمين فى هذه الحركة يتركز فى دعوة أبناء الشعب فى مصر برفض الظلم الذى جاء على يد هذا اليهودى بزيادة الضرائب وقد اتصفت هذه الحركة بالعنف حيث انتهت بقتل هذا اليهودى وحرق جثته تعبيرا عن رفضهم لتأمره عليهم. وواضح تلبية الأمراء والصناجق لطلب التجار وأعيان البلد لارتباط مصالحهم، وظهور فئة التجار كقوة شعبية.

وقد ظهر دور علماء الأزهر واضحاً عندما لحق "أهل الأسواق" فى سنة ١٧٠٤ غبن فى تزييف النقود، مما أثر فى مصالح فئات الشعب المختلفة فى مصر العثمانية. ويتحدث الجبرتى عن هذه الحالة فيقول :"فى سنة ثمانية ومائة وألف وفى سنة اثنتى عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة، فشا أمر الفضة المقاصيعى والزيوف ، وقل وجود الديوانى. وإن وجد اشتراه اليهود بسعر زائد وقصوه، فتلف بسبب ذلك أموال الناس. فاجتمع أهل الأسواق ودخلوا الجامع الأزهر، وشكوا أمرهم للعلماء، وألزموهم بالركوب إلى الديوان فى شأن ذلك، فكتبوا عرضحال وقدموه إلى محمد باشا، فقرأه كاتب الديوان على رؤوس الأشهاد. فأمر الباشا بعمل جمعية فى بيت حسن أغا (المستحفظان) بإبطال الفضة المقصوصة، وظهور الجدد، وإدارة دار الضرب، وعمل تسعيرة، وضرب فضة وجدد نحاس. فيكون

ذلك بحضور كتخدانية وكامل الأمراء الصناجي والقاضي والأغوات ونقيب الأشراف وكبار العلماء وانتونى بجواب كاف، وأعطاه ليد كتخدا الجاويشية. فأرسل التنابية مع الجاويشية تلك الليلة، واجتمع الجمع فى صبحها بمنزل حسن أغا بلفيه واتفقوا على إلغاء المقاصيص بالوزن من الصيارف ، وشرط عليهم إبطال الحمايات وعدم معارضته فى شئ وكل من مسك ميزانا فهو تحت حكمى وكذلك الخصاصة وتجار البن والصابون، ويركب بالملازمين ويكون مصر من كل وجاق جاويش بسبب أنفار الأبواب. وأخبروا الباشا بما حصل، وكتب القاضى حجة بذلك وكتب المشايخ عليها، وكذلك الباشا، وأعطوها لعلى أغا فطلع إلى الباب وأحضر شيخ الخبازين وباقى مشايخ الحرف، وأحضر أردب قمح وطحنه وعمل معدلة على الفضة الديوانى خمسة أواق بجديدين والبن باثنى عشر فضة الرطل والصابون بثلاثة وحصل ذلك بحضرة مشايخ الحرف والمغاربة. وأرسل الأغا قفل الصاغية ومسبك النحاس أمر بإحضار الذهب والفضة المبتاعة والنحاس لدار الضرب، وأحضر شيخ الصيارفة وأمرهم باحضار الذهب والريالات". ومن خلال هذه الصورة التى عرضها الجبرتى رأينا أنه بعد أن تدخل علماء الدين من الأزهر أمر الباشا بعقد اجتماع عام يحضره البكوات المماليك، القاضى التركى، وقواد الفرق العسكرية، ونقيب الأشراف، وكبار العلماء. ونظر المجتمعون فى الأمر واستقر رأيهم على نقطة محددة تحفظ مصالح الناس وتزيل أسباب الشكوى لديهم.

وهناك واقعة أخرى يسير إليها الجبرتى وتظهر دور علماء الإسلام فى مصر العثمانية فى إظهار جانب الحق ومواجهة ما يخالف الشرع وذلك فيما يتعلق "بإبطال مرتبات أولاد وعيال ومنها إبطال التوجيهات وأن المال يقبض إلى الديوان، ويصرف من الديوان وأن الدفاتر تبقى بالديوان، ولا تترك بها الأفندية أى سكرتيرى الحكومة إلى بيوتهم". وكان ذلك بناء على

أمر أصدره السلطان وأرسله إلى مصر سنة ١٧٣٥ يخص بعض الشئون المالية. وقد اجتمع الديوان لتلقى هذا الأمر، فلما قرئ المرسوم السلطانى قال القاضى العثمانى:"أمر السلطان لا يخالف ويجب طاعته" وهنا انبرى له أحد الأعضاء المصريين وهو الشيخ سليمان المنصورى فقال: "يا شيخ الإسلام هذه المرتبات (كانت) من فعل نائب السلطان وفعل النائب كفعل السلطان. وهذا شئ جرت به العادة فى مدة الملوك المتقدمين وتداوله الناس، ورتبوه على خيران ومساجد وأسبله (جمع سبيل) ولا يجوز أبطال ذلك، وإذا بطل بطلت الحيران، وتعطلت الشعائر المرهد لها ذلك. فلا يجوز لأحد أن يؤمن بالله ورسوله أن يبطله، وإن أمر ولى الأمر بإبطاله لا يسلم له ويخالف أمره، لأن ذلك مخالفة للشرع ولا يسلم للإمام فى فعل ما يخالف الشرع ولا لنائبه أيضاً". وكان موقف الشيخ المنصورى هذا سبباً فى عدول الحكومة عما كانت عليه. ويدل هذا على مدى يقظة العلماء المصريين وتنبههم إلى المحافظة على الشرع، والحقوق العامة من جهة، وتقدير الحكام لرأى العلماء من جهة أخرى.

كذلك حدث تحرك شعبي آخر قاده أحد علماء المسلمين المصريين وهو الشيخ الدردير مفتى المالكية فى شهر يناير سنة ١٧٨٦ فى مدينة القاهرة لدرء الظلم من قبل المماليك. إذ قام حسن بك (المعروف بشفت أى اليهودى) وكان من كبار المماليك ومعه طائفة من جنوده قاصداً مدينة الحسينية، وهجم على دار رجل يدعى أحمد سالم الجزار، كان رئيساً على دراويش الشيخ البيومى، ونهبه حتى مصاغ النساء والفراش، ورجع الناس تنظر إليه". وفى صباح اليوم الثانى ثارت جماعة من أهل الحسينية وذهبوا إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول وشكوا أمرهم إلى الشيخ احمد الدردير فشجعهم، وكما يروى الجبرتى: "ساعدهم بالكلام وقال لهم أنا معكم". فخرجوا من نواصى المجتمع وقفلوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى

المنارات يصيحون ويضربون بالطبول وانتشروا بالأسواق ، وأغلقوا الحوانيت. وقال لهم الشيخ الدردير "غداً نجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة، وأركب معكم وننهب بيوتهم كما نهبوا بيوتنا ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم". وبعد ساعات قليلة أرسل إبراهيم بك، شيخ البلد وكبير المماليك، ونائبه، أميراً إلى الشيخ الدردير وتكلموا معه، وخافوا من تضاعف الحال، وقالوا للشيخ اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتى بها من محل ما تكون، واتفقوا على ذلك وقرأوا القائمة [١] ". وهكذا كان لموقف الشيخ الدردير أثره فى إجبار المماليك على عدم الاعتداء على حرمات أبناء الشعب وإلا فيمكن أن يعاملوا بالمثل من قبل الشعب الذى يجتمع تحت قيادة علمائه، فى وقت لم تكن العناصر المملوكية الحاكمة ترغب فى استثارة الشعب ضدهم.

ولكن عندما اشتد طغيان إبراهيم بك ومراد بك فقد اتخذ المصريون خطوة حاسمة للمحافظة على حريتهم وحقوقهم، وإرغام الحكام على التزام حدودهم ولما كان العلماء المسلمين دائماً يشعرون بمسئوليتهم الدينية، وبأن موقعهم هذا يدفع بهم لأن يكونوا خير ممثلين للشعب بما منحهم الله من علم ومعرفة، وبما تقتضيه طبيعة الظروف من احتكاك يومى بجميع فئات الشعب ومعرفة بمعاناته، فإنهم لم يترددوا فى القيام بواجبهم إزاء أبناء بلدهم. وقد التف أبناء الشعب المصرى بفئاته المختلفة حول علمائه، ولم يتهاونوا فى حقوقهم بل حافظوا عليها بشتى الوسائل كلما اشتموا رائحة الاستهانة بكرامتهم، أو الاعتداء على حرماتهم أو اشتداد وطأة المماليك عليهم. وقد حدث فى سنة ١٧٩٥ إن أسرف محمد بك الألفى فى فرض ضرائب جزافية على سكان إحدى القرى القريبة من بلبيس عاصمة مديرية الشرقية فى ذلك الوقت. وكان للشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر حصة فى أرض

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٢، ص١٠٣.

تلك القرية فاستغاث به أهلها. واتصل الشيخ الشرقاوى بإبراهيم بك ومراد بك لوقف هذه المظالم غير أنهما لم يعيروا الأمر أدنى اهتمام.

وهنا ثارت ثائرة الشيخ عبد الله الشرقاوى وعزم على القيام بحركة شعبية ليجبر إبراهيم بك ومراد بك على رفع هذا الظلم عن كاهل أبناء الشعب. فذهب إلى الجامع الأزهر وجمع إليه المشايخ وأمر بإغلاق أبواب الجامع احتجاجاً على ما ارتكبه الحكام من مظالم وانطلق المغادرون يأمرون بغلق الحوانيت وهجر الأسواق وفى اليوم التالى كانت جموع الشعب تتجه من كل حدب وصوب إلى الجامع الأزهر. واكتظ المسجد والحى بالحشود الكثيرة، وركب الشيخ الشرقاوى وحوله المشايخ والعلماء كل منهم على بغلته وتقدموا المواكب الشعبية الصاخبة وذهبوا إلى دار الشيخ محمد السادات. ووقع اختيارهم على هذه الدار لوقوعها على مقربة من دار إبراهيم بك حتى يرى هذا الأخير غضبه ونقمته.

وقد انزعج إبراهيم بك عندما شاهد هذه الحشود المتراصة من الجماهير، ولها عجيج يثير الرهبة، فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار للتفاهم معهم. ويوضح الجبرتى ما حدث فيقول: "فحضر أيوب بك إليهم وسلم عليهم، ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم. فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور، وإقامة الشرع، وإبطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها فقال لا يمكن الإجابة على هذا كله فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات. فقيل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس، وما الباعث على الإكثار فى النفقات وشراء المماليك؟ والأمير يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ". وقد وعدهم أيوب بك الدفتردار بالعودة إليهم بعد عرض مطالبهم على إبراهيم بك ويمكننا أن نتبين من خلال هذه التطورات أن المسألة خرجت من مجرد حركة فردية تستهدف المطالبة بوقف اعتداءات محمد بك الألفى على إحدى قرى مديرية الشرقية إلى حركة

شعبية تنادى بضرورة وضع حد للمظالم التى يتعرض لها الشعب ومطالبة الحكومة بضغط المصروفات والحد من الإسراف فى استيراد المماليك وتأمين الأفراد على أرواحهم وأموالهم.

غير أن أيوب بك الدفتردار لم يرجع إلى العلماء المجتمعين كما وعدهم فانفض هذا التجمع الشعبى وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية ويأتوا بالمسجد وأرسل إبراهيم بك إلى المشايخ يعضدهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطرى ومرادى. وأرسل إلى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك. وهنا تظاهر مراد بك بأنه قد نزل عن غلوائه وطلب أربعة من المشايخ، عينهم بأسمائهم فذهبوا إليه بالجزية حيث لاطفهم والتمس منهم السعى فى الصلح، حتى تستقر الأمور.

وفى اليوم الثالث من قيام هذه الحركة الشعبية، حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع البكوات هناك، وطلبوا حضور المشايخ، فحضر وفد عليهم مكون من خمسة أعضاء هم: الشيخ محمد السادات، والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف، والشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر، والشيخ خليل البكرى شيخ السجادة البكرية، والشيخ محمد الأمير، والأخير من صفوة كبار العلماء واشتهر بجرأته وشجاعته وإغلاظه القول للأمراء والمماليك. وأرادت جموع الشعب أن تسير وراءهم إلى مكان الاجتماع، فمنعهم الانتظار فى الأزهر وطالت الجلسة بين الجانبين وقرر البكوات فى نهايتها "أنهم تابوا ورجعوا التزموا بما شرطه العلماء عليهم، وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق، ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان بولاق، وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس، ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد

المقررة من قديم الزمان ويسيروا فى الناس سيرة حسنة .. وكان القاضى حاضراً بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفرض (أى وقع) عليها الباشا وختم عليها إبراهيم بك، وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها أيضاً .. ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جولة عظيمة من العامة وهم ينادون حسب ما رسم سادتنا العلماء بأن جميع الحوادث والمظالم والمكوس باطلة من مملكة الديار المصرية. وفرح الناس وظنوا صحته. وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكرناه وزيادة. ونزل عقب ذلك مراد بك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب الكثيرة وغير ذلك [١]. وهكذا يتضح لنا أن علماء المسلمين كانوا يقودون الحركات الشعبية وخاصة عندما زاد طغيان البكوات المماليك بشكل ملحوظ فى مصر العثمانية وخاصة فى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ويرجع تدهور الأوضاع داخل مصر العثمانية إلى نظام الحكم العثمانى الذى اعتراه الخلل منذ قيامهم نتيجة للصراعات المستمرة بين الوالى والديوان والحامية والأوجاقات، والعنصر المملوكى الذى حاول أن يستعيد سيطرته على مقاليد الحكم فى مصر العثمانية كما انعكست حالة التدهور التى اعترت الدولة نفسها على الولايات التابعة لها. هذا فضلاً عن تطبيق نظام الالتزام الذى يعتبر نظاماً ضرائبياً تنعدم فيه المقاييس المحددة للعدالة مما أدى إلى وقوع الظلم على أبناء الشعب المصرى وخاصة فيما يتعلق بالسخرة كما كانت الضرائب التى تفرض على القطاعات الشعبية الأخرى لا ضابط لها مما أعطى الفرصة لزيادتها دون مراعاة لظروف الشعب ومعاناته. وكان من الطبيعى أن يلتف العامة حول القيادات الشعبية التى تمثلت فى علماء المسلمين الذين انتقدوا الأوضاع فى قوة وشجاعة.

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جـ٢، ص٢٥٨-٢٥٩.

وينبغى علينا ألا نسرف فى تقييم تلك الحركات الشعبية على نحو ما فعله بعض المؤرخين عندما أطلقوا على "الحجة" أو الوثيقة التى وقعها إبراهيم بك ومراد بك اسم "الماجنا كارتا" أى العهد الأعظم أو الوثيقة العظمى وأطلق عليها البعض الآخر اسم "الوثيقة السياسية الكبرى" [١]. غير أن هذه الحركة ومثيلاتها التى حفل بها تاريخ الشعب المصرى وخاصة فى القرن الثامن عشر لم يكن يستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية أو التخلص من حكم البكوات المماليك. وذلك لأن الفكرة السائدة فى العالم الإسلامى بوجه عام كانت تعتبر السلطان العثمانى خليفة المسلمين خاصة بعد أن أشيع أن الخليفة العثمانى قد تنازل عن الخلافة للسلطان سليم الأول وهو ما يفتقد الإثبات التاريخى على النحو الذى سبق أن أشرنا إليه. وعلى ذلك فلم يناقش المسلمون فى العصر العثمانى الأول أحقية السلاطين العثمانيين فى الخلافة، بل اعترفوا بها وظلوا ينظرون للسلطان على أنه خليفة رسول الله فى حكم المسلمين [٢]. على هذا النحو فالنضال الشعبى الذى شهدته مصر خلال العصر العثمانى لم يتعد العمل على رفع ظلم الحكام. وهكذا انبثق النضال دفاعاً عن مقومات حياة الشعب المصرى فى إطار الفكرة الإسلامية ومما يدعم هذا الراى ما ذكره أحد المؤرخين إذا كان هذا اللون من النضال يعتبر فى جوهره كفاحاً من أجل الحقوق الطبيعية للفرد، فإنه كان يمضى وينتهى ببساطة عصره وفى إطار الفكرة الإسلامية التى كانت مسيطرة آنذاك.

وهكذا حاول الشعب المصرى خلال العصر العثمانى وقبل نزول الحملة الفرنسية إلى مصر مقاومة الولاة والملتزمين واستبداد المماليك الأمر الذى دفع أحد العلماء بالصراخ فى وجه طاغية منهم قائلاً "العنك الله ولعن اليسرحى الذى جاء بك .. من باعك .. ومن اشتراك.. ومن جعلك أميراً.."

---

(١) محمد فريد أبو حديد" السيد عمر مكرم، ص٦٠.
(٢) محمد أنيس : العالم الحديث، ص١٤٢.

وهذا معناه أن الشعب المصرى كان يعلم حقيقة حكامه المماليك وكان ينتظر منهم أن يحكموا بالعدل مراعين رابطة الإسلام التى ينبغى أن تربط بين الحاكم والمحكومين. لهذا حاول علماء المسلمين أن يوجهوا النقد للحكام تارة، والتحرك مع الجماهير تارة أخرى إحقاق الحق وإقامة العدل. وكان الأزهر طوال هذه الفترة هو ملاذ أبناء الشعب وعلماؤه هم المعبرين عن مطالبهم فى الحياة الكريمة. غير أن الحياة فى مصر كما يصورها أحد الرحالة المعاصرين الذين زاروا مصر فى تلك الفترة كانت سيئة للغاية مما يوضح الأسباب التى أدت إلى قيام الحركات الشعبية التى أشرنا إليها. فقد كتب فولنى Volny (١٧٥٧-١٨٢٠) فى كتابه أطلال الحضارات القديمة أو تأملات فى ثورات الإمبراطوريات يقول أن كل ما يقع فى مصر تحت البصر أو السمع يدل على أن هذا البلد بلد الاستعباد و الاستبداد فإنك لا تسمع حديثاً إلا وله صلة بفتنة أهلية أو فارقة عامة أو ابتزاز مال أو اغتصاب حق أو تعذيب بالضرب أو إفاضة لروح. فالأمن فيها على الأرواح والأموال مفقود ودم الإنسان يهدر مثل الحيوان. والقضاء نفسه يسفك الدم ففى صورة قضائية وعسس الليل والشرطة يتولون فى جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الأمن والنظام والفصل فى الخصومات بين الناس وينطقون بالأحكام على الفور وينفذونها فى أقل من لمح البصر بدون أن يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف. ويرى الجلادون لهذا السبب يطأون مواقع الجند ويرافقونهم أبان يذهبون ويلازموهم حيث يحلون، فما هى إلا إشارة من أحدهم حتى ترى رأس مظلوم وقد هوت إلى قاع كيس من الجلد. ويا ليت خطورة الذنب لمثل تلك العقوبة فإنك كثيراً ما تجد الباعث على السير بين الناس بمثل هذا التعسف شره فى نفس عظيم من ارباب الشوكة أو وشاية من عدو بغيض، وهو ما ينجم عنه أن يدعى الرجل المشتبه فيه بأن عنده مالاً طلب المثول بين يدى البيك فيطالبه بمبلغ معين. فإذا أنكر أن عنده مالاً يفى بالمطلوب طرح أرضاً وجلد على قدميه مائتى جلدة أو ثلاثمائة

وكثيراً ما يفضى هذا الضرب إلى موته فتعساً تعساً لمن يشتبه فيه أنه على شئ من اليسر والرخاء إذ ما من أحد اتجهت إليه هذه الشبهة إلا وقد كانت العيون مبثوثة حوله للتجسس عليه فلا يلبث أن يبلغ أمره إلى ذوى الشان. وليس بميسور لأحد أن ينقذ نفسه من شر اعتداء الأقوياء على ماله إلا إذا تظاهر بالفقر المدقع، ولبس ثوب المسكنة [١].

لهذا قامت الحركات الشعبية المتعددة لرفع الظلم عن كاهل الشعب المصرى فى العصر العثمانى. وكانت أهم هذه الحركات تلك الحركة التى قامت فى سنة ١٧٩٥ أى قبل وصول الحملة الفرنسية إلى مصر بثلاث سنوات. واستطاع المصريون أن يستخلصوا من القيادة المملوكية الحاكمة "حجة" مكتوبة وممهورة تعهد فيها إبراهيم بك ومراد بك بإبطال الضرائب الجديدة، وإبطال أعمال النهب، ودفع الرواتب للعلماء، وإرسال صرة الحرمين، ولكنها سرعان ما أصبحت وبعد شهر واحد حبراً على ورق. ومما تجدر ملاحظته فى هذا المجال هو خلو تلك الحجة تماماً من أية مبادئ أو ضمانات تشريعية تؤدى إلى تغيير نظام الحكم المعمول به فى مصر أو إلى تغيير سلطة الحاكم بقوة قانون يعمل به، وباشراك المصريين فى السلطة أو بأية وسيلة من الوسائل. ولقد أجهضت هذه الحركات الشعبية بسبب قلة النضج السياسى فى ذلك الوقت عند الشعب المصرى وقادته الذين قنعوا بالتعهدات الأدبية، ولم يطالبوا بالضمانات العلمية كالمشاركة فى حكم مصر. ومما لاشك فيه أن المقومين الحقيقيين لأى "حجة" أو "ميثاق" هما المشاركة الشعبية فى أداة الحكم من ناحية، وإقامة مؤسسات دستورية شعبية

---

(١) كلوت، أ.ب : لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود/ جـ٢، ص٧٦٣-٧٦٥.

تكون الدرع الواقى لحقوق الجماهير من ناحية أخرى. وبغير هذين الضمانين يصبح أى صك يوقعه الحاكم للمحكوم حبراً على ورق.[١]

على أنه لا يغيب عنا أن الشعب المصرى وقياداته من العلماء حتى إذا لم يفتقروا إلى النضج السياسى -فإنهم كانوا يفتقرون إلى القوة التى تمكنهم من فرض إرادتهم فى الحياة الكريمة القائمة على العدل. ولهذا لن يكون لهذه الحركات الشعبية آثاراً فعالة فى مصر العثمانية تبقى لفترة طويلة. حقيقة أن هذه الحركات الشعبية عاشت فى وجدان الشعب المصرى كتجارب لها قيمتها فى صنع وعيه السياسى.. ولكنها لن تأخذ شكلها المتكامل إلا عندما يقوى الشعب المصرى بواسطة أبنائه على فرض إرادته بالقوة على نحو ما سوف نشهده فى الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢.

أهل الذمة فى مصر فى العصر العثمانى:

وإذا تساءلنا عن أحوال أهل الذمة من أقباط ويهود فى مصر العثمانية، فإنه ينبغى علينا أن نشير إلى أن الذمة تعنى العهد والضمان والأمان، وإنهم سموا بذلك لأن لهم عهد الله، وعهد رسوله صلى الله عليه وسلم، وعهد المسلمين، أن يعيشوا فى أمان واطمئنان، ملتزمين بأحكام الشريعة الإسلامية فى المعاملات العامة فقط، دون شئونهم الدينية الخاصة حيث يتمتعون بممارستها فى حرية تامة. ونظراً لعدم اشتراكهم فى جيش المسلمين الذى يضع استراتيجية لنشر الإسلام وحماية دار المسلمين- وهو أمر غير مكلفين به- فإنه تؤخذ من القادرين من رجالهم فقط ما سمى بالجزية بقدر ما تسمح به طاقتهم وهى بمثابة بديل عن تجنيدهم كما أنها

---

(١) عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص٦٧.

مساهمة من جانبهم فى أعباء الدفاع عن الوطن المشترك، ولهذا أسقط عمر بن الخطاب الخليفة الثانى للمسلمين الجزية عن الأقباط الذين شاركوا فى محاربة الروم عندما كان ذلك هدفاً مشتركاً بين المسلمين والأقباط الذين عانوا من الحكم البيزنطى الذى اختلف عنهم فى المذهب الدينى. والمساهمة بالجزية من قبل المواطن الرجل المسيحى القادر تعطية الشعور بالمشاركة فى الدفاع عن نفسه من خلال الإدارة الإسلامية بما يصون له كرامته ولا يفرق بينه وبين أى مواطن مسلم آخر فى الحقوق والواجبات. وتوجد فى مكتبة دير سانت كاترين فى سيناء وثيقة قيل أنها "عهد نبوى شريف" كما توجد وثيقة أخرى بنفس النص تقريباً فى دار البيطريركية القديمة بالأزبكية تحت رقم (٦١- تاريخ) مؤرخة فى ١٧ توت ١٤٥٤ للشهداء الموافق ٢٥ سبتمبر ١٧٣٧م. وقيل عن هذا العهد النبوى الشريف بأن على ابن أبى طالب كتبه باسم النبى -صلى الله عليه وسلم- فى الثالث من المحرم من العام الثانى للهجرة موجه إلى كافة النصارى أجمعين وإلى الأمة الإسلامية جاء فيه : "أن الرسول - صلى الله عليه وسلم- يعطى النصارى عهد الله وميثاقه أن يحميهم وأن يذود عنهم وهى كنائسهم ومواضع الرهبان فى الجبال والوديان، وألا يهدم بيتاً من بيوت كنائسهم، ولا يدخل من مال كنائسهم فى بناء مسجد من مساجد المسلمين كذلك لا تفرض على الراهبات ولا الأساقفة ولا من تعبد منهم جزية ولا غرامة، ولا يلزم من تفرغ منهم للعبادة فى المواضع المباركة لا خراج، ولا عشر مما زرعوه ولا قيام بجزية[١] ومهما يقال عن مدى صحة هذه الوثيقة من الناحية التاريخية[٢]. فإننا نلاحظ اتفاقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وهنا نتساءل إلى أى مدى طبق ذلك على أهل الذمة فى مصر العثمانية.

---

(١) وثائق دير سانت كاترين: عهد نبوى شريف وثيقة رقم (١)، مسلسل ٣١١.
Butcher, A.L.: The story of the church in Egypt, vol.2.

(٢) إبراهيم أمين غالى : سيناء المصرية عبر التاريخ. ص٢٣-٢٥.

لقد حرص سلاطين المماليك فيما قبل الفتح العثماني لمصر على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية المشار إليها في معاملة أهل الذمة في مصر آنذاك، غير أن مجريات الأحداث في العصر المملوكي تشير إلى وقوع بعض الاضطهادات على أهل الذمة، حيث ساد العصر روح التعصب الديني، بالإضافة إلى ما أحدثته الحروب الصليبية من شرخ في الجدار النفسي بين المسلمين وأهل الذمة يضاف إلى ذلك تخبط سلاطين المماليك في فهم روح الإسلام وجوهره [١] وقد أتاحت دولة المماليك شأنها في ذلك شأن الدول الإسلامية التي حكمت مصر من قبل -الفرصة أمام أهل الذمة من اليهود والنصارى لتولي وظائف الدولة الخاصة بالشئون المالية والإدارية لأنهم كانوا ذوي نشاط ظاهر في هذين الميدانين، وكانت الدولة بحاجة ماسة إلى خبرتهم ودرايتهم. **الا أن الحكومة كانت في بعض الأحيان تقصيهم عن هذه الوظائف خاصة عندما يظهرون التعصب لإخوانهم الذميين** أو يحاولون إلحاق الأذى بالمسلمين أثناء فترات الشدة والاضطرابات وكانت الحكومة تعيدهم مرة أخرى إلى وظائفهم بعد أن تهدأ الأحوال نظراً لحاجتها إلى خبرتهم [٢] .

وكانت أغلبية أهل الذمة في مصر المملوكية من الأقباط الذين يعيشون في أرجاء مصر ويعيش معظمهم في الصعيد. وكانت توجد أقليات من الروم الأرثوذكس وأقليات أخرى من الكاثوليك. وتجدر الإشارة إلى أن أقباط مصر الأرثوذكس ينتسبون إلى يعقبون البرادعي، وهو سوري الأصل (يعتقد في الطبيعة الواحدة والمشيئة الواحدة التي تقول بأن الطبيعة الإلهية والبشرية امتزجا في المسيح وصارتا فيه طبيعة واحدة).

---

(١) قاسم عبده قاسم (دكتور) :أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى ص٦٥.

(٢) قاسم عبده قاسم (دكتور) : نفس المصدر ، ص١٩٩.

ويرى اليعاقبة أن القديس مرقص كان أول من بشر بالإنجيل فى مصر، ويعتبر البطريرك الأول للإسكندرية [(١)]. وقد اختلف هذا المعتقد عن معتقد الطائفة الملكانية. الروم الأرثوذكس الذين (يقولون أن الابن مولود من الأب قبل الدهور، غير مخلوق، وهو جوهرى ونوره اتحد بالإنسان المأخوذ من مريم فصار واحداً وهو المسيح [(٢)]). وقد أدت الخلافات العقائدية بين الجانبين إلى عقد عدة مجامع كنسية فيما قبل الإسلام عرفت بالجامع المسكونية وأصبح لكل طائفة بطريرك يتولى الإشراف على شئونها ورعاية مصالحها. وكانت المراسم السلطانية تصدر فى مصر فى العصور الوسطى فى حالة تعيين البطاركة لتجديد سلطتهم الدينية والمدنية [(٣)]. وقد استمر هذا الحال فى العصر المملوكى السابق لوصول العثمانيين إلى مصر فى سنة ١٥١٧.

ولم تشر المصادر التاريخية التى عاصرت العصرين المملوكى والعثمانى إلى تعداد تقريبى لأهل الذمة من المسيحيين، غير أنهم كانوا يشكلون العدد الأكبر من الذميين وأن معظم المسيحيين كانوا من أقباط مصر الأرثوذكس. أما المنتمين للطوائف اليهودية المختلفة فى مصر فكان عددهم ضئيلاً فى نهاية العصر المملوكى وبداية العصر العثمانى.

وقد أشارت المصادر المعاصرة إلى أن أهل الذمة عموماً مارسوا حرياتهم الدينية فى العصر العثمانى فى إطار الحياة العامة للمجتمع المصرى المسلم. فكانوا يحتفلون بأعيادهم فى حرية تامة، وكان هناك من المسلمين من يشارك فى بعض هذه الأعياد. غير أن هذه الحريات كانت

---

(١) منسى القمص : تاريخ الكنيسة القبطية، ص١١١.

Evette S.B.: History of the patriarchs of the coptic church, Alexandria, V.L. P.17.

(٢) توفيق الطويل : قصة الاضطهاد الديني في المسيحية والإسلام ، ص١٨.

(٣) قاسم عبده قاسم (دكتور) : أهل الذمة في العصور الوسطى، ص٦٦.

تتعرض فى بعض الأحيان لقيود تفرض لأهداف مختلفة من قبل الحكام. وعلى الرغم من ذلك فإن أهل الذمة كان لهم دورهم الإيجابى فى حياة المجتمع المصرى يؤثرون فيه بقدر ما تسمح ظروفهم ومكانتهم الاجتماعية، كما أنهم كانوا يتأثرون كذلك بمجريات الأحداث التى يتعرض لها. وقد مارسوا العمل فى كافة أوجه النشاط الاقتصادى كالزراعة والتجارة والحرف، وتملكوا العقارات التى كانوا يتوارثونها دون أية معوقات. وكان التعليم عند أقباط مصر فى العصرين المملوكى والعثمانى يعتمد على الكتاتيب الملحقة بالكنائس الموجودة فى المدن والقرى المصرية التى كان يوجد بها أقباط، حيث يتعلم الأطفال القراءة والكتابة والحساب الذى كان التركيز عليه كبيراً، وذلك يرجع إلى طبيعة اشتغال معظم الأقباط بإدارة الشئون المالية والإدارية فى دواوين الحكم. هذا إلى جانب تعلم الأطفال لمبادئ الدين المسيحى فيتعلمون مزامير داود، والأناجيل، ورسائل الرسل باللغتين العربية والقبطية، وبذلك ينشأون عارفين بتعاليم الكنيسة وطقوسها. وكان تعليم الأقباط قاصراً على الذكور من الأطفال، ونادراً ما يسمح للفتيات بالذهاب إلى الكتاتيب.

ونظراً لن كنيسة الإسكندرية حملت المسيحية فى وقت مبكر إلى كل من النوبة والحبشة حيث أصبح ملوك الحبشة يعتنقون المسيحية من بداية القرن الرابع الميلادى، فقد ظل الارتباط قائماً بين مصر وأثيوبيا بحيث كان بطريرك الأقباط اليعاقبة يعين مطراناً مصرياً لكنيسة الحبشة. وفى العصر المملوكى كانت الأوامر تصدر من السلطان إلى البطريرك بإرسال المطلوب بعد أن يسأل امبراطور الحبشة فى ذلك ويرسل هداياه. ومن أبرز أعمال المطران المصرى فى الحبشة كان تتويج الأباطرة ورعاية أتباع الكنيسة الأرثوذكسية. وظلت كنيسة الإسكندرية فى جميع العصور عامل

سلام بين مصر والحبشة [١]. وقد ذكر ابن أياس فى حوادث سنة ٩٢٢هـ (١٥١٥م) عن وصول بعثة حبشة قبطية إلى مصر وأن السلطان استقبلهم بالحفاوة والتكريم [٢]. وكان المماليك فى مصر يعلمون بمحاولة البرتغاليين الاتفاق مع الحبشة وتحويلها إلى الكاثوليكية لكى يطوقوا بهذا التحالف المسيحى العالم الإسلامى من الجنوب. ولهذا حرصوا بشكل ظاهر على توطيد علاقتهم مع الأحباش مستفيدين من ارتباطهم بكنيسة الإسكندرية [٣]. وعندما بدا فى الأفق سنة ١٥٠٩ اتصال الأحباش مع البرتغاليين وتحالفهم معهم بوصول البعثة البرتغالية إلى الحبشة بين عامى (١٥٢٠-١٥٢٧) [٤] - فقد انقطعت الصلة بين الكنيستين المصرية والحبشية وخاصة عند بداية الفتح العثمانى لمصر بسبب هذا التحالف [٥]. غير أن الصلات عادت طبيعية بعد ذلك وخاصة بعد أن أفل نجم البرتغاليين فى المحيط الهندى فى نهاية القرن السادس عشر عقب هزيمة أسبانيا التى انضمت البرتغال إليها - بعد انقراض الذكور من البيت المالك البرتغالى- وقيام بريطانيا بتحطيم الأسطول الأسبانى الارمادا فى سنة ١٥٨٨. وتجدر الإشارة إلى وصول بعثات تبشيرية من راهبات الغرب اللاتينى إلى مصر فى القرن الثامن عشر للعمل على كثلكة أقباط مصر ولكنها لم تحقق نجاحاً يذكر. وقد احتلت كنيسة الأقباط الأرثوذكس اليعاقبة فى مصر فى العصر العثمانى مكانة طيبة، فقد كانت مطالبها فى نظر الدولة العثمانية بمثابة مطالب الكنيسة المصرية لأنها أقدم الكنائس المسيحية فى مصر فضلاً عن أنها كانت تأتى

---

(١) زاهر رياض: كنيسة الإسكندرية في إفريقيا، ص٩٠-٩١.

(٢) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ٢، ص٩.

(3) Butcher, A.L.: The story of the church in Egypt, vol.2.P. 239.

(4) Alvarez, F.: Narrative of the Portuguese Embassy to Abyssinia during the years 1520-1527. Translated and edited by lord Stanley of Alderly. pp. 265-270.

(٥) كامل صالح نخلة: سلسلة تاريخ باباوات الكرسي الإسكندري، الحلقة الرابعة ص٥٢.

فى المرتبة التالية بعد الكنيسة اليونانية فى استانبول هذا بالإضافة إلى أن أبناءها كانوا يمثلون الأغلبية العظمى للنصارى فى مصر العثمانية.

وقد قامت الكنيسة القبطية فى مصر العثمانية بدورها فى الحفاظ على التراث القبطى وإقامة الطقوس ونشر التعليم الدينى بين أبناء الأقباط المصريين. وظلت هذه المؤسسة الدينية القبطية تؤدى دورها بقدر ما كانت تسمح به ظروف الحكم العثمانى.

الفصل الثالث

الحملة الفرنسية على مصر والعالم العربى
(يوليو ١٧٩٨ - سبتمبر ١٨٠١)

تشكل الحملة الفرنسية على مصر فى سنة ١٧٩٨ دوراً من أدوار التنافس الدولى بين فرنسا وانجلترا للتوسع والاستعمار وهو دور يرجع عهده إلى القرن السابع عشر واستمر طوال القرن الثامن عشر فى عهد الملكية الفرنسية. ثم أخذ هذا التنافس شكلاً جديداً بعد قيام الثورة الفرنسية فى سنة ١٧٨٩ وإعلانها للجمهورية مما ألب عليها الدول الملكية. ورغم ترحيب انجلترا فى البداية بقيام الثورة الفرنسية إلا أنها اتخذت موقفاً معادياً لها عقب توسعها فى أوربا حتى لا تخل بالتوازن الأوربى. واستمرت الحروب سجالاً بين الدول الأوربية الملكية التى وقفت انجلترا إلى جانبها وبين فرنسا الجمهورية التى زحف جيوشها الفرنسية على شمال إيطاليا وأحرزت انتصاراً ساحقاً على الجيوش النمساوية حتى هددت فيينا عاصمة النمسا مما اضطرها إلى عقد صلح "كامبيو فورميو Campio Formio" مع فرنسا فى ١٧ أكتوبر سنة ١٧٩٧ وخرجت فرنسا من الحرب بعد أن وضعت أيديها على بلاد البلجيك وامتدت حدودها إلى نهر الراين وبسطت نفوذها فى ربوع إيطاليا وامتدت سلطتها إلى شواطئ بحر الأدرياتيك واستولت على الجزر الأيونية وأصبح لها المقام الأول فى القارة الأوربية. غير أن انجلترا بحكم موقعها الجغرافى فقد ظلت فى مأمن من ضربات القوات الفرنسية مما جعل نابليون يفكر فى ميدان حرب يقهر فيه انجلترا وينتصر عليها. ووجد أن مصر هى أفضل ميدان يقهر فيه انجلترا ويتخذ من احتلاله لها نقطة وثوب إلى الهند لإعادة بناء الإمبراطورية الفرنسية

هناك والحقيقة أن فكرة احتلال مصر لم تكن وليدة عبقرية نابليون بل أنها سبق أن طرحت فى عهد الملكية الفرنسية على أيدى الجيل السابق للثورة إذ عرض هذه الفكرة الفيلسوف ليبنتز Lokbnitz على لويس الرابع عشر فى سنة ١٦٧٢. كما راودت الفكرة أيضا الدوق دى شوازال De Choiseul كبير وزراء لويس الخامس عشر عن طريق الاتفاق مع الدولة العثمانية والحصول منها على تنازلها عن مصر. غير أن هذه الفكرة لم تتحقق ولكنها تجددت فى عهد لويس السادس عشر حيث كتب بشأنها السفير الفرنسى فى الاستانة "سانت بريس" Saint Prais عدة مذكرات إلى وزراء الخارجية الفرنسية كما أن البارون دى توت De Tott كتب تقريراً إلى الحكومة الفرنسية يوضح فيه ضعف الدولة العثمانية وينصح حكومته باحتلال مصر تمهيداً لمد نفوذها إلى الهند.

ومن ناحية أخرى قدم المسيو مور Mure الذى كان قنصلاً لفرنسا بالإسكندرية فى سنة ١٧٨٣ تقريراً إلى الحكومة الفرنسية تنبأ فيه بقرب تفكك السلطنة العثمانية ونصح حكومته بضرورة إحتلال مصر. غير أن الكونت فرجن Vergennes وزير خارجية فرنسا فى ذلك العهد لم يوافق على الفكرة واستبعد أن السلطنة على وشك الانهيار. ولكن وزارة الخارجية الفرنسية أخذت تعنى بتنشيط تجارة فرنسا فى مصر والشرق وسعت لدى حكومة الأستانة من جهة، ولدى البكوات المماليك من جهة أخرى لحماية المتاجر الفرنسية فى مصر، غير أن تصرفات بعض الحكام المماليك إزاء التجار الأجانب وفرضهم الإتاوات المختلفة على متاجرهم جعل الفرنسيين يشكون إلى حكومتهم سوء معاملتهم ولكن اضطراب أحوال الحكومة الملكية وارتباك شئونها المالية، وظهور أعراض الثورة الفرنسية، جعلها تقف موقف التردد حيال مصر.

وعندما قامت الثورة الفرنسية وأطاحت بالملكية ظل التجار الفرنسيون يرفعون شكواهم إلى حكومة الثورة من سوء معاملة الحكام المماليك. وهنا استجابت حكومة الثورة لشكواهم وعينت المسيو شارل مجالون Magallon قنصلاً عاماً لفرنسا فى مصر ١٧٩٣ وكان هذا الرجل خبيراً بالشئون المصرية حيث عمل بالتجارة نيفاً وثلاثين سنة وكان من أنصار احتلال فرنسا لمصر. فلما عينت الحكومة الفرنسية قنصلاً عاماً لها أخذ يرسل إلى وزراء الخارجية التقارير والمذكرات أبان فيها عبث الحكام المماليك بمصالح التجار الفرنسيين فى مصر. وصرح بأن العبث لا يمكن أن يزول إلا إذا استخدمت الجمهورية الفرنسية القوة حيالهم ورغب إلى حكومته أن تعمل على احتلال مصر. ونوه بما تناله من المزايا السياسية والاقتصادية من استثمار مواردها ومد سلطانها إلى البحر الأحمر وتهديد انجلترا فى الهند. بل أن ماجلون ذهب إلى فرنسا فى سنة ١٧٩٧ وأخذ يدعو رجال الدولة إلى تحقيق هذا المشروع موضحاً سهولة تنفيذه وتقدم بتقرير جديد فى هذا الصدد إلى وزارة الخارجية الفرنسية فاقتنعت بآراء مجالون. غير أن الحكومة الفرنسية والرأى العام الفرنسى كانا يميلان إلى القيام بغزو انجلترا نفسها، ولكن نابليون بعد قيامه بجولة تفتيشية دقيقة اقنع حكومته بخطورة القيام بهذا العمل قبل أن تكون فرنسا قوة كافية تكفى لمواجهة البحرية الإنجليزية واقترح بونابرت على حكومته توجيه حملة فرنسية إلى مصر وإن ذلك لا يقل أهمية وخطر عن غزو بريطانيا نفسها. وقد تقدم تاليران إلى حكومة الإدارة بتقرير استند فيه إلى تقرير ماجلون ينصح فيه حكومة الإدارة بتوجيه الحملة إلى مصر حتى اقتنعت بتنفيذ ذلك فى اليوم الخامس من مارس سنة ١٧٩٨.

وفى اليوم الثانى عشر من إبريل ١٧٩٨ أصدرت حكومة الإدارة قراراً بوضع جيش الشرق إلى جيش الحملة على مصر تحت قيادة

بونابرت. وكان قرار حكومة الإدارة مكوناً من مقدمة وست مواد يمكننا بدراستها أن نعرف أهداف الحملة. فقد تضمنت المقدمة الأسباب التى اقتنعت حكومة الإدارة بإرسال الحملة إلى مصر بمعاقبة البكوات المماليك أصحاب السلطة فى مصر والذين أنشأوا علاقة ودية وثيقة مع انجلترا وأساءوا معاملة التجار الفرنسيين ونهبوا أموالهم وأعتدوا على أرواحهم. كما أن استيلاء الفرنسيين على مصر سيوفر طريقاً تجارياً إلى الشرق. أما المادة الثانية من قرار الحكومة الفرنسية فقد نصت على أنه يجب على بونابرت أن يطرد الإنجليز من ممتلكاتهم فى الشرق أو فى الجهات التى تستطيع الوصول إليها وأن يقضى على مراكزهم التجارية فى البحر الأحمر بصفة خاصة. وأشارت المادة الثالثة فى قرار الحكومة الفرنسية إلى ضرورة أن يبذل بونابرتِ كل ما فى وسعه من أجل بسط سلطان حكومته الجمهورية على البحر الأحمر وأن يشق برزخ السويس. ومن ناحية أخرى نصت المادة الرابعة بأنه يجب على قائد الحملة أن يعمل على تحسين احوال أهل البلاد من المصريين. بينما نصت المادة الخامسة بأن يعمل قائد الحملة على الاحتفاظ بعلاقات الود والصداقة مع السلطان العثمانى ورعاياه. وأخيراً نصت المادة السادسة على ضرورت أن تظل هذه الأوامر غير مطبوعة حتى يظل أمر الحملة سراً مكتوماً. ونظراً لأن احتلال مالطة كان جزءاً من مشروع الحملة الرئيسى فقد ترك لبونابرت أمر الفصل فى مسألة احتلالها خشية أن يؤثر ذلك على تحقيق الهدف الرئيسى وهو الاستيلاء على مصر.

وبعد صدور هذه القرارات شرع بونابرت فى تنفيذها على الفور. وقد اختار بونابرت جنوده من الجيش الفرنسى الذى قام بغزو إيطاليا من قبل فضلاً عن بعض كتائب من جيش الراين، وبلغ عدد جنود الحملة ٣٦ الف مقاتل كل قوادهم من أكفأ قواد الجيش الفرنسى. كما ضم بونابرت

لحملته بعثة علمية مكونة من ١٤٦ عالم وأديب ومهندس ومثال تألفت منـهم لجنة العلوم والفنون وهى اللجنة التى كان لها شأن كبـير فـى تـاريخ الحملـة الفرنسية. وتم إعداد الحملة الفرنسية فـى موانـى طولـون وجنـوا واجاكسـيو وسفيتا، وتحركت الحملة فى البداية من طولون ثم انضـم إليـها بـاقى السـفن القادمة من الثغور الأخرى. ووصلت الحملة إلى مالطة فى ٩ يونيو ١٧٩٨ فاحتلها نابليون بونابرت بعد دفـاع محـدود فنظم حكومتـها وتـرك بـها قـوة مكونة من ثلاثة آلاف جندى. وبعد عشرة ايام توجهت الحملة صوب مدينة الإسكندرية فوصلتها فى اليوم الأول من يوليو ١٧٩٨ [١].

وقد تبين بونابرت أن القائد البريطانى نلسن قد زار الإسكندرية قبل ذلك بثلاثـة ايـام ثـم غادرهـا للبحـث عـن الأسـطول الفرنسـى فـى البحـر المتوسط[٢]. فقـد أبلـغ بونـابرت بذلـك السـيد مجـالون الـذى يتولـى أعمـال القنصلية الفرنسية فى الإسـكندرية بـدلاً مـن عمـه التـاجر المعـروف شـارل مجالون وكان بونابرت قد أرسل إليـه فرقـاً لـه لإحضـاره مـن الإسـكندرية. ولهذا قرر بونابرت سرعة النزول إلى الشاطئ وأذاع على جنوده من خلال منشور وزعـه عليـهم فـى ٣٠ يونيـو ١٧٩٨ أن هـدف الحملـة هـو احتـلال مصر التى تشكل قاعدة للوثوب إلى الهند. وفى ليلة الثانى من يوليو ١٧٩٨ نزل جنود الحملة قـرب الإسـكندرية وزحفـوا علـى المدينـة فـى نفـس اليـوم وتمكنوا من احتلالها رغم مقاومة أهلها الباسلة، وبعد أن ثبت نـابليون قدمـه فى الإسكندرية بدأت طلائع جيشه فى مساء اليوم الثـالث مـن يوليـو ١٧٩٨ تتحرك صوب القاهرة، وتتبعها بقية الفرق الفرنسية التى تلاقت جميعها فى دمنهور فى اليوم السابع من يوليو ١٧٩٨، وهو نفس اليوم الذى تحـرك فيـه

---

(١) عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية، جـ٢، ص١٤٠.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، جـ٣، ص٢-٣.

نابليون وأركان حربه من الإسكندرية ووصلت قواته الفرنسية إلى الرحمانية فى اليوم العاشر من يوليو فى نفس اليوم.

وبالقرب من شبراخيت التقى الجيش الفرنسى مع فرسان مراد بك فى معركة حامية انهزم فيها المماليك واضطروا إلى القهقرة صوب القاهرة مما جعل الجيش الفرنسى يزحف نحوها وقد اعترف نابليون نفسه بصعوبة هذا الزحف كما تكبد جنوده كثيراً من الخسائر والقتلى أثناء هجوم العربان عليهم حتى وصلوا إلى أم دينار بالقرب من الجيزة فى اليوم التاسع عشر من يوليو ١٧٩٨. والتقى الفرنسيون مع المماليك فى اليوم الحادى والعشرين من يوليو فى معركة إمبابة أو الأهرام والتى نتج عنها هروب مراد بك بفلول جيشه إلى صعيد مصر.

وفى نفس الوقت كان ابراهيم بك يقف على الضفة اليمنى للنيل عند بولاق ولم يشارك فى المعركة وعندما رأى هزيمة جيش مراد حمل أمواله ونفائسه واتجه مع رجاله إلى بلبيس فى طريقه إلى الشام. وقد اصطحب معه أبو بكر باشا والى مصر العثمانى آنذاك، وترك المماليك بذلك القاهرة دون أى إجراء للدفاع عنها مما اضطر العلماء والمشايخ فيها أن يتفاهموا مع بونابرت وكان لا يزال بالجيزة ويطلبون منه الأمان حتى يطمئنوا على سلامة سكان القاهرة وذهب وفد منهم لمقابلته. وفى اليوم الرابع والعشرين من يوليو ١٧٩٨ دخل بونابرت القاهرة بعد أن طمأن العلماء وسكان المدينة بأنه سوف يعمل على راحتهم وراحة الرعية وإجراء الشريعة وفقاً لما أورده فى بيانه الذى أذاعه يوم ٢ يوليو ١٧٩٨ فى مدينة الإسكندرية والذى حدد فيه موقفه إزاء الشعب فى مصر.

ومن خلال دراستنا لمنشور بونابرت الذى أصدره فى اليوم الثانى من يوليو ١٧٩٨ نجده قد أوضح أسس السياسة التى اعتزم اتباعها إزاء

الشعب المصرى. وقد أكد بونابرت ذلك عندما أعلن أنه يعتزم وضع أساس حكومة أهلية يدير شئونها العلماء والفضلاء وبذلك تصلح حال الأمة كلها. ونظراً لن فرنسا كانت تدرك أن الروابط التاريخية والدينية بين المصريين والسلطان العثمانى تحت لواء الخلافة قوية متينة فقد حاول بونابرت إقناع المصريين بأن الفرنسيين أصدقاء للسلطان العثمانى. كما حاول أيضاً أن يقنع جنوده باحترام عقيدة أهل البلاد، بل أنه شارك بنفسه فى أعيادهم القومية والدينية، كما أشرك المصريين فى نظم الحكم التى وضعها لإدارة البلاد عن طريق ديوان القاهرة [1].

توجه نابليون لغزو الشام:

كانت الدولة العثمانية غاضبة من قيام فرنسا بغزو مصر عام ١٧٩٨ خاصة وأن المساعى الفرنسية لإقناع الباب العالى بقبول الأمر الواقع قد باءت بالفشل. وبمجرد أن علمت الدولة العثمانية بكارثة الأسطول الفرنسى فى أبى قير والتى حدثت فى أول أغسطس سنة ١٧٩٨ فقد اقدم الباب العالى على إعلان الحرب على فرنسا متحالفاً مع روسيا وانجلترا وأرسل السلطان العثمانى حملتين إلى مصر أحدهما بحرية لمهاجمة سواحل مصر الشمالية تؤيدها القوة البحرية الإنجليزية والثانية برية يعدها باشوات الشام لتهاجم مصر من الشرق، وقد أدى هذا الموقف من قبل الدولة العثمانية إلى أن يفكر نابليون أن يقطع خط الرجعة على العثمانيين بغزو الشام وتحطيم القوة العثمانية التى حشدها السلطان العثمانى ضده، حتى لا يتعرض فى مصر لخطر الغزو من قبل العثمانيين والبريطانيين فضلاً عن موقف المصريين الداخلى ضده. وكان نابليون يرى أن استيلائه على الشام

---

(١) هيرولد :بونابرت فى مصر ، ص٤٤٣.

سوف يحرم الأسطول الإنجليزى من الحصول على تموينه من السواحل الشامية فيخفف حصاره عن السواحل المصرية.

وقد زحفت حملة نابليون على بلاد الشام فى فبراير ١٧٩٩ وسيطر نابليون على المدن الساحلية التى مر بها حتى وصوله إلى عكا حيث اصطدم بمقاومة عنيفة استندت إلى متانة حصونها من جهة ومساندة الأسطول البريطانى فى البحر لها من جهة أخرى، فضلا عن ضعف الفرنسيين وقصورهم فى وسائل الحصار. وعندما نجحت القوات الفرنسية فى أن تنزل الهزيمة بقوة عثمانية محدودة فى تل طابور جنوب شرق عكا فى ١٦ إبريل ١٧٩٩ فقد اعتبر نابليون ذلك نصراً جعله يقنع مجبراً بالعودة إلى مصر خاصة بعد أن ساء الموقف الداخلى فيها وعمت الاضطرابات ضد الفرنسيين، وقد نجح بونابرت فى أن يهزم قوة عثمانية أتت من رودس فى موقعة أبى قير البرية أغسطس ١٧٩٩ وأسر قائدها وأقام بونابرت بعد ذلك شهراً فى مصر ثم رحل إلى فرنسا لكى يتسلم زمام الحكم فيها. وكانت قد وصلت إلى بونابرت أنباء الهزائم التى منى بها الفرنسيون فى أوربا. وكان يتطلع إلى تسلم زمام الأمور فى فرنسا حيث وصل إلى باريس فى ١٦ أكتوبر ١٧٩٩ وفى الشهر التالى لوصوله حدث انقلاب بروميير والذى أنهى مدة حكم حكومة الإدارة ورفع بونابرت إلى مقام القنصلية بحيث أصبح ممسكا بمقاليد السلطة فى فرنسا.

وتولى قيادة الحملة الفرنسية بعد رحيل نابليون القائد الفرنسى كليبر فى الفترة من ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ إلى ١٤ يونيو ١٨٠٠. وقد ترك بونابرت له تعليمات للدخول فى مفاوضات مع العثمانيين للجلاء عن مصر إذا لم تصل إليه إمدادات من فرنسا، وكان على كليبر أن يراعى تأجيل عملية الجلاء عن مصر إلى ما بعد عقد الصلح العام بين فرنسا وخصومها فى أوربا.

والحقيقة أن كليبر كان من أنصار الانسحاب المشرف عن مصر لأنه توقع أن مصير الحملة هو الفشل لاعتبارات كثيرة. إذ كانت خزانة الحكومة الفرنسية خاوية ومرتبات الجند متأخرة والجيش العثمانى على الأبواب والمصريون متحفزون للثورة وحصار الإنجليز اشتدت وطأته على السواحل المصرية. هذا فضلا عن أن روح الجنود الفرنسيين كانت متدهورة ولهذا رحب كليبر بنتيجة المفاوضات التى تمت فى العريش بين مندوبيه ومندوبى الصدر الأعظم وسير سيدنى سميث قائد قطع الأسطول الانجليزى فى شرق البحر المتوسط الذى لم تكن له صفة رسمية فى هذه المفاوضات بعد من قبل حكومته وقد أراد أن يحصر موضوع المفاوضات فى الجلاء عن مصر فقط وليس إنهاء الحرب بين الدولة العثمانية وفرنسا آنذاك. غير أن انجلترا رفضت مفاوضات العريش خشية عودة القوات الفرنسية إلى أوربا بما يؤثر على الموقف لصالح فرنسا هناك. ولهذا صرف كليبر النظر عن الاتفاق وحارب العثمانيين فى عين شمس بالقرب من القاهرة فى ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠. غير أن بعض عناصر العثمانيين ومماليك إبراهيم قد دخلوا القاهرة وأثاروا الأهالى ضد الفرنسيين فيما عرف بثورة القاهرة الثانية. على أن الحكومة البريطانية بعد ذلك وافقت على اتفاق العريش، غير أن تغير الظروف فى فرنسا، ووصول نابليون إلى منصب القنصلية جعلت كليبر يتشبث بالبقاء فى مصر وانصرف إلى القيام ببعض الإصلاحات الإدارية والمالية غير ان الظروف لم تمكنه من تنفيذها، فقد طعنه سليمان الحلبى طعنة قاتلة فى ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠ فقضى عليه وخلفه فى قيادة الحملة القائد الفرنسى مينو الذى سيستمر حكمه من ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠ إلى سبتمبر ١٨٠١ أى حتى جلاء الحملة الفرنسية عن مصر نهائيا.

وكان مينو من أنصار البقاء فى مصر ولكنه لم يكن يتمتع بكفاءة عسكرية مثل سلفه حيث شغل فى معظم حياته مناصب إدارية [١]، وقد انصرف إلى تنظيم شئون مصر وماليتها لسد العجز المالى وفكر فى إلغاء نظام الالتزام. وأصدر مينو قراراً بإصدار صحيفة عربية تسمى "التنبيه" ولكن الظروف لم تسعفه لتنفيذ مشروعاته. ذلك لأن الإنجليز كانوا يسعون بسرعة فى جلاء الفرنسيين عن مصر خاصة بعد أن تغير موقف قيصر روسيا من عداء فرنسا إلى صداقتها. ولهذا وضع الإنجليز والعثمانيون خطة محكمة لمهاجمة مصر بقوات عثمانية وإنجليزية من الشرق والشمال فضلا عن حملة انجليزية أتت من ناحية الجنوب من الهند عبر البحر. الأحمر ونزل الإنجليز بقواتهم فى أبى قير وتمكنوا من هزيمة الفرنسيين فى كانوب فى ٢١ مارس ١٨٠١ واعتصم مينو بالإسكندرية بينما تقدم الإنجليز إلى القاهرة بعد أن تركوا حامية لحصار الفرنسيين فى الإسكندرية وقد سلم القائد الفرنسى بليار قائد حامية القاهرة بشروط اتفاق العريش الصادر فى يونيو ١٨٠١. وأخيراً شدد الإنجليز الحصار على الإسكندرية. حتى اضطر مينو إلى التسليم بنفس الشروط فى سبتمبر ١٨٠١ وبذلك انسحب الفرنسيون نهائياً من مصر وتم جلاؤهم عنها.

ويمكننا أن نستخلص أبرز نتائج الحملة الفرنسية على مصر والعالم العربى خلال ثلاث سنوات ١٧٩٨-١٨٠١ على النحو التالى:

أولاً: أننا نلاحظ أن الحملة الفرنسية من الناحية السياسية قد اقتطعت مصر من كيان الدولة العثمانية عن طريق الغزو العسكرى، ولم تفلح الدولة العثمانية فى استعادة مصر إلا بعد مضى الثلاث سنوات المشار إليها والتى واجه فيها الفرنسيون مقاومة ضارية من قبل المصريين فى كل مكان حلوا به فى مصر أو فى الشام. ولم تفلح

---

(١) محمد فؤاد شكرى (دكتور): عبد الله جاك مينو، ص ٢٠٤.

ادعاءات نابليون أنه كان يهدف إلى تخليص مصر من أيدى المماليك وإعادتها لسلطة الدولة العثمانية فى أن ترضى الدولة العثمانية أو تقنع المصريين بأنها تؤدى عملاً مشروعاً. ورغم جهود بونابرت فى إظهار احترامه للإسلام والسلطان لدى قلوب المصريين ومحاولة كشف مركز المماليك غير الشرعى فى حكمهم للبلاد وتقليده لبعض المصريين المناصب السياسية والاستعانة بهم فى بعض المناصب التى كان يتولاها المماليك من قبل فقد أخفق نابليون وقواده فى جلب مودة المشايخ الذين اكتفى بعضهم بمداراة الفرنسيين فى الوقت الذى كانوا يعملون فيه على مقاومتهم. وكان قيام أهالى القاهرة بثورتين ضد الحكم الفرنسى وانتشار المقاومة فى الأقاليم فضلاً عن الفشل الذى منى به نابليون فى الشام، كان ذلك أكبر دليل على عدم شرعية حملته وفشل سياسته فى استقطاب الأهالى إلى جانبه. على أن هذه السياسة قد أكسبت المصريين وعيا سياسياً سبق أن اكتسبوا مثله أثناء قيامهم بالحركات الشعبية فى مصر الإسلامية وقد تمسكوا بهذا الوعى وبمكانتهم السياسية ولم يتراجع زعماؤهم إلى المواقع الخلفية مرة أخرى فى حكم بلادهم حتى وصل الأمر إلى اختيارهم لحاكمهم عندما نصبوا محمد على والياً على مصر فى سنة ١٨٠٥.

وكان للحملة الفرنسية رد فعل سريع من جانب النشاط السياسى لبريطانيا فى الشرق الأوسط إذ قامت بريطانيا بعقد معاهدة تحالف لأول مرة مع الدولة العثمانية وروسيا، فى يناير سنة ١٧٩٩، وكانت تهدف إلى طرد الفرنسيين من مصر والشام، وبذلك لم تعد علاقات بريطانيا مع الدولة العثمانية مركزة على الجانب التجارى بل تعدت ذلك إلى إنشاء علاقات سياسية فى الدرجة الأولى بحيث أصبح السفير البريطانى فى الأستانة تعينه وزارة الخارجية

البريطانية وليست شركة الليفانت المسئولة عن النشاط التجارى البريطانى فى البحر المتوسط. وأصبحت بريطانيا منذ ذلك الحين تعتنق سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية حتى انعقاد مؤتمر برلين فى سنة ١٨٧٨ الذى سيكون له أثره الواضح فى علاقات أوربا مع العالم العربى.

ثانياً: كذلك يمكننا تعقب نتائج الحملة الفرنسية على مصر والعالم العربى من الناحية الاجتماعية فنجد أن الفرنسيين طوال مدة إقامتهم فى البلاد العربية بين عامى ١٧٩٨ و ١٨٠١ لم يحاولوا أن يتعرفوا إلى المصريين أو يتغلغلوا فى أوساطهم حتى يقفوا على حقيقة شعورهم. ولكنهم اعتقدوا أنهم عن طريق القيام ببعض الإصلاحات التى تتطلبها العناية بالصحة العامة وإكثار الملاهى والأندية إنما بذلك يستطيعون تغيير أخلاق المصريين وعاداتهم. متناسين أن هذا التغيير من الصعوبة بمكان وبخاصة بين شعب درج على التمسك بالتقاليد الإسلامية. وقد بدا الجانب السلبى واضحاً بانتشار بعض المفاسد وانحطاط مستوى الأخلاق لدى الفئة التى تأثرت بعادات الفرنسيين. بينما كان رفض هذه العادات إلى جانب ازدراء كل ما يأتى به المستعمر الفرنسى هو سمة المجتمع المصرى والعربى وخاصة أهل الطبقات الوسطى والعليا طوال فترة بقاء الحملة. ولهذا فإن الآثار الاجتماعية للحملة سوف تظهر فى الفترات التالية عقب رحيل الحملة أكثر من وقت وجودها.

ثالثاً: أما بالنسبة لملاحظاتنا عن أثر الحملة من الناحية العسكرية فإننا نرى أنه ظهر بوضوح ضعف القوتين المملوكية والعثمانية إزاء التقدم العسكرى الذى استنزف القوة العسكرية المملوكية وأوقف

الشعب المصرى على حقيقة هذه القوة وجعل زعماء الشعب يعدون أفراده للمقاومة الشعبية والتصدى للدفاع عن بلادهم بأنفسهم. وقد اهتز إلى حد كبير فى أعين المصريين مركز المماليك والعثمانيين ومقدرتهم على الدفاع عن مصر والعالم العربى مما جعل القيادات الشعبية العربية تعتمد على نفسها فى الدفاع كما حدث بعد ذلك مع حملة فريزر الإنجليزية فى رشيد عام ١٨٠٧.

رابعاً: وفيما يتعلق بأثر الحملة الفرنسية ونتائجها على الجانب الاقتصادى فيبدو واضحاً فى تأخر الإنتاج الزراعى والصناعى وإحجام الناس عن استثمار أموالهم وجهودهم فى النشاط الاقتصادى نتيجة لعدم الاستقرار الناتج عن الحروب والثورات والضغط المستمر من قبل الفرنسيين. كذلك أدى حصار الأسطول الإنجليزى للسواحل المصرية والشامية إلى تعطيل حركة التجارة الخارجية وأصبحت الصادرات والواردات فى حكم المعدومة. وأدى هذه بطبيعة الحال إلى إضعاف الانتاج المحلى حيث أصبح من المتعذر تصريف الفائض أحياناً وندرة الأقوات أحياناً أخرى. وعندما انقطعت الصلة بين الحملة وفرنسا بذل الفرنسيون جهودهم فى الحصول على الأموال اللازمة للجيش الفرنسى والإدارة الفرنسية من الموارد المحلية عن طريق الإكثار من الضرائب والغرامات والمصادرات مما دعا كثيرين من السكان وبخاصة فى الريف إلى ترك قراهم وإهمال زراعاتهم. وكذلك فعل أرباب الصناعة والتجارة خوفاً من استيلاء الفرنسبيين على منتجاتهم وأرزاقهم. على أنه يمكن القول بأن إصلاحات الفرنسيين الاقتصادية كانت تمهيداً للتطور الاقتصادى فى مصر فى القرن التاسع عشر، وخاصة عندما وجدوا أن عليهم ضرورة استثمار الأرض المصرية بعد تحطم أسطولهم

فى أبى قير إذ قال نابليون عندما سمع بنبأ هذه الكارثـة "حسنا أيـها السادة إننا مطالبون بل مكرهـون علـى أن نـأتى بجلائـل الأعمـال". ولهذا فإن الفرنسيين اعتنوا بالرى فى مصر فقد درسوا مجرى نـهر النيـل وفحصـوا القنـوات والجسـور، وأنشـأوا حديقـة للنباتـات فـى القـاهرة لأقلمـة النباتـات الأجنبيـة والعنايـة بـالغلات الوطنيـة، وفـى مجال الصناعة أنشأوا مصنعا لصنع الأقمشة وآخر لصنـع البـارود وصنعوا الصابون من الزيوت المصرية. كما وضـع مينـو فـى ٢٠ ينـاير ١٨٠١ مشـروعاً لإصـلاح نظـام الضرائـب ونظـام ملكيـة الأطيان ومنع الملتزمين من تحصيل الأموال ومن التدخل فى شئون القرى وإعطاء ملاك الأراضى مطلق الحرية فى زرع أطيانهم كمـا يشاءون وفعلاً أنشأ مينـو فـى ٢ مـارس سنة ١٨٠١ لجنـة لمساحة الأراضى الزراعية غير ان المشروع لم ينفذ لدخول الفرنسـيين فـى الحرب مع العثمـانيين والإنجليز فـى نفس الشـهر فتعذرت عمليـة قياس مساحة الأراضى وإتمام المشروع. وينبغى أن نشير على أية حال إلى أن نظام الالتزام الذى ساد فترة الحكم العثمانى بدأ يهتز فى عهد الحملة الفرنسية حتى ألغى بعد ذلك فى عهد محمد على.

خامساً: وإذا نظرنا إلـى النتـائج العلميـة للحملـة الفرنسية فإننـا نلاحـظ أثـر البعثة العلمية التى رافقت الحملـة الفرنسـية فـى إطـلاع أوربـا علـى الكثير مـن أحـوال مصـر والعـالم العربـى فـى مطلـع القـرن التاسـع عشر[١]. وكان هدف البعثة تنظيـم الاسـتعمار الفرنسـى للبـلاد وقـد أسـس نـابليون مجلسـاً استشـارياً للحكومـة سـماه "المجمـع العلمـى" L'Institut d'Egypte وقـد قسـم المجمـع إلى أربعـة أقسـام، أولـها للرياضيـات وثانيـها لـلأدب والفنـون وثالثـها للطبيعيـات ورابعـها

---

(١) عبد العزيز عبد الرحمن (دكتور) : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٢١٧.

للاقتصاد السياسى. ويتألف كل قسم من أثنى عشر عضواً ويجتمع أعضاء المجمع الثمانية والأربعون مرتين كل شهر وكان مقر المجمع العلمى فى قصر حسن كاشف بالناصرية وكان أعضاء المجمع يقومون بأبحاث كل فى العلم الذى تخصص فيه حتى يمكنهم أن يعطوا لحكومة نابليون المشورة التى تطلبها منهم[١]. وقد تشعب نشاط هؤلاء العلماء قد درسوا أثار البلاد وتاريخها وطبيعة أرضها وأجناسها وحيواناتها وطيورها وغلاتها الزراعية وصناعاتها وتجارتها وعادات أهلها وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية وكل ما يتعلق بماضى البلاد وحاضرها والتى تضمنها كتاب وصف مصر Description de L'Egypte والذى كان أساس البحث العلمى الحديث فى كل ما يخص التاريخ والمجتمع الاقتصادى المصرى [٢]. كما قام علماء الحملة بدراسة وتنفيذ بعض المشروعات مثل دراسة مشروع شق قناة تربط بين البحرين المتوسط والأحمر، وإدخالهم الطباعة فى مصر عن طريق مطبعة للحملة، التى كانت تطبع المنشورات التى يصدرها رجال الحملة، وقد أشرف العالم مونج على شئون هذه المطبعة التى عهد بها بطبع صحيفتى الحملة. كما يعود للحملة الفرنسية اكتشاف حجر رشيد الذى كان بداية لحل رموز اللغة المصرية القديمة مما أثار إعجاب الفرنسيين وغيرهم بالحضارة المصرية القديمة. وقد رصد علماء الحملة الفرنسية فى كتاب وصف مصر الحياة المصرية بصورتها الواقعية مما يجعله مصدراً هاماً فى تاريخ مصر فى عصر الحملة

---

(١) عمر عبد العزيز عمر ٠(دكتور) : دراسات فى تاريخ مصر الحديث ، ص٧٧.

(٢) وصف مصر تأليف علماء الحملة الفرنسية، ترجمة زهير الشايب، المجلد الثالث، ص٣٩٥.

الفرنسية، إلى جانب يوميات المؤرخ العربى عبد الرحمن الجبرتى في كتاب "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار".

وإذا كانت هذه هى نتائج الحملة الفرنسية على مصر فقد أخفقت الحملة نتيجة لفشلها العسكرى بالدرجة الأولى. ومما ساعد على فشلها موقف بريطانيا والجهود التى بذلتها فى أوربا والشرق الأدنى لإخراج الحملة. كما أن الدولة العثمانية رغم ضعفها بذلت كل ما تستطيع لإخراج الحملة من مصر واشتركت فى المجهودات الحربية التى قامت بها انجلترا لطرد الفرنسيين وحشدت جيوشاً كبيرة على الحدود الشرقية واستثمر السلطان العثمانى نفوذه الدينى ومركزه الروحى لدى المصريين فى شحن ثورتهم ضد الفرنسيين. كما قام المماليك كذلك بدور كبير فى مقاومة الفرنسيين قبل توقيع الاتفاق بين كليبر ومراد بك فى ٥ ابريل عام ١٨٠٠. ثم كانت مقاومة المصريين وثوراتهم من أهم العوامل التى أدت إلى عدم استقرار الحكم الفرنسى فى مصر فى عهد الحملة. وكذلك كان من عوامل فشل الفرنسيين عدم فهمهم للشعب المصرى والشعوب الإسلامية وطاقتها فى الدفاع عن ديارها وتمسكها بدينها، فكان استهتار الفرنسيين من الناحية الأخلاقية بعادات القوم وتقاليدهم من أهم أسباب فشلهم. لقد كان المجتمع المصرى كما هو دائماً مجتمعاً متديناً ونظر المصريون إلى السلطان العثمانى نظرتهم إلى خليفة المسلمين ولهذا اعتبروا الوجود الفرنسى عدواناً على ديارهم وعقيدتهم وارتباطهم بدولة الخلافة الإسلامية حتى كان خروج الفرنسيين من مصر فى سنة ١٨٠١ انتصاراً لأهداف الشعب المصرى والشعوب العربية وللمجتمع الإسلامى بوجه عام.

الفصل الرابع

دور محمد على فى مصر والعالم العربى
(١٨٠٥- ١٨٤٨)

من أبرز النتائج التى ترتبت على وصول الحملة الفرنسية إلى مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) اهتزاز مركز الدولة العثمانية والسلطان العثمانى من جهة، ومركز المماليك من جهة أخرى فى نظر المواطن المصرى، بحيث تعززت لدى المصريين الثقة فى علمانهم الذين دافعوا عنهم أثناء العهد العثمانى، والذين بدا دورهم الواضح فى قيادة الشعب المصرى أثناء وجود الحملة الفرنسية. وقد بدأ ضعف المماليك فى استمرار انقسامهم وتنافسهم فبعد وفاة مراد بك فى مصر العليا فى إبريل عام ١٨٠١ استمر الانقسام بين أنصار إبراهيم بك ومراد بك. وعاد إبراهيم بك مع الصدر الأعظم إلى مصر ولكن انحصرت المنافسة على الزعامة بين اثنين من مماليك مراد بك هما عثمان بك البرديسى ومحمد بك الألفى. وقد استند البرديسى إلى فرنسا. بينما استند الألفى إلى الإنجليز. وكان هناك فريق ثالث من المماليك بزعامة عثمان بك حسن يرى الوقوف على الحياد وتأييد العثمانيين وفى نفس الوقت احتلت القوات البريطانية والجيش العثمانى مصر وعملت الحكومة العثمانية على استخلاص مصر لنفسها والحيلولة دون انتعاش قوة المماليك، وقررت وضع مصر تحت سيطرة وال عثمانى. هذا فى الوقت الذى ماطل فيه الإنجليز فى الجلاء عن مصر بعد إخراج الحملة الفرنسية وطبقا لمعاهدة أميان Amiens فى ٢٧ مارس ١٨٠٢ مما جعل نابليون يرسل أحد رجاله إلى مصر وهو الكولونيل سباستيانى Sebastiani ليتعرف على نيات الإنجليز مما جعلهم ينسحبون من مصر فى

مارس عام ١٨٠٣، مما جعل العثمانيين والمماليك في مصر يتنافسون على السلطة وجها لوجه. وقد نصب العثمانيون خسرو باشا واليا على مصر وهو أول وال عثمانى بعد خروج الفرنسيين من البلاد، حيث باشر عمله من يناير عام ١٨٠٢ وظل في مصر عام ونصف ولكنه فشل في مهمته. إذ ثار عليه جنده بسبب تأخر رواتبهم ، ومن أشدهم قوة طائفة الأرناؤود الألبانيين بقيادة طاهر باشا الذى نصب مكان خسرو قائمقاما بواسطة العلماء المصرين فى ٦ مايو ١٨٠٣ واغتاله الانكشارية في ٢٦ مايو ١٨٠٣. وقد خلف طاهر فى قيادة القوات الألبانية في مصر ضابط ألبانى فى الثلاثين من عمره هو محمد على بك الذى تمكن في خلال السنوات القليلة حتى عام ١٨٠٥ من اجتذاب العلماء المصريين لمساندته ليصبح وَاليا على مصر بعد عزل خورشيد باشا الذى عينه السلطان واليا على مصر بعد أن كان محافظا للإسكندرية.

ولكن لماذا اختار العلماء محمد على ليصبح واليا على مصر ولم يعين فى هذا المنصب عمر مكرم الذى كان يحرك الأحداث حتى تولية محمد على؟ ويجيب على هذا السؤال الدكتور حسين مؤنس في كتابه عن الشرق الإسلامى فى العصر الحديث فيقول :"لم يكن عمر مكرم سياسيا وإنما كان شيخا فقيها متدينا لا قبل له بالسياسة ومناوراتها وتقلباتها القريبة والبعيدة، وهو رجل شريف طاهر لا يريد إلا خلاص الناس من أى سبيل. إنه يقبض على زمام الشعب ويسيطر عليه تماما ولكن ما عساه أن يفعل؟ لقد كان عمر مكرم يائسا من الولاة والباشوات وكان يدور بعينه باحثا عن رجل يعهد إليه بالحكم، رجل صالح قادر حكيم، وكان لابد أن يكون تركيا فهذا منطق السياسة هذه الأيام حتى لا يغضب السلطان خليفة المسلمين [1]".

---

(١) حسين مؤنس (دكتور): الشرق الإسلامى فى العصر الحديث، ص١١٥.

وقد تعهد محمد على لزعماء الشعب عندما أكد لعمر مكرم - كما يقول الجبرتى- أنه "لا يفعل أمرا إلا بمشورته وبمشورة العلماء، وأنه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن [١]".

وبعد أن أمسك محمد على بمقاليد الحكم فى مصر عام ١٨٠٥ استند إلى الحامية الألبانية ولم يكن من المعتقد أن ولايته ستظل فترة طويلة من الزمن. وكان عليه أن يواجه المماليك الذين سيطروا على مصر العليا. كما تجدد الصراع بين بريطانيا وفرنسا ونجحت فرنسا فى إقناع السلطان العثمانى لإعلان الحرب على انجلترا وروسيا فى ديسمبر ١٨٠٦ مما جعل بريطانيا ترسل أسطولا إلى البوسفور والدردنيل فى فبراير ١٨٠٧ كما تقوم كذلك باحتلال مدينة الإسكندرية لمنع نزول الفرنسيين فيها، والقيام بتأييد الأحزاب الموالية للإنجليز من المماليك فى مصر وهى الحملة التى قامت بمحاولة فاشلة للاستيلاء على رشيد وحجزت الحملة فى الإسكندرية إلى أن تم الاتفاق مع محمد على على جعل الإسكندرية تدخل فى نطاق حكمه من هذا التاريخ.

وقد تخلص محمد على بعد ذلك من المماليك بعد وفاة الزعيمين عثمان بك فى نوفمبر ١٨٠٦ ومحمد بك الألفى فى يناير ١٨٠٧ كما تخلص من بقايا زعمائهم فى مذبحة القلعة فى سنة ١٨١١ أثناء حضورهم الاحتفال بخروج الحملة المصرية المتوجهة إلى الحجاز والجزيرة العربية للقضاء على الحركة "الوهابية" هناك.

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤، ص٣٢.

دور محمد على فى الجزيرة العربية وموقف بريطانيا إزاءه فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر

مما لا شك فيه أن موقع مصر الممتاز الذى جعلها تتحكم فى أقصر طريق بين بريطانيا والهند - وهو طريق البحر الأحمر - كان من أهم العوامل التى أدت إلى تزايد اهتمام البريطانيين ببسط نفوذهم فيها والعمل على السيطرة عليها منذ مطلع القرن التاسع عشر. وقد نجح البريطانيون فى إجلاء القوات الفرنسية عن مصر فى سنة ١٨٠٢، كما إنهم وجهوا إليها حملتهم التى منيت بالفشل فى سنة ١٨٠٧. بل أن اهتمامهم بمصر قد تضاعف بعد استيلاء منافسيهم الفرنسيين على الجزائر فى سنة ١٨٣٠. وقد بدأ هذا الاهتمام واضحا فى كتابات عدد كبير من الكتاب البريطانيين. إذ أوضح أحدهم فى صحيفة "أورينتال هيرالد Oriental Herald " بأنه إذا كانت هناك أية قوة أوربية ستضع يدها على مصر فإن الدولة الأولى التى يجب أن تثبت أقدامها على ضفاف النيل هى بريطانيا. ذلك لأن مصر ليست فقط المفتاح الطبيعى للهند، ومركز الإتصال السريع بينها وبين بريطانيا، بل أيضا من الناحية الإقتصادية لا يوجد مكان أخر فى العالم يضاهى مصر فى قيمته للاقتصاد البريطانى فى ذلك الحين[1].

وقد بدأ إهتمام بريطانيا المتزايد أيضا بالبحر الأحمر فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر وذلك من خلال العديد من الرحلات العلمية التى بدأت تفد إلى سواحل هذا البحر لدراستها ولمعرفة مدى صلاحيتها لتحقيق الأغراض البريطانية. وقد عبر عن ذلك "اللورد ولسلى Lord Wellesley" الحاكم العام للهند حينذاك، عندما أشار إلى أنه من المؤسف أن

(1) Hoskins, H.L: British Routes to India: P. 142.

ساحلا توفرت فيه تجارة مربحة واسعة فى الذهب والعاج واللؤلؤ لحكام مصر تكون معلومات البريطانيين عنه قليلة[١]. وتحقيقا لهذا الغرض العلمى والاستعمارى فى نفس الوقت أرسلت بعثتان علميتان من الهند فى سنة ١٨٣٧ أحداهما برئاسة "الكابتن مورسى Captain Morsby" تختص ببحث المنطقة من السويس إلى جدة. والبعثة الأخرى برئاسة "الكابتن الون Captain Elwon" تختص بالعمل فى الساحل الممتد جنوبى جدة.

وقد أعقب هذه الدراسة لسواحل البحر الأحمر دراسة أخرى للساحل الجنوبى لشبة الجزيرة العربية ولبعض الجزر القريبة المنتشرة فى البحر العربى والمحيط الهندى. ومن بين هذه الجزر التى اهتم البريطانيون بدراستها جزيرة "سقطرى Socotra"[٢]. التى تواجه "رأس جورد فوى Cape Guardafui" على الساحل الأفريقى الشرقى وتبعد عنها بمسافة قدرها ١٥٠ ميلا، بينما تبعد عن عدن بمسافة ٥٠٠ ميل من ناحية الجنوب الشرقى. وتبلغ مساحة هذه الجزيرة ١٤٠٠ ميل مربع، وكانت حينذاك لسلطان قشن[٣]. وتتميز الجزيرة بأنها كثيفة السكان غير أن أهميتها التجارية قليلة. على أن أهمية سقطرى لبريطانيا تعتبر أهمية سلبية، فهى إذا وقعت فى يد أية دولة منافسة فإنها تشكل تهديدا خطيرا لعدن وللمصالح البريطانية فى الشرق بوجه عام.

ومما لا شك فيه أيضا أن الأهمية التى أصبحت بريطانيا تعلقها على مصر وعلى طريق البحر الأحمر هى التى وجهت موقف السياسة البريطانية من والى مصر محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع

---

(1) Hokins, H.L. : OP. Cit. P. 185.

(2) Graham, G.S. : OP. Cit., PP. 290, 291.

(3) Waterfield, G. : OP. Cit., PP. 20, 21.

عشر. كما أن العداء بين الانجليز والفرنسيين قد انعكس على موقف بريطانيا من محمد على بعد أن استقر حكمه فى مصر. فقد اعتقد البريطانيون أن محمد على ما هو إلا منفذ للسياسة الفرنسية المنافسة للنفوذ البريطانى فى الشرق. وقد بنوا اعتقادهم الخاطىء هذا على أساس أن عددا من الضباط ورجال البحرية الذين استخدمهم فى جيوشه كانوا فرنسيين. وقد بلغ هذا الاعتقاد مبلغه عند بعض الكتاب الإنجليز حتى أنهم أشاروا إلى أن انتصارات محمد على فى البلاد العربية التى استطاع بها أن يسيطر على طريق البحر الأحمر والخليج العربى ما هى إلا تنفيذا للأطماع التى كان يحلم بها "بونابرت" لتكوين أمبراطورية فرنسية فى الشرق. والحقيقة أن محمد على كان يلقى عطفا وتأييدا من قبل الفرنسيين، كما كان يعتمد فى تنفيذ بعض مشروعاته الاقتصادية عليهم واستخدم بعضهم فى جيشه، فضلا عن مساندة فرنسا له فى موقفه العدائى إزاء الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر حينذاك. غير أنه لم يكن منفذا للسياسة الفرنسية فى عدائها للبريطانيين، بل كانت له طموحاته وآماله العريضة الخاصة.

على أن قيام محمد على بتحركاته العسكرية التى انتهت بتكوين الامبراطورية فى البلاد العربية قد أحدث صداما مروعا بينه وبين المصالح البريطانية فى الشرق، خاصة وأن محمد على أصبح مسيطرا على البحر الأحمر من ناحية الغرب والخليج العربى من ناحية الشرق، فصار بذلك متحكما فى أهم طريقين للمواصلات البريطانية إلى الهند وبلاد الشرق بوجه عام[1].

ولكى نتعرف على الأبعاد الحقيقية لهذا الموضوع يجدر بنا أن نستعرض بإيجاز المراحل المتتالية التى إنتهت بتكوين هذه الإمبراطورية، والتى أصبح العمل على تصفيتها هو الشغل الشاغل لسياسة البريطانيين منذ

---

(1) George. H. B.: A Historical Geography of the Btitish Empire, P. 124.

ذلك الحين، كما وقفوا فى وجه أية محاولات لاحيائها، حفاظا على مصالحهم الحيوية فى الشرق بأكمله.

توجهت قوات محمد على إلى الجزيرة العربية فى سنة ١٨١١ بناء على تكليف من قبل الباب العالى لوالى مصر للقضاء على "الوهابيين" الذين هددوا أمن الدولة العثمانية فى ذلك الحين. وكان محمد بن عبد الوهاب قد قام بدعوته السلفية فى نجد واستعان بقوة أمير الدرعية محمد بن سعود لنشر مبادئه بين قبائل الجزيرة العربية حتى رأى بشائر نجاحه قبل موته فى سنة ١٨٩٢[١]، بينما تمكن اتباعه "الوهابيون" من الاستيلاء على الحجاز فى فترة قصيرة. وكان العثمانيون منذ سيطرتهم على الحجاز فى أوائل القرن السادس عشر قد اتخذوا من جدة قاعدة للحكم هناك، وقد أطلقوا على الحجاز أسم "ولاية الحبش"، كما أقاموا واليا عثمانيا فى جدة، كان يخضع لسلطته شريف مكة، واستمر الحجاز خاضعا لحكم العثمانيين حتى استولى عليه الوهابيون فى أوائل القرن التاسع عشر.

وقد رأى السلطان العثمانى سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) أن حركة "الوهابيين" حركة انفصالية خطيرة ينبغى القضاء عليها، إذ أنهم أخذوا يصارحون الدولة العثمانية بالعداء والتحدى[٢]. واستطاع سعود الثانى أن يفتح مكة فى سنة ١٨٠٣ وأن يدخل "المدينة" بعدها بعامين[٣].وكتب سعود إلى السلطان العثمانى ينبئه بهذا الفتح ويخبره أنه هدم القباب التى تعلو القبور، ويطلب إليه منع مجىء المحمل من دمشق أو القاهرة، "فإن ذلك ليس من الدين فى شيء"[٤]. كما أعد سعود حملات لم

---

(١) حافظ وهبه: جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص ٣٣٨.

(2) Sanger, R H.: The Arabian Peninsula; p.27.

(3) Playfair, R.L. : Op. Coit., p. 127.

(٤) عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ٣ عصر محمد على، ص١٢١.

تلبث أن أغارت على العراق، وعلى حدود الشام[١]، وتقدمت تجاه اليمن فاستولت على عسير فى شمالها[٢]، وجعلتها قاعدة لنشر الدعوة "الوهابية" فى بقية أرجاء البلاد. وقد ذكر المؤرخ اليمنى الزيدى عبد الواسع الواسعى فى حولياته أن "من نجد قامت الفتنة وعظمت المحنة بقيام عبد العزيز وولده سعود، واستولى على الحرمين والعراق، فخرجوا على تهامه وغلبوا الاشراف وخرجت القبائل عن الطاعة للامام المنصور وكثر منهم النهب والقتل وقطع الطرق، وحوصرت صنعاء محاصرة شديدة، وكاد أن يهلك أهل صنعاء، وبلغ الطعام من الغلاء مبلغا عظيما"[٣].وقد استنجد أمام اليمن فى ذلك الوقت المتوكل على الله أحمد بالسلطان العثمانى من جهه، وبوالى مصر القوى محمد على من جهة أخرى لصد الزحف "الوهابى" عن بلاده، وقد أرسل اليه كل منهما هدايا قيمة ووعداه بالمساعدة[٤].

ولا شك أن الدولة العثمانية فزعت من هذا التوسع الوهابى وخشيت أن يعيد تاريخ الفتح العربى نفسه[٥] وأحست الدولة بحاجتها الماسة إلى تغيير سياستها السلبية إزاء الولايات التابعة لها إذا كانت تريد البقاء لامبراطوريتها. ورأى السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) أن يعيد الأمن والاستقرار فى الحجاز واليمن ويقضى على الحركة الوهابية التى كادت تودى بتمامة الدولة. وعلى الرغم من أن بلاد العرب لم تكن من المناطق الغنية التى تحرص الدولة العثمانية على المحافظة عليها، فإن بقاءها فى يد الخليفة العثمانى كان أمرا لابد منه حتى تتم المظاهر الشكلية

---

(1) Longrıs. S.H.: Four Centuries of Modern Iraq, p. 25.

(2) Marston. T.E..: Op Cit.. P. 37.

(٣) عبد الواسع الواسعى: المصدر السابق، ص ٨.

(٤) أحمد فخرى (دكتور): المصدر السابق، ص١٥٩.

(5) Hogarth. D.G. : Arabic, P. 103.

لخلافته؛ وحتى لا يقع الشك في مقدرته على حماية "الحرمين الشريفين". الأمر الذى كان يجعل لدولته المقام الممتاز بين الممالك الاسلامية[١]

غير أن الدولة العثمانية في ذلك الوقت كانت تقاسي الأمرين من اختلال نظام الانكشارية الذى كان مصدر قوة الدولة ودعامتها في أعقاب توسعها، ولكن هذا النظام فقد تدريجيا كل مزاياه. وتحول في نهاية الأمر إلى معول هدم في شئون الحرب والإدارة على السواء، وصارت الحروب التي تخوض غمارها الدولة كثيرا ما تنتهي إلى هزائم شنيعة[٢]. وقد أدى ذلك - بطبيعة الحال - إلى اختلال نظام الحكم من جميع الوجوه وخاصة في الأقطار العثمانية البعيدة عن عاصمة الدولة. ولم يجد السلطان تحت يده القوة اللازمة للقضاء على الوهابيين مما اضطره إلى أن يلجأ إلى والى مصر محمد على، وكلفه بالقيام بهذه المهمة في سنة ١٨٠٧، ثم جدد طلبه في العامين التاليين[٣]. وكان محمد على يتعلل باشتغاله بمحاربة المماليك حتى انتهى من حملته عليهم بالوجه القبلي وعاد إلى القاهرة في شهر سبتمبر سنة ١٨١٠، حيث ألفى رسولا من الأستانه يحمل أوامر السلطان بتجريد حملة لمحاربة الوهابيين، فلم يجد محمد على لديه من الأعذار ما يبرر التأجيل فبادر إلى الاستجابة[٤].

وقد رأى محمد على حينذاك أنه إذا نجح حيث أخفقت الدولة في القضاء على الوهابيين واستخلاص الأراضي المقدسة منهم، والإسراع إلى نجدة أمام اليمن ومحاربة فلول الوهابيين في بلاده، فضلا عن إعادة فتح طريق الحجاج عبر مصر إلى الحجاز، ذلك الطريق الذى أغلقه الوهابيون

---

(١) حسين مؤنس (دكتور): الشرق الأوسط في العصر الحديث ص ١٩٢

(٢) ساطع الحصرى: الدولة العثمانية والبلاد العربية، ص ٤٨

(3) Bury. G.W. Arabia Infelix or the Turks in Yemen p 13

(٤) عبد الرحمن الرافعي: المصدر السابق، جـ٣، ص١١٥

وكبدوا مصر بسبب ذلك خسائر مادية جسيمة نتيجة لتوقف تجارة الترانزيت[١]، فإن ذلك سيؤدى حتما إلى توطيد مركزه أمام السلطان ويسمو بمكانته فى مصر ولدى الشعوب الإسلامية. وكانت فكرة استقلاله عن الدولة العثمانية قد بدأت تملك عليه مشاعره منذ ذلك الحين. ولا شك أن نجاحه فى تلك المهمة كان من شأنه أن يكسبه عطف الشرق والعالم الإسلامى ويمهد له السبيل لتحقيق طموحه وآماله، مما شجعه أخيرا على تلبية مطالب الباب العالى[٢].

بل إن محمد على كان يبذل جهوده فى ذلك الحين لزيادة الإيرادات المصرية وخاصة عن طريق التجارة. ولما كانت انجلترا حينذاك هى الدولة البحرية الكبرى التى تمر أساطيلها وتجارتها عبر البحار المعروفة، فقد حرص على التقرب منها، وقام بامداد المراكز البريطانية فى البحر المتوسط بالقمح والمؤن اللازمة لها أثناء الحروب النابلونية. وكان محمد على قد لاحظ التقدم الذى حققته شركة الهند الشرقية البريطانية فى الشرق، ولهذا فإنه حرص من جانبه على انعاش الحركة التجارية فى مصر والقيام بكثير من الاصلاحات فى هذا المجال. ولا شك أن محمد على كان يتمنى أن يعمل متعاونا مع البريطانيين فى اطار نوع من التحالف، لدرجة أن التجار البريطانيين فى المراكز التجارية الموجودة حينذاك فى الإسكندرية وبغداد وبومباى لم يكونوا يعتبرون أن شكوك "بالمرستون" ومخاوفه من محمد على لها ما يبررها لأنهم اعتقدوا أن ما يفعله محمد على حينذاك سيشيع الطمأنينة والأمن ويساعد على رواج التجارة وازدهارها[٣]. وعلى النقيض من ذلك بلغ الأمر بالكثيرين إلى الاعتقاد بأنه كان فى امكان محمد على إذا

---

(1) Marston. T.E. : Op. Cit., p. 27.

(٢) صلاح العقاد (دكتور) : المصدر السابق، ص ٨٠١.

(3) Waterield. G. : Op. Cit., pp 32-33.

تلقى المساعدات البريطانية أن يبنى فى ظل الخلافة العثمانية قوة تماثل قوة شركة الهند الشرقية التى بناها البريطانيون فى ظل امبراطورية دلهى[١].

ومن ناحية أخرى فقد وصل محمد على إلى أبعد من ذلك عندما قدم اقتراحات لعقد اتفاق تجارى مع حكومة الهند البريطانية للعمل على تشجيع التجارة معها. وتبدو أهمية هذه الاقتراحات عندما شرعت حكومة الهند بارسال مبعوثها البريطانى "بلزونى" إلى القاهرة للاتفاق على عقد معاهدة بين الجانبين فى سنة ١٨١٠. وقد جاء فى نصوص هذه المعاهدة المقترحة أهمية ووجوب الاتفاق على أسس معينة للتعامل بين محمد على وحكومة الهند البريطانية. كما أنه فى حالة نشوب الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية فقد نصت المعاهدة على عدم قيام محمد على باهانة الرعايا البريطانيين أو الاستيلاء على أية ثروات بريطانية. هذا إلى جانب تعهده بإعادة الهاربين من السفن البريطانية داخل الأراضى المصرية فقد نصت المعاهدة على حرية المسافرين فى المرور عبر الأراضى المصرية ومعهم امتعتهم الشخصية دون دفع أية ضرائب، مع ضمان سلامة مرور القوافل التجارية تحت حراسة حكومة محمد على من السويس واليها. أما بالنسبة للضرائب الجمركية فقد نصت المعاهدة على جعل نسبتها ٣% فقط. على الرغم من أهمية هذه المعاهدة للمصالح البريطانية من ناحية، ولمصالح محمد على فى تنشيط الحركة التجارية فى مصر من ناحية أخرى، فإنه لم يتم التصديق عليها من قبل الجانبين وذلك تجنبا منهما لأن يؤدى عقدها إلى تدهور العلاقات البريطانية العثمانية من جهة، وعلاقات محمد على أيضا مع الباب العالى من جهة أخرى فى ذلك الحين[٢].

---

(1) Dodwell, H. : Op. Cit., pp. 102-106.
Waterfield, G. : Op. Cit., P. 32.

(2) Dodwell, H: Op. Cit., p. 57.

وهكذا اتجه محمد على إلى إعداد حملته لمحاربة الوهابيين وأصبحت السويس معسكرا حربيا ضخما[١]. وجهز الوالى أسطولا بحريا مكونا من خمس عشرة سفينة صنعت فى القاهرة ونقلت على ظهور الابل إلى السويس وتكونت الحملة من العناصر التركية والجركسية والألبانية. وشقت الحملة طريقها إلى الجزيرة العربية برا وبحرا حتى وصلت إلى ينبع فى شهر أكتوبر سنة ١٨١١[٢]. وبذلك كانت جزيرة العرب هى أول ميدان لحروب مصر الخارجية فى عهد محمد على. وكان جنوده يحملون الراية العثمانية وبدأوا يحاربون الوهابيين فى الحجاز ويتتبعون فلولهم فى اليمن بصفتهم عثمانيين يدافعون عن دولة الخلافة الاسلامية. ولا شك أن تلك الحروب كانت من أشق الحروب التى خاضها جنود محمد على وأطولها مدى، وأكثرها ضحايا فى الأرواح والأموال[٣]. فمن الصعاب التى واجهوها قطع المراحل البعيدة المترامية بين الفيافى والقفار، إلى جانب وعورة الطرق، وشدة القيظ، وقلة المؤونة، وندرة المياه وفقدانها فى معظم الجهات. هذا فضلا عن المقاومة الضارية التى واجهوها من قبل الوهابيين وأعوانهم الذين بذلوا النفس والنفيس لنصرة دعوتهم.

استولى جنود محمد على على ينبع فى شهر أكتوبر سنة ١٨١١[٤] دون أن يبذلوا جهودا كبيرة، ثم زحفوا نحو الداخل حتى واجهوا أول مقاومة لهم فى بدر. وبدأوا يعانون من الإقامة فى منطقة قاحلة. ولهذا تقدموا فى الوادى وكان البدو قد تجمعوا فى واحة لمقاومتهم. ونظرا لضيق الوادى فقد سيطر البدو على الموقف مما اضطر طوسون وجيشه أن ينسحبوا إلى حيث

---

(1) Philby. J. B. : Arabia, P. 93.

(2) Dodwell. H. : Op. Cit., p. 43.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق، جـ٣، صـ١١٦.

(4) Marston. T.E. : Op. Cit., p. 37.

لم يكن أمامهم سوى الإنتظار حتى تصل إليهم من مصر إمدادات جديدة من الجنود والعتاد.

وتجدر الإشارة إلى أن أنباء وصول قوات محمد على إلى الجزيرة العربية قد نقلت إلى سعود الذى كان فى طريقه لمهاجمة بغداد. وإزاء هذه الأحداث فقد إتجه سعود إلى الغرب لمواجهة القوات المغيرة. وقد رأى سعود فى ذلك الحين أن يستعين ببريطانيا، فسارع إلى إرسال مبعوثه إلى "بوشهر" للتباحث مع المقيم البريطانى هناك. غير أن حكومة الهند البريطانية على الرغم من تمسكها بالعلاقات الودية مع الدولة السعودية فإنها تراخت فى ربط نفسها بمعاهدة حاسمة معها. بل أن السلطات البريطانية فضلت أن تلتزم بموقف المتفرج إزاء الصراع الدائر بين السعوديين من جهة. وبين الدولة العثمانية ومحمد على من جهة أخرى. وكانت بريطانيا تأمل أن يؤدى هذا الصراع إلى إضعاف الوهابيين دون أى تدخل من قبلها، بل أن بريطانيا كانت - فى نفس الوقت - تمنح التأييد الأدبى للسيد سعيد فى مسقط مساندة لجهوده فى القضاء على القواسم فى رأس الخيمة حفاظا على مصالحها الخاصة فى المنطقة من ناحية أخرى.

وقد سارع محمد على بإرسال إمدادات جديدة إلى قواته فى جزيرة العرب، وتحمل المصريون قسرا نتيجة لذلك أعباء جسيمة. وبوصول الإمدادات إلى طوسون تقدم إلى "المدينة" وحاصرها مدة شهرين حتى سلمت فى شهر نوفمبر سنة ١٨١٢[١]. كما إنسحب عبد الله قائد الجيش السعودى من مكة التى سقطت فى شهر يناير سنة ١٨١٣ فى أيدى قوات محمد على[٢].وكان يقودها صهره مصطفى بك، بينما إتجه طوسون إلى جدة فى نفس الوقت. وبدا من الصعب حينذاك على إمبراطورية السعوديين

---

(1) Philby, J.B. : Op. Cit., pp. 93:94.

(2) Marston, T.E. : Op. Cit., p. 37.

ان تحافظ على تماسكها بينما كان زعيمها مريضا، كما كانت الظروف ملائمة لاعدائه لكى يبذلوا جهودا مضاعفة ضده، فخرجت مدن الحدود السورية عن سلطة السعوديين، وتشجعت القبائل فى الجزيرة العربية على التمرد وانتشرت الإضطرابات فى تخوم نجد ذاتها.

وعندما بدا أن نهاية الوهابيين قد إقتربت قرر محمد على أن يدير العمليات الحربية بنفسه فى الحجاز، فوصل إلى جدة فى شهر أغسطس سنة ١٨١٢ على رأس حملة لمساندة قواته. إذ أن قوات محمد على لم تكن آمنة تماما فى الجزيرة العربية رغم استيلائها على المدن الساحلية فى الحجاز وعسير، ذلك لأن المناطق الداخلية كانت ولا تزال فى أيدى السعوديين. غير أنه بوفاة سعود فجأة فى الدرعية فى أول مايو سنة ١٨١٤ إنتهى الأمل الأخير فى بقاء الإمبراطورية السعودية التى أقامها والتى استطاع بشخصيته أن يسيطر عليها[١]. وإختلف أبناؤه الثلاثة على كيفية حكم دولتهم، ورأى ابنه عبد الله الذى آل اليه الأمر بعد أن رأى الأخطار محيطة به من كل جانب، أن يتفاوض مع عدوه. وقد تم توقيع معاهدة وافق فيها عبد الله بن سعود على الإعتراف بسلطة السلطان العثمانى وتعهد بزيارته زيارة ودية. وكان على طوسون فى مقابل ذلك، أن ينسحب من أراضى الوهابيين وأن يكون لنجد إتصال حر مع الحجاز، ولكن محمد على رفض هذه المعاهدة وهدد فى نفس الوقت بمهاجمة الدرعية[٢].

على أن محمد على لم يلبث أن إضطر للعودة إلى مصر بعد أن غاب عنها عاما كاملا، وكان يعلم أن الباب العالى يتحين أية فرصة لإقصائه عنها. كما أن عودة نابليون من "البا" جددت القلق فى أوربا، مما

---

(1) Playfair. R. L. : Op. Cit., p. 130.

(2) Philby. J. B. : Op. Cit., p. 98.

أظـهر أهميـة ضمـان الموقـف السياسـي فـي مصـر ذاتــها[١]. ولمـا كـانت مفاوضات الصلح قد إنتهت بين محمد على والوهابيين بالفشل نتيجة لتمسك كلا الجانبين بمطالبه، فقد أرسل محمد على ابنه إبراهيم باشا، على رأس حملة أخرى إلى الحجاز فى سنة ١٨١٦، وذلك بعد عودته إلى مصر[٢]. وقد تمكنت تلك الحملة رغم الصعوبات التى واجهتها من التغلب على الوهابيين حتى اقتحمت عاصمتهم الدرعية بعد حصار دام ستة أشهر وإنتهى فى اليوم التاسع من شهر سبتمبر سنة ١٨١٨. وقد توجه عبد الله بن سعود نفسه إلى إبراهيم باشا طالبا إنهاء القتال حتى يحمى أتباعه. وقد إستقبله إبراهيم بإحترام كبير كبطل منافس فى ساعة الهزيمة، وأرسله إلى مصر حيث رحل منها إلى الآستانة، وهناك أمر السلطان العثمانى بأعدامه[٣] فى "سانت صوفيا" وانتهت بذلك إمبراطورية السعوديين حينذاك[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن قوات محمد على توغلت تجاه الخليج العربى بعد السيطرة على الدرعية[٥]، وإحتلت القطيف، مما أغضب السلطات البريطانية التى كان قد سرها القضاء على الدولة السعودية من ناحية، غير أنها لم تكن مستعدة لأن يكون نتيجة ذلك إمتداد النفوذ المصرى إلى مناطق تتحكم فى مصالحها الحيوية من ناحية أخرى. ولهذا سارعت بريطانيا بإرسال "الكابتن سادلير Captain Sadlier" لمقابلة إبراهيم باشا فى الدرعية لمعرفة نوايا الحكام الجدد للجزيرة العربية بغرض القضاء على اى إتجاه قد يكون لديهم نحو وضع أى قدم لهم على سواحل الخليج

(1) Dodwell, H. : Op. Cit., p. 46.

(2) Playfair, R.L. : Op. Cit., p. 133.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق، جـ٣، ص١٤٢ - ١٥٥.

(4) Philby, J. B. : Op. Cit, pp. 98, 102.

(5) Sanger, R.H. : Op. Cit, p. 28.

العربى[١] الذى تحرص بريطانيا على جعله بحيرة بريطانية لا ينافسها فيه منافس.

غير أن "الكابتن سادلير" لم يلتق بإبراهيم باشا فى الدرعية التى وصلها فى شهر أغسطس سنة ١٨١٩، فقد كان إبراهيم قد قرر العودة إلى مصر لينعم بالاستقبال العظيم الذى كان ينتظره بعد إنتصاره، إلا أن "سادلير" إقتفى أثر ابراهيم حتى قابلة بجوار "المدينة". وقد اجابة إبراهيم بأنه لا يعترف بأية حقوق للحكومة البريطانية فى بلد قد أخضعه للسيادة العثمانية. ولهذا غادر "سادلير" البلاد قانعا بأنه أول أوربى عبر شبه الجزيرة العربية "من البحر إلى البحر". ولا شك أن تقريره كان كافيا لإثارة حماس البريطانيين لتدعيم نفوذهم فى خليج القواسم بالتعاون مع السيد سعيد فى مسقط وقد تحقق هذا بالفعل عندما تجمعت قوات كبيرة فى ميناء "قشن" فى شهر نوفمبر سنة ١٨١٩ للإنضمام إلى أسطول مسقط. وقد أعقب ذلك الاستيلاء فى ٩ ديسمبر من السنة المذكورة على "رأس الخيمة" بعد حصار دام ستة أيام. ثم تلى هذا الانتصار القيام بمسح شامل للخليج بين رأس الخيمة والبحرين، واحتفظت بريطانيا لنفسها بحق السيطرة والتفتيش، وظل هذا الحق المدعى يزداد بمضى الزمن[٢].

وإذ كان امتداد نفوذ محمد على إلى أجزاء من ساحل الخليج العربى فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر قد جعل السياسة البريطانية تتجه مسرعة لتفرض سيطرتها الكاملة على سواحل الخليج العربى، فإن امتداد هذا النفوذ من ناحية أخرى إلى بلاد اليمن حينذاك قد وجه بريطانيا لبذل كل جهودها للسيطرة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ولاحتلال عدن بعد ذلك باعتبارها أهم نقطة حاكمة فيه، بعد أن أكدت هذه الحقيقة تلك الكشوف

(1) Waterfield, G. : Op. Cit., p. 32.

(2) Philby. JB.: Op. Cit., pp. 103, 105.

العلمية التى قامت بها البحرية البريطانية فى الهند. إذ أن قوات محمد على تمكنت فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨١٤ و ١٨١٩ من القضاء على فلول الوهابيين بشمالى اليمن وأعاد المناطق التى استولى عليها إلى أمام صنعاء فى سنة ١٨٢٠.

وكان محمد على قد رأى أن أهالى عسير ومنطقة الساحل الشمالى اليمنى يناصرن الوهابيين ويناوشون وحدات جيشه فى الحجاز. لهذا وجه حملة إلى شمال اليمن تمكنت من الاستيلاء على ميناء قنفدة فى سنة ١٨١٤[١]. وقد أمر محمد على بتحصين هذا الميناء توطئة للزحف إلى داخل اليمن، كما أبقى حامية هناك تتألف من مائتين والف جندى. غير أن قائد الحامية فاته أن يحتل عين الماء التى تحصل منها المدينة على المياه اللازمة، فاحتلها العربان وساندهم الوهابيون بقيادة طامى بن شعيب أمير عسير، فلم تنجح محاولات جنود محمد على لاستعادتها. ولم يجد قائدهم وسيلة لانقاذ جنوده من الظمأ سوى إخلاء قنفدة والعودة إلى جده. فنجا من الحامية من استطاع ركوب السفن، بينما فشل الوهابيون عددا كبيرا ممن أدركوهم[٢].

على أن عزيمة محمد على لم تتثن أمام مقاومة الوهابيين فارسل امدادات جديدة إلى قواته فى جزيرة العرب قوامها سبعة آلاف من الجنود ومبالغ طائلة من الأموال. وقد تقدمت من الحجاز أحدى قوات محمد على بقيادة عابدين بك لاحتلال وادى زهران الذى يفصل اليمن عن الحجاز. غير أن الوهابيين هاجموها واضطروها إلى الانسحاب، كما تعقبوها إلى داخل الحجاز وحاصروها فى الطائف. ولكن محمد على نجح فى أن يخدع

---

(1) Marston. T.E. : Op Cit. P. 38.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق، جـ٣، ص١٣٢.

الوهابيين بذكائه فأوهمهم بقدومه إلى الطائف على رأس قوة كبيرة، مما أضطرهم إلى الانسحاب، ورفع الحصار عن المدينة خوفا من مواجهته.

وفى ذلك الوقت قدم إلى حسن باشا نائب محمد على فى الحجاز أميران يمنيان هما على بن حيدر ومنصور بن ناصر يشكوان عمهما حمود وريث حكم آل خيرات فى المخلاف السليمانى[١] بشمالى اليمن، وهذه الأسرة كانت تدين بالولاء لائمة صنعاء. وكان حمود قد سجن ابن أخيه يحيى بن حيدر ظلما، كما كان يمالئ الوهابيين أحيانا أو يتقرب إلى محمد على أحيانا أخرى تبعا لتطورات الموقف الحربى، فهو دائما يميل إلى الكفه الراجحة. ولهذا انضم حمود إلى السعوديين بعد أن هددوا نفوذه فى المنطقة. وقد طلب الأميران اليمنيان من حسن باشا أن يمدها بقوة تمكنهما من الاستيلاء على اليمن باسم الدولة العثمانية والتخلص من استبداد حمود. وهكذا صاحب الأميران قوة من رجال محمد على توجهت إلى عسير بقيادة سنان باشا، كما رافق أحدهما وهو على بن حيدر القوة الأخرى التى توجهت إلى تهامة بقيادة خليل باشا[٢].وكانت هاتان الحملتان تمثلان البداية الفعلية لوصول قوات محمد على إلى اليمن لتدعيم السيادة العثمانية هناك.

ومنذ أن انتصرت قوات محمد على على الوهابيين فى موقعة "بسل" بين الطائف وتربة فى سنة ١٨١٥ انسحب الوهابيون إلى شمال اليمن. وحاول القائد الوهابى طامى بن شعيب أن يلجأ إلى الشريف حمود حاكم المخلاف السليمانى. غير أن أنباء الهزيمة شجعت حمود على التنكر للوهابيين فطردهم من قلعة "صبيا" وأسر قائدهم طامى بن شعيب[٣]. كما

---

(١) عبد الواسع الواسعى: المصدر السابق، ص٢٢

(٢) محمد بن أحمد العقيلى: تاريخ المخلاف السليمانى أو الجنوب العربى فى التاريخ، جـ١، ق٢، ٢٥١٨.

(3) Hogarth, D.G. : Op. Cit. p. 106.

رأى حمود من مصلحته أن يقيم علاقات ودية مع محمد على[١] خاصة بعد أن علم بانتصاراته على الوهابيين، ولهذا سلم القائد الوهابى الأسير لديه إلى رجال محمد على دون أدنى مساومة، فارسل طامى إلى مصر ورحل منها إلى الأستانة حيث طوف به فى شوارعها، ثم أمر السلطان العثمانى باعدامه. كما أهدى حمود إلى محمد على أربعة رؤوس من كرائم الخيل مصحوبة برسالة تظهر له المودة والصداقة. وقد استحسن محمد على الهدية وبعث برسالة إلى حمود حثه فيها على رعاية شعبه فى المخلاف السليمانى حتى يعزز مطلبه لدى الباب العالى "مالك الزمام ومرجع الأمور" بابقاء حمود على امارته على أن يعاد اليه كما ما انتزعه الوهابيون من أملاكه. غير أن حمود تنكر لمحمد على كما فعل من قبل مع الوهابيين واستجاب لنداء أشراف عسير الذين اتخذوا موقفا معاديا من قوات محمد على المعسكرة هناك. ولهذا قام حمود بمهاجمتهم فى عسير وألحق الهزيمة بقائدهم جمعة باشا. على أن قوات محمد على عاودت هجومها على عسير بقيادة سنان باشا، ولكن النصر كان حليف حمود فى تلك المرة أيضا، فتراجع جنود محمد على عن عسير وقتل قائدهم سنان باشا أثناء الانسحاب[٢].

وبعد سقوط الدرعية فى أيدى قوات محمد على فى شهر سبتمبر ١٨١٨ حول جيش محمد على عملياته الحربية من الميدان النجدى إلى اليمن. فتحركت قواته بقيادة خليل باشا لتقضى على بقية فلول الوهابيين فى شمال اليمن[٣] فى شهر ديسمبر من نفس السنة[٤]. وكان أحمد بن حمود قد خلف أباه فى حكم عسير. غير أنهم عدلوا عن طريق عسير وتقدموا فى

(1) Marston, T.E.: Op. Cit., p. 39.

(٢) محمد بن أحمد العقيلى: المصدر السابق، جـ١، ق٢، ص ٥٢٠-٥٢٤.

(3) Marston, T.E.: Op. Cit., p. 38.

(٤) عبد الحميد البطريق (دكتور): من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧-١٨٤٠، ص ٥٠.

حركة خاطفة تجاه مدينة "أبى عريش"[١] عاصمة المخلاف السليمانى مما اضطر أحمد بن حمود أن يسرع فى التحرك إلى هناك. وكان يدور فى خلد ابن حمود أن مقصد خليل باشا هو فرض السيادة العثمانية على اليمن مع الابقاء عليه أميرا فى بلاده، لهذا تهاون فى أمر المقاومة والدفاع، واطمأن إلى أنه سوف يستطيع بقواته من رجال قبائل همدان وغيرهم من المرتزقة أن يقاوم جنود محمد على للحصول على صلح يحقق أغراضه. ولكن جيش محمد على بعد أن سيطر على صبيا واستولى على قلعتها طلب قائده من ابن حمود أن يحضر إلى معسكره للتفاهم معه. وقد قدم ابن حمود إلى معسكر خليل باشا معلنا طاعته وولاءه، فأمر خليل باشا بالعودة إلى "أبى عريش" رفق مأمور يتولى ادارتها من قبله، كما طلب من ابن حمود أن يكتب إلى كافة عماله وحامياته فى أرجاء البلاد بالتسليم. فصارت البلاد الواقعة من أبى عريش شمالا إلى زبيد فى الجنوب تحت أمره خليل باشا[٢].

وبعد أن استقر الموقف فى يد خليل باشا فى اليمن فى سنة ١٨٢٠ بعث رسولا من قبله إلى المهدى عبد الله إمام صنعاء[٣] ومعه رسالة من محمد على تشير إلى أن قواته جاءت الى اليمن لتخليص البلاد من ورثة الشريف حمود باعتبارهم من اتباع الوهابيين، واعادتها إلى الأمام. وطلب خليل باشا من أمام صنعاء أن يوفد مندوبين من قبله للتفاوض معهم فى أمر إعادة البلاد[٤]. وانتهت المفاوضات بالاتفاق على أن يدفع الأمام الزيدى

---

(١) تقع مدينة "أبو عريش" على مسافة ٢٥ كيلو متر من ميناء جيزان بشمالى اليمن، وتسقط عليها أمطار غزيرة وتكثر بها المزارع، وترتفع عن سطح البحر بنحو ٢٥٠ قدما.

(٢) محمد بن أحمد العقيلى: المصدر السابق، جـ١، ق٢، ص٥٤٣.

(3) Marston, T.E.: Op. Cit., p. 38.

(4) Playfair, R.L.: Op. Cit., pp. 138,134.

مبلغا من الخراج سنويا إلى الباب العالى من محصول البن اليمنى، مما يؤكد أهمية هذا المحصول اليمنى كسلطة دولية حينذاك.

وقد قام أمام صنعاء بارسال عماله لاستلام البلاد اليمنية التى سيطر عليها جيش محمد على وذلك باستثناء مدينة "أبى عريش" التى اتفق الامام مع قائد هذا الجيش على أن يكون تسليمها لعلى بن حيدر، المنافس الأول للشريف حمود ولابنه أحمد من بعده. وكان أحمد هذا قد وقع أسيرا فى قبضة قائد قوات محمد على الذى أرسله إلى مصر حيث توفى فيها، بينما عاد خليل باشا إلى الحجاز بعد أن سلم ما فتحه من البلاد اليمنية للامام الزيدى[١] وإنتهت بذلك مهمته فى بلاد اليمن.

وقد طلب أمام صنعاء من محمد على تخفيض المقدار السنوى المطلوب من البن اليمنى، غير أن " محمد على" رفض تخفيض الكمية المفروضة على الإمام للباب العالى مبررا ذلك بقوله: "لقد أعطيته بدل البن بلادا واسعة فى نظير المقدار من البن المتفق عليه"[٢].

وهكذا أعادت قوات محمد على فى سنة ١٨٢٠ تبعية أمام صنعاء للسيادة العثمانية، إذ كان الائمة قد خرجوا عن طاعة الدولة العثمانية منذ جلاء العثمانيين عن اليمن فى سنة ١٦٣٥، ولم يكن للباب العالى سلطان عليهم. فكان تعهد الامام لقائد قوات محمد على فى اليمن بأن يدفع للباب العالى جزءا من الخراج اعترافا من ائمة صنعاء بعودتهم إلى حظيرة الدولة العثمانية من جديد[٣]

---

(1) Playfair, R.L.: Op. Cit., pp. 138,134.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من محمد على إلى أحمد يكن وثيقة رقم ٣٠٠ دفتر ١٤ معية تركى، ص٧٦، (١٤ جمادى الثانية سنة ١٢٣٩ هـ)

(٣) حسين مؤنس (دكتور): المصدر السابق، جـ١، ق٢، ص٥٤٥.

وتجدر الإشارة إلى أن الباب العالى أراد أن يكافىء ابراهيم بن محمد على لانتصاره على الوهابيين، فعينه السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) على باشوية جده فى شهر يوليو سنة ١٨٢٠ (شوال سنة ١٢٣٥ هـ) مكافأة له على خدماته. ولما كانت هذه الباشوية تشمل أيضا أقاليم سواكن ومصوع والحبشة[١] فقد صار ابراهيم يلقب بمتصرف جدة والحبش. أو " والى إيالة الحبش ومتصرف سنجق جدة"[٢]، وعلى ذلك فقد أصبح منذ ذلك الوقت للباشوية المصرية نوع من السيادة - فى ظل التبعية العثمانية ـ على الساحل الغربى للبحر الأحمر.

وقد وجه محمد على اهتمامه بعد ذلك إلى تنفيذ عدة مشروعات هامة أخرى كان من بينها فتح السودان بهدف حماية منابع النيل وضمان تنفيذ المشروعات الزراعية فى مصر حينذاك. وخلال عامى ١٨٢٠و ١٨٢٢ تمكن محمد على من السيطرة على سنار وكردفان، وامتدت الامبراطورية حتى حدود الحبشة، بل أنها تاخمت حدود ولايتى "تيجرى" و "غوندار" الحبشيتين. وهكذا تمكن محمد على فى سنة ١٨٢٣ من السيطرة على جزء كبير من جانبى حوض البحر الأحمر[٣]

وجدير بالذكر أن حادثة الاعتداء على الوكالة التجارية البريطانية فى مخا فى سنة ١٨١٧ ـ والتى استغلتها بريطانيا بعد ذلك بعامين لتبرير تدخلها لحماية مصالحها فى الموانى اليمنية ـ كانت تلك الحادثة ذات دلالة خاصة بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية فى نهاية العقد الثانى من

---

(1) Douin. G.: Histoire du Sudan Egyptien, p. 99.

(٢) محمد فؤاد شكرى (دكتور): مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخى للمسألة، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(3) Marston. R.E.: Op. Cit., p. 38.

القرن التاسع عشر[١]. إذ أن "الكابتن وليم بروس" الذى أرسلته حكومة الهند البريطانية للتفاوض مع أمام اليمن بشأن الوكالة البريطانية فى مخا قد طلب من "هنرى سولت" قنصل بريطانيا فى مصر حينذاك تأكيد تبعية مخا لمحمد على وكان هذا المطلب هو أول علامة مميزة للوجود المصرى فى المنطقة، وأول استخدام للاساليب الدبلوماسية تقوم به شركة الهند الشرقية البريطانية فى تعاملها وعلاقتها مع الحكومة المصرية[٢].ويرجح أن بريطانيا فضلت حينذاك تأكيد الوجود المصرى فى اليمن نكاية بإمام صنعاء الذى رفض أن يصل إلى حل مرض يتفق مع المصالح البريطانية حينذاك.

بل إن حاكم بومباى " الفنستون Elphinstan" طلب من "سولت" القنصل البريطانى فى مصر حينذاك تأكيد تبعية اليمن لمحمد على، واستئذانه – فى حالة الضرورة – فى قيام حكومة بومباى بمحاصرة الموانئ اليمنية، وبأن حدوث ذلك لا يعنى وجود أية نية لدى البريطانيين لغزو اليمن[٣].

وقد أجاب "سولت" على "بروس" موضحا أن محمد على قد منح الإمام الولايات التى سيطر عليها ابنه ابراهيم من "الدولة" حاكم الحديدة، مقابل كمية معينة من محصول البن اليمنى ترسل كخراج سنوى للباب العالى، وفضلا عن ذلك كان محمد على على علم تام بأهداف حكومة بومباى، وكان يأمل أن تقدم ترضية مناسبة من قبل الامام عن الاهانة التى الحقت بوكيل الشركة البريطانية فى مخا، وأبدى استعداده للتوسط لحل هذه المشكلة فى الوقت الذى تحدده شركة الهند الشرقية البريطانية.

---

(1) Dodwell, H.: Op. Cit, p. 60.

(2) I.O., Egypt, V, 7, Bruce (Mocha) to Salt, 10/6/20.

(3) I.O., Egypt, V, 7, Elphinstone to Salt, 6/8/20.

وبعد أن حاصرت السفن البريطانية ميناء مخا في اليوم الثالث من شهر ديسمبر سنة ١٨١٩ وتم قصف المدينة في السادس والعشرين من نفس الشهر حتى سقط البرجان الرئيسيان المدافعان عن المدينة في اليوم الثلاثين من الشهر المذكور، فإن الامام لم يجد بدا من عقد معاهدة مع شركة الهند الشرقية البريطانية في اليوم الخامس عشر من شهر يناير ١٨٢١، أصبح بموجبها للوكيل البريطاني في مخا حرس خاص مثلما لنظيره في البصرة وبغداد، كما أنقصت نسبة الضرائب الجمركية على التجارة البريطانية من ½ ٣% إلى ½ ٢%[١].

وجدير بالذكر أنه عند تجديد امتياز "Charter" شركة الهند الشرقية البريطانية في سنة ١٨١٣ تغيرت السياسة العامة لحكومة بومباي بالنسبة لعلاقاتها المتصلة بالبلاد العربية، بحيث أصبحت تقوم على الأسس التجارية الخالصة، تاركة القرارات السياسية في يد "اللجنة السرية للشركة في لندن Secret Committee in London". وقد بدا ذلك واضحا عندما أبدى سلطان لحج وعدن في سنة ١٨٢٢ استعداده للسماح باقامة وكالة تجارية بريطانية في عدن نظير تلقى بعض المساعدات من البريطانيين لمواجهة ثورة بعض القبائل اليمنية المجاورة وتمردها عليه. فقد اضطر "هتشنسون Hutchinson" الوكيل البريطاني في مخا حينذاك، والذى تلقى هذا العرض أثناء زيارته لعدن، إلى رفض هذا العرض، موضحا للسلطان أن التعليمات التي كانت لديه يستنبط منها أن حكومة بومباي ترغب في تجنب المسائل السياسية في علاقاتها مع البلاد العربية، وأنه يمكنه فقط أن يقوم بتنظيم العلاقات التجارية دون غيرها مع اليمنيين.

وجدير بالذكر أن الأستانة فزعت إزاء الأنباء الخاصة بقصف الأسطول البريطاني لميناء مخا اليمني، وقد طلب "ستراتفورد كاننج" من

---

(1) Graham. G.S. : Op. Cit., pp. 287, 288.

"سولت" أن يوضح له حقيقة الوضع القائم فى منطقة اليمن؛ وقد أجاب "سولت" مؤكدا أن الامتيازات الأجنبية غير مطبقة هناك، وأن ضريبة الرسوم والرشوة المتفشيتين هناك تجعلان الربح التجارى غير ميسر، وأن السلطة المركزية ضعيفة للغاية حتى أن اتصالات المسئولين البريطانيين أصبحت مجدية إلى حد ما مع القوى المحلية وليس مع الحكومة المركزية. واقترح " سولت" أنه من الأفضل للبريطانيين أن يكون ميناء مخا اليمنى تحت النفوذ العثمانى بما يسمح للبريطانيين بتطبيق المعاهدات والاتفاقيات مثلما هو معمول به فى سائر البلاد التابعة للدولة العثمانية[١].

وقد أصبح الاتفاق واضحا بين وجهتى نظر الباب العالى ومحمد على حول ضرورة مواجهة تحركات البريطانيين أمام الساحل اليمنى وخاصة أمام ميناء مخا بعد ابرام معاهدة ١٥ يناير عام ١٨٢١ التى بموجبها تم تحديد الرسوم الجمركية على التجارة البريطانية وتأمين حماية البريطانيين فى الموانى اليمنية[٢]. واعتقد الباب العالى ومحمد على أن هذه العمليات ما هى إلا مقدمة لفتح الطريق أمام البريطانيين للوصول إلى صنعاء والسيطرة على اليمن. وقد أكد هذا الاعتقاد وصول سفينة تجارية بريطانية فى صيف عام ١٨٢٢ إلى ميناء مخا محملة بالمهمات الحربية والخيام نقلت كلها إلى دار القنصل، ثم تلتها سفينة أخرى تحمل مهمات وسلاسل ضخمة من الحديد أشيع أن الغرض منها سد مضيق باب المندب، وانشاء قلاع على جانبى المضيق تعسكر فيها حاميات بريطانية[٣].

---

(1) Marston, T.E.: Op. Cit., p. 40.

(2) I.O.L. 209, Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873 pp. 2,3.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من الصدر الأعظم محمد صالح إلى محمد على، دفتر رقم ٧ وثيقة رقم ٧١ تحريرا فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٣٦هـ.

وقد نتج عن ذلك إجراء اتصالات بين مصر والآستانة، طلب محمد على خلالها من حكومة الباب العالى العمل على وقف تلك التحركات البريطانية بالطرق الدبلوماسية. وبناء على ذلك فقد تلقى السفير البريطانى فى الآستانة مذكرة رسمية من الباب العالى فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٢٢ يوجه فيها نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة تلك التصرفات من جانب ممثليها فى الهند إزاء الموانى اليمنية فضلا عن تصرفات القنصل البريطانى فى مخا. وأكدت المذكرة " أن جهات مخا، باعتبارها ملكا للدولة العلية ومن أراضيها، لا يسعها إلا حمايتها وحراسة سكانها وصيانة حقوق أهلها لقربها من الكعبة الشريفة التى تعظمها الذات الشاهانية، لذلك فإن الدفاع عنها واجب شرعا وعقلا حتى لا يحدث ما يخل بالدين الاسلامى فى أرض إسلامية"[١].

وقد أجاب السفير البريطانى على المذكرة العثمانية موضحا بأن الخيام التى وردت إلى مخا فى السفينة الانجليزية كانت كلها هدية من حكومة الهند البريطانية إلى امام صنعاء المهدى عبد الله ووزيره، وأنه قبلها شاكرا ممتنا. وأما الصناديق التى ظن رستم أغا - وهو الذى أبلغ محمد على هذه الأنباء - أن بها ذخائر ومدافع، فلم يكن بها سوى مأكولات ومشروبات وأدوات منزلية خاصة بالقنصل البريطانى هناك. وأما مسألة السلاسل الضخمة التى حملتها سفينة إنجليزية إلى مخا وقيل أنها لسد باب المندب فذلك تأويل باطل وواه ومخالف للحقيقة، ذلك لأن طول المسافة بين البوغاز وجزيرة بريم الواقعة فى تلك الجهة يبلغ ثلاثة أميال من إحدى تلك الجهات، واثنى عشر ميلا من الجهة الأخرى تقريبا، مما يؤكد تعذر إغلاقه بتلك السلاسل. أما فيما يختص بالامتيازات التى حصلت عليها حكومة الهند

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: ترجمة التقرير الرسمى المعطى من طرف الدولة العلية إلى سفير إنجلترا بالأستانة، محفظة رقم ٨ وثيقة رقم ١٧ فى ٦ ذى القعدة سنة ١٢٣٧هـ)

البريطانية بموجب معاهدة ١٥ ينـاير ١٨٢١ فإنـها لا تتعدى أن تكون من طراز المعاهدات التى عقدتـها الحكومـة البريطانيـة مـع الدولـة العليـة، وقد عقدتـها مـع أمـام صنعـاء رغبـة منـها فـى حمايـة شـركة الـهند والرعايـا البريطانيين من الظلم الواقع عليهم واتخاذ الاجراءات الشديدة ضدهم[1].

بل أن حاكم الهند البريطانى أرسـل إلـى "سـولت" قنصـل بريطانيـا فى مصر يطلب إليه أن يذكر محمد على بـأن "تصـور أى خلـل طـرأ علـى رابطة المودة بينه وبين الانجليز أمر يدعو إلى أشـد الأسـف فحكومـة الـهند البريطانية لم تقصد بضـرب الحصـار علـى مؤانـى صنعـاء (اليمـن) سـوى الحصول علـى الترضيـة الكافيـة مـن الامـام نظـير مـا حـدث لرعاياهـا فـى مخا"[2].

ورغم انتهاء مسألة مخا عند هذا الحد إلا أن الاعتقاد ظل سائدا لدى الباب العالى ومحمد على بأن انجلترا تنوى أن تتصيد الفرص للسيطرة على اليمن للانتفاع بموانية وتجارتـه. واعتقـدت الحكومـة العثمانيـة حينـذاك بـأن باستطاعة محمد على السيطرة على معظم انحاء الجزيرة العربية وأن يقوم باحتلا ل اليمن وموانيه حتى عدن باسم الباب العالى كمـا فعـل فـى الحجـاز ونجد، غير أن محمد على كان منشغلا بحملته على السودان وبتنظيم الجيش المصرى الجديد مما حال دون قيامه بهذا المشروع. ولكنه فـى نفس الوقت كان متيقظا للدور الذى تلعبه السياسة البريطانيـة للسيطرة علـى اليمـن ممـا جعله يرسل إلى حاكم الحجاز أحمد باشا يكن فى شهر نوفمبر سنة ١٨٢١

---

(١) دار الوثـائق القوميـة بالقـاهرة: مـن قنصـل إنجلـترا فـى مصـر "سـولت" إلـى"ستراتفورد" سـفير إنجلترا بالأستانة فـى ١٦ أغسـطس سـنة ١٨٢٢، إفادة رقم ٤٨٢، محفوظات المعية، محفظة ١٦، وثيقة رقم ٨٢.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة، من حاكم الهند العام إلى "سولت" ملحق بالوثيقـة رقم ١٤٠ محفظة رقم ٧، فى ٢١ مايو سنة ١٨٢١.

أمرا يطلب منه فيه أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل ضمان الدفاع عن سواحل البحر الأحمر. وأن يرتب الاحتياطات السريعة ضد السفن الانجليزية التى قد ترد إلى مخا والحديدة بقصد السيطرة عليها، خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت ترى أن السيادة التى يدعيها الباب العالى على اليمن والتى استعادها محمد على غير شرعية(١).

وقد سارع حاكم الحجاز إلى اتخاذ عدة إجراءات أهمها إرسال قوة إلى "أبى عريش" تتألف من خمسة وعشرين ألف جندى استعدادا لما عسى أن يجد من الحوادث. كما أرسل فى نفس الوقت إلى امام اليمن خطابا يحذره فيه من "حيلة الانجليز وعدم الاذعان لمطالبهم، إذ أن هدفهم هو الاستيلاء على اليمن"، وقد دفعه إلى ذلك علمه بأنباء تفيد بأن البريطانيين يحاولون استرضاه الإمام والتظاهر بصداقته بعد المعاهدة التى عقدوها معه فى ١٥ يناير سنة ١٨٢١ وذلك بإهدائه بعض الهدايا الفاخرة من ملابس وخناجر وخيام، فضلا عن محاولاتهم للاتصال بشيوخ القبائل واستمالتهم بالأموال والهدايا المختلفة(٢).

على أن هذه التصرفات من قبل محمد على كانت تظهر مدى الدور الذى كان يقوم به لابعاد النفوذ البريطانى عن اليمن مستخدما فى سبيل ذلك كافة الوسائل الدبلوماسية من جهة والاستعداد الحربى من جهة أخرى، الأمر الذى جعل بريطانيا ترقب هى الأخرى تحركاته بعين الحذر حتى لا يشكل عقبة فى سبيل تحقيق مصالحها فى طريقها الحيوى الموصل إلى الهند عبر البحر الأحمر.

---

(1) I.O., Memorandum, Turkish Claim of Sovereignty in Yemen, p. 18.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور): المصدر السابق، ص٦١.

وعلى الرغم من أن بريطانيا اشتدت مخاوفها من سيطرة محمد على على ميناء مخا اليمنى بعد ذلك بوقت قصير[١]، فانها كانت تستعين به فى بعض الأحيان للعمل على حل بعض المشكلات التى تواجه رعاياها هناك. فقد حدث أن وقع خلاف بين "الدولة" حاكم مخا وبين التجار الهنود المقيمين فى المدينة، حول دين قدره عشرين ألف ريال يستحقونه لدى هذا الحاكم الذى رفض أن يدفعه لهم. وقد طلب "سولت" من محمد على التوسط للحصول على المبلغ من الامام غير أن محمد على أكد هذه المرة "لسولت"، **أن الامام" غارق فى مضغ القات، وأن اليمن فى حقيقة الأمر يعيش بدون حكومة، وأن الفوضى ضاربة أطنابها هناك، وأن خزينة الامام لا يوجد بها ريال واحد"، كما أكد محمد على فى نفس الوقت أن العديد من رجالات اليمن قد طلبوا منه أن يضع يده على تلك البلاد حتى ينقذها من الانهيار**[٢].

أما فى عدن فقد عرض السلطان أحمد عبد الكريم العبدلى أن يمنح شركة الهند الشرقية البريطانية ترخيصا لإقامة وكالة تجارية لها فى الميناء مقابل أن تتكفل له الحكومة البريطانية بحمايته من أى اعتداء يقع من قبل القبائل العربية المجاورة. غير أن حكومة الهند البريطانية لم تقبل حينذاك ذلك العرض السخى نظرا لأن الأوضاع الدولية كانت فى صالحها، ولم تكن فى حاجة إلى عقد اتفاقيات سياسية لأنها كانت مهتمة فى ذلك الحين بتعزيز علاقاتها التجارية فى منطقة البحر الأحمر دون اقحام نفسها فى علاقات سياسية تحملها أية تكاليف[٣]، إذ لم يكن هدف البريطانيين قد تبلور

---

(1) Marston, T.E.: Op. Cit., pp. 40, 41.

(2) I.O.L., Memorandum, Turkish Claim of Sovereignty in Yemen, Sovereignty over Mocha, p. 10.

(3) Marston, T.E.: Op. Cit., pp. 39, 40.

بعد نحو جعل عدن أو مخا مركزا لبسط نفوذهم السياسى أو نشاطهم البحرى فى منطقة البحر الأحمر على نحو ماسبيدو الموقف فى نهاية العشرينات من القرن التاسع عشر.

محمد على وفتح السودان:

وبعد نجاح محمد على فى الجزيرة العربية فى نهاية العشرينات من القرن التاسع عشر فقد قام بحملة أخرى لم يكلفه بها السلطان العثمانى ولكنه استطاع أن يحصل على اعتراف السلطان بها وهى حملة النوبة وسنار وكردفان وهى التى وضعت أسس ما أصبح يعرف بالسودان المصرى. وقد اراد محمد على أن يصل إلى مناطق الوثنيين فى أقصى الجنوب لتجنيد جيش منهم، فضلا عن وصول تقارير غير صحيحة إليه عن وجود الذهب فى السودان. وقد اسند محمد على قيادة الحملة الرئيسية لفتح السودان إلى أحد أبنائه وهو إسماعيل كامل باشا، وغادرت أسوان فى عام ١٨٢٠ وأعقبتها حملة أخرى عام ١٨٢١ قامت بغزو كردفان. وقد قامت ثورة نتيجة لاستياء السودانيين من تصرفات جنود محمد على ومن الضرائب التى فرضت عليهم وانتهت بقتل إسماعيل باشا وحاشيته فى شندى فى نوفمبر عام ١٨٢٢.

وبعد إخماد هذه الثورة ظلت السودان تابعة للحكم المصرى العثمانى حتى قيام الثورة المهدية فى بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

محمد على وتكوين الجيش من عناصر مصرية :

وفيما يتعلق بمحاولات محمد على تكوين جيش من المصريين بدلا من الألبانيين الذين تكون منهم جيشه وذلك فى اوائل العشرينات من القرن

التاسع عشر، فإن ذلك كان يرجع إلى رغبته فى تكوين جيش يدين له بالطاعة والولاء بدلاً من رفاقه الألبانيين الذين كثرت اضطراباتهم ومشاكلهم وتخلص من عدد كبير منهم فى حروبه فى الجزيرة العربية. وقد سبق قيامه بتجنيد المصريين محاولاته تكوين جيش من المماليك الشبان ممن يمتلكهم الوالى وأعيان مصر فى ذلك الحين وقد بلغ عددهم ألفا من الشبان جمعهم فى ثكنات حديثه فى أسوان، وقد تلقى هؤلاء تدريبا عسكريا أوربيا على يد ضباط جيش نابليون السابقين الفرنسيين والإيطاليين الذين انتهت أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية فيينا. وكان أشهرهم "الكولونيل سيف" الذى اعتنق الإسلام وعرف باسم سليمان باشا الفرنساوى. ثم اتجه إلى تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار وبلغ عددهم فى جيشه ثلاثون ألفا عام ١٨٢٣ وعرفوا باسم النظام الجديد وتكونت منهم ستة آلايات بقيادة ضباط من المماليك غير أن معظمهم قد مات مما جعل محمد على يؤمن بأهمية تجنيد المصريين الذين كان يخشى تجنيدهم حتى لا ينقلبوا ضده ولكنه اتجه أخيرا إلى تجنيد الفلاح المصرى استجابة لما اشار به القنصل الفرنسى فى مصر، غير أن فلاحى مصر لم يكونوا يقدمون على تأدية الخدمة العسكرية مما جعل الشبان منهم يهربون لتعلقهم بأرضهم وقراهم حتى أنهم شوهوا أعضاءهم غير ان محمد على كون آلايا كاملا من المشوهين من المصريين فكانوا مجندين مشوهين فقد بعضهم عينه أو إصبعه أو أسنانه الأمامية، كما حاول استجلابهم عن طريق العلماء والوعاظ. ونجح محمد على فى تكوين جيش من المصريين كجنود يقودهم ضباط من الأتراك والشراكسة حتى وصل بعضهم بمضى الوقت إلى ضباط وقادة [١].

---

(١) محمد محمود السروجى (دكتور): الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، ص٦٣.

وقد أدى هذا الوضع الذى أوجده محمد على إلى قيام الثورة العرابية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد ضمن محمد على بهذا الجيش استقرار حكمه كما استعان بـه السلطان محمود الثانى لإخماد ثورة اليونانيين فى المورة عام ١٨٢٥، فنجح فيما فشل فيه الجيش العثمانى من قبل غير أن تدخل بريطانيا وفرنسا وروسيا بعد اتفاقهم فى معاهدة لندن فى السادس من يوليو عام ١٨٢٧ مما أدى إلى القضاء على الأسطولين المصرى والعثمانى فى معركة نفارين البحرية فى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٧. وبعد اتفاق محمد على مع كود رنجتون قائد الأسطول البريطانى فى مياه الإسكندرية فى ٦ أغسطس سنة ١٨٢٨ سحب محمد على قواته من المورة.

مشروع حملة محمد على لفتح الجزائر :

فى تاريخ محمد على صفحة يصح أن نقول أن تفاصيلها ما برحت مجهولة لقراء العربية إلى اليوم وهى صفحة مشروع حملة الجزائر مع أنها تنطوى على معلومات كثيرة تزيح النقاب عن نواح جديدة [٢].

صفحة جديدة يظهر فيها محمد على بمظهر المفاوض البارع الذى يتحمس لمشروع عظيم ولكن حماسه لا ينسيه أن هناك فارقاً بين الأمانى النظرية والحقائق العلمية فيحسب حساب لكل شئ فلا يبعثه حماسه على الاندفاع فى تيار محفوف بالأخطار.

ففى سنة ١٨٢٧ ساءت العلاقات بين حسين "داى" الجزائر وفرنسا بسبب استخفاف "الداى" بالنفوذ الفرنسى فى البحر المتوسط على

---

(٢) محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ، ١٤٢ – ١٥٥.

أثر توالى حوادث اعتداء المجاهدين المشمولين بحماية "الداى" على السفن الفرنسية من دون أن تحرك فرنسا ساكنا.

وفى يوم ٣٠ إبريل من تلك السنة قابل قنصل فرنسا فى الجزائر "الداى" شاكيا ومحتجا فاحتدمت بينهما المناقشة فصفع "الداى" القنصل الفرنسى " بمروحته" على وجهه تلك الصفعة التاريخية المعروفة.

ولما وصل نبأ هذا الحادث إلى باريس قررت حكومتها قطع علاقاتها بالجزائر وعكفت على درس الوسيلة التى تمكنها من تصفية حسابها مع "الداى".

ولكن فرنسا شغلت يومئذ بمعاهدة لندن الخاصة بتسوية الخلاف العثمانى اليونانى واضطرت إلى إرسال أسطولها إلى المياه اليونانية فلم تكن الفرصة ملائمة لتجريد حملة على إفريقيا للاقتصاص من "الداى".فلما حلت سنة ١٨٢٨ ألفت فرنسا نفسها منهمكة بالأحداث الدولية التى نشأت عن شعورها بمطامع روسيا فى الدولة العثمانية فلم يسعها أن تشغل جيشها عبر البحار.

غير انه كان لابد من تدبير حل للأزمة التى نشأت فى الجزائر فبذلت مساع كثيرة لدى "الداى" لحمله على الاعتذار عما بدر منه ولإقناعه بتعديل موقفه فذهبت كلها سدى بل زادت "الداى" غلوا وعنفا حتى إذا كانت سنة ١٨٢٩ حمل مجلس النواب الفرنسى حملة شعواء على الحكومة الفرنسية لتراخيها فى موضوع الاقتصاص من "الداى" فأصدرت الحكومة فى ٢٣ يونيو ١٨٢٩ تعليماتها إلى الكابتن "دى لابريتونيير" قائد السفينة الحربية "بروفنس" بالإقلاع إلى الجزائر ومقابلة الداى لإقناعه بما يأتى:

أولا: بالإفراج عن الأسرى الفرنسيين الذين عنده.

ثانيا: بإيفاد رسول عنه إلى باريس يؤكد لحكومتها أنه لم يشأ إهانة ملك فرنسا فى حادث ٣٠ إبريل سنة ١٨٢٧.

ثالثا: بعقد هدنة توطئة للوصول إلى صلح بين الجانبين.

وفى ٣٠ يوليو رست السفينة "بروفنس" على مسافة نحو أربعة أميال بحرية عن شاطئ الجزائر ونزل الكابتن "دى لابريتونيير" إلى البر فقابل "الداى" وبحث معه الرغبات الثلاث المتقدمة مُلحا عليه فى قبولها وإلا فإن فرنسا تشدد الحصار الذى ضربته على بلاده تمهيداً لتجريد حملة عليها، فأظهر "الداى" فى بادئ الأمر عدم رغبته فى التفاهم ولكنه قبل أن يتسلم شروط الهدنة على أن يرد رده النهائى عليها فى اليوم التالى. فلما اجتمع به فى اليوم التالى قال "الداى" أنه يرفض مقترحات فرنسا رفضا باتا ودعاه إلى مغادرة بلاده.

واضطرت السفينة عند إقلاعها إلى المرور بالقرب من بطاريات الشاطئ بسبب الرياح المعاكسة لها فظن رجال "الداى" أنها مناورة متعمدة فأطلقوا عليها مدافع البطاريات فأصابتها إحدى عشر قنبلة أنزلت بها خسارة يسيرة ورأى قائدها أنه ليس من الحكمة أن يشتبك فى معركة بمفرده فمضى فى سبيله.

وهاجت باريس وماجت لهذا الاعتداء من جديد فلم ير "البرنس دى بوليناك" رئيس الوزراء الفرنسية ووزير الخارجية إزاء ذلك مندوحة عن المضى فى بحث خطة عملية الانتقام من "الداى".

وكان المسيو "دروفتي" قنصل فرنسا العام السابق في مصر قد رجع في ذلك الحين إلى فرنسا على أثر اعتزاله الخدمة في مصر بعد ما قضى فيها خمسا وعشرين سنة. فعرض على "بوليناك" مشروعا فكر فيه منذ أن كان في مصر للتخلص من "داي" الجزائر وكاشف به محمد علي. ويتلخص في أن يتولى محمد على نفسه فتح طرابلس وتونس والجزائر فيخلع حكامها أو أمراءها ويضمها إلى مصر فيشملها حكمه كما شمل السودان مثلا. فكان رد محمد على على هذه الفكرة لأول وهلة أن سوريا هي التي تهمه لا طرابلس وتونس والجزائر. ولكن "دروفتي" ألح عليه وانتهى الأمر بأن وافق محمد على على الفكرة عملا بمبدئه القديم "لاتدع فرصة تمر بك دون أن تستفيد منها".

أفضى "دروفتي" بهذا كله إلى "بوليناك" مؤكدا أن نجاح محمد على محقق ولا سيما إذا ساعده الأسطول الفرنسي من جهة البحر، فإنه علاوة على أن الجيش المصري قادر على احتمال مشاق اجتياز الصحراء فمن المؤكد أن جميع العرب البدو الضاربين بين مصر وطرابلس يخفون إلى الانضمام إليه لشد أزره.

وزاد "دروفتي" على ذلك قوله أنه يعتقد أن الباب العالي لن يناوئ هذا المشروع لأن أمراء طرابلس وتونس والجزائر يعدون أنفسهم غير مرتبطين بالسلطان الا بارتباط اسمي، في حين أنه إذا حل محمد على محلهم استطاع أن يرسل إلى السلطان مالا كثيرا من إماراتهم يساعده على دفع جزء كبير من الغرامة التي فرضها عليه قيصر روسيا بمقتضى معاهدة أدرنة.

وبينما كان "دروفتى" يفضى إلى "بولينـاك" بمـا تقدم فـى باريس كان محمد على يعرب فى الوقـت عينـه للمسيو "ميمـو" قنصل فرنسا فـى مصر وهو الذى حل محل المسيو "دروفتى" عن استعداده للمضى فـى المشروع الذى بحث أسسه مع "دروفتى".

واستحسن "بولينـاك" مشروع "دروفتى" فكتب إلـى "ميمـو" يـأمره باستئناف المفاوضة مع محمد علـى وسؤاله عن الشروط التـى ينبغـى أن يشملها الاتفاق الذى يعقد بينه وبين فرنسا فى هذا الصدد.

وأوفد "بولينـاك" إلـى مصـر الكـابتن "هـودار يـاور" الجـنرال "جيلمينو" ليعاون القنصل "ميمو" فـى مفاوضاتـه مـع محمد علـى. وكـان "هـودار" يجيد اللغـة التركيـة وقد زار مصر سنة ١٨٢٧ بمهمـة رسـمية فعرف الباشا معرفة وثيقة.

وحمل "هودار" تعليمات "بولينـاك" إلى القنصـل "ميمـو" ليستأنس بها فى مفاوضاته، بل لكى تكون أساسا لاقتراحات الحكومة الفرنسية علـى محمد على، وخلاصتها أن يأخذ الباشا علـى عاتقـه مهمـة الحملـة كلـها فـلا يشترك معه فيها جيش فرنسى ما ولكـن الأسطول الفرنسـى يكـون متجمعـا أمام الجزائر ومتأهبا لمساعدة الجيش المصرى من البحر فى كل وقت.

وكلف "بولينـاك" القنصل "ميمـو" أن يبلـغ محمد علـى فـى الوقـت عينه أن الحكومة الفرنسية مستعدة لإقراضه عشرة ملايين فرنك بشـرط أن يشرع فى حملته بلا إبطاء. وأن الأمر صدر إلى الكونت "جيـامينو" سـفير فرنسا فى استانبول بأن يسعى لدى البـاب العـالى لاستصدار فرمـان يخـول محمد على سلطة ضم طرابلس وتونس والجزائر إلى ولاية مصر.

ووصل "هودار" إلى الإسكندرية يوم ١٦ نوفمبر ١٨٢٩ وفى مساء اليوم عينه حظى بمقابلة محمد على بصحبة القنصل "ميمو". ولم يكن حاضراً المقابلة من رجال الباشا سوى باغوص. ولما فرغ "ميمو" من بسط اقتراحات الحكومة الفرنسية قال محمد على أنه يعد بقبول الدعوة التى يوجهها إليه ملك فرنسا فى صدد هذه الحملة بالشكل الذى أفرغت فيه -أى أن يتولى الحملة وحده- بشرط أن تسدى إليه فرنسا المساعدة التى لا مندوحة له عنها لكى يشرع فى العمل بالحزم والسرعة اللذين يقتضيهما.

ثم اتفقوا على أن يستأنفوا الحديث فى اجتماع يعقدونه فى الغد، فلما اجتمعوا حدثهم محمد على عن خطته بإيجاز، كما تفاهم عليها مع نجله إبراهيم فقال أن حملته ستتألف من أربعين الف رجل، عشرين الفا من جيشه النظامى يسافرون بحرا، وعشرين ألفا من العرب البدو يسلكون طريق الصحراء، وأن إبراهيم باشا سيتولى قيادة الحملة.

وزاد محمد على على ذلك أنه يريد أن تكون لحملته صبغة واحدة وهى الصبغة الإسلامية لاعتقاده أنها شرط ضرورى لانجاح حملته، ولذلك لا يريد مساعدة ما من فرنسا لا براً ولا بحراً. ولكن يحتاج إلى بعض ضباط المدفعية وسلاح الهندسة العسكرية الفرنسيين وإلى معدات وذخيرة عند وصوله إلى عاصمة الجزائر فإذا احتاج إلى شئ من ذلك كاشف أميرال الأسطول الفرنسى بحاجته.

ولما انتهى محمد على من حديثه سأله القنصل "ميمو" عن شروطه. فقال محمد على :"إنى فى حاجة إلى سلفة قدرها أربعة ملايين ريال أتعهد بتسديدها فى خلال أربع سنوات بعد الاستيلاء على الجزائر

وأطلب أن تهدى إلى الحكومة الفرنسية فى الوقت عينه أربع سفن حربية ذات الثمانين مدفعا".

فما كاد المفاوضان الفرنسيان يسمعان هذه الشروط حتى أعربا عن دهشتهما العظيمة لها.

أولاً: لاختلافها اختلافا كبيرا عن التعليمات الصادرة من حكومتهما.

ثانياً: لأنه لم يجئ فى هذه التعليمات ذكر ما للسفن الحربية الأربع التى يطلبها محمد على.

وكانت دهشتهما أعظم لما رد عليهما محمد على بقوله أن المسيو "دروفتى" كتب إليه من باريس بأن الملايين العشرة من الفرنكات وهى التى تعرضها عليه ليست كل شئ، وأن الحكومة الفرنسية تتزل له من دون صعوبة عن السفن الحربية التى يمنى النفس بها.

واسترسل محمد على فى حديثه فأكد للقنصل "ميمو" والكابتن "هودار" أن طلبه الخاص بالسفن الحربية كان دائما جزءا من الاقتراحات التى اقترحها وعلق عليها قبوله لتجريد حملة إلى الجزائر.

وكان موقف محمد على قويا لأنه كان صادقا فى كل كلمة قالها، فقد تبين بعد ذلك أن "دروفتى" أشار إشارة سريعة إلى طلب محمد على الخاص بالسفن الحربية فى التقرير الذى قدمه "لبوليناك" واكتفى بالقول أن محمد على أعرب عن رغبته فى الحصول على بعض السفن الحربية فى مقابل مبلغ من المال يتفق عليه.

وألح الكابتن "هودار" على القنصل "ميمو" ليصارحه بالحقيقة فصارحه بأن هذا الشرط كان فى كل وقت جزءا من اقتراحات محمد على

واعترف بأنه لم ير ضرورة لإبلاغه "البولينـاك" مع أن محمد علـى كان صريحا فى أحاديثه وفى تعيين عدد السفن التى يريدها.

وقد قـال "هودار" فى تقريره لحكومته :"فيؤخذ مما تقدم ان "الباشا" كان على حق فى دعواه ولكن بما أن التعليمات الصادرة إلينا لا تنطوى على ما ينم على أن حكومتنا مستعدة للتنازل مجانا عن أربع سفن حربية اتجهت كل جهودى إلى حمل محمد على على العدول عن هذا الطلب... فابى ... وأكد لى غير مرة أن هذه السفن لازمة لكى تطبع حملته بطابع القوة فيكون لها وقع عظيم لا فى سكان طرابلس وتونس والجزائر وحدهم بل فى الباب العالى كذلك علاوة على أنها الوسيلة التى تكفل استسلام ولاة طرابلس وتونس والجزائر بسرعة وربما من دون تكبد خسارة ما".

وقال "هودار" بعد ذلك أنه حاول أن يمتحن مدى استعداد محمد على لقبول مبلغ من المال يعادل ثمن السفن الأربع أو يزيد عليه إذا لم تقبل الحكومة الفرنسية شرطه فألفاه مصرا على موقفه الأول وهو أنه لابد له من السفن الأربع.

وأبدى "هودار" رأيه كخبير عسكرى فى الخطة التى وضعها محمد على فقال أنها خطة رشيدة وبارعة وقد توفرت فيها جميع العوامل التى تكفل نصرا سريعا وسهلا، وأفاض "هودار" فى هذا الرأى فقال :"إن خطة محمد على تنطوى على أن يظهر فجأة فى البلاد التى يريد إخضاعها فتذهلها المفاجأة وبما أنها لا تستطيع أن تقاوم سوى مقاومة ضعيفة فجميع الدلائل تدل على أنها لن تتردد فى التسليم ... وستكون المفاجأة سريعة جدا

بحيث يتعذر على سلطان المغرب الأقصى أن يسعف جاره "داى" الجزائر في الوقت الملائم".

وإذا كان محمد على يريد أن يطبق خطط "الحرب الخاطفة" قبل أن تطبقها ألمانيا بمائة سنة وعشر سنوات.

وقال "هودار" بعد ذلك أن أكبر دليل على أن محمد على يعلق مجده ومصلحته على نتائج هذه الحملة "أنه قرر أن يسند قيادتها إلى نجله إبراهيم باشا مع أن نشاطه ومواهبه تجعل وجوده في مصر إلى جنب والده أمراً ضروريا ولاسيما بعد ما عهد إليه محمد على الإشراف على تفاصيل مهام الإدارة والجيش بعد تقدمه في السن فكان يخشى أن لا يوافق على ابتعاده عنه.

وفي ٢٥ نوفمبر (١٨٢٥) قرر الكابتن "هودار" أن يسافر إلى فرنسا ليستعجل رد الحكومة الفرنسية وليحمله بنفسه إلى محمد على.

وكانت فرنسا تسعى في تلك الأثناء لدى الباب العالي لتحصل على الفرمان الذى تريده لمحمد على فدارت بين سفيرها ورجال الحكومة العثمانية مفاوضات طويلة على ذلك ليس لبسطها هنا ضرورة وانتهت بعدم موافقة الباب العالي على منح محمد على هذا الفرمان.

أما محمد على فقد كان عازما على المضى في المشروع سواء وافق عليه السلطان أم لم يوافق بشرط أن تقبل فرنسا شروطه. وكانت وجهة نظره أنه عندما ينجح في حملته ويرسل إلى السلطان ثمرة هذا الفتح الجديد يبعثه على التسليم بالأمر الواقع.

وعرض "بولينياك" اقتراحات محمد على على الوزارة الفرنسية فعارض وزير الحربية فى إعطائه أربع سفن حربية فرنسية وقال أن شرف فرنسا لا يسمح بأن تخفق راية أجنبية على سفن كانت الراية الفرنسية تخفق عليها وشاطره زملاؤه هذا الرأى.

وكان القنصل "ميمو" قد كتب فى تلك الأثناء "كتابا سريا" إلى "بولينياك" يقول فيه أنه ظهر له من جميع أحاديث محمد على أن الشرط الخاص بالسفن الحربية شرط نهائى لا يتزحزح الباشا عنه وأنه لن يأمر جيشه بالتحرك ما لم ير السفن الأربع تدخل ميناء الإسكندرية لأنه يريد أن يظهر اسطوله بمظهر يدل على أنه من الطراز الأول.

واستطرد "ميمو" من ذلك إلى ابداء رأيه فى خطة محمد على فقال :" إنى اعترف بكل صراحة بأنه ليس هناك من يستطيع إخضاع تلك البلاد بسرعة تفوق السرعة التى يستطيع الباشا أن يخضعها بها ولا بتكاليف اقل من تكاليفه وإذا أراد جيش فرنسا أن ينهض بهذا العبء فإنه يواجه صعابا عظيمة ومخيفة وربما كانت صعابا يعجز عن تذليلها".

وتذرع "بولينياك" بهذا الكتاب السرى ليقنع زملائه بأن الالتجاء إلى محمد على خير حل يمكن لفرنسا أن تدبره للخروج من هذا المأزق فأصروا على ما قرروه وهو أنهم لا ينزلون عن أربع سفن حربية بحال ما.

وبعد مباحثات ومفاوضات طويلة فى باريس وفى القاهرة وفى الاستانة وضع "بولينياك" مشروعا جديدا ليعرض على محمد على على أساس أن تتعاون فرنسا معه تعاونا عسكريا فعليا فبينما يكون هو منهمك بإخضاع طرابلس وتونس تجرد هى جيشا على الجزائر. وفى الوقت عينه

يكون الأسطول الفرنسي مستعدا لحماية السفن المصرية التي تنقل زادا وذخيرة ومعدات حربية إذا أراد محمد على إرسالها بطريق البحر.

وهنا قال "بوليناك" أنه بمقتضى هذا المشروع الجديد يستطيع محمد على أن يكتفى بخمسة وعشرين ألف رجل بدلا من أربعين ألف.

غير أن فرنسا لا تتقيد في هذه الحالة بقيد ما فيما يتعلق بمصير الجزائر بل تترك هذا الموضوع إلى حين الانتهاء من الأعمال الحربية.

وهنا قد يسأل المرء: أما وقد اتجهت فرنسا اتجاها جديدا في مشروع هذه الحملة وقررت أن تتولى هي الاستيلاء على الجزائر فلماذا كانت تريد أن يستولى محمد على على طرابلس وتونس أو بعبارة أخرى لماذا خرجت على هذا التعاون مع محمد على مع أنه لم يكن بينها وبين طرابلس وتونس خصومة تستوجب عداء ما ؟.

رد القومندان "جورج دوان" على هذا السؤال فقال :"يبدو لأول وهلة أن فرنسا أرادت ألا تجرح شعور محمد على بعد عدولها عن مشروعها الأول، والحقيقة أن البرنس "دى بوليناك" كان يريد بذل أقصى ما يمكنه بذله لتعزيز العلاقات بين فرنسا ومحمد على وبالتالي بين فرنسا ومصر.

وعزز القومندان "جورج دوان" وجهة نظره هذه بما كتبه "بوليناك" في هذا الصدد في كتاب له عن السياسة الأوربية في أواسط القرن التاسع عشر.

نعود إلى مشروع الحكومة الفرنسية من الجديد فنقول أن الكابتن "هودار" رجع إلى مصر بشروط معدلة للمشروع الأول وأهمها ان يتنازل محمد على عن الشرط الخاص بالسفن فى مقابل ثمانية ملايين فرنك مع تعهد فرنسا له أن تصنع له فى مصانعها أربع سفن كالتى يريدها.

ولما وصل "هودار" إلى الإسكندرية قابله فيها باغوص وعثمان مساعدا محمد على المخلصان وأبلغاه أن الباشا فى القاهرة فاطلعهما على الشروط المعدلة ثم اتفق معهما على أن يبرقا إلى الباشا يسألانه هل ينتظره فى الإسكندرية أم يسافر إلى القاهرة لمقابلته فجاء الرد بأن يبقى فى الإسكندرية وبأن إبراهيم باشا سيوافيه فيها ليتفاوض معه.

وكان القنصل "ميمو" فى القاهرة يومئذ فقابل محمد على ولم يكتمه أن تكليف إبراهيم باشا السفر إلى الإسكندرية سيؤخر سير المفاوضات. فقال له محمد على بلا تردد وبلهجة حازمة :"إن لإبراهيم باشا الحرية التامة فى أن يعمل ما يريد وأن هذه الحملة من شأنه فإذا قبل اقتراحات الحكومة الفرنسية وقال نعم فإنه هو -أى محمد على- يقول نعم". ويظهر أن القنصل ألح فقال له الباشا :"إنك أيها القنصل تطلب منى نفس الشئ عدة مرات وقد قلت لك أن إبراهيم باشا مثلى ويعادلنى أفلا تدرى أن إبراهيم هو ابنى المحبوب؟ إنه سيفاوضكم فإذا أمضى الاتفاق ورأيت إمضائه فإنى أمضى بدورى".

وهنا -وقبل أن ننتقل إلى ما حدث بعد ذلك -ألا يجدر بنا أن ننوه بهذا الحب العظيم الذى كان محمد على يكنه لابنه إبراهيم وهل كان يسعه أن يخاطب قنصل فرنسا بأكثر مما خاطبه به ليفهمه مدى مكانته عنده؟

وسافر "ميمو" إلى الإسكندرية ليجتمع بالكابتن "هودار" فبلغها يوم ١٧ فبراير ١٨٣٠ وفى ذلك اليوم وصل إلى الإسكندرية من فرنسا المسيو "دى لانجدورف" من رجال السلك السياسى الفرنسى موفدا من قبل "بوليناك" بالمشروع الجديد ذلك المشروع الذى تقترح فيه فرنسا تعاونا عسكريا مشتركا مع محمد على.

وكان إبراهيم باشا قد وصل إلى الإسكندرية فى اليوم السابق أى فى ١٦ فبراير فأطلعه "ميمو" و"هودار" و"لانجدورف" على المشروع الجديد فظهرت عليه حالا علائم عدم الارتياح ولكنه ظل أياما ممسكا عن إبداء رأى قاطع فيه.

وفى مساء يوم ٢٦ فبراير دعا إبراهيم باشا المفاوضين الفرنسيين إلى مقابلته فلما اجتمعوا به قال لهم أنه دعاهم ليبلغهم رد والده على المشروع الجديد كتابة وإذا بالرد ينطوى على رفضه رفضا باتا.

ومما قاله محمد على فى رده أنه لو قبل التعاون الذى تعرضه عليه فرنسا "لاستحق لوم شعبه على ذلك" "ولفقدنا سمعتنا وشرفنا".
وقال بعد ذلك أنه إذا كان قد استطاع أن يحقق ما حققه حتى الآن فقد أدرك ذلك بتأييد الشعب والحكومة له وانه كان يأمل أن ينجح فى حملته الجديدة بقوة هذا التأييد ولكنه لا يستطيع أن يكفل هذا التأييد إذا اشترك مع دولة أجنبية فى حملة كهذه الحملة.

وكان من الطبيعي أن يشعر القنصل "ميمو" بخيبة أمل عظيمة عند إطلاعه على هذا الرد ولكنه اعترف بأن محمد على كان "معقولا" وبأنه لم يتحول عن "كلمته الأولى". قال "ميمو": "فقد فكر محمد على دائما فى

هذه الحملة على أساس أن تكون حملتـه فتظـل مطبوعـة بالطـابع الإسـلامى وحده إذ يجد فى هذا الطابع أكبر عون له".

وقال "ميمو" فى موضـع آخر مـن تقريـره :"وقـد تبـدو ثقتـه بنفسـه وإيمانه بنصر سهل فى مشروع عظيم كهذا المشروع لغزا من الألغاز لمـن يكون بعيدا عن مصر ولا سيما أن مـوارده محـدودة وجيشـه لا يـزال يفتقـر إلى قواد كما يقول هو نفسه ولكن الأمر يبدو كذلك -أى لا يبـدو لغـزا- لمـن يسمعه يتكلم بإفاضة ويفهمه ...".

إلى أن قال :"وهو فخور بأنه استطاع أن يعلى شرف اسـم الإسـلام بعد ما ضعف شأنه فى جهات أخرى، ويجب أن ينظـر إليـه كبطـل الإسـلام ومعقد آمال المسلمين".

وأعرب "هودار" عن رغبته فى الانتقال إلى القـاهرة ليقـابل محمـد على ويناقشه فى وجهة نظره. فرد عليه الباشا بأن لا فائدة من هذه الرحلـة لأن قراره نهائى ولا رجعة فيه "وإنه يريد أن يشعل النار فى بيته: كما قـال فى رد آخر على إلحاح المفاوضين الفرنسيين.

وبعد ذلك بأسابيع عاد المسيو "ميمو" إلى القاهرة فقابله محمد على وزاده إيضاحا وكان مما قالـه لـه أنـه أعظـم مـن سـائر ولاة الإمبراطوريـة العثمانية وأنه يتمتع من رعاياه بحب لا يتمتع بـه أحـد منـهم" ولكنـى أضيـع ثمرة اعمالى كلها إذا قبلت حلفـا كـالذى تعرضونـه علـى فـأفقد شـرفى أمـام أبناء جلدتى ودينى فيحتقروننى ويمتهنوننى ولا تظنوا أنى أسلك هذا المسـلك عن تعصب دينى فإننى معروف بسموى عن كل تعصب".

وبعد ما أفهم محمد على قنصل فرنسا أن موقفه فى هذا الموضوع ليس تعصبا بل امتناعا عن معاونة دولة أجنبية فى حرب تعلنها على مسلمين مثله قال:" وإنى لم أبلغ إلا سمعتى بين شعبى وبمشيئة شعبى فالتعاون معكم معناه القضاء على ... معناه موتى .. وإذا كنت أخاطبكم بهذه اللهجة فهناك أسباب تبعثنى على ذلك. إن الأعرابى الذى فى الصحراء يعرف علة جمله أكثر من أكبر طبيب فى أوربا".

وكان ذلك خاتمة المفاوضات التى دارت بين محمد على وفرنسا على مشروع حملة الجزائر فطوى الباشا صفحة هذا المشروع وعاد إلى التفكير فى سوريا بعد ذلك. وكأنما هذا التقلب الذى بدا له من فرنسا لم يسره فأخذ يولى وجهه شطر إنجلترا حينذاك.

وكان حديث مفاوضات فرنسا معه قد شاع فى انجلترا من مدة غير قصيرة فبدأت مساعيها السياسية فى الآستانة أولا. وفى ٢٩ يناير ١٨٣٠ كتب اللورد "ابردين" وزير خارجية انجلترا إلى "باركر" القنصل الإنجليزى فى مصر يبلغه اعتراضات الحكومة البريطانية على إقدام محمد على على مشروع كهذا برعاية فرنسا وأنه "يأمل أن لا يرتاب محمد على فى روح الصداقة والود اللذين تنطوى عليهما البواعث التى تبعث الحكومة البريطانية على أن تنصح له فى هذه المناسبة بأن يزن جيدا النتائج الجدية التى قد يفضى إليها المشروع الذى تدل الدلائل على أنه مستعد لتقييد نفسه به مع فرنسا".

ولكن محمد على كان قد رفض مشروع فرنسا الجديد نهائيا قبل أن يبلغه القنصل الإنجليزى فحوى تلغراف وزير خارجيته.

فلما جاء "باركر" من الإسكندرية إلى القاهرة ليبلغه رسالة اللورد "أبردين" فاجأه الباشا بقوله: أنه لم يعد لهذه الرسالة محل، لنه صرف النظر نهائيا عن تنفيذ هذا المشروع.

تلك هى وقائع مشروع محمد على لفتح الجزائر وهو المشروع الذى لم ينل حظه من التغطية التاريخية والذى ما زالت تفاصيله فى ثنايا الوثائق المصرية والفرنسية والبريطانية.

سيطرة محمد على على بلاد الشام :

وكان اهتمام محمد على بالسيطرة على سوريا يرجع للدوافع الاستراتيجية التى تتلخص فى ضرورة إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته فى وادى النيل والمراكز القديمة للقوة العثمانية فى الأناضول. وحاول محمد على أن يحقق هدفه بالوسائل السلمية فطلب من السلطان العثمانى ضم سوريا إليه فى سنة ١٨٢٧ فرفض السلطان ذلك مما جعل محمد على يتجه لاستخدام القوة. ووجد مبررا لذلك فى قيام السلطان العثمانى بإيواء من يفرون إليه من المصريين هربا من الجندية مما أدى إلى اصطدام قوات ابراهيم باشا بالقوات العثمانية فى أكتوبر ١٨٣١ كما هزم المصريون جيشا عثمانيا كان يقوده الصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونية فى شهر ديسمبر ١٨٣٢. وكانت الدولة العثمانية فى استانبول قد أعلنت خروج محمد على على سلطة السلطان العثمانى محمود الثانى فى أوائل عام ١٨٣٢ مما اضطر محمد على أن يعلن أنه سيخلص الدولة العثمانية من السلطان الفاسد الذى قضى على التقاليد الإسلامية واتبع أساليب الحياة الغربية. ولقد أثار هذا القول دهشة بالغة لأن محمد على نفسه كان قد بدأ برنامجه الإصلاحى فى الداخل على الحضارة الغربية قبل محمود الثانى. ولما كانت الحكومة

البريطانية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية إذ أنها تعتبر بقاءها عاملا لا غنى عنه فى بقاء التوازن الدولى الأوربى، فقد اتفقت الدول الأوربية إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا بالإضافة إلى الدولة العثمانية فى معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ على إخضاع محمد على وكان ذلك فى عهد السلطان عبد المجيد الذى حاول محمد على فى عهده بأن يكون له حق حكم مصر وراثيا وولايته طوال حياته فإذا لم يقبل ذلك خلال عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا وإذا لم يمتثل محمد على لذلك عزله السلطان. وبعد أن رفض محمد على تلك المعاهدة وتدخلت القوى الأوربية انتهى الأمر إلى صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ وتقرر فيه إعطاء محمد على وأسرته حكومة وراثية على ان يختار الباب العالى نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد على المذكور خلفا له.

وكانت هذه نهاية إمبراطورية محمد على الذى انسحب من جميع المناطق التى احتلها فى سوريا وجزيرة العرب وعاش محمد على تسع سنوات لم يكن قادرا فيها على القيام بأعباء الحكم نتيجة لمرضه حتى توفى فى ٢ أغسطس ١٨٤٩ بالإسكندرية ثم نقل إلى القاهرة حيث دفن بضريحه فى مسجده المعروف بالقلعة.

ومما لاشك فيه أن الجهود التى بذلها محمد على فى مجال نشاطه الخارجى لم تتحقق أهدافه منها لوقوف الدول الأوربية والسلطان العثمانى فى وجه تطلعاته فى هذا الشأن، أما بالنسبة لجهوده فى الميدان الداخلى فقد تحقق فيها الكثير من المشروعات النافعة فى مجالات الزراعة والرى والعناية بالموانى كمنافذ لتنشيط التجارة مع الخارج والعناية بالتعليم الفنى وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج وإنشائه للمؤسسات العلمية فى مصر

التى أشرف عليها رفاعة الطهطاوى وغيره فضلا عن إنشائه لجيشه من المصريين ليعد كل ذلك من الإنجازات الإيجابية لمحمد على وإن كانت منطلقاته فى تنفيذها هى منطلقات شخصية، حيث كان يعتبر مصر بمثابة ضيعته الخاصة، كما انه لم يؤمن على الإطلاق بالحركة الشعبية التى نصبته على حكم البلاد. وسوف يؤدى ضياع طموحاته وآماله نتيجة لوقوف الدول الأوربية والسلطان العثمانى ضده فى أوائل الأربعينات من القرن التاسع عشر إلى ركود الأوضاع القائمة فى مصر التى قامت حركتها على تزويد جيشه بكل ما يحتاج إليه من احتياجات لمختلف المجالات وستعود مصر إلى دائرة النشاط فى عهد خلفاء محمد على وإن كان نشاطها ستصاحبه زيادة فى التدخل الأوربى فى شئونها مما سيكون التخلص منه أحد أهداف الثورة العرابية فى أوائل الثمانينات من القرن المذكور [٣].

---

(٣) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل، جـ٢، ص١٥٨.

دور محمد على فى الجزيرة العربية

فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر

أثناء الفترة التى بقيت فيها قوات محمد على فى الحجاز فى أعقاب عودتها من اليمن منذ سنة ١٨٢٠ نشبت عدة حركات تمرد وفتن احتملت مصر فى سبيل اخمادها متاعب هائلة ونفقات باهظة. وكان من بينها تلك الفتنة التى نشبت فى جدة وكان قوامها بعض الضباط من العناصر غير النظامية فى جيش محمد على معظمهم من الأرناءود والاتراك. إذ أن جيش محمد على فى مكة فى ذلك الوقت كان يتكون من مجموعتين يقود أحدها "زنار أغا" الذى كان فى تنافس ونزاع مع "خورشيد بك" والى الحجاز من قبل محمد على. وقد حرض "زنار أغا" بعض الضباط لكى ينضموا اليه فى نزاعة مع "خورشيد بك" ليعلنوا تمردهم مطالبين برواتبهم المتأخرة[١]. وكان أكثر هؤلاء الضباط تشيعا "لزنار أغا" ضابط تركى يدعى "محمد أغا"[٢] الذى اشتهر باسم "تركجه بيلمز"، وهو من مماليك "مصطفى بك" صهر محمد على، وكان من خياله الجيش فى الحجاز[٣].

---

(1) Playfair, R.L.: Op. Cit., p. 140.

(٢) أحمد فضل العبدلى: هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن، ص١٤٢.

(3) I.O., B 209, Abstract of Correspondence and Memorndum respecting the Yemen, Confidential, January 1838, p.1.

وقد وسط محمد على شريف مكة محمد بن عون بين والى الحجاز "خورشيد بك" وبين المتمردين(١). غير أنهم أسروا الوالى فى جدة ونصبوا "تركجه بيلمز" واليا على الحجاز. كما انضم أهالى مكة وخاصة الموالين للوهابيين إلى صفوف المتمردين نكاية بجنود محمد على(٢) وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه الحرب السورية الأولى مستمرة بين محمد على والدولة العثمانية(٣)، ولهذا أرسل الباب العالى فرمانا إلى "تركجه بيلمز" يقره واليا على الحجاز نكاية بمحمد على الذى خرج عن طاعته فى سنة ١٨٣٢(٤).

وتجد الإشارة إلى أن البريطانيين كانوا يتتبعون أنباء حركة التمرد على الحكم المصرى فى الجزيرة العربية وأسباب قيامها، وقد أرسل القنصل البريطانى "كامبل" إلى "بالمرستون" وزير الخارجية البريطانية يقول أن اعتقاد "تركجة بيلمز" فى قرب نهاية حكم محمد على جعله يطمع فى القضاء على حكمه فى الجزيرة العربية.

على أن محمد على لم يرض بطبيعة الحال عن قيام تلك الفتنة، ولم يعترف بفرمان السلطان، بل أنه أراد أن يوطد نفوذ حكومته فى الحجاز واليمن، نظرا لما للحرمين الشريفين من الأهمية الدينية والسياسية، ولأن ثغور الحجاز واليمن بمثابة العقد الوثيقة فى خيط الاتصال التجارى بين مصر والهند. لهذا أرسل محمد على حملة مصرية بقيادة "أحمد يكن

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من محمد على إلى محمد بن عون شريف مكة، دفتر رقم ٤٠ معية تركى، وثيقة رقم ٨٢٨، ص ١٣٠، فى شهر صفر سنة ١٢٤٨هـ.

(2) Bury, G.W.: Arabia Infelix or the Turks in Yemen, P. 13.

(3) Marston, T.E.: Op. Cit., p. 43.

(4) Sabry, M.: L'Empire Egyptien sous Muhammed Ali, p. 288.

باشا"[١] إلى ينبع قوامها سبعة آلاف وخمسمائة مقاتل[٢]. وقد تقدمت هذه الحملة إلى جدة فاحتلتها بعد أن انسحب منها "تركجة بيلمز" جنوبا إلى قنفده حيث كانت تعسكر حامية مصرية. فلما استعصى على "تركجة بيلمز" فتح قنفده استمر فى انسحابه متجها ناحية الجنوب حتى وصل إلى الحديدة، فدخلها فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٣٢. ثم استقر بعد ذلك فى مخا التى حاصرها حتى سقطت فى يده فى شهر ديسمبر من نفس السنة، ولم يقو أمام صنعاء على مقاومته فى ذلك الحين[٣].

وأثناء وجود "تركجة بيلمز" على رأس قواته المتمردة فى مخا قام بالاستيلاء على السفن الآتية من الهند والتى اعتادت المرور بمخا الميناء الحيوى لليمن حينذاك لأخذ ما تحتاجه من تموين لمواصلة رحلتها عبر البحر الأحمر. وقد استولى "تركجه بيلمز" على شحنات هذه السفن ثم أعادها ثانية إلى الهند دون أن تواصل رحلتها إلى موانى البحر الأحمر[٤].وكان يقصد من وراء ذلك حرمان "أحمد يكن باشا" من استخدام هذه السفن فى نقل قواته حتى يمنعه من مهاجمته فى الموانىء اليمنية[٥]. وقد حاول "تركجه بيلمز" الاتصال بثوار عسير ليكونوا عونا له ضد الحملة المصرية القادمة فى الطريق، غير أن زعيم الثوار "على بن مجثل" لم يكن راضيا عن الوجود المصرى أو العثمانى على السواء. أما بالنسبة لامام اليمن فقد كان عاجزا عن رد ذلك العدوان مما جعله يضطر إلى ترك المنطقة من بلاده نهبا للحوادث بين قوات "تركجه بيلمز" المتمردة وزعيم

---

(1) F.O. 78. Campbell to Plamerston. 78/227. 16 April 1832.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من أمام صنعاء عبد الله الناصر إلى أحمد باشا يكن، وثيقة رقم ١٧٩ محفظة ٢٦٣، جمادى الأولى ١٢٤٥هـ.

(3) Marston. R.E.: Op. Cit.. p. 38.

(4) F.O. 78/228. Campbell to F.O. 10/27.

(٥) عبد الحميد البدنريق (دكتور): المصدر السابق، ص٧١.

الثوار فى عسير، والقوات المصرية الزاحفة نحو الجنوب للقضاء على المتمردين(١).

بل أن "تركجه بيلمز" من ناحية أخرى أرسل خطابا إلى السلطان محسن فضل العبدلى سلطان لحج وعدن يطالبه فيه بتسليمه ميناء عدن(٢). وقد اجابة السلطان محسن متظاهرا بالموافقة، ومن ثم قام "تركجة بيلمز" بارسال قوة من أربعين رجلا لتنظيم عملية الاستيلاء على هذا الميناء. ونزلت هذه القوة بالفعل إلى شاطىء عدن فى ١٧ فبراير سنة ١٨٣٣ فاستقبلها السلطان محسن استقبالا طيبا فى بداية الأمر. غير انه أمر رجاله بمهاجمة أفراد هذه القوة ليلة وصولهم(٣). فقتل منهم سبعة وعشرين رجلا وفر الباقون عائدين إلى مخا(٤)، مما أضطر "تركجة بيلمز" إلى صرف النظر مؤقتا عن الاستيلاء على عدن.

ولم يكتف "تركجة بيلمز" بهزيمته فى عدن، بل إنه قام فى شهر مارس سنة ١٨٣٣ بوضع خطة لمهاجمة ميناء جدة(٥) عن طريق البحر، فى نفس الوقت الذى يهاجمها حاكم عسير عن طريق البر. غير أن أمير عسير تقاعس فى اللحظة الأخيرة عن مناصرته فتراجع "تركجة بيلمز" عن مهاجمة جدة، وعاد إلى مخا بخفى حنين.

على أن محمد على عندما بدأ يفكر فى ارسال حملة للقضاء على هذا التمرد بعد انسحاب "تركجه بيلمز" إلى تهامة اليمن" فانه كان يخشى أن تعارضه الحكومة البريطانية وتحيك الدسائس ضده هناك. ولهذا فقد قام

---

(1) Playfair, R.L: Op. Cit., pp. 141, 142.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور): المصدر السابق، ص٧١.

(٣) أحمد فضل العبدلى: المصدر السابق، ص١٤٣.

(4) Playfair, R.L: Op. Cit., p. 143.

(٥) أحمد فضل العبدلى: المصدر السابق، ص١٤٣.

باستدعاء "كامبل" ممثل الحكومة البريطانية فى مصر فى ٣ يونيو سنة ١٨٣٣ وأبلغه أن تفاقم أمر المتمردين بقيادة "تركجه بيلمز" فى تهامة اليمن سوف يؤدى إلى اثارة القلاقل فى البحر الأحمر مما يعرض أمن السفن التجارية وسلامتها للخطر. وأوضح محمد على أن من شأن الوجود المصرى فى منطقة البحر الأحمر أن يؤمن التجارة الانجليزية التى تتخذ ميناء مخا مركزا لها. وهنا أيد "كامبل" لدى حكومته ارسال هذه الحملة مؤكدا لوزير الخارجية البريطانية أن من مصلحة بريطانيا حينذاك أن يسود الأمن فى بلاد اليمن، خاصة وأن محمد على قد عرض صداقته للبريطانيين وأبدى حرصه على مصالحهم. غير أن "بالمرستون" كان شديد الحقد حينذاك على نمو القوة المصرية فى منطقة البحر الأحمر مما جعله يترقب تطور الأحداث بكل يقظة واهتمام[1]

وعلى أية حال فقد عهد محمد على أخيرا الى "أحمد يكن باشا" والى الحجاز بمطاردة "تركجة بيلمز" فى بلاد اليمن، فتوجه اليه على رأس قوة قوامها خمسة عشر ألف مقاتل وكان ذلك فى نهاية سنة ١٨٣٣. وقد اشترك حاكم عسير الأمير "على بن محتل" مع قوات محمد على فى محاصرة مخا[2] حتى يحظى بأى كسب فى تهامة على حساب تقديم القوات المصرية هناك. وقد ضرب أسطول "أحمد يكن باشا" ميناء مخا من جميع الاتجاهات المتاحة من ناحية البحر، كما أن قوات الأمير "على بن مجتل" العسيرى كانت تزحف اليها بالطريق البرى. ولم تجد قوات "تركجه بيلمز" فرصة للهرب، وأصر "على بن مجتل" أن يستسلم "تركجه بيلمز" دون قيد أو شرط. وعندما رفض الأخير هذا الانذار هوجمت مدينة مخا، وتمكنت

---

(1) F.O., 87. Doc. 228. Campbell to Palmerston, 27th October, 1833.
(2) Playfair. R L: Op. Cit., p. 143.

قوات أحمد يكن باشا وقوات الجيش العسيرى من الاستيلاء عليها فى١٣ ديسمبر سنة ١٨٣٣[١].

وقد حاولت جموع كثيرة من قوات "تركجه بيلمز" الهروب عن طريق البحر على ظهر قوارب غير مجهزة حاولوا بها الوصول إلى السفن البريطانية الراسية فى الخليج المواجه لمخا حينذاك، وهى السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، وكان من بينها السفينة البريطانية "تيجريز Tigris" وقد التقطت هذه السفن "تركجه بيلمز" نفسه ومعه مائة وخمسين من رجاله وحملتهم إلى بومباى، بينما غرق الكثيرون من قواته نظرا لشدة الرياح وصعوبة الموقف الذى نتج عن مهاجمة مخا من البر والبحر فى وقت واحد[٢]. وقد سقطت مدينة مخا لمدة ثلاثة أيام ضحية للنهب والسلب الذى قام به البدو اليمنيون، غير انهم لم يمسوا ثروات الوكيل البريطانى فى مخا حينذاك، وكان يدعى الشيخ "طيب إبراهيم ابرانجى"، كما أنهم لم يسلبوا ولم يتعرضوا لكل من لجأو إليه[٣] وهذا يشير إلى المكانة التى كان يحظى بها البريطانيون ووكلاؤهم فى مخا فى ذلك الحين. وهكذا انتهت الفتنة التى أشعلها "تركجه بيلمز" فى الحجاز وامتدت إلى اليمن. وقد ترتب عليها عودة النفوذ المصرى وامتداده إلى الأراضى اليمنية مما شكل تهديدا خطيرا للمصالح البريطانية فى الجزء الجنوبى من البحر الأحمر، وكان سببا رئيسيا فى تصميم البريطانيين على السيطرة على عدن على نحو ما حدث فيما بعد.

---

(1) I.O., B 209, Confidential, Abstract of Correspondence and Memorndum respecting the Yemen, January 1873, p.3.

(2) Marston, T.E.: Op. Cit., p. 45, 46.

(3) Playfair, R.L: Op. Cit., p. 144.

وتجدر الإشارة إلى هذا التعاطف الملحوظ بين البريطانيين من جهة؛ وبين المتمردين على قوات محمد على من جهة أخرى. وهذا يعبر عن رغبة بريطانيا حينذاك فى تعويق تقدم محمد على ووقف توسعه المستمر فى أرجاء الجزيرة العربية. ذلك لأن بريطانيا كانت ترى أن سيطرة محمد على ووقف توسعه المستمر فى أرجاء الجزيرة العربية تشكل تهديدا خطيرا لمواصلاتها إلى الهند عبر البحر الأحمر[1] والخليج العربى على السواء.

وعلى الرغم من نجاح قوات محمد على فى إخماد الفتنة التى أثارها "تركجة بيلمز" فى الحجاز واليمن، فإن محمد على رأى أن يجتث جذور المتمردين فى الجزيرة العربية، حتى ولو أدى ذلك إلى أن يستولى على ما يمكنه الاستيلاء عليه من الأراضى اليمنية. على أن الأمراض كانت قد اجتاحت حينذاك صفوف جيشه فى بلاد العرب فأضعفتها، كما كانت الحاميات العسكرية موزعة بين قنفدة والحديدة وبعض المدن اليمنية الأخرى مما أضعف قوة الوحدات المتحركة فى الجيش، لهذا أرسل محمد على قوة جديدة إلى اليمن كانت تضم ثلاثة آلايات من المشاة، وألفين من الفرسان، يقودهم "ابراهيم يكن باشا" الذى عينه محمد على "سر عسكر اليمن" عندما توجه إليها فى أوائل عام ١٨٣٥، وكان يسانده فى تحركه الشريف عون شريف مكة[٢]. وبدأت بذلك عملية فتح مصرى لليمن على أيدى قوات محمد على الذى سيطر على منطقة تهامة وتطلع للسيطرة على صنعاء ثم على عدن فى ذلك الحين[٣].

---

(1) Waterfield. G: Op. Cit., p. 32.

(٢) محمد بن أحمد العقيلى : المصدر السابق، ج١، ق٢، ص٥٤٨.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور): المصدر السابق، ص٧١، ٧٦.

وقد احتمل جنود محمد على أثناء زحفهم إلى عسير والمنطقة الممتدة على طول الساحل اليمنى حتى الحديدة مشقات هائلة نتيجة لوعورة الطرق وسوء المناخ وقلة الماء وفداحة المتاعب. وقد وقعت بينهم وبين رجال القبائل اليمنية، وخاصة تلك التى أندس بينها بعض البقية الباقية من دعاة الوهابية، كثير من المناوشات والمصادمات التى ألحقت بقوات محمد على خسائر فادحة، اضطرتهم إلى التقهقر إلى الحجاز بعض الوقت. وقد عانى رجال محمد على من البدو الذين كان بعضهم يتحالفون معهم تارة ثم ينقلبون عليهم تارة أخرى وخاصة فى وقت الأزمات[١]. غير أنهم فى نهاية الأمر استجمعوا قواهم واستأنفوا زحفهم من جديد فاحتلوا الثغور اليمنية، وبعض المواقع الداخلية فى تهامة. وقد اتخذ القائد المصرى إبراهيم يكن باشا ميناء الحديدة مركزا لادارته، وأصبح واليا لليمن من قبل محمد على[٢].وقد تفاوض ابراهيم يكن باشا فى ٧ يونيو سنة ١٨٣٧ مع حاكم مدينة تعز ووجهائها فى أمر تسليمها اليه، وتم الاتفاق على التنازل عنها فى مقابل الرواتب الشهرية التى يدفعها لزعمانها[٣]. ثم دخلت قوات محمد على مدينة تعز وسيطرت عليها دون أدنى مقاومة فى الشهر المذكور[٤]، واستتب بذلك الحكم المصرى فى بلاد اليمن لمدة أربع سنوات على وجه التقريب[٥].

---

(1) Marston, T.E.: Op. Cit., pp. 47, 49.

(٢) محمد بن أحمد العقيلي: المصدر السابق، ج١، ق٢، ص٥٤٩.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة من إبراهيم يكن إلى محمد على باشا، وثيقة رقم ٢٥٩، محفظة رقم ٢٦٢.

(٤) عبد الحميد البطريق (دكتور): المصدر السابق، ص٧٩

(5) Playfair, R.L: Op. Cit., pp. 144, 145.

أكد بلايفير - مستندا إلى وثائق شركة الهند الشرقية البريطانية - بأن المال الذى نفحه إبراهيم يكن باشا للسيد قاسم حاكم تعز إقترضه من تجار مخا نظرا لعدم توفر المبالغ المطلوبة لديه حينذاك.

ومن ناحية أخرى فإن محمد على قد عهد بقيادة قواته فى الحجاز الى "خورشيد باشا" الوالى السابق لمساندة القوات المحاربة فى اليمن، خاصة عندما وصلته أنباء الصعوبات التى واجهتهم فى بداية زحفهم جنوبا[١] والتى أدت إلى تشجيع السعوديين فى نجد على التمرد من جديد وعقب تحسن الموقف فى صالح قوات محمد على فى اليمن اتجه "خورشيد باشا" وزحف على الاحساء حتى وصل إلى ساحل الخليج العربى وجمع عدة سفن واحتل جزائر البحرين فى الخليج. وقد أذعنت القبائل العربية وأعلنت طاعتها لمحمد على عندما رأت قوة جيشه وسرعة تقدمه[٢]. وهكذا أصبح محمد على مسيطرا على البحر الأحمر والخليج العربى فى سنة ١٨٣٧ وأصبح متحكما فى أهم طريقين للمواصلات البريطانية إلى الهند الأمر الذى أثار ثائرة بريطانيا ضده فى ذلك الحين.

وقد رأت بريطانيا أن نفوذ محمد على فى الجزيرة العربية كان يدعم وجوده ويأخذ طابع الاستقرار مما زاد من قلقها وأثار حنقها. على أنه يمكن القول بأنه لا يوجد دليل يثبت بأن محمد على عندما فتح جزيرة العرب وهزم الوهابيين فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر كان يفكر فى اقامة امبراطورية فى البلاد العربية. بل أن التفكير فى إقامة الامبراطورية قد راوده بعد ذلك فى مطلع العقد الرابع من القرن المذكور. كما لا يتوفر أى دليل يشير إلى أنه استغل الشعور الدينى فى تحريك القبائل فى الجزيرة العربية ضد البريطانيين حتى عندما أصبح وجوده هناك يشكل تهديدا خطيرا لهم قبيل وبعد احتلالهم لعدن فى سنة ١٨٣٩ بل إنه من الصعب أيضا التثبت من وجود أهداف اقتصادية مباشرة لمحمد على من وراء استكمال فتحه لبقية أرجاء الجزيرة العربية خاصة وأنه كان مسيطرا فعلا على التجارة الغنية التى كانت تمر من مكة ومن اليمن عن طريق جدة،

(1) Marston, T.E. Op. Cit. p. 47

(٢) عبد الرحمن الرافعى. المصدر السابق. ج٢، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

وذلك بحكم احتلاله الفعلى لساحل الجزيرة العربية المطل على البحر الأحمر[١].

وعلى أى حال فقد أقام المصريون إدارة منظمة فى اليمن أثناء وجودهم فيها فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨٣٦ و ١٨٤٠ أتاحت استقراراً نسبيا للبلاد لم تنعم به من قبل فى تاريخها الحديث[٢]. وقد عنوا كثيراً بمحصول البن اليمنى على نحو ما ورد فى رسالة بعث بها ابراهيم يكن والى اليمن إلى محمد على وجاء فيها: "يجب سلوك طريقة فى اقناع كبراء البلاد التى تحت حكمنا وترغيبهم فى غرس أشجار البن وتكثيرها وأن ترفع حقيقة الأمر إلى أعتابكم السامية"[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن إمام صنعاء أثناء وجود المصريين فى أواخر العقد الرابع من القرن التاسع عشر قد حاول أن يقوى العلاقة بينه وبين محمد على ، فأوفد رسولا من قبله هو السيد عبد الرب إلى حاكم الحجاز أحمد يكن باشا ليسهل له السفر إلى مصر لمقابلة محمد على والتفاهم معه باعتباره "سيف الاسلام وحامى حمى سلالة النبى"[٤]

---

(1) Marston. T.E: Op. Cit., p. 51.

(2) Marston. T.E: Ibid. Cit., p. 53.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من ابراهيم يكن إلى محمد على وثيقة رقم ٣١٥، محفظة رقم ٢٦٢، فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٥٣هـ.
كما توجد مضبطة مجلس جدة بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٢٥٤ هـ بشأن تجارة البن فى اليمن وتنظيم الجمارك، وثيقة رقم ٣٣، محفظة رقم ٢٦٤.

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة من أمام صنعاء عبد الله الناصر لدين الله إلى أحمد باشا يكن وثيقة رقم ١٧٩ محفظة ٢٦٣، فى شهر جمادى الأولى سنة ١٢٤٥هـ

كما اكتسب المصريون أصدقاء كثيرين من بين اليمنيين على نحو ما تظهره الرسائل التى وردت إلى محمد على من منطقة حضر موت وغيرها يطالب أصحابها بالانضمام للادارة المصرية التى أقامها ابراهيم باشا فى اليمن. ومن أهم هذه الرسائل رسالة حضر موت المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة يطلب أصحابها من محمد على إرسال موظفين وجنود لتنظيم أحوال حضر موت وإعادة الأمن إليها، وكان على رأس موقعى هذه العريضة على بن عمر بن سقاف، وسالم بن حماد باعبيد، ومحسن بن علوى[1].

بل أن اليمنيين ظلوا على وفائهم للمصريين حتى بعد جلائهم عن اليمن، ولا أدل على ذلك من مطالبة أهالى الحديدة فى أوائل العقد الثالث من القرن العشرين بانضمامهم إلى "الحكومة العربية المصرية" بعد زوال الحكم العثمانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى[2].

وتجدر الاشارة إلى أن المصريين قد ألقوا كثيرا من الضوء على الجزيرة العربية بوجه عام وعلى بلاد اليمن بوجه خاص عندما أتاحوا الفرصة لعدد من الأوربيين من بينهم بعض الضباط والأطباء الفرنسيين والايطاليين بمرافقة القوات المصرية التى عملت هناك فى النصف الأول من القرن التاسع عشر[3] وقد كتب هؤلاء وصفا للبلاد والمناطق التى زاروها وعادات أهلها وطباعهم ونشروها بعد عودتهم فى بلدان أوربا[4] مما وضع حدا للقول بأن تلك البلاد ظلت من المناطق المجهولة. غير أن ذلك فى نفس الوقت قد لفت أنظار كثير من الدول الأوربية لهذه الجهات فى

---

(١) صلاح الدين البكرى اليافعى فى جنوب الجزيرة العربية، ص١٦.

(٢) أمين الريحانى : المصدر السابق، ج١، ص٢٣٦.

(3) Hogarth. D. G. : Op. Cit., p. 108.

(4) Marston. T.E: Op. Cit., pp. 51, 53.

وقت كانت متعطشة فيه للتوسع والاستعمار، مما أثار قلق بريطانيا التي لم تكن ترحب بنزول أى منافسين جدد فى هذا الميدان.

وقد استمر الهدوء النسبى والاستقرار يعم تهامة اليمن فى ظل الإدارة المصرية خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٨٣٦ - ١٨٤٠ ولم يتخللها سوى محاولة قبائل يام اليمنية غزو المنطقة ونهبها. وقد وجه إليهم الوالى المصرى إبراهيم يكن باشا قوة مصرية يقودها شاب يمنى هو الحسين بن على بن حيدر الذى كان والده حاكما للمخلاف السليمانى بشمالى اليمن، وقد تمكن الحسين من التغلب على قبائل يام ووضع حد لتمردهم. وقد رأى الوالى المصرى أن يكافىء الحسين على جهوده فعينه خليفة لوالده فى حكم مدينة أبى عريش عاصمة المخلاف السليمانى. غير أن الحسين أبدى نشاطا ملحوظا فى تدعيم مركزه فى المخلاف مما أقلق الوالى المصرى، فتوترت العلاقات بينهما ثم آلت إلى العداء السافر.

وقد تضامن الحسين مع عائض حاكم عسير الذى كان يطمع فى السيطرة على تهامه، ثم تقدمت قوات الحليفين لمحاربة المصريين فى الحديدة. وقد شجعهما على ذلك انشغال محمد على حينذاك فى محاربة القوات العثمانية فى سوريا. كما انتهز فرصة نزاع نشب فى نفس الوقت بين والى الحجاز المصرى وشريف مكة محمد بن عون الذى ساند والده المصريين أثناء زحفهم على اليمن. على انه قبل أن تصل قوات الحسين وعائض للحديدة، كانت أوامر محمد على قد وصلت من مصر إلى ابراهيم يكن باشا بتسليم ما تحت يده من الأراضى اليمنية إلى الحسين بن على بن حيدر ليتولى حكمها باسم الدولة العثمانية. وقد حدث بعد ذلك أن فرضت الدول الكبرى وعلى رأسها بريطانيا على محمد على الانسحاب من

الجزيرة العربية فى معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠[١]، فدخل الحسين الحديدة بعد جلاء المصريين عنها وأعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية[٢].

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الخطير الذى لعبته السياسة البريطانية لتصفية النفوذ المصرى فى الجزيرة العربية وابعاده عن طرق المواصلات الحيوية إلى الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربى. فقد هال البريطانيين وأزعجهم تقدم المصريين فى جزيرة العرب من ناحية وفى السودان من ناحية أخرى، ومساهمة محمد على فى تجارة الهند، ومنعه للسفن الأوربية الآتية من بومباى من أن تصعد فى البحر شمالى جدة وكان اعتماد البريطانيين فى البحر الأحمر على موانى السودان واليمن، فلما أصبح السودان فى يد محمد على زاد اعتمادهم على اليمن، فلما دخل اليمن فى طاعته أيضا أحس البريطانيون أن البحر الأحمر قد خرج من أيديهم وأصبح فى قبضة مصر[٣] بل أن البريطانيين قد راعهم أيضا امتداد النفوذ المصرى إلى الخليج العربى الأمر الذى هدد أهم طريقين لمواصلاتهم الحيوية إلى الهند حينذاك[٤].

ومما زاد من حنق بريطانيا على محمد على أنه رغم تصريحه باحترام تعهدات إمام اليمن للبريطانيين بوجه عام، فانه بعد أن سيطرت قواته على ميناء مخا فى سنة ١٨٢٣ شرعت السلطات الحاكمة التابعة له فى تطبيق سياسة الاحتكار بالنسبة لمحصول البن اليمنى الأمر الذى أضر إلى حد كبير بالتجارة البريطانية. فقد تحدد سعر البن بواسطة السلطات المصرية وأصبح يصدر معظم المحصول إلى مصر التى كان عليها أن

---

(١) سليمان بن محمد الغنام (دكتور): المصدر السابق، ص١٥٦ ـ ١٥٩.

(2) Jacob. H.F. : Op. Cit., p. 23.

(٣) حسين مؤنس (دكتور) : المصدر السابق ، ١٩٢.

(4) Hoskins. H.F: Op. Cit., (B.R.I.), p. 269.

تدفع ما يطلب منها للباب العالى، بينما اشترى باقى المحصول التجار الأمريكيون الذين كانوا يدفعون ضريبة جمركية قدرها ٣% فقط فى الوقت الذى كان البريطانيون يدفعون فيه ضريبة تصل إلى ٤/ ٧% وقد دارت اتصالات دبلوماسية بين بريطانيا ومحمد على انتهت إلى اصدار الأخير قرارات تقضى بمراعاة ما نصت عليه المعاهدة المعقودة بين البريطانيين وأمام اليمن(١).

وقد ذكر "هنرى دودويل" أن هدف محمد على من فتوحه فى جزيرة العرب بعد سنة ١٨٣٥ كان الوصول إلى البصرة وبغداد، وأن "بالمرستون" قد علم بذلك وانزعج غاية الانزعاج(٢). بل أن "الكابتن جيمس ماكنزى" وهو أحد الضباط البريطانيين الذين عملوا فى حكومة الهند البريطانية أوضح فى تقرير قدمه فيما بعد لوزارة الخارجية البريطانية فى اليوم السادس من يناير سنة ١٨٣٧(٣) أنه أثناء مروره بجدة لمس من خلال أحاديثه مع كبار ضباط الجيش المصرى أن محمد على بعد أن يتمكن من فتح عسير بالقوة أو الرشوة فانه سيوجه قواته إلى عدن ومن بعدها إلى حضر موت ومنها إلى عمان ومسقط ، وبعد ذلك يصبح فتح العراق سهلا. وقال إنه لا يعتقد أن الحكومة البريطانية سوف تسمح له بالاستيلاء على مسقط بأى حال من الأحوال(٤).

على أن محمد على حينذاك لم يشأ أن يصطدم بالبريطانيين لمعرفته بقوتهم وعظمه أسطولهم، وكان يبذل أقصى ما فى وسعه لإقناع السلطات البريطانية فى الهند وفى إنجلترا بأنه راغب فى المحافظة على المصالح

---

(1) Marston, T.E: Op. Cit., pp. 50, 51

(2) Dodwell, H. : Op. Cit., pp. 143, 145.

(3) F.O., 78/3185, Report of Captian Mackenize 6/1/37.

(4) Marston, T.E. Op. Cit. P. 52.

البريطانية فى الجزيرة العربية كلها وفى البحر الأحمر. وكان محمد على يعتقد أنه نجح فى ذلك بدليل أن الممثل البريطانى فى القاهرة سلم إليه فى شهر فبراير سنة ١٨٣٧ خطابا من الحاكم البريطانى فى بومباى جاء فيه: "أن الحكومة البريطانية فى الهند ترغب فى تدعيم الصداقة والشعور الطيب بينها وبين للحكومة المصرية وأن يزداد التبادل التجارى بين البلدين بما يعود بالفائدة على رعايا الحكومتين"(١). كما أشارت تلك الرسالة إلى أن الحاكم يطلب من محمد على السماح للانجليز أن يقيموا فى جزيرة قمران – الواقعة تحت حكمه حينذاك – محطة للفحم لتزويد البواخر البريطانية وهى فى طريقها بالوقود.

وهنا قبل محمد على على الفور التماس البريطانيين وأرسل إلى حاكم اليمن إبراهيم باشا يكن تعليماته بالسماح باقامة هذه المحطة وطلب إليه أن يبذل ما فى وسعه لتسهيل مهمة السفن البريطانية فى مياه اليمن. وازداد اطمئنان محمد على إلى صداقة الانجليز عندما ابلغه الممثل البريطانى فى القاهرة شكر وزير الخارجية البريطانية على سماحه لحكومة بومباى باقامة محطة للفحم فى قمران لخدمة السفن البريطانية فى البحر الأحمر. بل أن محمد على اعتبر تلك الرسالة اعترافا من الحكومة البريطانية بسيادته على تلك الجزيرة وبالتالى على اليمن، وأن تلك الحكومة تجاهلت حق السلطان العثمانى فى تلك الجهات وهو أمر له أهميته الدولية بطبيعة الحال.

ولهذا أعلن محمد على أنه لم يبغ من فتوحه فى الجزيرة العربية ووصول قواته إلى سواحل اليمن وسواحل الخليج العربى أكثر من اخضاع الوهابيين وحماية الحرمين الشريفين. كما أعلن محمد على عن استعداده

(1) F O. 78/3185, Government of Bombay to Moh. Ali, Enclosure in Campbell's of 23 February 1837.

لتقديم كافة الضمانات المرضية لتيسير الاتصال البحرى بين مصر والهند. غير أنه لم يكن من السهل أن تسلم بريطانيا بذلك وإنما سارعت إلى توطيد علاقاتها مع أمراء الخليج العربى. كما أنها كانت قد كلفت بعثة "كسنى" بالقيام بمسح لنهرى دجلة والفرات واختبار صلاحيتهما للملاحة التجارية فى سنة ١٨٣٤ لكى تفتح طريقا آخر للتجارة(١).

ولم تكتف بريطانيا بذلك بل أنها أرسلت بعض قواتها إلى البصره واحتلت جزيرة "خرج" التى تقع فى مدخل الخليج العربى من جهته الشمالية فى سنة ١٨٣٨ وقد بعث " بالمرستون" بتعليماته إلى حكومة الهند لمعارضة أى تقدم يقوم به "خورشيد باشا" فى الخليج العربى(٢). وطلب التدخل ولو بالقوة العسكرية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك(٣). وكان اهتمام "بالمرستون" بالبحرين يفوق اهتمامه بأى منطقة أخرى فى الخليج، ولهذا صرح بأنه يجب منع قوات محمد على من الاستيلاء على البحرين نظرا لأهميتها حتى ولو أدى ذلك إلى قيام شركة الهند الشرقية البريطانية باحتلالها(٤).

بل أن الحكومة البريطانية قد أبدت معارضتها الشديدة لإحتلال "خورشيد باشا" للاحساء والقطيف، وهددت محمد على بأن "حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن تتجاوز عن أية خطوة يتخذها (محمد على) لمد سلطانه نحو الخليج الفارسى أو بغداد، وأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى إذا

---

(١) جمال زكريا قاسم (دكتور) : الخليج العربى - دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، ص٦٦.

(2) Hoskins, H.L.: Rackground of the British position in Arabia, The Middle East Journal, Vol. I, No.2, April 1947, pp. 138, 143.

(3) F.O. 78/3185, Palmerston to Campbell, 4 August 1837.

(4) Dodwell, H. : Op. Cit., pp 142, 143.

أقدم علـى هـذه الخطـوة"(١) كمـا أسـرعت بريطانيـا إلـى إرسـال "الأمـيرال فردريـك متلنـد Fredrick Maitland" إلـى الخليـج العربــى لتقديـم كافـة المسـاعدات إلـى شـيوخ الأمـارات للوقـوف فـى وجـه قـوات محمـد علـى المهاجمة(٢) غير أن "متلند" وصل فى الوقت الذى كان فيه "خورشيد باشا" قـد أتـم احتلالـه للقطيـف والعقـير ووجـد أن شـيوخ البحريـن علـى اسـتعداد للاعتراف بالسيادة المصريـة، ولـهذا رأى "متلنـد" مـن الحكمـة عـدم القيـام بعمل عسكرى وطلب من الكولونيل "هنـل Hannel" المقيـم البريطـانى فـى الخليج العربى أن يبذل جهوده لوقف الضغط المصرى بالطرق الدبلوماسية.

وقد أورد " هنل" فى تقريره لحكومة الهند البريطانية أنه وجـد مـن الأمراء الذين زارهم أنـهم أكثر تقديرا لعظمـة القوات المصريـة. غير أن بعض الوثـائق البريطانيـة تؤكـد أن شـيوخ البحريـن لـم يرحبـوا بوجـود المصريين نتيجة لما كان قد أشيع فى ذلـك الوقـت مـن تحـالف يتجـه محمـد على إلى عقده مع شاه فارس ولذلـك أسـرع هـؤلاء الشـيوخ بطلـب الحمايـة البريطانية(٣). هذا فى الوقت الذى تجد فيه الوثائق المصرية تنفى ذلك تمامـا وتؤكد أن شيوخ البحرين رحبوا كثـيرا بـالمصريين أمـلا فـى التخلـص ممـا كان يحيق بهم من خطر البريطانيين والفرس وسلطان مسقط جميعا، خاصـة أن محمد على لـم يتجـه إلـى طلـب جزيـة كبـيرة كمـا كـان يفعـل الفـرس أو

---

(1) F.O 78/3185, Plamerston to Campbell, 8 December 1837, No. 25.

(2) Rihani, A.: Ibn Seoud of Arabia, p. 140.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية، محفظة رقم ١٢.

F.O. 78/386. No 140, Political Department, Hennel to Willoughby 11th February 1839. Enclosure No. 3. Letter from Abdullah Ben Khalife to the Resident in the Persian Gulf. 26th January 1839.

السعوديون[١]. بل أن الوثائق المصرية تقرر كذلك أن البحرين خضعت طواعية لمحمد على وأن حاكمها تقبل أن يسلم فى كل سنة ثلاثة آلاف "فراسنة" على سبيل الزكاة[٢].

وعلى أية حال فقد أسرع "الكولونيل هنل" بمقابلة عبد الله بن احمد شيخ البحرين وعرض عليه الحماية البريطانية مع ضمان توارث الحكم فى أسرته. وقد رفض شيخ البحرين قبول هذه العروض مما جعل "هنل" يهدد بانزال العقاب الصارم. كما بعث "هنل" إلى "خورشيد باشا" محتجا بأن البحرين تتبع فارس ولا يجوز الاستيلاء عليها ومذكرا بما كان قد سبق أن صرح به محمد على للسلطات البريطانية فى مصر بأن "قواته لن تتعدى على بلاد العرب المتصلة بخليج فارس،[٣] وقد أجاب "خورشيد باشا" على هذا الاحتجاج البريطانى بأن ما قام به لا يستوجب أى اعتراض، وبرر ذلك بأن المناطق التى يعمل على الاستيلاء عليها كانت فيما مضى خاضعة للسعوديين فلا موجب إذن للاعتراض[٤].

بل إن " خورشيد باشا" حاول أيضا الاستيلاء على سلطنة مسقط منتهزا فرصة التفكك الاقليمى الذى عانته هذه السلطنة بانتقال عاهلها إلى

---

(١) دار وثائق القومية بالقاهرة: محافظ الحجاز (١٢٥٤هـ) - محفظة رقم ٢٦٧ من خورشيد باشا إلى عبد الله آل خليفة فى ٧ مارس سنة ١٨٣٩ مرفق عربى للوثيقة رقم ١٣٧ حمراء.

(٢) جمال زكريا قاسم (دكتور): المصدر السابق، ص٦٧.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الحجاز (١٢٥٥هـ). محفظة رقم ٣٦٧ - إعتراض "هنل" على إتفاقية خورشيد باشا مع شيخ البحرين - صورة المرفق العربى لوثيقة رقم ١٤٧ حمراء بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٣٩.

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة : محافظ الحجاز (١٢٥٥هـ) - صورة المرفق العربى للوثيقة رقم ١٣٧ حمراء خورشيد باشا على إعتراض "هنل" فى ٢١ يوليو ١٨٣٩

زنجبار، وإلى الثورة الداخلية التى حدثت فى ذلك الحين. على أن ماتقرره المصادر البريطانية فى هذا الصدد هو أن القوات المصرية سببت فزعا كبيرا لحكام مسقط وأنه لو لم تبادر بريطانيا بمساعدتهم لسقطت السلطنة وملحقاتها فى قبضة "خورشيد باشا" ويبدو أن إخضاع مسقط كان من أهم الأهداف التى يسعى محمد على لتحقيقها من وراء إرسال قواته إلى سواحل الخليج[١].

وقد تعرضت امارات الساحل العمانى بدورها للتوسع المصرى مما جعل الشيخ سلطان بن صقر يبعث إلى المقيم البريطانى فى الخليج يطلب منه أن يعرف موقف الحكومة البريطانية إذا ما هاجمته القوات المصرية[٢]. وقد بعث "هنل" إلى حكومة الهند موضحا أنه كان يريد أن يجيب على الشيخ سلطان بأن الحكومة البريطانية تمتنع عن التدخل فى الجزيرة العربية والخليج العربى كما كانت تفعل ذلك فى الماضى، ولكن الظروف أصبحت مختلفة تماما عما كانت عليه من قبل بظهور هذا العنصر الجديد[٣] ويقصد به التوسع المصرى فى المنطقة.

وقد أخذ "هنل" يعمل على الحصول على تعهدات من رؤساء الساحل العمانى بأن تعاونهم مع القوات المصرية يعد خرقا صريحا لروابط الاتحاد والصلح بين حكومة الهند البريطانية ومشايخ هذه الجهات، كما تعهد

---

(1) Jackson: European Powers and South East Africa, Chap. VIII. Zanzibar, Muscat and the Powers, p. 17.

(٢) جمال زكريا قام (دكتور): المصدر السابق،ن ص٦٧.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية، محفظة رقم ١٢.

F.O. 98/386. Campbell to Fackrouse, Secret, No 6, 29th January 1839. See also Hennel to Willoughby, Secretary to the Government at Bombay. Encl in India Board 16th May 1839.

"هنل" من جانبه بإمداد من يلتزم من شيوخ المنطقة بآلات الحرب ومعدات القتال[١]. ولهذا فإن أقصى ما وصلت إليه القوات المصرية لم يتعد إمارة البحرين شمالا، أما فيما يلي ذلك فلم يظهر نشاط المصريين واضحا فيه على الاطلاق[٢].

وقد أبدى البريطانيون قلقهم عندما تواترت إليهم أنباء مخططات محمد على التوسيعة بعد أن تحققت له كل هذه الانتصارات في الجزيرة العربية. فقد تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها في الشرق التي تنبأت بأن محمد على سيوجه فرقة من قواته المعسكره في مخا للاستيلاء على عدن ومينائها الحيوى الهام الذى يتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وأن محمد على إذا قدر له أن ينجح في تحقيق ذلك فانه سوف يقطع الطريق الحيوى الهام للاتصال بالهند عبر البحر الأحمر[٣]. بل أن بريطانيا كانت تتوقع أن يوجه محمد على قواته بعد ذلك إلى حضر موت المقسمة بين العديد من الأمراء والشيوخ الضعاف، وبذلك يمكن أن تطوق قواته جنوب الجزيرة العربية ثم يتجه إلى عمان ومسقط ومنها إلى بغداد ليسيطر عليها بعد ذلك[٤]. وقد عزز توقعات بريطانيا هذه تلك التقارير التي تلقتها من بعض رجالها العاملين بحكومة الهند البريطانية أمثال "الكابتن

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الحجاز ١٢٥٥ هـ. محفظة رقم ٢٦٧، صورة المرفق العربي المؤرخ في ١٧ جمادى الآخر سنة ١٢٥٥هـ. من "هنل" إلى خورشيد باشا سر عسكر نجد.

(٢) جمال زكريا قاسم (دكتور): المصدر السابق، ص٧.

(3) Marston, T.E. : Op. Cit., p. 55.

(4) I.O. B. 8. Confidential, Memorandum on the Turkish Claim to Soverignty over the Estern Shores of Red Sea and the whole of Arabiá, and the Egyptian claim to the whole of the Western Shores of the same sea, including the Aftrican Coast from Suez to Cape Guardafui, 10 March 1874, pp. 4-5.

جيمس ماكنزى" الذى سبق أن أشرت إليه وكان يعنى ذلك أن يصبح محمد على سيدا للجزيرة العربية كلها ويتحكم فى طريقى المواصلات البريطانية إلى الهند عبر البحر الأحمر والخليج العربى على السواء فيهدد بذلك مصالح بريطانيا الحيوية فى بلاد الشرق.

وعلى الرغم من أن بلدان الجزيرة العربية كانت حينذاك تتمتع بمزايا اقتصادية محدودة، غير أن أهميتها الاستراتيجية كانت تفوق أهميتها الاقتصادية بكثير. فالبحرين امتازت اقتصاديا بما يستخرج من اللؤلؤ من سواحلها بينما كانت القبائل البدوية فيها لا ترغب فى وجود حكومة منظمة تصاحبها عادة النظم الضرائبية، غير أن أهميتها الاستراتيجية كانت تجعل من يسيطر عليها يتحكم فى الخليج العربى. أما بالنسبة للعراق فقد كانت معبراً إلى فارس ومنها إلى وسط آسيا[1]. وفيما يتعلق بجنوبى الجزيرة العربية فإن أية قوة تسيطر عليه يمكنها التحكم فى الطرق البحرية الموصلة بين الشرق والغرب والتأثير فى الحركة الملاحية فى البحر الأحمر غربا والخليج العربى شرقا والمحيط الهندى جنوبا.

لهذا سارع اللورد " بالمرستون" بالكتابة إلى القنصل البريطانى فى مصر "الكولونيل كامبل" فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٣٧ ليقابل محمد على ويخبره بأن مثل هذه الخطوة لا ينظر إليها بعين الرضا فى بريطانيا أو فى الهند[2]، وأن الموقف يقتضى إجراء مباحثات مباشرة معه لمعرفة حقيقة نواياه[3]. وقد أكد محمد على للقنصل البريطانى فى مصر بأنه لا يفكر فى التوسع خارج البحر الأحمر[4] ولا يبغى امتداد أملاكه شرقى صنعاء[5].

---

(1) Dodwell. H.: Op. Cit., p. 125.

(2) F.O., 78/318, Plamerston to Campbell, August 12, 1837.

(3) Waterfield, G. : Op. Cit., p. 32.

(4) Marston, T.E.: Op. Cit., p 60.

(٥) صلاح البكرى: المصدر السابق، ص١٨.

كما أنه لا يتطلع إلى امتلاك ميناء عدن على الرغم من أن الباب العالى قد طلب منه مرارا الاستيلاء على ذلك الميناء، غير أنه لم يشأ أن يتخذ أية خطوة من جانبه من شأنها أن تسيء إلى علاقاته الطيبة مع حكومة الهند البريطانية. وقد نصت مذكرة بوغوص يوسف بك إلى "كامبل" على "أن ينقل إلى صاحب السعادة اللورد بالمرستون التأكيد الكامل بأن صاحب السمو الوالى يضع فى حسبانه مصالح بريطانيا العظمى، وأنه لن يقوم باجراءات توسعيه تتعارض مع تلك المصالح بأية صورة من الصور". ولهذا كتب "كامبل" إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول أنه لا يعتقد أن محمد على لديه نيات عدوانية بالنسبة للمنطقة المجاورة لعدن خارج نطاق البحر الأحمر أو فى شرقى مخا وصنعاء(١).

وعلى الرغم من تأكيدات محمد على للقنصل البريطانى بعدم قيامه بإجراءات توسعية تتعارض مع المصالح البريطانية فقد امتد نفوذه - كما سبق أن أشرت - إلى جزيرة قمران المواجهة لميناء اللحية الواقع شمالى الساحل اليمنى المطل على البحر الأحمر، مما أضطر حاكم بومباى إلى أن يطلب موافقة والى مصر على أن يقيم فى تلك الجزيرة محطة للفحم لخدمة السفن البريطانية المارة عبر البحر الأحمر بتزويدها بالوقود، مع اعترافه الكامل بالحقوق المصرية فى الجزيرة. كما أن "جيمس ماكنزى" قد أوضح فى التقرير الذى قدمه لوزارة الخارجية البريطانية فى اليوم السادس من يناير سنة ١٨٣٧ والذى سبق أن أشرت اليه، الانتصارات التى أحرزها محمد على فى الساحل الشرقى للبحر الأحمر فى الحجاز واليمن بحيث أصبح المصريون مسيطرين على مكة والمدينة وينبع وجدة وقنفدة وجيزان واللحية والحديدة ومخا وجزيرة قمران هذا فضلا عن انتصاراته على

---

(1) F.O. 78/ 3185, Campbell to F.O. 9/23/37.

الساحل الغربى للبحر الأحمر[١]. وأكد هذا التقرير أن امتلاك محمد على لهذه الأماكن قد أتاح له فرص سيطرته الكاملة على البحر وعلى التجارة العابرة فيه. وكان "ماكنزى" موضوعيا فى تقريره عندما امتدح النظام الجمركى المصرى الذى أدخل فى جدة ومخا، كما أشاد بالمعاملة الطيبة التى لقيها البريطانيون فى الموانىء التابعة للإدارة المصرية[٢].

ولا شك أن محمد على وهو يحقق انتصاراته هذه فى منطقة البحر الأحمر كان يحرص على عدم اثارة بريطانيا ضده، بل إنه كان يؤكد محافظته على المصالح البريطانية حتى أن "مورسبى Moresby" قائد السفينة البريطانية "باليتورس Palinurus" التى كانت تتجول فى البحر الأحمر من السويس إلى جدة حينذاك، قد أبلغ القنصل البريطانى فى مصر بأن استيلاء محمد على على ميناء مخا سيؤدى إلى رواج التجارة وأن ذلك الأمر قد ثبت فعلا بعد استيلاء محمد على على الساحل الغربى للبحر الأحمر[٣]. ومع أن محمد على قد أكد للبريطانيين أن حملته على مخا لن تلحق أى ضرر بالمصالح البريطانية أو بالاتفاقات المعقودة بينهم وبين أمام اليمن، لدرجة أنه كان يبدى استعداده دائما لتقديم كافة التسهيلات اللازمة

---

(1) I.O.. B. S. Confidential Memorandum on the Turkish Claim to Soverignty over the Eastern Shores of the Red Sea. etc.. 10th March 1874. pp. 5. 7.
Waterfield. G. : Op. Cit.. p 34.
Marston. T.E : Op. Cit.. pp. 52. 53.

(2) F. O. 78.3185, Report of Captain Mackenzie, 6/1/37.
ذكر "ماكنزى" فى تقريره المفصل الذى أرسله لوزارة الخارجية البريطانية أنه لم يرقط جمركا أكثر تنظيما من ذلك الذى أقامه محمد على فى جدة، وكذلك فى مخا.

(3) Marston. T.E. : Op. Cit.. p 45.

بما يتفق تماما مع ما تتطلبه المصالح البريطانية[١]، فان بريطانيا كانت تؤكد لمحمد على أنها فى غير حاجة إلى أن يستولى على عدن بحجة المحافظة على مصالحها ذلك لأنها ترعى أمورها بنفسها وهى كفيلة بذلك[٢]. بل إنه يلاحظ أن بريطانيا كانت تطلب من محمد على الانسحاب من المناطق التى استولى عليها كلما أمكنها ذلك بوسيلة أو بأخرى لتستولى هى عليها أو تتفرد - على الأقل - بالنفوذ فيها.

ولهذا حذرت الحكومة البريطانية محمد على من البقاء فى اليمن أو الاستمرار فى التوسع عندما أرسل "بالمرستون" إلى "كامبل" فى الرابع والعشرين من مايو سنة ١٨٣٧ رسالة[٣] يطالبه فيها بابلاغ والى مصر أن الحكومة البريطانية يسرها أن ترى القوات المصرية تغادر اليمن، ليتفرغ محمد على لانشاء نظام ادارى ممتاز فى المنطقة التى يحكمها فعلا بدلا من تكريس جهوده وثروات الممالك التى يحكمها فى الحملات التوسعية فى المناطق المجاورة[٤].

وفى نفس الوقت كان الساسة البريطانيون على علم تام بأن روسيا القيصرية كانت تريد فى ذلك الوقت أن تتقدم لتصل إلى البحر المتوسط وإلى الخليج العربى، كما كانت تتجه أيضا إلى محاولة غزو الهند. وقد رأى بعض هؤلاء الساسة البريطانيين ومن بينهم "اللورد بونسونبى Lord Ponsonby" سفير بريطانيا فى الأستانة والقنصل "كامبل" فى مصر بأن قوات محمد على يمكن الاعتماد عليها فى صد محاولات التوسع الروسى.

---

(1) I.O. B. 209. Confidential. Abstract of Correspondence and Memerandum respecting the Yemen. January 1873, p.2.

(2) Marston. T.E. : Op. Cit., p. 61.

(3) F.O.. 78. 342. Plamerston to Campbell. May 24th. 1838.

(4) Waterfield. G. : Op. Cit., pp. 32. 33.

وهى أقدر على ذلك من قوات الباب العالى التركية[١]. غير أن اللورد "بالمرستون" لم يتقبل وجهات النظر هذه لأنه كان يخشى أن يؤدى الضعف المتزايد للدولة العثمانية إلى خطر وقوع الحرب بين القوى الأوربية التى ستتنافس بطبيعة الحال للسيطرة على المناطق التابعة للعثمانيين فى أوربا وآسيا. كما أن "بالمرستون" لم يرد للطريقين الرئيسيين للمواصلات بين بريطانيا والهند، وهما طريقى الخليج العربى والبحر الاحمر، أن يخضعا لسيطرة حاكم واحد وهو محمد على. وقد اعتقد "بالمرستون" بأن طموح محمد على كان يتركز فى تكوين أمبراطورية تضم كل الممالك التى تتكلم اللغة العربية. ولم يكن "بالمرستون" يرى فى ذلك ضررا فى حد ذاته، ولكن ذلك سيؤدى إلى عزل "تركيا" عن المنقطة وهو الأمر الذى لا يمكنه الموافقة عليه[٢].

على أن "اللورد بالمرستون" وحكومة الهند البريطانية لم يعترضا على وصول قوات محمد على إلى اليمن إذا كان ذلك سيؤدى إلى حفظ النظام وإلى ازدهار التجارة، ولكنهم اعترضوا بشدة عليه عندما أحسوا بأنه يتجه ليحقق طموحه بالسيطرة على عدن غربًا وعلى البحرين شرقًا. وقد رحبوا بحرص محمد على على الابقاء على علاقته الطيبة معهم خاصة عندما طلب من القنصل البريطانى "كامبل" فى يونيو سنة ١٨٣٣ افادته عما إذ كانت لدى الحكومة البريطانية معارضة[٣] لسيطرته على اليمن[٤].

---

(1) F.O., 78 227, Ponsonby to Campbell, May 24, 1833. F.O., 78 246, Campbell to Ponsonby, August 21, 1834.

(2) Dofwell, H.: Op. Cit. p. 123.

(٣) عبد الحميد البطريق (دكتور): المصدر السابق، ص ٧٤

(4) F.O., 78 227, Campbell to F.O., June 11, 1833.
I.O., B. 209, Confidential Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p.1.

غير أن ما ضايق "بالمرستون" فعلا هو أن "محمد على" أرسل قواته إلى هناك دون أن ينتظر أية اجابة من حكومة بريطانيا، وهو ما تؤكده الوثائق البريطانية[١].

وقد وجهت حكومة الهند البريطانية الضابط البحرى البريطانى "ستافورد بيتزويرث هينز Commander Stafford Bettesworth Haines" لاجراء عمليات مسح الساحل الجنوبى للجزيرة العربية فى مساحة يبلغ طولها خمسمائة ميل بين باب المندب فى الغرب ورأس مصيغة فى الشرق. وقد قاد القبطان "هينز" سفينة المسح "بالينورس" Palinurus ورافقة فى المهمة فريق ممتاز من الضباط البريطانيين كان من بينهم "ولستد" و"كروتندن" اللذان يعتبران بحق من أوائل الرواد الانجليز لجنوب الجزيرة العربية. وإلى "ويلستد" بالذات يعود فضل اكتشاف نقش "حصن الغراب" فى "بير على" وهو النقش الذى أثار رغبة العلماء الأوربيين فى العمل على حل رموزه وبالتالى حل الخط المسند الحميرى. وقد استغرقت عمليات المسح السنوات الأولى من العقد الرابع من القرن التاسع عشر بعد أن بدأت فى عام ١٨٣٠. وقد طلبت حكومة الهند البريطانية من القبطان "هينز" استطلاع حقيقة الموقف على السواحل اليمنية بعد وصول قوات محمد على إلى مخا فى سنة ١٨٣٦. وقد وصل "هينز" إلى مخا حيث علم بأن المصريين يقيمون فى كل المؤانى اليمنية الهامة المطلة على البحر الأحمر فى ذلك الحين[٢]. ولما علم "هينز" بأن محمد على كان يستند فى وجوده باليمن إلى الفرمان الذى سبق أن أصدره السلطان العثمانى والمتعلق بتكليفه بالقضاء على الوهابيين، فقد أوضح هذا الضابط فى مذكرة تاريخية طويلة أن الباب العالى ليس له حق شرعى فى المناطق التابعة لائمة صنعاء

(1) I.O., B. 209, Confidential, Ibid., p.2.

(2) Marston, T.E. : Op. Cit., p 44.

الزيديين الذين آلت اليهم البلاد ثانية بعد جلاء العثمانيين عن بلادهم فى سنة ١٦٣٥ باعتبارهم أصحابها الشرعيين، مما يفقد محمد على أى شرعية لوجوده فى اليمن حينذاك[١].

وعلى أية حال فبينما كانت السفينة "بالينورس" راسية بميناء مخا قام "الدكتور هولتون Dr. Hulton" الضابط الطبيب بالسفينة "كروتندن Cruttenden" يصاحبه بعض رجاله، بعد أن تزيوا بزى عربى ومعهم ستة بغال بالاتجاه إلى صنعاء فى يوليو سنة ١٨٣٦. وقد استغرقت رحلتهم ستة أسابيع صعدوا أثناءها حوالى سبعة آلاف قدم فوق مستوى سطح البحر وتحملوا شدة الحرارة وقسوتها فى هذا الشهر حتى وصلوا إلى صنعاء. وقد اخترقوا السهل الساحلى فى تهامة حيث شاهدوا الفلاحين اليمنييم يزرعون أراضيهم ولاحظوا اختلافهم عن قرنائهم فى الجبال الذين كانوا "يحتقرون العمل بالزراعة". وكان سكان تهامة قد ارتضوا حكم المصريين الذى يتفق ومصالحهم فى المحافظة على الاستقرار فلم يتمردوا عليهم أو يقاوموا حكمهم[٢].

وقد أوضح "الكابتن جيمس ماكنزى"فى تقريره الذى قدمه لوزارة الخارجية البريطانية فى اليوم السادس من يناير سنة ١٨٣٧ والذى سبق أن أشرت إليه أنه لا يتوقع أن المصريين سيمكثون فى اليمن مدة طويلة مدعيا أنهم كانوا مكروهين هناك إلى حد بعيد، وأن العرب أصحاب البلاد

---

(1) I.O., B. 209, Confidential, Abstract of correspondence and Memorandum respecting the Yemen. January 1873, pp. 1,2.

(2) Waterfield, G. : Op. Cit., pp. 32, 33.
Journal of an Excursion to Sanaa the Capital of Yemen, by C.R. Cruttenden, Transactions of the Bombay Geographical Society, August 1838 to May 1839. Vol. II, Articale I, V.

الأصليين كانوا يرغبون في نيل حريتهم[١]. على أن هذا الرأي يجانب الصواب بالنسبة لسكان تهامة اليمن على وجه الخصوص نظرا لأن نظام الإدارة الذي وضع المصريون أساسه في تلك المنطقة التي استقروا فيها لم تنعم بمثله من قبل في ظل حكم أئمة صنعاء الضعاف الذين لم يكونوا قادرين على المحافظة على الأمن والاستقرار هناك مع وجود الاختلافات المذهبية والمنازعات القبلية المستمرة. ومما يؤكد تقدير اليمنين لنظام الإدارة المصرية ما سبق أن أشرت إليه من رغبة اليمنيين في الانضمام إلى "الحكومة العربية المصرية" بعد جلاء الترك عن بلادهم في نهاية الحرب العالمية الأولى[٢]. وعلى أية حال فبعد أن وصل النفوذ المصري في الجزيرة العربية إلى أقصى مداه في عهد محمد علي وأصبح يهدد المصالح البريطانية في البحر والخليج العربي، كان على بريطانيا أن تبذل قصارى جهدها لتصفية هذا النفوذ حفاظا على أهم طريقين لمواصلاتها الامبراطورية إلى الهند. كما كان عليها أيضا أن تؤمن هذين الطريقين من أية أخطار أجنبية تهدد مصالحها خاصة بعد أن لمست المحاولات المعادية التي قامت بها فرنسا في هذا المجال، فضلا عن الدور الذي كانت تقوم به أيضا روسيا القيصرية في نفس الوقت لمنافسة بريطانيا؛ بل وبعد أن ظهرت بالاضافة إلى ذلك بوادر التطلع الأمريكي لاحتكار جزء من تجارة الشرق، وهو ما بدأ واضحا بالنسبة لتجارة البن اليمني[٣]، على وجه الخصوص.

---

(1) F.O 78. 3185, Report of Captain Mackenzie, January 6, 1937.

(٢) صلاح الدين البكري اليافعي: المصدر السابق، ص١٦.

(3) Waterfield, G. : Op. Cit., pp. 30, 31.

على أن احتلال البريطانيين لعدن فى ١٩ يناير سنة ١٨٢٩[١] بكل الظروف التى سبقته والحوادث التى صاحبته قد مثل الانطلاقه الفعلية لتنفيذ سياسة البريطانيين الاستعمارية فى منطقة البحر الأحمر بأكملها. ذلك لأن بريطانيا أصبحت تهدف إلى تثبيت النفوذ البريطانى فى النقط الهامة عند المدخل الجنوبى لهذا البحر من جهة، وإلى تقوية نفوذها فى مصر التى تتحكم فى المدخل الشمالى للبحر الأحمر من جهة أخرى، هذا فضلا عن مناهضتها المستمرة لأى نفوذ محلى أو أجنبى يشكل خطرا على مصالحها الحيوية فى هذا الممر الملاحى البحرى الهام. ومن هنا اتجهت بريطانيا إلى تصفية الوجود المصرى فى اليمن فى نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر.

ومما أثار البريطانيين حقا أن محمد على أخذ يحد من حرية السفن الأوربية التى كانت تمخر عباب البحر الأحمر دون رقيب، وأصدر أمرا يحرم على السفن الآتية من بومباى أن تصعد فى البحر شمالى جدة، مما أثار مخاوف البريطانيين وجعلهم ينظرون إلى محمد على كخطر جديد على طريق الهند ينبغى القضاء عليه وتصفية نفوذه[٢]. إذ كان البريطانيون يعتمدون فى تصريف شئونهم ومصالحهم فى البحر الأحمر على موانى السودان واليمن، فلما أصبح السودان فى يد محمد على زاد اعتمادهم على اليمن، ولما دخل اليمن فى طاعته أيضا أحس الانجليز أن البحر الأحمر خرج من يدهم إلى مصر[٣]. فسعوا لاستخلاص التجارة من يد محمد على وعملوا على تصفية النفوذ المصرى فى البحر الأحمر. وقد أبوا على سفينة محمد على المسماة "أفريقيا" التى كان قد أرسلها لتطوف بالسواحل

---

(١) فاروق عثمان أباظة (دكتور): عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩- ١٩١٨، ص١٩٤.

(2) Sanger, R.H. : Op. Cit.; p. 204.

(٣) حسين مؤنس (دكتور): المصدر السابق، ص١٩٦.

الأفريقية عن طريق رأس الرجاء الصالح - أن تصل إلى البحر الأحمر عن ذلك السبيل. وكان "سولت Soult" القنصل البريطاني في مصر يرقب تحركات محمد على ويتابع خطواته، فبعث الى حكومته يقول "أما فيما يختص بمصر، فقد اندمج الباشا في تيار التجارة حتى لقد جعل نفسه تحت رحمتنا تماما، أن موارده تعتمد اليوم على التجارة كل الاعتماد بحيث أصبح من المستحيل أن ينهض بتكاليف حكومة بدونها، ولهذا يستطيع أمير البحر الانجليزي في البحر المتوسط - في رأيي - أن يضطره إلى الطاعة إذا جنح إلى عدائنا، بغير أن يحتاج إلى قوة جديدة زيادة عما لديه، وذلك بأن يلقي مراسيه في أبي قير ويطلق مدافعه على الساحل وكذلك الأمر في البحر الأحمر، إذ تستطيع سفينتان بين جدة والسويس أن تأخذا عليه سبيل البحر فلا يلبث أن يعود إلى الطاعة[١]".

وبعد أن سيطر البريطانيون على عدن في مطلع سنة ١٨٣٩ فقد أرسخوا أقدامهم عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ثم بذلوا مساعيهم السياسية بعد ذلك ومنها تهديد محمد على بأن يثيروا عليه الباب العالي والدول الأوربية. ولا شك أن احتلال بريطانيا لعدن كان ضربة موجهة لمحمد على لإرغامه على الانسحاب من اليمن ومن الجزيرة العربية بأكملها، بينما كان والي مصر يبذل كل طاقاته لتدعيم الإدارة المصرية هناك والتقرب لأهالي البلاد الأصليين[٢].

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تكن تعترف لمحمد على بأي حق في منطقة عدن باعتبار أنها كانت تابعة لسلطان لحج وعدن المستقل حينذاك، فإن "هينز" المقيم السياسي البريطاني في عدن رأى أن يحيط إبراهيم يكن قائد القوات المصرية في اليمن علما بامتلاك البريطانيين

---

(1) Dodwell, H. : Op. Cit., pp. 55, 60.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور). المصدر السابق، ص١٨٥.

لعدن فكتب إليه رسالة يقول فيها :"لى الشرف ان افيدكم بان عدن اصبحت ملكا للحكومة البريطانية منذ ١٩ يناير سننة ١٨٣٩. وقد حالت مشاغل كثيرة دون افادتكم بهذا النبأ السعيد وأتمنى ان تكونوا متمتعين بكامل الصحة"(١) على أن "هينز" فى حقيقة الأمر كان يقصد من هذه الافادة تحذير القوات المصرية من التقدم نحو الجنوب وحتى لا تتطلع إلى الهجوم على عدن. وكان "هينز" يحرص على إحاطة القائد المصرى فى اليمن بنية الحكومة البريطانية فى السيطرة على عدن وذلك منذ أن بدأت المفاوضات بينه وبين السلطان محسن العبدلى سلطان لحج وعدن. إذ إنه عندما وقع مع السلطان الاتفاق الذى ادعى البريطانيون توقيعه وأنكره السلطان فقد أرسل "هينز" فى حينه إلى ابراهيم يكن يبلغه بأن حاكم الهند العام قد " أمره بالتوجه إلى سلطان عدن لحل مشكلتها، وأن السلطان وافق على استيلاء الانجليز على عدن حتى حدود خور مكسر وجبل تواهى، وانى راجع الآن من عدن ومتوجه إلى بومباى ومعى مكاتبة من سلطان عدن بخطة لعرض الأمر على السير كان الحاكم"(٢).

وهنا قام ابراهيم يكن بارسال كل هذه المعلومات إلى القاهرة محذرا "محمد على" بأن :"أراضى عدن متداخلة فى أراضى برور الحجرية التى أدخلت حديثا فى الحكم المصرى، وأن الآلات الحربية التى لم يكن مسموحا بدخولها إلى ثغور اليمن أخذت تدخل إلى البلاد من ثغر عدن وبالإضافة إلى ذلك سوف يلحق الضرر جمرك مخا من حيث الايراد(٣). وفى نفس

(1) F.O.. 78/373, Haines to Ibrahim Pasha Commanding the Egyptian Force in Yemen, Aden. 25 February 1839.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من القبطان هينز إلى إبراهيم يكن، وثيقة عربية بدون رقم محفظة رقم ٢٦٧ فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٣٥، فبراير ١٨٣٨.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من ابراهيم يكن إلى محمد على، محفظة رقم ٢٦٧ فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٣هـ.

الوقت كان أمام صنعاء قد أعلن ولاءه للحاكم المصرى ابراهيم يكن باشا ليتقى بطش البريطانيين بعد سيطرتهم على عدن[١]. وقد فعل إمام اليمن ذلك بعد أن علم بأن "هينز" المقيم السياسى البريطانى فى عدن كان يتصل بمشايخ القبائل اليمنية المجاورة لعدن، خاصة وأن بعض هذه القبائل قد ارتضى الحكم المصرى من قبل. وقد استعمل "هينز" سلاح الاغراء بالهدايا والهبات لاستقطاب شيوخ القبائل، كما شرع يحرضهم على عدم دفع الزكاة المفروضة عليهم للإدارة المصرية فى اليمن وقد نجح فى ذلك إلى أبعد مدى، حتى أن الشيخ قاسم شيخ قبائل الحجرية وضع نفسه تحت الحماية البريطانية بحجة تجنب السيطرة المصرية على بلاده بعد أن استجاب لإغراء البريطانيين[٢].

وفى نفس الوقت أحس محمد على بالجهود البريطانية التى تبذل لتقوية نفوذ البريطانيين ومد سيطرتهم فى جنوب اليمن، وخشى من العواقب التى ستترتب على تغلغلهم فى المنطقة، وما سوف يستتبع ذلك من مد نفوذهم الى البحر الأحمر وفرض سيطرتهم عليه. ولهذا أرسل إلى واليه هناك إبراهيم يكن باشا يستفسر منه عن مدى صلة البريطانيين بشيوخ القبائل اليمنية المجاورة لعدن، وطلب اليه عدم السماح بارسال أحد من الصناع وأرباب الحرف من الميناء اليمنى مخا إلى عدن حتى لا يستفيد البريطانيون من وجودهم هناك.

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: المصدر السابق، ج٢، عصر محمد عل، ص٣٤٣.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من محمد على إلى ابراهيم يكن محفظة رقم ٢٦٧ وثيقة ٣٢٢ فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٥٥هـ. أشارت الوثيقة إلى أن محمد على علم بوصول بعض عملاء الإنجليز إلى مخا ليجمعوا العمال والصناع وأرباب المهن كالخبازين والنجارين والبنائين والنقاشين لنقلهم من هناك على ظهر سفن إنجليزية إلى عدن بعد إغرائهم بالأجور المرتفعة بقصد تعمير عدن وتيسير الخدمة فى مينائها، حتى هجر مخا عدد كبير من هؤلاء.

بل أن وكيل البريطانيين فى مخا كتب للمقيم السياسى البريطانى فى عدن مؤكدا أن مبعوثا مصريا كان يتفاوض مع أمام صنعاء للاتفاق على طرد الانجليز من عدن، غير أن الأموال كانت تعوز الامام. ولكن "هينز" كان مقتنعا بأن الفشل هو الذى سيطر على هذه المفاوضات بين المصريين وأمام اليمن لأن المال كان يعوز الطرفين المصرى واليمنى على السواء حينذاك. كما كان "هينز" يعتقد أيضا أن إمام اليمن سيرفض الاشتراك فى طرد الانجليز من عدن سواء أكان يقدر على ذلك أو لا يقدر[١]. وقد بنى "هينز" اعتقاده هذا على أساس أن الامام لم يكن على وفاق مع القبائل اليمنية المجاورة لعدن، وأنه كان يرى أن الوجود البريطانى هناك سوف يكسر شوكة هذه القبائل، غير أن "هينز" كان يخشى أن يسيطر المصريون على المناطق المنتجة للبن فى اليمن حينذاك[٢].

على أن الوالى المصرى إبراهيم يكن باشا كان على يقظة تامة بتحركات البريطانيين فى عدن والمنطقة المجاورة لها، وعلى علم بمحاولاتهم للتقرب إلى القبائل اليمنية القاطنة فيها. ولهذا فإنه قبيل أن يتسلم أوامر محمد على كان قد بعث إليه برسالة يوضح له فيها تفاصيل الموقف حول عدن بقوله: "أن القائد "هينز" الذى إحتل عدن يقيم بجوار الأماكن التى الحقت حديثا بالحكومة المصرية، وأضاف إبراهيم يكن إلى ذلك قوله أن "هينز" هذا "أخذ يقوى مشايخ بعض المراكز والقرى ويتودد إليهم. ويجتذب قلوب الذين يتبعونه بالكسوة والمرتب، وأن سلوكه هذا يؤدى حدوث خلل فى المصالح المصرية فى اليمن"[٣]. وكان إبراهيم يكن يقصد

(1) Marston, T.E.: Op. Cit., pp. 99, 110.

(2) F.O., 78.373, Campbell to F.O., 2/28.39. Enclosing Haines to Campbell 2/28/39, B.S.C. 1839, Haines to Bombay 2/25/39.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من إبراهيم يمكن إلى محمد على، محفظة رقم ٢٦٧ فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ هـ.

من وراء هذا التوضيح أن يعرف حقيقة موقف محمد على من تحركات البريطانيين المشبوهة[(١)]، وعما إذا كان فى نيته أن يدعم قواته فى اليمن ليدرأ عن المنطقة الخطر البريطانى الذى ستكون له آثار وخيمة على المصالح المصرية فى ذلك الحين.

ولا شك أن الاحتلال البريطانى لعدن كان له تأثير خطير على الشئون الاقتصادية للمصريين فى اليمن فمنذ اللحظة الأولى للاحتلال عمد المقيم السياسى البريطانى "هينز" إلى محاولة تحويل التجارة اليمنية إلى عدن. كما أرسل "هينز" خطابا إلى أمام صنعاء أوضح فيه "أن عدن أصبحت فى قبضة احتلالنا، وأخرجنا مناديا بذلك، أنتم تعفون الطريق الأصلى بين صنعاء وعدن، وأشجار البن ومحصولاتها تحت يد حكومتكم، فإذا أصدرتم أمرا إلى التجار بأن يسرقوا بضائعهم نحو عدن بدلا من سوقها لبلاد اليمن، فإنه فى ذلك نفع عظيم من جهتين، كما لا يخفى ذلك بأدنى ملاحظة"[(٢)].

كما عمد "هينز" إلى تحويل كل تجارة البن من مخا إلى عدن حتى اشتكى القائد المصرى فى مخا من النقص الشديد فى جمارك ذلك الميناء، وقد أدى ذلك إلى تأخر صرف مرتبات الموظفين فى ميناءى مخا والحديدة مدة بلغت عشرين شهرا[(٣)]. وقد تحولت، تجارة البن بالفعل إلى عدن لأن التجار المقيمين فى مخا والحديدة فى ذلك الوقت لم يكونوا من اليمنيين، وهؤلاء لم يكن يهمهم بطبيعة الحال لمن يبيعون أو ممن يشترون بل أنهم

---

(١) صلاح البكرى: المصدر السابق، ص١٦، ١٧.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الحجاز ١٢٥٥هـ، محفظة رقم ٢٦٦ رقم ٢٧حمراء- ابراهيم يكن إلى حسين باشا كبير معاونى الجناب العالى فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٥٥هـ.

(3) I.O., B.S.C., 1839, Haines to Bombay 7/11/39 and 8/2/39.

كانوا يجرون وراء أكبر منفعة ممكنة دون أدنى نظر لأية اعتبارات أخرى[١].

وهكذا حرص البريطانيين بعد أن احتلوا عدن على جذب العمليات التجارية إلى مينائها من كل المناطق اليمنية. ولا شك أن ذلك قد شكل تهديدا خطيرا لاقتصاديات مصر ذاتها، إذ لم يكن من السهل التكفل بنفقات القوات المصرية الموجودة باليمن حينذاك دون الحصول على مكوس جمركية عالية. كما أن تحويل تجارة البن من الموانى اليمنية الأخرى إلى ميناء عدن كان ضربة قاسية للتجارة فى تلك الموانى باعتباره المحصول الرئيسى فى اليمن حينذاك. وكانت هذه المنافسة من قبل البريطانيين يقصد بها بالدرجة الأولى تصفية النفوذ المصرى فى اليمن حتى لا تبقى له أية قاعدة اقتصادية محلية يستند إليها فى البقاء هناك فيضطر المصريون إلى الرحيل عنه، بذلك ينتشر الاخطبوط البريطانى وينفرد بالسيطرة على المنطقة بأكملها.

غير أن بريطانيا لم تكتف بمحاولات الضغط الاقتصادى فقط كوسيلة لتصفية النفوذ المصرى، بل أنها لجأت إلى وسائل أخرى سياسية وحربية لتحقيق أهدافها. فعندما تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قناصلها فى الشرق التى تنبأت بأن محمد على سيرسل جيوشه لاحتلال المدخل الجنوبى للبحر الأحمر عند باب المندب وعند سواحل حضر موت، بعد أن سيطر على سواحل الجزيرة العربية المطلة على الخليج العربى فى الشرق وعلى البحر الأحمر فى الغرب، فقد ترتب على ذلك أن سارع "بالمرستون Palmerston" رئيس الوزارة البريطانية حينذاك بالكتابة إلى "كاميل Campbell" القنصل البريطانى فى مصر ليقابل محمد على، ويخبره بأن مثل هذه الخطوة – ويقصد بها هجوم المصريين على عدن وطرد البريطانيين منها – لا ينظر إليها بعين الرضا سواء فى إنجلترا أو فى

---

(1) Dodwell, H. : Op. Cit., pp. 150, 151.

الهند. ولكن محمد على وهو على علم تام بقوة البريطانيين ونفوذهم وتفوقهم رأى ألا يقف حينذاك موقف العداء الصريح من بريطانيا فى الوقت الذى كان على خلاف فيه مع الباب العالى[١]. ولهذا فقد أكد محمد على للقنصل البريطانى فى مصر بأنه لا يفكر حينذاك فى التوسع خارج حدود البحر الأحمر، ولا يبغى امتداد أملاكه فى شرق صنعاء [٢] وبالتالى فإنه لا يهدد الوجود البريطانى فى عدن ولا يشكل خطرا عليه.

على أن بريطانيا لم تهدأ بالا وانتهزت فرصة تعقد المشاكل بين محمد على والسلطان العثمانى حتى استحكم النزاع وثارت الحرب بينهما. ورأت بريطانيا أن هذه الفرصة ستتيح لها تأليب الدول الأوربية الكبرى على محمد على بحجة المحافظة على التوازن الدولى حينذاك. ونجحت بريطانيا فى أن تجعل الدول الأوربية الكبرى تتفق وجهات نظرها على وضع حد للنزاع الناشب بين محمد على والباب العالى حتى لا يتمادى الأول فى توسعه ويعرض أوربا لخطر الصراع الذى قد ينشب بين الدول الكبرى إذا ما انهارت الدلوة العثمانية وطمع كل منها فى أملاكها. ويبدو ذلك واضحا من خلال المناقشة التى أثيرت فى مجلس العموم البريطانى عندما وجه أحد النواب ويدعى "ميلنز Mr. Milnes" سؤالا أعتبر على جانب كبير من الأهمية لرئيس الوزراء البريطانى عن الحرب القائمة بين السلطان العثمانى ومحمد على، وعما إذا كان رئيس الحكومة يعلم بالمفاوضات التى دارت بين "المارشال سولت Marshal Soult" ووالى مصر لوقف هذه الحرب، وأن قائما بالأعمال قد أرسل إلى محمد على ليخبره بأنه إذا أوقف عملياته الحربية ضد السلطان فإن الدولة الخمس الكبرى ستوجد حلا للمشكلة. وبناء على ذلك فقد كتب محمد على إلى إبنه

---

(1) Marston, T.E.: Op. Cit., p.99.

(2) I.O., B. 209, Confidential, 2147, Abstract of correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, pp. 11,12.

قائد الجيش المهاجم لقوات الباب العالى لينتظر الحل الذى سيتم على يد الدول الكبرى. واستفسر هذا النائب البريطانى عما إذا كان هذا تصرفا فرديا من جانب "سولت"، أم أن ذلك قد تم بناء على موافقة رئيس الحكومة البريطانية، وذلك نظرا لأن هذا الموضوع قد نوقش أيضا فى مجلس الشيوخ الفرنسى حينذاك.

وقد أبدى "اللورد بالمرستون" امتنانه بالاجابة على هذا السؤال موضحا أن الحكومتين البريطانية والفرنسية على علم بوجهتى نظرهما فى هذا الصدد وأنهما تصرفتا فى تناسق تام إزاء هذا الموضوع. كما أوضح بأن الحكومة الفرنسية قد أبدت إستعدادها لارسال مبعوث إلى الاسكندرية وآخر إلى القسطنطينية للعمل على وقف العمليات الحربية بين السلطان ومحمد على. ولم يقتصر الاهتمام بهذا الموضوع على بريطانيا وفرنسا فحسب، بل اهتمت به أيضا كل من روسيا وبروسيا والنمسا التى أبدت رغبتها القوية للمشاركة فى القيام بعمل الترتيبات اللازمة لتجنب أوربا الخطر الذى يتهددها نتيجة الصراع العدائى بين الباب العالى ومحمد على[1].

ولقد حدث ذلك على الرغم من أن بريطانيا إدعت من قبل تمسكها بسياسة الحياد التام إزاء الصراع الذى نشب بين الدولة العثمانية ومحمد على.بينما نجدها فى حقيقة الأمر قد رأت فى هذا النزاع فرصتها لتأليب الدول الكبرى على محمد على وذلك لتجهز على طموحه وتضع حدا لآماله العريضة التى كان من شأنها تهديد المصالح البريطانية فى الشرق. ونلاحظ إدعاء بريطانيا هذا بتمسكها بسياسة الحياد التام إزاء الصراع الناشب بين محمد على والباب العالى من خلال محاضر جلسات مجلس اللوردات

(1) Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 49, Subjects of Debate in the House of Commons, 9th July 1839, pp. 80, 81.

البريطاني المعاصرة لفترة هذا النزاع. ففي المناقشات التي دارت بين "اللورد بروغام Lord Brougham" ورئيس الحكومة البريطانية استفسر "اللورد" عن السياسة التي ستتبعها الحكومة البريطانية إزاء المشكلات القائمة بين الباب العالي ومحمد على والي مصر. وكانت الاجابة على تساؤله تتلخص في أن الحكومة البريطانية ستلتزم باتباع ساسية الحياد التام إزاء الجانبين.

غير أن "اللورد بروغام" أشار إلى حقيقة حدثت وهي أن عددا من الضباط البريطانيين قد أرسلوا إلى "القسطنطينية" للعمل في خدمة الباب العالي مما أظهر ميل الحكومة البريطانية حينذاك إلى أحد الجانبين دون الآخر مما يتعارض مع سياسة الحياد. ولهذ فقد تساءل "اللورد بروغام" عن موقف الحكومة البريطانية من هذا التصرف. وكانت إجابة رئيس الحكومة البريطانية حينذاك تتلخص في أنه لم تطرأ أية تغييرات في سياسة حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بالنسبة لهذا الموضوع، وإن اعترف بأن الحكومة قد أرسلت بعض الضباط للعمل في خدمة البحرية العثمانية، ولكنهم بم يندرجوا في خدمة السلطان وظلوا معطلين دون أن تسند إليهم أية أعمال في "القسطنطينية" وذلك نظرا لعدم فهم الترك لمهتمهم، ولهذا فهو يؤكد أن الحكومة البريطانية مازالت متمسكة بموقفها الحيادي إزاء الجانبين. غير أن ذلك يوضح لنا أن الحكومة البريطانية كانت تميل فعلا إلى جانب الباب العالي وتعمل على مساندته ضد محمد على الذي كان من مصلحة البريطانيين أن يحدوا من قوته ويضعوا حدا لطموحه وآماله. وأنه لا أدل على ذلك من قيام الحكومة البريطانية بارسال هؤلاء الضباط البريطانيين لعاصمة الدولة العثمانية ليقدموا العون للباب العالي حتى تقوى شوكته أمام محمد على.

على أن رئيس الحكومة البريطانية اختتم هذه المناقشة بقوله أن الحكومات الحليفة لبريطانيا أعلنت هى الأخرى تمسكها بسياسة الحياد إزاء النزاع القائم بين الباب العالى ومحمد على وأنها ستبذل جهودها لوقف العمليات العدوانية بين الجانبين المتصارعين. كما أوضح أيضا أن ممثل الحكومة البريطانية فى البلاط العثمانى قد وجهت إليه تعليمات صريحة لبذل جهوده بالتعاون مع ممثلى الدول الأخرى للمحافظة على السلام فى هذا الجزء من العالم. وهنا أبدى "اللورد بروغام" امتنانه لهذه الإجابة ولهذا التوضيح الذى أبداه رئيس الحكومة البريطانية[١]. وجدير بالذكر أن اللجنة السرية التى تشرف على شئون حكومة الهند فى لندن طلبت من "بالمرستون" التصريح لها بعقد معاهدات للصداقة مع الزعماء المحليين المحيطين بعدن لاجتذابهم إلى جانب البريطانيين هناك حتى لا ينضموا إلى جانب المصريين ويشكلوا خطرا على الوجود البريطانى فى عدن. وقد أجاب "بالمرستون" بعد أن ضاق ذرعا من تحركات محمد على فى سوريا حينذاك بقوله: " أننى لا أدرى ما هى الأسباب التى تمنع حكومة الهند من توجيه وكيلها فى عدن لعقد معاهدات للصداقة والتجارة مع الزعماء اليمنيين الذين يعتبر استقلالهم مهددا من قبل قوات محمد على أو القيام بتدعيم قوة هؤلاء الزعماء بحيث يصبحون قادرين على الدفاع عن أنفسهم فإذا ما كانت حكومة الهند مصرة حقيقة على تحقيق تلك الغاية فإن ذلك قد يؤدى فعلا إلى منع محمد على من القيام بأى عدوان على هذه المنطقة"[٢]، غير أن حكومة الهند لم تكن فى حاجة للاستفادة من هذا التصريح نظرا

---

(1) Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 47, Subjects of Debate in the House of Lords; 25th April 1839, pp. 509, 510.

(2) F.O. 78/385. Palmerston to Sir John Hobhouse 5/10/39.

لاضطرار مصر نتيجة للمشكلات التى واجهتها لسحب قواتها مـن الجزيـرة العربية بعد فترة وجيزة [١].

ومما شجع البريطانيين على الاتجاه نحـو عقد هذه المعـاهدات مـع زعماء القبائل بالمنطقة المحيطة بعدن بهدف الحيلولة دون توسع المصريين فى اليمن على نحو ما أوردته الوثائق البريطانية وصول عـدة خطابـات مـن شيخ قبائل الحجريـة فـى شـهر أغسـطس سـنـة ١٨٣٩ إلـى المقيم السياسـى البريطانى فى عدن يعرض فيها على البريطـانيين الدخـول فـى حمايتـهم إذا ساعدوه فى تجنب عدوان المصريين على بلاده[٢].

وعلى أية حال فإن الحكومة البريطانية حرصت على تصفية النفـوذ المصرى فى المنطقة المجاورة لعدن تمـهيدا لتصفيتـه نـهائيا واقصائـه عـن البحر الأحمر حماية لمصالحها الحيوية فـى هذا الطريـق البحـرى الحيـوى الهام. ولهذا قـررت الحكومـة البريطانيـة فـى شـهر أكتوبـر سـنـة ١٨٣٩ أن تطلـب إلـى محمـد علـى سـحب قواتـه مـن جميـع بـلاد اليمـن، وطلبـت إلـى "كامبل" ممثلها فى مصر أن يبلغ "رغبـة حكومـة جلالـة الملكـة فـى جـلاء القوات المصرية عن اليمن" على أن هذا المطلب كان مفاجأة قاسـية لمحمـد على لم يسعه ازاءها إلا أن يعطى جوابا غامضـا يكتسـب بـه الوقـت للتفكير فى هذا الانذار وكان جوابه حينذاك إنه سينظر فى الأمـر بمجـرد أن تنتـهى المسألة الشرقية بينه وبين السلطان العثمانى والتى تتفاوض بشأنها الدول[٣]. غير أن"كامبل" إجابه بأنه ليس هناك أية علاقة بين المسألة الشرقية ومسألة اليمن، وأن بحث المسألة الشرقية يخص الـدول الكبرى بينمـا مسـألة اليمـن

---

(1) Marston, T.E: Op. Cit., p. 98.

(2) I.O., B.S.C 1839, Two letters, Sheikh Sherzwbee to Haines, without date, appreximately 9.9.39.

(٣) صلاح البكرى: المصدر السابق، ص١٧، ١٨.

فهى مرتبطة رأسا بالمصالح البريطانية وحدها، وأن منطقتى البحر الأحمر والخليج "الفارسى" هما مجال بريطانيا الحيوى، ولذلك فهى لا تستشير حلفاءها فيما يخصها.

وهنا أجاب محمد على على القنصل البريطانى على نحو ما أوضحه "كامبل" فى رسالته إلى "بالمرستون" بقول :"إنه لا يستطيع فى الوقت الحاضر أن يتخذ أى إجراء لإجلاء قواته عن اليمن، وأنه سوف يأمر بوغوص بك ناظر الخارجية المصرية بالرد على هذا الطلب فى الوقت المناسب"[١]. وقد وصل رد بوغوص بك إلى "كامبل" فى أواخر أكتوبر سنة ١٨٣٩ وجاء فيه : " أن الباشا مشغول بشئون على جانب كبير من الأهمية فى الوقت الراهن، وسوف ينظر فى المسألة اليمنية فى الوقت المناسب"[٢].

غير أن ذلك الرد لم يعجب "بالمرستون" وزير الخارجية البريطانية الذى استدعى "كامبل" إلى لندن وعين بدله "الكولونيل هودجز Colonel Hodges" وزوده بتعليمات جديدة كان على رأسها البعد عن أسلوب المجاملة واستخدام لغة الحزم والعنف مع محمد على لاقناعه بالجلاء عن اليمن[٣].

وبعد وصول "هودجز" إلى القاهرة كان أول تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيه أن "هينز" المقيم السياسى البريطانى فى عدن أفاده بأن قوات الفرسان التابعة لمحمد على آخذه فى الأزدياد فى اليمن، وأن العرب القاطنين بجوار عدن يتجمعون ضد الحكم البريطانى فى

---

(1) F.O. 78.375, Campbell to Palmerston, 2 November 1839.

(2) F.O. 78.375. Bogus Bey to Campbell, October 1839.

(3) Temperley: Foundation of British Foreign Policy, p. 109.

عدن بتحريض من المصريين. وان محمد على قد أرسل مبعوثا اسمه السيد حسين إلى إمام اليمن يعرض عليه اقتراحين خطرين أولهما أن الباشا على استعداد لمساعدة الإمام بالمال والمنونة ومده بالرجال والذخيرة إذا أقدم الامام على مهاجمة البريطانيين وطردهم من عدن ويتعهد له أنه بمجرد الانتهاء من الحرب سوف يسلم كل الأراضى المفتوحة فى اليمن إلى الإمام حتى يظل "الجنوب العربى" فى يد عربية، أما الاقتراح الثانى الذى عرضه السيد حسين على الامام فهو أن يقبل الامام السيادة المصرية على صنعاء على أن يمنح مرتبا كبيرا مدى الحياة[١].

وجدير بالذكر أن الوثائق المصرية لم تشر إلى الاقتراح الأول الخاص بتحريض إمام صنعاء على مهاجمة الانجليز فى عدن وهو أمر مستبعد نظرا لمعرفة محمد على بالامكانات المحدود لامام صنعاء، أما الاقتراح الثانى بدعوة الامام للاعتراف بالسيادة المصرية على بلاده نظير منحه مرتبا كبيرا مدى حياته فقد أشارت اليه وثائق مصرية كثيرة[٢]. وقد ذكرت الوثائق البريطانية أن "محمد على" أبلغ "هودجز" بأنه كان يهدف من وراء ذلك تخليص اليمن من حكم الامام "التافة الذى سمح للحكومة البريطانية بامتلاك عدن"[٣].

وقد حاول محمد على بشتى الوسائل الممكنة أن يتغلب على معارضة البريطانيين لوجوده فى اليمن وذلك بعرض صداقته عليهم واستعداده لمراعاة المصالح البريطانية فى موانىء البحر الأحمر. غير أن النتائج السياسية الدولية التى ترتبت على انتصارته على الباب العالى

---

(1) F.O. 78.3185, Hodges to Palmerston, 22 March 1840.

(٢) عبد الحميد البطريق (دكتور): المصدر السابق، ص١٠٢.

(3) I.O. B. 209. Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p. 12.

واقتراب القوات المصرية من الآستانة، جعلت المسألة المصرية تتجاوز حدود تركيا، حتى أن الخلاف لم يصبح محليا بينه وبين السلطان العثمانى، بل أصبحت المسألة أوربية تتحالف عليه فيها الدول الكبرى الخمس، انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا على أثر اندحار الجيش العثمانى فى موقعة "نزيب" فى ٢٤ يونية سنة ١٨٣٩ وانحياز الأسطول التركى إلى محمد على. ثم تلا ذلك ارسال المذكرة المشتركة فى ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ إلى الباب العالى، وأدرك محمد على أنه قادم على حرب خطيرة مع الحلفاء، شغلت باله وتضاءلت مسألة وجوده فى اليمن.

وأخيرا فقد شعر محمد على بأنه فى أشد الحاجة لقواته المتناثرة فى إرجاء الحجاز ونجد واليمن، وفى الوقت نفسه كانت الانذارات الشديدة اللهجة تتوالى عليه من الحكومة البريطانية تطلب منه اجلاء قواته عن اليمن وبقية أرجاء الجزيرة العربية[١]. وفى اليوم الثالث عشر من مارس ١٨٤٠، أصدر محمد على أوامره إلى حاكم اليمن وقائد القوات المصرية بالجلاء عن اليمن وتسليم زمام الأمور فيها إلى الشريف حسين بن على بن حيدر شريف "أبى عريش"[٢]. وذلك بعد أن انسحبت قواته من كل الأراضى التى استولى عليها فى الجزيرة العربية وفى سوريا أثناء الأزمة المصرية التركية[٣].

وكان الجيش المصرى فى اليمن مركزا فى مخا، ومنذ أوائل شهر أبريل سنة ١٨٤٠ بدأت عملية جلاء المشاة بواسطة السفن بينما تم جلاء الفرسان عن طريق البر، وكانت اليمن حينذاك فى حالة انهيار إذ كان

---

(1) Bury, G W. : Arabia Infelix or the Turks in Yemen, P.14.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: من محمد على إلى ابراهيم يكن، إرادة مؤرخة فى ٩ محرم ١٢٥٦هـ. وثيقة رقم ١٤ محفظة رقم ٢٦٩.

(٣) جمال زكريا قاسم (دكتور): المصدر السابق، ص٧٠.

يخشى أن يهجم البدو على هذه الموانى التى كانت فى أيدى المصريين ويقتحمونها وينهبون ما فيها[١]. وحماية للمصالح البريطانية فى البحر الأحمر فقد قامت شركة الهند الشرقية البريطانية بارسال السفينة "الفنستون Elphinstone" إلى جدة وارسال السفينة " أيو فراتس Euphrates" إلى مخا لمراقبة الموقف[٢]. وقد سلم محمد على اليمن للحسين بن على بن حيدر حاكم أبى عريش فى شمالى اليمن[٣]. واعتبر حاكما شرعيا للمنطقة الساحلية لليمن المطلة على البحر الأحمر حينذاك ليحكمها من قبل الباب العالى. وقد غادر ابراهيم يكن وقوته أرض اليمن فى اليوم التاسع من مايو سنة ١٨٤٠[٤] وبذلك إنفسح المجال أمام بريطانيا لتوطيد أقدامها فى عدن ولتبسط نفوذها الاستعمارى فى جنوب اليمن وفى حوض البحر الأحمر بعد أن تخلصت من المنافسة المصرية الخطيرة فى تلك المناطق.

وقد أرسل أمام صنعاء ابن شقيقه إلى عدن لمفاوضة البريطانيين وعقد معاهدة للسلام والتجارة معهم عقب جلاء المصريين عن اليمن فى شهر مايو سنة ١٨٤٠، وكان الا مام يأمل من تقريره للمقيم السياسى البريطانى فى عدن نيل مؤازرة البريطانيين له ضد الحسين بن على بن حيدر الذى تسلم المدن الساحلية من قوات محمد على. ولم يعترف الامام بشرعية الحسين بن على بن حيدر واعتبر نفسه هو الحاكم الشرعى الوحيد لليمن بأكملها. غير أن حكومة بومباى طلبت من "هينز" إلا يقحم نفسه فى

---

(1) I O., B 209., Confidential, 2147, Abstract of Correspondence and Memorandum respecting the Yemen, January 1873, p 12.

(2) I.O., B.S.C. 1840, Haines to Bombay 4/28/40.

(3) I.O., B.S.C. 1840, Haines to Secret Committee 4/9/40.
I.O., B.S.C. 1840, Haines to Bombay 6/2/40.

(٤) عبد الحميد البطريق (دكتور): المصدر السابق، ص١٠٢.

أى صدام بشـأن مخـا، ممـا جعلـه يتحفـظ حينـذاك ويحجـم عـن التدخـل فـى الصراع القائم بين إمام صنعاء والحسين بن على ابن حيدر(١).

وتجدر الاشارة فى هذا المجال إلـى موقـف العثمـانيين الذيـن كـانت عدن بـل واليمـن بأكملـها تابعـة لسيادتهم الاسـمية علـى النحـو الـذى كـانوا يدعونه حينذاك، فمن الملاحظ أن العثمانيين لم يفعلوا شـيئا جديـا للاحتجـاج على البريطانيين عقب احتلالهم لعدن فـى سـنة ١٨٣٩. بـل أن البريطـانيين استطاعوا أن يحصلوا على فرمـان مـن البـاب العـالى يسـمح لـهم باسـتخدام الاسطول البريطانى لميناء عدن، ولكنهم فضلوا بعـد ذلـك عقـد معـاهدة مـع اهالى البلاد الأصليين ليعطوا لوجودهم هناك شيئا من الشرعية(٢).

كما يتضح لنا مـن دراسـة الموقـف حينـذاك مـا يسـاعد علـى قبـول الرأى القائل بأن العثمانيين قبلوا هذه السياسـة البريطانيـة التـى انتـهت إلـى ضرورة السيطرة على عدن بالقوة، ورأوا ان احتلال البريطانيين لعدن ليس إلا من نوع المكافأة لبريطانيا على معاونتها للدولة العثمانية فى وقف أطماع والى مصر المتمرد محمد على، ولعل عدن لم تكن حينذاك ـ وهى تقـع فـى أقصـى جنـوب الامبراطوريـة العثمانيـة وعلـى بعـد قرابـة ألفـى ميــل عــن عاصمتها ذات أهمية كبيرة للعثمانيين إذ ما قورنت برغبتـهم فـى المحافظـة علـى علاقتـهم مـع بريطانيـا، خاصـة وهـم يواجـهون تحديـات محمـد علـى وطموحه لتكوين امبراطورية فى البلاد العربية على حساب ممتلكات البـاب العالى(٣).

---

(1) Marston T.E. : Op. Cit., p.10.

(٢) أمين الريحانى : المصدر السابق ، ج١، ص٣٥٣.

(٣) فاروق عثمان أباظة (دكتـور): الحكـم العثمـانى فـى اليمـن (١٨٧٢ ـ ١٩١٨) ص٢٦، ٢٧.

على أن هذا الموقف السلبى إزاء ما فعله البريطانيون بسيطرتهم على عدن بالقوة لم تنفرد به فقط الدولة العثمانية حينذاك، بل أن الحكومات الأوربية لم يرتفع صوت واحدة منها بالمعارضة. حقيقة أن هذه الدول لم تكن فى ذلك الوقت تقدر مدى الأهمية الحيوية لهذه الزاوية الهامة من أرض شبه الجزيرة العربية، ومدى ما يمكن أن يكون لسيطرة البريطانيين عليها من تأثير فى مستقبل هذه المنطقة وفى مصالح الدول الأوربية الأخرى ذاتها. غير أن البريطانيين كانوا على العكس من ذلك يعرفون ويقدرون تماما قيمة انتصارهم هذا ونجاحهم فى السيطرة على هذه النقطة الحاكمة فى أهم طريق بحرى بين الشرق والغرب[١] مما مهد السبيل أمامهم أيضا للسيطرة على منطقة البحر الأحمر - فى وقت قصير[٢].

---

(1) Simonin M.L.: La presqu'ile d'Aden et la Politique Anglaise dans les Mers Arabiques, p. 18.

(٢) فاروق عثمان أباظة (دكتور): عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، رسالة دكتوراه عالجت موضوع أثر نزول البريطانيين فى عدن على سياستهم فى البحر الأحمر فى الفترة المذكورة.



الفصل الخامس

مصر وخلفاء محمد على حتى قيام الثورة العرابية
(١٨٤٨ - ١٨٨٢)

ترك محمد على لخلفائه عباس وسعيد وإسماعيل وتوفيق عرشا وراثيا، وحكومة قوية وجيشا قوامه من المصريين، وبلدا غنيا بخيراته، غير أن انحسار إمبراطورية محمد على عن العالم العربى وانقاص عدد جيشه واقتصار منطقة نفوذه على مصر والسودان فقد ادى كل ذلك إلى ركود الأوضاع فى مصر وبدء مرحلة من التسلل الأجنبى إليها بعد أن بدت اهميتها باعتبارها طريقا رئيسيا للمواصلات العالمية. وكان لمشروعى إنشاء السكك الحديدية المصرية فى عام ١٨٥٨ وفتح قناة السويس للملاحة البحرية فى عام ١٨٦٩، أبلغ الأثر فى زيادة حجم التدخل الأجنبى فى مصر ووصوله إلى أفضل مداه فى عصر الخديوى إسماعيل مما أدى إلى عزل وتعيين ابنه محمد توفيق فى عام ١٨٧٩، ثم انتهى الأمر إلى ما هو أسوأ عندما حدث الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢.

على أن العلاقات المصرية العثمانية بدأت تتحسن نسبيا بعد تسوية ١٨٤١/١٨٤٠ حتى ان محمد على قام بزيارة السلطان العثمانى فى استانبول وقابل السلطانة الوالدة ثم زار قبر منافسه السلطان محمود الثانى. ولقد أنعم السلطان العثمانى على محمد على بالكثير من النياشين والرتب من بينها رتبة الصدر الأعظم. وبعد عودة محمد على إلى مصر تخلى عن لبس العمامة ولبس الطربوش تقربا من الدولة العثمانية. غير أن أطماع الباب العالى لم تتغير عن الرغبة فى التدخل فى شئون مصر شأنها شأن

الدول الأوربية. ونتيجة لما أصيب به محمد على فى أخريات ايامه من مرض جعله غير قادر على ممارسة الحكم، فقد أسند الباب العالى حكم مصر على غير رغبة من محمد على إلى ابنه إبراهيم باشا فى أول سبتمبر ١٨٤٨، وفى ٥ ديسمبر من نفس اللسنة أسند السلطان إلى عباس حكم مصر. وفى اليوم الثانى من أغسطس عام ١٨٤٩ توفى محمد على بالإسكندرية ثم نقل إلى القاهرة حيث دفن بمسجده المعروف بالقلعة. ولما كانت بريطانيا ترغب فى إنشاء السكة الحديدية المصرية بين الإسكندرية والسويس لتسهيل مرور البريد والبضائع والمسافرين عبر مصر فقد طلب بامستون رئيس وزراء بريطانيا من تشارلز مرى ان يشرح للوالى أهمية الخط الجديد. وقد استجاب عباس لتنفيذ رغبة بريطانيا حتى تسانده ضد المؤامرات التى كانت تحاك ضده لدى السلطان العثمانى حتى من أفراد أسرة محمد على المنافسين له. وعندما ظهرت مشكلة التنظيمات وأصبحت مثار جدل بين الوالى والسلطان طلب بامستون من استراتفورد كاننج أن يستمر فى تأييد عباس ضد المؤامرات التى تحاك ضده فى استانبول بشرط ألا يمتد هذا التأييد إلى مساندة عباس فى معارضة تطبيق التنظيمات فى مصر. وهكذا أدت العوامل السياسية إلى إنشاء السكك الحديدية المصرية فلم يكن إنشاؤها راجعاً لمواجهة مطالب الاقتصاد القومى وإنما عائد لمتطلبات المصالح البريطانية حيث كان على عباس أن يوازن بين مصالحه وإرضاء بريطانيا والسلطان فى آن واحد ويمتص معارضة فرنسا لهذا المشروع [1]. ولم يكن أمام السلطان العثمانى سوى أن يوافق على رغبة بريطانيا حيث أصدر فرمان فى أكتوبر عام ١٨٥١ سمح لعباس بإنشاء السكة الحديدية، وهكذا قدر لهذا المشروع أن ينفذ فى عهد عباس الأول نتيجة للظروف والمشاكل السياسية التى واجهت مصر حينذاك. وأخيراً

(١) عمر عبد العزيز (دكتور): دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨ - ١٩١٤ ص ١٨٢.

أقرت فرنسا إنشاء هذا المشروع على نحو ما صرح بذلك قنصلها فى مصر ساباتييه فى عهد نابليون الثالث باعتبار أن المشروع سيحقق مصلحة مشتركة للجميع [١]. وقد اظهر هذا المشروع محافظة عباس عمليا على استقلاله الذاتى فى المسائل الداخلية، كما أكدت الحكومة العثمانية مبدءا مهما وهو أنه لا يمكن القيام بتنفيذ أى مشروع كبير فى مصر بدون موافقة السلطان. ومن ناحية ثالثة أصبحت وساطة بريطانيا ضرورية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة مما يظهر مكانتها الممتازة فى الشئون العثمانية والمصرية على السواء حينذاك.

وإذا كنا قد رأينا أن عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) قد نجح فى أن يحافظ على استقلال مصر الذاتى، ولم تقم الدولة العثمانية بأى محاولة للانتقاص من سيادة مصر فى عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) على الرغم من أن مشروع حفر قناة السويس أدى إلى قيام مشكلة مماثلة للمشكلة التى ظهرت فى عصر عباس الأول بشأن موضوع السكة الحديدية [٢]، غير أن الأزمة التى ثارت حول موضوع قناة السويس التى صدر امتيازها عام ١٨٥٤ والتى تم افتتاحها فى سنة ١٨٦٩ تركزت بين الوالى والسلطان [٣]. أما الخديوى إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩) فقد عاصر السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) وكانت العلاقات بينهما فى معظم الأوقات علاقات ودية إذ عمل على توثيق علاقاته بالدولة العثمانية والتوسع فى الإنفاق فى العاصمة العثمانية ليكسب الأنصار وليقضى على تآمر المناوئين لحكمه آنذاك.

---

(١) أحمد الحتة (دكتور) : تاريخ مصر الاقتصادى ص ٩١.

(٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ج٢٢، ص١٨٠.

(٣) عبد العزيز الشناوى (دكتور): السخرة فى حفر قناة السويس ص ١٢.

وقد استطاع إسماعيل من خلال الفرمانات التى أصدرها السلطان لصالحه وخاصة الفرمان الجامع الصادر فى ٨ يونيو عام ١٨٧٣ أن يثبت المزايا التى وردت فى الفرمانات السابقة. وشرح هذا الفرمان الوراثة وشكل الوصاية إذا كان الخديوى قاصراً. ومنح الفرمان إسماعيل من جديد حق سن القوانين واللوائح الداخلية على أنواعها وحق عقد اتفاقيات جمركية ومعاهدات تجارية، وحق اقتراض أى قروض يشاؤها فى مصلحة البلاد - مما سيؤدى إلى الكارثة المالية التى ستهوى بحكمه، وكذلك حق زيادة الجيش أو خفضه كما يشاء وحق بناء سفن حربية ما عدا المدرع منها، **وخلاصة القول أن هذا الفرمان الجامع قد اثبت لمصر حقوقها كاملة فى الاستقلال الذاتى فيما عدا دفع الجزية السنوية (وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه عثمانى) وعدم عقد المعاهدات السياسية وحق التمثيل الخارجى، وعدم صنع المدرعات الحربية وهكذا ارسى هذا الفرمان ومعاهدة لندن عام ١٨٤٠ الأساس الذى استند إليه استقلال مصر قبل الاحتلال البريطانى فى** عام ١٨٨٢ [١].

ومن أبرز سمات حكم خلفاء محمد على زيادة التدخل الأجنبى فى مصر بدرجة واضحة وخاصة فى عصر سعيد وإسماعيل واستشرت المشكلة المالية فى عهد الأخير حتى طلبت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية تشكيل لجنة عليا للتحقيق والتى عرفت باسم الرقابة الثنائية والتى شكلت بمرسوم خديوى فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٨ وذلك بعد أن زادت الديون الأجنبية فى مصر نتيجة لإسراف إسماعيل وبذخه وخاطبة مع الأجانب وفحصت لجنة التحقيق العليا الفرنسية الإنجليزية الحالة المالية فى مصر وبينت عيوبها واقترحت لإصلاحها ما يلى:-

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : مصر والمسألة الشرقية ص ٨٨.

١- أن يسلم إسماعيل أراضيه وأراضى عائلته للدولة لسد عجز ميزانية الحكومة.
٢- أن يقبل مرتب سنوى.
٣- أن يقوم بإجراء إصلاحات ثانوية فى الإدارة المصرية [١].

وفى ٢٣ أغسطس عام ١٨٧٨ قبل إسماعيل فحوى التقرير دون إبداء أى تحفظ وبعد خمسة ايام كلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة، وأقر إسماعيل فى خطابه إلى نوبار باشا مبدأ المسئولية الوزارية، بحيث يحكم عن طريق مجلس وزرائه وبالاشتراك معه.

واشرك نوبار فى الوزارة وزيرين أوربيين هما ريفرز ولسون ومسيودى بلنيير والأول هو رئيس لجنة التحقيق الإنجليزية ووزير الأشغال. ولقد كان لسياسة هذه الحكومة أكبر الأثر فى تطور الحركة القومية لأنها كانت وزارة أجنبية ، وقد أقصت تلك الوزارة الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة وعزلت بعضهم بحجة الاقتصاد وعينت بعض الأجانب فى الوظائف المهمة بمرتبات كبيرة مما زاد من معارضة المصريين ورفضهم لها.

وهنا رأت انجلترا وفرنسا أن تطلبا من الباب العالى عزل الخديوى إسماعيل باشا وإحلال نجله توفيق باشا محله وأصدر جلالة السلطان إرادته السامية بناء على قرار مجلس الوزراء بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا.

وكان قيام الثورة العرابية عائداً كذلك إلى النهضة الثقافية والفكرية التى أخذت تنمو فى مصر نتيجة لانتشار الثقافة والاتصال بالحضارة

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : مصر والمسألة الشرقية ص ٣٥.

والفكر الأوربى فضلا عن حيوية الشعب المصرى واستعداده لمسايرة حركة التقدم والرقى.

كما لعبت أفكار جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧) دوراً مهماً فى ظهور الصحف الوطنية فى مصر عام ١٨٧٧وأثمرت دعوته فى مصر أكثر من إثمارها فى أماكن أخرى لأنها كانت التربة الصالحة لذلك. وعبر جمال الدين الأفغانى عن رأى العالم الإسلامى فى التدخل الأوربى الذى يهدف إلى تمزيق وحدة المسلمين الدينية رغم أن الأوربيين كانوا أكثر الناس عصبية للدين فيما تجرى عملية سياستهم لتحقيق أهدافهم ومصالحهم. وأوضح جمال الدين فى خطبه وكتاباته أن المسلمين لا يعتدون برابطة الشعوب القومية وعصبيات الأجناس العنصرية وإنما ينظرون إلى جامعة الدين " لهذا ترى العربى لا ينفر من سلطة التركى، والفارسى يقبل سيادة العربى، والهندى يذعن لرياسة الأفغانى ولا اشمئزاز عند أحد منهم ولا انقباض. وأن المسلم فى تبدل حكوماته لا يأنف ولا يستنكر ما يعرض عليه من أشكالها، وانتقالها من قبيل إلى قبيل ما دام صاحب الحكم حافظا لشأن الشريعة ذاهبا مذاهبها "وفى موقع آخر من اقواله :"أن رابطة المسلمين الدينية مع رابطة اللسان أقوى من الروابط الجنسية ما دام القرآن يتلى بينهم ويعمل بأحكامه وفى آياته ما لا يذهب على أفهام قارئيه فلن يستطيع الدهر أن يذلهم".

وكانت السياسة التعسفية التى اتبعها الخديوى توفيق باشا منذ بداية حكمه من دواعى قيام الثورة العرابية التى عبرت عن رفض المصريين لهذه السياسة. وكان توفيق قد أدرك أن خير وسيلة للمحافظة على عرشه هى الخضوع لانجلترا وفرنسا اللتين انتهزتا الفرصة لكى تحددا نظام الحكم الذى تريدانه، فأشارتا على توفيق بالقضاء على الحياة البرلمانية وعودة نظام الإدارة الأوربية وتصديه لمواجهة المسئولية وحده دون تدخل

من وزرائه، كما أشير عليه بطرد جمال الدين الأفغانى والحد من نشاط مريديه فكانت هذه الفترة من أوائل عهد توفيق التى اتسمت بالحكم المطلق السافر الذى من ورائه نفوذ الدولتين العريض (وكانتا حينئذ أقوى دولتين فى العالم) وأجريت التسويات المالية التى فرضتها الدولتان دون مراعاة لمصالح البلاد، فأعيدت الرقابة الإنجليزية الفرنسية على الخزانة المصرية وخول الرقيبان سلطات شاسعة وأصبح لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء المصرى، وصفيت الديون الأوربية وأصبحت مصر تدفع حوالى نصف ميزانيتها على شكل أقساط وفوائد على حين لم تحظ الديون الداخلية التى دفعها الملاك المصريون بنفس العناية التى حظت بها الديون الأوربية.

وجرت هذه التسويات بالتعاون مع الخديوى الذى فشل فى تجربة الحكم الشخصى فعهد بالوزارة إلى رياض بناء على نصيحة الدولتين خصوصاً وأن رياضا الذى كرهه مجلس شورى النواب فى أواخر حكم إسماعيل لمحاولته فض دورته قبل أن تنتهى - كان يرى التمشى مع النفوذ الأجنبى آملا فى تخليص مصر من السيطرة الأجنبية.

وكانت النتيجة ان اتجه السخط العام على التدخل الأجنبى إلى رياض نفسه، فدفعه غروره واستبداده إلى محاولة حكم البلاد عن طريق الضغط وسبب ذلك أنه لم يفهم العوامل الكامنة وراء النقد والمعارضة. وكانت جريدتا "مصر" و "التجارة" من أقوى صحف المعارضة فتجلت فيهما روح جمال الدين الأفغانى وأخذتا تنشران المقالات الحماسية وتنتقدان سياسة الحكومة وتنددان بتفريطها فى حقوق البلاد،فصودرتا كما صودرت جريدة مصر الفتاة وضيق الخناق على الصحف الباقية فى مصر وكذلك على الصحف التى كان يصدرها يعقوب صنوع فى الخارج ونفى

رجال المعارضة إلى أقاصى السودان حتى بلغ عددهم قرابة الألف، وروقب كل من اشتبه فى عضويته بالحزب الوطنى.

ولما كان الضغط - كما يقولون- يولد الانفجار، إذ تمادى رياض فى خطته وخضوعه للسيطرة الأجنبية وعدم فهمه لحقيقة اسباب المعارضة، مما عجل بنشوب الثورة بعد أن واصل الحزب الوطنى - بعد حملة الكبت التى قام بها رياض- نشاطه بطريقة سرية وفى أواخر عام ١٨٧٩ أعلن الحزب عن وجوده حين أصدر فى أوائل نوفمبر عشرين ألف نسخة من بيان احتوى على برنامج محدد لإنقاذ مصر من ويلاتها. وقد عزى البيان ما يقاسيه المصريون للأسباب الآتية:

١- الحكم المطلق، وخلو البلاد من برلمان منتخب يتمتع بسلطات كاملة.
٢- عدم سيادة القانون وعدم تساوى الناس أمامه.
٣- افتقار البلاد إلى التعليم العام.
٤- عدم إحساس طوائف الموظفين بالمسئولية عن الصالح العام.
٥- الربا.
٦- عدم انتظام توزيع مياه الرى.
٧- عدم كفاية مرتبات الموظفين المصريين.

وانضمت الفئات الساخطة بعضها إلى بعض، فانضم الباشوات الذين مست الإدارة الأوربية وضعهم فى البلاد إلى الأعيان الذين ضايقهم إلغاء القروض التى قدموها للحكومة، وفرض مزيد من الضرائب على أراضيهم. كما انضم إليهم الموظفون المصريون الذين حقدوا على الإدارة الأوربية تفضيلها الأجانب عليهم وإغداق الرواتب الضخمة عليهم. وما لبثت هذه الطوائف أن وجدت القوة المادية اللازمة لمساندة

مطالبها حين ظهر الجيش على مسرح السياسة فكان بمثابة رأس الحربة للثورة التى ما لبثت أن اندلعت. أليس جنود الجيش من الفلاحين الذين كانوا يعملون قبل تجنيدهم فى الحقول ويلمسون ضغط الإدارة ويتحملون مساوئ الربا وقسوة الضرائب؟ وضباط هذا الجيش : الم يكونوا على اتصال بالحركة الوطنية منذ أواخر عهد إسماعيل؟ أولم يكن زعماؤهم من أبناء الفلاحين الذين رقوا من تحت السلاح فى عهد سعيد؟ أولم يحسوا بالمهانة لهزيمة الجيش فى الحبشة بسبب عدم كفاية قوادهم من الأتراك والشراكسة والأوربيين ممن لا يعطفون على أبناء الفلاحين أو يعاملونهم بشئ من الاحترام؟.

أحس قواد الجيش من الوطنيين بالسخط العام وتجاوبوا معه. كما كانت لهم شكواهم الخاصة من المحاباة فى الجيش لمصلحة الأتراك والشراكسة المقربين إلى القصر فعقدوا العزم على المطالبة بالعدالة فى مجالهم خاصة وأن الجيش قد شعر بالثقة فى النفس، واتهم رياض بأنه عميل انجلترا فى هذه المؤامرة، واشتد هجوم الصحافة على الفرنسيين والإنجليز، بل على الأوربيين بوجه عام واستيقظت المشاعر الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل. وبعد أن أبدت الدولة العثمانية عجزها إزاء احتلال الفرنسيين لتونس (التابعة للدولة العثمانية) لم يتوقع المصريون الكثير من مساعدة السلطان، وعقدوا العزم على الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم فغطت المشاعر القوية فى بداية الثورة بالجامعة الإسلامية وإن يكن مصير تونس قد دفع السلطات العثمانية إلى تعديل أساليبها: فقد اقتنع الوزراء الأتراك بأن فقدهم لتونس إنما يرجع إلى خطتهم السلبية إزاء التدخل الأجنبى فى شئونها ومن ثم قرروا اتباع سياسة أكثر نشاطا فى مصر حتى لا تضيع هى الأخرى وتقع فى يد الاستعمار الأوربى.

واشتد كره المصريين للأجانب المقيمين فى البلاد. وكتب القنصل الفرنسى فى مصر ينبه إلى خطورة إلى الأحوال فى البلاد بعد النجاح الذى صادفته القوى الوطنية. ويرجع كره المصريين للأجانب إلى تدخلهم فى شئون البلاد وإلى أسلوب حياة الجاليات الأوربية العديدة فى ذلك الوقت. فهذه الجاليات كانت تعيش فى محيط أوربى، وتستنكف الاتصال بالوطنيين وتجهل وجهات نظرهم وتحكم على كل شئ طبقا لوجهات النظر الأوربية وسياسات حكوماتها، محتقرة كل ما لا يتفق مع وجهات النظر الأوربية.

وأراد الخديوى أن يوقف تيار السخط العام بالحد من نشاط الضباط فعزل البارودى وولى مكانه صهره داوود يكن، واتخذ إجراءات صارمة لإعادة النظام فى الجيش، ففرضت الرقابة الشديدة على زعمائه. وسرت الشائعات بأن الخديوى قد استصدر فتوى من شيخ الإسلام تدين زعماء الضباط بالخيانة العظمى. حيث اتصل عرابى بالعلماء والأعيان وزعماء البدو الذين خولوه التكلم باسم الأمة، ووأعدوا بأن يوازروه فى المظاهرة الوطنية التى أزمع القيام بها فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ لتقديم العريضة الوطنية إلى الخديوى.

وكانت مظاهرة شعبية رائعة كللت بالنجاح. فقد امتلأت القاهرة بوفود الأقاليم التى جاءت لنصرة عرابى. وفشل الخديوى فى ضم أية فرقة من فرق الجيش إلى صفه بل أن حرسه الخاص انضم إلى أبناء جلدته. فلم يسع توفيق سوى قبول المطالب الوطنية فأقيل رياض وأجل المطلبان الآخران بحجة بحثهما، وعهدت الوزارة إلى محمد شريف الذى قدم طلباً إلى توفيق بدعوة مجلس شورى النواب وإجراء انتخابات عامة ووافق الخديوى وأجريت الانتخابات فأسفرت عن مجلس جميع أعضائه من الأعيان فى ديسمبر سنة ١٨٨١.

وهكذا انتصرت الثورة وتحققت إرادة الحزب الوطنى المصرى، وأطلقت الحريات وأعيد المنفيون إلى البلاد وعمت الفرحة مصر من أقصاها إلى أقصاها، وبزغ نجم الحزب الوطنى الذى باشر نشاطه العلنى بعد أن ظل تحت حكم رياض يعمل فى الخفاء. وعبر مراسل (البول مول جازيت) الإنجليزية عن حقيقة الموقف بقوله :"إن من الخطأ الفاحش قبول ما يؤكده البعض من أن الحركة قاصرة على مدينتى القاهرة والإسكندرية ففى العامين الماضيين سنحت لى فرصة زيارة كثير من القرى. ويمكننى القول بكل تأكيد: أن كل الرجال البارزين والمشايخ والمديرين (إذ لم يكونوا من الأتراك) والمفتشين المختلفين وبالاختصار -كل الشخصيات التى تؤثر على الجماهير هم من اشد الناس حماسة وتعضيداً للحزب الوطنى. ومن المؤكد أن الفلاح لا يعرف كثيراً من المسائل السياسية ولكن خبرته بتدخل الأتراك والأوربيين فى شئونه تجعله ينظر إلى هذا التدخل بعين الشك. فالأتراك يلجنون إلى الكرباج ليبتزوا منه كل ما يمكن من القروش التى يمتلكها. كذلك يلجأ المرابون اليونانيون والإيطاليون إلى المحاكم المختلفة ليفعلوا نفس الشئ فهل من العجيب إذن أن يعضد شيخ قريته -وعن طريقه- الحزب الوطنى؟".

وقد أكد عرابى وشريف لممثلى الدول بعد مظاهرة ٩ سبتمبر أن مصالح كل رعايا الدول الصديقة ستحظى بالرعاية ورغم هدوء الموقف فى مصر بعد تولية وزارة شريف، فإن أحداث مصر قد استثارت اهتمام الدول الكبرى ورعاياها فى مصر ولا سيما وأن السلطان عبد الحميد - الذى أرسل إليه توفيق غداة المظاهرة طالبا تدخله العسكرى رأى أن ينتهز الفرصة للاصطياد فى الماء العكر.

وكان لابد لأحداث مصر أن تحدث دويا فى العاصمة العثمانية لاسيما وأن السلطان ذاته قد تنكر للدستور الذى أعلنه فى عام ١٨٧٦ كما تنكر لمدحت باشا راعى الحركة الدستورية فى الدولة وأوغل فى سياسة استبدادية كان مقضيا لها أن تساعد على الإمعان فى إضعاف الدولة العثمانية أو مناصبة العرب والدستوريين من الأتراك العداء للحكومة ولجوئهم إلى النشاط السرى. ولما كان السلطان يخشى أن تتأثر العاصمة العثمانية بأحداث مصر، فقد حرم على الصحافة التركية التعليق على أخبار مصر.

ومنذ مظاهرة ٩ سبتمبر حتى الاحتلال البريطانى اتبع عبد الحميد بصدد مصر سياسة مليئةِ بالمتناقضات، كان مقضيا لها بأن تعجل بالاحتلال البريطانى. فلم تكنَ للسلطان خطة واضحة إزاء مصر: فهو آنا يحاول أن يؤكد سلطته الزمنية بصفته سلطانا وآنا آخر يحاول ان يؤكد سلطته الروحية بصفته خليفة للمسلمين أما الخطة الأولى فكانت تعنى التدخل فى شئون مصر الداخلية وإرسال قوات عسكرية إليها إذا ما سمحت الظروف تأكيدا لسلطة الخديوى بصفته مندوب فى البلاد طبقا للفرمانات. وأما الخطة الثانية فكانت تقتضى سند الحركة الوطنية المصرية فى وجه التدخل الأجنبى والترويج لفكرة الجامعة الإسلامية - ومعنى ذلك مناصبة الدول الأوربية- التى كانت تسند توفيق العداء. وعلى حين أعلن عبد الحميد عدم رضاه عن الثورة المصرية من حيث المبدأ وذلك بسبب مقته للنزعة الدستورية، ولأنه كان من المستحيل بالنسبة إليه أن يسمح لإحدى ولاياته بالحياة الدستورية ويحرمه على الولايات الأخرى، ورغم أنه ما فتئ يعلن استعداده لسند الخديوى الذى يدين له بتعيينه، إلا أنه لم يتردد منذ البداية فى إقامة صلات سرية مع عرابى وزملائه عن طريق إيفاد المبعوثين السريين إلى مصر. فكيف

يمكن التوفيق بين هذه السياسات المتناقضة؟ ألا يعطى تشجيع الحركة الوطنية المصرية الفرصة لأوربا لكى تتدخل فى شئون مصر ؟ ثم ألا يؤدى التنكر للثورة إلى عرقلة حركة الجامعة الإسلامية؟ إذن ليس من الغريب أن يفقد السلطان ثقة كل من الطرفين المتنازعين فى مصر، وإن يكن كل منهما يود استغلال سلطته المعنوية لتأييد موقفه.

ولم يكن عرابى يشعر بأى ميل نحو الأتراك الذين أساءوا حكم مصر لعدة قرون، ولم يكن هو وزملائه ليسمحوا بتدخل ساسة الأستانة فى شئون مصر الداخلية. ولكنه كان يفرق بين الحكومة العثمانية وبين السلطة الدينية التى كان يتمتع بها السلطان الذى كان على عرابى أن يطيعه باعتباره خليفة المسلمين وأمير المؤمنين طالما يراعى العدالة. هذا إلى أن علماء مصر وقادة جيشها كانوا يقرون سلطة السلطان بصفته خليفة، وذلك حتى يمكنهم أن يستغلوا تعضيده لهم فى تحدى أوربا -فهم يقرون سياسته وخلافته طالما لا يهدف إلى فرض سلطة مباشرة على البلاد.

وكانت انجلترا من ناحيتها تميل إلى سند سلطة الخديوى عن طريق السلطان صاحب السلطة الشرعية فى البلاد. فقنصلها العام (سير ادوارد مالت) قد هيمن على توفيق، ودعم نفوذ دولته فى البلاد بتأثيره الشخصى على الخديوى والمحيطين به. لهذا لم تكن انجلترا منذ البداية تعطف على الحركة الوطنية المصرية التى من شأنها أن تضعف سلطة الخديوى وبالتالى النفوذ البريطانى وزار (مالت) الاستانة بعد مظاهرة ٩ سبتمبر وأوعز هو والسفير الإنجليزى فى إرسال بعثة توطد سلطة الخديوى وتخيف قواد الجيش والحركة الوطنية. كما أن عرابى ذاته والوطنيين لم يكونوا يمانعون فى إيفاد البعثة السلطانية إلى البلاد، حتى يمكن للسلطان عن طريقها أن يتبين حقيقة الموقف فى البلاد، وإن لم يكونوا يتوقعون

حين اتصلوا بالسلطان بهذا الصدد أن يأخذ المسألة مأخذا جديا. وعلى أى حال فقد تشجع السلطان وأرسل إلى مصر بعثة خاصة وصلت الإسكندرية فى ٦ أكتوبر ١٨٨١ وكان يرأسها الجنرال على نظامى باشا، وتتكون من على فؤاد بك السكرتير الخاص للسلطان وثلاثة آخرين من موظفى الباب العالى ولم يرحب الشعب المصرى ببعثة نظامى باشا التى اعتبرها تمهيدا للتدخل التركى المباشر أو المسلح فى شئون البلاد. ولكن رحبت بها بعض الصحف التى كان المشرفون عليها مؤمنين بفكرة الجامعة الإسلامية. ومن هذه الصحف جريدة "الحجاز" التى كان يرأس تحريرها إبراهيم سراج المدنى الذى اشتهر بنشاطه ضد الاحتلال الفرنسى فى الجزائر حيث كتب مقالات عنيفة ضد الفرنسيين مما أدى إلى مراقبته ثم طرده، فاستقراره بمصر حيث أنشأ فيها جريدته ومنها أيضا جريدة "البرهان" التى كان يرأسها حمزة فتح الله الذى كان محررا بالجريدة التونسية "الرائد التونسى" قبل استقراره بمصر بعد الاحتلال الفرنسى لتونس. وكان حمزة فتح الله يحظى باحترام كبير من الأوساط بسبب تفقهه فى مسائل الدين. وهناك أيضا جريدة "المفيد" التى كان يبدو أنها تتلقى وحيها من الأستانة وتعمل على الترويج لفكرة الجامعة الإسلامية، وجريدة "الطائف" التى كان عبد الله النديم يرأس تحريرها ويمزج فيها بين الاتجاهين الوطنى والإسلامى.

ومع أن هذه الصحف كانت تحمل على الأوربيين دون هوادة، فإنها رحبت ببعثة نظامى، وقالت أنها إنما جاءت لحماية مصر من أعدائها. ولهذا أنعم نظامى بالنياشين على رئيس تحرير جريدة "البرهان".

وحاولت البعثة أن تؤثر فى أعيان البلاد ونوابها لكى يطالبوا بتأكيد سلطة السلطان فى مصر، كما حاولت أن تدفع توفيق إلى حل مجلس شورى النواب. ولكنها فشلت فى الاتجاهين بل لقد طالب أعيان البلاد

ونوابها بخلع توفيق. ومع ذلك فقد رفع الجنرال نظامى تقريرا إلى السلطان أكد فيه أن العرب من أهل مصر (تمييزا لهم عن الأتراك والشراكسة) متعلقون بشخص الخليفة، وأن البعثة قد تلقت رسائل ووفودا من شتى بقاع مصر بل من أماكن أخرى خارج مصر: كفاس والحبشة. وكان نظامى مكلفا بأن يقوم بتحريات قصدها التأكد من فكرة الإمبراطورية العربية المستقلة التى كانت تقلق ساسة الأستانة.

ولكن تقريرات نظامى لم تشر إلى شئ بهذا الخصوص، وإن يكن توفيق ذاته قد تلقى رسالة طويلة تستفسر عن أمر هذه الفكرة وكلف أحد أعضاء البعثة المسمى أحمد راتب الذى بارح السويس فى ٢١ أكتوبر فى طريقه إلى جدة، بعد أن اتصل بعرابى، كلف بأن يتحرى عما إذا كان ثمة تحالف من أى نوع بين عرب أسيا وإفريقيا، وعما إذا كان اتصال بين الطرفين فى موسم الحج. وكتب مراسل جريدة "البول مول جازيت" الإنجليزية أن البعثة لم تكتسب إلى صفها سوى حزب البلاط (أو الحزب التركى الذى كان يعرف فى مصر باسم الشراكسة) وحوالى خمسة وعشرين شيخا من مشايخ الأزهر ممن كانوا هم وشيخ الإسلام محمد العباسى حتى ذلك الوقت سند للسلطة الحاكمة مما يفسر تلقيهم الهدايا والنياشين من السلطان. كما كتب المراسل أن مشروعات البعثة قد قوبلت بالاحتقار من الغالبية العظمى من العلماء الذين سخطوا على العباسى الذى خلع من منصبه فى ديسمبر وحل محله الشيخ محمد الأنبابى الذى كان يمثل المشايخ المتحررين ويعبر عن وجهات النظر القومية ولا يميل إلى وجهات نظر الجامعة الإسلامية.

وقد استشاطت فرنسا غضبا لإرسال بعثة نظامى إلى مصر - فهى كانت تخشى أن يؤدى تدخل السلطان فى مصر إلى إشعال نار الحماسة

الدينيـة وبالتـالى إلـى نجـاح حركـة الجامعـة الإسـلامية واشـتداد مقاومـة السكان فى تونس والجزائر للحكم الفرنسى.

لـهذا وقفت فرنسـا مـن البعثـة موقـف المعارضـة واقنعـت انجلـترا بضـرورة تقصـير أجلـها إلـى الحـد الأدنـى، وأرسـلت الدولتـان سـفينتين حربيتين إلى المياه المصريـة، وهـاجت الخـواطـر فـى البـلاد بعـد إرسـال السفينتين واشتدت الصحافة فى النقد والمعارضة مما جعل شريفا يصادر بعض الصحف ويسن قانونا لتحديد حرية الصحافة هو القانون الذى بقـى ساريا حتى ألغاه دستور ١٩٢٣ وإن يكن إسماعيل صدقـى قد أحيـاه مـن جديد حين فرض على البلاد حكمه الديكتاتورى فى أوائل الثلاثينات.

ومـهما يكـن الأمـر فقد ترتـب علـى وصـول السـفن رحيـل البعثـة التركية فى نفس الوقت الذى رحلت فيـه السـفينتان. ورغـم فشـل البعثـة التركية فـى تحقيـق أيـة نتيجـة محسـومة، فإنـها أدت إلـى رحيـل عرابـى والبارزين من رفاقه إلى خارج القاهرة وابتعادهم عن المسـرح السياسـى بعض الوقت.

وبعد أن تألفت وزارة شريف زار الأعيان رئيـس الـوزراء وقدمـوا إليه طلبـا بعقـد مجلـس للنـواب يتمتـع بنفـس الامتيـازات التـى تتمتـع بـها المجـالس المماثلـة فـى البـلاد الأوربيـة المتحضـرة، وقـدم شـريف هـذا المطلب إلـى الخديـوى واقـترح إجـراء انتخابـات عامـة، بشـرط أن يقدم مشـروع الدسـتور إلـى مجلـس شـورى النـواب بعـد انعقـاده، وليـس إلـى الخديوى وقبل توفيق هذه المقترحات، وبدأت الانتخابات فى نوفمبر سـنة ١٨٨١. ورغم حرية الانتخابات فلم يسمح بالاشتراك فيـها سـوى لأقليـة صغيرة من السكان تمثل الطبقة الحاكمة مما ترتب عليه أن جميع أعضاء مجلس نواب سنة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ كانوا من الأعيان مما يلقى ظلا علـى

التطورات المقبلة فى الموقف الحالى -إذ من المستحيل على بلد يمثل حياته النيابية رجال يستقون من طبقات الملاك أن يسير فى تحقيق أهداف قومية تعمل على خير الأمة كلها، فمن السهل أن يصبح أمثال هؤلاء أداة طيعة فى يد المؤامرات الأجنبية حين يعتقدون أن مصالحهم معرضة للخطر.

واجتمع المجلس فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأرسل "إدوارد مالت" إلى حكومته يذكر أن البلاد قد تنفست الصعداء باجتماع المجلس، وأن الخديوى والوزارة قد عمهما التفاؤل، وأمد أن مصر تمر بمرحلة دستورية حقيقية بعد إذ اقتنع بأن مجلس شورى النواب المصرى يمثل أول محاولة للحكم البرلمانى فى بلد إسلامى.

ومع ذلك فإن المراقبين الماليين الفرنسى والإنجليزى قد أبديا جزعهما فى التطور الجديد، إذ كانا يخشيان أن يناقش المجلس الميزانية، شأنه فى ذلك شأن أى مجلس آخر. ولهذا كانا يميلان إلى اصطناع سياسة التهديد والوعيد واستعمال القوة ويبديان معارضتهما فى زيادة ميزانية الجيش حسب ما كان يراه المواطنين الذين كانوا يبغون إلى تقوية دفاع البلاد. وكلنهما عملا على تعيين عرابى وكيلا لوزارة الحربية استغلالا لشعبيته ولكى يؤدى إشراكه فى مسئولية الحكم إلى اعتداله بالإضافة إلى تسهيل مراقبة حركاته. وأمام الأمر الواقع حاول "مالت" أن يكتسب الحزب الوطنى إلى صف انجلترا وشجع " بلنت" ليقوم بدوره فى توجيه عرابى والوطنيين.

و " بلنت" هذا كان مستشرقاً بارزاً وموظفاً فى السلك الدبلوماسى الإنجليزى وعضواً فى مجلس العموم وكانت زوجته حفيدة لورد بايرون الشاعر الإنجليزى الكبير الذى كان قد خدم قضية الحرية بموته أثناء محاربته فى صفوف الثوار اليونانيين. وكان "بلنت" معجباً بشخصية جد

زوجته، كما كان يحلم بانعاش الإسلام وتدعيم قضية الحرية فى العالم العربى من الخليج إلى المحيط. لهذا اتفق مع محمد عبده على القيام بحملة صحفية فى جريدة "التايمز" الإنجليزية لكسب الرأى العام البريطانى إلى جانب الحركة الوطنية المصرية واعطائه فكرة عن حقيقة الأوضاع فى مصر واهداف الحزب الوطنى. ووصفت "التايمز" عرابيا باعتباره مصلحا يسعى جاهدا إلى تخفيف آلام مواطنيه وبطلا من أبطال القومية ووطنيا يسعى إلى تحقيق استقلال بلاده وتخليصها من الحكم الأجنبى.

وفى أول يناير سنة ١٨٨٢ نشرت أهداف الحزب الوطنى فى "التايمز" وكان "بلنت" قد استقاها من عرابى والبارودى والشيخ محمد عبده الذى كان حينئذ رئيسا لتحرير "الوقائع المصرية" وهذه الأهداف هى:

أولاً: يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط القائمة بين الحكومة المصرية والباب العالى واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى عمله ويعترف الحزب بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وإمام المسلمين ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية فى الوجود. ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية. كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية وله ثقة فى دول أوربا ولاسيما انجلترا - فى متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى.

ثانيا: يخضع الحزب لجناب الخديوى العالى، وهو مصمم على تأييد سلطته مادامت أحكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسب ما وعد

به المصريين فى شهر سبتمبر ١٨٨١. وقد قرن رجاله هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت المصريين الذل والإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى وإعلان عنان الحرية للمصريين، ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانة فى تحقيق هذه الأغراض ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلباً وقالباً، كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والإجحاف بحقوق الأمة أو نكث الوعود التى وعد بإنجازها.

ثالثاً: رجال الحزب يعترفون تماماً بفضل انجلترا وفرنسا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعترفون باستمرار المراقبة الأوربية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصاً على شرف الأمة وإن كانت تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر بل أنفقت فى مصلحة ظالم لا يسأل عما يفعله. ثم أنهم يرون أن النظام الحالى لم يكن إلا وقتياً، وإلا فإنهم يأملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدى أرباب الديون شيئاً فشيئاً حتى يأتى يوم تكون فيه مصر للمصريين.

رابعاً: رجال الحزب الوطنى يبتعدون عن الإخلاط الذين من شأنهم إحداث القلاقل فى البلاد إما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر، وهؤلاء الأخلاط كثيرون فى البلاد. والمصريون يعلنون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية، فإن اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين، وقد عرفوا الآن الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية، وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة

مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين الأفراد وهذا كله لا يحدث إلا بثبات هذا الحزب حزم رجاله. ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حدث لمجلس الأستانة. وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة توجه إليهم السهام، فيتكدر صفو الراحة ويحرم أبناء البلاد من الوقوف على الحقائق، ولهذا فوض الوطنيون أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو، وليس فى عزمهم بقاء الحال على ما هو عليه، بل متى حصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحالية فإن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة. فهم الآن بصفة حراسة على الأمة التى لا سلاح لها، ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨,٠٠٠ عسكرى.

خامساً: الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى، فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذاهب، وأغلبيتهم مسلمون لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين، وجميع المسيحيين واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها ينضم إليه لأنه لا ينظر إلى اختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع إخوان فى السياسة والشرائع متساوية. وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب، ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء. والمصريون لا يكرهون الأوربيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو

مسيحيين وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم.

سادسا: آمال الحزب معقودة على إصلاح البلاد ماديا وأدبيا ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق نظامه بالمعارف وإطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة وللمصريين اعتقاد فى دول أوربا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تمتعهم بهذه البركة. وهم يعلمون أنه لن تنال أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد. فهم ثابتون على عزمهم، آملون فى تقدمهم، واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم [١].

ونجحت الحملة الصحفية التى قام بها "بلنت" فى التايمز فى أن تكتسب عطف الرأى العام البريطانى إلى صف الحركة الوطنية، وإن يكن " بلنت" قد اختلف مع "مالت" بحكم أن كلا منهما كان يود تسخير الآخر لخدمة غرضه : فبينما " بلنت" يعضد الحركة الوطنية المصرية فى حد ذاتها، نرى " مالت" يود تسخيرها لخدمة المصالح البريطانية، على حين أن " أوكلاند كولفن" المراقب البريطانى فى مصر كان متشائما منذ البداية ويتحين الفرص للقضاء عليها. وكان جلادستون رئيس الوزارة البريطانية وزعيم حزب الأحرار يميل إلى الاعتراف بالأمر الواقع، فكان يرى ان مبدأ "مصر للمصريين" بإمكانه- لو استمر أن يوفر الحل الوحيد للمسألة المصرية، كما كان يرى أنه لا يجب على فرنسا وانجلترا أن تقاوما الحركة الوطنية المصرية فيما لو كانت هذه الحركة حقيقية- لأن من شأن ذلك أن يثير المتاعب- ولكن هل باستطاعته أن يستمر طويلا فى مقاومة الجناح الاستعمارى القوى فى وزارته: من أمثال " جوزيف تشامبرلن" و" نورثبروك" و" تشارلزدلك" وهل كانت التقارير التى

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : الثورة العرابية ص٧٤.

تصله من مصر تعطف بانتظام على الحركة الوطنية؟ الحق أن الاتجاهات الاستعمارية كانت قوية فى دوائر المال الإنجليزية وفى الصحافة بحيث لم يكن باستطاعة رئيس وزراء انجلترا أن يقاوم التيار مهما هدد بالاستقالة. حيث كانت التقارير التى تصله من القاهرة متناقضة لا تبشر بخير. لهذا لم يكن من المنتظر أن يعطف "جلادستون" على الحركة الوطنية المصرية نفس عطفه على الشعوب المسيحية التابعة للسلطان التركى فى البلقان.

أما رئيس الوزارة الفرنسية " ليون جمبتا" فقد كان معاديا للحركة الوطنية المصرية على طول الخط. فهو زعيم حزب الإنعاش القومى فى فرنسا والانتقام لبلاده من هزيمتها على يد ألمانيا فى عامى ١٨٧٠ - ١٨٧٢ ومن ثم اتجاهه إلى تقوية مركز فرنسا فى الخارج بتشديد قبضتها على شمال أفريقيا، وتقوية علاقاتها بانجلترا دون أن يسمح لهذه الأخيرة بتفوق نفوذها فى مصر على حساب النفوذ الفرنسى. وكان رأى "جمبتا" أن أوربا بوجه عام، وفرنسا بوجه خاص، لا تصنع الديمقراطية للتصدير، ولهذا كان ينظر إلى الحركة الوطنية -الدستورية فى مصر- بعين الاحتقار ويعتبرها "تعصبا إسلاميا" و "أوهاما ثورية" و "عصيانا عسكريا" بحيث كان يفسر مبدأ "مصر للمصريين" بأنه لا يعنى سوى أن مصر لانجلترا. لهذا كان يتوق إلى إخماد أنفاس الحركة الوطنية المصرية قبل ان تستفحل وتؤدى إلى ازدياد المقاومة للاستعمار الفرنسى فى شمال إفريقيا. ووسيلته إلى ذلك تأكيد نفوذ انجلترا وفرنسا فى مصر وإضعاف سلطة تركيا فيها.

هذا إلى أن "جمبتا" كان على اتصال بالماليين اليهود وأخصهم "آل روتشلد" الذين كانوا يحملون سندات الدين المصرى ويبغون تشديد القبضة على مصر ضمانا لأموالهم.

ورأى "جمبتا" انتهاز فرصة قرب اجتماع مجلس شورى النواب لتحقيق سياسته ووسيلته إلى ذلك إرسال مذكرة إلى الخديوى تعيد إليه ثقته بنفسه وتؤيد نفوذ الدولتين وكان له من التأثير على وزير الخارجية الإنجليزية ما أخرج إلى حيز الوجود مذكرة ٦ يناير ١٨٨٢ التى وجهتها الدولتان معاً إلى الخديوى ووعدتاه فيها بالتعضيد إزاء الصعاب الداخلية التى تواجهه وإن يكن "جرنفل" قد تحفظ فى تفسيره للمذكرة بحيث لم تربك إنجلترا نفسها تماماً بفرنسا فى سياسة موحدة إذ ما تهيأت ظروف التدخل.

وكانت المذكرة كالآتى: أن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد، وأن الحوادث الخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديوى باجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة لتبادلهما الاراء مرة أخرى فى هذا الشأن. فالمرجو أن تبلغ توفيق باشا بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديوى على العرش طبقاً لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسمياً هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب نظام وتقدم وسعادة مصر ورفاهيتها، وهى الأمور التى تنظر إليها فرنسا وانجلترا بعين الاهتمام. والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى إتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديوى. ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا إتحاداً وثيقاً للتغلب عليها، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديوى يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية.

ومن الطبيعى أن تقابل المذكرة فى مصر بالسخط العام وإن قبلها الخديوى شاكراً بطبيعة الحال. ولكنها أوضحت للوطنيين أنهم لم يكونوا أحراراً فى التمتع بالنظم التى يرون أنها لازمة للبلاد أو بالحرية التى تعلقوا بها فحتى تقديم المذكرة لم تكن الثورة المصرية قد وصلت إلى مرحلة تستدعى على البلاد التدخل الأجنبى، بل أن الخديوى ذاته لم يكن قد طلب من الدول أن تتدخل لصالحه أو حتى أن تعد بالتدخل لتأييده. وكان تلميح المذكرة إلى "الصعاب الداخلية" يعنى الحركة القومية والجيش ومجلس شورى النواب. كما أن الإشارة إلى "الصعاب الخارجية" كانت تعنى السلطان وحركة الجامعة الإسلامية. وبذلك وجهت الإنذارات الى شتى الأطراف المعنية.

ولم يفهم احد فى مصر لماذا قدمت المذكرة، وكان معناها أنها لا تعد وأن تكون مقدمة للتدخل، فهى تعنى عند الوطنيين فصل مصر عن تركيا توطئة لوقوعها فى يد الأجانب، وأن الخديوى لا يعدو أن يكون ألعوبة فى يدى انجلترا وفرنسا وأن مصر إن آجلا أو عاجلاً ستواجه نفس مصير تونس. لهذا أصبحت أسماء قواد الجيش على كل لسان واعتبر الضباط المذكرة موجهة ضدهم فقرروا الاحتجاج لدى الخديوى وإرسال مضمونها إلى الباب العالى معبرين عن رفضهم لها.

وعلا المد الثورى فى مصر بشكل خطير غطى على كل نداء بتوخى الحكمة ففى ١٠ يناير ١٨٨٢، حين نوقش مشروع الميزانية فى مجلس شورى النواب، أصر أعضاء المجلس على إجراء بعض التعديلات التى من شأنها أن تعطيهم مزيداً من الحرية فى التعبير عن أرائهم، وطالبوا بإعطاء المجلس سلطات أوسع فى الإشراف على الإدارة وإقرار نصف الميزانية بموارد الدولة التى لا تتصل بدين مصر العام أو بالجزية التى كان على مصر أن ترسلها كل عام إلى تركيا. ووقف شريف من

مطالب المجلس موقف العداء وطالب القنصلين الإنجليزى والفرنسى بأن يقدما احتجاجاً عليها، ولكن التيار الوطنى كان قد سيطر على المجلس برمته، فطولب الخديوى فى أوائل فبراير بإسقاط وزارة شريف وتولت وزارة الثورة برياسة البارودى وفيها عرابى وزيراً للحربية.

أما السلطان فقد استشاط غضبا لهذا التدخل السافر من جانب انجلترا وفرنسا فى شئون مصر إحدى الولايات التابعة له ولم يسعه سوى أن يشكو الدولتين إلى إيطاليا والنمسا وروسيا وألمانيا، وهى الدول الأربع التى كانت تشترك مع انجلترا وفرنسا فى ضمان وضع مصر الدولى. كما أن الصدر الأعظم (رئيس الوزراء التركى) أرسل عرابى يخبره بأن الباب العالى يوافق على مسلكه تماماً. وعبثا حاولت انجلترا وفرنسا تبرير إرسال المذكرة التى أثارت المعارضة فى داخل فرنسا مما أدى إلى سقوط "جمبتا" وتولية " شارل دى فريسينيه Charles de Freycinet" وارسل السلطان احتجاجا قوى اللهجة إلى السفراء العثمانيين فى الدول الست، وبعد أن لمح الاحتجاج إلى صلة تركيا بمصر، أكد أنه لا يوجد فى أحوال البلاد الداخلية ما يبرر الخطورة التى اتخذتها انجلترا وفرنسا، وأنه إذا لم يكن ثمة بد من التدخل فمن الأولى أن يقوم به السلطان صاحب السيادة على البلاد وأن المذكرة التى تقدمت بها الدولتان تعتبر تعدياً على هذه السيادة.

وسندت الدول الأربع سلطة تركيا فى مصر، ونمت لهجة ساستها عن تفضيلها تدخل السلطان إذا ما كان هذا التدخل ضرورياً. وفى ٢ فبراير أرسلت الدول الأربع مذكرة رداً على احتجاج الباب العالى جاء فيها أنها ترغب فى المحافظة على الأحوال الراهنة فى مصر طبقا للاتفاقيات الأوربية القائمة والفرمانات السلطانية، وإنها ترى أنه لايمكن تغيير الحالة

الراهنة بشكل قانونى إلا بالاتفاق بين الدول العظمى والسلطان صاحب السيادة على مصر.

ومن هنا كان لابد من طرح المسألة المصرية على مؤتمر دولى وهكذا أدت المذكرة المشتركة إلى إقحام الدول الأوربية الكبرى فى شئون مصر. ولم يكن حل المسألة المصرية ليتم طبقا لأمانى المصريين المشروعة وإنما وفق ما تمليه المنافسات الدولية.

وكان تأليف الوزارة الجديدة نصراً للثورة فقد تم ضد رغبة الخديوى الذى لم يستشر فى اختيار الوزراء ومن ثم سقطت هيبته تماما. ولما كان الوطنيون يتجهون منذ البداية إلى تطبيق مبدأ "مصر للمصريين" فإنهم عملوا على التخلص من الموظفين الأجانب ولهذا لم يكترثوا باحتجاجات المراقبين المتكررة ضد ما فى مشروع الدستور من تقييد لسلطاتهما، بحيث لم يعد سوى حضور جلسات مجلس النواب ومجلس الوزراء حين النظر فى الميزانية.

وفى ٢٧ فبراير صدر دستور الثورة متضمنا جميع التعديلات التى أدخلها الوطنيون على مشروع شريف، ودلت المناقشات التى جرت فى مجلس شورى النواب فى الفترة القصيرة التى انعقد فيها (من ٩ فبراير إلى ٢٦ مارس) على ما كان يمكن أن تتمخض عنه الحياة النيابية فقد قدمت مقترحات بتحسين أحوال الزراعة وإصلاح القضاء وتعميم التعليم الإلزامى والإعانات وإقرار قانون انتخاب جديد أكثر ديمقراطية. ومن الغريب أن تجئ هذه المقترحات من مجلس جميع أعضائه من الأعيان. ولكننا لا يجب أن نغفل أهمية اتصال رجال الحزب الوطنى حينئذ بالحياة النيابية -فمعظم مفكرى مصر فى ذلك الوقت كانوا من الوطنيين الذين شقوا طريقهم إلى الحياة العامة بكفاحهم الخاص وعملهم ومواهبهم وهم

الذين تولوا مهمة التوجيه فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد التى ازداد فيها الخطر الخارجي.

وتولى عرابى ومحمد عبده وعبد الله النديم وغيرهم -وهم من صميم الشعب- مسئولية القيادة الفكرية فى ذلك الوقت وخاطب عرابى الفلاحين منددا بالظلم الذى وقعوا تحته مئات السنين، واعدا إياهم بتحسين أحوالهم، بل أن احد الضباط خاطب المزارعين فى نواحى الزقازيق قائلا لهم أن الأراضى التى يمتلكها الأثرياء من حقكم أنتم وتنقل الخطباء فى ربوع القطر مبشرين باتجاهات الثورة التى اكتسبت إلى صفها الفلاحين وعامة الشعب فى المدن ، فإن عرابيا وغيره من الخطباء ما فتئوا يشرحون لهم مزايا العهد الجديد حتى اندفعت جموع الجنود والشرطة والعمال إلى جانب الثورة. ولكن ليس معنى ذلك ما قاله أعداء الثورة من أن عرابيا وأنصاره لم يكتسبوا إلى صفهم سوى أحط الفئات وأكثرها جهلا، أو ان المثقفين قد انعزلوا عن الثورة. حقيقة كان من هؤلاء المثقفين من ارتبطوا بالأسرة الحاكمة ومن انعزلوا عن الشعب أو خشوا أن تؤدى الثورة إلى الاحتلال الأجنبى. ولكن العهد الجديد قد عبر عن أمانى الشباب وطموحهم حتى أن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده - بالرغم من أخذه على زعماء الثورة تطرفهم واندفاعهم- لم يتوان لحظة عن تأييدهم حتى شاركهم فى النهاية بعض المصير الذى لاقوه.

ولما كان تأليف وزارة الثورة يعتبر تحديا لانجلترا وفرنسا، فإنهما أخذتا تفكران جديا فى التدخل. وعلى حين ان انجلترا كانت لا تزال تفضل تدخل السلطان فإن فرنسا كانت لا تزال تعرض هذا التدخل خوفا على مركزها فى شمال إفريقيا وتفضل عليه تدخلا إنجليزيا فرنسيا، وهو ما لم تكن انجلترا ترغب فيه إذ أن انجلترا تستشف تردد السلطان وتزمع القيام بتدخل منفرد بعد أن تمهد لذلك فى المجال الدولى فازداد النشاط لدى الباب

العالى الذى رشح لعرش مصر الأمير حليم الذى كان لا يزال فى الآستانة حيث اكتسب إلى جانبه بعض الأنصار من الساسة الأتراك، كما كان له أنصار فى مصر منهم من هو فى الأزهر (الشيخ العدوى) ومن هو فى الحزب الوطنى (حسن موسى العقاد الذى كان رياض قد نفاه إلى السودان ثم رجع بعد تأليف وزارة شريف).

وكانت الدول الكبرى -باستثناء انجلترا- لا تمانع فى خلع توفيق وتولية حليم محله بحيث يمكن تهدئة الموقف الداخلى بخلع توفيق الذى كان موضعا للكره والاحتقار بسبب تواطئه مع الأجانب.

وظل الباب العالى يواصل سياسته ذات الحدين، فهو يقيم العلاقات مع كل من الخديوى والوطنيين لعله بذلك يوسع الهوة التى كانت تفصل الفريقين ويوفر لنفسه فرصة للتدخل. وأرسل الباب العالى إلى وزارة الثورة يشجع رجالها على تحدى أوربا ونقض الاتفاقيات المالية التى أجراها إسماعيل أى أنه كان يود اكتساب الحزب الوطنى إلى صفة بإبداء العطف على آماله.

أما الوطنيون ذاتهم فكانوا يهدفون إلى استغلال صلتهم بالسلطان لكى يقووا مركزهم، وإن كانوا فى الواقع يتوقون إلى اليوم الذى يصلون فيه إلى حيز القوى يعلنون مصر جمهورية صغيرة مثل سويسرا تضمن الدول حيدتها، ثم تنضم إلى هذه الجمهورية سوريا ثم الحجاز. ويذكر محمد عبده أن الوطنيين وجدوا بعض العلماء غير مستعدين تماما لهذه الفكرة، وأنهم كانوا متخلفين عن زمن الثورة. ويلاحظ أيضا أن الغالبية العظمى من الشعب كانت أمية بحيث لم يكن من السهل عليها أن تهضم فكرة الجمهورية، أو تمارسها ممارسة واعية فيما لو دخلت إلى حيز التنفيذ. فالحكم الجمهورى الحر المستند إلى مجالس نيابية يستلزم تدريبا

ووعياً وتدرجاً، وتنفيذه طفرة واحدة فى الدول التى لم يدرب شعبها أو يتلق قسطاً وافراً من التعليم مما يسهل تحول الحكم النيابى إلى دكتاتورية برلمانية أو تسخير الشعب بصورة أو أخرى لخدمة ذوى الأغراض الخاصة والمهيجين.

كانت الصعاب تكتنف الثورة من كل جانب بحيث عرقلت تحقيق أهدافها الإصلاحية وحولت جهودها إلى مكافحة الأعداء الداخليين والخارجيين فلكى يثبت الثوار الوضع الجديد كان لزاماً عليهم أن يطهروا الجيش من أعداء الثورة وأن يحاولوا القضاء على المحسوبية فى صفوفه لمصلحة الأتراك والشراكسة ولهذا أحالوا منهم قرابة ثلاثمائة ضابط إلى الاستيداع، وتآمر هؤلاء الأتراك والشراكسة الذين كان يتزعمهم عثمان رفقى، وكانوا على صلة بإسماعيل فى منفاه فى إيطاليا، لتدبير انقلاب يهدف إلى مقتل عرابى وقادة الجيش من الوطنيين وزعماء الحركة الوطنية. ولكن المؤامرات اكتشفت قبل تنفيذها وحكم على أربعين من المتآمرين - وعلى رأسهم رفقى- بالتجريد من رتبهم العسكرية والنفى إلى أقاصى السودان. ودبر "مالت" وتوفيق الخطط لاستغلال حادثة الشراكسة لخلق أزمة والتمهيد للتدخل العسكرى، مستعينين فى تحقيق أهدافهما بمن يمكن ضمهم إلى صف المؤامرة من الحاقدين على الثورة أو من ضعاف الإيمان والمتمردين والخونة.

واقتنع توفيق - أو ادعى الاقتناع - بأن مسألة الشراكسة إنما هى من تدبير الحكومة، وأن كل ما عمله الأتراك والشراكسة هو شكواهم من "ظلم" العهد الجديد الذى أحال من أحالهم إلى الاستيداع. وجارى توفيق فى اقتناعه قنصلا انجلترا وفرنسا وأبدى توفيق عطفه الواضح على المتآمرين، ولما كان "إدوارد مالت" قد انقلب على الثورة بعد أن عز عليه توجيهها وبعد أن اختلف مع "بلنت" وشكاه إلى الحكومة الإنجليزية، فإنه

عقد العزم على خلق أزمة سياسية، خاصة وأن الأتراك والشراكسة شكوا إلى السلطان بعد القبض عليهم فوفروا فرصة للتدخل فى شئون البلاد. ورغم أن الفرمانات لم تذكر شيئاً عن تجريد الضباط من رتبهم، فإن الصدر الأعظم احتج على الحكم الذى أصدرته محكمة الثورة التى كان يرأسها شركسى هو راشد باشا حسنى، وأصدر أمراً بأن يرسل ملف القضية إلى الأستانة. ولم يكن الوزراء المصريون على استعداد للسماح للسلطان بالتدخل فى شئون البلاد الداخلية، ولكى يهدئوا الموقف طلبوا من الخديوى أن يستعمل حقه ويعدل الحكم بحيث يترك الجناة مصر إلى حيث يشاءون. ورفض توفيق هذا العرض وأرسل الملف إلى الأستانة دون أن يستشير وزراءه. والحق أنه وجد الفرصة التى تسهل له استعداء أية قوة خارجية على الثورة، وكان "مالت" يسنده تماما فى كل قرار يتخذه. ولهذا استنجد بالسلطان كعهده منذ بداية الثورة وطلب منه أن يرسل قوات عسكرية إلى مصر، كما أشرك الهيئة القنصلية فى بحث مسألة الشراكسة التى هى مسألة داخلية صرفه لا يصح للأجانب أن يتدخلوا فيها، وأخيراً استقر الرأى على إبعاد الأتراك والشراكسة عن مصر، ولكن بعد أن تعقد الموقف إلى حد كبير. ورحل عثمان رفقى ورفاقه إلى خارج البلاد، وإن يكونوا قد رجعوا إليها مرة أخرى قبيل التل الكبير ليضعوا خدماتهم تحت تصرف القوات الإنجليزية المعتدية.

الفصل السادس

مصر والاحتلال البريطانى
(١٨٨٢ - ١٩١٩)

عندما قامت بريطانيا باحتلال مصر فى سنة ١٨٨٢ فإنها كانت تهدف إلى حماية مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. هذا على الرغم أنها قد ادعت أنها جاءت إلى مصر لتخلصها من الفوضى الناتجة عن قيام الثورة العرابية، كما ادعت أنها أرادت كذلك أن تدخل إلى مصر المدنية والحضارة الغربية. ويؤكد ذلك تلك التوصيات التى أوصى بها مبعوثها إلى مصر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بدعوى المسألة المصرية وهو "اللورد دفرن" الذى كان يعمل سفيراً لانجلترا فى استانبول. ففى الوقت الذى ادعت فيه بريطانيا فى تقصير مدة احتلالها لمصر بقدر الإمكان، فإنها كانت تعمل على توفير الضمانات الكاملة لتثبيت سلطة الخديوى تحت إشرافها، وإقرار الأمور فى مصر مما يساعدها على الوفاء بالتزاماتها إزاء الدول الأوربية، وهو ما كانت تستند إليه بريطانيا أمام هذه الدول للبقاء أطول مدة ممكنة فى مصر آنذاك.

ولم يكن "اللورد دفرن" يقصد بالتوصيات التى رفعها إلى حكومته إقامة حكومة مسئولة أو بناء نظام برلمانى حقيقى فى مصر، بل أنه كان يمهد الطريق لكى تحكم انجلترا مصر عن طريق جيش الاحتلال البريطانى. ولهذا اقترح تصفية كل ما يتصل بالثورة العرابية وتكوين لجان تحقيق ومحاكم لهذا الغرض وإنشاء جيش مصرى جديد تحت قيادة بريطانية بحيث لا يضم العناصر التى سبق لها الاشتراك فى الثورة العرابية

كما اقترح "دفرن" كذلك إنشاء بوليس للمحافظة على النظام فى الأقاليم تحت إشراف مفتش عام بريطانى وإلغاء المراقبة الثنائية ووضع الشئون المالية تحت إشراف مستشار مالى بريطانى، له الحق فى حضور جلسات مجلس الوزراء المصرى.

ورأى "دفرن" استمرار حكم الخديوى وحقه فى تعيين الوزراء على أن يأخذ بنصيحة المعتمد البريطانى فى كل هذه المسائل، كما رأى أن النظام النيابى الذى يناسب مصر يتمثل فى إنشاء مجلسين نيابيين أحدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والآخر بالجمعية العمومية. ويتكون المجلس الأول من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم أربعة عشرة، وتنتخب مجالس المديريات بقية الأعضاء. وقد عرف المجلس بشورى القوانين لأن أعضاءه لم يكن لهم الحق فى إجازة أى قانون، بل يبدون آراءهم فيما تعرضه الحكومة عليهم من مشروعات ولها الحق فى أن تقبل رأى المجلس أو ترفضه. أما الجمعية العمومية فتتكون من اثنين وثمانين عضوا ينتخب الأهالى منهم ستة وأربعون عضوا فقط والباقى هم الوزراء ستة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثون. ومما يؤكد أن بريطانيا حافظت بهذه المقترحات على شكل كاذب للحكم الدستورى ووصف أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى لهذا النظام على أنه صورة كاذبة للحكم الدستورى، وهو ما أرادت بريطانيا تحقيقه فى مصر بحيث تنتقل السلطة الفعلية فيها إلى ممثلها هناك أو القنصل البريطانى وإلى أعوانه من المستشارين البريطانيين فى الوزارات المصرية المتعاقبة.

ورأت بريطانيا أن تعين معتمدا بريطانيا فى مصر بدلا من "السير إدوارد مالت" قنصلها فى مصر آنذاك، الذى كان بغيضا إلى المصريين وكانت تنقصه قوة الخلق، وسعة الحيلة، ولهذا عينت فى ١١ سبتمبر ١٨٨٣ "السير افلن بيرنج" (١٨٤١ – ١٩٠٧) والذي عرف باسم "اللورد

كرومر" فيما بعد، معتمداً جديداً فى مصر. ويعتبر كرومر أحد بناة الإمبراطورية البريطانية، ويتميز بثقة حكومته فيه وتأييدها له، وهو المعروف بمبادئه الاستعمارية لخدمة بلاده، كما أنه المعروف بحرصه على تنفيذ سياسة القوة الاستبدادية المتسلطة. وكانت المسألة المالية هى أول مشكلة واجهت كرومر عقب تعيينه، إذ كان يريد مواجهة النفقات التى استلزمتها الاضطرابات التى نشبت فى السودان، إلى جانب تغطية نفقات جيش الاحتلال البريطاني، ودفع التعويضات التى طالب بها الأجانب بسبب حريق الإسكندرية، هذا فضلا عما تتطلبه مكافحة وباء الكوليرا ومواجهة إنخفاض منسوب مياه النيل فى سنة ١٨٨٣. ولم يكن أمام كرومر حلا لهذه المشاكل سوى المساس "بقانون التصفية" الذى وضع فى أوائل عهد توفيق باشا -وذلك بأن تستولى الحكومة المصرية على ما خصص لصندوق الدين وتمتد إلى احتياطيه. ومن هنا دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر دولى فى لندن سنة ١٨٨٥ لبحث الوسائل الواجب اتخاذها لتلافى إفلاس مصر والنظر فى تعديل قانون التصفية. وينتهى المؤتمر بعقد اتفاقية بين الدول السبع التى حضرت المؤتمر (وهى ألمانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا والدولة العثمانية) فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ تهدف إلى تحسين مالية مصر. وتوصلت انجلترا إلى ذلك باسترضائها لألمانيا وروسيا عن طريق اختيار عضوين ألمانى وروسى فى صندوق الدين. ونتيجة لذلك تمكنت مصر من الحصول على قرض مقداره تسعة ملايين من الجنيهات بضمان الدول الكبرى، وبفائدة قدرها ثلاثة فى المائة. وقد أدت قرارات مؤتمر لندن إلى تحسين أحوال المالية المصرية فتم دفع تعويضات حريق الإسكندرية وسد عجز السنوات فيما بين عامى ١٨٨٢ و ١٨٨٥ وبقى لدى الحكومة بعد ذلك مليون جنيه وجهتها لأعمال الرى، مما أدى إلى تقدمه. ودعم ذلك تخصص مصر فى الزراعة وبخاصة محصول

القطن الذى توفر للمصانع الإنجليزية فى الوقت الذى أصبحت فيه مصر سوقا رائجة للمنتجات الإنجليزية.

على أن العناية بالتخصص الاقتصادى فى مجال الزراعة وهو ما شجع عليه الاحتلال البريطانى قد أدى إلى إضعاف كل ما من شأنه النهوض بالصناعة. ورغم ان الاحتلال حاول الظهور بمظهر المساعد لأصحاب الجلاليب الزرقاء وهم فئة الفلاحين عن طريق إعلانه تخفيض الضرائب عليهم وإلغاء الكرباج والسخرة، فإنه كان يهدف إلى تحقيق مصالحه بما يؤدى بانتاج الفلاحين إلى زيادة دخل الحكومة، كما اكتشف الفلاحون أن الاحتلال لا يضمر لهم خيرا وذلك عندما وقعت حادثة دنشواى فى سنة ١٩٠٦. وقد أهملت الحكومة الصناعة وألغت البعثات الصناعية إلى الخارج. وفرضت فى إبريل سنة ١٩٠١ على جميع المصنوعات القطنية ضريبة مقدارها ٨% تعادل الرسوم الجمركية التى كانت تحصل على الواردات من الغزل والمنسوجات آنذاك. وقد اتجه أصحاب رؤوس الأموال من المصريين إلى استثمار مدخراتهم فى استصلاح الأراضى الزراعية بدلا من استثمارها فى النشاط الصناعى. وقد اوضح كرومر ذلك فى تقريره عن عام ١٩٠٥، بقوله :"أن المنسوجات الأوربية حلت محل المنسوجات الوطنية وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة المحلية تنقرض أيضا". وبذلك تم توجيه الاقتصاد المصرى لخدمة الاقتصاد الأوربى وخاصة بريطانيا من خلال التركيز على النشاط الزراعى فى مصر فى عهد الاحتلال. وقد حرص كرومر على حرمان المصريين من المشاركة فى إدارة شئون بلادهم واتجه إلى جعل هذه الإدارة بقدر المستطاع إدارة بريطانية. وقد اضطردت زيادة عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية، وكانت الوظائف الصغيرة من نصيب المصريين، فى حين أسندت الوظائف الإدارية الكبرى إلى

الأوربيين وخاصة الإنجليز. بل أخذت عملية " نجلزة الإدارة المصرية" فى التضخم بعد أن اطمأن الاحتلال البريطانى فى مصر إلى مركزه الدولى منذ توقيع "الوفاق الودى" بين بريطانيا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤ بحيث تضاعف عدد الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية. ففى عام ١٩٠٦ كان هناك مستشار إنجليزى فى نظارة الداخلية. أما نظارة المالية فكان المستشار المالى ووكيلها ومراقب الضرائب بها من الإنجليز. وكان فى وزارة الأشغال مستشار ووكيلان ومفتش عام للرى. كما شغل الإنجليز أيضا منصب وكيل نظارة الحربية وسردار الجيش المصرى (قائد عام الجيش) وشغل الإنجليز كذلك مناصب المستشار القضائى والمدعى العمومى والمفتش العام للنيابات فى نظارة الحقانية. وبذلك سيطر الانجليز من مستشارين ووكلاء للنظارة ومديرين للمصالح على جميع النظارات، عدا النظارة الخارجية لقلة أهميتها حيث لم يكن لمصر وهى ولاية عثمانية، علاقات دبلوماسية مع الدول. وقام "جورست" الذى تولى منصب المعتمد البريطانى فى مصر بعد "اللورد كرومر" بفتح مكتب دائم فى لندن لتوظيف الانجليز فى الحكومة المصرية إمعانا فى تنفيذ سياسة شغل المناصب الهامة بموظفين إنجليز.

وإذا انتقلنا إلى سياسة الاحتلال البريطانى إزاء التعليم فى مصر [١] فإننا نجد أنها لم تؤد إلى تخريج كفايات مهمة تسد حاجة البلاد حتى أصبحت السمة العامة لعهد "كرومر" فى مصر إهمال التعليم. ففى عام ١٨٨٨ بلغت الميزانية المخصصة للتعليم فى مصر ٧٠,٠٠٠ جنيه فقط فى حين أن ما انفقه إسماعيل على التعليم فى وقت الأزمة المالية كان يزيد على هذا المبلغ إذ بلغ ٨٧,٠٠٠ جنيه، ثم أخذت ميزانية التعليم تزداد بعد عام

---

(١) فاروق عثمان اباظة (دكتور) :أغاخان ومهمته فى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى أنظر تقرير أغاخان عن المثقفين المصريين، ص١٨٩.

١٨٩٠ تدريجيا حتى بلغت فى عام ١٩٠٦ بعد إلحاح الرأى العام المصرى والبريطانى ٣٦٢,٠٠٠ جنيه، وبرغم ذلك فإن هذا المبلغ لا يكاد يبلغ فى حقيقة الأمر ٣% من مصروفات تلك السنة. وفى خلال الخمس والعشرين سنة الأولى من عهد الاحتلال البريطانى لمصر بلغ مجموع الإيرادات التى حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨ مليون جنيه أنفق منها على التعليم ما يعادل ١% لا غير. ومن الأمثلة الصارخة على عدم تشجيع الإنجليز للتعليم أنه لم يكن بمصر فى عام ١٩١٤ سوى ٦٨ مدرسة ابتدائية وثانوية تنفق عليها الحكومة، فى حين كانت توجد ٧٣٩ مدرسة خاصة يتردد عليها ٩٩ ألف تلميذ و ٣٢٨ مدرسة من مدارس الإرساليات وغيرها تضم ٤٨ ألف تلميذ. ولم يقتصر إهمال التعليم على عدد المدارس بل أن المدارس حولت إلى معامل لتخريج موظفى الحكومة، وأصبحت إلى حد بعيد أداة "لنجلزة" المصريين ولم يكن فى مصر كلها سوى ست مدارس عالية، كان أشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة. واستمر إرسال الطلبة فى بعثات إلى الخارج، ولكن الغالبية العظمى من هؤلاء الطلبة لن تذهب إلى فرنسا كما كان الحال من قبل ولم تدرس العلوم التى أوفدت من أجل دراستها إلى الخارج. ففى الفترة السابقة على الاحتلال الإنجليزى لمصر ذهب إلى فرنسا ٨٠% من مجموع المبعوثين، كما درس ٩٦% منهم الموضوعات الفنية، أما فى عهد الاحتلال فقد أوفد ٧٥% من هؤلاء المبعوثين إلى انجلترا وانصرف ٦٥% منهم إلى دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن "اللورد كرومر" حاول القضاء على فكرة إنشاء جامعة مصرية بأن وجه النصح لأصحابها بضرورة الإنصراف إلى نشر التعليم بين الشعب، بدعوى أن ذلك أنفع للبلاد من إنشاء الجامعة. وشرع كرومر فعلاً فى الاستكثار من الكتاتيب حتى يقف سيل التبرعات للجامعات. وترتب على ذلك أن أبناء الأثرياء وحدهم هم الذين كان فى

إمكانهم تلقى التعليم الفنى والعالى بالسفر إلى الخارج. وفضلا عن كل هذه المساوئ التى ارتكبها كرومر، فقد قام بإسناد وظائف التدريس إلى الإنجليز دون المصريين. بل وإن "دوجلاس دنلوب" الذى عينه "كرومر" مستشاراً للتعليم فى عام ١٨٩٠ شرع فى سياسة "النجلزة" فقصر التعليم فى مصر على الأهداف التى ترمى إليها انجلترا وعمل على زيادة عدد المدرسين الإنجليز فى المدارس الابتدائية وما فوقها، وجعل اللغة الإنجليزية هى اللغة الأولى فى المدارس. وهكذا ضمنت إنجلترا تفوق اللغة الإنجليزية فى دوائر الحكومة على حساب اللغة العربية [١].

هذه كانت أبرز معالم سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر منذ بدايته فى سنة ١٨٨٢ وحتى مطلع القرن العشرين. وكانت بريطانيا تحرص على إطالة امد الاحتلال فى مصر دون مراعاة للدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية من جهة، ومتحدية بذلك الرأى العام المصرى من جهة أخرى. فبانتهاء الثورة العرابية وسجن زعمائها وتشريدهم فقد خمدت الحركة الوطنية طوال عهد توفيق بسبب ذلك التحالف البغيض بينه وبين سلطات الاحتلال التى ارتمى فى أحضانها ودان لها بكيانه. واستبد "لورد كرومر" بمصر وأنكر عليها الحقوق النيابية واعتقد أن الاحتلال الإنجليزى كان ملجأه لها، وإصلاحا لحالتها، وحلا حاسما لمشكلتها، ولكن انجلترا ما كانت تعتمد فى احتلالها لمصر على حق شرعى أو قانونى. إذا كانت البلاد من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية. وعرضت الحكومة العثمانية فى اواخر اكتوبر عام ١٨٨٢ الدخول فى مفاوضات مع إنجلترا بشأن جلائها عن مصر. ولم تهتم إنجلترا بمطلب الدولة العثمانية ولكنها وجدت فى النهاية أن من صالحها التفاهم مع الحكومة العثمانية بشأن المسألة المصرية لتقوية مركزها فى الشرق الأوسط وبعد فشل البعثة التى أرسلتها انجلترا

---

(١) عمر عبد العزيز (دكتور) : دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص٣٥٥.

إلى استانبول والقاهرة للتفاوض مع الحكومة العثمانية أصبحت إنجلترا لا تفكر إطلاقا فى احتمال دعوة الدولة العثمانية للتعاون معها فى المسألة المصرية، بل أخذت تقوى تدريجيا لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال البريطانى فى مصر. ومما ساعدها أيضا على التمادى فى هذا الاتجاه معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء.

واستمرت ديكتاتورية كرومر كاملة فى عهد توفيق الذى كيل له المديح لتعاونه مع العهد الجديد، وإن يكن هذا التعاون سلبيا: بمعنى عدم تفكيره فى إقامة العراقيل فى وجه ما سمى بسياسة الإصلاح، وكانت الحركة الوطنية فى مصر آنذاك كما سبق أن أشرت قد فترت من الناحية الظاهرية بفعل نفى كبار زعمائها إلى سيلان وتشريد وسجن ونفى ومراقبة الباقين، ووقوع الشعب تحت وطأة مرارة اليأس واتهام النفس. ولكن ليس معنى ذلك أن الجو قد صفا للإنجليز بصورة مطلقة : فإن رؤساء الوزراء المصريين الثلاثة الذين تناولوا الحكم فى المرحلة الأولى للاحتلال (وهم شريف ورياض ونوبار) - برغم استعدادهم للتعاون مع الحكم الجديد- ما لبثوا أن اصطدموا به، فاستقال شريف فى أوائل عهد الاحتلال بسبب اتجاه الإنجليز إلى إخلاء السودان، واستقال نوبار بسبب مشكلة الإشراف الإنجليزى على البوليس، واستقال رياض بسبب رغبة الإنجليز فى السيطرة على إدارة القضاء. حينئذ آثر كرومر الاعتماد على مصطفى فهمى الذى كان على استعداد مستمر لطأطأة الرأس، ولم تكن له آراء نوبار القوية النابعة من ذاته، أو كفاءة رياض الإدارية أو التقدير العام الذى كان شريف لا يزال يحظى به.

ثم تعدل الموقف الداخلى تماما فى أوائل عام ١٨٩٢ حين اعتلى عباس الثانى كرسى الخديوية عقب وفاة ابيه. وكان عباس لم يزل شابا غضا ليست له الخبرة الكافية بمجريات الأمور، شديد الإعجاب بجده

إسماعيل، مع احتقار دفين لوالده الضعيف المستسلم ، استدعى من النمسا حيث كان يتلقى تعليمه، وما أن أتى إلى مصر ليتولاها حتى وقع تحت تأثير مستشاريه الذين زينوا له التمتع بالسلطة كاملة وتخطى إرادة المعتمد الإنجليزى على اعتبار أن فرنسا - ومن ورائها روسيا- تسندان استقلال مصر الذاتى.

وكان عباس حلمى الثانى جريئاً واسع الأمل، مصريا بحتا كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الأول، فنفخ فى مصر روحا جديدة أذكت نار الوطنية الخامدة، وجرأت المصريين على مناهضة الاحتلال فمن أعماله الأولى تغيير الحاشية التى كانت محيطة بوالده ممن استشف تواطئهم مع المحتل، ومبادرته إلى التودد إلى الشعب، وبثه فى قلوب المصريين روح الكراهية للإنجليز. ولقد أحبه المصريون واستبشروا به خيراً حتى ان كرومر اعتقد أن المبادئ العرابية قد عادت إلى الظهور تحت اسم جديد هو لقب الخديوية، وأن الحالة قد أصبحت كثيرة الشبه بما كانت عليه حين بدأت ثورة ١٨٨١ – ١٨٨٢، مع الاختلاف الذى تضمنه قيادة الخديوى للحركة هذه المرة. وتنبه كرومر إلى خطورة الموقف بعد تولى عباس وأعد العدة لمعركة يختار هو توقيتها هدفها إعطاء عباس فى أوائل حكمه درسا يفهمه حقيقة الموقف فى مصر ومن أين تهب رياح السلطة. ووجد فرصته فى أواخر عام ١٨٩٢ حين أقال عباس مصطفى فهمى من رياسة الوزارة دون استشارة وولى مكانه فخرى باشا. ولم يصر كرومر على بقاء مصطفى فهمى فى مركزه ورغم أنه عاد إليه بعد بضعة شهور ولكنه ألح فى طلب تنحية فخرى وتولية رياض. وكان له ما أراد- مضافا إليه استغلاله الحادثة فى استصدار نصيحة من الحكومة البريطانية لعباس بألا يجرى تعديلا وزاريا دون استشارة المعتمد البريطانى.

وكان لهذه الحادثة صداها فى استفحال العداء بين الطرفين وامتداده إلى فروع الإدارة، خاصة وأن عباسا قد حظى بعطف الرأى العام عليه. وأخطر من هذا أن عباس لم يكن ممن تلين قناتهم أمام العنف أم ممن يستسلمون للهزائم، ومن ثم محاولته الاحتماء بالدولة العثمانية من الإنجليز (مما كان له أثره فى توجيه الحركة الوطنية المصرية صوب حركة الجامعة الإسلامية) وتلمسه عضداً يركن إليه فى داخل البلاد، الأمر الذى أدى إلى تحالفه مع المد الوطنى الصاعد ومساندة كل منهما للآخر فى وجه الاحتلال بشكل لا يختلف فى تفاصيله عما كانت عليه الأحوال فى أواخر حكم إسماعيل. لهذا اصطفى عباس مصطفى كامل وكثيراً من الشبان ممن توسم فيهم الذكاء والإقدام -فعاونهم فى دراساتهم وبعدها، أوفدهم لأوربا فى مهمات سياسية يؤيد بها سلطته ومركزه كحاكم مصر "الشرعى" أما المتقدمون فى السن ممن شهدوا عهد إسماعيل ومظالم حكومته وشهدوا الثورة العرابية وفشلها فقد ترددوا فى مشاركة عباس اتجاهاته، فلم يكن يستطيع الاعتماد إلا على الذين لم يهون عليهم ظلم إسماعيل استبداد الإنجليز، ولم يضعف الجهل فى نفوسهم معنى الحرية.

والوقت حينئذ وقت إشتعال القوميات فى أوربا وفى آسيا. فعلى حين أن الدول الغربية المتقدمة وجدت تنفيسا عن قواها الوطنية المتزايدة فى حركة التوسع الاستعمارى شهدت أواخر القرن التاسع عشر أعظم توجهات النزعة القومية فى ألمانيا وإيطاليا اللتين توحدتا تحت رايتى هو هنزلرن وسافوى. كما شهدت تحفز ما بقى خاضعا للحكم العثمانى من شعوب البلقان لاستكمال الاستقلال هذا إلى جانب حركات الجامعات الجرمانية والسلافية والطورانية، وبناء الإمبراطوريات الاستعمارية على حساب الشعوب الإفريقية الآسيوية التى أصابها الاستعمار أو تهددها فقامت بمحاولات لنفض غبار الماضى السحيق الذى خيم عليها فى أطوار ركودها

وسهل للمستعمر أن يطأ ارضــها أو ينـال مـن اسـتقلالها ثـم حـاولت اللحـاق بركب الزمن علها تستطيع مواجهة التيار، ومن ثم انتفاضة اليابـان وأخذهـا بالأسـاليب المدنيـة الأوربيـة، ثـم ظـهورها طفـرة واحـدة فـى عـداد الـدول العظمـى، وقيـام شـباب الصيـن الوطنـى بمحـاولات لمقاومـة التغلغـل الاستعمارى من جانب دول أوربا العظمى جميعا، وتفكير لفيف مـن الشـبان الأتراك فى تقوية دولتهم بتحريرها من العنـاصر والمؤثـرات غـير التركيـة وربطها فى نفس الوقت بالعنصر التركى خارج الدولة (وهو ما أطلق عليـه اسم حركة الجامعة الطورانية). كذلك ظهرت الحركات القوميـة فـى القسـم العربى من الدولـة العثمانيـة. فعلـى حيـن كـان الاتحـاديون (رجـال جمعيـة الاتحاد التركى) يتحدثـون عـن العصبيـة التركيـة، بـدأت تظـهر فـى مصـر جماعات تتحـدث عـن القوميـة المصريـة مجـردة عـن أى اتصـالات خـارج مصر، مما تطور فيما بعد فى بعض القطاعـات الموغلـة فـى التطـرف فـى مصريتها إلى نزعة فرعونية ونشأت فى الشام خاصة وفى العراق جماعات تدعو إلى الوحدة العربية.

ولكل ذلك انعكاساته فى الحركة الوطنية المصرية التى اتجهت منـذ توليـة عبـاس إلـى التخلـص مـن موجـة اليـأس والتبلـد التـى خيمـت علـى المصريين فى أعقاب التل الكبير. فالاحتلال البريطانى لم يكن يواجـه شـعبا معدوم الذاتية، أو لم يؤت حظا من جذوة التفكير والعلم والأمجاد. فقـد جـاء إلى مصـر وهـى متطلعـة إلـى المسـتقبل بسـأم ركيزتـه التحـرر ضـد الظلـم والسيطرة، ولهذا كان طعنه فى صميم كبريائها ولطمه فـى جبيـن نهضتـها ترنحت له الـرؤوس، ولكنـها مـع ذلـك لـم تفقدهـا الصـواب أو تقضـى علـى نهضتها بل أن المصريين حين اسـتعادوا ثقتـهم بأنفسـهم مـا لبثـوا أن تحـدوا المحتل وطالبوه بالجلاء. وقد تشدق كرومر وغيره مـن الاسـتعماريين علـى المصريين بما شاءوا أن يتشدقوا به من إصلاحات ومن نقل المصريين مـن

بربرية الشرق إلى حضارة الغرب. ولكن لم يغفل المصريون قط عن كون الحكم البريطانى حكما أجنبيا دكتاتوريا ثبت اقدامه فى البلاد على أشلاء نهضتها وحاول تشويه تاريخها، وفى الوقت الذى لم تكن فيه إصلاحاته المحدودة المرتبطة بأهداف الاستعمار سوى استمرار لجهود ومآثر شعب مصر.

لقد أفاد كبار ملاك الأراضى والفلاحون حقيقة من الرخاء الذى أصاب البلاد بعد الاحتلال نتيجة لضبط الإدارة والتقليل من آثار الرشوة والطغيان مما اتصفت به الخديوية القديمة. واستطاع الإنجليز أن يكتسبوا إلى صفهم العمد والمشايخ حين أيدوهم فى التخلص من نفوذ الباشوات، وحين حرصوا على تخفيف ضرائب الأملاك. كما جذبوا إليهم طائفة من الملاك الزراعيين المصريين ممن قاسوا من الحكم العثمانى السابق على الاحتلال وأحسوا بالمهانة من نظرة الحكام الأتراك إلى المصريين باعتبارهم جنسا أدنى، ثم ما لبثوا أن شعروا ارتفاع مقامهم تحت الاحتلال. وكان الخديويون يكرهون هذه الطبقة ويحتقرونها ولا يطمئنون إليها، مفضلين الإركان على العناصر غير المصرية التى لا جذور لها فى البيئة المصرية. وعلى حين نجح الانجليز فى شراء نفر من رجال الجيش، استطاع كرومر أن يعقد صلات الود مع كثير من رجال الدين: مثل شيخ الأزهر والمفتى ومشايخ الطرق، واحتضن محمد عبده حين اصطدم بعباس، حين أصبح سنده فى كل ما استهدفه من مشروعات إصلاح الأزهر والقضاء الشرعى.

ورغم ذلك فإن الاحتلال لم يكتسب إلى صفه شبان المدن المثقفين، خاصة وأن هؤلاء لم يجنوا الكثير من سياسة الاحتلال لكونهم يملكون أرضا ومن ثم عدم تأثرهم بسياسة الاحتلال الزراعية التى ارتبطت بها معظم الإصلاحات ثم لمجموعة الغزو الأوربى التى حاولت الثورة

المصرية التصدى لاخطارها قد عادت مرة أخرى فاشتد ساعدها بالارتكاز على الحكم الجديد. فقد اشتد النشاط الأوربى، واشتد تغلغل رأس المال فى شتى فروع الاقتصاد المصرى فكثرت المشروعات الكبرى وظهرت البيوتات المالية الضخمة التى كان همها الأكبر تزويد الأسواق الأوربية بالخامات المصرية وتوجيه انتاج البلاد تبعا لحاجيات هذه الأسواق، مما أدى إلى ارتباط الاقتصاد المصرى بتقلباتها. وكثر عدد المشتركين فى هذه العمليات فبلغ مئات الألوف بعد أن كان عددهم لا يزيد على بضع مئات فى أوائل حكم محمد على، وعلى حين عاد معظم الربح على الأوربيين المشتركين فى هذه العمليات، فإن نصيب المصريين منها لم يكن كبيرا لاقتصارهم على الأعمال البسيطة فى رأس المال. ومن هنا بقيت معظم التجارة الخارجية فى أيدى الأجانب الذين أنشأوا البنوك، ومنها البنك الأهلى الذى أسس عام ١٨٩٨، وبذلك بقى المجتمع المصرى مقتصرا على الزراعة اقتصارا يكاد يكون تاما، خاصة وأن الاحتلال قاوم التصنيع بشتى الحجج بحكم ان هدفه الأقصى هو جعل مصر معتمدة فى مواردها المصنوعة على الانتاج الانجليزى.

ولكن فئات مصرية - ممن كانوا على صلة بالتجارة الأوربية- أخذت تعمر المدن عند عقد المواصلات ومراكز التصدير والاستيراد. هناك ترتب على احتكاكها بالأجانب أن نفست عليهم استئثارها بالثروة المنقولة ومعظم الأرباح، وحقدت عليهم تعاليمهم واحتقارهم لمصر والمصريين. وبذلك اشتركت هذه الفئة فى المشاعر مع الباشوات الذين حقدوا على الحكم البريطانى استئثاره بالسلطة والوظائف الكبرى، ومع المؤمنين بفكرة الجامعة الإسلامية الذين كانت أوربا لديهم بمثابة الطاغوت، خاصة وقد اشتدت الحملات على الدين الإسلامى من جانب فئات مختلفة من الأوربيين تعددت مآربها، والتقت اتجاهاتها عند كون الإسلام صخرة

صلبة تتجمع حولها مشاعر المثقفين على استقلالهم وعاداتهم وتاريخهم. ومما لاشك فيه ان الحركات الاستعمارية الأوربية التى قصدت العالم الإسلامى قد اقترنت بتأثرها بالحروب الصليبية القديمة، وهو الذى يفسر ألوانا لا حصر لها من التحامل والضغينة والكراهية. والذين أدركوا ذلك هم شبان الجيل الجديد ممن كانوا على اتصال بأوربا، مدركين نواحى تفوقها وغير غافلين عن حقوق بلادهم فى نفس الوقت.

ففى عهد الاحتلال ازداد اتجاه مصر نحو الغرب، وفى الوقت الذى أخذت تضمحل فيه التقاليد التركية وتفسح الطريق للمؤامرات الفرنسية والإنجليزية التى أخذت تفعل فعلها فى توجيه التفكير المصرى حتى استقل بذاته فى أوائل القرن العشرين على صفحات الجريدة وكان هؤلاء المثقفون الجدد يتكونون من المحامين والأطباء والمهندسين وشباب الضباط والكتاب والصحفيين والمعلمين وهواة الثقافة من كل لون، وكانوا يتوقون إلى أن يلعبوا دورهم فى الحياة السياسية، ويحملون الأوتوقراطية الخديوية مسئولية العثرات التى مرت بها البلاد ومن هنا اتجاهاتهم إلى تحديد السلطة الخديوية باعتبار ذلك وسيلة للتخلص من التدخل الأجنبى. وهكذا نلمس امتزاج طلب الحرية والدستور بالحركة الوطنية واتحاد المطالبين بهما فى الرغبة فى الضرب على يد الأوتوقراطية الخديوية من جهة وإجلاء المحتل من جهة أخرى. وموقف المصريين من الغرب والمؤثرات الغربية بوجه عام، ومن الاحتلال بوجه خاص، بالإضافة إلى الدور الذى لعبه عباس فى تاريخ الحركة الوطنية واتجاه بعض المصريين صوب الدولة العثمانية - كل ذلك مما ترتب عليه أن ظهرت الأحزاب السياسية عامى ١٩٠٧ ، ١٩١٤. وكل له نظرية إلى الاحتلال وموقفه منه، واتجاهه من الخديوى وصلته به ونظرته إلى مشكلات البلاد الداخلية. وفى طى هذا كان التصادم بين الفكرة

التقليدية والفكر المتأثر بالغرب، مما كان لـه انعكاسـه فـى برامـج الأحـزاب ونشاطها.

فـهناك طـراز جديـد مـن المثقفيـن الذيـن اختلفـوا عـن أولئـك الذيـن تتلمذوا فى الأزهر وتأثروا بالبيئة الدينية التى كان لها وزنها فى إبـان ثـورة ١٨٨١ – ١٨٨٢. وقام هذا الطراز الجديـد علـى أعضـاء البعثـات العلميـة وخريجـى المـدارس الميريـة الذيـن تـأثروا بالاتجاهـات الغربيـة (وبخاصـة الفرنسية) وشعروا بتفوق الغـرب وحـاولوا مداركتـه، مزوديـن عـن الثقافـة الشرقية الصحيحة بحكم التربية الجديدة التى أصابوها، وبذلـك ابتعـدوا عـن تراثهم الأصلى وأعجبوا بالتراث الغربى إعجاباً لا حد له. لهذا اختلفوا عن الرعيل الأول من رجال النهضة الفكرية فى القرن التاسـع عشـر مـن أمثـال رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وغيرهما ممن اتصلـوا بالحضـارة الغربيـة وتأثروا بها واتجهوا إلى الإصلاح من الداخل بالشكل الذى يمكن البـلاد مـن مجـاراة الخطـر الأوربــى إن لـم يمكـن رده كليـة، دون أن ينظـروا إلــى الحضارة الغربية إلا كتجربة يستأنس بها. وهـذا الفـرق ينظـر إلـى الوطـن والوطنيـة نظـرة تجريديـة ويتكلـم عنـهما مخاطبـا شـغاف القلـوب لـدى المصريين، ومن ثم تعمده إشـعال الطوائـف وإيقـاظ عوامـل الإثـارة وتغنيـه بالوطن المحبوب. ولما كانت الناحية العاطفية هى الغالبة على هـذا الفريـق فإن المؤثرات الدينية سرعان ما جذبت قطاعـا صـوب جماعـة تركيـا الفتـاة وعقد مع رجالها بعد وصولهم إلى الحكومة صلات وطيدة.

أما الفريق الآخر فقد هضم الاتجاهات الغربية ثم عـاد يطبقـها علـى الأحوال المحلية سواء فى النواحى السياسية أم الفكريـة. وهـو يتحـدث عـن الوطن حديث العقل والمصلحـة، فيحـاول إقنـاع النـاس ويحدثـهم عـن النفـع المادى والمصلحة المشتركة التى تجمع بين سـكانه، ومـن ثـم كـانت دعوتـه إلى الوطنية المصرية مجردة عن كل ارتباطات خارجيـة. وحيـن انـهزمت

الدولة العثمانية وقضى على حركة الجامعة الإسلامية، تبدد دعاتها فى مصر فى المجال السياسى وانفسح الطريق أمام دعاة الاستقلال المصرى المنطوى على نفسه. بل أن ثورة ١٩١٩ خلفت فى اتجاهاتنا الفكرية ألوانا من التطرف فى النزعات المصرية فظهرت النعرة الفرعونية واتجه الأدب والفن اتجاها مصريا خالصا وظهرت فيه المؤثرات الغربية من حيث المضمون والشكل [١].

موقف الشعب المصرى إزاء الاحتلال البريطانى:

من أبرز الشخصيات التى بددت حالة اليأس التى اعترت الحياة فى مصر عقب فشل الثورة العرابية كان مصطفى كامل. إذ أخذ يذكر المصريين بماضيهم وبجلال تاريخهم وكان مصطفى كامل خبيرا فى الكتابة والخطابة سهلا ممتنعا لا تصل سمع القارئ أو السامع من عبارة غير واضحة. ولا يشق على العامة وأنصاف المتعلمين والمتعلمين أن يفهموه ويتأثروا به. وقد يسر له حسن التأثير فى النفوس أنه كان عاطفيا رقيقا. وقد جرت خطبه على الألسن وكأنها أناشيد وأغان. وقد نظم بالفعل بعض واضعى الألحان كثيرا من أغانيهم من ألفاظه ولحنوها فرددا المجامع والمحافل، ولقد جاء وصفه لحب الوطن بلغة وتأثير لم يصدرا حتى ذلك الوقت إلا عن النساك المتدينين، وفى الواقع أنه كان يعتقد مخلصا أن الدين والوطنية كاملان وأن لا مجال للصدام بينهما. وجدير بالذكر أن مصطفى كامل لم يبخل على الإطلاق أن يوضح وجهات نظره عن الأساس الذى تقوم عليه الأمة، وذلك رغم أن خطبه وكتاباته أحيانا ما تشير بشكل غامض إلى مفاهيم مختلفة ذلك أنه قد كرس كل جهوده لإثارة عاطفة الوطنية وتمجيدها. فإذا وضعنا نصب أعيننا نشأته الأولى نجد أنه قد سلم بالمفهوم

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور): تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ،ص٢٧.

الوطنى الحر، وهو المفهوم المحبب فى أواخر القرن التاسع عشر -ومن هنا كان يرى أن سامعيه لم يكونوا بحاجة إلى توضيح للمبادئ بقدر ما كانوا بحاجة إلى الإيمان.

فلقد نشأ مصطفى كامل نشأة مخالفة لنشأة عرابى وزملائه من رجال الثورة العرابية فهو لم يتصل بالأزهر بل تلقى تعليمه فى المدارس الأميرية ثم اكمله فى فرنسا. ويذكر الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته [1] أن عباس الثانى هو الذى أرسل مصطفى كامل فى بعثة إلى فرنسا - ويمكن أن يكون ذلك صحيحا على ضوء احتضان عباس لمصطفى كامل منذ أن كان طالبا بالمدارس الثانوية، وعمله على الاتصال بالمواطنين القدامى وتشجيعه الجيل الجديد على محاربة الإنجليز. ولم يكن مصطفى كامل هو وحده الشاب الذى اصطفاه عباس ولا كان هو وحده الذى أثر ارتباطه فى حياته، بل لقد إصطفى كثيرين من الشباب يومئذ ممن توسم فيهم الذكاء والإقدام، فعاونهم فى دراستهم وعاونهم بعد الدراسة وأوفدهم إلى أوربا فى مهمات سياسية يؤيد بها سلطته ومركزه باعتباره حاكم مصر الشرعى. وتفسير هذا الاتجاه الذى اتخذه عباس أن المتقدمين فى السن من المصريين ممن شهدوا ظلم إسماعيل وعاصروا الثورة العرابية واهتزوا لفشلها كانوا أشد الناس ترددا فى مشاركة عباس مطامعه ومطامحه. ولكنهم رغم ذلك كرسوا نشاطهم للمجالات الاجتماعية والأدبية بعد أن اقتنعوا بأن النهضة السياسية إذا لم تقترن بنضج اجتماعى وعلمى وثقافى لم تكن حرية بأن تؤتى ما يراد منها من ثمرات، وكان محمد عبده زعيم هذا الاتجاه. فقد اشترك فى الثورة العرابية وعرف أسرارها وعانى من ضعف النفوس إلا ما اجترها وهضمها أثناء منفاه فى سوريا ومقامه فى

---

(١) الجزء الأول ص ٢٢.

باريس حيث كان يصدر جريدة "العروة الوثقى" بالاشتراك مع جمال الدين الأفغانى.

ولقد أعجب مصطفى كامل بفرنسا وتأثر بها فى تفكيره إلى أبعد الحدود - ومن ثم علاقاته بجولييت ادم التى كان لها مركز مرموق فى الدوائر الأدبية والسياسية الفرنسية والتى اشتهرت بمقتها لانجلترا وللسياسة الإنجليزية ومصطفى كامل بلا منازع أول مصرى اكتمل لديه الوعى المصرى فأداه تأدية من يشعر بمعناه شعوراً لا تتردد فيه. وهو أقرب إلى اتجاه فكرى مصرى فى القرن العشرين منه إلى اتجاه سابقيه، مع رومانسية حادة تكاد تصل به إلى ما يتميز به الفرنسيون من تجسيم لمفهوم الوطن وكأنه شخص ماثل لا معنى مجرد، وإلى التغنى بمصر والمصريين فى شاعرية دافقة لابد وأن تثير مكامن النفس فتفعل فيها فعلها. ولكنه من ناحية أخرى كان ممن ورثوا الفكر السياسى لدى جمال الدين الأفغانى فرأى فى الإسلام الجذوة التى يجب أن تحرك وتدعم الوطنية المصرية، كما رأى أن الإسلام يزودها بالدعامات الأصلية التى تحتاج إليها. فقد كان يعتقد أن سبب اضمحلال المسلمين فى كل أنحاء العالم وفقدهم عظمتهم إنما مرجعها انقسامهم وبعدهم عن تعاليم الدين. ومن ثم دعوته إلى التقارب الوثيق مع الدولة العثمانية واعتناقه أفكار الجامعة الإسلامية ونقده للاتجاهات الغربية فى المشرق العربى التى كانت تهدف إلى الانفصال عن الدولة العثمانية فدعاة هذه الاتجاهات، فى رأيه مناقضون ودخلاء ومتأخرون وهم أخطر على الإسلام من أعدائه الظاهرين.

وبتأثير مصطفى كامل ظلت الحركة القومية المصرية منفصلة عن القومية العربية التى أخذ يشتد ساعدها كرد فعل ضد الاستبداد الحميدى ثم بعد ثورة الاتحادين (١٩٠٨) ضد الاتجاهات الديكتاتورية والشعوبية التى مارسوها. وقد عبر مصطفى كامل عن رأيه هذا فى عام ١٨٩٧ بقوله:"

أن مظاهرة الأمة المصرية نحو الدولة العلية هى مظاهرة قومية ضد الاحتلال الإنجليزى". وكتب كتابا فى المسألة الشرقية كرسه للدفاع عن الدولة العثمانية -فتكلم عن رفاهية الشعوب الخاضعة لها وتمسكها بالنظام وحسنات إدارتها وعدم تعصب ساستها الأمر الذى نفر منه بعض المؤرخين العرب الذين يعتبرون مصر جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربى. ولقد قيض لهذا الاتجاه الإسلامى أن يكون له اثره فى تفكير مصطفى كامل الاجتماعى، وذلك برغم إعجابه بالمدنية الأوربية إعجاباً تكرر ذكره فى كتبه ورسائله. فلقد ظهر كتاب قاسم امين عن "تحرير المرأة" فى عام ١٨٩٩، وكان منطقياً أن يلقى التأييد الحار من جريدة اللواء التى ظهرت فى يناير ١٩٠٠ ولكن الذى حدث هو العكس من ذلك - إذ كانت اللواء ميداناً لأشد المطاعن ضد قاسم أمين وظلت كذلك فى شأن الإصلاحات الاجتماعية التى وتبنت بصددها اتجاهاً محافظاً.

عاد مصطفى كامل إلى مصر حوالى عام ١٩٠٠ بعد أن أتم دراسته فى فرنسا وعاونه الخديوى على إصدار جريدة اللواء لمقاومة الإنجليز ومطالبتهم بالجلاء ولم تكن اللواء صحيفة سياسية محضة، بل كانت تهتم أيضاً بالمسائل الاقتصادية والأدبية والاجتماعية والعلمية، ففى ٢٥ أكتوبر ١٩٠٠ مثلاً ناشد مصطفى كامل الشعب المصرى أن يتوسع فى الصناعة ونشر التعليم الصناعى لما فيه من خدمة جليلة للبلاد، بل اعتبر الأساس الذى سيقوم عليه مستقبل وادى النيل. ثم انتهز الفرصة لتقديم ثنائه إلى جمعية العروة الوثقى الخيرية التى ساهمت فى مشروع إنشاء مدرسة صناعية.

وكانت فئة من الوطنيين قد بدأت نشاطها من قبل على صفحات بعض الصحف الأجنبية وبخاصة الفرنسية إلى أن أدى انتعاش أحوال البلاد إلى الالتفاف العام للقضية الوطنية وحينئذ بدأ مصطفى كامل فترة جديدة من

كفاحنا القومى تختلف فى تفاصيلها عن الفترات السابقة. فعلى حين أن الثورة العرابية كانت تعتمد على قواها المحلية وحدها، وعلى حين أن المصريين قد تفاعلوا بمشاعرهم وجمعتهم الرغبة فى التصدى للطغيان الداخلى والتدخل الأجنبى، لم تشمل حركة مصطفى كامل كل العاملين فى القضية الوطنية واستندت فى البداية إلى كل من الخديوى وفرنسا والدولة العثمانية –وكل له أهداف من تعضيدها. وحين كان مصطفى كامل يطالب بالاستقلال كان يقصد استقلال مصر الذاتى كما تقرر فى عام ١٨٤٠، مما نفر بعض المصريين الذين رأوا فى هذه الدعوة استبدالاً لتبعية بأخرى. وربما كان مصطفى كامل مدفوعاً إلى ذلك بفعل وضع مصر الدولى، إذ اعتماده فى مطالبة انجلترا بالجلاء وتمتع مصر باستقلالها الذاتى إنما كان يستند على ما للدولة العثمانية من حقوق دولية فى مصر تكلفها معاهدات واجبة الاحترام. وهو يؤيد هذه الحقوق بكل قوة لتكون حجة على انجلترا لدى الدول التى لم تسترح لانفراد انجلترا بالسلطة فى وادى النيل. ولما كانت نزعة مصطفى كامل إيمانية إسلامية، فقد لقيت دعوته استجابة كبيرة من الدول والشعوب الإسلامية، ولقى الإعزاز والتكريم فى الاستانة حكومة وشعبا. ولكن العامل الدينى الذى كان قويا فى الثورة العرابية لم يكن يمثل هذه القوة فى حركة مصطفى كامل، وذلك رغم أن أكثر أنصار مصطفى كامل البارزين كانوا من المؤمنين بفكرة الجامعة الإسلامية ومن بينهم كبار الأتراك والشراكسة أو من ينتمون إلى أصل تركى أو شركسى.

لقد فهم مصطفى كامل الظروف الدولية، ولم يرغب فى تسليم مصر للدولة العثمانية بعد جلاء الإنجليز- وهو ما أتهم به أحياناً- وهو المسئول عن إتجاهه نحو الباب العالى إذ من المستحيل فى ذلك الوقت أن تستطيع مصر بوسائلها الخاصة أن تزحزح الإنجليز عن سياستهم الاستعمارية قيد أنملة. ويبدو هذا واضحا من دعوة المصريين إلى الاعتماد

على أنفسهم بعد تخلى فرنسا عن القضية الوطنية المصرية على أثـر توقيـع الوفـاق الـودى. وقد رأى كرومر - إزاء النمو المتزايد للحركـة الوطنيـة المصرية - أن يضاعف جهوده لحث انجلترا على تسوية نزاعها مع فرنسا، فى الوقت الذى أخذ فيه يطعن الحركة الوطنية المصرية فيتهمـها بـالتعصب الإسلامى ليستثير أوربا المسيحية، ويتهمها بـالعداء للأجـانب ليؤلـب الـدول للوقوف فى صف انجلترا. وواصلـت إنجلـترا مسـاعيها السياسـية حتـى تـم عقد الوفاق الودى مع فرنسا فى ٨ يناير ١٩٠٤ وبـه حصلـت علـى إطـلاق يدها فى مصر على ألا تجـرى تغييراً فـى نظـام مصـر السياسـى. وأقرت ألمانيا والنمسا الاتفاق، وبذلك أنهار ركن مـن اهـم اركـان سياسـة مصطفـى كامل بل إنهار المجهود الذى بذله من قبل فى المجال الدولى، حين كان همه التجول فى عواصم أوربا لاستفزاز دولها كى تضغط على انجلترا وتحملـها على تنفيذ وعودها بالجلاء عن وادى النيل. ويبدو أثر الوفـاق الـودى علـى مصطفى كامل من خطاب بعـث بـه إلـى جولييت ادم فـى ١٠ مـايو ١٩٠٤ جـاء فيـه :"ليس فـى وسـعى أن اتعـزى أمـام هـذه الاتفاقيـة الانجليزيـة – الفرنسية المشئومة التى ستجلب أسوأ النتائج على وطننا التعس ... كمـا أنـه ليس فى وسع جميع مدارس المعمورة أن تربط المصريين بفرنسا بعد الآن. إن مواطنى يكرهون اليوم فرنسا أكـثر مـن انجلـترا نفسـها. أنـت لا تدريـن مبلغ تعاظم الانجليز فى الوقـت الحـاضر. إنـهم يسـخرون منـا نحـن "ذوى العقول الصغـيرة الذيـن اعتمدنـا علـى فرنسـا ولـهم الحـق أن يسـخروا. إن موقفى يعد من أصعب المواقف وأخطرها فـإن جميـع اصدقـائى المصرييـن والفرنسيين الذين كانوا يناضلون بجانبى أصبحـوا إمـا أصدقـاء للإنجليـز أو يائسين من الكفاح [١] ".

---

(١) أحمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ١٨٣.

على أن مصطفى كامل قد أفاد من أخطاء العرابيين ومن ثم محاولته رأب الصدع الداخلي الذى نفذ منه المستعمر. فهو من ناحية يلتصق بعباس ويستديم صلاته به حتى فى الأوقات التى تيقن فيها أن ليس ثمة مجال لحفظ الود بينهما. كما أنه حاول من ناحية أخرى أن يوفق بين العنصرين الدينيين - عنصرى المسلمين والأقباط- اللذين يتكون منهما الشعب المصرى، وحرص على نشر التعليم إدراكا منه أنه آداة نشر الوعى القومى الصحيح والقضاء على النعرات الدينية التى كان هو يحاربها بكل قوته. وكان قد أفاد من مكثه بفرنسا تشبعاً بأساليب الدعاية وإلماماً بوسائل التشكيل الحزبى. لهذا يكف فى حياته السياسية القصيرة عن الإثارة والدعاية فى مصر وخارجها، سواء فى خطبه أو مقالاته ومراسلاته واتصالاته:"فهو يذكر الإنجليز بوعودهم المتكررة بالجلاء ويتهم كرومر بالإهمال المقصود للتعليم، إذ لم تنشأ فى ظل الاحتلال اية مدرسة، بل لقد أغلق الاحتلال عدة معاهد كانت مزدهرة قبل الاحتلال كمدرسة الطب البيطرى ومدرسة الزراعة ومدرسة الاثار المصرية ومدرسة الخرس ومكفوفى البصر. وفى عام ١٨٩٥ استطاع المستشار المالى الانجليزى أن يقضى على البعثات بحجة أن الحكومة لا تطلب من المدارس إلا أن تخرج موظفين وأن المدارس الموجودة بمصر كافية لهذا الغرض ومنذ ذلك الوقت لم يلجأ طالب مصرى إلى الحكومة لتكملة علومه فى أوربا. كما هاجم مصطفى كامل اتفاقية ١٨٩٩ التى أضاعت السودان برغم جهود مصر فى الفتح والاسترجاع وما انفقته من مالها ودماء أبنائها فى شطر الوادى الجنوبى، وروج لتعليم البنت حتى تستطيع أن تلعب دورها فى تكوين المواطن الصالح، وحث على تشجيع التعليم المهنى والفنى وأهاب بالأغنياء أن يبنوا المدارس وشن حملة واسعة للاكتتاب فى الجامعة التى اشتدت المطالبة بها فى أوائل القرن العشرين.

ففى عام ١٩٠٥ اثـار الأسـتاذ أحمـد حـافظ عـوض علـى صفحـات جريدة المؤيد نقاشا ومنـاظرة فـى موضـوع: أى أنفـع للقطـر المصـرى فـى حالته الحـاضرة- الكتـاتيب أم مدرسـة كليـة عاليـة. وقـد اجتذبـت المنـاظرة كثيرا من الكتاب للاشـتراك فيـها علـى صفحـات الجرائـد المختلفـة وانتـهت بغير طائل ولا نتيجة. أما الخطوة الأولـى الأساسـية فـى بنـاء الجامعـة فقـد بدأها مصطفى كامل وذلـك فـى عـام ١٩٠٦ - فقد رأى قصـور المحصـول العلمى فى مصر عن سد حاجة من شاء التعمق فى العلـم، ففكـر فـى إنشـاء جامعة تضم كليات مختلفة على غرار جامعـات أوربـا، وفكـر فـى الدعـوى لمشروع الجامعة والتبرع لها، وأصـدر نـداء فـى أخـر سـبتمبر ١٩٠٦ فـى جميع الصحف العربية والإفرنجية فى مصر. ولم يلبث ان حدث الاجتمـاع الأول بهذا الصدد فى منزل سعد زغلول فى ١٢ اكتوبر ١٩٠٦.

وساهم الشعب فى التبرع للجامعة بحماسـة كبـيرة -وكونـت اللجنـة التأسيسية تضم مصريين بارزين وبعض المقيمين بالبلاد من الأجـانب مـن أمثـال جـورج ماسـبيرو والـذى كـان حينئـذ مديـرا عامـا لمصلحـة الآثـار. ووضعـت اللجنـة المبـادئ العامـة التـى سـتدير عليـها الجامعـة بعـد إنشـائها وحددت هدفها الرئيسى أنه رفع المستوى المعنوى والثقافى للسـكان بإدخـال العلم ودراسة الأدب، وإنشـاء مركـز للثقافـة العلميـة والفلسـفية عـن طريـق الاتصـال بالمؤسسـات المماثلـة فـى أوربـا. وروى تجنـب الموضوعـات السياسـية والدينيـة إلا مـا كـان منـها علـى مسـتوى أكـاديمى وتوخـى عقـد مناقشـات عامـة بيـن وقـت وآخـر لمناقشـة الموضوعـات العلميـة والأدبيـة والتاريخيـة، كمـا توخـى إرسـال بعـض الطـلاب إلـى أوربـا، وفقـا لحالـة الميزانية، حتى يتسنى بذلك الاستغناء عن الأساتذة الأجانب.

وفى عام ١٩٠٧ أصدر مصطفى كامل صحيفتين باللغتين الفرنسية والإنجليزيـة همـا علـى التوالـى - الاتـدار اجيبسـيان والاسـتاندرد، بمعنـى

اللواء، هما صورتان للواء الصادرة باللغة العربية مع تعديل فحواها بما يناسب المستوطنين الأجانب بالبلاد. وتوج جهوده هذه فى عام ١٩٠٧ أيضاً قبيل وفاته بوقت قصير بإنشاء الحزب الوطنى كرد فعل ضد ظهور حزب الأمة، هذا برغم أن مصطفى كامل كان لا يؤمن بإنشاء حزب رسمى اعتقاداً منه أن ذلك من شانه أن يؤدى إلى انقسام الأمة. على ما أن اسس حزب الأمة حتى أرسل إلى صديقه وصفية محمد فريد يذكر له أن الحزب الوطنى الذى واصل العبء الرئيسى للنضال ضد الاحتلال طيلة ثلاثة عشر عاماً يجب أن يظهر بصفة رسمية بحيث تعلم الدنيا جميعا أنه يوجد بمصر حزب يطالب بالجلاء الناجز وأن لا سبيل إلى الاستقلال بالتعاون مع المحتل على طريقة حزب الأمة بل أنه انتقد سياسة التدرج التى دعا إليها حزب الأمة.

والوقت حينئذ مناسب لظهور حزب متطرف في عدائه للإنجليز. فالوفاق الودى ترك الوطنيين أمام الإنجليز وجهاً لوجه. والحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) قد لقنت الشعوب الشرقية درسا فى كيفية انتصار دولة شرقية لم يكد يسمع بها أحد من قبل على إحدى الدول العظمى. وحادثة طابا (١٩٠٦) التى أثارت الاحتكاك بين الدولة العثمانية ومصر بخصوص حدود مصر الشرقية قد أظهرت بجلاء موقف المصريين من المحتل واتجاه شعورهم صوب الأستانة، كما أن محاكمة دنشواى ١٩٠٦ قد اثارت الفلاحين ضد الاحتلال وأظهرت مدى صدق ما كان قد تغنى به كرومر من السهر على إرضاء الفلاحين وعدالة الإدارة الإنجليزية وأدت إلى توحيد مشاعر العامة والخاصة ضد الاحتلال. وسنتناول كلا من هذه العوامل على حده.

فانتصار اليابان على روسيا قد ألهب مشاعر الشرقيين وزودهم بالأمل فى كسر حدة الموجة الإمبريالية الأوربية كما استرعت اليابان

الانتباه لأنها كانت فى فترة قصيرة قد اصطنعت أساليب التقدم الأوربى فى جوانبه المادية وقفزت دفعة واحدة إلى حيز الدول العظمى. كما ربط الشرقيون بين انتصار اليابان وبين أخذها بالنظام البرلمانى الأوربى الذى عزى إليه تقدم اليابان وقوتها مما أثار موجة من الإعجاب بهذا النظام تجاوبت أصداؤها فى الشرق الأقصى وفى ايران والدولة العثمانية ومصر ذاتها. ورأى الشرقيون فى ظهور اليابان انقلابا فى صالح الشرق حيث ظهرت دولة شرقية بصفة قاطعة وبدا ان القارة ليست وحدها الحكم الوحيد فى المشاكل الدولية. ولقد استرعى هذا التغيير أنظار مصطفى كامل فقدمه إلى أبناء الوطن وكأنه عون سماوى يحث المصريين ويشجعهم على استئناف كفاحهم حتى النهاية -فألف كتابا بعنوان "بلاد الشمس المشرقة" تصدى فيه لتاريخ اليابان من اقدم العصور حتى عام ١٨٩٤ حين حاربت الصين ثم تدخلت الدول الأوربية لحماية الصين، كما تناول حرب اليابان مع روسيا. ثم أثنى على الامبراطور وحاشيته ورجال دولته ومستشاريه والنظام النيابى القائم فى البلاد. وهذا الكتاب يدور حول مدح اليابان التى لم تعتمد إلا على قوتها الذاتية للتخلص من التقاليد الموروثة البالية ولتكون بلدا صناعيا كبلاد أوربا ولتسموا إلى مصاف الدول الكبرى. وكان الدرس الذى قدمه مصطفى كامل لمواطنيه مناسبا للظروف على أثر توقيع الوفاق الودى الذى حطم الأمل الخاص بأن باستطاعة مصر أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسا بل لقد ألف حافظ ابراهيم قصيدة عن نهضة اليابان أحرزت شعبية واسعة.

أما حادثة طابا فكان لها أثر كبير فى إثارة مشاعر المصريين. فحين تولى عباس الثانى فى عام ١٨٩٢ أرادت الدولة العثمانية أن تخرج سيناء من فرمان التولية، فعارضت انجلترا، وانتهى الخلاف بأن بقيت إرادتها فى يد الحكومة المصرية. وفى يناير ١٩٠٦ أصدرت الحكومة

المصرية أمرها إلى مفتش سيناء بوضع خفر من البوليس فى نقب العقبة لمراقبة الحدود منعا لتهريب الأسلحة، فلم يسمح له قائد الحامية العثمانية فى العقبة بذلك فرجع وأخطر الحكومة التى طلبت من السلطان تعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد الحدود بين سيناء وسوريا فلم يحرك ساكنا. حينئذ أرسلت الحكومة المصرية قوات لاحتلال وادى طابه بزعم معارضة السلطان ثم أرسل الأتراك جنود الاحتلال إلى رفح. وحين احتلت القوات العثمانية مدينة طابه وسيناء وميناء العقبة بدا أن قصد الدولة العثمانية من ذلك هو مد خط السكة الحديدية من عمان إلى العقبة والاستيلاء على سيناء. وقد انزعج الانجليز لهذا الإجراء الذى كان من شأنه أن يجعل حدود مصر تنكمش من خط العريش -العقبة إلى خط العريش- السويس، ورأوا فى قبول مطالب الدولة العثمانية خطرا على حرية قناة السويس وسلامة مصر والأسرة الخديوية. لهذا قام كرومر بحجة المحافظة على حدود مصر وأرسل طرادا بريطانيا إلى طابه. كما أرسلت انجلترا احتجاجات إلى الدولة العثمانية عن طريق سفيرها فى الأستانة. وبدأت المحادثات بين الدولتين وطالت كثيرا. وكانت الدولة العثمانية تظن أن بعض الدول تقف فى صفها ضد انجلترا، ولكن فرنسا كانت مقيدة بالوفاق الودى الذى كانت مادته التاسعة تحتم على فرنسا تقديم المساعدة اللازمة لانجلترا فيما يتعلق بتنفيذ أحكام ذلك الوفاق. وعملا بهذه المادة قام سفير فرنسا فى الأستانة بمساع رسمية ليحمل الباب العالى على الإذعان لمطالب انجلترا. وفى الوقت نفسه كان السفير الروسى يبذل مثل هذه المساعى بدون دعوة من انجلترا لحكومة روسيا، فقد أفهم حكومة الباب العالى أن روسيا غير مستعدة لتأييد الدولة العثمانية، بل هى تلح على السلطان، ولكن ظهر فيما بعد أن هذا التوقيع غير صحيح - إذا أعلن الساسة الألمان أنهم غير مسئولين عن هذا الخلاف وإنهم لا يسندون الدولة العثمانية فى هذه الأزمة. وحين وجدت الدولة العثمانية أنها تقف وحدها ضد انجلترا اضطرت إلى التسليم- فكونت لجنة

إنجليزية - مصرية - تركية لتحديد الحدود المصرية التى أتمت عملها فى أول أكتوبر ١٩٠٦. وعينت الحدود بتحديد خط فاصل إدارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وشبه جزيرة سيناء، جعل كل شبه جزيرة سيناء -باستثناء خليج العقبة -ملكا لمصر، وبقيت مدينة طابا ملكا لمصر.

وقد اجتذبت حادثة طابا الرأى العام المصرى الذى انقسم إزاءها: فالبعض ساندوا الحكومة العثمانية والسلطان الذى لا يزال صاحب السيادة على مصر من الناحية القانونية، ورأى آخرون أنه لا يجب التنازل للسلطان عن أى جزء من الأراضى المصرية بحكم أن مصر مقيض لها إن آجلا أو عاجلا أن تستقل عن كل من انجلترا والدولة العثمانية. وكما هو الحال فى أيام أزمة فاشودة كان معظم المصريين على استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية فى سبيل التعبير عن كرههم للاحتلال البريطانى. وقد انزعج تلامذة محمد عبده لهذا الاتجاه ودعوا إلى اجتماع يضم من يطلبون مطلبهم- وكان هذا الاجتماع هو أساس نشأة حزب الأمة. أما مصطفى كامل فإنه رفض الاعتراف بحق انجلترا فى حماية مصر وطالبها بسرعة الجلاء فى الوقت الذى وقف فيه بجانب تركيا يدافع عن مطالب دولة الخلافة جهد طاقته.

وقد أوضح مصطفى كامل للإنجليزى بلنت موقف الخديوى من حادثة طابه وأجمله كما يلى :"منذ بضع سنوات دب اليأس فى قلب الخديوى بعد أن سلبه كرومر كل سلطة سياسية، ومن ثم انصب اهتمامه على محاولة جمع المال - وكان باستمرار محبا للمال. ثم وقع تحت تأثير الملك إدوارد، الذى أفهمه أن حياته ستكون خلوا من المتاعب وانه سيسمح له بالإثراء إذا لم يثر أية متاعب فى وجه كرومر. لهذا ترك كرومر يفعل ما يشاء، واستمر هذا الاتجاه حتى ١٩٠٦ حين اصطدم كرومر بالسلطان فى حادثة طابه. وفى المرحلة الأولى من الأزمة كان الخديوى مطواعا، ولكن حين

قدمت انجلترا إنذارها وبدا أن مصر بأسرها تساند السلطان حتى بدا أن الفلاحين فى القرى يعلنون أنهم يفضلون سوء حكومة السلطان على الطغيان الإنجليزى، بدأ عباس يتأمل ويفكر". ثم كان تراجع الدولة العثمانية مما أكد الاتجاه الذى نما فى مصر وأخذ يدعو إلى الاعتماد على النفس منذ توقيع الوفاق الودى.

وزادت محاكمات دنشواى اشتعال المشاعر. ففى ٢٧ يونيو ١٩٠٦ أصدرت المحكمة حكماً لا يقبل الطعن، وهو الحكم على أربعة بالإعدام وعلى اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة وعلى واحد بالسجن ١٥ سنة وعلى ستة آخرين بالسجن سبع سنوات وعلى ثلاثة بالحبس سنة مع الشغل وجلد كل منهم ٥٠ جلدة، وعلى خمسة بجلد كل منهم خمسين جلدة. وفى ٢٨ يونيو نفذ حكم الإعدام والجلد فى وقت واحد فى قرية دنشواى. وكانت الإجراءات الشنيعة التى لجأ إليها رجال الاحتلال فى هذا الحادث مثار سخط عميق فى مصر والخارج. وكانت النتائج المتوقعة لهذه العملية أنها أثارت المشاعر ضد وحشية الإنجليز - ولهذا فهى قد قربت بين المصرى العادى وبين مصطفى كامل، كما جعلت الزعماء الوطنيين أقرب إلى فهم مشاكل الشعب والاهتمام بها. وانتهزت الصحف هذه الفرصة فأخذت تنشر آراءها عن الجامعة الإسلامية وتتناول بؤس الفلاحين كما انضم الاقباط إلى موجة النقد العامة ضد الاحتلال البريطانى- وبذلك حقق مصطفى كامل الوحدة الدينية التى طالما كان يصبو إليها.

وفى غمرة كل هذه الأحداث والتيارات كام ظهور الحزب الوطنى الذى يجدر مقارنته هنا بحزب الوفد. فلقد قام كلاهما أولا "كحركة" سياسية قبل قيامه كحزب رسمى، بالإضافة إلى أن كل منهما كان يذهب - حين ظهوره إلى أنه وحده الذى يمثل القوى الوطنية. ثم ما لبثت أن انتظم على شكل حزب سياسى بعد أن دفعته الأحداث إلى ذلك دفعاً. كما أن

الحزبين يلتقيان فى التفاف جمهور الفلاحين والموظفين (أى أفراد الطبقتين الصغيرة والوسطى) حولهما - وهؤلاء فى كل الشعوب هم الذين يعبرون التعبير الصحيح عن الاتجاهات الوطنية، ومنهم تؤخذ إيماءات المستقبل ويمكن منهم الحكم على الوعى الشعبى ومدى نموه او قصوره عن النمو. وكان برنامج الحزب الوطنى واسعاً يغرى أصحاب النفوس الطامحة من الوطنيين وهو كالآتى:

١- استقلال مصر كما قررته معاهدة لندن فى عام ١٨٤٠ وضمنه الفرمانات السلطانية - ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لأسرة محمد على آنذاك والضامن للاستقلال الداخلى للبلاد (ويدخل تحته كافة البلاد التى ضمت لمصر بمقتضى فرمانات سلطانية). وهو الاستقلال الذى وعدت انجلترا باحترامه وتعهدت رسمياً بذلك.

٢- إيجاد حكومة دستورية فى البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسئولة ما لم يكن هناك مجلس نيابى تام السلطة كمجالس النواب فى أوربا.

٣- احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التى ارتبطت بها حكومة مصر لسداد الديون وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية ما دامت مصر مدينة لأوربا، وما دامت أوربا تطلب هذه المراقبة.

٤- انتقاد الأعمال الضارة بكل صراحة والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها، وإرشاد الحكومة إلى خير الرعية ورغبتها والإصلاحات اللازمة لها.

٥- العمل على نشر التعليم فى أنحاء البلاد على أساس وطنى صحيح بحيث ينال الفقراء النصيب الأوفر منه، ومحاربة الخزعبلات والنزعات، ونشر المبادئ الدينية السليمة الداعية للرقى، وحث الأغنياء والقادرين على بذل المساعدة لنشر التعليم بتأسيس الكليات

فى البلاد. وإرسال الإرساليات إلى أوربا، وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال.

٦- ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل فروع الحياة، والعمل والجد وراء نيل الأمة استقلالها العلمى والاقتصادى.

٧- إرشاد الأهالى بكافة الوسائل الممكنة إلى حقائق الأحوال وبث الشعور الوطنى فيهم ودعوتهم للاتحاد والائتلاف وتمكين المحبة بين المسلمين والأقباط وتبينهم إلى واجباتهم نحو بلادهم، والعمل للمحافظة على الأمن العام والسكينة فى كافة أرجاء القطر.

٨- مساعدة كل مشروع يعود على القطر بالنجاح والاجتهاد فى تحسين الأحوال الصحية حتى يزداد عدد السكان فتزداد الامة قوة على قوتها.

٩- تقوية روابط المحبة بين الوطنيين والأجانب وإزالة سوء التفاهم بينهم، والسعى لجعل محاكمة المجرمين الأجانب أمام المحاكم المختلفة.

١٠- بذل الجهود لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية، وإنماء المحبة والثقة بين مصر ودول أوربا، ونفى كل تهمة عن مصر، ودول أوربا، والعمل لإيجاد أنصار لها فى كل أنحاء العالم حتى تكون لها قوة أدبية سامية تساعد على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية والتغلب على المساعى التى تعمل ضدها ويراد بها إخفاء الحقيقة.

ومن الواضح أن المشكلات السياسية كانت هى المشكلات البارزة فى ذلك الوقت مما جعل مصطفى كامل يركز عليها دون المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. على أن الحزب الوطنى قد تنبه إلى هذا النقص حين انتقلت قيادته إلى محمد فريد. فظهرت فيه الدعوة إلى إنشاء نقابات

العمال ونشر الجمعيات التعاونية وتنظيم نشر الثقافة الشعبية فى مدارس الشعب الليلية التى كانت تعلم المرأة القراءة والكتابة ومبادئ التربية الوطنية فضلا عن الخطابة. كما طالب محمد فريد بإعادة النظر فى القوانين الضريبية لإعفاء العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة من الضريبة وتقرير التأمين الاجتماعى للفئات العاملة وتحقيق مستوى لائق لهم من الناحية الصحية والتعليمية وما يؤسف له أن ما تنبه إليه فريد لم يجد صدى لدى معظم ساسة الجيل التالى الذين شغلتهم شئون الحكم والتطورات السياسية والمفاوضات عن الالتفات إلى قضايا البلاد الاجتماعية والاقتصادية.

ومن الطبيعى أن يقف كرومر من الحزب الوطنى موقف المناوئ. وقد توقع له ألا تكتب له الحياة لتعصبه من جهة ولطموح أعضائه من ناحية أخرى، متهما إياهم بالحماس الزائد وحبهم لإثارة القلاقل والاضطرابات – ومن ثم كان يرى أنهم غير جديرين بالزعامة فى قيادة مصر. وكان من رأيه أن هناك أناسا فى مصر اتصفوا بالحكمة والروية يعملون فى سكون وتؤدة لتطور البلاد تطورا بطيئا يأتى بالثمرة المرجوة، وأولئك على دراية – هم الذين يستطيعون حقا تكوين حزب صالح يكون على رأسه سعد زغلول. وأبدى كرومر تخوفه من فكرة الاتحاد الإسلامى، وعرض لفكرة إلغاء الامتيازات الأجنبية وأشار باستبدال المحاكم المختلطة بمجلس استشارى دولى مكون من أربعة موظفين حكوميين ومن قاض أوربى من محكمة الاستئناف وستة قضاة من المحاكم المختلفة وعشرين عضوا بالانتخاب وخمسة أعضاء غير رسميين تختارهم الحكومة، وأن يكون هذا المجلس بمثابة برلمان. وانبرى مصطفى كامل بالرد على تقرير كرومر الذى نشره فى ٥ إبريل ١٩٠٨ بمقالتيه فى ٨،٧ إبريل تناول فيهما الفرق بين الاتحاد الإسلامى والوطنية اللتين خلطهما كرومر، مبينا برنامج الحزب الوطنى ومتفائلا من المستقبل وبين ان فى مصر شعوران منفصلان

واضحان: الشعور الوطنى الذى يشترك فيه المسلمون والأقباط والذى يدفعهم إلى العمل جنباً إلى جنب لرفعة الوطن والمطالبة بالحرية والاستقلال والشعور الدينى الذى يلعب دوراً كبيراً ولا ينكره أحد نظراً لأن السواد الأعظم من المصريين مسلمون [1].

ونصح كرومر إلى أن بالقطر حزباً آخر أجدر بأن يلقب بالحزب الوطنى، وهو مؤلف من عقلاء الأمة الذين يشتغلون بسكون وصبر لما فيه من المصلحة العامة وتقدم البلاد، وكان كرومر يأمل أن يوازن كل من الخديوى وأنصار مصطفى كامل أحدهما بالآخر فتسهل مهمته أن يجتذب تقدم البلاد المادى تحت إدارته العناصر الوطنية المعتدلة فتقبل الاحتلال. كان قد شجع على إنشاء جريدة المقطم للتعبير عن وجهات نظره وكان معظم الكتاب والناشرين الذين التفوا حول المقتطف والمقطم من الشوام، وكذلك رئيسا التحرير نمر وضروف اللذان كان من المعتقد أنهما مجرد ادوات فى أيدى الإنجليز. وعلى أى حال فقد كونا قوة سياسية منفصلة ترجع إلى الأفكار التى آمنا بها وحاولا نشرها. ويختلف هذا النوع من الشوام عن أولئك الذين سبق لهم أن أتوا إلى مصر وشاركوا فى الحركة الوطنية فبعض هؤلاء الشوام الجدد قد نافسوا المصريين فى الوظائف التى وجدوا حظوة فيها بسبب تفوق تعليمهم ومستوى كفاياتهم العلمية. ودخل آخرون ميادين النشاط الاقتصادى وأحرزوا فيها نجاحاً يدانى نجاح الأوربيين. وأخذت صحفهم تناطح الصحف الإسلامية ومن ثم شعبيتهم. وقد سماهم مصطفى كامل بالدخلاء وحذر المصريين من تآمرهم مع الأوربيين ضد مصر. وكان نمر - رئيس تحرير المقطم - واقعيا لا يتأثر بالنزعات العاطفية ومن ثم الشك فى كونه أداة فى أيدى الأجانب. كان يرى أن من المستحيل على المصريين أن يحققوا الحكم النيابى دون مساعدة

---

(١) أحمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ٢٣٩.

الأوربيين وموافقتهم. وذهب إلى أن لأوربا مركزا خاصا فى مصر وألا مخرج من الديون وسيطرة الأوربيين على ثروة مصر، وأن لا أمل لمصر فى التحرير إلا إذا سددت ديونها وسارت فى طريق الإصلاح. وكان يشبه احرار القرن التاسع عشر فى اعتقاده بأثر التعليم، وبخاصة التعليم السياسى – وذهب إلى أن الإنجليز لا يريدون البقاء فى مصر إلى الأبد، بحكم ما أعلنوه مرارا وتكرارا من أنهم سينسحبون بمجرد أن يتحققوا من أن الجلاء لا يغنى عن الرجوع إلى الأوضاع القديمة. وليس غريبا أن يطلق عليه المصريون اسم شيخ الاحتلاليين وأن تنهال المقطم وغيرها من الصحافة المأجورة شتما وسبا على مصطفى كامل وأن تضعه فى مصاف المجاذيب، وأن تنتشر أراء كرومر – وخلاصتها أن انجلترا قد جاءت إلى مصر لإنقاذها من الخراب المالى الذى جره حكم إسماعيل، ومن استبداد الخديويين ومن حولهم من الأتراك والشراكسة ولإقامة العدل بين ابنائها، وإلغاء الرقيق والسخرة والكرباج وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا وضمان صالح "ذوى الجلاليب الزرقاء". وكان من اليسير أن تجد هذه الدعوى صدى عند من عاصروا حكم إسماعيل وبطشه، ورأوا السنوات الأولى من حكم توفيق وضعفه، وأيدوا عرابى حين تصدى للتخلص من ظلم الأتراك والشراكسة. ورغم أن إلغاء الكرباج قد حدد سلطة الأتراك إلا أن عامة السكان فى الريف خصوصا كانوا لا يزالون يفزعون إذا قيل لهم ان الأمر سيعود إلى "صاحب السلطة الشرعية" وأن الأتراك سيتولون الحكم من جديد. ومن هنا نجد مثلا أن حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذى أنشأه عباس حين ساءت علاقاته بالحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل، والذى كان لسانه الناطق الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد كان يبدى نحو الإنجليز اعتدالا مرجعه أن الشيخ على من ابناء الفلاحين الذين لم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم. وجريدة المؤيد التى تأسست عام ١٨٨٩. وكان صاحبها على يوسف يؤيد الجامعة الإسلامية بكل قوة ويهاجم

الحركات القومية والتقدمية ولم يكن يفرق بين الاستعمار والتبشير، بل كان يدعو إلى محاربتهما معا، بسلاح مشترك من الجهاد الدينى والوطنى.

وكانت مبادئ إجراء الإصلاح على المبادئ الدستورية كالآتى:

١- تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الإدارى.
٢- الاعتماد على الوعود والتصريحات التى أعلنتها انجلترا عند احتلال مصر ومطالبتهم بتحقيقها.
٣- المطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية.
٤- أن يكون التعليم الابتدائى عاماً ومجانياً.
٥- أن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى البلاد.
٦- أن تعطى الوظائف فى المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة مع تقليل عدد الأجانب بقدر الإمكان.
٧- أن تكون محاكمة الأجانب جنائياً أمام المحاكم المختلطة.

كذلك قام فى تلك الآونة حزب يمالئ الإنجليز صراحة وهو الذى أنشأه محمد وحيد الدين الأيوبى تحت اسم "الحزب الوطنى الحر". وقد دافع هذا الحزب عن السياسة الإنجليزية دفاعاً مكشوفاً والتف حوله عدد قليل من العمد والمشايخ. وكان من مبادئ الحزب الوطنى الحر المطالبة بإقامة علاقات حسنة بين المصريين وسلطات الاحتلال، والتعاون بينهما من أجل إصلاح البلاد. ونشر التعليم فى مصر حتى تصبح قطعة من أوربا وتبتعد عن واقعها الشرقى، وقد تأسس هذا الحزب فى رحاب جريدة المقطم وكان مكاريوس ونمر وصروف من موجهيه من وراء ستار. أما باقى الأعضاء فكانوا من الشوام المتعاونين مع الاحتلال أو من المصريين الذين رشاهم الاستعمار للحد من نشاط مصطفى كامل.

ولن تقف قصة أحزاب ما قبل الحرب العالمية الأولى عند هذا الحد. فحين غضب الخديوى على حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية أو عن تأسيس حزب جديد ينطق بلسان القصر (أواخر عام ١٩٠٨) - فتأسس حزب الأعيان الذى سمى بهذا الاسم لأن معظم أعضائه وهم قلة كانوا من أعيان البلاد، وخاصة من بقايا النخبة الأرستقراطية من الأتراك المقيمين بمصر. وجاء فى مبادئ الحزب أنه يعمل لمصلحة مصر فى ظل الدولة العثمانية، وأنه يتعاون مع سلطات الاحتلال لمصلحة مصر أيضا. كما تأسس ضد الحزب الوطنى أحزاب "المصريين المستقلين" الذى أنشأه الدكتور اخنوخ فانوس فى عام ١٩٠٨. وكان معظم أعضائه من الأقباط باستثناء نفر من المسلمين المتعاونين مع الاحتلال. وكانت مبادئ الحزب شأن مبادئ الأحزاب الأخرى، محصورة فى نطاق مصر: وحدة مصر والسودان، والاعتراف بالجنسية المصرية لمن أقام فى مصر مدة كافية وصداقة مصر مع انجلترا، وحماية الأقليات والأجانب وفصل الدين عن الدولة ولأخنوخ فانوس عدة مقالات وأبحاث فى القومية المصرية الفرعونية، وفى وسائل إعادة بناء مجد مصر القديمة، وكان شعاره ورمز حركته: مصريون قبل كل شئ.

وحزب الأمة هو أبرز الأحزاب المناوئة لمصطفى كامل والحزب الوطنى، وكان من وراء قيامه تشجيع الدوائر الإنجليزية. وقد تألف الحزب رسميا فى سبتمبر ١٩٠٧ ورأسه محمود سليمان باشا العضو بمجلس شورى القوانين وأحد كبار أثرياء الصعيد. وتولى وكالته حسن باشا عبد الرازق ثم خلفه فيها على باشا شعراوى - وكان حسن عبد الرازق صديقاً حميماً لمحمد عبده ومصريا له مكانته فى مجلس شورى القوانين. كما أنه كانَ من كبار ملاك الصعيد. ومن أعضاء الحزب أيضاً أحمد الباسل وعبد

الخالق ثروت وطلعت حرب وفخرى عبد النور وسينوت حنا. وكانت مبادئه كما يلى:

١- أن يعضد بأمواله ونصائحه حركة التعليم العام والمشروعات التى تساعد على تحقيق رغباته العامة من التقدم فى المدنية.

٢- أن يوجه همة وصرف قواه للحصول على حقه الطبيعى، وهو الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى يكون له رأى معدود فى القوانين التى يعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والإدارة والرى ونحوها حتى يصل بالتدرج إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالة البلاد السياسية.

٣- أن يواصل السعى ولا يدع فرصة تفوته فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغباته موصلاً إلى مقاصده فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية ومجانيا وإجباريا.

٤- أن يسعى ما استطاع فى توسيع نطاق الجمعية الزراعية توصلا إلى تقدم الزراعة وإنماء حاصلاتها وتنويع مزروعاتها.

٥- ألا يهمل الصناعة بل يدأب على رقيها بفتح المدارس الحرة أو الأميرية.

٦- أن تعطى الوظائف فى المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل عدد الأجانب بقدر الإمكان حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم.

٧- أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين فى مصر جنائيا أم المحاكم المختلطة.

وتفسر الصلة التى قامت بين حزب الأمة والاحتلال أن كرومر كان يستغل برم بعض الأغنياء بتطرف الحزب الوطنى وكرههم واتجاهه نحو الدولة العثمانية فشجع هؤلاء وغيرهم من المعتدلين فى نظرتهم إلى الاحتلال متوسما فيهم الوقوف فى وجه عباس والأوتوقراطية الخديوية. وكان القوام الأساسى لحزب الأمة جماعة من الباشوات وكبار ملاك الأراضى المصريين وبعض أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية (وهم من كبار الملاك والباشوات كذلك) وبعض كبار الموظفين. ولم يكن عدد هؤلاء كبيراً، ولكن نفوذهم كان واسعا فى الأقاليم التى كانوا هم سادتها ووجهائها. وطبقة كبار الملاك المصريين الذين ألفوا حزب الأمة هى الطبقة التى كانت قبل الاحتلال لا يقام لها وزن، فلما جاء الاحتلال أوسع لها وصادقها - فانحازت إليه وهددته وناصبت الخديوى العداء. والمثقفون من أبناء هذه الطبقة الذين انضموا إلى حزب الأمة قد تشبعوا بالمبادئ والنظريات الأوربية الليبرالية التى لعبت دورها فى القرن التاسع عشر فى ميادين الفكر والاقتصاد والحياة العامة كما تشبعوا بتعاليم جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده - ومن هنا إيمانهم بالتأنى والحيطة والعمل للوطن بمداراة الاحتلال ما دام أنه لا يمكن زحزحته بالقوة.

وكان حزب الأمة بالنسبة لكثرة الشباب المثقفين فيه ثقافة غربية متأثر بروح الغرب وتقدمه أكثر من الحزب الوطنى، وبالتالى كان اكثر ترحيباً من الوطنيين بالتطورات الاجتماعية، وأقل تمسكا بأهداف التقاليد - وكان الكثيرون ممن نقم عليهم فيما بعد لتقدمية أفكارهم من أعضاء حزب الأمة أو من المتتلمذين عليه - مثل أحمد لطفى السيد وطه حسين ومحمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرازق. وعلى حين شغل الحزب الوطنى نفسه بقضية الجلاء العسكرى والسياسى عن مصر وجعل الجلاء محور عمله، ومن ثم تهاونه بحقوق الشعب الدستورية حين هادن الخديوى من

أجل تحقيق مبدأ الجلاء بتعاون الشعب مع حكومته، فإننا نجد أن محور نشاط حزب الأمة هو بناء الأفراد بناء قوميا اجتماعيا. لذلك تهاون ذلك الحزب أيضا باستقلال مصر السياسى حين هادن من أجل تحقيق ذلك البناء الفردى.

وموقف رجال حزب الأمة (أعيانه ومثقفيه) ممن حركوا مصطفى كامل هو موقفهم ذاته فى المستقبل من سعد زغلول وحزب الوفد. فهم يقفون من مصطفى كامل موقف المناوئ المتشكك أو المؤيد على حذر – بل هم أحيانا يلوحون بأن مصطفى كامل وأنصاره "محتكرو الوطنية" وهذا طبيعى بالنسبة إليهم وإلى مصالحهم وتفكيرهم. فهم كما قلنا يخشون الحكم العثمانى خشيتهم عودة الاستبداد القديم، ويدركون فى نفس الوقت مدى قوة الاحتلال ويقدرون بعض أعماله – ومن ثم عدم رضائهم عن عودة مصطفى كامل والتصاقه بالخديوى والسلطان العثمانى. وإن كانوا يخشون أن يواجهوا الجماهير بآرائهم صراحة، خاصة وأن عددهم كان قليلا وأن تفكيرهم كان جديداً على البيئة المصرية. فلم يلقوا استجابة لدى الكثرة الغالبة من الشعب. ورغم ذلك فقد كان ثمة بعض المصريين الذين رأوا فشل السياسة الأولى التى جرت بها الحركة الوطنية من حيث الاعتماد على فرنسا ثم على أوربا ثم على الباب العالى. ولهذا قدروا ألا بد من إعداد الأمة بأدوات الاستقلال من علم وخلق وغرس الإيمان بنفسها لا لمجرد كراهية الإنجليز ولا حبا فى الباب العالى ومقام الخلافة ولكن حباً فى الاستقلال والحرية لذاتها.

وكما كان شأن الأحزاب الأخرى التى ظهرت فى عهد الاحتلال من حيث التفاف كل منها حول جريدة معينة، كان حزب الأمة يلتف حول

الجريدة [١] التى كان أحمد لطفى يشرف على تحريرها والتى كان ظهورها فى البداية يعبر عن التبلور الكامل لفكرة القومية المصرية المستندة إلى الفهم الصحيح للشعب ومقوماته كمجموع له مثله وتفكيره الخاص واتجاهه اشتركت الجريدة مع اللواء فى طلب الدستور والاستقلال، برغم اختلافهما فى وسائل تحقيق هذين الهدفين بمفهوم كل منهما حسب التطور التاريخى للشعب المصرى فعلى حين أن اللواء كانت تدعو إلى الاستقلال مشوبا بروح الجامعة الإسلامية والارتباط بالدولة العثمانية. عملت الجريدة على رفض الفكرة القائلة بأن مصر يمكن أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسا أو الدولة العثمانية: إذ لا سبيل إلى حرية المصريين إلا بجهودهم وحدهم. ومن هنا محاولة الجريدة العمل على إنماء الشخصية المصرية بقدر المستطاع، والنظرة إلى الأمور السياسية من زاوية مصر وحدها، والرد على مزاعم الإنجليز حول الدين الإسلامى والطبيعة المصرية، والعمل على النهوض بالحركة العقلية والحركة الأدبية وإفساح المجال للشبيبة المصرية لكى تظهر مواهبها. وحتى لا يفشل الاستقلال المصرى بمضى الزمن ويجد المحتل ثغره ينفذ منها إلى بنيان الأمة، سعت الجريدة إلى إزالة الفرقة فى الرأى بين المصريين والتمهيد لنشوء رأى عام مصرى مصرى، وحثت على تقوية الوحدة القومية وتوحيد عنصرى الأمة ودعت إلى تشجيع التجارة والصناعة والزراعة والنهوض بها جميعا ومناداتها بحرية التعليم وحرية القضاء وحرية الكلام والكتابة والاجتماع وغير ذلك، مع العناية ببرامج التعليم حتى تصبح ملائمة لأغراض الأمة. وحين تطالب الجريدة بالدستور تناقش العيوب الفكرية والاجتماعية التى ورثتها مصر عن خضوعها الطويل للاحتلال والطغيان وتشن حملة واسعة النطاق على الاستبداد وانعكاساته المباشرة فى الأخلاق والفكر، وتندد بالقصر

---

(١) ظهر العدد الأول من الجريدة فى مارس ١٩٠٧ وانتهى ظهورها فى عام ١٩١٥.

والانجليز معا، ناظرة إلى مصلحة المصريين وحدهم فهى حين تطالب بالدستور تعده ضمانا ضد قيام الاستبداد الفردى.

وما أن صدرت الجريدة حتى اتهم لطفى السيد بأنه ثائر على السلطان وكان على وشك أن يقدم للمحاكمة. فقد سبق له هو وأنصاره أن اتهموا بالدفاع عن الاحتلال البريطانى وكان هذا الاتهام عاما ضد تلامذة محمد عبده، ومن ثم فإن تأكيد العدد الأول من الجريدة أنها مصرية صميمة فى طابعها وأنها لا تهتم إلا بمصالح المصريين كان يهدف إلى الرد على مثل هذا الاتهام. وأخذ أعداء حزب الأمة ينظرونه بعين الشك إلى العلاقات الودية التى قامت بين بعض أعضائه وبين بعض كبار الموظفين الإنجليز، فى الوقت الذى توترت فيه العلاقات بين المصريين والإنجليز أكثر منها فى اى وقت مضى. كما أن الخديوى كان يشك فى اتجاهات الحزب: فقد كان يرى يد سعد زغلول من ورائه واعتقد حتى النهاية أن سعد زغلول هو العقل المفكر من ورائه، وأن كل هذه المسألة من تدبير كرومر، وأن الحزب يتلقى تعليماته من "قصر الدوبارة" وعلى أن كثيرا من المبرزين فى تكوين الحزب كانوا ينتمون إلى أسرات لعبت دورا فى الثورة العرابية ومن ثم معارضتهم السلطة الخديوية المطلقة معارضتهم لسلطة الإنجليز. ومن ثم ظهور حزب الأمة بالنسبة إلى المعتدلين المجربين بمثابة محك لنضج مصر السياسى.

ولكن جمهرة المصريين لم تستجب لحزب الأمة، وظلت تستند إلى أسلوب مصطفى كامل واللواء ورغم ذلك فبفضل الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والإدراك الشامل الذى تميز به لطفى السيد، أثارت الجريدة موجه من الفكر الواعى استطاعت أن توسع أفق الثقافة بمزجها بالثقافة الغربية ونقلها أراء الكتاب والمؤلفين وفقهاء الدستور والعلوم السياسية من أهل الغرب إلى مصر. كما أنها أثارت لأول مرة تصورا جديدا للحكم

ونظمه وعلاقة الحكومة بالأفراد على أسس علمية مستندة إلى أفكار مدنية لا دينية. وللطفى السيد الفضل الأكبر فى تحويل الحركة الوطنية المصرية نحو الوجهة الديمقراطية ذات الطابع العلمى المدروس. وقد صبغ إيمانه القومى ودعمه بأبحاث كانت الأولى من نوعها فى ماهية الأمة والوطن ووضع الفرد فيهما وإلى جانب تعويد الشعب على تعبير الأمة والوطن وتحديد معالم الشخصية المصرية خلال التاريخ كما، عنى بتمصير القيم: فجعل الأخلاق والعادات والمناقب مصرية بعد أن كانت عربية أو إسلامية.

ولقد تكلمت الجريدة عن تحرير المرأة وتعليمها وعن حق الحكم النيابى المحلى للمديريات والمدن وعن حق التعليم للجميع، كما حذرت من روح التواكل والعجز ومن الاعتماد على الحكومة فى كل شئ وحددت وظائفها على النحو الذى حددها به كتاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وربما لم يفهم الأعيان من أعضاء حزب الأمة حقيقة ما كان يدعو إليه لطفى السيد على صفحات الجريدة. ولكنهم مع ذلك أيدوه حرصا على مصالحهم وخوفا من عودة الاستبداد الخديوى. ولطفى السيد يحاول أن يرتفع بهؤلاء الأعيان عن مستوى المصالح التى يفهمونها إلى مذهب يسعى للمصلحة العامة. ولكن هذا لم يحول حزب الأمة إلى حزب قومى بمعنى الكلمة – إذ اقتصر على دائرة نفوذ الأعيان فى بلادهم وعلى الهيئات العامة التى اشتركوا فيها، ولم يحظ بشئ من شعبية الحزب الوطنى – ومن ثم عدم إنسجام الحزب مع نفسه ومع الآخرين وعدم استعداد الجماهير لقبوله بقبول حسن. ومن أسباب عدم حماسة الجماهير لحزب الأمة انها لم تجد فى أهدافه القصوى اختلافا عما كان يدعو إليه الحزب الوطنى – بحيث يمكن القول بأن الحزبين لم يختلفا إلا من حيث الطبقات الاجتماعية التى كانت تستمع إليهما وتفسير القومية المصرية

والنظرة إلى الاحتلال والعلاقة الواجب ربطها بـه. على أنـه لـم يكـن مـن السهل فى ظل الاحتلال أن تقوم الأحزاب علـى أسس مـن مبـادئ مجـردة كما هو الحال فى البلاد المستقلة المتمتعة بالحكم النيابى الصحيـح، فمصـر حينئذ كانت خاضعة لسياسة الدولة العثمانية ومحتلة بالإنجليز وللامتيازات الأجنبية أثر بالغ فـى توجيـه شئونها الاقتصاديـة والاجتماعيـة، فكـان مـن الطبيعى أن تتأثر الأحزاب بهذه الحال وأن تخضع لمقتضياتها.

وكما لم يؤد قيام حزب الأمة إلى تحقيق الآمال التى علقت عليه فى الدوائر المحلية فكذلك لم يحقـق آمـال كرومـر والدوائـر الإنجليزيـة بسـبب قيامه فى الوقت الذى اتسعت فيه الهوة بين المصريين والإنجليز. فكرومر قد اعتقد أن الوفاق الودى قد ثبت أقدام إنجلـترا فـى مصـر، وهـو الاعتقـاد الذى من أجله بذل كل ما فى وسعه لحمل حكومته على تسوية نزاعـها مـع فرنسا. وقد شكا من صندوق الدين مرارا وتكرارا لأن الصندوق لم يقدم ما تطلبه الحكومة المصرية من الأموال اللازمة للإدارة البريطانية. وقيل أن كرومر لما اذن بتأسيس البنك الأهلى وأيـده كـان يـأمل أن يقـوم يومـا مقـام صندوق الدين. ولما تم الوفاق الودى كان أول ما فكرت فيـه حـل دعـوى صندوق الدين فرضيـت فرنسـا بالشـروط التـى عرضـها عليـه، ثـم وافقـت الدول الأخرى التى لها أعضاء فى الصندوق. ولقد بات كرومر فى راحـة عظيمـة مـن الوجهـة الماليـة بفضـل الوفـاق الـودى، فلـم يعـد يـرى فرنسـا تعاكسه كما سبق لها أن عاكسته فى مسألة تحويل الدين، ولا تشاكسـه كمـا فعلت مع روسيا حين أخذت نصف مليون جنيه مـن صنـدوق الديـن لحملـة السودان ثم اضطر إلى رده بحكم من المحكمـة المختلطـة. وكـان كرومـر قبل توقيع الوفاق الودى يعمل فـى الخفـاء لينـال مآربـه فـى مصـر - وبعـد الاتفاق جاهر بكل شئ لأنه اصبـح فـى مـأمن مـن انتـهاج الـدول الأوربيـة لسياسته فى مصر من جهة ولاقتناعه من جهة أخرى بفتور عزيمـة بعـض

الشخصيات المصرية وانهزامهم أدبيا أمامــه. وحين لم يجد كرومر أية عقبة فى طريقه اعتبر نفسه السيد الآمر الناهى الذى يستطيع أن يسير الدولة كيف شاء. وهكذا انهارت الآمال التى علقها حزب الأمة على التعاون مع الإنجليز، فلم يمض وقت طويل على إنشاء الحزب حتى خطب كرومر خطبة الوداع التى فسرها كل المصريين وكثير من الأوربيين على أنها إعلان رسمى للحرب على الوطنيين. ورغم أن هذه الخطبة قد استفزت المصريين إلا أن الجريدة ظلت معتدلة بعض الشئ، إلى أن صدر تقرير كرومر الأخير الذى نشر على أثر رحيله. فقد كان هذا التقرير ضربة موجهة إلى الحزب، لأنه صب احتقاره على المبادئ التى اعتز بها مفكروه وظنوا أن انجلترا تسعى إلى تطبيقها فى مصر. ومنذ ذلك الوقت أنهار الأمل فى إمكان قيام تعون حقيقى بين الحزب والإنجليز.

لم يدرك كرومر إذن أن السنوات التالية لتوقيع الوفاق الودى فى عام ١٩٠٤ هى بالنسبة إلى انجلترا بداية متاعبها الحقيقية فى مصر. فمشكلة انجلترا الحقيقية فى مصر لم تكن دولية بقدر ما كانت مرتبطة بالأساس الواهى القلق الذى كان يستند إليه مركزها فى البلاد. انطلق كرومر من ذلك وانتهز فرصة توقيع الوفاق الودى وعمل على التوسع فى توظيف الأجانب – وبخاصة الانجليز – فى الحكومة المصرية بدلا من اتجاهه الأصلى إلى شغل المناصب الرئيسية وحدها بالإنجليز. لهذا ازداد سخط الموظفين المصريين بسبب الإمعان فى قفل باب الترقى فى وجوههم، فى الوقت الذى لم يثبت فيه الموظفون الانجليز الكفاية الواسعة التى تميز بها ذلك العدد القليل من الرؤساء الانجليز الأول، خاصة وأن كرومر مال فى أخريات أيامه فى مصر إلى عدم الاكتراث بالرأى العام المصرى مما أدى إلى قيام هوة بين الإدارة والشعب. ازدرى كرومر المصريين ودينهم، ورماهم بالتعصب والغفلة وأعلنهم ألا أمل لهم فى

الانفصال عن إنجلترا، بل أن بلادهم - حتى فى ظل أبدية العلاقة بانجلترا – لن تخلص لهم وحدهم بل سيشاركهم الأجانب فى حقوق السلطة، ولم يترك كرومر مصر إلا وقد استحالت مرجلا يغلى بالكراهية له ولبنى وطنه. تركها فى أعقاب حادثة دنشواى التى سجلت أحكامها نقطة تحول خطيرة فى تيار الشعور الوطنى المصرى [١].

ورغم أن كرومر لم يكن بمصر حين وقعت حادثة دنشواى، ورغم اعترافه بقسوة الأحكام التى وقعت على الفلاحين، فإن محاكمات دنشواى كانت نتيجة منطقية للسياسة التى جرى عليها فى أواخر عهده من حيث عدم اكتراثه بالرأى العام ومناصبته العداء وأذكى هذا السخط ما قام به مصطفى كامل من الحملات القوية فى منتديات أوربا وصحفها منوها بفظاعة الأحكام التى صدرت وشذوذ الإجراءات التى اتبعت وكونها تتنافى وأبسط قواعد المدنية والعدالة الإنسانية بل أن مصطفى كامل كان يتمنى - بعد حادثة دنشواى - أن يبقى كرومر فى مصر بدلا من مبارحته لها، بعد أن لم يعد له سند فى البلاد حيث تيقن الجميع أنه المسئول عن أحكام الإعدام. وكان لحملات مصطفى كامل أثرها فى انجلترا ذاتها، فقد تأثر بها فريق كبير من الرأى العام البريطانى ولا سيما دوائر الأحرار. وظهر صدى الأثر فى البرلمان حيث استجوب سير إدوارد جراى – عن حادثة دنشواى، فلم يجد ما يدافع به عن خطة المحتلين فى هذا الحادث سوى اتهامه المصريين بالتعصب الذى بلغ حدا يخشى منه على شمال إفريقيا كله. ولكن المصريين ، وحتى النزلاء الأجانب فى البلاد احتجوا على هذه التهم الباطلة ودوى هذا الاحتجاج بين ارجاء البرلمان البريطانى، فاضطر

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، ص ٦١.

فى تصريح ثان أن يستبدل كلمة التعصب بكلمة القلق. وكان لهذا التراجع مغزاه وأثره فيما بعد فى الإفراج عن المحكوم عليهم فى حادثة دنشواى.

وحين ترك كرومر مصر فى مايو ١٩٠٧ لم يجد كثيرين يكترثون به ويبدون له شيئا من عرفان بالجميل فلم يشهد حفل الوداع الذى أقيم له فى دار الأوبرا من المصريين سوى رياض باشا ومصطفى فهمى وسعد زغلول. بل قيل أنه اجتاز فى طريقه إلى محطة القاهرة طرقا ساكنة إن لم تكن كئيبة مزمجرة، ورحل إلى انجلترا لا يصحبه أى تعبير بالأسف. وقد عبر أمير الشعراء أحمد شوقى عن موقف الشعب المصرى إزاء كرومر بقوله:

لما رحلت عن البلاد تشهدت فكأنك الداء العياء رحيلا

وهكذا نكون قد أوضحنا موقف المصريين إزاء الاحتلال البريطانى، ذلك الموقف الذى عبرت عنه الأحزاب المصرية باتجاهاتها المختلفة وممارساتها المتباينة. وبذلك تطوى مصر صفحة خالدة من صفحات نضال شعبها من أجل تحقيق الاستقلال التام.



الفصل السابع

مصر وثورة ١٩١٩ حتى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

رأينا ان انجلترا منذ الاحتلال، كانت فى موقف لاتحسد عليه من الناحيتين الدولية والداخلية. وحين تحسن وضعها الدولى فى أعقاب توقيع الوفاق الودى مع فرنسا فى عام ١٩٠٤، وبدأت تزول العوائق التى كانت تثيرها فرنسا خلال المؤسسات الدولية الموجودة بالبلاد، فقد ووجهت دفعة واحدة بالنهضة الوطنية التى وقفت على قدميها ووصلت الى درجة من الثقة بالنفس مكنتها من مصارحة المحتل بالعداء. والعامل السيكلوجى والعاطفى فى هذه المرحلة من مراحل الوطنية المصريةهو الذى حول كثيرا من المصريين صوب الآستانة وحركة الجامعة الاسلامية، وان تكن جماعة المثقفين حول "الجريدة" أخذت تبلور فكرة الاستقلال التام عن كل من انجلترا والدول العثمانية. وفى هذه المرحلة من تاريخ الحركة الوطنية المصرية كانت مصر تدير ظهرها للحركات العربية التى ظهرت فى المشرق، وذلك بسبب امتزاج الحركة الوطنية المصرية بحركة الجامعة الاسلامية وتركيز المصريين على قضية الاستقلال عن انجلترا. أما الذى أدى فى المستقبل الى اتجاه مصر بالتدريج صوب القضايا العربية فهو قضية فلطسين التى اجتذبت جماهير المصريين رويدا رويدا، وان ظلت مصر "الرسمية" بعيدة عن هذا المجال حتى وقت قريب. فمصر "الرسمية" كانت تتجنب اغضاب الدول الغربية التى كانت بحاجة اليها فى سبيل الحصول على استقلالها وموازرة النفوذ البريطانى. وحين استردت مصر بعض استقلالها وحريتها فى عام ١٩٣٦ بمقتضى المعاهدة الموقعة بينها وبين انجلترا، ظلت مترددة بعض الوقت مابين أن تلعب دورا عربيا وأن تلعب دورا شرقيا إسلاميا. وفى أكتوبر ١٩٣٨ قبلت مصر أن يعقد بها

مؤتمر برلماني عربي اسلامي لمناقشة قضية فلسطين. وبعد بضعة أشهر دخل وزارة على ماهر كل من عبد الرحمن عزام ومحمد على علوبة وصالح حرب المعروفون بميولهم العربية والاسلامية، مما يدل على انها كانت تميل إلى التخلص من انعزاليتها وأن تحقق "الرسالة النبيلة" التى تنتظرها فى الشرق، وفق ماورد فى خطاب العرش الذى تلى فى ١٨ فبراير ١٩٣٩.

وعلى أى حال فحين أعلنت انجلترا الحرب على المانيا فى ٤ أغسطس ١٩١٤ كانت المسألة المصرية فى مفترق الطرق، لأن علاقة مصر بتركيا كانت من المسائل التى واجهت الانجليز حين بدأت الحرب. كان من الواضح أن الاتحاديين قد ربطوا الدولة العثمانية بألمانيا وحلفائها، وان دخول الاتراك الحرب ضد انجلترا لايعدو أن يكون مسألة وقت - ومن ثم تفكير المسئولين الانجليز فى مواجهة مثل هذا الاحتمال. فمصر من الناحية القانونية لم تزل ولاية عثمانية، والخديوى لم يزل من رعايا السلطان. لهذا كان لابد أن يترتب على اعلان حالة الحرب بين انجلترا والدولة العثمانية أن تكون مصر قانونا فى حالة حرب مع انجلترا، ولايكون ثمة عتب من وجهة النظر الدولية فيما لو ثار الشعب المصرى على الانجليز وبخاصة اذا ماأعلن السلطان الجهاد فى العالم الاسلامى ضد انجلترا وحلفائها. ففى بداية الحرب غادر مصر بعض ابنائها اعتقادا منهم انهم قد يفيدونها فى هجرتهم أكثر مما يفيدونها فى بقائهم- ونزح هؤلاء الى الاستانة التى نزح اليها غيرهم من المسلمين عامة والمصريين خاصة فى أوربا. فقد كان المصريون يثقون بأن الدولة العثمانية التى سلمت لمصر بالاستقلال الذاتى يسهل الحصول منها على الاستقلال التام متى ماكسبت الحرب، ولاسيما وأن سيادتها على مصر لم تكن سوى سيادة إسمية. ومما عزز رجاء المصريين موقف الباب العالى ازاء مصر: فقد أرسل السلطان

محمد الخامس الى جميع الدول العظمى منشورا فى أوائل الحرب لفت فيه النظر الى أن وجود الجيوش الانجليزية فى مصر يحول دون تمتعه بالحقوق التى تخولها له سيادته. وفى تلك الأثناء كان المصريون يتفاهمون مع الباب العالى على أن تتمتع مصر بالاستقلال دون أى تدخل فى شئونها. لهذا أرسل الخديوى عباس الى الحكومة الانجليزية يدعوها لسحب جيوشها من مصر. ولما لم يرد جوابها أرسل الى وزارة الخارجية البريطانية انذارا نهائيا عن طريق السفير العثمانى بلندن طلب منها فيه اجلاء الجيوش الانجليزية عن مصر فى الحال.

على أن موقف الحكومة المصرية كان مخالفا. ففى اليوم التالى لاعلان الحرب اذاعت - بايعاز من دار المعتمد البريطانى - بيانا ذكرت فيه أن الاحتلال البريطانى يعرض مصر لهجوم أعداء انجلترا، وحذرت فيه المصريين من التعامل المالى والتجارى مع رعايا الأعداء، وناشدتهم أن يمدوا انجلترا بكل مايستطيعون من معونة. وقد هاجم الوطنيون فيما بعد حسين رشدى باشا - رئيس الوزراء- على اصدار هذا التصريح دون أن ينتزع من الانجليز فى مقابله وعدا صريحا يحقق أمانى المصريين بعد انتهاء الحرب. وفى ١٨ أكتوبر صدر مرسوم بتأجيل جلسات الجمعية التشريعية الى أجل غير مسمى. وفى ٢ نوفمبر أعلنت الأحكام العرفية، وبعد ذلك بأربعة أيام أعلنت حالة الحرب بين انجلترا والدولة العثمانية. ثم صدر تصريح بريطانى أعلن أن انجلترا ستأخذ على عاتقها كل أعباء الدفاع عن مصر، وأنها تدعو الشعب المصرى الى الاشتراك الفعلى فى الحرب. وقد صدر هذا التصريح بناء على طلب تقدم به حسين رشدى الذى كان قد احتج على اعلان الاحكام العرفية احتجاجا شديدا وهدد بالاستقالة، وان يكون صدوره راجعا فى المحل الأول الى اشتداد الشعور فى البلاد بالجامعة الاسلامية، وهو الشعور الذى ازداد بعد اعلان الحماية وخلع

الخديوى عباس (٢٠ ديسمبر ١٩١٤) وتولية عمه حسين كامل الذى جرت محاولات لاغتياله لقبوله منصبه بخطاب من القائم بأعمال الوكالة البريطانية لا بفرمان سلطانى - بل أن الأغانى الشعبية التى تشيد بعباس قد انتشرت فى البلاد من قبيل النكاية بالانجليز.

أما وقد أعلنت الحرب بين انجلترا والدولة العثمانية، فقد ووجهت انجلترا بضرورة اختيار وضع لمصر من ثلاثة أوضاع: فهى أما أن تضمها الى أمبراطوريتها، أو تعلن حمايتها عليها، أو تترك أمورها على ماهى عليه. أما ضم مصر الى الامبراطورية فانه لاشك سيثير الدول المحايدة - ومنها صديقات انجلترا- ويدفعها الى نقد السياسة الانجليزية. وأما اعلان الحماية فمن شأنه أن يعطى ممثل انجلترا وضعا محدداً يفوق وضع ممثلى الدول جميعا فى البلاد. الى جانب تمكينه انجلترا من التفاوض فى المستقبل بقصد الغاء الامتيازات الأجنبية. لهذا اختارت انجلترا اعلان الحماية [1] وهو اجراء وسط بين ضم مصر الى الامبراطورية وترك أمورها على ماهى عليه- مما أشرنا آنفا الى خطورته بالنسبة الى وضع انجلترا فى البلاد.

واعلان الحماية من دولة على أخرى كان يصحبه عادة اتفاق بين الدولة الاستعمارية والدولة المحمية (كما حدث حين أعلنت الحماية على كل من تونس وزنجبار ومراكش) بقصد تثبيت وضع الدولة الاستعمارية من الناحية الشكلية أمام الرأى العام العالمى، وأن يكن من المفهوم انها حين تعلن حمايتها انما تفرض نفسها فرضا بوسائل الضغط السياسى والعسكرى. ولكن لا الحكومة المصرية ولا أية هيئة مصرية أخرى طالبت بالحماية التى أعلنتها انجلترا من طرف واحد، مما جعلها غير مقبولة من المصريين

---

(١) فاروق عثمان أباظة (دكتور): أغا خان ومهمته فى مصر فى بداية الحرب العالميـــة الأولى، ص ١٨٤.

جميعا لولا ظروف الحرب التى لم تمكن أحدا منها من الادلاء برأيه صراحة، خاصة وقد أعلنت الأحكام العرفية، وتحددت الحريات وانتشرت جيوش الاحتلال فى البلاد. ولقد مس اعلان الحماية الشعور الوطنى المصرى فى صميمه، ونبه المصريين الى نوع الوضع الذى أعدته انجلترا لبلادهم. وكان من الواضح أن المصريين لابد منتظرين نتيجة الحرب التى نشبت حتى يحددوا موقفهم من المحتل ويطالبوا بالغاء هذا الاجراء الاستثنائى وبحقوقهم فى الحرية والاستقلال. وبقى وضع مصر شاذا أثناء الحرب كما كان عليه منذ وقوع الاحتلال: فالحماية لم تبلغ السيادة العثمانية، ولا هى أثرت على الامتيازات الأجنبية. ومع ذلك فان انجلترا قد أفادت من اعلان الحماية فألغت وزارة الخارجية المصرية وحولت ملحقاتها الى المندوب السامى البريطانى. وحين تولى السلطان حسين كامل خاطبته وزارة الخارجية البريطانية ببلاغ يوضح ما أعدته انجلترا لمصر فى حالة خروجها منتصرة من الحرب مع تحديد وضع مصر من انجلترا بعد اعلان الحماية. وقد جاء فى هذا الخطاب أنه بزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد الجيش المصرى ولحق الخديوى فى الانعام بالرتب والنياشين، وأن مسألة الامتيازات الأجنبية سيعاد النظر فيها بعد انتهاء الحرب، وان انجلترا ستعمل على التدرج فى اشراك المحكومين فى الحكم " بمقدار ماتسمح به حالة الأمة من الرقى السياسى".

وفى الوقت الذى أصبح فيه الجيش البريطانى السلطة التنفيذية والتشريعية العليا فى البلاد، حل السير هنرى مكماهون محل كتشنر الذى خلف كرومر ومن بعده جورست ولم يكن على سابق خبرة بشئون مصر والمصريين. كما أن ظروف الحرب لم تتح له فرصة لتفهم مشاكل الادارة المصرية أو فرض شخصيته على القائمين عليها، مما أدى الى مزيد من

انعدام الثقة بين المصريين والموظفين الانجليز الذين كان ازدياد اعدادهم قبل الحرب مثارا للحنق، والذين انحطت صفاتهم أثناء الحرب لذهاب الكثيرين من خيرتهم الى ميدان القتال. ورغم أن أثر الحرب كان طفيفا بالنسبة الى المدنيين المصريين فى البداية، فقد تنكبت انجلترا عن نصوص الاعلان الذى سبق أن أصدرته وذكرت فيه أن مصر لن تتأثر بالمجهود الحربى: ففى عام ١٩١٤ أرسلت مدفعية مصرية للمساهمة فى الدفاع عن قناة السويس. وفى فبراير ١٩١٥ وصلت القوات العثمانية الى قناة السويس واشترك المصريون والانجليز فى ردها. وقد اشترك فى الحملة العثمانية كل من كانوا فى الأستانة من مصريين بعضهم كمتطوعين يشتركون فى الأعمال الحربية، والبعض الآخر كملحقين للقيام بأعمال مختلفة كأعمال التموين والترجمة بين التركية والفرنسية والانجليزية. وكان فى حين المقرر أن يتولى الخديوى السابق عباس قيادة الحملة على مصر، وان يدخل البلاد على رأس الجيش الفاتح باحتفال عظيم يصحبه محمد فريد الذى كان قد تصالح معه للتضافر على خدمة الوطن. وبالفعل أرسلت أمتعة الخديوى الى الشام وسافر رجاله فوصل بعضهم الى القدس والبعض الآخر الى حلب ودمشق وبيروت - ولكن مساعى الصدر الأعظم الأسبق سعيد حليم باشا انتهت باسناده القيادة الى جمال باشا وزير بحرية تركيا. وفى تلك الأثناء توجه فيصل ابن الحسين الى الأستانة وتكلم فى تنظيم دعاية يقوم بها الشريف حسين فى البلاد الاسلامية لأثارة شعورها وحميتها نحو الدولة العثمانية، وأبدى فيصل أن هذا المشروع يشمل ارسال المندوبين الى البلاد الاسلامية التى ليست فى حوزة الدولة العثمانية وأن هذا العمل سهل، وأن يكن وجه المسألة يتغير إذا أريد أن يتناول المسعى اشعال ثورات فى السودان المصرى والهند الشمالية والصومال الانجليزى. وذكر فيصل أن أورباشا قد دفع له ٥,٠٠٠ جنيها لتجهيز قوة منظمة تلحق بالحملة الزاحفة على مصر بل لقد تعرضت مصر للهجوم من ناحية الغرب من جهة ليبيا -

فقد قام السيد احمد الشريف تحت ضغط الضباط الاتراك والألمان الذين هبطوا البلاد فى عام ١٩١٥ لاثارة برقة بحمله عسكرية على مصر، كان يقصد منها ارغام انجلترا على القتال على حدود مصر الغربية، ومن ثم شغلها عن الحملة العثمانية الالمانية على قناة السويس. وقد دامت الحرب فى الغرب فترة قصيرة: فقد بدأ الهجوم السنوسى فى نوفمبر ١٩١٥ باحتلال السلوم ثم مرسى مطروح- وفى مارس ١٦١٦ كانت القوات المصرية - الانجليزية قد استردت هذه الأماكن، كما فشل الهجوم السنوسى على واحة سيوة فى أواخر عام ١٩١٦.

وحين تقهقرت القوات العثمانية أدى ذلك الى الفت فى عضد المتشيعين للدولة العثمانية والمانيا من المصريين. وما لبثت السلطان الانجليزية أن بدأت عملية قبض واسعة النطاق، ونفت الكثيرين من المشبته فى ميولهم لعباس أو ضد انجلترا، الى مالطة (ومن هؤلاء عدد كبير من رجال الحزب الوطنى) واعتقلت وحددت اقامة الكثيرين. ثم أقيمت المستشفيات لاستقبال جرحى حملة غاليبولى الفاشلة، وأخليت بعض المدارس والمستشفيات، وأقيمت فيها المنشآت العسكرية، واستخدمت المرافق العامة - كالسكك الحديدية - لدرجة تعطل النقل المدنى وقبض على رعايا أعداء لانجلترا، وفرضت رقابة شديدة على المصريين. وفى أواخر عام ١٩١٥ بدأ الاعداد لحملة فلسطين، مما أدى الى ازدياد المطالب المفروضة على المدنيين: فقد سخر العمال المصريون لتعبيد الطرق وحمل التموينات وشق سكة حديد سيناء. وأخذت السلطة العسكرية فى الاستيلاء على دواب الحمل ووسائل النقل ومواد العلف غصبا، وأجبر المصريون على التبرع للصليب الأحمر ولأسر جنود " الحلفاء" المنكوبين وغيرهم. وصدرت الأوامر لرجال الإدارة بجمع هذه الأموال، وجار العمد والموظفون على الأفراد العاديين كما فعلوا حين جمع المجندون والعمال

والاستيلاء على الماشية والمواد الغذائية - مما أدى الى ازدياد الضغط على الفلاحين وتفشى السخط فى الريف.

أما سكان المدن فلم يكن ضغط ظروف الحرب عليهم بأقل منه على مواطنيهم القرويين. حقيقة أن سنين الحرب قد أدت الى انعزال مصر تقريبا عن أسواق التصدير مما أتاح للرأسمالية المحلية فرصة محدودة للنمو حين قامت بالبلاد بعض الصناعات الصغيرة للوفاء بحاجات الجيوش والسوق المحلية، إلا أن الحرب قد أدت الى الركود الشامل فى السوق التجارية بسبب وقف تصدير القطن وهبوط أسعاره هبوطا شديدا وتحديد مساحة الأراضى المزروعة قطنا وتأليف لجنة انجليزية لمراقبة تصدير القطن بأسعار منخفضة الى انجلترا وحصر عمليات التصدير فى يد فئة قليلة من البيوت الأجنبية واحتكار بذرة القطن. وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا متواليا وبخاصة أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود. كما ارتفعت أجور المواصلات، بينما لم يزد دخل أفراد الطبقة الوسطى من أصحاب المهن والحرفيين والموظفين، ولم تزد أجور العامل أية زيادة تتناسب مع زيادة تكاليف الحياة. هذا الى أن مصر قد أصبحت فى أواخر الحرب موطنا للجيوش البريطانية من كل لون وجنس، وجعلت قاعدة للمخابرات البريطانية وللعمليات الحربية فى الشرق الأدنى. وقام جنود الحلفاء بين وقت وآخر بتصرفات تجافى الاخلاق والتقاليد، مما زاد فى سخط الأهالى على الانجليز. ولكن ماذا يستطيع المصريون أن يفعلوا والرقابة على النشر شديدة اختفت فى طيها الصحافة الوطنية صحيفة بعد أخرى؟ وماذا يفعلون وحظر الاجتماعات قائم والاعتقالات والنفى والتشريد تقع بمجرد الشبهة والوشاية ؟.

وانفرد الساسة المصريون بشكاواهم الخاصة بعد أن عطلت الحياة السياسية وحددت الاجتماعات وفرضت الرقابة على الصحف. وفى الوقت

الذى كان فيه هؤلاء الساسة يفكرون فى مصير البلاد فى فترة أواخر الحرب، اتجهت السلطات الانجليزية اتجاهات أخرى القصد منها تثبيت الحماية وربط مصر بالامبراطورية البريطانية طبقا لفحوى الخطاب الذى وجه الى السلطان حسين كامل فى أوائل الحرب. حينئذ كانت قد اتضحت أهمية مصر بالنسبة الى المواصلات الجوية والبحرية العالمية، ووجدت انجلترا مركزا لايضاهى بالنسبة الى مستعمراتها الافريقية والآسيوية وبالنسبة الى عملياتها الحربية فى الشرق الاوسط. كما أن وزارة الخارجية الانجليزية قدرت أهمية مصر من حيث دعاية الجامعة الاسلامية فيما لو أنهارت الامبراطورية العثمانية. فأعدت العدة لكى تنتقل اليها زعامة العالم الاسلامى بوجه عام والعالم العربى بوجه خاص ومن هنا تزكية كل من الجنرال كلايتون ـ المدير العام لمكتب الاستعلامات العربى بالقاهرة، وسير رجنالد ونجت المندوب السامى، وكان قد خلف مكماهون فى أوائل عام ١٩١٧- ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية. وفى مارس ١٩١٧ صدر الأمر بتأليف لجنة للنظر فى امر اصلاح القضاء فى حالة الغاء الامتيازات الأجنبية، تقدم إليها عشرة من المحامين الانجليز وطلبوا اعتبار اللغة الانجليزية لغة رسمية للمحاكم، توضع بها القوانين وتترجم منها الى اللغة العربية أو الفرنسية اذا دعا الأمر الى ذلك، واستلزموا أن يسن القانون الأهالى وفقا للأصول الانجليزية وأن يجلس قاض انجليزى الى جانب القاضى المصرى للنظر فى المسائل الأهلية. أما قانون مصر النظامى (أى الدستور) الذى أعده الانجليز لما بعد الحرب فقد وكل الى السير وليم برونييت، وكان حينئذ مستشارا ماليا بالنيابة للحكومة المصرية. وقد وكل الى برونييت أن يؤلف لجنة خاصة بالاصلاح الدستورى، وان يضع مذكرة تصلح أساسا للنقاش، على أن يهتم اهتماما خاصا بالتشريع الخاص بالأجانب الى جانب تعرضه لمسألة الاصلاح برمتها.

وفى أواسط نوفمبر ١٩١٨ قدم برونييت مذكرة صيغت فى لهجة عفىعليها الزمن: فقد بدأت باستعراض مختصر لتاريخ المناقشات التى دارت فى الماضى حول الاصلاح الدستورى، ثم خلصت الى أن التطور السياسى فى مصر لم يتمش مع التطور الاقتصادى بحكم أن تقدم البلاد الاقتصادى كان سريعا شاسعا بحيث يستوجب المحافظة على مستوى عال من الكفاية الادارية لاتوفره النظم الحرة، وذلك بحجة أن الرخاء المتزايد قد تطلب نموا سريعا فى الجهاز الإدارى بحيث أن محاولة تدريب المصريين التدريب الكافى تستلزم بعض الوقت، ولايمكن اخراجها الى حيز التنفيذ الا حين تسنح الفرصة المناسبة. وأهم المقترحات التى تقدمت بها اللجنة (التى عرفت بلجنة الامتيازات الأجنبية) انشاء هيئة تشريعية تتألف من مجلسين: مجلس للأعيان وآخر للنواب. أما مجلس الأعيان فيضم الوزراء والمستشارين الانجليز الى جانب بعض كبار الموظفين الانجليز وخمسة عشر أجنبيا ينتخبهم الأجانب وثلاثين مصريا يجرى انتخابهم على قواعد محدودة كثيرة القيود والشروط ولاتجتمع منهم كثرة فى المجلس على كل حال. وحجة ذلك أن قسطا وافرا من النشاط الاقتصادى والتجارى المتزايد كان فى أيدى الأجانب، وأن قسط المصريين منه ضئيل لايسوغ انفرادهم بشئون التشريع التى تقرر أن يكون لمجلس الاعيان صوت حاسم فيها. أما مجلس النواب فلم يعط رأيا قاطعا فى شئ من مصالح البلاد- اذ أجيز تخطيه من جانب الحكومة بارسال القوانين مباشرة الى مجلس الأعيان. كما نص على ألا تعتمد القوانين التى تصدر من أى المجلسين الا بعد اقرارها فى وزارة الخارجية البريطانية.

ولاشك أن تقدم مثل هذه المقترحات يبين بشكل جلى أن الساسة الانجليز لم يكونوا على علم بحقيقة أمانى المصريين، أو أنهم شاءوا تجاهلها وارجاع عجلة التطور الى الوراء. فهذه المقترحات تكاد تشبه

ماسبق أن اقترحه كرومر فى عام ١٩٠٦ حين رأى أن البديل الأوحد لنظام الامتيازات الأجنبية هو تأليف حكومة تمثل كل الأجناس القاطنة بالبلاد. وكما سبق لمقترحات كرومر أن أثارت السخط، كان لابد للمقترحات الجديدة أن تثير الناس مرة أخرى حين أذيعت بعد أن قدم برونييت صورة من مشروعه لرشدى، خاصة وان اعلان مبادئ الرئيس الأمريكى ولسون الأربعة عشر - ومنها حق تقرير المصير- قد جعل المصريين يتطلعون الى نيل استقلالهم بعد أن لمسوا جميعا مدى العنت الذى تعرضوا له أثناء الحرب نتيجة لربط البلاد بعجلة الاستعمار البريطانى.

وكان المعتمد البريطانى رجنالد ونجت الذى باشر سلطته منذ أوائل عام١٩١٧ قد سبق له تحذير الحكومة البريطانية ولفت نظر المسئولين فيها الى طبيعة مشاعر المصريين فى أواخر مراحل الحرب العظمى، ولكن لم يصغ له سمعا فحتى مبارحته مصر فى أوائل عام ١٩١٩ استطاع احراز ثقة السلطان ووزرائه والرأى العام الممثل فى الشخصيات المصرية البارزة خارج نطاق الحكومة- وكانت هذه الثقة هى التى سهلت مهمة الحكومة البريطانية فى مصر والقيادة البريطانية فى مصر التى كانت تعتمد على مصر باعتبارها القاعدة الرئيسية للعمليات فى الشرق الأوسط. وكان ونجت على علم بوجود تيار قوى فى شتى ربوع مصر ضد طبيعة الحماية كما بدت للمصريين: بما فى ذلك من القضاء على استقلال مصر الذاتى- وكان ذلك موضوع مناقشات عدة جرت بين السلطان [1] ووزرائه

---

(١) فى سبتمبر ١٩١٧ أضمحلت صحة السلطان حسين كامل وكان من المتوقع إلا يعمر طويلا وطبقا لقاعدة توارث العرش المعمول به كان يخلفه أبنه الأمير كمال الدين حسين ثم الأمير أحمد فؤاد، اخوة غير الشقيق وعلى حين أن الأمير كمال قد أبدى عزوفا عن السياسة فى الوقت الذى كان من المعروف أنه يميل الى تركيا، كان الأمير فؤاد قد تلقى معظم تعليمه فى ايطاليا وكان لايعرف الكثير عن مصر، بل لم يكن يتقن اللغة العربية. وكانت الطبقات الحاكمة فى مصر ونجت أميّل الى تفضيل الأمير كمال، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية كانت على اعتقاد بأن كمال معاد لبريطانيا وأن فؤاد سيكون أطوع لانجلترا. وحين توفى السلطان حسين كامل فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ أعلن كمال رسميا تنحيه عن العرش وأصبح الأمير فؤاد سلطانا.

ومصريين آخرين خارج الحكومة. وقد احتوت معظم خطابات ونجت الى وزارة الخارجية البريطانية تحذيرا خاصا بضرورة تحديد معنى الحماية ورغبة كل المصريين من السلطان الى الفلاح- فى تحقيق استقلال مصر الذاتى وفق ماوعدت به انجلترا المصريين منذ عام ١٨٨٣.

وأخذ الساسة المصريون يتشاورون فى مصير البلاد بعد انتهاء الحرب فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ وكان كبار زعماء الحزب الوطنى منفيين أو معتقلين - فتصدر الموقف المعتدلون، ومعظمهم من رجال حزب الأمة وأعضاء الجمعية التشريعية. ورأى هؤلاء أن الشعوب الصغيرة قد تأهبت لإرسال مندوبيها الى مؤتمر الصلح، خاصة وأن مصر لم تثر العراقيل فى وجه انجلترا أثناء الحرب، بل عاونتها قدر طاقتها على احراز النصر ومما قوى عزيمتهم صدور التصريح الانجليزى- الفرنسى الذى أذيع فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ فيما يتعلق بسوريا والعراق، وقد جاء فيه : "أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى انقذت من الظلم العثمانى تحريرا تاما، وان تنشئ لها حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم. كذلك نشط هذه الحركة الاستقلالية عند المصريين ماراوا قبل هذا التصريح بقليل من انشاء مملكة عربية مستقلة فى الحجاز واستعداد فيصل بين الشريف حسين لتمثيل والده فى مؤتمر الصلح المزمع عقده فى باريس لتسوية آثار الحرب العظمى.

وكان هذا الاتجاه السياسى شاملا لكل الساسة المصريين لدرجة أن من الصعب أن تكون فكرة قاطعة عن منشأ الوفد الذى لعب دورا فعالا فى ثورة ١٩١٩- فقد حدث فى أوائل عام ١٩١٨ أن فكر جماعة من ساسة مصر وأقطابها فى أمر البلاد وماعسى أن يكون حالها بعد أن تضع الحرب أوزارها، رجاء أن يستطيعوا تمهيد السبل التى تكفل لمصر حظها من الحياة الحرة المستقلة سواء انتصر "الحلفاء" أم اعداؤهم وقد اجتمع هؤلاء

واجتمع معهم حسين رشدى باشا - رئيس الوزراء- وعدلى يكن باشا وزير المعارف، ولكن حالة الحرب كانت تحول دون الجهربما يعملون بل وحالت دون استمرارهم فى العمل مجتمعين وكان من بين هؤلاء الساسة سعد زغلول وعلى شعراوى ومحمد محمود وعبدالعزيز فهمى ولطفى السيد وغيرهم، ولما كان رشدى وعدلى قد أعد العدة لتهيئة البلاد للكفاح السياسى المنتظر حين تضع الحرب أوزارها، فقد تمكنا من ابقاء روح التضامن بين من واصلوا التشاور وكانت هذه الاجتماعات هى النواة التى نبت منها الوفد المصرى.

وفى الوقت الذى ظهر فيه الوفد المصرى فى أعقاب الحرب العظمى ظهر وفد آخر هو "الوفد الوطنى" فقد رأى رجال الحزب الوطنى أن الرجال الذين تألف منهم الوفد المصرى معتدلون لم يشهد لهم فى معاداة الانجليز - فقرروا أن يؤلفوا وفدا يختار لرياسته رجل لايستطيع سعد زغلول ان ينازعه، ورشحوا لذلك الأمير عمر طوسون، إلا أن المعارضة فى رياسة الأمير للوفد المطلوب كانت تتمثل فى جهات كثيرة منها القصر الملكى والوزارة وأصدقاء سعد بدون استثناء. فالسلطان فؤاد كان لايستريح لزعامة الأمير لهذه الحركة ودخول أعضاء البيت المالك فى مآزق سياسية تقتضى مصلحتهم ومصلحة السلطان الابتعاد عنها. ورئيس الوزراء حسين رشدى يتوجس من نفوذ محمد سعيد باشا صديق الأمير، ولا يرى أن يتركه حتى يقبض بيديه على الموقف. أما أتباع سعد فقالوا انها حركة شعب لا أمارة وحركة استقلال لا خلافة وكانوا يعتقدون أن الأمير عمر طوسون وصديقه محمد سعيد يبغيان المحافظة على السيادة العثمانية الى أن ينزل عنها الترك للمصريين فى مؤتمر الصلح.

وسرى شعور لدى المصريين بأن قضيتهم لاتنجح إلا اذا كانت البلاد متحدة الكلمة فبذلت المساعى لتوحيد الجهود، وان اتجه الحزب الوطنى الى مناصرة فكرة توحيد الوفود، حتى انتهى به الحال الى الرضا بعد الاندماج أولا والخضوع لرأى الشعب فى عدم ارسال وفد من قبله ثانيا، ولاسيما أن من أعضاء الحزب نفسه من انضم بالفعل الى الوفد المصرى ولو لم يكونوا أعضاء فى الوفد الوطنى.

وكان الرأى الذى اتفق عليه أن يسافر وفدان أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية ويتألف من حسين رشدى وعدلى يكن، ووفد أهلى برئاسة سعد زغلول، الى الخارج لعرض قضية مصر. ولم يكن من المتيسر بطبيعة الحال تأليف وفد بانتخاب عام أو شبه عام نظرا لحالة الحرب. ولكن القائمين بالأمر رأوا ان يعرضوا أمرهم على الشعب حتى تكون يدهم فى المفاوضات والجهود قوية - فوضعوا توكيلات ارسلوها الى كل مكان للتوقيع عليها. وكان قد روعى فى صيغة التوكيل الظروف الاستثنائية، فلم ينص فيه صراحة على أن الاستقلال الذى يراد المطالبة به تام - وكتبت عبارة تفيد الثقة- أو نحوها بعدالة بريطانيا وميلها للحرية. هنا قام معارضون من رجال الحزب الوطنى وغيره يطالبون بتغيير صورة التوكيل وجعله صريحا فى النص على " الاستقلال التام" ومجردا من العبارات اللينة التى لاطائل تحتها. ورأى الوفد فى شدة حركة الاعتراض على نص التوكيل دليل حياة قوية فى البلاد، فازداد شجاعة وقوة وغير صيغة التوكيل بصيغة أخرى صريحة لايدخلها الشك، فتلقفها الناس فى جميع انحاء البلاد واقبلوا على توقيعها.

ولما كانت انجلترا قد خرجت منتصرة من الحرب العظمى الأولى وتزعمت العالم الاستعمارى، لم يكن من المتوقع أن يحقق المتطرفون

الكثير من مطالب مصر عن طريق العنف، فكان من دواعى الحكمة والتفكير العلمى أن يتقدم الصفوف المعتدلون، وبخاصة من كان منهم على صلة طيبة بالسلطات الانجليزية قبل الحرب. ومن هنا انفرد سعد زغلول بالزعامة فى أوائل الحركة وتمكن من القضاء على الوفد الوطنى وجعله الوفد المصرى هو الجبهة الوحيدة التى تبنت القضية الوطنية فى أعقاب الحرب العظمى. وتسليم الجميع لسعد بالزعامة لم يكن أمرا عارضا، بل هو وليد اعتبارات كثيرة تتصل بحياة سعد اتصالا بقوة شخصيته وسابق مراسة للأمور السياسية.

نشأ سعد نشأة مصرية صميمة فى البيئة الريفية الوطنية واختلفت الى الأزهر أيام الأفغانى ومحمد عبده، واشترك فى الثورة العرابية وعمل اثناءها محررا للوقائع المصرية مع محمد عبده وارتبط به بعد الاحتلال بروابط المحبة والاعجاب. ثم درس الحقوق الفرنسية وصاهر مصطفى فهمى- أى أنه جمع الى التربية المصرية والثقافة الأزهرية المجددة شيئا من الثقافات الغربية، وانتقل من التيار الدستورى العرابى الى بيئة المتصلين بالانجليز. ولايحدثنا مؤرخو سعد كثيرا عن ظروف اصهارة لمصطفى فهمى وان يبدو انه كان محاميا ناجحا ثم قاضيا بارزا له من الثروة مايؤهله لتخطى الحاجز الاجتماعى الذى كانت طبقة الحكام من الاتراك والمستتركين تقيمه فى وجه الوطنيين ولاشك أن اصهار سعد لمصطفى فهمى مسئول عن كفاءته - وكان سعد حينئذ يتمتع بين مواطنيه بالنزاهة والسمعة الطيبة. حينئذ كان كرومر يهدف الى التقرب من المصريين بعد حادثة دنشواى والى نفى التهم التى وجهت اليه ومنها اهماله للتعليم- ومن ثم تخصيصه وزارة المعارف التى لم تكن مستقلة بذاتها من قبل واختياره سعد وزيرا لها، على أن يكون هذا بمثابة تجربة تراقب بعناية وحذر. وربما كان ذلك راجعا الى اقتناع كرومر بتشجيع المصريين للسياسة الانجليزية لم تبدأ

إلا بعد انتخابه وكيلا للجمعية التشريعية فقد انتخب سعد عن دائرتين من دوائر القاهرة لعضوية الجمعية فى عام ١٩١٣. وفى خلال الشهور التى سبقت الحرب واصطنع هو وأنصاره فى الجمعية تطرف الحزب الوطنى الذى كان قد ضعف بعد أن اضطهدت الإدارة رجاله وأنصاره عقب مقتل بطرس غالى، ومن ثم تمكنه من احراز قسط وافر من الشعبية استغله فى احراج مركز الخديوى الى أكبر حد وضم عدد من الأصدقاء والمعجبين الى صفه، وبخاصة أنه تزعم المعارضة وظهرت قوة معارضته ومقدرته الخطابيه وبرزت قوة شخصيته أثناء نزاعه مع عدلى يكن - وكيل الجمعية المعين - حول من منهما ينوب عن رئيس الجمعية فى رياسة جلساتها حين غيابه.

وحول سعد وأصدقائه فى الجمعية التشريعية التف الوفد حين تكامل تكوينه فى عام ١٩١٩، وأصبح يضم فئات مختلفة: فقد شمل ممثلين عن الأقباط وممثلا عن العشائر البدوية (حمد الباسل) وبعض أعضاء الحزب الوطنى وبعض ذوى المواهب الشخصية من كبار موظفى الحكومة، الىجانب البارزين من أعضاء الجمعية التشريعية على أن بدء تكوين الوفد من المسائل التى تحتاج الى ايضاح نظرا الى عدم اجماع المصادر المعاصرة حول اتجاه واحد. فمن المحتمل أن الأمير عمر طوسون فكر فى أثناء الحرب فى تقديم مشروع الى مؤتمر الصلح هدفه دعوة الدول الى بحث المسألة المصرية وأنه تشاور مع محمد سعيد الذى اتصل بسعد زغلول وضمه الى جانب الفكرة - ومن هنا أصبحت فكرة عرض المسألة المصرية أمام مؤتمر دولى أحد الأهداف الرئيسية للوفد، لدرجة انها لم تختف تماما فى الوقت الذى حاول فيه الوفد الوصول الى اتفاق المستقلين باتباع سياسة جديدة تهدف الى تقوية ارتباط مصر بانجلترا، مما يرجحه انه اقتراح فى نفس العام تأليف حكومة تمثل كل الأجناس القاطنة بالبلاد. ولم

يرتح الخديوى لتعيين سعد زغلول، بحكم أن سعد كان كثير الاختلاط بالشيخ محمد عبده قبل وفاته ولكنه لم يلبث أن قبله على مضض.

على أن تعيين سعد وزيرا للمعارف لم يرض كثيرا من الوطنيين الذين عزوه الى رغبة الانجليز فى أن يترك سعد رياسة مجلس الجمعية التشريعية المصرية اضعافا لهذا المجلس وصرفا للناس عن الاقبال على الدعوة الى نشطت حينئذ لانشاء الجامعة على أن سعد قد صار فى وزارة المعارف على نهج جديد: ففى كل الوزارات حتى ذلك الوقت كان المستشار الانجليزى هو المتصرف الحقيقى فى كل الأمور - أما سعد فانه فرض شخصيته فرضا على شئون وزارته واقتسم السلطة فيها مع المستشار الانجليزى دنلوب وصارت له مكانة غير ماعهده الناس قبلا. ولقد دافع عن اللغة الانجليزية على اعتبار انها لغة العلم وإن يكن قد توخى فى نفس الوقت أن يقدم التعليم الابتدائى والثانوى باللغة العربية جهد الطاقة. كما أوفد المبعوث الى أوربا ليتم اعضاؤها دراستهم العليا فى معاهدها فى حدود مقدور الميزانية. وفى عام ١٩١٠ تولى سعد وزارة الحقانية فى وزارة بطرس غالى، وظل يشغل منصبه على أثر مقتل رئيس الوزراء. ولكن لم يكن من المنتظر أن يرضى عباس عن وزير صهره مصطفى فهمى وراعيه كرومر - فلم تلبث العلاقات أن توترت بين الرجلين، فاشتد بينهما الصدام حتى خرج سعد من الوزارة فى ابريل ١٩١٢. وقد يكون لخروج سعد من الوزارة أثره فى تحوله عن الانجليز نتيجة لتخلى كتشنر عنه وعدم سنده قبل اضطراره الى الاستقالة! على أن معارضته الصريحة الواضحة مع انجلترا وحدها، على اعتبار أن ذلك أدى الى حل الاشكال فى أقرب وقت ممكن ومن المحتمل أيضا أن سعدا قد درس القضية المصرية مع بعض الشخصيات المصرية الكبرى وانهم توصلوا فى نهاية سبتمبر ١٩١٨ الى خطة تحدد الخطوات الدبلوماسية الواجب اتخاذها مع انجلترا على أثر

انتهاء الحرب. من المحتمل كذلك أن حسين رشدى قد أحس بالمسئولية عن مستقبل مصر وأنه خرج بفكرة مماثلة أخبر بها عدلى يكن الذى استطاع أن يقنع بها سعدا وأنصاره. وعلى أى حال فان اتصال المندوبين المصريين بالسلطات الانجليزية بعد مضى يومين فقط من اعلان الهدنة مما يثبت أن المسألة المصرية قد درست تماما أثناء المراحل الأخيرة للحرب العظمى.

ولانفراد سعد زغلول بزعامة الحركة الوطنية دلائله العميقة بالنسبة الى تاريخ مصر القومى. فقد اشتهر سعد قبيل الحرب العظمى بمعارضته للجامعة الاسلامية وميله الى الانجليز والى حزب الأمة، وان يكن منصبه الرسمى هو الذى حال دون انضمامه الى الحزب انضماما فعليا. ومن هنا يكون برز سعد وأنصاره - وعدد كبير منهم من أعضاء حزب الأمة - تغليبا للاتجاه المصرى الخالص الذى كان يدعو اليه حزب الأمة خاصة وقد اهتزت الدولة العثمانية وضعفت حركة الجامعة الاسلامية بعد التضييق على السلطان ثم الغاء الخلافة رسميا. بل ان تركيا ذاتها قد خضعت للكماليين الذين شاؤا أن يجردوا الدولة التركية من كل أثر لارتباطها الرسمى بالاسلام والمسلمين وأن ينزعوا نزعة وطنية متطرفة تستمد وحيها من زعيمها اتاتورك الذى كان لنجاحه وقضائه على الاحزاب المعارضة صداه القوى فى مصر وفى نجاح سعد زغلول بعد أن تولى الوزارة فىعام ١٩٢٤ وأصبح الوفد حزبا برلمانيا. وهذا هو الذى يفسر فشل جماعة من المصريين والشرقيين المقيمين فى مصر من هدفوا الى وصل كفاح مصر بالحركات القومية الأخرى التى قامت فى بلدان الشرق الأخرى ضد الاستعمار الغربى ويكفى للدلالة على انطواء مصر على جروحها الخاصة ونجاح الانجليز فى فصلهاعن العالم المجاور أن نذكر أن المصريين لم يكونوا يعرفون شيئا عن القضية العربية عندما قامت الثورة العربية فى الحجاز، وأنهم كانوا يجهلون المشكلات القائمة فى الولايات

العربيـة التـى خرجـت عـن الدولـة العثمانيـة لتقـع تحـت طائلـة الاسـتعمار الغربى. هذا على الرغم من أن الكثير ممن رأوا أن الثـورة العربيـة إن هـى إلا وليدة مطامع شخصية ودسائس انجليزية - بل أنهم لهذا السبب اسـتنكروا الثورة العربية وعابوا على العرب موقفهم من دولة الخلافة الاسلامية.

فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ جرت المقابلـة المعروفـة بيـن سـعد زغلـول وعلى شعراوى وعبـد العزيـز فـهمى مـن جهـة والمنـدوب السـامى رجنـالد ونجت من جهة أخرى. وقد ذكر المندوبون المصريون أنهم، بصفتهم نـواب الأمة، يطلبون الى انجلترا أن تعترف باستقلال مصر، وان مصر مستعدة- متـى اعـترفت انجلـترا بـهذا الاسـتقلال- لان ترتبـط معـها بمعـاهدة صداقـة تكونـان فيها ندين متسـاويين، وتتعاونـان فـى مواجهـة الظـروف الدوليـة اذا اقتضت هذا التعاون، على أن تحافظ مصـر علـى مصـالح انجلـترا وتمكنـها من احتلال قناة السـويس اذا احتـاج الأمـر. ولـم يشـأ ونجـت أن يلـزم نفسـه بشئ، ولهذا لم يصدر عنه سوى التأييد لسياسة بلاده الاسـتعمارية والتـهوين من أمر المصريين والقول بأنهم غير جديرين بالاسـتقلال. ثـم أبـدى لرئيـس الوزراء حسين رشدى عدم اقتناعه بصفة الوكالة التى خلعـها سـعد زغلـول وزميـلاه علـى أنفسـهم، وذلـك رغـم كونـهم جميعـا أعضـاء فـى الجمعيـة التشريعية التى لم تزل قائمة قانونا. لهذا طلب "الوفد" بعد المقابلة "توكيـلا" من الأمة لمتابعة السعى للاستقلال التام بالطرق السليمة وكان المقصود فـى أول الأمر أن يوقع هذا التوكيل أعضاء الجمعية التشـريعية. ولكـن لمـا كـان الشعب برمته مهتما بالقضية الوطنيـة فقد أرسلت نسـخ التوكيـل الـى شـتى أرجاء البلاد ليوقعها المواطنون جميعا. وساعد حسين رشدى علـى امضـاء نسخ التوكيل حين أصدر التعليمات الى مديرى الأقاليم بعـدم التعرض لـها، دونَ أن ينحى أمام محاولة السلطات الانجليزية احباط الحركة بعد أن تبينت أنها توشك أن تكون أساسا لحركة أمة للمطالبة بالاسـتقلال التـام، لـهذا كـان

موقف حسين رشدى من العوامل التى ساعدت على التفاف الشعب حول "الوفد" ورغم علو كعب انجلترا فى المجال الدولى فى ذلك الوقت بسبب خروجها منتصرة من الحرب، فانها كانت فى وضع لاتحسد عليه فى مصر يفوق فى خطورته ماكانت عليه ظروف السياسة المحلية فى عام ١٩٠٧ فوجودها بالبلاد لم يعد له مايبرره بعد أن وضعت الحرب أوزارها. والحماية التى قبلها المصريون على مضض تحت وطأة ضرورات الحرب لم تعد محلا للقبول بعد انتهاء القتال ومعاونة المصريين للانجليز أثناء الحرب قد أوجد اعتقادا عاما بأنه يعطيهم حق الاشتراك فى مؤتمر الصلح حين النظر فى مصير الدولة العثمانية. ولكن خابت آمالهم حين لم توجه اليهم الدعوة، واعتقدوا ان انجلترا مصممة على اعتبار مصر جزءا من أسلاب رجل أوربا المريض.

والمصريون مجمعون على مطالبهم، لايضعف من وحدتهم شئ مما كان موجودا فى ظل سياسة الوفاق. فالاحزاب التى كانت تمالئ الانجليز بصورة مكشوفة ومستترة لم يعد لها وجود. والسلطة الخديوية التى ساعدت على تفتيت قوى الاحزاب قد اهتزت بعزل عباس بشكل لايقل عنه حين خلع اسماعيل فى عام ١٨٧٩- بل أن السلطات العسكرية الانجليزية استأثرت وحدها بالنفوذ الإدارى، ولم يكن للسلطان فؤاد شئ من النفوذ برغم طموحه الى أن يلعب دورا أكثر أهمية - فقد كان على حد قول الأستاذ فكرى أباظة، قوى الشكيمة عنيد كفؤا للنضال والنزال... ولكنه فى الوقت نفسه كان جم التجارب، بعيد النظر، يعرف كيف يقدم وكيف يحجم، وكيف يهجم وكيف يتراجع وكيف يطاطئ الرأس عند اللزوم. (١)

ولما كانت السلطات الانجليزية لاتحيط بمدى تجاوب الشعب مع حركة المطالبة بالاستقلال، فان المندوب السامى حصر جهده فى محاولة

(١) فكرى أباظة : الضاحك الباكى ، ص ٢١٠، ص ٢١٧.

تخفيف حدة التوتر السياسى كمقدمة لتأليف حكومة مصرية تتمشى بعض الشئ مع مطالب القومية المصرية وتقبل حماية معدلة كأساس لعلاقات انجلترا بمصر فى المستقبل. لهذا لم تعلق السلطات الانجليزية شيئا من الأهمية على الحاح سعد زغلول فى طلب السماح للوفد بالسفر الى انجلترا. بل انها اكتفت باحالته الى الخطاب الذى سبق توجيهه الى السلطان حسين كامل حين تولى عرش مصر.

وكان رشدى قد اعتزم كذلك أن يسافر الى لندن مع زميله عدلى يكن ليطرح المسألة المصرية على بساط البحث فى العاصمة الانجليزية وكان رشدى على تفاهم تام مع الوفد حول الخطة السياسية الواجب اتباعها فى ذلك الظرف، وهى تقضى بتوجه ممثلى الحكومة المصرية القائمة الى لندن، وتوجه أعضاء الوفد الى حيث شاءوا. وحين ما طلبت السلطات الانجليزية فى قبول مطالب زعماء الوفد ورئيس الحكومة أرسل الوفد فى ٦ ديسمبر نداء الى ممثلى الدول الأجنبية ويخبرهم فيه بتأليفه ومقاصده وخطواته الأولى وموقف السلطة العسكرية الانجليزية ازاءه. كما أرسل نداء آخر الى الرئيس ولسون يطلب اليه تحقيق مسعاه لحضور مؤتمر الصلح. ولما رأى ان كل هذه الخطوات لن تؤدى الى أى نتيجة كثرت اجتماعاته التى نوقشت فيها القضية الوطنية بشتى أوجهها - بل إن سعد أعلن فى ٧ فبراير ١٩١٩ بطلان الحماية. ولم يقنع حسين رشدى بالسماح له ولعدلى بالسفر وحدهما الى لندن، بل أصر كذلك على ضرورة السماح للوفد بالسفر الى حيث شاء، وألح فى طلب استقالته حتى قبلت منه فى أول مارس ١٩١٩.

وبينما كان هذا يجرى بالبلاد، كان ممثلوا انجلترا لايزالون يغطون فى نوم عميق. فقد أرسل ملن تشاتهام - القائم بأعمال المندوب السامى- الى

اللورد كيرزون (وزير الخارجية الانجليزية) رسالة فى ٢٤ فبراير ١٩١٩ ذكر فيها أن رشدى وعدلى قد فقدا الشعبية التى حصلا عليها نتيجة لالحاحهما فى طلب الاستقالة، وأن سعد زغلول ليس موضعا لثقة أحد، وأن الموقف - الذى لايشبه فى خطورته ان قليلا أو كثيرا ماكان عليه أيام مصطفى كامل - لايستدعى الخوف أو يستوجب أن تتأثر به الحكومة الانجليزية فيما يتعلق بالمسائل الدستورية والشكل الذى يجب أن تصطبغ به الحماية.

وكان قبول استقالة رشدى مؤذنا بازدياد التوتر السياسى فى البلاد. فقد شارك رشدى الشعب شعوره وآزر الوفد فى موقفه، بحيث أن وجوده فى الحكم كان من عوامل التفاؤل والاطمئنان الى مصير القضية الوطنية وبعث الاعتقاد بأن السلطان فؤاد متضامن مع الوزارة فى سياستها. وقد أدى قبول استقالته الى تفشى الاعتقاد بأن مصر مقبلة على وزارة جديدة تقبل الحماية، وأن السلطان قد انفصل عن الشعب فى كفاحه واستعد لقبول الحماية. لهذا أرسل الوفد خطاب احتجاج شديد اللهجة الى السلطان فؤاد، كما احتج لدى ممثلى الدول على السياسة الانجليزية. وفى ٨ مارس القى القبض على سعد زغلول ومحمد محمود وحمد الباسل واسماعيل صدقى، ثم مالبثوا أن ارسلوا الى مالطة. وربما كان القاء القبض على هؤلاء بالذات راجعا الى كونهم الوحيدين من أعضاء الوفد ممن يحملون رتبة الباشوية باستثناء على شعراوى الذى ربما كان عدم نفيه راجعا الى كبر سنه وضعف صحته. حينئذ اجتمع اعضاء الوفد الباقون وأرسللوا برقية الى السلطان فؤاد يحتجون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسئولية. كما أرسلو برقية الى الحكومة الانجليزية يحتجون فيها ويصرحون بأنهم ماضون فى الدفاع عن حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة- وأرسلوا برقية بهذا المعنى الى ممثلى الدول الأجنبية.

وأدى القبض على سعد وصحبه إلى اثارة الرأى العام والايذان باندلاع الثورة التى بدأت باضراب الطلبة يوم ٩ مارس ١٩١٩ ثم مالبث أن عمت البلاد من اقصاها الى اقصاها. وقد شملت طوائف المصريين وفئاتهم جميعا: فأشترك فيها الموظفون والطلبة والتلاميذ والمحامون والفلاحون والعمال والتجار، كما اشترك فيها الأمراء والنبلاء والوزراء وكبار الملاك. بل ان نساء المدن أطرحن الحجاب واشتركن فى المظاهرات وفد من الاحتجاجات، مما لم يسبق له مثيل فى أى بلد اسلامى آخر. كذلك تتميز ثورة ١٩١٩ باتحاد المسلمين والأقباط اتحادا كاملا بدأ فى شعارات "الصليب مع الهلال" وتبادل خطباء الطائفتين الخطاب فى أماكن العبادة.

وقد قامت المظاهرات الكبرى فى شتى المدن المصرية، وأضرب الموظفون عن العمل والطلبة عن الدراسة. وقطعت اسلاك البرق والتليفون وأتلفت السكك الحديدية، وأقيمت المتاريس وحفرت الخنادق، واستخدمت الحجارة والأدوات الحادة وبعض الأسلحة النارية ضد قوات الاحتلال التى انتشرت فى شتى ربوع البلاد، وفى الأرياف هاجم الفلاحون القطارات العسكرية ودمروا المحطات وأحرقوا مخازن مؤن القوات البريطانية. بل ان الجمهورية أعلنت فى المنيا وزفتى وأماكن أخرى. وأصدر القائد البريطانى العام انذارا يتوعد فيه كل من يتلف أو يشرع فى اتلاف خطوط المواصلات الحديدية أو البرقية أو التليفونية بالاعدام رميا بالرصاص، وذكر أن كل حادث جديد من حوادث التدمير لمحطات السكك الحديدية أو المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من غيرها الى مكان التدمير

وسيرت كتائب طوافة من الجنود المسلحين لتجوب البلاد، كما استخدمت الطائرات الحربية. وأصدرت القيادة البريطانية أمرا بمنع الخروج ليلا من الساعة التاسعة مساء الى الرابعة صباحا فى كل المدن

والقرى. كما منعت انتقال السكان من قرية الى أخرى من غروب الشمس الى شروقها، ووجهت حملات الى المديريات لقمح الثورة، كما سيرت القطر المسلحة والبواخر المحملة بالمدافع لقمع الثورة فى الصعيد. واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطر المسلحة، فاطلقت النار على حشد من الناس. وحين ألف المتظاهرون جماعة منهم يتولون حفظ النظام أثناء سير المظاهرات وفى الاجتماعات التى تعقد أطلق عليهم أسم الشرطة الأهلية، وجعلت لأفرادها اشارات خاصة، توعدت السلطات البريطانية من ينتمى الى هذه الشرطة بالاعتقال والمحاكمة.

وفى فترة قصيرة ثبتت الثورة أقدامها فى كل نواحى القطر. وتميزت فى بعض الجهات بحوادث دموية ملحوظة : ففى ديروط ودير مواس هوجم قطار انجليزى مسلح وقتل من فيه من الضباط والجنود. وفى أسيوط ألقت الطائرات قنابلها على المدينة فأصابت بعض السكان، وقتلت آخرين مما أدى الى قدوم النجدات الانجليزية من القاهرة الى المدينة، ولكن بعد أن هاجمها الشعب ثلاث مرات فى طريقها.

على أن ثورة ١٩١٩ تختلف عن الثورة العرابية من حيث عدم اشتراك الجيش المصرى فيها - إذ أنه كان حينئذ تحت اشراف انجليزى وفى حالة سيئة لاتؤهله لأن يلعب دورا ايجابيا فى الحركة القومية بعد أن فرض المحتلون البدل العسكرى من الخدمة العسكرية نوعا من المذلة والامتهان.

ونتيجة لحرص القوات البريطانية على قمح الثورة بالشدة، مما ترتب عليه سقوط الضحايا من المصريين فى كل مكان، فان انجلترا - وقد فوجئت بنشوب الثورة أسرعت بتعيين اللورد اللنبى مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان وكان اللنبى أحد كبار القادة الانجليز ممن اكتسبوا

صيتا أثناء الحرب - فهو قائد حملة فلسطين وسوريا، ثم هو أيضا القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر منذ يونية ١٩١٧ وربما كان اختياره بالذات فى هذا الظرف راجعا الى تعليق الدوائر الانجليزية أهمية على سمعته العسكرية التى قد يكون لها أثرها فى اشاعة جو من الرهبة والاحترام يؤذن بتصفية الثورة. وقد كلف بأن يستخدم أقصى سلطته فى جميع المسائل الحربية والمدنية، وان يتخذ كل الاجراءات اللازمة لاعادة القانون والنظام، وأن يتصرف فى كل الأمور وفقا لما يتطلبه " استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع".

ووصل اللنبى الى القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩١٩ وفى التو أخذ على عاتقه تنفيذ الخطة التى رسمت له فى شئ من المرونة والمزج بين اللين والشدة كل فى موضعه. فهو يتوخى الصرامة مع الطلبة والموظفين، مهددا باغلاق المدارس وفصل كل من لايعود الى عمله أو دراسته. ثم يقابل الاعيان وأعضاء الوفد ويناشدهم مساعدته على اعادة الأمن والسكينة: فيؤكد له هؤلاء أن الثورة ترجع الى الاستياء العام الناتج عن منع المصريين دون غيرهم من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح. وأعلن شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية وبطريرك الأقباط وشيخ مشايخ الطرق الصوفية ورئيس المحكمة الشرعية ونقيب الأشراف وعدد من الوزراء الذين ولوا الحكم فى ظل الاحتلال وبعض أعضاء الوفد وكبار الملاك - بناء على طلب اللنبى والسلطان فؤاد - بيانا حثوا فيه الشعب على التزام الهدوء والسكينة وعدم الاعتداء على الاملاك أو قطع المواصلات. وزكى اللنبى لحكومته اطلاق سراح سعد زغلول وزملائه والسماح لهم بالتوجه الى باريس. ولم تمانع الحكومة البريطانية فى ذلك بعد أن اتخذت عدتها لكى يرفض المؤتمر سماع مطالب مصر.

وبعد أن أطلق سراح سعد وزملائه وسمح لهم بالتوجه الى باريس عاد حسين رشدى الى تولى الوزارة فى ٩ ابريل (أى بعد نشوب الثورة بشهر واحد) ولكنه لم يبق فيها طويلا بعد فشله فى اقناع الموظفين بالعودة الى العمل، وتضامنهم مع العمال من جديد مما أدى الى تجدد الاضطرابات. وظلت مصر منذ ذلك الوقت حتى صدور تصريح فبراير تحكمها وزارات إدارية لاتجد تأييدا من الشعب - بل أن بعض اعضائها تعرضوا لمحاولات الاغتيال مما أدى الى اغراء الوزراء بالمكافآت والمعاشات للبقاء فى الحكم.

ولما قلت مظاهر العنف التى اتسمت بها الثورة فور قيامها ، رأت انجلترا أن الوقت قد حان لتحقيق الشطر الثانى من التعليمات التى كلف اللنبى بتنفيذها ٠ أى "استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع" ولكى يتسنى لها ذلك قررت أن تحقق أسباب سخط المصريين، فرأت ارسال بعثة يرأسها اللورد الفرد ملنر وزير المستعمرات الذى كان من رجال الاحتلال القدامى. فقد كان ملنر مستشارا ماليا للحكومة المصرية فى أوائل عهد الاحتلال، ثم ألف كتابا عن "انجلترا ومصر" كان فى طليعة الكتب التى أوضحت سياسة الاحتلال. ورغم أن التفكير فى ارسال البعثة الى مصر قد بدأ منذ الشهور الأولى التى تولى فيها اللنبى مهام منصبه، فانها لم تحضر الى مصر إلا فى نوفمبر ١٩١٩ حيث بقيت حتى مارس من العام التالى. وكانت مهمة بعثة ملنر أن تحقق أسباب الاضطرابات التى نشبت وأن تقدم تقريرا عن حالة مصر وعن شكل القانون النظامى الذى يعد- تحت الحماية- خير دستور "لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم التقدم والرقى ولحماية مصالح الأجانب.

وفى أوائل سبتمبر ١٩١٩ صدرت الأوامر الى المصالح الحكومية ودواوينها باعداد التقارير والبيانات والاحصاءات اللازمة للجنة حين

وصولها الى البلاد، وفى ٢٢ سبتمبر أعلن تأليفها رسميا فى لندن. ومن أوائل اكتوبر قامت مظاهرات الاحتجاج عليها فى القاهرة والاسكندرية وفاضت الصحف بسيل من الرسائل متضمنة الاحتجاج عليها ومقاطعتها. وفى ٢٤ اكتوبر قامت مظاهرة شعبية فى القاهرة تهتف لمصر، وتنادى بسقوط لجنة ملنر اذا جاءت الى مصر، وفى نفس اليوم والأيام التالية حدثت مظاهرات عنيفة فى الاسكندرية تصدى لها البوليس، مما أعاد الى المدينة حالة الثورة التى شهدتها فى شهر مارس ١٩١٩. وفى ١٤ نوفمبر نشرت دار الحماية بلاغا رسمياً أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية - فرد الحزب الوطنى على ذلك بمبدئه المشهور " لامفاوضة إلا بعد الجلاء" وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام.

وعلى أثر صدور بلاغ دار الحماية قامت المظاهرات فى القاهرة ومالبثت أن عمت أحياء المدينة هاتفة بالاستقلال وسقوط لجنة ملنر. ومالبثت المظاهرات أن عمت أرجاء القطر من جديد متسمة بطابع العنف الذى أتسمت به الثورة منذ بدايتها، مما أدى الى ازدياد عدد الضحايا. ثم اضرب المحامون لمدة أسبوع احتجاجا على قرب مجئ اللجنة واستأنفت السلطة العسكرية حركة القبض والاعتقال، وأصدرت دار الحماية منشورا يحذر من التحريض على المظاهرات، وحددت كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أى عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الاخلال بالنظام بالمحاكمة أمام المحكمة العسكرية. ووصلت اللجنة يوم ٧ ديسمبر الى بورسعيد، ثم انتقلت بقطار خاص الى القاهرة، يتقدمه قطار كشاف لحراسته وتحرسه فى الجو خمس طائرات حربية - ولم يعلن عنها فى الصحف إلا بعد وصولها الى العاصمة. ولم يكد يذاع نبأ وصولها حتى هاجت القاهرة - ففى يوم ٨ ديسمبر أضرب الطلبة من جديد، وفى اليوم التالى قام الطلبة

والجمهور بمظـاهرات عدة فـى نواحـى القـاهرة وتعددت المظـاهرات فـى الأيام التالية. وانهالت البرقيات ورسـائل الاحتجـاج علـى اللجنـة مـن شـتى انحـاء القطـر، واحتجـت الـهيئات السياسـية والمجـالس والمديريـات علـى قدومها. وقامت المظاهرات فى الاسكندرية وكثير مـن العواصـم، وأضـرب المحامون وتظاهرت النساء وكان سبل الاحتجاجات واعلان مقاطعة اللجنـة يتدفق على الصحف، فـأصدرت ادارة المطبوعـات بلاغـا يـوم ١٨ ديسـمبر يتضمن تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضـى الأحكـام العرفيـة اذا هـى نشـرت أعمالا أو آراء سياسية موجهة الى السلطات البريطانية مـالم يصـادق عليـها الرقيب.

وكـان السـلطان فـؤاد ووزراؤه هـم المصريـون الوحيـدون الذيـن اتصلوا بالبعثة بعد وصولها. ولكنـهم - مـن ناحيـة أخـرى- كـانوا يعاملونـها بتحفظ واضح ويرفضون أن يبدوا لها آراءهم. وممـا زاد فـى صعـاب لجنـة ملنر عدم توقيع معاهدة الصلح مـع تركيـا. فقـد اسـتطالت المفاوضـات دون الوصول الى نتيجة ما، مما كان أثره فـى اتجاهـات المصرييـن وكـان ملـنر ذاته يتوخى الى معرفة تأثير مثل هذه المعاهدة - حين توقيعها - على وضـع مصر. ومن ناحية أخـرى نجد أن اللنبـى كـان يـرى أن تتنـازل تركيـا عـن سيادتها على مصر وأن تعترف بالحماية نتيجة لانهزامها فـى الحـرب، ممـا يقوى مركز انجلترا فى مصر.

أما سعد وزملاؤه ومن انضم اليهم من أعضاء الوفد فإنهم بقـوا فـى باريس حيث ظل مؤتمر الصلح منعقدا ستة أشهر قضى الوفد قرابـة نصفـها بجـواره دون أن يتمكـن رجالـه مـن الاتصـال بـه أو بأعضائـه خـارج الاجتماعات. وحين وضـع مشـروع معـاهدة الصلـح احتـوى اعترافـا دوليـا بالحماية البريطانية على مصر، ووقعته المانيا والمجر والنمسا، علـى حيـن أن فرنسا واليونان والبرتغال وروسيا وبلجيكا والصرب كـانت، قد اعـترفت

بالحماية أثناء الحرب. كما وقعت الدول المنتصرة، ومنها الولايات المتحدة، هذا الاعتراف الدولى بالحماية. وفشلت بعثة محمد محمود الى أمريكا التى كان المقصد منها أن يفيد لمصر شيئا من النزاع القائم بين الرئيس ولسون والكونجرس حول التصديق على معاهدة الصلح مع المانيا.

كل هذا أدى الى زعزعة الثقة فى نفوس أعضاء الوفد فى باريس، حتى قيل صراحة فى جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ أن مهمة الوفد قد انتهت وأن الأمل فى الحصول على الاستقلال لم يبق، وأن عملهم بات لايعدو تنظيم الهزيمة والى فشل الوفد فى باريس يعزى قبوله الاتصال بلجنة ملنر بعد رجوعها الى لندن. وكانت اللجنة قد أدركت من مقامها بمصر ضرورة الغاء الحماية واستبدالها بمعاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد انجلترا بالدفاع عن سلامتها واستقلالها - بأن تسترشد لانجلترا حق ابقاء قوة عسكرية فى أرض مصر محافظة على سلامة مواصلاتها الامبراطورية، ويكون لها نصيب من الرقابة على التشريع المصرى والإدارة المصرية فيما يتعلق بالأجانب للمحافظة على كل المصالح الأجنبية المشروعة. كما رأت اللجنة ألا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الشعب نيابة حقيقية - أو أن تكون الجمعية التشريعية المعطلة، والأفضل أن تكون هيئة جديدة تنتخب لهذه الغاية. وأرسلت اللجنة من يتصل بالوفد فى باريس ويدعوه الى لندن للمفاوضة. وفى أوائل يونيه ١٩٢٠ توجه الوفد الى لندن حيث بدأت المفاوضات بينه وبين لجنة ملنر.

وكان ملنر يعتقد أن المصريين يعترضون على اسم الحماية، ولكنهم لايعترضون على مؤداها، على اعتبار أن الرجال الثلاثة الذين قابلوا ونجت والذين طلبوا من انجلترا أن تعترف باستقلال مصر أبدوا استعدادهم - باسم مصر - لعقد محالفة بين البلدين تتعهد كل بمقتضاها أن تعاون فى الدفاع عن الأخرى اذا نشبت الحرب، وعلى هذا الأساس تقدم ملنر

بمقترحاته التى واجهها الوفد بمقترحات أخرى. ثم صدرت فى النهاية مذكرة مشتركة قال لملنر أنها أقصى ماتستطيع انجلترا التنازل عنه. هذه المذكرة لم تكن اتفاقا بين البلدين، بل لم تعد أن تكون قاعدة لتسوية المسألة المصرية بشكل مقبول، وهى فى الواقع أساس لكل المفاوضات التى دارت بين البلدين حتى عام ١٩٣٦ حين أمكن توقيع المعاهدة المرجوة تحت ضغط الموقف الدولى.

وفى خلال مفاوضات سعد زغلول - ملنر لعب عدلى يكن دورا هاما. ويذكر لورد لويد ان عدلى يكن كان مبعوثا غير رسمى للاتصال بسعد زغلول، وان يكن عدلى فى الواقع مبعوث الوفد للاتصال بملنر. وقد أكد عدلى فى مصر لملنر ضرورة مفاوضة الوفد فى باريس واقنع لجنة ملنر بأن الوفد يمثل الأمة وليس - كما اعتقدت اللجنة- لايمثل سوى نفسه. فقد اجتمع الوفد فى باريس أثناء وجود لجنة ملنر بمصر وأثناء مقابلات ملنر مع عدلى وزملائه وبحث المسألة بحثا مستفيضا بناء على الأخبار التى وردت عليه من لجنة الوفد بالقاهرة من عدلى وزملائه ومن كثيرين آخرين. وتناقش فى الأمر وتقرر باجماع الآراء - بما فيها رأى سعد - أن يطلبوا من عدلى عمل مايلزم للتيام بالمفاوضات مع وقوف الوفد خارجا عنها موقف الحياد. وقد أرسل الوفد تلغرافا بهذا القرار الى عدلى الذى أبى أن يقوم بعمل لايشترك فيه الوفد أو يؤيده على الأقل - فعادلى كان باستمرار يحافظ على المكانة التى جعلتها الأمة لوفدها. وكانت اللجنة لاتميل فى بداية الأمر الى الاعتراف بقوة الوفد ولا بأنه يمثل الأمة - ولكنها أخذت تتحول عن رأيها ازاء ماكانت تسمعه من عدلى وزملائه. ثم سافر عدلى الى باريس وأخذ يقرب مسافة البعد بين الوفد ولجنة ملنر، وطلب الى ملنر ولجنته أن تفاوض الوفد فى باريس - ولكن كثرة عمل ملنر باعتباره وزيرا للمستعمرات وغيابه عن لندن جعلاه يطلب الى عدلى أن يكون

اجتماع لجنته بالوفد فى لندن. وهكذا كان عدلى هو الذى فتح باب المفاوضات بين الطرفين. وحين بدأت المفاوضات فى لندن كان عدلى هو واسطة التعارف بين سعد وملنر.

ولقد نص مشروع سعد زغلول - ملنر على عقد محالفة بين مصر وانجلترا تعترف فيها مصر بحاجة انجلترا الى حماية مصالحها الخاصة ومسئوليتها بخصوص ضمان مصالح الجاليات الأجنبية، وذلك فى مقابل مساعدة انجلترا لمصر فى حماية نفسها، على أن تقدم لها مصر كل المساعدات فى داخل حدودها حتى فى الحالات التى لاتتأثر فيها سلامة مصر. وكان من المتفق عليه أن تنص المعاهدة المرجوة على النقاط الخاصة الآتية:

أولا : حق مصر فى أن يكون لها تمثيل سياسى فى البلاد الأجنبية.

ثانيا : حق انجلترا فى أن تبقى قوات على الأراضى المصرية.

ثالثا : موافقة انجلترا على اختيرا مستشار مالى.

رابعا: موافقة انجلترا على اختيار مستشار قضائى.

خامسا: حق انجلترا فى التدخل لحماية الأجانب من تطبيق القوانين التى كانت الامتيازات الأجنبية تحتم موافقة الأجانب عليها.

سادسا: أن يكون لممثل انجلترا مركز خاص فى البلاد.

سابعا: موافقة انجلترا على انهاء خدمات الموظفين الانجليز والأجانب خلال عامين من تطبيق المعاهدة.

أما المشروع ذاته فقد نص على تعديل الامتيازات الأجنبية وجعلها أقل اضرارا بمصالح البلاد، على أن تنتقل الى الحكومة الانجليزية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات. أما وجود القوات البريطانية فى مصر فانه لم يكن ليعتبر احتلالا عسكريا. وأما الدستور المصرى الذى يتضمن أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين

أمام الهيئة التشريعية فقد نص على أن يعهد بوضعه الى جمعية تأسيسية. كما نص على اطلاق الحريات لجميع الأشخاص وعلى حماية حقوق الأجانب. أما السودان الذى كانت انجلترا قد أعدت العدة لضمه الى امبراطوريتها الأفريقية منذ اتفاقيتى ١٨٩٩ فانه بقى خارجا تماما عن دائرة الاتفاق، بشرط أن تضمن لمصر مصالحها فى مياه النيل.

وأرسل سعد مشروع الاتفاق الى الأمة، كما أرسل بيانا يذكر فيه أنه مع اعتقاده أن المشروع غير واف بالمطالب المصرية: إلا أنه "يشتمل على مزايا لايستهان بها وان زملائه فى المفاوضة لم يشاءوا رفضه على اعتبار أن الظروف الدولية قد تغيرت وأن مصر لم يعد لها سند، وان انجلترا قد انفردت بالقوة، وأن الأمة لا تستطيع متابعة المعارضة والمقاومة - ومن ثم مااقترحه هو وزملائه من حيث عرضه على الأمة مفضلين ذلك على رفضه من أساسه. وحين فرض المشروع على الأفراد والهيئات أشار فريق وبخاصة الحزب الوطنى برفضه رفضا تاما وحبذ فريق قبوله. ولكن الاتجاه العام كان أميل الى قبوله بعد تعديله على أساس "تحفظات" تحد من تدخل انجلترا فى شئون مصر بعد عقد المعاهدة وتلغى كل ماتشتمل عليه من تقييد استقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لذلك.

ورفضت لجنة ملنر هذه التعديلات على اعتبار أنها فتح لباب المفاوضات من جديد. وتمسك الوفد بعدم الدخول فى المفاوضات إلا على أساس التحفظات التى أبدتها الأمة لأن المفاوضين المصريين شاءوا ألا ينتحروا على حد تعبير سعد فى موقف من مواقفه الخطابيه. ووقفت المفاوضات عند هذا الحد. وعاد أعضاء الوفد الى باريس حيث لم تلبث بينهم الخلافات التى تطورت الى مالا تحمد عقباه وتركت أثارها الباقية فى الحياة السياسية المصرية .

وكان اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر من أوائل من انسحبوا من الوفد وهو فى باريس، مما أدى الى فصلهما فى النهاية. ويبرر صدقى خروجه بأنه لم يكن يميل الى تحكيم العواطف، بل الى الاتجاه نحو الواقع المفيد والوصول الى النتائج. وحين رجع الى مصر ووجه بحملة من التشهير والرمى بالخيانة، وهتفت الجماهير بسقوطه على اعتبار أنه يهدف الى بيع مصر للانجليز وكذلك الحال بالنسبة إلى ابى النصر. ويقول محمود أبو الفتح الذى كان مرافقا للوفد فى باريس بصدد رمى صدقى وأبى النصر بالخيانة: "يقال أن أبو النصر أخذ عليه ارسال خطابات لأصدقاء له بمصر وردت فيها عبارات عدها سعد ماسة به. ومهما يكن الأمر فمبلغ بحثى وعلمى أنه لاصحة مطلقا للاشاعات الغريبة التى نشرت عند عودتهما عن اتصالهما بالسفارة البريطانية أو نحو ذلك من تهم الخيانة الشنيعة. ولاجدال أنهما كانا مخلصين فى جهودهما كبقية رجال الوفد، وكانا يخدمان القضية بكل اخلاص ونشاط - الأول بخبرته السياسية ومقدرته العظيمة ومعرفته بأساليب الأوساط السياسية والرسمية، والثانى بصلاته الكثيرة فى الدوائر المختلفة منذ كان أستاذا للغة العربية بكلية اللغات الشرقية بباريس ونعود الى تفصيل هذا الخلاف فى موضعه".

على أن الحكومة الانجليزية لم تشأ أن تقف المفاوضات عند الحد الذى انتهت اليه، خاصة وأن لجنة ملنر فى تقريرها النهائى عن المباحثات قد استشفت أن المصريين وان اتفقوا فى الأهداف القصوى، انما يختلفون فى اسلوب تحقيقها. ويبدو أنها علقت أهمية على عدلى يكن ورشحته ليكون الزعيم المصرى الذى يقبل التسوية فى جوهرها بعد الوساطة التى قام بها بين لجنة ملنر والوفد ومابذله من جهد أثناء المفاوضات للتوفيق بين الطرفين. وفى ٢٦ فبراير ١٩٢١ أبلغت السلطان فؤاد برغبتها فى تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للوصول - إذا أمكن الى

استبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لانجلترا وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأماني المشروعة لمصر والشعب المصرى. وفى أواسط مارس عرضت الوزارة علىعدلى فقبلها على أن يكون هدفه المباشر استئناف المفاوضات.

وسميت وزارة عدلى "بوزارة الثقة" التى كان سعد قد دعا الى تأليفها وتمت مقابلة الشعب لها بالابتهاج والبرقيات والوفود التى وردت عليها من كل ناحية معبرة عن ثقة الجميع. فقد سبق أن وجد التفاهم بين عدلى وسعد فى عام ١٩٢٠ حول المفاوضات وتأليف وزارة برياسة عدلى تتولى وضع الدستور ثم تباشر المفاوضة على أن يكون الوفد خارجها، وعلى أن يعود أعضاؤه الى مصر بعد تأليفها ليكونوا - على حد قول سعد - قريبين من عدلى " يعملون على تنوير الافهام وصيانة الرأى العام من خطرات الأوهام التى لايقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها وتسليطها عليه إلا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة". كذلك كان عدلى قد اتفق مع الوفد حين بدء تأليفه على أن يذهب مع رشدى الى لندن لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا إذا لم تنجح جهود الوفد لدى مؤتمر الصلح فى الاعتراف باستقلال مصر وبجلاء الانجليز عنها. وسوابق عدلى هذه وتقديره للمسئولية هما اللذان حملاه على تلبية نداء الوفد والسفر الى باريس ثم التوسط بين الوفد ولجنة ملنر بصدد المباحثات. ويذكر أسماعيل صدقة أن عدلى كان سياسيا حكيما، ذا إرادة قوية وهمة عالية، وكانت صفته الكبرى اتزانه وصحة حكمه على الأشياء، لأنه كان كثير التفكير يوازن بين كل الاعتبارات إذا شرع فى اتخاذ قرار فى أى موضوع.. هذا الى نزاهته وقدرته الكبيرة على التوجيه والإرشاد، وكان يؤثر العمل المفيد الهادى بعيدا عن التأثر بالعواطف أو الاندفاع مع أهواء الجماهير، وقد ذكر عدلى فى خطاب تأليفه الوزارة أنه سيدعو الوفد - برياسة سعد زغلول

للاشتراك فى المباحثات، وأن الأمة سيكون لها - على لسان ممثليها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق، وان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير الدستور. وعرض عدلى على سعد الاشتراك فى المفاوضات فجاء رد سعد - وكان لايزال فى باريس - أنه سيحضر الى مصر. وفى ٤ ابريل وصل سعد الى الاسكندرية حيث استقبل بها وبالقاهرة فى اليوم التالى استقبال الأبطال.

الفصل الثامن

الإسكندرية منذ الاحتلال البريطانى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م

يشكل تاريخ مدينة الإسكندرية منذ الاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ م وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م مرحلة هامة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، انعكست على مدينة الإسكندرية كل الأحداث الهامة التى شهدتها مصر خلال هذه المرحلة ، وتأثرت بها ، كما كان للإسكندرية أثرها الفاعل فى تلك الأحداث . وقد انتقلت مصر عبر هذه المرحلة من حكم الخديوية تحت السيادة العثمانية وتعرضها للتدخل الأوروبي الاستعمارى الذى وصل إلى الاحتلال الفعلى فى سنة ١٨٨٢م، لتتحول بعد قرابة سبعين عاما حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م إلى بزوغ فجر عهد جديد سقط فيه النظام الملكى وأعلن النظام الجمهورى، كما نالت مصر استقلالها وحريتها .

وقد شهدت هذه المرحلة قيام الثورة العرابية التى كانت تعبيرا عن رغبة الجيش والشعب فى مصر فى التخلص من الظلم والاستبداد والتدخل الأجنبي فى شئون البلاد. كذلك شهدت تلك المرحلة تجدد الحركة الوطنية المصرية على يد مصطفى كامل عقب إخماد الثورة العرابية وتحكم الاحتلال البريطانى فى مقدرات البلاد. وكان للإسكندرية دورها الفعال آنذاك حيث ألقى مصطفى كامل بالإسكندرية فى سنة ١٨٩٦م خطبته الأولى ضد الاحتلال. كما شهدت الإسكندرية أحداث الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م - ١٩١٨م) حيث رزحت البلاد تحت وطأة الأحكام العرفية طوال فترة الحرب، و ما أعقبها من قيام ثورة ١٩١٩م، التى شاركت فيها

الإسكندرية بكل فعالية واقتدار، واستجابت بريطانيا في أعقابها لبعض المطالب المصرية بشروطها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م. كما تعرضت الإسكندرية لضغوط الاحتلال البريطاني في فترة ما بين الحربين العالميتين على الرغم من عقد المعاهدة البريطانية المصرية في سنة ١٩٣٦م التي حاولت من خلالها بريطانيا أن تمهد الموقف في مصر لدخول الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م - ١٩٤٥م) ورفعت بعدها الأحكام العرفية في أكتوبر ١٩٤٥م و تنفست البلاد الصعداء .

و قد شهدت الإسكندرية مولد جامعة الدول العربية حيث عقد فيها "بروتوكول الإسكندرية" الخاص بمشروع الجامعة العربية في ٧ أكتوبر ١٩٤٤م. بل أن الإسكندرية طالبت مع مصر كلها بالجلاء، حيث قررت المنظمات الشعبية تحديد يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦م للقيام بإضراب عام وأطلق على هذا اليوم " يوم الجلاء " وأنزل شعب الإسكندرية العلم البريطاني من على سارية فندق "اطلانتك" الذي كان يقيم فيه رجال البحرية الإنجليزية، و تصدوا لرصاص الإنجليز فيما عرف " بيوم الشهداء" في ٤ مارس سنة ١٩٤٦م.

كما كان للإسكندرية دورها الفاعل في الدفاع عن القضية الفلسطينية حيث عقد " بجامعة فاروق الأول" (جامعة الإسكندرية حاليا) في ١٩ يناير سنة ١٩٤٨م مؤتمر مزق فيه الطلاب صور الملك فاروق، وأشعلوا فيها النار، و ساروا في مظاهرة كبيرة، كانت أول هجوم سافر ضد الملكية. وعندما ألغت مصر معاهدة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١م فقد أيدت الإسكندرية هذا القرار. كذلك عندما أدى تدهور الحياة السياسية في مصر إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، فقد كانت الإسكندرية في مقدمة المؤيدين للثورة، حيث صدرت من جامعتها أول برقية تأييد. و بذلك تنتقل الإسكندرية ومصر كلها في نهاية تلك المرحلة إلى ميلاد عهد جديد للحركة

الوطنية المصرية حل فيه النظام الجمهورى محل النظام الملكى، وتحقق فيه لمصر الحرية والاستقلال. وسوف نتتبع فيما يلى بإيجاز ابرز أحداث تلك المرحلة فى الإسكندرية منذ الاحتلال البريطانى لمصر وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

مقاومة الإسكندرية لعدوان الأسطول البريطانى :

يعتبر يوم الثلاثاء الموافق الحادى عشر من يوليو سنة ١٨٨٢م من الأيام المشهودة فى تاريخ مصر بوجه عام، و تاريخ مدينة الإسكندرية بوجه خاص. إذ شهد هذا اليوم قيام بوارج الأسطول البحرى البريطانى بالعدوان على مدينة الإسكندرية، و ضربت بمدافعها حصونها المختلفة، مما مهد السبيل إلى بدء مرحلة خطيرة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وهى مرحلة الاحتلال البريطانى التى امتدت بين عامى (١٨٨٢م – ١٩٥٤م). و فى هذا اليوم المشهود قام الجيش المصرى المرابط فى هذه الحصون بواجبه الوطنى فى الدفاع عنها بكل بسالة وشجاعة حتى النفس الأخير، و سانده فى ذلك شعب الإسكندرية بكل طاقاته وإمكاناته، وظهرت بطولات رائعة بين صفوف الجيش والشعب فى مقاومة هذا العدوان، وحال دون النصر يومها الفارق الهائل فى العتاد و السلاح بين المعتدى والمعتدى عليه .

و كانت مصر تشهد آنذاك قيام الثورة العرابية بكل ما كانت تعبر عنه من رغبة الجيش والشعب فى التخلص من الظلم والاستبداد ومن التدخل الأجنبي فى شئون البلاد. وكانت الأمور قد تأزمت بين العرابيين والخديوى توفيق وخاصة بعد المظاهرة الوطنية التى قام بها الجيش المصرى بقيادة احمد عرابى فى التاسع من سبتمبر سنة ١٨٨١م. إذ انتهزت الدولة العثمانية هذه الفرصة للتدخل فى شئون مصر آنذاك

للانتقاص مما تتمتع به من الامتيازات التى حصلت عليها فى عهد الخديوى إسماعيل. و لهذا أرسلت لجنة تحت إشراف على نظامى باشا سر ياور السلطان عبد الحميد لدراسة الأوضاع القائمة فى مصر، وقد وصلت إليها فى السادس من أكتوبر سنة ١٨٨١ م ومرت بالإسكندرية ثم اتجهت إلى القاهرة. غير أن إنجلترا وفرنسا اعتبرتا أن مجيء اللجنة العثمانية تدخل فى شئون مصر الداخلية لا تقره الفرمانات، مما دفعها إلى الاتفاق على أن ترسل كل منهما بارجة إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية للضغط على السلطان العثمانى، بحيث لا تغادر الميناء إلا بعد رحيل اللجنة العثمانية. ولا شك أن هذا الحادث يعتبر تهديدا غير مباشر للإسكندرية ويظهر مدى الضعف الذى وصلت أليه الدولة العثمانية آنذاك.

وفى أثناء الخلاف بين الخديوى توفيق ووزارة محمد محمود التى تألفت فى الخامس من فبراير سنة ١٨٨٢م، والتى سينتهى هذا الخلاف باستقالتها، فضلا عن انتهاء الدورة البرلمانية لمجلس النواب الذى سبق له أن اقر الدستور فى السابع من فبراير من نفس السنة، وأعقبته فترة تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة، ولم تكد تنتهى الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء وأخذت الأحداث تتوالى على البلاد. وكانت الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية قد استقبلت إعلان الدستور بالسخط والاستياء وبدت هذه المظاهر على شدتها من الرقيبين الأوروبيين الذين أرسلا معا مذكرة مشتركة إلى قنصليهما فى السادس من فبراير فى السنة المذكورة، أى عقب تولى البارودى بيومين، وقبيل أعلان الدستور بيوم واحد، اعترضا فيه على هذا الانقلاب، وتجلت فى مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستورى بأكمله، و النقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وتحريض حكومتهما على محاربة هذا النظام ومواجهه الثورة.

وكانت التقارير التى تصل إلى وزارتى الخارجية الإنجليزية والفرنسية من مصر مفعمة بالتشاؤم، وتبالغ فى وصف سوء الحالة هناك . فمثلا " ادوارد مالت " قنصل إنجلترا فى مصر، كن كثير التحدث عن الفوضى التى ضربت اطنابها فى البلاد من وجهه نظرة، ويصف سيطرة الجيش المصرى على كل الأمور. بما ينذر بالخطر الشديد على المصالح الأوروبية بصفة عامة، والمصالح الإنجليزية بصفة خاصة. وكان يحض حكومته على انتهاز فرصة هذه الفوضى لحل المشكلة المصرية حلا نهائيا حاسما. هذه الصورة القاتمة التى رسمها " مالت " كانت ذات اثر كبير فى توجيه السياسة الخارجية الإنجليزية. ولم يكن موقف المراقبين الإنجليزى والفرنسى بمختلف عن موقف " مالت " فكلاهما كانا يريان فى نمو الرأى العام المصرى و المطالبة بالنظم النيابية خطرا كبيرا على المصالح الأوروبية يهددها من أساسها .

وعندما زاد الخلاف حدة بين الوزارة المصرية والخديوى توفيق وتحدت الوزارة سلطة الخديوى و دعت مجلس النواب إلى الاجتماع دون أمره، فقد اعتبرت إنجلترا وفرنسا هذا العمل تهديدا لمصالحهما الحيوية بمصر وقررتا إرسال أسطولهما إلى الإسكندرية على اثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف الذى اعتبر من جانبهما ثورة من قبل العرابيين تستدعى التدخل. وقد أفضى " لورد جرانفيل " وزير خارجية إنجلترا آنذاك بهذه الفكرة فى اليوم الثانى عشر من مايو سنة ١٨٨٢م إلى " مسيو بيسو " سفير فرنسا فى لندن بأن الحاجة ماسة للقيام بمظاهرة حربية فى مياه الإسكندرية، وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية، و سوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الأخطار التى يتعرضون لها، ولم تكن هذه سوى حجج مصطنعة تخفى الغرض الحقيقى وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح فى شئون مصر آنذاك، و قررتا التدخل العسكرى

المشترك علـى أن ترسـل كـل منـهما ست بـوارج إلـى ميناء الإسكندرية .
ويؤكد قائد الأسطول الإنجليزي " سيمور SEYMOUR " بأنه لم تكن لديه ولا لدى القائد الفرنسى البحرى اى فكرة فى ذلك الوقت عن إنـزال جنـود إلى مصر أو القيام بأعمال عسكرية.

وقد أدى تتابع وصول البوارج الإنجليزية إلى ميناء الإسكندرية إلى قلق الرأى العام المصرى واحدث هزة عنيفة فى أرجاء البلاد. وقد أخطـر قنصلا إنجلترا وفرنسا الخديوي توفيـق بصفـة رسـمية بنبأ وصـول بـوارج الدولتين إلى مياه الإسكندرية فى صباح الأربعاء السابع عشر من مايو سـنة ١٨٨٢م ، كما أعلن القنصل البريطـانى بـأن الأسطول الإنجليزي سيزور الإسكندرية زيـارة وديـة. و قـد اعتمـدت حكومـة العرابيين علـى هـذه التصريحات المضللة مـن قبـل القنصـل البريطـانى، فأرسل محمود سـامى البـارودى إلـى محـافظ الإسكندرية برقيـة هـذا نصـها: "سـتحضر إلـى الإسكندرية مراكب حربية أجنبية وحضورها هو بطريقة سليمة فلا يحصـل بجهتكم أدنى توهم ولا تشويش فكر. أن المودة والألفة بيـن حكومتنـا السنية وبين الدول المتحابة أكيدة ". و كـان مـن المفارقـات المحزنـة أن يقترن دخـول البـوارج الإنجليزيـة والفرنسـية مينـاء الإسـكندرية فـى يـوم الجمعـة التاسع عشر من مايو سنة ١٨٨٢م بإطلاق المدافع من طوابـى الإسكندرية تحية لها و تقديرا لزيارتـها. ومـا أن استقرت قـوة الدولتيـن البحريـة داخـل الميناء إلا وأخذتا تتدخلان تدخلا سافرا فى شئون البلاد، وتفرضان ما تـراه من حلول تتفق مع مصلحتـهما ووجهـة نظرهمـا. كمـا كـانت تلـك المطـالب مشفوعة بالتهديد والوعيد اعتمادا علـى ضعـف الدولـة العثمانيـة مـن جهـة، والخديوى توفيق من جهة أخرى ، وكذلك على خلو الإسكندرية من وسـائل الدفاع وضعف الجيش المصرى وقلة عدد جنود.

إذ قام القنصل الفرنسي في اليوم الثاني والعشرين من مايو ١٨٨٢م اى بعد وصول الأسطول الإنجليزى بيومين بزيارة محمد سلطان رئيس مجلس النواب حاملا إليه مطلب الحكومتين الإنجليزية والفرنسية باستقالة وزارة البارودى، وإخراج عرابى من مصر على أن تضمن له إنجلترا وفرنسا راتبه و رتبته وأوسمته، وتحديد إقامة على فهمي وعبد العال حلمى فى ريف مصر وتضمن لهما الدولتان رتبهما ومرتباتهما، وتسريح الجيش المصرى فلا يبقى منه سوى عدد قليل للمحافظة على الحدود الجنوبية. وهنا رفضت الوزارة المصرية هذه المذكرة على أساس أنها قد تضمنت مطالب فيها اعتداء على الفرمانات والمعاهدات الدولية، ولأن الوزارة ترى أن هذه المطالب متعلقة بمسألة سياسية عمومية، فالواجب عرض هذه المسألة على الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر آنذاك. ولهذا قام رئيس مجلس النظار ومعه وزير الخارجية بزيارة الخديوي توفيق وابلغاه قرار المجلس برفضه المذكرة وطلبا منه أن يتضامن مع حكومته فى رفضها. غير أن الخديوى أجابهما بأنه قد قبل مطلب الدولتين بالفعل، ومن ثم استقالت وزارة البارودى احتجاجا على مطلب الدولتين و على قبول الخديوى إياهما ، فقبل الخديوي استقالتهما وقد أدى الموقف بين الحكومة التى تدافع عن حقوق مصر ومكانتها وبين الخديوي إلى هياج الرأى العام المصرى واشتد السخط على الخديوي ، وارتفعت الأصوات فى كل مكان بالدعوة إلى خلعة عن عرش البلاد .

و تجدر الإشارة إلى أن الإسكندرية كان لها موقف حازم فى تأييد الثورة العرابية بكل ما كانت تعبر عنه من رغبة الجيش والشعب فى التخلص من الظلم والاستبداد ومن التدخل الأجنبي فى شئون البلاد، و ذلك قبل أن يضرب الأسطول البريطانى المدينة فى الحادى عشر من يوليو سنة ١٨٨٢م . ولهذا فإن الخديوي توفيق بعد أن استند على مذكرة إنجلترا

وفرنسا للإطاحة بوزارة البارودى والتخلص منها بمساعدة القوى الأجنبيـة، أصر على قبول مطلب الدولتين فى ضرورة إبعاد عرابى عن البلاد، فإن موقف الإسكندرية الحازم وتهديد قوات الجيش والبوليس بالمدينة فى برقية بعثوا بها إلى الخديوي، بأنهم لا يرضون عن عرابى بديلا، وانه إذا مضت اثنتا عشرة ساعة ولم يعد عرابى إلى منصبه أصبحوا غير مسئولين عما يترتب على هذا الرفض من نتائج، فقد أدى هذا الإنذار الصريح من قوات الإسكندرية إلى الإحجام عن تنفيذ مطلب الدولتين، واضطر الخديوي توفيق بعد رفضه الأول إبقاء عرابى ناظرا للجهادية أن يوافق على إبقائه، وان يستجيب أيضا لذلك تحت ضغط عدد من النواب مؤلف من سلطان باشا، وحسن باشا الشريعى، وسليمان باشا اباظه ، واصدر أمرا إلى عرابى فى الثامن و العشرين من مايو سنة ١٨٨٢م بإعادته إلى نظارة الجهادية .

و بعد استقالة وزارة البارودى وجدت إنجلترا وفرنسا ضرورة التدخل فى شئون مصر بالقوة إذا أرادتا المحافظة على نفوذهما السياسى ومركزهما الاقتصادى ، وكان وجود الأسطوليين الإنجليزي والفرنسى فى مياه الإسكندرية مثيرا للقلق والاضطراب فى النفوس، فتدخل الدولتين السافر جعل الاهالى يوجسون خيفة من غدرهما، كما أن وجود عرابى على رأس الجهاز الحربى للبلاد لم يكن من عوامل الاطمئنان بالنسبة للدولتين وللرعايا الاجانب على السواء. و فى هذا الجو المضطرب المشحون بالشائعات والأراجيف اخذ الاجانب ينزحون من داخل البلاد ويتدفقون على الإسكندرية ليكونوا فى حمى البوارج الحربية الإنجليزية من ناحية، وعلى مقربة من الميناء من ناحية اخرى، حتى إذا ما تأزمت الأمور وخشى الاجانب على أرواحهم و ممتلكاتهم أمكنهم أن ينزلوا إلى البحر عائدين إلى بلادهم. و كان من الطبيعى فى هذه الظروف المضطربة أن يتوجس الاجانب شرا من المصريين، كما أن المصريين بدورهم كانوا حانقين على

هؤلاء لما جروه على البلاد من تدخل أجنبي، فلولاهم لما أتت سفن إنجلترا و فرنسا تتهددهم. كما أن الاجانب لم يكونوا بعيدين عن الشبهات فاظهر بعضهم روحا عدائية ازاء أهل الإسكندرية، ولم يفعلوا هذا من تلقاء أنفسهم بل كانت تشجعهم السلطات الأجنبية المسئولة، فالقنصلية الإنجليزية كانت تقوم بتوزيع الأسلحة والذخيرة على رعاياها تحسبا لوقوع اى صدام بين الوطنيين والأجانب.

و كانت قد تألفت وزارة راغب باشا فى اليوم العشرين من يونيو سنة ١٨٨٢م و لم يكن فى استطاعة وزارة اخرى إنقاذ البلاد من الأزمة التى تعانيها ومنع التدخل الأوروبي فقررت الدول الكبرى عقد مؤتمر دولى فى الأستانة ينظر فى أمر مصر دون أن تستشار مصر فى ذلك و دون أن تأبه الدول لمشيئة الباب العالى. وكانت الدولة العثمانية فى ذلك الوقت مستعدة لأن تأخذ على عاتقها مسألة حفظ النظام وتهدئة الخواطر، فمصر فى نظرها لا زالت ولاية عثمانية، وإن كانت تتمتع بمركز ممتاز، وهى تريد أن تستفيد من تعقد الموقف فى مصر لصالح الدولة الخاص. ومن المرجح أن الإنجليز كانوا يميلون فى أول الأمر بعض الميل إلى تعضيدها، فى وقت كان فيه الموقف السياسى فى وادى النيل معقداً تعقيداً شديداً. غير أن " فريسنه" وزير خارجية فرنسا كان يناهض فكرة تدخل الدولة العثمانية فى مصر عن طريق إرسال جنود عثمانيين إليها، ولهذا رأى من الأفضل مناقشة مسألة مصير مصر فى مؤتمر دولى فى الأستانة. غير أن فكرة عقد مؤتمر دولى فى الأستانة لم ترق لدى السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى الذى كان يرى الخطر فى جعل مسألة مصر مسألة دولية، فهذا يؤثر بالضرورة على تبعيتها للسيادة العثمانية. كما خشى السلطان فى نفس الوقت من تقدم الشعور بالحرية فى مصر، فأسرع بارسال بعثة درويش باشا إلى مصر للتحقيق فى أمورها، ورفض الاشتراك فى المؤتمر

على أن مجئ الأسطولين الإنجليزى والفرنسى إلى مياه الإسكندرية لم يكن باعثا على انتشار السكينة فى البلاد أو اطمئنان الأهالى، إذ كان من الطبيعى أن تقوم نتيجة لذلك مظاهرات عديدة وسخط عام على الأجانب. واستدعى الموقف أن يمسك عرابى بزمام الحكم فى البلاد، وأن يعمل على الاتصال بالسلطان العثمانى ليساعده فى إنقاذ البلاد، وأخذ يستعد للدفاع عن كيانها، وانتشرت الأراجيف من كل جانب، وشاعت الإشاعات التى تقول بأن السفن الأجنبية المرابطة فى مياه الإسكندرية تنوى القيام بأعمال حربية تهدد استقلال البلاد، وأخذ الفزع من الأجانب كل مأخذ، فبدأوا يهاجرون من مصر، وازداد اللاجئون إلى السفن الإنجليزية، وبالغت التقارير الإنجليزية فى ذلك كل المبالغة. ولم يكد يستقر المقام بالوفد العثمانى فى مصر حتى حدثت مذبحة الإسكندرية التى عانى فيها الأجانب وسكانها على السواء، وكثر القتلى من الجانبين. وتعزو الوثائق الألمانية السياسية التى نشرتها الحكومة الألمانية عقب الحرب الكبرى الأولى سبب المذبحة المباشر إلى وجود الأساطيل الإنجليزية والفرنسية فى ميناء الإسكندرية، الأمر الذى أدى إلى هياج الشعور وزيادة الأحقاد وإلهاب العواطف، وانتهت تلك الحادثة المروعة أخيرا بتدخل الجيش المصرى وإرجاع النظام. وتتلخص أحداث مذبحة الإسكندرية فى أنه وقع شجار بين مكارى وأحد الأجانب من المالطيين لاختلافهما على أجر حمار، فطعن المالطى المكارى بسكين فأرداه قتيلا، وفر ملتجئا إلى أحد بيوت أصدقائه، فثار زملاء القتيل وتتبعوا القاتل، فتصدى لهم المالطيون واليونانيون وأخذوا يطلقون النار على الوطنيين من النوافذ والأبواب، فحدثت مذبحة كان ميدانها الجمرك واللبان. واستمرت أعمال العنف حوالى ثلاث ساعات قبل أن تتدخل السلطات المسئولة عن الأمن لوقف تلك المذبحة، حتى بلغ عدد القتلى والجرحى من الطرفين حسب أقرب الإحصاءات إلى الدقة ٤٩ قتيلا منهم ٣٨ من الأجانب و ١١ من الوطنيين، وعدد الجرحى ٧١ منهم ٣٨ من

الأجانب و ٣٣ من الوطنيين ومن الأتـراك المقيمين بالمدينـة. وقد اثـارت تلك الحادثة اهتمام قناصل الـدول الأجنبيـة فعقدوا اجتماعـا فـى مسـاء ذلـك اليوم حضره محافظ الإسكندرية وأحـد ضبـاط البحريـة الإنجليزيـة لدراسـة تفاصيل الواقعة، واتخاذ الإجراءات الكفيلـة بحفـظ النظـام وإرجـاع الأمـور إلى نصابها. وقد طـالب الجيش المصـرى فـى هذا الاجتمـاع بعدم تدخـل الأسطولين الإنجليـزى والفرنسـى فـى الأمـر علـى أن يتولـوا وحدهـم حفـظ الأمن والنظام بالمدينة. ولكن هذا القول لم يجد صداه فى نفوس الذين كانوا يضمرون ضرب المدينة، ويبدو هذا واضحا من نقلهم الأجـانب مـن النسـاء والأطفال إلى البوارج الحربية قبيل الضرب.

أدى هذا الحـادث إلـى استياء العرابيين استياءا شـديدا لأنـه منـح انجلترا وفرنسـا فرصـة التدخل فـى شـئون البـلاد بحجـة حمايـة أرواح وممتلكـات رعاياهمـا بعد أن عجـزت الـوزارة العرابيـة عن حفـظ الأمـن والنظام. ولهذا فقد حاولت الوزارة تدارك هذا الموقف الخطير، فبعثت بلجنة تحقيق اجتمعت بكبار ضباط الجيش المصرى وقناصل الـدول الأجنبيـة فـى دار المحافظة للوصول الى افضل السبل المؤدية الى استقرار الأمـور وبث الطمأنينة فى النفوس. واتفق راى المجتمعين أخـيرا علـى أن يتولـى الجيش وحده حفظ النظام دون تدخـل مـن قبـل الأسـطولين الانجلـيزى والفرنسـى، بينما قاطع القنصل الانجليزى وتابعـه قنصـل فرنسـا جلسـات اللجنـة خـلال انعقادها حيث كانت البوادر كلها تنبئ بأن أحداثا جساما على وشك الوقوع، وأن جميع التدابير التى اتخذت لـم تسـتطع أن تـهدئ مـن روع السـكان مـن وطنيين وأجـانب. بـل إن إدراك قنـاصل الـدول الأجنبيـة لخطـورة الموقـف وعلمهم بنوايا انجلترا العدوانية جعلهم ينصحون رعاياهم بضرورة مغـادرة البلاد. وقدتدفق على الاسكندرية عشرات الآلاف منهم، حتى بلغ عددهم فى ١٨ يونيه سنة ١٨٨٢ ستين ألفا، وغادر منهم الديار المصريـة ٩٩ % مـن

مجموع الأجانب الموجودين بمصرن مما كان ينذر بقرب حدوث عدوان على المدينة.

بل إن الخديوى توفيق انتقل من القاهرة الى الاسكندرية حتى لايكون تحت طائلة العرابيين من جهة، وليكون فى حماية البوارج الحربية والفرنسية من جهة أخرى، وكان علماء الأزهر بالقاهرة قد طلبوا من درويش باشا مندوب السلطان عبد الحميد خلع الخديوى توفيق والمطالبة بعزله لاتهامه بأنه باع البلاد للأجانب.

وقد درس الانجليز بعناية خطوات تدخلهم المسلح ضد مصر وبحثوا عن المبررات، ولم تكن الديون وحدها كافية لأن تحارب بلد بلدا آخر، ولهذا فليكن الباعث للتدخل هو اضطراب الأمن وتعريض الأجانب للخطر. واحتاج الانجليز الى شهر كامل لعمل المناورات السياسية والعسكرية اللازمة وتجميع الجنود من قواعدهم فى قبرص ومالطة. ومنذ أواخر مايو سنة ١٨٨٢م بدأت انجلترا تعلن عن نيتها الانفراد بالتصرف فى شئون مصر، وبدأت فى حشد القطع البحرية بناء على طلب قائد أسطولها، بحجة أن المصريين ينشئون مواقع لبطاريات المدفعية الساحلية تجاه البوارج البريطانية. ورغم أن مؤتمر الأستانة أبرم العهد المشهور "بميثاق النزاهة" فى ٢٥ يونيه ١٨٨٢ الذى جاء فيه: "تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية ألا تبحث عن احتلال اى جزئ من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعايا الحكومات الأخرى وقد وقع عليه أعضاء المؤتمر جميعا". إلا أن المؤتمر ظل يعقد جلساته على غير طائل بينما تعد إنجلترا المعدات للقتال، ولم يكن أسهل عليها من أن تخترع الوسيلة لإثارة القتال فى الوقت الذى حددته آنذاك.

فقد أرسل الأميرال سيمور في ٦ يوليو سنة ١٨٨٢ بلاغه الأول الى طلبه عصمت قومندان موقع الاسكندرية بالكف عن أعمال التحصين الجارية في الحصون آنذاك. فأجابه طلبه في اليوم ذاته بأنه لم يضع أى مدفع جديد في الحصون ولم يجر فيهاأى عمل جديد. وقد ذاع بلاغ الأميرال سيمور في المدينة وتناقله الناس وأيقنوا أنه نذير شر وأن الحرب واقعة لامحالة. وأوعز قنصلا انجلترا وفرنسا الى رعاياهما الباقين في المدينة لمغادرتها، وهاجر كثير من أغنياء المدينة الى داخل البلاد، على أن معظم السكان الوطنيين بقوا بالمدينة. وكانت إنجلترا تستعد للحرب قبل مؤتمر الآستانة وخلال إجتماعاته وقبل أن يقر قراره بدعوة الدولة العثمانية الى ارسال جيش لها الى مصر، ولهذا أخذت تدبر الأسباب والدوافع للتعجيل بضرب الاسكندريةلكي تضع المؤتمر أمام الأمر الواقع. بينما قررت الحكومة الفرنسية عدم مشاركة إنجلترا في خطتها، وحجتها في ذلك أن هذه الخطة تجر فرنسا إلى عمل عدائي هجومي ضد مصر، وهذا يخالف تعهد الدول في مؤتمر الآستانة. وتدل الدلائل على أن الحكومة البريطانية كانت مبيته نيتها على ضرب الاسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت الأسباب والملابسات، وذلك قبل اختلاق مسألة ترميم الحصون. وفي اليوم الثاني والعشرين من يونيو سنة ١٨٨٢ عرض سفير إنجلترا في باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك في اتخاذ وسائل عاجلة بقصد حماية قناة السويس، ورفضت فرنسا ذلك باعتبار أن احتلال القناة عمل لامسوغ له. وأكد "بلنت" أن وزارتي الحربية والبحرية في إنجلترا عقدتا النية منذ أوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السوييس، وأنه شاهد بنفسه الاستعدادات الحربية في انجلترا في شهر يونيو سنة ١٨٨٢، وكان يعتقد أن الغرض منها تقوية مركز انجلترا في مؤتمر الآستانة، ولكن تبين له فيما بعد أن الغرض منها مهاجمة مصر. كما نقلت القنصلية البريطانية في الاسكندرية أرشيفها ومابقى من موظفيها الى احدى البواخر في الميناء في

أول يوليو سنة ١٨٨٢، وتدفق إليها الرعايا البريطانيون الذين اضطرتهم أعمالهم الى البقاء فى مصر. وفى نفس اليوم أبرق الأميرال سيمور الى مجلس الأميرالية البريطانية بأن بالحصون والثكنات المصرية بالاسكندرية أكثر من عشرة آلاف جندى، وأن عرابى يسعى إلى ايقاع الأسطول البريطانى فى الشرك بغلق مدخل الميناء، وأن المصريين يقومون ببعض الترتيبات فى الحصون ويركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه.

وعندما علم قناصل الدول بالاسكندرية بأن ضرب المدينة واقع لامحالة فقد اجتمعوا فى اليوم السابع من يوليو ١٨٨٢ لمنع القتال بأية وسيلة، ورفض نائب القنصل البريطانى حضور الاجتماع، وقرر الحاضرون إرسال خطاب الى الأميرال سيمور يسألونه إذا كان قد اقتنع بجواب الحكومة المصرية أم لم يقتنع وأنهم فىاستطاعتهم أن يطلبوا من الحكومة تعديل الجواب المذكور بحيث يرضيه ويقنعه، ولكن سيمور رد عليه بجواب جاف يدل على تصميمه على ضرب الاسكندرية. وقد استدعى الخديوى توفيق سير "أوكلاند كولنن" المراقب المالى البريطانى وذكر له أنه قد أقر عزمه فى حالة ضرب الاسكندرية على الاعتصام مع درويش باشا بقصره على ترعة المحمودية، وأضاف قوله أنه كلما تمت العملية على وجه السرعة كلماقل الخطر المحيق بشخصه.

وفى اليوم التاسع من يوليو أبرق الأميرال سيمور الى الأميرالية البريطانية عن عزمه على اتخاذ الخطوات الإيجابية وفقا للخطة الموضوعة. وفى هذه البرقية يقول" "إيماء الى برقيتى المؤرخة فى ٤ يوليو سنة ١٨٨٢ أقول أنه ليس هناك اى شك فى الاستعدادات الحربية، وقد ركبت مدافع جديدة فى طابية السلسلة وسأرسل فى صبيحة الغد إخطار الى قناصل الدول الأجنبية وأبدأ فى ضرب الاسكندرية بعد أربع وعشرين

ساعة مالم تسلم إلىّ الحصون القائمة فى شبه جزيرة رأس التين، والحصون المشرفة على مدخل الميناء. وقد استند سيمور فى برقيته الكاذبة العدوانية هذه على تصريح كاذب "اللفتنانت دوريـن" يدعى فيه رؤيته بعض الاستعدادات فى طابية السلسلة. وفى اليوم العاشر من يوليو أبرقت الأميرالية الى سيمور طالبة منه استبدال كلمة "تسلم" بكلمات "تسلم مؤقتا لنزع تسليحها". وفى نفس اليوم أرسل سيمور إلى طلبه باشا إنذارا نهائيا يطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة فى الحصون القائمة بشبه جزيرة رأس التين على ساحل ميناء الاسكندرية الجنوبى. وكان سيمور يعلم أن الاستعدادات المصرية مهما بلغت قوتها لن تهدد أسطوله القوى بالخطر، وإنما كان هذا التدبير سبيلا إلى احتلال مصر وتدمير القوات المصرية الموجودة فى تلك الأونة فى منطقة الاسكندرية.

وقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى عقب تلقيه إنذار الأميرال سيمور ورأس الخديوى هذا الاجتماع فى قصر رأس التين، وتقرر إرسال وفد الى الأميرال البريطانى لابلاغه بأنه لم تركب أية مدافع جديدة فى الحصون، ولابلاغه وديا بأن المصريين ليسوا أعداء للإنجليز وأنه لايمكن سد البوغاز بالأحجار كما قيل، وأما إنزال المدافع فهذا أمر لايمكن قبوله وإنما يمكن إجابة مطلبه وإنهاء للنزاع، إنزال ثلاثة مدافع من ثلاثة طوابى وهى طابية المكس وطابية السلسلة، وأن له إذا أراد إرسال أحد ضباطه للتأكد من صحة هذا البيان. ورجع الوفد بعد مقابلة الأميرال الذى أصر على تجريد جميع الحصون، وأضاف إلى طلبه من الحكومة المصرية إصدار أمر صريح بتسليم حصون المكس والعجمى وباب العرب وماوراء طابية المكس من الأراضى لاتخاذها معسكرا للجنود الانجليز، وأنه إن لم يجب الى طلباته باشر القتال عند طلوع شمس اليوم التالى. وقد عاود مجلس الوزراء اجتماعه فى المساء وقرر أن طوابى السلسلة وفاروس (قايتباى)

ومابهما من مدافع على الميناء الشرقية لاتهدد بحبال قطع الأسطول الموجودة فى الميناء الغربى، كما قرر مجلس الوزراء إرسال الخطاب التالى إلى الأميرال الإنجليزى ومراعاة عدم تبادل النيران مع الأسطول البريطانى إذا بدأ عدوانه إلا بعد انطلاق القذيفة الخامسة منه، وفيما يلى نص هذا الخطاب:

" لم تعمل مصر شيئا يقضى بارسال هذه الأساطيل المتجمعة، ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى بنية قديمة، والطوابي الآن على الحالة التى كانت عليها عند وصول الإيطاليين، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا، فمن حقنا بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانجليزية إنها باقية بيننا. ومصر الحريصة على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم اى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح، فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الإنسان ولقوانين الحرب".

ولم يجسر أحد ممن حضروا اجتماع مجلس الوزراء فى قصر رأس التين عقب تلقى إنذار الأميرال سيمور حتى الخديوى توفيق نفسه الذى رأس هذا الاجتماع والذى القى بنفسه فى أحضان الإنجليز على أن يصرح علانية بأنه كان هناك جواب آخر ممكن خلاف الرفض لمطالب سيمور المستحيلة. وعقب هذا الاجتماع تلقى عرابى أوامر الخديوى بإعداد الحصون للقتال وإجابة مدفعيتها على مدفعية الأسطول البريطانى بمجرد

بدئها فى فتح النيران،.كما أرسلت التعليمات إلى وكيل وزارة الحربية فى القاهرة بأن يعلن فى جميع المديريات أن الحرب قد تقررت، والمبادرة إلى استدعاء الاحتياطى وإنشاء كتائب جديدة من المستجدين، ولم يكن الخديو أميناً فى سياسته الحربية التى انتهجها فى المجلس، ولم يتخذ هو وسلطان باشا هذا المظهر الوطنى إلا ذراً للرماد وتغطية لنفسيهما أمام الشعب إذا صمدت الحصون أمام الأسطول، ولهذا كان هدف توفيق هو البقاء مع الجانب الأقوى. وفى اليوم السابق لضرب الأسطول البريطانى للإسكندرية قام القائم بأعمال القنصل البريطانى بزيارة الخديوى وحثه على الانتقال إلى سراى الرمل الواقعة على مسافة ثمانية أميال شرق الإسكندرية، وبالفعل انتقل الخديوى بموكبه إلى سراى الرمل ليكون فى مأمن من ضرب الأسطول البريطانى وبقى بها حتى نهاية هذا الضرب. وقد ذكر الخديوى إلى اللورد شارلز برسفورد الذى قاد المدرعة كمندور، والذى تولى إدارة البوليس فى مدينة الإسكندرية عقب احتلالها، بأنه لجأ إلى قصر الرمل ليراقب سير القتال وليرى بعينه من المنتصر، وأنه بقى نهب الذعر والشك طوال يوم الضرب، وعندما تبين له فى المساء أن الأسطول البريطانى ظل سليماً وأن الحصون المصرية قد دمرت، قرر أن يضع نفسه تحت حماية سيمور.

واستعداداً لتنفيذ المخطط البريطانى، نصح جميع القناصل الأجانب بمغادرة المدينة هم ورعاياهم، ولجأ القائم بأعمال القنصل العام إلى البارجة مونارك، كما لجأ بقية الرعايا البريطانيين إلى البوارج البريطانية الجاثمة أمام الإسكندرية، وكذلك غادرت الميناء جميع السفن التجارية. وما أن هبط الليل حتى كانت البوارج الحربية البريطانية هى الوحيدة الباقية فى الميناء، وكانت تتكون من ثمانى مدرعات كبيرة هى ألكسندرا Alexandra وهى مدرعة الأميرال، وإنفلكسيبل Inflexible، وسلطان Sultan، وسوبرب

Superb، وتمرير Temraire، وإنفنسيبل Invencibl، ومنارك Monarch، وبنلوب Penelope، وخمس سفن صغيرة (مدفعيات) وهى بترن Bittern، وكندور Condor، وبيكن Beacone، وسينت Cygnet، ودكوى Docoy.

وكان بهذه السفن نحو ٨٨٠ جندى من المشاة البحرية مما وصل بقوة الأسطول البريطانى إلى ٥٧٢٨ فرد.

أما بالنسبة للحصون المصرية بالإسكندرية والتى كانت تسمى "طوابى" فقد امتدت على ساحل البحر من ناحية العجمى غرباً إلى أبى قير شرقاً. وكانت تلك الحصون تهدف إلى وقاية المدينة من أى هجوم بحرى وبرى من اتجاه بحيرة مريوط، وقد وضع تصميمها فى باريس وتم تنفيذ بنائها تحت إشراف مهندسين فرنسيين، وقد كانت أصلاً قلاعاً حصينة، غير أنها لم تكن آنذاك على شئ من القوة أو المنعة لقدمها، وكانت مبنية من الحجر الجيرى الذى لا يقاوم المدفعية الحديثة. وكان بيان تلك الحصون على النحو التالى:

أولاً: ففى غرب الإسكندرية كانت تقع طوابى مارابوط أو المرابط، وطابية العجمى البحرية، وطابية العجمى القبلية، ومرسى القناة، ثم يليها طابية الدخيلة.

ثانياً: وفى جنوب غرب الإسكندرية كانت تقع قلعة المكس وكانت من أمنع القلاع ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء وطابية المكس القديمة وخطوط المكس.

ثالثاً: وفى جنوب الإسكندرية كانت تقع طابية القمرية وأم كبيبه وصالح أغا وبطارية صغيرة بين البطاريتين الأخيرتين.

رابعاً: وفى شمال الإسكندرية كانت تقع طابية رأس التين وخطوط رأس التين (بما فيها بطارية الاسبتالية) وطابية الأطة وطابية قايتباى (فاروس) وطابية السلسلة.

وكانت مهمة هذه الطوابى حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية وحماية الميناء الشرقى. ويلى طابية السلسلة قلاع أبى قير. ولم تشترك قلاع أبى قير من الجهة الشرقية وقلعة العجمى من الجهة الغربية فى أعمال حربية آنذاك. كما كانت توجد بداخل مدينة الإسكندرية طابية كوم الناضورة وطابية كوم الدكة.

وقد أنشئت هذه الحصون فى عهد محمد على، ما عدا طابية كوم الناضورة وكوم الدكة اللتان أنشئتا فى عهد الحملة الفرنسية، وقلعة قايتباى المنشأة فى القرن الخامس عشر والتى لم تكن فى حالة حربية تجعلها نداً للأسطول البريطانى، حيث أن أعمال الترميم المختلفة التى أجريت بها لم تكن كافية.

وتجدر الإشارة إلى أن حامية الحصون بالإسكندرية آنذاك كانت مؤلفة من آلاى طوبجية سواحل قوامه ١٧٦٢ جنديا بقيادة الأميرالاى إسماعيل صبرى، ولم يزد عددهم يوم الضرب عن سبعمائة. كما كانت بالمدينة حامية مكونة من أربعة آلايات، اثنان منها فى المدينة نفسها وهما الآلاى الخامس مشاة بقيادة الأميرالاى مصطفى عبد الرحيم برأس التين، والآلاى السادس بقيادة الأميرالاى سليمان بك سامى داوود، ويتألف من هذين الآلايين اللواء الثالث بقيادة خورشيد طاهر باشا، والجميع بقيادة الفريق إسماعيل كامل باشا، وأضيف إليهما آلايان بعد مذبحة الإسكندرية، وهما الآلاى الثانى بقيادة خليل كامل باشا، والآلاى الرابع بقيادة عيد بك محمد. ويتألف من هذين الآلايين اللواء الثانى بقيادة طلبه عصمت باشا

الذى عينه عرابى قائداً لموقع الإسكندرية وحاميتها. وكان كل آلاى من المشاة يتكون من ثلاثة آلاف مقاتل، وبذلك يكون مجموع حامية الإسكندرية يوم تعرضها لعدوان الأسطول البريطانى مكوناً من أثنى عشر ألفاً من المشاة، وسبعمائة من المدفعية. ورغم تفوق الجنود المصريين من الناحية العددية إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى معرفة حقيقة قوة العدو. كما كان الأسطول البريطانى أقوى سلاحاً من الحصون، وكان يفوقها فى سرعة المناورة، على خلاف مدافع الطوابى الثابتة، وهى هدف واضح يسهل تدميره، وهذا يدل على أن كفة الأسطول البريطانى كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية، التى كانت تفتقر إلى التعاون فيما بينها، علاوة على القدرة على المناورة، فضلاً عن بعد مدى المدفعية البريطانية. وكان فى استطاعة الأسطول البريطانى أن يحرك بوارجه بسرعة ويحشدها ويصوب جميع نيرانها على حصن واحد فيقوضه ويدمره بدون أن يستطيع حصن آخر أن ينجده، وهكذا يهاجم الأسطول حصناً بعد آخر فيصيبها التلف جميعاً، وهذا ما حدث فعلاً.

وفى الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ أمر الأميرال سيمور بضرب الإسكندرية، فأخذ الأسطول البريطانى يقذف حممه على القلاع والحصون فى شدة وعنف وبصورة لم يعهدها أهل الإسكندرية من قبل. واستمر القصف من مدافع الأسطول من الساعة السابعة صباحاً حتى السادسة مساءاً مع توقفها فترات قصيرة خلال الضرب. وكانت قذائف الأسطول محكمة وذات قوة تدميرية كبيرة، بينما نجد أن القنابل التى كانت تطلقها مدافع الطوابى والاستحكامات الساحلية كانت ضعيفة وقصيرة المدى، وسقط معظمها فى البحر قبل الوصول إلى الهدف. ومما يدل على عدم استعداد العرابيين وتراخيهم فى تزويد بطاريات مدفعية الطوابى بما تحتاج إليه من أسلحة ومعدات، أن العدد

القليل من مدافع آرمسترونج التى زودت بها بعض الحصون، والتى كانت تعتبر من أقوى أنواع المدافع المعروفة فى ذلك الحين، والمماثلة لمدافع الأسطول الإنجليزى، لم تكن معدة الإعداد الفنى للاستعمال، وبذلك أصبحت عديمة الفائدة شأنها فى ذلك شأن المدافع القديمة. ورغم تفوق الأسطول البريطانى الساحق فإن ذلك لم يفت فى عضد الجنود والأهالي، فإذا كانت تنقصهم الأسلحة والعتاد، فلم تكن تعوذهم الشجاعة ولا الإيمان. فالجنود المصريون قد ادوا ما عليهم من واجب بكل همة ونشاط وبكل أمانة وإخلاص فى تلك الظروف القاسية التى اجتازوها. ولم يكن الجنود وحدهم فى الميدان إنما شاركهم فى عبء الدفاع أهالى الإسكندرية من رجال ونساء وأطفال كل بقدر استطاعته وفى حدود إمكانياته، فقام الرجال بإمداد حامية القلاع والاستحكامات بما تحتاج إليه من ذخائر وبتشجيعها على مواصلة القتال والعمل على راحتها. أما النساء فقد قمن بأعمال الإسعاف الأولية للجرحى والمعاونة فى خدمتهم، كما أسهم أئمة المساجد والوعاظ فى تشجيع الجنود على القتال وحث الأهالى على مؤزارتهم لصد هذا العدوان البريطانى الغاشم.

ولم يقتصر الأسطول البريطانى على توجيه ضرباته إلى الحصون العسكرية، بل امتد العدوان إلى مدينة الإسكندرية نفسها عن طريق قصفها بالمدافع، وكان هدف البريطانيين تدميرها وإلحاق ابلغ الضرر بدورها ومنشآتها، فأخذت قنابلهم تحصد الأهالى حصداً وتدمر البيوت فوق رؤوسهم، وليس لهم من جريمة اقترفوها سوى رغبة انجلترا فى احتلال بلدهم وتحقيق أطماعها فى السيطرة على مقدراتها. ولم يتوقف ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الإسكندرية إلا فى مساء اليوم الحادى عشر من يوليو بعد أن استمر طوال اليوم، واتى على جميع حصون المدينة واستحكاماتها ومنشآتها. وفى خلال هذا اليوم هاجر أهالى الإسكندرية

تاركين دورهم وأمتعتهم، وانتشروا على ضفاف ترعة المحمودية والقرى الواقعة على طريق الإسكندرية ـ القاهرة، وقد بلغ عددهم ١٥٠ ألفاً وكانوا فى حالة يرثى لها لما حل بمدينتهم الجميلة ودورهم وأسرهم من خسائر وضحايا.

وفى صباح اليوم التالى، الأربعاء ١٢ يوليو ١٨٨٢، استأنفت البوارج البريطانية ضرب مدينة الإسكندرية من جديد، ولما كانت حالة المدينة لا تسمح بمواصلة القتال بعد أن دمرت قلاعها وطوابيها وأصبح نزول القوات البريطانية لاحتلالها أمراً محتوماً ومتوقعاً بين لحظة وأخرى، فقد رفعت الأعلام البيضاء فوق مبنى نظارة البحرية وعلى حصون قايتباى والأطى ورأس التين طلباً للهدنة، فتوقف الأسطول البريطانى عن الضرب، وذهب طلبه لمقابلة الأميرال سيمور للتفاوض فى وقف إطلاق النار بناء على قرار مجلس الوزراء، فطلب مندوب الجانب البريطانى السماح للقوات الإنجليزية بالنزول إلى المدينة واحتلال قلاع العجمى والدخيلة والمكس كشرط أساسى لوقف القتال وإلا استأنف الضرب من جديد فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم.

وعندما عرض مطالب البريطانيين على مجلس الوزراء لم يوافق أغلب الحاضرين ومن بينهم أحمد عرابى عليها، وكلفوا طلبه وعبد الرحمن رشدى وزير المالية وتيجران سكرتير مجلس الوزراء إبلاغ هذا القرار إلى القائد البريطانى، ولكن تعذر على هؤلاء أداء هذه المهمة، فاستأنف الضرب من جديد فى الساعة الرابعة بعد الظهر، فعادت الأعلام البيضاء مرة ثانية للظهور، فتوقف الضرب. وكان العرابيون فى ذلك الوقت قد حزموا أمرهم على إخلاء المدينة والتخلى عنها وإقامة استحكامات منيعة على مشارفها قرب كفر الدوار. ولذلك عندما أرسل

الأميرال أحد الضباط الإنجليز لإعادة فتح باب المفاوضات وجد المدينة خالية.

وعلى الرغم من أن الإسكندرية قد أصيبت بأضرار كبيرة نتيجة لقصف مدافع الأسطول البريطانى، وفقد المصريون فى هذه المعركة حوالى ألفى جندى - فيما عدا الأهالى - فلم يزل تحت يد العرابيين قوة كبيرة تبلغ العشرة آلاف جندى كان فى الإمكان استخدامها فى إعاقة نزول القوات البريطانية إلى البر، أو على الأقل تكبيدهم خسائر فادحة قبل أن يتمكنوا من احتلال المدينة، وخصوصاً إذا علمنا أن قوات جنود الأسطول لم يزيدون عن ٧٥٠٠ جندى وهو عدد قليل يبلغ قرابة نصف عدد القوات المصرية فى الإسكندرية آنذاك. وقد ادعى البريطانيون بالنسبة لعمليات ضرب الإسكندرية أن هذه العملية تمت نتيجة للأخطار الجسيمة التى كان أسطولهم معرضاً لها مما لم يترك مجالاً لأى إجراء آخر، وأن الاضطراب الذى ساد المدينة آنذاك قد دفع البريطانيين دفعاً إلى احتلالها، وإن كنا نرى من استقراء أحداث عدوان الأسطول البريطاني على الإسكندرية آنذاك - من خلال الوثائق المعاصرة - وتدمير المدينة فى هذا اليوم المشهود إنما جاء نتيجة لدوافع تاريخية كانت تسيطر على الإنجليز وهم يقومون بارتكاب جريمتهم النكراء. فمنذ خمسة وسبعين عاماً قبل هذا التاريخ وبقيادة الجنرال فريزر احتل الإنجليز الإسكندرية، ثم حاولوا احتلال رشيد والوصول إلى القاهرة نفسها، ولكن الشعب المصرى أوقع بهم هزيمة ضخمة تجلت فيها بسالة أبناء مصر وصمودهم مما اضطر الإنجليز إلى الانسحاب من الإسكندرية بخفى حنين. ومن ثم لم ينس الإنجليز درس رشيد، وما لم يتم تنفيذه فى عام ١٨٠٧م خططوا لتنفيذه فى عام ١٨٨٢ وهو تدمير الإسكندرية. ولهذا فإن عملية تدمير الإسكندرية كانت فى حقيقة الأمر عملية انتقامية، وليست عملية حربية لاحتلال مصر،

إذ كان مخططا أن يتم هذا الاحتلال عن طريق اقتحام قناة السويس، أى من شرق الدلتا وليس من غربها، كما أيدت تقارير المخابرات البريطانية آنذاك والتى تم نشرها فيما بعد، أن تلك العملية أدت إلى ترك لواء بريطانى كامل معطلا فى الإسكندرية أثناء سير الحملة فى الصحراء الغربية لاحتلال مصر.

على أن مقاومة الإسكندرية للعدوان البريطانى فى يومى الثلاثاء والأربعاء ١١-١٢ يوليو ١٨٨٢ اعترف به الأعداء أنفسهم، فقد ذكر الأميرال سيمور نفسه فى ختام تقريره عن تلك المعركة: "لقد قاتل المصريون قتال الأبطال بأقدام ثابتة، وكانوا يحاربون النيران الشديدة التى على حصونهم من مدافعنا الضخمة إلى أن قتل عدد كبير منهم". كما شاهد "ولتر جودسول Walter Goodsall" الإنجليزى قومندان الباخرة "شلترن Chiltern" إحدى سفن شركة "التلغراف الشرقية Eastern Telegraph" مقاومة حصن الأطة ودفاع قائده وأعجب بهما وقال :"لقد عجبت من هذه البطولة التى كان يتحلى بها الجنود الذين يطلقون مدافع حصن الأطة، كما أعجبت كل الإعجاب بموقف قائد هذا الحصن قرب سارية علمه وهو قائم وحده والمنظار فى يده يراقب الآثار التى تركتها القذائف فى الحصن. لقد كان هذا القائد فى الحقيقة رجلا شجاعا لا يعبأ بعدد المقذوفات التى كانت تنهمر على حصنه، ثم أخذت البارجة إنفلكسيبل تصوب مدافعها الضخمة نحو هذا الحصن إلى أن دكت أسسه ودمرته تدميرا، وفى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر صوبت قنبلة إلى مستودع البارود بالحصن، واصابته فانفجر، ولابدَّ أن كثيرا من الجنود قد قتلوا، فإن عددا منهم طار فى الفضاء، وكذلك الضابط الباسل الذى كان واقفا كالأسد فى عرينه طار فى الهواء وسارية علمه".

وبعد تحطيم هذا الحصن اتجهت البوارج الإنجليزية إلى بقية الحصون الأخرى، وقاومت الحصون جميعا مقاومة عنيفة لا تقل بطولة عن مقاومة حصن الأطة، واثبت الضباط والجنود المصريون من المهارة فى القتال ما أثار إعجاب الإنجليز أنفسهم، وكان "ماجور تلك Major Tullock" أحد رجال المخابرات على ظهر السفينة "إنفنسيبل" أثناء ضربها لحصن المكس، وقد قال : "لقد كان مما يثير عجبى حقيقة ان أرى هؤلاء الجنود - رغم عنف الضرب - واقفين فى أماكنهم حريصين على ملازمة مدافعهم. وكنت أرى فى اكثر من مرة قذيفة من قذائفنا تدخل فى إحدى كوات مدافعهم، وكنت أقول لنفسى: هذا المدفع انتهى وأصبح فى حيز العدم، ولكننى كنت أعود لإطلاق قذائفه فى الوقت المناسب، وقد أتت قذائف أحد المدافع المصابة مرة بسرعة فائقة جداً حتى إننى لم أتمالك نفسى ووثبت إلى حافة السفينة، ورفعت يدى صائحا: لقد أجدت العمل أيها الجندى المصرى".

ولقد شهد المعركة "جون نينيه" عميد الجالية السويسرية فى مصر ووصفها فى كتابه "عرابى باشا" وقال:"يجب أن نعترف بأن هذه مجزرة همجية لا ضرورة لها، ولم يكن لها أى مسوغ، وليس الباعث عليها سوى الشهوة والوحشية المتعطشة إلى القتل وسفك الدماء، ولقد كان بودى أن أسأل أولئك الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المترايوزات، هل يستطيعون حينما يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاى فى بيوتهم أن يتحدثوا إلى ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التى أحدثت تلك المجازر البشرية؟ إنى أشك فى ذلك، فليت شعرى أى إهانة لحقت الأمة البريطانية حتى تثأر لنفسها بهذه الفظائع !!؟". ويستطرد "جون نينيه" فيصف بطولة المصريين فى طوابى الإسكندرية وهم يدافعون عن بلادهم فيقول :"ومع ذلك فما كان أبدع هذا المنظر، منظر

الرماة المصريين، الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء، وكأنما هم فى استعراض حربى لا يرهبون الموت الذى يكتنفهم. إذ لم يكن لهم دروع واقية ولا متاريس، وكانت معظم الحصون بلا ستائر، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء النيل كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم الأبطال الذين سقطوا فى حومة الوغى، ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويستهدفوا لنيران مدافعه. وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة، وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم، بل إن عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التى استهدفوا لها كانت تستثير الحماسة فى صدورهم، وهم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد فى آلامهم".

وفى منتصف الساعة السادسة مساء يوم الأربعاء ١٢ يوليو ١٨٨٢، عجزت حصون الإسكندرية عن الاستمرار فى المقاومة فسكتت، وأعطى الأميرال"سيمور" أوامره بالكف عن ضرب الإسكندرية التى أصيبت بالخراب والدمار، فيذكر "جون نينيه" :"وأقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب والبيوت فى المدينة كلها وخيل إلى أننى فى بلدة قضى عليها الخراب النهائى. وكانت قنابل الأسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق أحياءها فى كل جهة، وتدور فوق رؤوسنا وهى تدوى دويها المفزع، فكانت تدمر المنازل فى ناحية، وتشعل النيران فى ناحية أخرى وترسل الموت فى كل مكان. وقد مرت فوق رأسى خمس قذائف من (رسائل الإنسانية الغربية) على حد تعبير أحد الضباط، على سطح المنزل الذى كنت أقيم فيه تجاه حمامات (كارتونى) بالقرب من محطة الرمل، فأصابت إحداها مدرسة فدمرتها، واصابت ثلاث أخرى بعض المنازل من قصور الأغنياء بالقرب من شارع باب شرقى فخربتها، والخامسة قتلت

أحد عشر شخصا وجوادين بأول شارع محرم بك، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التى أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين، فإن عرابى قد إرتأى منعا للدمار أن لا تشترك قلعتا كوم الناضورة وكوم الدكة فى الضرب لوجودهما فى وسط المدينة".

ولم ينفرد الضباط والجنود المصريون ببطولة الدفاع عن الإسكندرية وإنما شاركهم فى هذه البطولة أهالى الإسكندرية الذين لهم فى تاريخ الوطنية المصرية صفحات مجد مشرقات فقد تطوع السكندريون وقدموا ما استطاعوا من معونة وخدمات للجند المحاربين، شهد بهذا الشيخ محمد عبده حين قال :"فكان الرجال والنساء تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها، وكانوا يغنون بلعن الأميرال سيمور ومن أرسله". كما أكَد هذا عرابى فى مذكراته:"وفى أثناء القتال تطوع كثير من الرجال والنساء فى خدمة المجاهدين ومساعدتهم فى تقديم الذخائر الحربية وإعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم إلى المستشفيات".

كان ذلك شأن الضباط والجنود وأهالى الإسكندرية من رجال ونساء فى مقاومة عدوان الأسطول البريطانى على مدينتهم، أما بالنسبة للخديوى توفيق فقد ظل يقيم فى سراى مصطفى باشا بالرمل أثناء الضرب، ويقيم معه بعض الأجانب وبعض الأمراء ونفر من الخائنين أمثال سلطان باشا. وفى صباح يوم الخميس الثالث عشر من يوليو ١٨٨٢ بعد انتهاء الضرب أوفد الخديوى زهران باشا إلى الأميرال سيمور يستأذنه فى الانتقال إلى سراى رأس التين ليستقبله بها سيمور بساحتها ومعه بعض الضباط الإنجليز وفرقة من جنوده، ومنذ تلك اللحظة ظهر انضمام توفيق السافر إلى الإنجليز، وكان هذا بداية انقسام الأمة على أمرها فى معسكرين متنافرين، معسكر ضئيل يؤازر الخديوى، ومعسكر

الثورة الذى يضم إليه غالبية الشعب. ووصلت برقية إلى سيمور تخوله نزول بحارته ومشاة بحريته إلى المدينة لإعادة النظام بها، كما نزل فى المساء إلى البر مشاة البحارة من المدرعات سوبرب وإنفلكسيبل وتمرير وأشيلز وسلطان، وتولى الكابتن فيشر من المدرعة إنفلكسيبل قيادة القوة كلها فى المدينة، وتركت المدرعات إنفلكسيبل ، وتمرير، وأشيلز فى مكان من البحر يواجه الرمل للسيطرة على طرق الاقتراب الأرضية المؤدية إلى الإسكندرية من الجنوب والغرب.

وفى اليوم السادس عشر من يوليو ١٨٨٢ أرسل الأميرال سيمور بناء على اقتراح من الخديوى توفيق سفينتين إلى أبى قير للسيطرة على منطقتها إذا حاول عرابى هدم سدها وغمرها بمياه البحر. وأصدر الخديوى فى اليوم العشرين من يوليو ١٨٨٢ أمراً بعزل عرابى من وزارة الحربية والبحرية وتعيين عمر باشا لطفى محافظ الإسكندرية بدلاً منه، وبنى أمر العزل على مخالفة عرابى لأوامره ومداومة الاستعدادات الحربية، وأذاع هذا الأمر على شعب الإسكندرية وأهالى مصر بوجه عام، وناشد الشعب بالانضمام تحت لوائه لمناصرة الجيش البريطانى والامتناع عن معاونة العرابيين، فلم يؤثر ذلك على مشاعر الأمة التى انضمت كلها إلى جانب عرابى وأيدت الحكومة الثورية الشرعية. وقد استمرت التعزيزات البريطانية ترد إلى الإسكندرية، كما بدأت المخابرات البريطانية فى تجميع المعلومات عن الدفاعات المصرية بكفر الدوار. وقدرت حجم القوات بنحو عشرة آلاف مقاتل مدعمة بست بطاريات مدفعية، وبطارية "جاتلنج" وعدد ٣٠٠ جندى بحرى. وقد قامت عدة معارك فى الميدان الغربى بين الإنجليز والعرابيين، كانت فى مجملها فوزاً للعرابيين، لأن الإنجليز لم يحققوا من خلالها أى نجاح، وفشلوا دائماً،

وكانوا يرتدون بعد كل فشل إلى الإسكندرية، حتى تمت عملية الغزو من الجبهة الشرقية والتى ترتب عليها احتلال بريطانيا لمصر فى عام ١٨٨٢.

لقد أصيبت الإسكندرية فى تلك المعركة بأضرار كبيرة، وفقد المصريون حوالى ألفى جندى، فضلاً عن الذين استشهدوا من الأهالى. وقد عز على سليمان داود قائد الآلاى السادس أن يترك الإسكندرية تسقط فى يد الإنجليز لقمة سائغة فأصدر أوامره إلى جنوده بإضرام النار فى المناطق التى لم تصل إليها الحرائق التى أشعلتها قنابل العدو دون إذن من قيادة الجيش حتى لا تستفيد منها القوات الإنجليزية. ولم تكن الضرورة العسكرية تدعو لمثل هذا العمل الذى يفتقر إلى الحكمة وبعد النظر. وما درى سليمان داود أنه بعمله قد أسهم فى تدمير ما بقى بالمدينة من بيوت الأهالى وأمتعتهم، بينما أتاح الفرصة للأجانب كى يطالبوه بتعويضات باهظة عما فقدوه، وقامت سلطات الاحتلال بدفع تلك التعويضات من أموال المصريين. وفى نفس الوقت لم يعوض الوطنيين عن خسائرهم لأنها من صنع بنى جلدتهم وعليهم أن يتحملوا تبعة أعمالهم. هذا بالإضافة إلى أن الحريق لم يعق نزول القوات البريطانية إلى المدينة أو يحول دون الاستيلاء عليها. وقد اشترك فى هذا العمل الطائش أيضاً نفر من الانتهازيين من الأوربيين وخصوصاً الأروام والمالطيين فقاموا بنهب المتاجر وإحراقها لإخفاء معالم جريمتهم، أو إشعال النار فى متاجرهم بعد أخذ ما بها من سلع وبضائع، رغبة فى الحصول على تعويضات عنها. هذا فضلاً عما أحدثته قنابل الأسطول البريطانى من حرائق وما تعرض له أهالى الإسكندرية من تشريد، بل إن ميادينها الجميلة وشوارعها النظيفة المنسقة ومصابيحها المتلألئة وبساتينها الفيحاء أصبحت كلها أثراً بعد عين.

وقد بذل البريطانيون جهوداً كبيرة فى إطفاء الحرائق وفى إرجاع الحياة اليومية إلى مجراها الطبيعى بالإسكندرية، فوضعوا على إدارة البوليس" سير شارل برسفورد" أحد ضباط الأسطول البريطانى، وكان عليه إقرار الأمن والنظام فى المدينة، وإيقاف أعمال السلب والنهب، وتشجيع من بقى من الأهالى على مزاولة أعمالهم، واقاموا لهم مساكن خشبية حول ميدان محمد على تشتمل على بعض الحوانيت والمطاعم. كذلك شجع الإنجليز القنصليات الأجنبية والشركات على ممارسة نشاطها. فلم تمض أسابيع قلائل حتى تمكنت سلطات الاحتلال من إزالة الأنقاض من الشوارع، ومن دفن الموتى، وتطهير الشوارع وإنارتها من جديد ولكن رغم تلك الجهود كانت المدينة ما زالت شبه خالية. كذلك لم تعرف المدينة الاستقرار وقوات العرابيين على مشارفها، وخصوصا قبل وصول الإمدادات الحربية التى طلبها الأميرال سيمور لإتمام احتلال البلاد. فكانوا يتوقعون مهاجمة العرابيين لهم بين لحظة وأخرى، ولذا لم يدخروا وسعاً فى تحصينها وتشديد قوات الدفاع على مداخلها. ومن أكبر العوامل التى أسهمت فى خلق حالة عدم الاستقرار فى نفوس قوات الاحتلال والمقيمين بالإسكندرية آنذاك حجز المياه الصالحة للشرب عن المدينة، فقد أقام العرابيون طبقاً لخطتهم سداً على ترعة المحمودية عند مركز القيادة بكنج عثمان يمنع جريان ماء الترعة إلى الإسكندرية، وبهذا قل ورود الماء إلى المدينة إلى حد كاد يهدد حياة المدنيين فيها، واضطرت سلطات الاحتلال إلى الاقتصاد فى توزيع المياه وقصره على من يحملون بطاقات معينة.

وقد ركز العرابيين أفضل قواتهم الضاربة وأكفأ ضباطهم فى استحكامات كفر الدوار، ورغم جهود البريطانيين لمهاجمتهم عدة مرات، فقد اسفرت جميعها عن صمود العرابيين وتقهقر القوات البريطانية إلى ما

وراء تحصينات الإسكندرية. وبتولى الجنرال ولسلى قيادة الحملة البريطانية فقد أصدر فى ١٩ أغسطس ١٨٨٢ منشوراً من معسكره بالإسكندرية يعلن فيه أن هدف الحملة الإنجليزية هو تأييد سلطة الخديوى ضد الخارجين عليه، وبأنه يهيب بمشايخ البلاد وغيرها معاونتهم على تحقيق هذا الهدف. وبدأ القائد العام الإنجليزى تنفيذ خطته الحربية فى مهاجمة القناة واحتلالها، ولكنه تظاهر بعزمه على مهاجمة أبى قير. وبالفعل أقلعت قواته على البوارج الحربية من ميناء الإسكندرية ورست فى أبى قير إلى أن أرخى الليل سدوله، فانسحبت إلى عرض البحر حيث واصلت سيرها إلى بورسعيد فاحتلتها فى ٢٠ أغسطس ١٨٨٢، ثم اقتحمت القناة واحتلت الإسماعيلية واتخذتها قاعدة لعملياتها الحربية فى شرق الدلتا. وفى موقعتى القصاصين فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢ والتل الكبير فى ١٣ سبتمبر تقرر مصير الثورة العرابية. وعندما علم ضباط وجنود استحكامات كفر الدوار بنبأ الهزيمة ألقوا ما بأيديهم من أسلحة وعادوا إلى بلادهم.

وقد بقى الخديوى توفيق بالإسكندرية يتلقى تهانى الوفود لمدة عشرة أيام بعد موقعة التل الكبير، كما أصدر أمراً فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ بتأليف لجنة للتحقيق بالإسكندرية تختص بنظر كل ما يتعلق باعمال القتل والنهب والحرق التى حدثت بالمدينة فى الفترة ما بين ١١-١٦ يوليو ١٨٨٢، كما أصدر أمراً آخر فى ٢٨ سبتمبر بتشكيل محكمة عسكرية للحكم فى القضايا التى تحال عليها من لجنة التحقيق بالإسكندرية وكذلك اللجنة الخاصة بمدينة طنطا. وعلى الرغم من الاحتلال البريطانى لمدينة الإسكندرية ورغم ما فرضه عليها من قيود، فقد استطاعت أن تنهض من جديد بعد الكارثة، وأن تستعيد مركزها كأهم ميناء تجارى فى مصر وكعاصمة ثانية للبلاد. أما من الناحية القومية فعلى الرغم من ازدياد

النفوذ الأجنبي بالمدينة، وبالرغم من اتخاذها قاعدة حربية للأسطول الإنجليزى فى البحر المتوسط، فقد قوى الشعور بالقومية لدى أهلها، وأصبحت من أكبر معاقل حركة مصطفى كامل ونضاله من أجل الاستقلال، كما كان لها دورها الفاعل فى الحركة القومية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

تأييد الإسكندرية لحركة مصطفى كامل الوطنية:

بعد أن فرضت بريطانيا احتلالها على مصر فى عام ١٨٨٢م. وحاكمت زعماء الثورة العرابية ونفذت فيهم أحكامها التعسفية وفرض الحكم العسكرى البغيض على البلاد، فقد أصيبت الحركة الوطنية فى مصر كلها بنكسة شديدة، وتعرض الزعماء الوطنيون للنفى والتشريد حتى بعد انتهاء الثورة العرابية مثل عبد الله النديم وغيره كثيرون، وغلب الشعب على أمره وكاد يستسلم للهزيمة. بينما تصدر المنافقون والخونة الصفوف الأولى وكوفئوا على نفاقهم وخيانتهم رتبا وأوسمة ونياشين وضياعا واسعة. وبدأ الأجانب فى مصر كلها، وفى الإسكندرية على وجه الخصوص، يشعرون وكأنهم أصحاب البلاد الأصليين وكانوا يعتمدون على قوات الاحتلال البريطانى، حيث أعلنت انجلترا صراحة بأن حكمها لمصر يقوم على أساس رعاية مصالح الدول الأوربية جميعها. ولهذا اخذ الشعور بالاستياء والمرارة يعم أهالى المدينة لهذا التبدل والتحول حيث أنهم عزل من السلاح، كما أن الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر آنذاك كانت ضعيفة منهكة القوى، كما لم تحرك الدول الأوربية ساكنا إزاء انفراد انجلترا باحتلال مصر، فيما عدا فرنسا التى كانت ضعيفة على المستوى الدولى خاصة بعد هزيمتها أمام ألمانيا فى الحرب الفرنسية البروسية فى سنة ١٨٧٠م.

غير أنه بدت بارقة أمل جديدة تمثلت فى شخصية مصطفى كامل الذى بدد اليأس وارتفع صوته لأول مرة بعد الاحتلال مطالباً باستقلال مصر وتحريرها من الحكم الأجنبى، وذلك عندما كان طالباً بالمدرسة الثانوية فى سنة ١٨٩٠م، وبعد أن التحق فى العام التالى بمدرسة الحقوق حيث لم تعقه الدراسة عن مواصلة جهاده بالكتابة والخطابة حتى حصوله على إجازة الحقوق فى سنة ١٨٩٤م من فرنسا. وعقب عودته إلى مصر عكف على القضية المصرية يساندها بكل ما أوتى من قوة وجهد. فكان الخديوى عباس حلمى الثانى قد تولى الحكم فى مصر فى سنة ١٨٩٢م، وكان يرفض القيود التى فرضها اللورد كرومر المعتمد البريطانى آنذاك، مما جعله يناصر الحركة الوطنية للحد من سلطة كرومر. وهذا ما جعله يصدر عفواً عن عبد الله النديم فى ٣ فبراير ١٨٩٣م فعاد إلى مصر فى ٩ مايو من نفس السنة، وأصدر مجلة "الأستاذ" فى ٢٣ أغسطس من السنة نفسها، وناصر الخديوى عباس حلمى الثانى علنا فى صراعه ضد الاحتلال البريطانى.

كذلك قام الخديوى عباس حلمى الثانى بتشجيع مصطفى كامل فى كفاحه ضد الاحتلال فى داخل مصر وخارجها، حيث سافر مصطفى كامل إلى أوربا فى مايو سنة ١٨٩٥م وأقام فى فرنسا للدعاية للقضية المصرية وشرحها للرأى العام العالمى، واتصل برجال الصحافة والرأى وتعرف على مدام جولييت آدم من أعظم شخصيات فرنسا آنذاك، فيسرت له سبيل الاتصال برجالات فرنسا مؤيدة دعوته. وعقب عودة مصطفى كامل إلى مصر شرع فى مناهضة الاحتلال عن طريق الخطابة والصحافة، وحضر إلى مدينة الإسكندرية فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٦م لمعرفته بشجاعة أهل المدينة ووطنيتهم، ونزل ضيفاً على صديقه إسماعيل بك شيمى قاضى

محكمة الإسكندرية المختلطة. وقد توافد أهالى الإسكندرية ورجالاتها على مصطفى كامل معبرين عن تأييدهم لدعوته الوطنية.

وألقى مصطفى كامل خطبته الأولى بالمسرح العباسى بالإسكندرية فى ٣ مارس ١٨٩٦م وسط جمع غفير من المصريين والأجانب الذين عبروا عن إعجابهم وتقديرهم وتأييدهم له فى المطالبة بالجلاء، كما احتشد الآلاف من أهالى الإسكندرية فى مظاهرة وطنية كبيرة، وكذلك قدموا وساماً من الفضة نقش على أحد وجهيه مسلة الإسكندرية يحيط بها السعف المصرى وعلى الوجه الآخر كتبت هذه العبارة اعترافا بوطنيته وإخلاصه :"برهان الإخلاص من أهالى الإسكندرية للوطنى الغيور مصطفى كامل"، الذى عبر عن شكره لأهالى الإسكندرية على حفاوتهم وتقديرهم فى خطاب شكر وجهه إليهم واستهله بقوله :"أبناء وطنى العزيز .. يعجز قلمى ولسانى أن يؤديا لكم واجب الشكر على ما أظهرتموه نحوى من العواطف الشريفة، وما أبديتموه لى من علامات الود والإكرام، ولولا أنى معتقد أنكم لم تقصدوا بمظاهرتكم إلا إعلاء منار الوطنية ورفع شأن الوطن العزيز لكنت اخجل أن أمسك القلم وأسطر هذه السطور". وكان من الطبيعى أن تجد كلمات مصطفى كامل الممتلئة بالحماس، والمفعمة بالوطنية، صداها فى نفوس أهالى الإسكندرية، مما أيقظ فيهم روح الكفاح الذى خبا تحت وطأة الحكم التعسفى الذى ساد مصر فى السنوات الأولى للاحتلال.

وكان من الطبيعي أن يستاء الإنجليز من النجاح الذى لقيه مصطفى كامل فى خطبته الأولى بالإسكندرية، وعمهم السخط على مهاجمته للاحتلال وعلى طريقتهم فى الحكم. وقد دفعهم هذا السخط إلى الانتقام من شخص أخيه على كامل الضابط بالجيش المصرى الذى رافق أخاه أثناء إلقاء خطبته الأولى بالإسكندرية. كما أشارت كتابات مصطفى كامل فى الجرائد الأوربية والمحلية والعربية منها والفرنسية اهتمام الأجانب

بالإسكندرية، ولهذا عندما طلب بعضهم منه أن يأتي إلى الإسكندرية ليشرح وجهة نظره باللغة الفرنسية، لم يتردد في أن يرحب بهم، فكان من سياسته كسب أكبر عدد ممكن من الأصدقاء لقضيته. وفي اليوم الثالث عشر من إبريل سنة ١٨٩٦م زخر مسرح زيزينيا بجمع غفير من الجاليات الأجنبية بالإسكندرية، ووقف بينهم مصطفى كامل خطيبا بلغة فرنسية فصحى زهاء ساعة ونصف ساعة، شرح فيها القضية المصرية بأسلوب مقنع، وبمنطق سليم، وجد طريقه إلى نفوس مستمعيه من وطنيين وأجانب على السواء، حيث تعتبر الإسكندرية نافذة لمصر على البحر المتوسط. وهذا ما جعل مصطفى كامل يختار ميناء الإسكندرية ويختصها للإفصاح عن آرائه كلما جد جديد في أفق السياسة المحلية والدولية. ومعظم خطبه الشهيرة وتصريحاته الهامة التي صارت مضرب الأمثال في الوطنية ونكران الذات والتفاني في خدمة الوطن ألقيت في الإسكندرية لما لها من أخطر الأثر وأعمقه في سير الأحداث السياسية في تاريخنا القومي.

وقد حاول مصطفى كامل أن يستثمر الأحداث الدولية لصالح القضية المصرية، وهذا ما جعله يطلب من السلطان العثماني أن يشترط لعقد الصلح وجلاء القوات العثمانية عن اليونان عقب انتصار العثمانيين في الحرب اليونانية في سنة ١٨٩٧م أن تجلو انجلترا عن مصر أولا، مما أغضب اليونانيين في مصر آنذاك وجعلهم يهاجمونه في صحفهم بالإسكندرية ويتهمونه بالتعصب الديني. ونظرا لأن الجالية اليونانية بالإسكندرية كانت كبيرة العدد، فقد رأى مصطفى كامل من الحكمة إلقاء بيان بالمدينة يبين فيه وجهة نظر مصر ويدافع عن حقوقها وأهدافها. وقد اجتمع بمسرح زيزينيا عدد كبير من أهل الإسكندرية من وطنيين وأجانب، وكذلك بعض سكان الأقاليم. وقد ناشدهم مصطفى كامل بضرورة التمسك بأهداف الوحدة والتآخي في هذه الظروف العصيبة. ثم دافع عن موقف

مصر إزاء الحرب التركية اليونانية بقوله :"إن مظاهرة الأمة المصرية نحو الدولة العلية هى مظاهرة قوية ضد الاحتلال الإنجليزى، واشتراك أفراد الأمة على اختلافهم فى الاكتتاب للجيش العثمانى هو اقتراع عام ضد الإنجليز فى مصر". وفى ختام خطابه اقترح على الحاضرين إصدار قرار يتضمن الاحتجاج على الاحتلال الإنجليزى، والتعبير للمقيمين الأجانب عن عواطف المودة التى تربط المصريين بهم، وكذلك مطالبة الباب العالى بالاتفاق مع الدول الأوربية لحل المسألة المصرية بما يحقق استقلالها. وقد وافق المجتمعون بمسرح زيزينيا من أهل الإسكندرية من وطنيين وأجانب بالإجماع على هذا القرار.

كذلك استمر مصطفى كامل أثناء وجوده ببودابست فى ١١ يوليو سنة ١٨٩٧م مع ذكرى اليوم الذى ضرب فيه الأسطول البريطانى مدينة الإسكندرية قبل خمسة عشر عاما فى ١١ يوليو ١٨٨٢م، وأرسل برقية احتجاج إلى اللورد سلسبرى رئيس الوزارة البريطانية آنذاك جاء فيها :"جناب رئيس الوزارة الإنجليزى ... إنى فى هذا اليوم ١١ يوليه الذى هو التذكار الخامس عشر لضرب الإسكندرية، أرى من الواجب علىّ تذكير جنابكم بالوعود التى قدمت باسم التاج الإنجليزى والشرف البريطانى للجلاء عن وطننا، وإذا كانت مصر محتلة ظلماً وعدوانا ضد رغبتها وضد مصالحها القومية، فهى تعتبر يوم ١١ يوليه هذا تذكار حداد لها وتذكار عار لانجلترا، وما دام الاحتلال الإنجليزى باقيا فهذا العار يحمله كل فرد من الإنجليز أمام المدنية والتاريخ والعالم أجمع".

وكان مصطفى كامل يحرص على أن تكون صلته دائما بمواطنيه ليستعرض معهم تطورات القضية المصرية على ضوء الأحداث الدولية، وللرد على الدعاية المغرضة التى كانت تشنها ضده الصحف الأوربية لتفتيت وحدة الأمة. وكانت الإسكندرية هى نافذة مصر على العالم الأوربى

وبما تضمه بين سكانها من جاليات أجنبية عديدة وصحافة نشطة محور اهتمامه. ولهذا اجتمع فى اليوم الثانى من يونيو سنة ١٩٠٠م بأهل الثغر من وطنيين وأجانب فى مسرح زيزينيا، وهاجم فى خطابه من يدعون إلى الشقاق وتفريق صفوف الأمة فقال متسائلا ومستنكرا :"كيف يستطيع رجل وطنى أن يدعو للشقاق والبغضاء، وهذه الدعوى مناقضة للوطنية الصحيحة، فالأقباط أخوة لنا فى الوطن تجمعنا بهم أشرف رابطة، وقد عشنا معهم القرون الطوال على أتم وفاق وأكمل اتفاق".

وعندما عقد الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤م، وتخلت فرنسا عن معارضتها للاحتلال البريطانى لمصر، والتى كان يستثمرها المصريون لصالح قضيتهم، فقد أصيب الرأى العام المصرى بصدمة عنيفة لافتقاد مناصرة فرنسا آنذاك. غير أن مصطفى كامل حرص على إنهاض العزائم وإزالة ما يكون قد تطرق إلى نفوس المصريين من يأس، كما ركز الدعوة إلى الاعتماد على النفس فى تحقيق المطالب الوطنية، وجاء فى خطبته التى ألقاها فى مسرح زيزينيا فى مساء اليوم السابع من يونيو سنة ١٩٠٤م على جموع السكندريين حيث قال :"لقد وقفت بينكم هذا الموقف مرارا وعرضت عليكم آرائى فى شئون الوطن ومصالحه تكرارا، ولكننى لا أظن أن الحوادث دعت المصريين فى وقت من الأوقات للنظر فى حاضرهم ومستقبلهم واستحثتهم لتبادل الأفكار فيما هم عليه وما يصيرون إليه كما دعتهم فى هذا الوقت الذى خابت فيه بعض الآمال، وتساءل الناس هل قضى علينا أم لا يزال لنا مخرج من هاتيك الظلمات، وطريق للنجاة من ذلك الحكم الأجنبى وتلك السيطرة الإنجليزية".

ثم يوجه مصطفى كامل خطابه للذين اهتز إيمانهم بإمكان حل القضية المصرية بعد اتفاق انجلترا وفرنسا بعقد الوفاق الودى ١٩٠٤م فيقول :"ولكننا نرى أن محبة الأوطان ليست ما تميل النفس إليه ساعة ثم

تنفر منه ساعة، أو وسيلة للكسب تنقضي بانقضائه، إنما الوطنية شعور ينمو فى النفس ويزداد لهيبه فى القلب ويرسخ فى الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه واشتدت كربته". واختتم خطابه هذا بدعوة أبناء وطنه إلى مواصلة الجهاد، وقد أحدث هذا الخطاب دوياً كبيراً فى الصحافة على المستويين المحلى والدولى نظراً لما يحمله من معان سامية فى الوطنية وفى الإصرار على مواصلة الجهاد.

كذلك اختص مصطفى كامل الإسكندرية بالخطاب الجامع الذى ألقاه مساء يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧م بعد عودته من أوربا عقب استقالة اللورد كرومر فى إبريل سنة ١٩٠٧م نتيجة الحملة القوية التى شنها مصطفى كامل بسبب حادثة دنشواى. وقد ضاق مسرح زيزينيا على سعته، حيث حضر تلك الخطبة عدد ضخم يقدر بحوالى سبعة آلاف نسمة، اكتظوا داخل المسرح وخارجه. وكانت هذه آخر خطبة ألقاها مصطفى كامل بالإسكندرية، وهى خطبة طويلة جامعة تناول فيها شتى الموضوعات، كما جاءت مليئة بالشعارات التى تناقلتها الألسن جيلا بعد جيل مثل قوله :"إن الأمم لا تنهض بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها"، وقوله :"إنى لو لم أولد مصريا لوددت أن أكون مصريا"، وكذلك قوله :"لا قوام لأمة ولا سلامة لبلاد إلا بقوة العقيدة الوطنية"، وأخيراً قوله :"إن من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى ابد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان". وكان هذا الاجتماع من أنجح الاجتماعات التى عقدها مصطفى كامل فى الإسكندرية، كما كان موضع اهتمام الصحافة المحلية والدولية على السواء.

وقد لقى مصطفى كامل ربه بعد خطبته الأخيرة فى الإسكندرية بحوالى أربعة شهور بعد أن نجح فى أن يوجه الأمة المصرية نحو هدف معين تمثل فى الجلاء، كما استطاع أيضاً أن يوقظ الوعى القومى من جديد، وأن يضع الأمة المصرية على بداية الطريق المؤدى إلى الاستقلال، وأن

يدفعها إلى أسمى غاية وأشرف مقصد. وقد حزنت مصر كلها لفراق مصطفى كامل، وكان حزن الإسكندرية عليه أشد، فقد كانت معقله في الكفاح الوطني، كما كانت ملهمته بأسمى الشعارات وأعمق المشاعر.

الإسكندرية أثناء الحرب العالمية الأولى ودورها في ثورة ١٩١٩م:

أحدث قيام الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤م تأثيرات عميقة على الأوضاع القائمة في منطقة الشرق الأوسط، وعلى السياسة التي اتبعتها بريطانيا في تلك المنطقة ومن بينها مصر أثناء فترة الحرب. إذ انقسم العالم إلى معسكرين متصارعين تكون المعسكر الأول من دول الوفاق ممثلة في بريطانيا وفرنسا وروسيا وانضمت إليها اليابان وبلجيكا وصربيا والجبل الأسود من جهة، وتكون المعسكر الثاني من جهة أخرى من دول وسط أوربا ممثلة في ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر اللتان انضمت إليهما الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر آنذاك. وقد أعلنت الدولة العثمانية الحرب على انجلترا وحلفائها في اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤م مما جعل انجلترا تنتهز هذه الفرصة وتعلن الحماية البريطانية على مصر في اليوم الثامن عشر من ديسمبر من نفس السنة وتقطع بذلك الصلة التي كانت لا تزال تربطها بالدولة العثمانية، رغم الاحتلال البريطاني لها منذ عام ١٨٨٢م. وقد فرضت انجلترا الأحكام العرفية على مصر كلها وقبضت على الوطنيين من أبناء البلاد وزجت بهم في غياهب السجون والمعتقلات. كما استنزفت بريطانيا موارد مصر أثناء الحرب وتحكمت في موانيها وفي مقدمتها ميناء الإسكندرية لتحقيق أهدافها الحربية ولإعداد للحملة التي قادها الجنرال اللنبي فيما بعد ووجهت إلى فلسطين لاغتصاب القدس والمشرق العربي عموما من أيدي العثمانيين، وأصدرت إنجلترا وعد بلفور عقب وصول تلك الحملة إلى غزة في الثاني من نوفمبر سنة ١٩١٧م. وكانت انجلترا قد ألقت القبض على أعضاء

الحزب الوطني الذى كان يقوده مصطفى كامل قبل وفاته، والذين عارضوا الأحكام العرفية والأهداف الاستعمارية البريطانية آنذاك وزجت بمن وجد منهم بالإسكندرية فى سجن الحدرة. كما استضافت السلطات البريطانية أغاخان زعيم الطائفة الإسماعيلية والذى كانت تربطه ببريطانيا علاقات وثيقة حيث كان مقر أغاخان فى مدينة بومباى بالهند، ودعته لزيارة معسكرات الجيش البريطانى بالإسكندرية وغيرها من المدن المصرية عقب فرض الحماية البريطانية على مصر مباشرة لحث الجنود الهنود المسلمين الذين كانوا يشكلون نسبة عددية كبيرة بين القوات البريطانية على محاربة الدولة العثمانية التى كانوا يرفضون محاربتها باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية التى أعلنت الجهاد آنذاك، وإقناعهم بأن انحيازها إلى ألمانيا ليس فى صالح المسلمين وان المستقبل بالنسبة لهم مع بريطانيا مما أدى إلى انضمامهم لحملة اللنبى على المشرق العربى. واستمرت مصر ترزح تحت وطأة الأحكام العرفية والاستنزاف البريطانى للموارد المصرية وتحكم حكما عسكريا بغيضا قائما على التعسف والبطش طوال فترة الحرب، وانتهكت بريطانيا حرية البلاد وكرامتها وسخرت جهود مصر وطاقاتها لخدمة أغراضها الحربية ومصالحها وأهدافها الاستعمارية.

وكان من الطبيعى عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٨م أن يطالب المصريون بقيادة سعد زغلول وزملائه بإلغاء الأحكام العرفية والاعتراف باستقلال البلاد وحقها فى تقرير مصيرها، وأن يسافر الوفد المصرى إلى فرنسا لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح فى فرساي. غير ان بريطانيا رفضت هذه المطالب، ولما وجدت إصرار الوفد على تنفيذها قبضت على أعضائه ونفتهم إلى جزيرة مالطة. فقامت المظاهرات فى أنحاء البلاد احتجاجا على هذا الإجراء التعسفى وبدأت بالقاهرة حيث قام طلبة المدارس بمظاهرة سلمية فى اليوم التاسع من مارس

سنة ١٩١٩م. وقد مر هذا اليوم بسلام دون أن يحدث ما يعكر الصفو. ولكن الأيام التالية أسفرت عن حدوث صدام بين الطلبة ورجال الجيش الإنجليزى، وسقوط عدد من القتلى، وانتشرت هذه الأنباء فى مختلف أنحاء مصر، فقامت بالقاهرة مظاهرات كثيرة انتقلت أخبارها إلى أهالى الإسكندرية وأدى إلى اتفاق طلبة المعاهد الدينية والمدارس على الإضراب يوم ١٢ مارس سنة ١٩١٩م احتجاجاً على سلطات الاحتلال الانجليزى. وبدأ التجمع فى ميدان مسجد أبى العباس المرسى، وأصبح لهذا الميدان شأن كبير فى الانتفاضات التى قامت بالإسكندرية فى عام ١٩١٩م وما بعدها نظراً لوقوعه بين الأحياء الشعبية ووجوده أمام أكبر مساجد الإسكندرية وبالقرب من معاهدها الدينية، وبذلك أصبح مركز التجمع الثورى بحيث تخرج منه المظاهرات عقب صلاة الجمعة متجهة صوب ميدان محمد على المعروف بالتحرير حالياً، حيث تلتقى بها المظاهرات القادمة من الأحياء الأخرى، فكان يوم الجمعة فى تلك الآونة من الأيام المشهودة فى تاريخ مدينة الإسكندرية، وكانت سلطة الاحتلال البريطانى تعمل لهذا اليوم ألف حساب تحسباً لقيام أية تحركات شعبية آنذاك.

ويسجل تاريخ مدينة الإسكندرية انطلاق المظاهرات التى شارك فيها سكان المدينة فى عام ١٩١٩م انطلاقاً من ميدان مسجد أبى العباس المرسى، ففى اليوم الثانى عشر من مارس ١٩١٩م انطلقت مظاهرة كبرى من هذا الميدان واتجهت صوب مبنى المحافظة القديم بشارع رأس التين هاتفة بالحرية والاستقلال. وقد أصدر الأميرالاى جارفز بك حكمدار الإسكندرية والمستر إنجرام مأمور الضبط أمراً بفضها تنفيذاً للأمر العسكرى الصادر بذلك، وبالفعل تمكن البوليس من فضها دون إراقة دماء. ولكن المظاهرات لم تتوقف بل استمرت يومياً إلى أن حدث فى اليوم السابع عشر من مارس ١٩١٩ أن أحاط الجنود البريطانيون بمظاهرة تتألف من

طلبة المعاهد الدينية والصناعية والثانوية والعمال بحى الأنفوشى، ومنعوهم من مواصلة سيرهم فلم يتمكنوا، فأطلقوا عليهم النيران مما نتج عنه استشهاد ستة عشر منهم، وإصابة ٢٤ بإصابات مختلفة. وعلى أية حال فقد أزكت هذه التضحيات نار الحماسة فى نفوس الأهالى فكثرت المظاهرات وتعددت وخصوصا عقب صلاة الجمعة من كل أسبوع، فكانت جموع المصلين تخرج من المسجد فى مظاهرة ضخمة صوب داخل المدينة ، ثم تطوف بمختلف شوارعها الرئيسية هاتفة بالاستقلال والحرية، وذهب ضحية هذه المظاهرات الوطنية ضحايا عديدون زج بهم فى السجون بحجة الاشتراك فى المظاهرات وإثارة الشغب فى المدينة. غير أن هذه المظاهرات وغيرها فى مختلف أنحاء مصر قد أقلقت بال سلطات الاحتلال البريطانى وأرغمتها على أن تعيد النظر فى سياستها إزاء مصر، واضطرت أخيراً إلى الإفراج عن سعد زغلول وزملائه وسمحت لهم بالعودة إلى مصر من منفاهم. كما قررت بريطانيا بعد ذلك إيفاد لجنة ملنر إلى مصر لدراسة أحوال البلاد ومطالبها داخل إطار الحماية البريطانية والتى ستضطر بعد ذلك إلى إلغائها فى سنة ١٩٢٢.

وكانت بريطانيا تهدف من إرسال هذه اللجنة إلى مصر والتى اشترك فى أعمالها جنرال مكسويل قائد القوات البريطانية عند إعلان الحماية، معرفة أسباب الاضطرابات وتقديم تقرير إلى الحكومة البريطانية عن أحوال البلاد على أن يتضمن اقتراح النظام الذى يوضع لمصر فى ظل الحماية بما يكفل تهدئة الخواطر وحماية المصالح الأجنبية، وبمعنى آخر وضع نظام يعمل فى الواقع على المحافظة على جوهر الاحتلال مع إعطائه الصفة الشرعية. ولهذا قاطع الشعب المصرى لجنة ملنر مقاطعة تامة ورفضوا مهمتها ووقفت مصر كلها تعبر عن ذلك. وقد شاركت الإسكندرية فى التعبير عن سخطها على هذه اللجنة، وقام اهلها بمظاهرة

فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٩ عقب صلاة الجمعة من مسجد أبى العباس المرسى، بلغ عددها حوالى خمسة عشر ألفاً ، وسارت فى شوارع المدينة هاتفة بالاستقلال وسقوط لجنة ملنر. وقد اعترض طريق القاهرة رجال الشرطة واعتدوا على المتظاهرين، فاضطروا للدفاع عن أنفسهم بالحجارة وبكل ما وصلت إليه أيديهم. وعندما زاد الصدام بين الجانبين استنجد رجال الشرطة بفصيلة من الجيش الإنجليزى هبطت على المتظاهرين وأعملت فيهم نيران بنادقهم، فقتل خمسة وجرح أربعون من الأهالى، بينما جرح من رجال الشرطة ثمانية وعشرون بين ضابط وشرطى. واستاء أهالى الإسكندرية من تدخل القوات الإنجليزية وما ترتب عليه من مآسى وصمموا على الاستمرار فى مظاهراتهم. بل إنهم أقاموا المتاريس فى الشوارع المؤدية إلى حى رأس التين، كما اقتلعوا بلاط الشوارع حتى لا تتمكن قوات الجيش من المرور بسياراتهم والوصول إلى معاقل المتظاهرين. وهكذا سرت روح التمرد والعصيان فى أنحاء الإسكندرية وتجددت الاضطرابات. وأخذت القوات الإنجليزية تتحرش بالأهالى على نحو ما حدث يوم ٢٥ أكتوبر ١٩١٩ عندما مرت سيارة إنجليزية مسلحة بحى الأنفوشى وأطلقت النار على جمع من الأهالى بجهة البوصيرى، فأصيب نحو عشرة مواطنين مما اضطر الأهالى إلى الاشتباك معها دفاعاً عن أنفسهم، فسقط منهم أربعة قتلى وأصيب ستة بإصابات مختلفة. وقد ترتب على ذلك انتشار فصائل القوات الإنجليزية فى شوارع المدينة وقامت السيارات المصفحة تجوب الطرقات بحثاً عن المتظاهرين ولإلقاء الرعب فى قلوب الأهالى. كما احتلوا أيضاً بعض المبانى المشرفة أيضاً على مداخل الطرقات الرئيسية التى يسلكها المتظاهرون ونصبوا فوقها المدافع والمتاريس.

ولم تفلح محاولات محافظ الإسكندرية حسن عبد الرازق باشا لتهدئة الموقف بالمدينة عن طريق استشارة أعيانها الذين أشاروا عليه

بضـرورة انسحاب القوات الإنجليزيـة مـن شـوارعها باعتبارهـا مصـدر الإثارة، ورغم أنه وعدهم بتحقيق ذلـك إلا أن القوات الإنجليزيـة ظلـت فـى مراكزها مما أدى إلى تجدد الاضطرابات وأعمـال العنف. وعندمـا حـاول نفر من أعيـان الإسكندرية مقابلـة رئيس الـوزراء محمد سعيد باشـا أثنـاء زيارته وقدموا إليه عريضة تنص على ضـرورة سحب القوات الإنجليزيـة من مدينتهم والقيام بإجراء تحقيـق نزيـه لمعرفـة المسئول عن استدعائهم، والعمل على حرية الاجتماع والإفراج عن المعتقلين فـى الحـوادث السـابقة، ونقل مـأمور قسم الجمرك ومحاكمتـه وتصحيح البلاغـات الرسمية التـى اتـهمت الأهـالى زوراً بـالاعتداء علـى رجـال البوليس، فقد اعتـذر رئيـس الوزراء عن مقابلة وفد الأعيان الذين استاءوا من تصرفه وبعثوا إليه ببرقية احتجاج لعدم سماعه إلـى مطالبـهم. ويتضـح لنـا من تكـرار الاضطرابـات وحوادث العنف من قبل القوات الإنجليزيـة ضد الأهـالى ضعف الحكومـة القائمة آنذاك وعجزها عن السيطرة علـى الموقـف. ورغم أن المظـاهرات فى معظمها كانت تبدأ سلمية إلا أن تدخل رجال البوليس والجنـود الإنجليز كان يسفر دائماً عن نتائج وخيمة كالقتل والتخريـب، فـى وقت لـم تكـن فيـه الحكومة القائمة من القوة بحيث تحول دون تدخـل هـؤلاء الجنـود، وكـل مـا فعلتـه أنـها أصـدرت قـراراً فـى اليوم الخـامس مـن نوفمـبر ١٩١٩ بمنـع المظاهرات، كما أنها أرسلت بنصف أورطة مـن الجيش المصـرى لتعزيـز الأمن بالإسكندرية آنذاك.

وعندما أصدرت دار الحماية البريطانية بلاغاً رسمياً فى مسـاء ١٤ نوفمـبر ١٩١٩ أوضحـت فيـه المهمـة التـى مـن أجلـها شـكلت لجنــة ملـنر وتتلخص فى اقتراح النظام السياسى الذى سيطبق بمصـر فـى ظـل الحمايـة البريطانية، فقد أثار هذا البلاغ ثائرة الأمة وانهالت برقيات الاحتجـاج علـى الوزارة المصرية لقبولها التعاون مع اللجنة الاستعمارية التى جاءت لتصبغ

الاحتلال بالصبغة الشرعية. وقد قام أهـالى الإسكندرية بمظـاهرة احتجـاج علـى اللجنـة فـى صبيحـة اليوم الخـامس عشـر مـن نوفمبر سـنة ١٩١٩، فتصدى رجال البوليس وقوات الجيش الإنجليزى مما أدى إلى استشهاد اثنين من المتظـاهرين وأصيب عدد منـهم بإصابـات مختلفـة، وتوالـت المظـاهرات فـى اليومين التـاليين، واستشـهد ثلاثـة مواطنيـن برصـاص الإنجليز. وقد خرج جمع غفير مـن الأهـالى يقـدر بنحـو خمسـة عشـر ألفـا لتشييع جنازتهم فى موكب مهيب، بين هتافات الجمـاهير الوطنيـة، تطـورت بعدها الحالة فى الإسكندرية تطوراً خطيراً فى اليوم الثامن عشر من نوفمبر ١٩١٩، إذ خرجت المظاهرات من مسجد أبى العباس واتخذت طريقها إلـى قلب المدينـة، فـاعترضت طريقـها قـوات البوليس بقيـادة البكباشـى بلتـنر وأطلقت عليهم نيرانها، مما جع أهالى باب سدره وسوق الطبـاخين يقومـون بقطع الأشجار وانتزاع أحجار الأرصفة ليصنعوا منـها المتـاريس لإغـلاق الشوارع المؤدية إلى أحيائهم، وحدثت مصـادمات مختلفة فى أنحـاء متفرقـة من المدينة أسـفرت عن مقتل تسعة وجرح ثلاثين شـخصا مـن الأهـالى. وأدت خطورة الحالة آنذاك إلى أن قوات الجيش أخذت تحتل المواقع الهامـة فـى المدينـة، وحظـرت التجول بعد التاسـعة مسـاء، كمـا حرمـت تشـييع الجنازات فى مواكب كبيرة حتى لا تستثار مشاعر الأهالى.

وعندما أعلن نبأ وصـول لجنـة ملـنر إلـى مصـر فقد قابلتـه الأمـة المصرية باستياء وثورة، إذ عمت المظاهرات مدن مصر كلها ولكنها مرت بسلام فيما عـدا مظـاهرة مدينـة الإسـكندرية التـى خرجـت مـن مسـجد أبـى العباس عقب صلاة الجمعة يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ فاعترضت طريقها سيارتان مسلحتان تابعتان للقـوات البريطانيـة وأطلقت عليـها النـيران فقتـل مواطن واحد وجرح آخرون. كما زاد الطين بله عندما أقتحم نفـر مـن تلـك القوات فى القـاهرة حرم الجـامع الأزهـر علـى المتظـاهرين الذيـن احتمـوا

بداخله، مما أساء إلى الشعور الديني لدى المسلمين وأدى إلى ثورة علماء الأزهر لامتهان حرمة الدين، وقدموا احتجاجات موقعا عليها إلى السلطان فؤاد ويوسف وهبه باشا رئيس الوزراء واللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني، وكان لهذا الحادث صداه السلبي في مصر كلها ومن بينها الإسكندرية على وجه الخصوص،مما اضطر لجنة ملنر أن تعلن أنها لم تأت إلى مصر إلا للتوفيق بين أماني الشعب المصري ومصالح بريطانيا في مصر مع عدم نسيان المحافظة على حقوق الأجانب. وبعد أن امضت اللجنة في مصر ثلاثة أشهر حاولت خلالها دراسة حقائق الموقف الداخلي، ووضع حلول إيجابية ترضي الطرفين، وصلت إلى حل وسط مفاده :"إن كل ما تفرضه بريطانيا على مصر لا قيمة له، وأن من الصواب الوصول إلى حل يوافق عليه الطرفان، أي بعقد اتفاقية بين البلدين، ولا سبيل إلى ذلك إلا بوضع حد لهذه الوصاية التي لا يقبلها المصريون، وذلك بلا تعريض للمصالح التي يجب علينا حمايتها من الأخطار. ويكون ذلك بعقد معاهدة ترضى فيها مصر نظير تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ، معاهدة ترضى فيها مصر أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة في الأراضي المصرية، كأن يكون لبريطانيا الحق في إبقاء قوة حربية في مصر لحماية مصالح انجلترا، أي سلامة مواصلاتها الإمبراطورية، وكأن يكون لانجلترا بعض الرقابة على التشريع والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب".

وقد اعتبرت بعثة ملنر أنها بذلك قد رسمت السبيل الذي يجب على مصر أن تسلكه للحصول على قسط من الاستقلال الذاتي في إدارة شئونها وكان من رأى عدلي يكن باشا رئيس الوزراء آنذاك الدخول في مفاوضات مع انجلترا لإلغاء الحماية. ولكي يعزز موقفه طلب من سعد زغلول باشا رئيس حزب الوفد الاشتراك معه في المفاوضات، وقبل سعد المشاركة على

أن يكون له رئاسة وفد المفاوضات وأغلب المفاوضين. غير أن مركز عدلي باشا كرئيس للوزارة لم يسمح له بقبول هذا الشرط مما جعله لا يهتم بإشراك الوفد، فأدى هذا التصرف إلى انقسام طوائف الأمة إلى معارضين ومؤيدين، وقامت مظاهرات احتجاج على تشكيل وفد المفاوضات بالقاهرة والإسكندرية في ٢٢ مايو ١٩٢١ واشتبك المتظاهرون مع نفر من الأجانب في حي الهماميل، وتطور الاشتباك إلى تبادل إطلاق النيران بين الجانبين، وتكررت نفس المأساة في اليوم التالي مما ترتب عليه قتل ثلاثة واربعين شخصاً وإصابة مائة وتسعة وعشرون بجروح من المصريين، وخمسة عشر قتيلاً وواحد وسبعون جريحاً من الأوربيين. وقد انتهز ونستون تشرشل وزير المستعمرات الإنجليزي فرصة وقوع هذا الحادث ليعلن بأن الوقت لم يحن للجلاء خوفاً من القضاء على الجاليات الأجنبية في القاهرة والإسكندرية، وبدعوى أن الإصلاحات التي قامت بها الإدارة الإنجليزية سوف تنهار.

وعلى أية حال فإن عجز بريطانيا عن إيجاد حل يرضى عنه المصريون ويحقق مصالحها وأطماعها وهو ما كانت تهدف إليه من إرسال بعثة ملنر إلى مصر دون جدوى فقد رأت أن تحل المسألة المصرية من جانب واحد، هو جانبها هي وحدها، فأصدرت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تصريحاً من المفوض البريطاني إلى السلطان فؤاد، اعترفت فيه باستقلال مصر وسيادتها، مع الإبقاء على التحفظات الأربعة الخاصة بتامين المواصلات الإمبراطورية، والدفاع عن مصر، وحماية الأقليات، والسودان، وهي التحفظات التي أفقدت ما للاستقلال من معنى. وفي ظل هذا التصريح تولت وزارات عديدة الحكم في مصر كان اغلبها للأسف الشديد أداة طيعة في يد الاحتلال البريطاني الذي ظل جاثماً على صدر البلاد. وانتهزت بريطانيا حادث إطلاق النار على "سيرلي ستاك" سردار

الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وقدمت إنذاراً إلى الحكومة المصرية مشفوعاً ببعض المطالب، كان اهمها تعويض نصف مليون جنيه مصرى، وسحب الجيش المصرى من السودان، وأردفت هذه المطالب باحتلال جمرك الإسكندرية بواسطة القوات البريطانية.

ولم تحدث بالإسكندرية أحداث هامة فى الفترة التى أعقبت ذلك الأمر إلا فى عام ١٩٣٠ عقب تولى إسماعيل صدقى باشا رئاسة الوزارة المصرية على غير رغبة الشعب. وكان حزب الوفد قد أخذ على عاتقه مقاومة هذه الوزارة التى اعتدت على الدستور وحكمت البلاد بالقوة والبطش. غير أن الحكومة قاومت هذا التحدى بمنتهى الشدة والعنف عندما تصدى البوليس لرئيس حزب الوفد والمرافقين له فى مدينة المنصورة فى ٨ يوليو سنة ١٩٣٠ وأسفر ذلك عن مقتل أربعة من الأهالى، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس كما أصيب ١٤٥ من الأهالى بجروح مختلفة. وقد كان لتلك الاضطرابات صداها فى الإسكندرية حيث تكونت مظاهرة ضخمة فى يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٣٠ احتجاجا على أعمال القتل فى المنصورة وبلبيس، غير أن الحكومة واجهت تلك المظاهرة بكل شدة، وأحاط الجنود بالمتظاهرين من كل جانب وأطلقوا عليهم النار، فسقط منهم عشرون قتيلاً، وأصيب خمسمائة بجروح مختلفة، وكان هذا الحادث تعبيراً عن مشاركة شعب الإسكندرية فى مواجهة القهر والاستبداد مهما كانت التضحيات.

الإسكندرية أثناء الحرب العالمية الثانية وبروتوكول الإسكندرية:

عندما واجه العالم كارثة الحرب العالمية الثانية التى امتدت بين عامى ١٩٣٩ - ١٩٤٥م، فقد كان العالم قد انقسم من جديد إلى معسكرين متصارعين، أولهما دول الحلفاء بريطانيا وفرنسا وانضم إليهما الاتحاد

السوفيتى من جهة ودول المحور ألمانيا وإيطاليا وانضمت إليهما اليابان من جهة أخرى، وبدت الحرب فى مراحلها الأولى حربا أوربية، ثم اتسع نطاقها إلى المستعمرات التى لا تغرب عنها الشمس، وشاركت الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء فى نهاية الحرب فشملت بذلك ارجاء العالم. وفى الوقت الذى بدأت فيه سحب الحرب العالمية الثانية تتجمع فى سماء اوربا، أيقنت بريطانيا أن من صالحها الاتفاق مع مصر قبل نشوب الحرب حتى لا تدخل فى العمليات الحربية وقواتها موجودة بأرض معادية، كما أنها كانت تريد استخدام مرافق مصر فى سهولة ويسر ولن يتحقق لها ذلك إلا برضاء المصريين. وفى نفس الوقت وجدت مصر أيضاً أن من صالحها إنهاء نزاعها مع بريطانيا وأن من الخطورة الدخول فى مناوشات معها فى وقت تتعرض فيه حدودها للغزو، خصوصاً وأن إيطاليا كانت تحتل الأراضى الليبية المجاورة لها، كما كان لإيطاليا أطماع خاصة فى مصر تتلهف على تحقيقها ولهذا كانت كل الظروف مواتيه لعقد مغاهدة سنة ١٩٣٦ التى اعترفت فيها بريطانيا باستقلال مصر وسيادتها وتعاون الدولتين فى السلم والحرب، مع احتفاظ بريطانيا بعدد محدود من قواتها بقاعدة قناة السويس فى وقت السلم للحفاظ على المصالح البريطانية.

وبمجرد إعلان قيام الحرب العالمية الثانية، فقد أصبحت الإسكندرية قاعدة للأسطول البريطانى فى البحر التوسط، بل وأكبر قاعدة عسكرية لبريطانيا فى نطاقه. كما استخدمت بريطانيا المطارات المصرية، واصبح خط حديد الإسكندرية - مرسى مطروح من أهم الخطوط الحربية بالنسبة لبريطانيا، وكذلك الطريق البرى الذى يصل بين المدينتين، فضلا عن الطريق الصحراوى الموصل بين الإسكندرية والقاهرة. وكانت الإسكندرية تشكل مركز العمليات الحربية لبريطانيا فى الصحراء الغربية، حيث كانت تخرج منها القطارات ليل نهار حاملة المؤن والذخيرة إلى

القوات البريطانية المرابطة بالصحراء. وقد تعرضت الإسكندرية - نظراً لموقعها الاستراتيجى الممتاز - لغارات الإيطاليين والألمان، فدمرت بعض مرافقها، كما نسفت بعض الدور ودفن من بها تحت الأنقاض، وذهب ضحية هذه الغارات عدد غير قليل من المواطنين الأبرياء. ورغم شدة الحرب فقد نجت المدينة من التدمير الكامل نظراً لتمسك الحكومة المصرية بموقف الحياد إزاء هذه الحرب، ولهذا فقد تركز الضرب على الأهداف العسكرية. ولكن نظراً لوجود بعض هذه الأهداف داخل المدينة وبجوار المناطق السكنية فقد تعرضت هذه الأحياء لخطر القنابل وتعرض سكانها للموت ولأشد الأخطار.

وعندما اشتد هجوم الألمان غربى مصر ودفعوا أمامهم القوات البريطانية فى الصحراء الغربية على الطريق المؤدى إلى الإسكندرية فقد اصبح مركز القوات البريطانية بالإسكندرية دقيقاً، حيث وصلت قوات المحور إلى موقع العلمين الذى لا يبعد عن الإسكندرية غرباً بأكثر من ١٢٨ كيلومتراً. مما جعلهم يفكرون فى الانسحاب إلى القاهرة عبر الطريق البرى، ووضعوا خطة لنسف جميع المرافق العامة فى الإسكندرية إذا ما تعرضت لغزو الألمان، حتى لا يتيحوا لقوات المحور فرصة الانتفاع بها أو توطيد أقدامهم فيها. غير أن الزحف الألمانى توقف عند استحكامات العلمين أمام قوى الحلفاء المستندين إلى القاعدة البريطانية آنذاك.

وبعد اندحار قوات المحور فى سنة ١٩٤٣، وزال خطرها عن مصر وعن الإسكندرية التى كانت مركز قوات الحلفاء، فقد بدأت تراود أذهان الساسة البريطانيين إخراج فكرة مشروع الجامعة العربية إلى حيز الوجود. ولم يكن هذا من قبيل العطف على امانى الدول العربية بقدر ما كان لتحقيق مصالحهم فى لم شمل الدول العربية فى وحدة تأتمر بأمرهم وتسير وفق إرادتهم، على مبدأ "وحد واحكم" بدلاً من "فرق تسد" خاصة

وأن هذه الوحدة ستضم دولا عربية أخرى خارجة عن نفوذها وسيطرتها. وفى اليوم الخامس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٤٤م وجهت الحكومة المصرية الدعوة إلى حكومات سوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق والسعودية واليمن لإرسال مندوبين عنها للاجتماع فى شكل لجنة تحضيرية لمؤتمر عربى عام. وبذلك شهدت الإسكندرية مولد الجامعة العربية حينما اجتمع بمبنى إدارة جامعة فاروق الأول (جامعة الإسكندرية حاليا) وفود الدول العربية السالفة الذكر لتبادل الرأى فيما يجب أن يكون عليه التعاون بين الدول فى مختلف المجالات. وفى اليوم السابع من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وصل المجتمعون من ممثلى الدول العربية إلى قرارات ضمنوها الوثيقة الأولى لجامعة الدول العربية وهو ما عرف باسم "بروتوكول الإسكندرية". وهكذا ارتبط اسم مدينة الإسكندرية - معقل النضال الوطنى - بنقطة البدء فى تنفيذ هذا المشروع القومى الهام فى تاريخ أمتنا العربية المعاصرة.

موقف الإسكندرية إزاء القضية الفلسطينية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رفعت بريطانيا الأحكام العرفية التى سادت مصر فى أكتوبر سنة ١٩٤٥، مما جعل البلاد تتنفس الصعداء. وأخذت حكومة السعديين آنذاك تطالب الحكومة البريطانية بالجلاء ووحدة وادى النيل، فضلا عن تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦، وقد وجدت هذه المطالب موافقة من قبل الشعب المصرى. وفى اليوم الثانى من نوفمبر سنة ١٩٤٥م نظمت طوائف الشعب المختلفة فى القاهرة والإسكندرية الإضراب فى هذا اليوم، إبداء لسخطهم على وعد بلفور المشئوم فى ذكرى صدوره. وقام طلاب الجامعات والمدارس بتنظيم مظاهرات تطوف شوارع العاصمة. وفى أثناء مرورها اعتدت على بعض المحال التجارية اليهودية فتصدى لها البوليس بالضرب وحدثت إصابات متعددة. وكان الموقف فى الإسكندرية أشد خطورة مما كان عليه الحال فى القاهرة، إذ اشتبك المتظاهرون

بـالبوليس، واستخدمت الأسلحة النارية مما ترتب عليه مقتل ستة من المتظاهرين، وجرح نحو مائتى جريح فضلاً عن اعتقال عدد كبير منهم.

كذلك قام طلبة جامعة القاهرة بمظاهرة فى يوم السبت التاسع من فبراير سنة ١٩٤٦ قاصدين قصر عابدين، وكانوا يهتفون هتافات عدائية ضد الملك فاروق، فتصدى لهم البوليس عند كوبرى عباس، ودارت بين الطرفين معركة عنيفة أسفرت عن موت طالب واحد وجرح خمسين من الطلبة وثلاثين من رجال الشرطة. على أن حادث كوبرى عباس قد اثار أهالى الإسكندرية، فخرجوا فى مظاهرات عنيفة احتجاجاً على سياسة الحكومة فى معاملتها لطلبة الجامعة، فتصدى لها البوليس وانتهت بمقتل ثلاثة من ابناء المدينة.

وعندما أقيلت وزارة الوفد عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بعد ان أصبح الإنجليز فى غير حاجة إليها، فقد خلفتها وزارة السعديين التى حاولت تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ لاستكمال استقلال البلاد ولكن حظها لم يكن أسعد حظا من سابقتها فسقطت، وتولى إسماعيل صدقى باشا تأليف وزارة جديدة فى اليوم الخامس عشر من فبراير سنة ١٩٤٦م، غير أن البلاد قابلت نبأ تأليف الوزارة بوجوم وامتعاض كبيرين وذلك لمعرفتهم بماضيه فى الحكم وميله إلى أساليب القوة والعنف. ولهذا قررت المنظمات الشعبية تحديد يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ للقيام بإضراب عام إعرابا عن تصميمها على التمسك بالجهاد، وأطلق على هذا اليوم اسم "يوم الجلاء"، ففى هذا اليوم نظمت المظاهرات السلمية التى اخترقت شوارع القاهرة فى طريقها إلى ميدان الإسماعيلية وهو ميدان التحرير الحالى، غير أن سيارة حربية إنجليزية اقتحمت فجأة جموع المتظاهرين فقتلت منهم ثلاثة وعشرون وجرحت مائة وواحد وعشرين، فكان لهذا الحادث وقع اليم على نفوس المصريين الذين اعتبروا يوم ٤ مارس ١٩٤٦ يوم حداد وطنى على

شهداء هذا الحادث. ونظمت مظاهرات سلمية طافت مدن مصر دون أن يحدث ما يعكر الصفو، فيما عدا مدينة الإسكندرية، حيث قام المتظاهرون أثناء مرورهم بشارع سعيد الأول بمحاولة إنزال العلم البريطانى من على سارية فندق أطلانتيك الذى كان يقيم فيه رجال البحرية البريطانية، فحال رجال البوليس بينهم وبين ما يريدون، ولكنهم استطاعوا التغلب عليه وانتزاع العلم وتمزيقه، فاضطر البوليس إلى إطلاق النار عليهم لفض المظاهرة، غير أن المتظاهرين انتزعوا لافتة كشك البوليس الحربى الإنجليزى فى ميدان سعد زغلول فقابلهم البوليس الحربى بإطلاق النار فقتل منهم ٢٨ وجرح ٣٤٢ بينما قتل من الجانب الإنجليزى جنديان وجرح أربعة.

وكانت تجرى حينذاك اتصالات بين إسماعيل صدقى - وبيفن وزير خارجية بريطانيا بشأن الوصول إلى اتفاق لتعديل معاهدة ١٩٣٦، وادى عدم وصولها إلى اتفاق استمرار المظاهرات الشعبية تعبيراً عن سخط الأهالى على الأوضاع القائمة آنذاك، حتى ألقى نفر من أهالى الإسكندرية بعض القنابل على النادى البريطانى بها. فجرح ٨٢ شخصاً بينهم ١٠ من الجنود البريطانيين، وكان هذا الاعتداء هو الخامس من نوعه فى اسبوع واحد. وعندما أذيع نص مشروع صدقى - بيفن بصفة غير رسمية فقد قابلته الصحف بعاصفة من الهجوم والنقد، كما أعلن حزب الوفد حرباً شعواء على مشروع الاتفاق. وقد رأت إنجلترا أخيراً إن وجود قواتها فى القاهرة والإسكندرية كان من أهم أسباب الاحتكاك والصدام بين قواتها وبين الوطنيين بصفة مستمرة، وان الحكمة تقتضى سحب تلك القوات وتركيزها بقاعدة القناة، تفادياً للمناوشات بين الجانبين. ولما كان إسماعيل صدقى باشا قد قدم استقالته بعد فشل مشروع المعاهدة، وخلفه فى رئاسة الوزارة محمود فهمى النقراشى باشا الذى رأى الالتجاء إلى مجلس الأمن

حيث تقدمت مصر بشكواها إلى مجلس المن فى يوليو بسنة ١٩٤٧ مطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها، لأن وجود قوات أجنبية فى أراضى دولة عضو فى الأمم المتحدة فى زمن السلم بغير رضائها، يعد امتهاناً لكرامتها ويناقض ميثاق الأمم المتحدة. وبذلك وضعت مشكلة الجلاء البريطانى عن مصر لأول مرة على بساط البحث على الصعيد الدولى. ورغم وضوح حق مصر فى الجلاء، إلا أن مجلس الأمن أوصى الطرفين المصرى والبريطانى بالعودة إلى المفاوضات من جديد، دون أن يصدر أمراً بالجلاء مما أدى إلى إصابة البلاد بخيبة أمل شديدة نتيجة لإخفاق القضية فى مجلس الأمن وإصرار بريطانيا على استمرار الاحتلال.

على أن إنشغال مصر بقضية الجلاء لم يشغلها عن مناصرة شعب فلسطين حيث احتلت قضيتها فى سنة ١٩٤٧ مركز اهتمام الشعوب العربية والمحافل الدولية، خاصة بعد أن أصدرت الأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. غير أن هذا القرار كان وقعه شديداً على نفوس المصريين، مما دعا طلاب جامعة القاهرة والجامعة الأزهرية إلى إضراب عام تعبيراً عن سخطهم على سلب حقوق عرب فلسطين، وحذا طلاب الجامعة بالإسكندرية حذو زملائهم بالقاهرة، مما اضطر الحكومة إلى إعلان الطوارئ فى القاهرة والإسكندرية على السواء. وقام المتظاهرون فى الإسكندرية بتمزيق العلم الأمريكى والمناداة بسقوط الصهيونية وأمريكا وانجلترا، وعقد مؤتمر فى ١٩ يناير ١٩٤٨ بالجامعة، مزق فيه الطلاب صور الملك فاروق وأشعلوا فيها النار، ثم ساروا فى مظاهرة كبيرة يهتفون "لا ملك إلا الله" وكان هذا أول هجوم سافر ضد الملكية فى مصر آنذاك.

وبعد اغتيال محمود فهمى النقراشى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ وتولى إبراهيم عبد الهادى رئاسة الوزراء فقد اشتدت فى عهده حملة

الإرهاب وتدهورت أحوال البلاد، وبدأ التذمر ينتشر بين صفوف الجيش وأدى إلى ظهور تشكيلات من الضباط الأحرار، مما أثار قلق ومخاوف الملك والإنجليز ودفعهما إلى تغيير الأوضاع عن طريق إرجاع الوفد إلى الحكم، نظرا لما كان له من شعبية من شأنها تهدئة الخواطر وإقرار الأوضاع في البلاد آنذاك. وقد حاولت وزارة الوفد حمل الحكومة البريطانية على تلبية مطالب مصر في الجلاء عن طريق المفاوضات، إلا أن انجلترا تعللت بأن مسالة الجلاء مرتبطة بالخطة العامة للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، أى أنها كانت تريد أن تربط مصر بمنظمة الدفاع المشترك، وهو ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية هى الأخرى إقناع مصر واستمالتها للدخول في حلف دفاعي مشترك عن منطقة الشرق الأوسط، وهو ما رفضته مصر وخصوصا قبل جلاء القوات البريطانية عن أراضيها. كما أن الحكومة المصرية لجأت في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تقديم أربعة مراسيم بقوانين إلى مجلس النواب، تتضمن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وتعديل الدستور بحيث ينص على أن لقب الملك هو ملك مصر والسودان، ووضع نظام حكم خاص للسودان، فوافق عليها مجلس النواب بالإجماع في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١، وتبعهم مجلس الشيوخ، ثم قدمت المراسيم للملك للموافقة عليها، فاضطر تحت ضغط الرأى العام الثائر إلى توقيعها. وترتب على إلغاء المعاهدة سحب الحكومة المصرية لجميع الامتيازات والتسهيلات التي تمتعت بها القوات البريطانية بمقتضى معاهدة ١٩٣٦، وكذلك سحبت العمال المصريين البالغ عددهم ما يربو من مائة ألف عامل كانوا يعملون في خدمة القوات البريطانية بمنطقة القناة، وكذلك حرمت على المتعهدين تزويدهم بالمواد التموينية وغيرها.

وقد خشيت بريطانيا من نتائج هذه الخطوات الجريئة من قبل مصر. فأمرت الأسر الإنجليزية بالقاهرة والإسكندرية بالانتقال إلى منطقة

القناة خشية الاعتداء عليهم. ثم بدأت أعمال التحرش بمدن القناة، وبلغت أعمال التحرش ذروتها فى اعتداء القوات البريطانية على دار محافظ الإسماعيلية ودكها بالقنابل رغم أن عدد من كانوا بها من جنود لم يزد عن الثمانين. وكان من نتيجة هذا الاعتداء الغاشم ثورة الرأى العام فى مصر وخاصة فى القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، وانتهز بعض المتآمرين هذه الفرصة لإشعال حريق القاهرة وذلك للتخلص من الوزارة. وفى مساء ذلك اليوم أعلنت الأحكام العرفية وشددت الحراسة حول السفارات والمفوضيات بالقاهرة والإسكندرية، كما حرم على الأجانب الدخول أو الخروج من المدينتين. وقد أقيلت وزارة الوفد على أثر هذا الحادث وخلفتها وزارة على ماهر باشا التى لم تكن فى حقيقة الأمر سوى وزارة مؤقتة لتهدئة الخواطر ريثما يتم للملك رسم سياسته المقبلة للتخلص من العناصر الوطنية. غير أن هذه الوزارة لم يطل بها المقام لأنها قدمت استقالتها فى أول مارس سنة ١٩٥٢ بعد أن أيقنت تكاتف كل من الملك والإنجليز على وضع العراقيل فى طريقها.

وقد تولى نجيب الهلالى باشا رئاسة الوزارة وانحصرت مهمته آنذاك فى القضاء على حزب الوفد وتنفيذ سياسة الملك. بينما أصبحت مسألة المفاوضات مع بريطانيا من أجل الجلاء فى المرتبة الثانية، واستطاعت هذه الوزارة خلال المدة القصيرة التى مكثتها فى الحكم أن تعطل البرلمان، وأن تبقى على الأحكام العرفية، وأن تقبض على كل المشتبه فى ولائهم لها او للملك. غير أن نجيب الهلالى سرعان ما قدم استقالته يوم ٢٧ يونيو ١٩٥٢ عندما علم بإشاعة اتصال الوفد بالسفارة الأمريكية واتفاقه معها على العودة إلى الحكم على أن تنضم مصر لهيئة الدفاع المشترك، وأن الملك قد وافق على ذلك. وقد تولى حسين سرى باشا تأليف الوزارة الجديدة كحل مؤقت للموقف، ريثما يتمكن الملك من إقناع

نجيب الهلالى باشا بالعودة إلى الحكم، لتكملة السياسة التى بدأها من قبل، والتى كانت تلقى تأييداً وتشجيعاً من القصر الملكى ومن الإنجليز. وما أن تم الاتفاق بين الملكية ونجيب الهلالى باشا- حتى قدم حسين سرى باشا استقالته فى ١٨ يوليو ١٩٥٢، أى بعد ١٨ يوما من تشكيله للوزارة، وقام الملك بتكليف نجيب الهلالى باشا بتأليف وزارته الثانية يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢، أى قبل قيام الثورة بساعات يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢م مؤذنة بميلاد عهد جديد.



الفصل التاسع

التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة والمعاصرة

كان وصول الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ يمثل بداية صفحة جديدة فى تاريخها الاقتصادى كما كان الحال فى تاريخها السياسى ذلك لأن الشعب المصرى لم يركن إلى الهدوء والسكينة، أو يقف من الأحداث التى تمر به موقف المتفرج الذى لا تهمه تلك الأحداث فى شئ. فنزول الحملة الفرنسية أرض مصر وحدوث حركة المقاومة ثم تدمير الأسطول فى موقعة أبى قير البحرية، وقيام ثورة القاهرة الأولى، ثم خروج الفرنسيين لفتح الشام، ورحيل نابليون وقيام ثورة القاهرة الثانية. هذا فضلا عن تحريض المماليك من ناحية والانجليز والعثمانيين من جهة أخرى جعل مصر مركزاً لنشاط لا ينقطع.

وترتب على تحطيم الأسطول الفرنسى فى موقعة أبى قير البحرية عقب نزول الحملة الفرنسية إلى أرض مصر بفترة وجيزة، أن أدرك نابليون خطورة الموقف، وأيقن ان بقاء الحملة الفرنسية فى مصر مرهون بمدى استطاعتها استغلال موارد البلاد لمصلحة جيش الاحتلال. فالحملة إذن لا تستطيع الاعتماد بعد اليوم على معونة فرنسا نظراً لتفوق انجلترا البحرى ومحاصرتها للشواطئ المصرية. فلابد إذن الاعتماد على إمكانيات البلاد لسد حاجة الجيش من الملبس والمأكل. فأنشأت بعض المصانع لإمداد الجيش بالملابس والأسلحة والورق ودبغ الجلود والبارود. كما تمكن الفرنسيون أيضاً من صناعة الصابون من الزيوت المصرية وعمل البيرة وغيرها مما تتطلبه حياتهم اليومية.

ومن الإصلاحات التى قاموا بها لتنشيط حركة التجارة بمصر توحيد فئات النقل المائى فى الداخل وتعبيد الطرق بين المناطق الرئيسية، وتنظيم الإدارة بالبلاد.

كذلك تمكن الفرنسيون من توجيه أشد الضربات إلى نظام الالتزام السائد بمصر، فقضوا على قوة المماليك وأضعفوها إلى حد كبير، ونكلوا بفئة الملتزمين فطاردوهم وقتلوهم وصادروا أملاكهم. وبذلك مهدوا السبيل أمام محمد على ليقضى على هذا النظام قضاء تاماً فى عام ١٨١٤، كما قضى على قوة المماليك من قبل فى مذبحة القلعة عام ١٨١١.

أولاً : تطور الزراعة فى مصر الحديثة والمعاصرة

وجهت الحملة الفرنسية اهتماماً كبيراً إلى الناحية الزراعية فبدأت فى دراسة التربة لمعرفة مدى صلاحيتها لاستنبات مختلف الحاصلات الزراعية، كما اعتنوا بتقوية الجسور وتطهير الترع. وتشجيع الأهالى على زراعة الأشجار لتوفير الأخشاب اللازمة للحملة. كما أنشأوا مزرعة فى القاهرة لإجراء التجارب المختلفة على الحاصلات الزراعية المستوردة من الخارج، والعمل على زراعتها فى مصر.

ورغم تلك الإصلاحات فقد حاول الفرنسيون تنفيذ مشروع شامل للإصلاح الاقتصادى عرف باسم **المشروع العظيم** وصدر فى ٢٠ يناير سنة ١٨٠١ فى عهد مينو

ويتضمن هذا المشروع إلغاء جميع الضرائب المفروضة على الأراضى الزراعية واستبدالها بضريبة واحدة. على أن تقسم الأراضى الزراعية من حيث جودتها إلى ثلاثة أقسام، وتجبى الضريبة المفروضة حسب هذا التقسيم.

وروعى فى هذا المشروع تعويض الملتزمين عما فقدوه وتمليكهم لأراضى الوسية على أن تصبح أرض الفلاحة أيضا ملكا للفلاحين الذين يقومون بزراعتها.

ولكن تشاء الظروف بألا يخرج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ لمهاجمة القوات الإنجليزية للحملة وطردها من مصر.

وإلى جانب هذا المشروع هناك مشروعات أخرى ظلت حبرا على ورق، ولم تخرج إلى حيز الوجود إلا فى عهد محمد على وخلفائه. قام بدراستها علماء الحملة وضمنوها كتابهم المسمى "وصف مصر".

من هذه المشروعات مشروع لإصلاح نظام الرى فى مصر بإدخال الرى الصيفى فى الدلتا، وإنشاء قناطر عند رأس دلتا النيل للتحكم فى مياهه. وقد انشئت فى عهد محمد على وخلفائه. وكذلك مشروع وصل البحر المتوسط والأحمر بقناة. وقد بدئ بتنفيذه فى عهد سعيد وتم فى عهد خلفه إسماعيل.

من هذا العرض الموجز لأعمال الحملة الفرنسية فى مصر، نرى أن الحملة قد أوجدت بعض الصناعات فى مصر، ودرست مشاريع مختلفة للنهوض باقتصاديات البلاد. ولكننا سنجد أن تلك الصناعات قد قضى عليها

بعد خروج الفرنسيين من مصر، وستعود إلى الظهور مرة ثانية وبشكل أوسع بأيدي مصرية فى عهد محمد على وخلفائه. ولهذا اعتبر أن الحملة الفرنسية على مصر كانت بداية لنهضة مصر الاقتصادية على أيدى ابنائها خلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر، وبدء تحولها ناحية الغرب، لأن نابليون قد حاول أثناء إقامته بمصر أن يمزج الشرق بالغرب، وأن يطعم النظم الشرقية بالنظم الغربية وقد وجدت محاولته هذه عقبات كثيرة فى أول الأمر لتعارضها مع النظم والأوضاع والتقاليد المصرية، ولكنها فى النهاية نجحت بدليل أن مصر منذ ذلك الوقت اتجهت وجهة غربية وأخذت عن الغرب ثقافته ونظمه وخبرته. وقد ساعدها موقعها الجغرافى كحلقة وصل بين الشرق والغرب.

واتجاه مصر نحو الغرب يعد بداية لمرحلة جديدة ضعفت فيها العلاقة بين مصر والشرق إلى حد كبير.

وعقب خروج الفرنسيين ساد مصر فترة من الاضطرابات نتيجة تصارع النفوذ بين القوى المختلفة من الإنجليز والمماليك والعثمانيين. وقد استطاع محمد على أن يستغل تلك الفرصة وأن يعتمد على قوة الوعى المصرى الجديد فى أن يصل إلى الحكم فى فترة إنشغال أوربا بالحروب النابليونية.

وكان على محمد على أن يعتمد فى إصلاحاته الداخلية على المشروعات التى وضعها علماء الحملة، وأن يستعين بفرنسا فى إمداده بالفنيين اللازمين للقيام بتلك المشروعات، وأن يعتمد أيضا على تأييد الحكومة الفرنسية الأدبى له.

وفى نفس الوقت فقد وجد محمد على نفسه مضطراً لإرضاء الباب العالى بأى ثمن، مع تقوية مركزه كحاكم لأكبر ولاية عثمانية وتحقيق أطماعه الواسعة. ولهذا قامت مصر بجهود حربية متصلة لتحقيق هذه الأهداف منذ عام ١٨١١ إلى عام ١٨٤٠.

وفى خلال تلك الفترة التى لم يكن فيها عدد سكان مصر يزيد كثيراً عن ٢,٥ مليون نسمة أبان الحملة الفرنسية، لم يكن محمد على يستطيع القيام بهذا المجهود الحربى الضخم المستمر ما لم يعمل على استغلال جميع موارد البلاد، وأن يوجه اقتصادياتها نحو تحقيق مطامعه الحربية والسياسية بالاستقلال عن الباب العالى، وإقامة أسرة حاكمة بمصر.

فإصلاحات محمد على إذن قامت على أساس تحقيق هذين الهدفين فلما وقفت الدول الأوربية الكبرى أمامه – وعلى رأسها انجلترا – ووضعت حداً لأطماعه فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ انهارت تلك الإصلاحات فيما عدا ما يتصل منها بالرى والزراعة، مثل شق الترع وإدخال نظام الرى الصيفى، والمزروعات الصيفية واهمها القطن.

أما بالنسبة لسياسة مصر الاقتصادية فى عهد محمد على فإننا نجد أن الاقتصاد المصرى يتميز فى أوائل القرن التاسع عشر بمبدأين هامين:

الأول: مبدأ التخصص الاقتصادى.

الثانى: مبدأ الحرية الاقتصادية.

أما عن المبدأ الأول فقد تخصصت مصر فى الزراعة ولم تهتم بالصناعة نظراً لعدم توافر المواد الأولية اللازمة لها بمصر. كما أن الحكومة لم يكن يعنيها التدخل لزراعة حاصلات معينة، بل أن الفلاح مطلق الحرية فى زراعة ما يشاء من المحاصيل. كما كان له أيضا الحرية فى

تصريف حاصلاته بالطريقة التى يراها. وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب الحرف المختلفة. وقد سار محمد على على تلك السياسة منذ توليته شئون مصر عام ١٨٠٥، إذ لم يكن بحاجة إلى تغيير تلك الأوضاع فى ذلك الوقت.

ولكن نظرا لاتباع محمد على سياسة خارجية قائمة على التوسع والفتح، تحقيقا لأطماعه الشخصية من ناحية وإرضاء لمطلب الباب العالى من ناحية أخرى ونظرا لحاجته الشديدة إلى المال للقيام بهذا المجهود الحربى الضخم اضطر إلى العدول عن السياسة الاقتصادية القديمة إلى سياسة أخرى جديدة ، قامت أيضا على مبدأين هامين هما الاستقلال الاقتصادى والاحتكار والتوجيه.

أما فيما يتعلق بالمبدأ الأول فقد وجد محمد على أن الزراعة لم تخلق من مصر بلدا قويا، وأن الدول الأوربية القوية هى التى عرفت الانقلاب الصناعى الكبير، وأسهمت فيه. وأن مصر كبلد ناشئ متعطش للاستقلال، لا يمكن أن يعتمد فى سبيل تحقيق هذا الهدف إلا على إمكانياته وحدها، دون الاعتماد على الدول الأوربية فى هذا الشأن. فمبدأ الاستقلال الاقتصادى يعنى إنشاء المصانع المختلفة التى تستطيع إمداد مصر بما تحتاج إليه من المنتجات الصناعية وحتى تلك المنتجات يزيد ثمنها عما تنتجه المصانع الأوربية، ويقل ثمنها جودة فلا يضير الحكومة أن تتحمل نفقات أكبر فى إقامة تلك الصناعات فى نظير تجنبها للخطر الذى تتعرض له إذا ما اعتمدت على غيرها فى كل ما تحتاج إليه من صناعات فى أوقات الحرب، وخصوصا ما يتعلق منها بالشئون الحربية.

والاستقلال الاقتصادى لا يعنى الاهتمام بالصناعات فحسب، بل يجب أن يقترن ذلك الاهتمام بالشئون الزراعية أيضاً. ولذا فقد عملت الحكومة على زيادة مساحة الأراضى الزراعية، بشق الترع والقنوات، وإدخال نظام الرى الصيفى. هذا بالإضافة إلى مساعدة الزراع بالسلف المالية، والآلات الزراعية الحديثة، والتقاوى المنتقاة التى لا يستطيعون الحصول عليها لقلة مواردهم المالية، على أن تحصل قيمة تلك المساعدات عند الحصاد.

وبهذه الأساليب الجديدة زادت الأرض الزراعية، وزاد الانتاج الزراعي زيادة كبيرة.

أما عن المبدأ الثانى وهو الاحتكار والتوجيه فقد تطلب تنفيذه جهوداً ضخمة من قبل الحكومة وإشرافا دقيقا على تصرفات المزارعين. فالفلاح ليس حراً فى زراعة ما يشاء من الحاصلات الزراعية أو التصرف فيها بعد حصادها، فقد فرضت الحكومة على الفلاحين زراعة بعض الحاصلات الزراعية. على أن تستولى عليها بعد جمعها. وألا تسمح لهم بالتصرف فى شئ منها. أى أن الحكومة قامت باحتكار زراعة أصناف بعينها، رأت من مصلحتها الإكثار من زراعتها دون مراعاة لرغبة الفلاحين. كما لجأت الحكومة إلى احتكار الفائض من بعض المحاصيل الزراعية بعد استيفاء حاجة الاستهلاك المحلى.

وكانت الحكومة تحدد الثمن الذى تشترى به من الفلاح دون نظر لحالة السوق. ثم تستولى على ما ينتج من محصول بعد أن تعطيه سنداً بقيمته ويسمى (رجعة) تخصم منه قيمة ما عليه للحكومة من التزامات. وتقوم الحكومة بعد ذلك بتصريف هذا المحصول إما داخليا للتجار

المحليين، وإما خارجيا للأسواق الأوربية بالسعر الذى تفرضه، بعد أن تحقق لنفسها ربحا كبيرا لم ينل الفلاح منه إلا النذر اليسير.

وبهذه الطريقة استطاع محمد على أن يسيطر سيطرة تامة على التجارة فى الداخل والخارج، وأن يحقق للميزانية دخلا كبيرا بلغ فى سنة ١٨٢١ سدس الميزانية. وترتب على سياسة احتكار الحكومة لزراعة بعض أنواع الحاصلات الزراعية بمصر، أن قامت بتحديد المساحة التى يجب أن تزرع بكثرة محصولات معينة تبعا لحاجة السوق التجارية إليها وارتفاع أثمانها أو انخفاضها. وكان الفلاح ملزما بزراعة ما تفرضه عليه الحكومة من حاصلات فى حدود المساحة الزراعية التى تحددها له وإلا تعرض لأقصى العقوبات.

ولم يقتصر الإشراف على هذا الحد، بل تعداه إلى مراقبة سير الزراعة والوقوف على مدى تمسك الفلاحين بالأساليب الصحيحة فى الزراعة.

وقد ادى هذا النظام إلى إرهاق الفلاح إرهاقا شديدا فهو إلى جانب تقيده بزراعة حاصلات بعينها تتطلب زراعتها مجهودا شاقا، تحقيقا لرغبة الحكومة، فهو مطالب أيضا بالعمل بطريق السخرة فى منشآت الحكومة الزراعية، كإقامة الجسور، وحفر الترع، وتطهير القنوات، وإقامة القناطر، دون أن ينال أجرا يعادل ما بذله من جهد.

فحالة الفلاح كانت فى ظل هذا النظام تعسة وشقية، فرغم الأرباح الطائلة التى حققتها الحكومة، لم تعد عليه بأية فائدة تذكر فهذا النظام قد وضعه تحت رحمة رجال الإدارة من ناحية، وتحت وطأة موظفى الشون

وتلاعبهم فـي الكيل والميزان، وارتفـاع أثمـان الحاجيـات الضروريـة مـن ناحية أخرى.

ورغم كل العيوب وكل الانتقادات التي وجهت إلى هذا النظـام فقد حقق فوائد لا يمكـن إنكارهـا أو التغـاضي عنـها، ففرض حـاصلات بعينـها على الفلاح قد مكن الحكومة من التحكم في السـوق، فـإذا زاد الإقبـال علـى محصول معين زرعت الحكومة منه مساحات كبيرة، وإذا قل الإقبال حدث العكس ، وبهذا استطاعت الحكومة أن تتجنـب كسـاد محصـول معيـن، وإن تضمن تصريف جميع المحاصيل.

كذلك كان لإرغام الحكومة الفلاحين على زراعة حاصلات تجارية هامة تتطلب مجهوداً كبيراً، مثل القطن والأرز ، إن استطاعت تحقيق كسب كبير، ولو ترك للفلاح حرية الاختيار في الزراعة لاختار من الزراعات مـا يحتاج إلى جهد بسيط وفائدة عاجلة.

ومن الفوائـد التـي حققـها هذا النظـام أيضـاً إمـداد الفـلاح بالتقـاوى المنتقاة، وبالآلات الزراعية الحديثة التي لم يكن يقو علـى شـرائها. وكذلـك التدريب على الأساليب الحديثة في الزراعة.

ولم يقتصـر نظـام الاحتكـار والتوجيـه علـى الزراعـة فحسـب، بـل تعداها إلى الصناعـة ايضـاً، فقـام محمـد علـى باحتكـار بعـض الصناعـات القائمة بمصر وتوجيه انتاجها الصناعي لتوفير مـا تحتـاج إليـه البـلاد منـها. وتبعاً لذلك أخذت الحكومة على عاتقها إمداد تلـك المصـانع بـالمواد الأوليـة بثمن محدد على أن تقوم تلك المصانع بصناعتها في فترة محدودة وتقديمـها بالثمن الـذي تفرضـه. ثم تجـرى ختـم تلـك المنتجـات بخـاتم الدولـة وتقـوم

الحكومة بتوزيعها على التجار المحليين أو تصديرها للخارج لحسابها الخاص.

وبالرغم من احتكار الحكومة لتلك الصناعات. فلم يؤثر هذا النظام الصناعي الموجه على نظام الصناعة. فظلت المصانع في أيدي أصحابها. وظل العمال يعملون بها كما كان الحال من قبل. وهذا النظام ولو أنه عاد بالفائدة الكبرى على الحكومة نظرا لأنها كانت تربح من احتكارها للصناعة مرتين: مرة في بيعها المواد الأولية للمصانع، ومرة ثانية في تصريفها للمنتجات الصناعية - إلا أنه قد سبب أضرارا جسيمة للصناع، فقد حرموا من ثمرة كدهم كما حرم زملاؤهم من الفلاحين، فأضعف فيهم هذا الحرمان التحمس للعمل. وامتد هذا الضرر أيضا إلى المستهلك الذي كان مضطرا لأن يشترى تلك المنتجات بثمن مرتفع.

استطاع محمد على بتطبيق مبدأى الاحتكار والتوجيه على الزراعة والصناعة بمصر، والإشراف على التجارة الداخلية والخارجية إشرافا تاما، أن يحقق من وراء ذلك مكسبا كبيرا، مكنه من القيام بمشروعاته الضخمة الداخلية منها والخارجية. ولكننا سنجد أن هذه السياسة قد بنيت على أساس غير سليم ووضعت لتحقيق أهداف معينة هي الاستقلال بمصر عن الباب العالي، وإقامة حكم وراثي في أسرة محمد علي، ولما وقفت تلك الأطماع عند حد معين عام ١٨٤٠ انهارت تلك السياسة من أساسها.

فمبدأ الاستقلال الاقتصادى ومبدأ الاحتكار السياسي والتوجيه قد أصيبا بضربة قاضية في أواخر حكم محمد على نتيجة لإلغاء الاحتكار وتقرير مبدأ الحرية الاقتصادية في سنة ١٨٤١، وإلغاء الاحتكار معناه

دخول المنتجات الخارجية إلى مصر وعجز المنتجات المصرية المرتفعة الثمن من أن تنافسها .

كذلك كسدت الصناعة نتيجة لإنقاص عدد الجيش المصرى إلى ١٨.٠٠٠٠ جندى، وكانت الصناعة فى مصر تعتمد اعتماداً كلياً على استهلاك الجيش وتصريف الفائض إلى الأقطار العربية التى خضعت لحكم مصر، ولكن فرمان سنة ١٨٤١ قصر حكم محمد على على مصر والسودان فحسب، فقل الاستهلاك الخارجي للمنتجات المصرية تبعاً لانكماش النفوذ المصرى.

ولكن مبدأى الاحتكار والتوجيه لم يلغيا طفرة واحدة. بل كان لابد من التدرج فيهما حتى لا تصاب البلاد بهزة عنيفة - ففى عام ١٨٣٧ أغلت الحكومة المصرية احتكار الحبوب تحت ضغط أزمة الحبوب وارتفاع اسعارها. وفى نوفمبر سنة ١٨٤١ ألغت الاحتكارات الأخرى.

وبصدور فرمان سنة ١٨٤١ وجد محمد على نفسه ملزماً بتنفيذ كل المعاهدات التى عقدتها الدولة العثمانية مع غيرها من الدول، ومنها المعاهدة التى عقدت بين الدولة العثمانية وانجلترا فى عام ١٨٣٨ بشأن إلغاء نظام الاحتكار فى أنحاء الامبراطورية العثمانية. ولذا فقد طالبته انجلترا بتنفيذ بنود تلك الاتفاقية، ولم تجد محاولات محمد على فى إقناع الحكومة الإنجليزية بالعدول عن هذا المطلب فاضطر أخيراً إلى الاستجابة لإلحاحها بأن أصدر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤١ أمراً بإلغاء الاحتكار فى الزراعة والصناعة فيما عدا القطن. ولكنه اضطر أيضاً تحت ضغط انجلترا والنمسا إلى إلغاء احتكاره فى ٢٦ مايو سنة ١٨٤٢.

ورغم زوال الاحتكار فقد ظلت الحكومة تتحكم فيما تحت يدها من المحاصيل التى تجمعها للالتزامات المفروضة على الفلاح. فالفلاح إذا لم

يعد له مطلق الحرية فى التصرف فى حاصلاته الزراعية ما لم يكن قد سدد تماماً ما عليه من ضرائب والتزامات مالية قبل الحكومة. وظلت هذه الطريقة متبعة إلى أوائل عهد سعيد حيث ألغيت الضريبة العينية على الفلاح إلغاءاً تاماً ، فأصبح للفلاح مطلق الحرية فى التصرف فى محصوله.

أما عن سياسة التوجيه فقد زالت الدوافع التى وجدت من أجلها بإلغاء الاحتكار فى الزراعة والصناعة فتركت الحرية للفلاحين لزراعة ما يشاءون من الحاصلات دون التقيد بمساحة معينة من الأرض، غير أنها رأت فى عام ١٨٤٦ أن تتدخل فى تحديد المساحة التى تزرع قطناً ضماناً لجباية الضرائب على هذا المحصول الهام.

وقصارى القول فإن هذا التدخل الحكومى فى شئون الفلاح المصرى لم ينته بصفته النهائية إلا فى عهد سعيد.

ولم يبق بعد زوال سياسة الاستقلال الاقتصادى والاحتكار والتوجيه إلا ما فرضه محمد على على الفلاحين من اتباع الأساليب الزراعية الصحيحة ومراقبتهم فى تنفيذها على اكمل وجه. ويرجع السبب فى عدم إلغاء تلك الرقابة هو أن أحداً من الدول لم يعترض على تنفيذها، كما اعترضوا على سياسة الاحتكار والتوجيه. وسنجد أن هذه الرقابة ستضعف فى عهد خلفاء محمد على حيث تنتهى كلية فى أوائل عهد سعيد، فأصبح للفلاح مطلق التصرف فى زراعة الأرض بأى محصول يشاء وبالطريقة التى يريدها.

وبذلك تعود مصر مرة ثانية منذ أواخر عهد محمد على إلى مبدأ التخصص الاقتصادى وستعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية فى أوائل عهد سعيد. وستظل مصر تسير على هذين المبدأين حتى الاحتلال البريطانى

لمصر عام ١٨٨٢، رغم ما أصاب الصناعة فى عهد إسماعيل من الانتعاش.

ومن الاحتلال الإنجليزي إلى قيام الحرب العالمية الأولى تسير مصر على سياسة التخصص الاقتصادى الدقيق. وقد شجعها على ذلك إقرار حقوق الملكية المطلقة للأراضي الزراعية، فاهتم الأهالى اهتماما كبيراً بالزراعة وأهملوا الصناعة. ويرجع ذلك أيضا إلى تدخل إنجلترا وتشجيعها للفلاحين على زراعة القطن اللازم لمصانعها والذى يمكن تصريفه بعد نسجه فى مصر نفسها.

وترتب على سياسة التخصص الاقتصادى الاهتمام بشئون الزراعة من رى وصرف وإقامة قناطر وسدود وحفر ترع. فزاد بذلك الإنتاج الزراعى زيادة كبيرة ولكن الاهتمام الشديد بزراعة المحصولات الصيفية وأهمها القطن كان على حساب الحاصلات الشتوية وعلى الأخص الحبوب. فقل إنتاجها بشكل ملحوظ واصبح لا يفي بحاجة الاستهلاك المحلى، وأصبحت البلاد تعتمد فى سد هذا النقص فى المواد الغذائية على الاستيراد من الخارج. ولكن فترة الحرب العالمية الأولى قد أشعرت البلاد بمدى الخطورة التى تتعرض لها نتيجة لاعتمادها على المنتجات الصناعية الخارجية. ولهذا فقد عادت مصر من جديد إلى اتباع سياسة الاستقلال الاقتصادى منذ تلك الحرب إلى الآن، وتحاول الحكومة المصرية فى الوقت الحاضر محاولات جبارة لتصنيع البلاد، وتدعيم الاستقلال الاقتصادى لمصر كما هو معروف، وتنتقل تدريجيا إلى اقتصاد السوق.

ثانياً : تطور الصناعة فى مصر الحديثة والمعاصرة

عرفت مصر الصناعة اليدوية المزدهرة قبل الفتح العثمانى بفترة طويلة، واشتهرت بصناعة المنسوجات والأوانى الفخارية، وأدوات البناء،

فلما دخلت مصر تحت الحكم العثمانى وتحول طريق التجارة عنها إلى رأس الرجاء الصالح فقد كسدت الصناعة وتوقف الانتاج الصناعى وأصبحت مصر دولة مستهلكة بعد أن كانت دولة منتجة، تعتمد فى كل ما تحتاج إليه من مصنوعات على الدول الأجنبية.

وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر، وتحطم أسطولها فى موقعة أبى قير البحرية وانقطعت كل صلة بينها وبين فرنسا، وجد نابليون نفسه مضطراً للاعتماد على المواد الأولية فى سد حاجة الجيش بما يلزمه من كساء وأدوات، فانشأ بعض المصانع الحديثة لانتاج البارود ودبغ الجلود وآلات الجراحة. كما أنشأ مطبعة عربية لطبع المنشورات اللازمة للحملة وبعض المطبوعات الأخرى.

ورغم هذه الجهود المتواضعة التى بذلتها الحملة فى ميدان الصناعة فإنها كانت بداية طيبة سار محمد على على منوالها ونهج نهجها فى تصنيع البلاد، تحقيقا لسياسة الاستقلال الاقتصادى التى اتبعها فى العشرينات من القرن التاسع عشر. وقد بدأ محمد على فى عام ١٨١٣فى إنشاء أول مصنع لانتاج المنسوجات الصوفية اللازمة لتموين الجيش بما يحتاج إليه. ثم اتسع نطاق الصناعة حتى أصبح من الممكن انتاج كل ما يحتاج إليه الجيش والأهالي من منسوجات وجلود وأسلحة وزيوت وغيرها. وأصبحت القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى ورشيد من أهم مراكز الانتاج الصناعى فى مصر.

وفى عام ١٨١٦ أصدر محمد على أمراً باحتكار الصناعة كما احتكر الزراعة من قبل واستحضرت مصر الالات اللازمة لها من فرنسا وغيرها من الدول الأوربية. كما استقدمت الخبراء والفنيين من مختلف البلاد وخصوصاً فرنسا، كما أرسلت المبعوثين إلى الدول الأوربية

للتخصص فى الصناعات المختلفة اللازمة لمصر، ليحلوا محل الخبراء والأجانب بعد إتمام دراستهم بأوربا. وجند محمد على العمال واستولى على الدواب لإدارة تلك المصانع لعدم توافر الفحم.

أما عن الدوافع التى شجعت محمد على على الإقدام على هذه الخطوة الجريئة فيمكن إرجاعها إلى النقط الآتية:-

أولاً: ان محمد على أراد أن يكمل الشطر الثانى من سياسة الاستقلال الاقتصادى فبعد احتكاره للزراعة وجد نفسه مضطراً لاحتكار الصناعة أيضا.

ثانياً: تحقيقا لأطماع محمد على فى الاستقلال وتكوين إمبراطورية واسعة، كان من العسير عليه الاعتماد على تسليح جيش كبير العدد وتموينه بما يلزمه من عتاد على ما يستورده من الخارج بل انه اتجه إلى إنشاء مصانع محلية تمده بما يحتاج إليه خصوصا فى أوقات الحروب التى يصعب فيها الاعتماد على الموارد الأجنبية.

ثالثاً: إن تشجيع الصناعة واحتكارها سيدر ارباحا طائلة على محمد على تمكنه من القيام بالتزاماته الواسعة، وتوفر له فى نفس الوقت الكثير من الأموال التى كانت تنفقها مصر سنويا لاستيراد جميع ما يلزمها من الخارج.

وقد نجحت الصناعة فى إمداد مصر بما تحتاج إليه قواتها الحربية من مؤن وذخائر ولكن عندما وقفت الدول الأوربية فى وجه محمد على فى عام ١٨٤٠ ووضعت حداً لآماله الواسعة فى التوسع والفتح، أصيبت الصناعة بضربة قاضية، ففقدان مصر لملحقاتها فى شبه الجزيرة العربية والشام وتحديد عدد قوات الجيش المصرى بثمانية عشر ألف مقاتل، قد شل إنتاج المصانع التى كانت تعتمد فى بقائها إلى حد كبير على ما تستهلكه قوات الجيش الكبيرة العدد والبلاد العربية من انتاجها.

أما عن العمال الصناعيين فقد بلغ عددهم فى الفترة ما بين ١٨٣٠ - ١٨٣٥ حوالى ٣٠ ألف عامل استخدموا فى مختلف الصناعات، أهمها الصناعات الحربية التى أنشئت بالقلعة منذ عام ١٨٢٠ لانتاج الأسلحة الصغيرة والمدافع. وفى ترسانة الإسكندرية التى استخدمت فى بناء الأسطول الجديد تحت إشراف المهندس الفرنسى سيريزى بعد أن تم بناؤها فى عام ١٨٣١، وفى مصنعى الأسلحة الصغيرة، وفى مصانع سبك الحديد وانتاج البارود والحبال.

هذا بالإضافة إلى مختلف الصناعات الأخرى كصناعة السكر والزجاج والطرابيش والورق والنيله وحلج وكبس القطن واستخراج الزيوت.

ويمكننا إجمال الأسباب التى أدت إلى فشل حركة التصنيع فى مصر فى عهد محمد على فى النقاط التالية:

أولاً: أن هذه النهضة الصناعية كانت غير طبيعية اى أنها لم تتدرج مع مطالب الشعب المصرى واستعداداته الصناعية، ولذا لم تكن البلاد على استعداد تام لمواجهتها بسبب قلة الأيدى العاملة وعدم دراية هؤلاء العمال الدراية الكافية بما يقومون به من صناعات. فترتب على هذا زيادة تكاليف الإنتاج لكثرة الأخطاء التى يقع فيها هؤلاء العمال بالإضافة إلى سوء استخدامهم للآلات التى يديرونها، مما أدى إلى تلفها قبل الأوان وإنفاق الكثير من المال لإصلاحها وصيانتها.

ثانياً: مخالفة هذه النهضة الصناعية لأبسط القواعد الاقتصادية السليمة، فالنمو الطبيعي لأية صناعة أن تبدأ صغيرة متواضعة، ثم تكبر بمرور الزمن طبقاً لحاجات المجتمع لهذه الصناعة. ولكن الصناعة في عهد محمد على بدأت كبيرة وتعتمد على استهلاك القوات المسلحة الكبيرة العدد دون الاعتماد على حاجة السوق المحلية ومقدار هذه الحاجة، فلما خفضت القوات المحاربة فقدت الصناعة أهم مقومات وجودها في مصر.

ثالثاً: أن الحكومة المصرية أخذت على عاتقها الإشراف على الصناعة وتوجيهها رغم أنها كانت بطبيعة تكوينها عاجزة عن القيام بهذا العمل.

رابعاً: كانت هذه النهضة الصناعية القائمة على الاحتكار تتعارض مع روح العصر الذي عاش فيه محمد على والذي كان يتجه بطبيعته إلى الأخذ بمبدأ حرية التجارة.

خامساً: إن الدول الصناعية الكبرى التي سبقتنا في مضمار الصناعة قد سارت في بدء اشتغالها بالصناعة على سياسة الحماية الجمركية اللازمة لبقاء الصناعات المحلية الناشئة وتطورها. ورغم شدة الحاجة إلى فرض مثل تلك الحماية، فإن محمد على لم يجرؤ على تنفيذ تلك الخطوة لتقيده بما نص عليه فرمان سنة ١٨٢٠ من التزام والى مصر بعدم فرض رسوم جمركية على ما يرد من سلع إلى مختلف أجزاء الإمبراطورية العثمانية ومنها مصر أكثر من ٣% فقط كرسوم جمركية.

سادساً: إن مصر كانت تنفق على الصناعات وحدها أضعاف ميزانيتها في ذلك الوقت، ويكفي أن تعرف أن ميزانية مصر في بدء أخذها بأسباب الصناعة في عام ١٨١٨م كانت حوالي ١,٥ مليون من

الجنيهات، وأن ميزانيتها فى عام ١٨٣٦ بلغت حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات بينما ما أنفق على الصناعة فى عام ١٨٣٨ ما يزيد على اثنى عشر مليونا من الجنيهات. وهذا يدلنا على مدى ما تحملته مصر من إرهاق مالى شديد لم يكن فى مقدورها. وبطبيعة الحال لا يمكن لمثل هذه السياسة أن تستمر أمدا طويلا.

سابعاً: سوء إدارة المصانع وعدم خبرة القائمين على إدارتها أدى إلى زيادة نفقاتها، ومن ثم زيادة أثمان المنتجات تبعا لذلك.

ثامناً: إن إشراف الحكومة على إدارة المصانع واحتكارها للصناعة قلل نشاط العمال لأنهم كانوا يشعرون بأن زيادة انتاجهم لن يؤد إلى زيادة ما يتقاضونه من أجور بل ستذهب جميع الأرباح إلى الحكومة دون أن ينالهم منها شيئاً إلا التعب وبذل الجهد.

تاسعاً: إن استخدام الحكومة للمواشى فى إدارة تلك المصانع لم يكن يتمشى مع طبيعة العصر وما يستلزمه من استخدام قوة البخار لزيادة الانتاج وما يؤدى إليه من انخفاض تكاليف السلع المنتجة.

لكل هذه الأسباب كانت النهضة الصناعية مصدر خسارة مستمرة لوالى مصر، ورغم ذلك فقد ظل متمسكا بها لحاجته إليها، فلما زالت تلك الحاجة بعد صدور فرمان سنة ١٨٤١ فقدت الصناعة أهم مقومات وجودها، فأغلقت معظم المصانع فى أواخر أيام محمد على وأغلق الباقى فى عهد خليفته عباس الأول وسعيد. وبهذا فقدت مصر الأموال الطائلة التى انفقتها فى إقامة تلك المصانع والجهد الكبير الذى بذل فى إخراجها إلى حيز الوجود.

تطور الصناعة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

عرفنا كيف بدأ الإهمال يتطرق إلى الصناعة فى أواخر عهد محمد على، بل إننا نلاحظ أن محمد علـى لـم يعد يتمسك بسياسـة الاحتكـار إزاء المصـانع التى تكبد الحكومة خسائر مستمرة، بل تركها لأصحابـها يديرونـها كيفما شاءوا على أساس تحديد أثمان منتجاتها. بل إن أكبر ضربـة وجـهت لسياسة احتكار الصناعة بصفة عامة والزراعـة بصفـة خاصـة تنفيذ محمـد على للاتفاقية التجارية المعقودة بين الدولة العثمانية وانجلترا، والتـى تخـول للأخيرة الحق فى اشتغال رعاياها بالتجـارة والصناعـة فـى مختلـف أجـزاء الإمبراطوريـة العثمانيـة بما فـى ذلك مصـر دون قيد أو شـرط. وتحديـد الرسوم الجمركية على الواردات بـ ٣% وعلى الصادرات بـ ١٢% وكذلـك إلغاء احتكـار الزراعـة وترك السوق الحـرة تتحكم فيـها عوامـل العـرض والطلب.

وبناء على تلك المعاهدة تدفقت المنتجات الصناعية والزراعيـة إلـى مصر من أواخر عصر محمد علـى وأوائل عصـر عبـاس الأول، فلـم يجد الأخير ضرورة لبقاء ما وجد من هذه الصناعـات. وعلـى أى حـال فيمكننـا القول بأن عصر عباس كان عصر اضمحلال للصناعة فيما عدا الفترة التى اشتعلت فيها حرب القرم ١٨٥٣ - ١٨٥٦ حيـث حظيـت الصناعـة باهتمـام ملحوظ وخصوصا ما يتصل منها بحاجة الجيش.

وكذلك الحال أيضا بالنسبة لعصر سعيد فقد اضمحلت فيه الصناعـة فيما عدا الفترة الأخيرة من حكمه حيث اشتركت مصر فى حرب المكسيك.

على أن فشل الصناعة فى عهد محمد على قد ترك أثرا عميقا فى نفوس الأهالى واعتقدوا خطأ بأن ما فشلت فيه الحكومة رغم إمكانياتها الكبيرة لا يمكن أن ينجح فيه الأفراد مع إمكانياتهم الضئيلة. وقد بذلت انجلترا بعد احتلالها لمصر جهوداً كبيرة فى إنماء هذه العقدة النفسية لدى المصريين باقناعهم بأنه من المحال قيام صناعة ناجحة فى مصر، وان من الأفضل لها أن توجه نشاطها إلى الميدان الزراعي فحسب.

وقد اقترنت ولاية إسماعيل بقيام الحرب الأهلية الأمريكية وامتناع الوارد من القطن الأمريكى إلى الأسواق الأوربية وشدة حاجة الأسواق إلى القطن المصرى، فارتفع ثمنه ارتفاعا باهظا، وتدفقت الأموال على الحكومة والأهالى على حد سواء، فأدى هذا إلى تشجيع إسماعيل على استعادة استخدام المصانع التى أنشأها جده محمد على من قبل. فكأن عودة النشاط للصناعة فى عهد إسماعيل يعتبر إحياء للحركة الصناعية التى بدأها محمد على من قبل.

وقد ساعدت الظروف الخديوى إسماعيل على الاهتمام بالصناعة وخصوصا بعد صدور فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذى خول له حق زيادة عدد قوات الجيش المصرى إلى ٣٠,٠٠٠ جندى فزادت حاجة إسماعيل إلى تزويد هذا العدد من أسلحة صغيرة وملابس وذخيرة. فبدأت الصناعات الحربية فى القلعة تنتعش من جديد، وكذلك أعيد إصلاح ترسانة الإسكندرية وحوض السويس وغيرها من المصانع.

وإلى جانب الصناعات المتصلة بالحرب، فقد نشأت بمصر صناعة جديدة كانت تهدف إلى خدمة الاقتصاد القومى، ألا وهى صناعة السكر. وقد وجدت هذه الصناعات ما تستحقه من اهتمام بعد انخفاض أثمان القطن

عقب انتهاء الحرب الأهليــة الأمريكيـة. فنجـد الخديـوى إسـماعيل يسـتورد أحدث المصـانع لانتاج السكر وإقامتها بالوجه القبلى، بحيث وجدنـا فـى عـام ١٨٧٢ أن ما يمتلكه الخديوى شخصيا من هذه المصانع قد بلغ سـبعة عشـر مصنعا، بلغ انتاجها فى عام ١٨٧٤ حوالى ٩٨٦,٦٠٥ قنطاراً من السكر.

ونتيجة للاضطراب الذى ساد عصـر إسـماعيل فـى أواخـر أيامـه للتدخـل الأوربـى، أن أصـاب تلـك الصناعـة الشـئ الكثـير مــن الارتبــاك، فاسـتولت عليـها شـركة فرنسية وأنشـأت لـها مصنعــا للتـبريد فــى مدينــة الحوامدية، ولكنها لم تلبـث أن أفلسـت فـى مسـتهل القـرن العشـرين، فحلـت محلها شركة محلية أخذت على عاتقها السير بهذه الصناعة قدما نحو الأمام، ورغم ما كانت تعانيه هذه الصناعة من منافسة السكر الأجنبى الزهيد الثمـن للسكر المحلى فى الأسواق المصرية إلى أن اضطرت الحكومة إلى التدخـل الفعلى لحماية هذه الصناعة وذلك بتعديل السياسة الجمركية فى عام ١٩٣٠.

ومنذ ذلك الوقت بدأت تلك الصناعة تحتل مركزاً هاما فى الاقتصاد القومـى، وزاد انتاجـها زيـادة كبـيرة لسـد حاجـة السـوق المحليـة المـتزايدة، وتصدير الفائض إلى الدول العربية.

وفى أواخر عصر إسماعيل، أى فى عام ١٨٧٥ تم إنشــاء المحـاكم المختلطة التى أدت إلى زيادة اطمئنان الأجانب على أموالهم وممتلكاتهم فى مصر. ومن ثم بدأت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفـق إلـى مصـر، وتشـتغل فى الميدان الصناعى لسد حاجة الاستهلاك المحلى من المنتجات الصناعيـة المختلفة.

غير أن هذه الحركة الصناعية قد اصطدمت بعقبتين اثنتين:

الأولى: عدم وجود حماية جمركية تحمى المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية التى تمتاز عنها فى الجودة ورخص الثمن، إذ لم تكن الرسوم الجمركية فى ذلك الوقت تزيد عن ٨% فقط.

الثانية: كثرة الرسوم الجمركية التى تفرضها الحكومة على هذه الصناعات. مما أدى إلى ذهاب جزء كبير من الأرباح إلى خزينة الحكومة.

تطور الصناعة فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى

بعد احتلال انجلترا لمصر فى عام ١٨٨٢ بدأت تنفذ سياسة التخصص الاقتصادى التى أرغمت محمد على على اتباعها فى أخريات أيامه. وكانت هذه السياسة تتفق مع مصلحتها الاقتصادية إذ تحقق لها الحصول على حاجتها من القطن المصرى بثمن معتدل، وفى نفس الوقت جعل مصر دولة مستهلكة تعتمد فى كل ما تحتاج إليه من المنتجات الصناعية على ما يرد إليها من الخارج ومن انجلترا على وجه الخصوص.

ولهذا لم تنشط الصناعة فى مصر منذ الاحتلال فى عام ١٨٨٢ حتى قيام الحرب العالمية الأولى، ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة:

أولاً: عدم تشجيع انجلترا للحركة الصناعية فى مصر وخصوصا من قبل رؤوس الأموال الوطنية، واهتمامها بالزراعة اهتماما كبيرا كإصلاح القناطر الخيرية وإقامة خزان أسوان، وتعميق الترع والقنوات.[1] وكان الهدف من هذه السياسة تمكين مصر من زراعة أكبر مساحة ممكنة من الأراضى الزراعية قطنا لحاجة مصانعها إليه.

ثانيا: خشية المصريين من المغامرة فى الميدان الصناعى بعد أن فشلت الحركتان الصناعيتان فى عهد محمد على وإسماعيل وخصوصا

وأن الحماية الجمركية لم تكن كافيـة لضمـان استمرار الصناعـات الناشئة وحمايتها.

ثالثاً: أن الصناعة تستلزم رؤوس أموال ضخمة بعكس الحال فى الزراعة حيث لا تتطلب مثل تلك النفقات، ولم تكن هناك رؤوس أمـوال وطنية قويـة أو بـالقدر الكـافى للبدء فـى تلك الصناعات، فرؤوس الأموال الوطنية لم تتكون فى حقيقة الأمر إلا خلال الحرب العالميـة الأولى.

رابعاً: وإذا كانت الصناعة تستلزم رؤوس الأموال الضخمة، فإنها فى نفس الوقت تستلزم وجود العمال المهرة ورؤساء العمـال المدربيـن، وهؤلاء غير موجودين بمصر بدرجة كافيـة تسمح بوجود صناعة نامية.

خامساً: شدة منافسة المصنوعات الأجنبية للمنتجات المحلية، خصوصاً وأن الواردات من المصنوعات الأجنبية قد وجـدت الحمايـة اللازمـة فـى ظل الاحتلال.

ولهذا فقد وجدنا أثـر هذا التدهور فـى الصناعـة فـى كثرة إغلاق المصانع، وفى تنازل الحكومة عما تحـت يدهـا مـن مصـانع إلـى الأهـالى، وكذلك فـى تضـاؤل عدد العمـال الصنـاعيين بنسـبة كبـيرة، وذلـك منـذ الاحتلال إلى قيام الحرب العالمية الأولى.

وبقيام الحرب العالميـة الأولـى أصبحت مصر تتمتـع بنـوع مـن الحماية الحقيقية - لا من طريق إصدار القوانين - ولكن نظراً لقلـة الـوارد من المصنوعات الأجنبية لظروف الحرب.

ولهذا اضطرت الحكومة الإنجليزية إلى تشجيع الصناعات المحليـة القائمة لسد حاجات السوق المحلية.

ورغم حركة الانتعاش التى أصابت الصناعة فترة الحرب، فإن هذه الحركة لم تستمر نظرا لانتهاء الدوافع التى ساعدت على هذا الانتعاش، فبانتهاء الحرب العالمية الأولى أخذت البضائع الأجنبية تتدفق على مصر من جديد إلى الحد الذى أنهارت فيه الكثير من الصناعات التى لا تستطيع الصمود أمام المنافسة الأجنبية، ولم ينج من هذا المصير سوى القليل من الصناعات التى تثبت أقدامها رغم ما اعترضها من عقبات.

على أن الصناعة فى مصر لم تثبت أقدامها بعد الحرب العالمية الأولى إلا بتكوين بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ وتأسيس الشركات المتعددة التى أنشأها لخدمة الاقتصاد القومي فى مختلف ميادين الصناعة، وأهمها شركة المحلة للغزل والنسيج التى أنشئت عام ١٩٢٨. وبتأسيس بنك مصر تمكنت الصناعة من أن تجد موردا هاما يمولها بما يلزمها من مال، غير أن هذه الصناعات الناشئة قد وجدت فى السياسة الجمركية عقبة كؤود تقف فى طريق نموها وتطورها. فالحكومة المصرية كانت تتبع حتى ذلك الوقت سياسة حرية التجارة وفرض رسوم ضئيلة على المصنوعات الأجنبية الواردة إلى مصر، مما أتاح لها الفرصة لمنافسة المصنوعات المحلية الناشئة. ولكن هذه العقبة أمكن التغلب عليها فى عام ١٩٣٥ بعد أن اتخذت الحكومة المصرية الحماية الجمركية سياسة مقررة لها. وبهذا استطاعت الصناعة أن تخطو خطوات واسعة فى طريق التقدم والازدهار.

ومنذ ذلك الوقت تكون عدد كبير من الصناعات فى مصر ساعدت البلاد مساعدة فعالة على تموين نفسها بنفسها بمعظم ما تحتاج إليه من مصنوعات خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥).

والأمل كبير فى أن تستمر هذه الحركة الصناعية فى تقدم بعد انتهاء تلك الحرب للأسباب الآتية:

أولاً: أن الصناعة فى الآونة الحاضرة تعتمد اعتماداً كبيراً على استهلاك السوق المحلية المتزايدة وليس على استهلاك القوات المحاربة كما كان الحال بالنسبة للصناعة فى عهد محمد على.

ثانياً: وفرة رؤوس الأموال الأهلية والأيدي العاملة الرخيصة، وكذلك وجود الخامات المتنوعة اللازمة للصناعة. وكل هذه المقومات اللازمة لضمان نجاح الصناعة.

ثالثاً: أن معظم المؤسسات الصناعية ملكاً للأهالى وليست ملكاً للحكومة مما يضمن حسن إدارتها ويجعلها متمشية مع مطالب السوق، وغير خاضعة للروتين الحكومى البغيض.

رابعاً: أن الحكومة قد منحت هذه الصناعة الضمانات اللازمة لتقدمها وازدهارها فبسطت عليها حمايتها وفرضت الرسوم الجمركية المرتفعة على المنسوجات الواردة من الخارج والمماثلة لما ينتج محلياً.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان من أهم أهدافها تصنيع البلاد لرفع مستوى المعيشة ولمواجهة الزيادة المستمرة فى عدد السكان. فأصدرت قانون الإصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ لتوجيه جزء كبير من الأموال إلى ميدان الصناعة. وفى نفس الوقت أنشأت الحكومة مجلس الانتاج القومى لرسم خطة شاملة لمواجهة حاجيات البلاد الصناعية والعمل على تنفيذها شيئاً فشيئاً.

ولكن نجاح الصناعة فى مصر يتطلب الشروط الآتية، ومعظمها فى دور التنفيذ أو لم يتم بعد:

أولاً: وفرة القوة المحركة الرخيصة وأهمها الكهرباء والمازوت. ولهذا فقد وضعت الحكومة نصب عينيها البحث عن البترول فى كل مكان داخل الجمهورية وفى نفس الوقت الإسراع فى تنفيذ مشروع توليد

الكهرباء من خزان أسوان وهو ما كان ينتظر إتمامه فى منتصف عام ١٩٦٠. وكذلك استغلال السد العالى فى توليد طاقة كهربانية ضخمة رخيصة الثمن.

ثانيا: وفرة الأيدى العاملة المدربة تدريبا حسنا، وهذا التدريب يتنوع ويختلف، فالصناعة تتطلب العمال المهرة ونصف المهرة. وكذلك رؤساء العمال ممن لهم خبرة ودراية بتشغيل المصانع. وهذه الفئة الأخيرة نادرة الوجود فى مصر فى الوقت الحاضر. وأن إعدادها يستلزم إجراء تعديل شامل فى نظام التعليم الفنى وايفاد عدد من العمال المثقفين فى بعوث صناعية للعمل فى نفس المصانع التى ستوكل إليهم تشغيلها.

ثالثا: يجب ألا تكتفى الصناعة بإمداد السوق المحلية بما يلزمها من مصنوعات فالاكتفاء الذاتى ليس هدفا فى حد ذاته، ولكن يجب زيادة الانتاج إلى أقصى حد ممكن وإيجاد أسواق لمصنوعاتنا فى الخارج وخصوصا فى الأسواق العربية. وإذا تحقق لنا هذا الهدف فستنخفض أثمان منتجاتنا الصناعية وتصل إلى درجة كبيرة من الجودة. وبهذا يمكننا الاستغناء عن الحماية الجمركية التى كانت سببا فى وجودها.

رابعا: لكى نضمن التوسع فى زيادة الاستهلاك المحلى من المنتجات الصناعية يجب العناية بزيادة مرتبات الموظفين وأجور العمال لتزيد بذلك قوتهم الشرائية.

وعلى اى حال فإقبال الجمهور فى ذلك الوقت على المساهمة فى المؤسسات الصناعية الجديدة يبشر بالخير، ويدل على مدى إيمان الشعب بأهمية الصناعة وقيمتها فى تنمية الاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة.

ثالثا : تطور التجارة فى مصر الحديثة والمعاصرة

اضمحلت التجارة فى مصر نسبيا منذ أواخر القرن الخامس عشر نتيجة لكشف طريق رأس الرجاء الصالح وتحول جزء من الثروة من ايدى المماليك والبنادقة إلى أيدى البرتغاليين مما ساهم إلى جانب غيره من الأسباب فى إضعاف مصر سياسيا واقتصاديا، وكان ذلك أحد العوامل الممهدة لوقوعها فى قبضة العثمانيين فى أوائل القرن السادس عشر (١٥١٧). ولم تستطع الدولة العثمانية رغم الجهود التى بذلتها بعد أن آل إليها حكم مصر أن تستعيد لها مركزها التجارى العظيم الذى تأثر نسبيا بتحول معظم التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

هذا فيما يتعلق بتجارة الترانزيت أى التجارة العابرة بمصر، أما عن تجارة مصر الخارجية مع الدول الأجنبية، فقد تطرق إليها الضعف أيضا نتيجة لعدة عوامل أهمها: عدم وجود موانى صالحة لرسو السفن التجارية بعد أن أهملت هذه الموانى فترة طويلة من الزمن مثل الإسكندرية ودمياط ورشيد. ولو أن الإسكندرية كانت أصلح الموانى لرسو السفن إلا أن الإهمال قد جعلها ميناءا ثانويا بعد أن كانت من أهم موانى البحر المتوسط.

كذلك نجد أن انتشار القرصنة فى البحرين المتوسط والأحمر قد عرض التجارة للسلب والنهب وحال بينها وبين النمو والاطراد.

هذا بالإضافة إلى أن تقدم التبادل التجارى بين الدول يتوقف إلى حد بعيد على مدى القدرة الشرائية لهذه الدول. وكما كانت مصر تعانى فقرا وانخفاضا فى مستوى معيشتها فقد هبطت قدرتها الشرائية إلى أقل حد ممكن، فقل التبادل التجارى مع غيرها من الدول وقنعت بما ينتج محليا.

كذلك نجد أن السياسة الجمركية لم تكن ثابتة وأن ما يعقده التجار الأجانب مع أحد البكوات المماليك لا يلزم الآخر بتنفيذه أو احترامه، هذا بالإضافة إلى الإتاوات والغرامات التى تفرض على التجار من حين لآخر.

وقد نبهت الحملة الفرنسية الأذهان إلى أهمية موقع مصر الجغرافى، وخصوصا ما قامت به من دراسات علمية شملت مصر بأكملها، وما تمخضت عنه تلك الدراسات من محاولة وصل البحرين المتوسط والأحمر بقناة تسهيلا لعبور السفن الناقلة للتجارة بين الشرق والغرب. ولكن هذه المشروعات التى وضعتها الحملة لم تجد الوقت الكافى لتخرج إلى حيز التنفيذ لقصر مدة الحملة.

وبوصول محمد على إلى الحكم لم يرحب بمشروع وصل البحرين الأحمر والمتوسط وخشى أن يؤدى هذا المشروع إلى زيادة أهمية موقع مصر، وطمع الدول الأوربية فى الاستيلاء عليها. وألا يخلق من مشروع قناة السويس دردنيلا آخر. ولكنه فى حاجة إلى أن تسترجع مصر مركزها القديم كطريق عالمى لنقل التجارة بين الشرق والغرب. سعياً وراء الأموال الوفيرة التى ستتدفق عليه نتيجة لعودة التجارة.

وفى سبيل تلك الغاية قام محمد على بالخطوات التالية:

أولاً: نظراً لأن الإسكندرية من أهم الموانى الصالحة لرسو السفن، فقد اهتم محمد على بتوسيعه وإنشاء المخازن والأرصفة اللازمة لاستقبال التجارة لتستعيد الإسكندرية مركزها القديم كأهم ميناء تجارى فى شرق البحر المتوسط.

ثانيا: الاهتمام أيضا بميناء السويس وإيجاد المواصلات السهلة بينه وبين ميناء الإسكندرية، ولهذا تقوم مصر بتعبيد الطريق الصحراوى بين

السويس والقاهرة وجعله صالحـا لسير العربات المحملـة بالبضـائع من السويس إلى القاهرة وبالعكس. كما أقـام الاستراحات اللازمـة لراحة التجار والمسافرين عـبر هذا الطريق وإيجاد نقط الحراسـة المتعددة لضمان الأمن وصيانة أرواح المسافرين وتجارتهم. وبذلك أصبـح فـى مقدور المسـافرين مـن الـهند إلـى انجلـترا وبـالعكس أن يقطعوا هذه الرحلة فى ظرف أربعيـن يومـا بـدلا مـن أربعـة شـهور تستغرقها الرحلة فى الطواف حول طريق رأس الرجاء الصالح.

وعندما وضعت الحكومة الانجليزية يدها على الهند، وحلت محل شركة الهند الشرقية فى إدارة شئون تلك البلاد، زادت الحاجـة إلـى الاتصال السريع المنظم بالهند. فاتفقت مع محمد على علـى تسـهيل نقل البريد عبر الأراضى المصرية وكذلك فعلت الشركات الملاحيـة الأخـرى لتسـيير سـفنها بيـن الإسكندرية والبندقيـة وبيـن السـويس وبمباى.

وعندما زادت مصالح انجلترا التجارية عبر الأراضى المصريـة، أقدم أحد الإنجليز ويدعى المستر شبرد Mr. Sheperd علـى بنـاء فندقـه المشـهور باسـمه حتـى يومنـا هـذا بالقـاهرة ليكـون بمثابـة استراحة للمسافرين العابرين.

ومما لاشك فيه فإن استعادة مصر لمركزها التجارى القديم كحلقة اتصال بين الشرق والغرب قد أفادها إلى حد بعيـد، ولكنـه فـى نفـس الوقت قد جر عليها الكثير من المتاعب. إذ أصبحت مصر فى نظر انجلترا تقع فى طريـق اتصالـها بمسـتعمراتها فـى الجنـوب وجنـوب شرق آسيا، وهو مـا أطلقت عليـه اسم الطريـق الامـبراطورى إلـى الهند. وأصبح لزاما على مصر أن تقوم بهذا الدور خدمة للمصـالح الأوربية، كما جعل حفر قناة السويس فى المستقبل أمرا لا مفر منه.

ومع ازدياد مركز مصر التجارى ازداد الخطر عليها من الأطماع الأوربية، ولهذا لا نعجب إذا ما فقدت مصر استقلالها بعد شق قناة السويس بما لا يزيد عن ثلاثة عشر عاما.

ثالثاً: وتتمة لربط الإسكندرية بالسويس عن طريق القاهرة، حفرت ترعة المحمودية عام ١٨١٨ وبذلك أصبحت الإسكندرية مرتبطة ببلاد القطر المصرى الداخلية عن طريق النيل. وستلعب هذه الترعة دوراً رئيسياً فى نمو مدينة الإسكندرية وازدهارها من الناحية الاقتصادية.

رابعاً: **بعد أن أمن محمد على التجار الأجانب على أرواحهم وأموالهم أثناء عبورهم الأراضى المصرية، وجد لزاماً عليه أيضاً أن يقوم بحركة تطهير وقضاء على القرصنة فى البحرين، المتوسط والأحمر.** وقد لعب الأسطول المصرى دوراً خطيراً فى مكافحة القرصنة وتأمين الطرق البحرية بفضل النشاط الذى بذله أبناء مصر من رجال البحرية.

هذا فيما يتعلق بإعادة أهمية مصر كطريق عالمى للتجارة بين الشرق والغرب أما فيما يتعلق بسياسة مصر الداخلية فيما يختص بالتجارة الداخلية والخارجية، نجد أن محمد على قد ترك التجارة حرة، طليقة من كل قيد وذلك فى الفترة التى سبقت عام ١٨١٢. وقبل ذلك بسنوات أى منذ عام ١٨٠٩ وفى إبان الصراع بين انجلترا وفرنسا فى عهد نابليون أن احتاجت انجلترا للقمح بعد أن قل محصوله فى دول البحر المتوسط، أخذ محمد على يبيع لانجلترا ما تحتاج إليه من القمح بأثمان مرتفعة جداً، ورغم معارضة الدولة العثمانية فى ذلك لرغبتها فى الوقوف على الحياد بين الدولتين الكبيرتين.

فهذه الأرباح الطائلة التى تدفقت على محمد على شجعته على احتكار محصول القمح ثم مختلف الحاصلات الرئيسية فى مصر بعد ذلك. واتخذ من نظام الاحتكار سياسة مقررة له حتى عام ١٨٣٧، رغم معارضة انجلترا لهذا النظام الذى أضر بتجارتها الخارجية وحرمها من الامتيازات التى حصلت عليها من الدولة العثمانية.

وقد مكن هذا النظام لمحمد على من أن يحتكر الصادرات ونحو أربعة أخماس الواردات إلى مصر. ولما كان هذا القدر على درجة كبيرة من الضخامة فقد أنشأ محمد على مصلحة خاصة بالتجارة واتبع فى أول الأمر طريقة غير مألوفة فى تصريف صادرات مصر من التجارة تتلخص فى نقل تلك الصادرات على أسطول مصر التجارى إلى أحد الموانى الأجنبية لبيعه بالمزاد. وقد أسفرت هذه العملية عن فشلها، فلجأ محمد على إلى تركيز هذه المحاصيل بمدينة الإسكندرية وبيعها هناك. ومن ثم فقد تدفقت الجاليات الأجنبية على الإسكندرية لمباشرة نشاطها التجارى مع الحكومة. وقد عادت هذه الطريقة بالكسب الوفير لمحمد على.

ويكفى أن نعرف أن إيرادات الحكومة من الاحتكار بلغ فى سنة ١٨٢١ حوالى ٣٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى، وهو ما يقرب من ثلث مجموع الدخل العام فى تلك السنة. ثم زاد هذا الدخل إلى ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٣٦ وهو يوازى ما يقرب من ربع مجموع الدخل فى تلك السنة. وبزوال الاحتكار بعد صدور فرمان سنة ١٨٤١ أصبحت التجارة حرة يمارسها الأهالى فيما بين بعضهم بعضا أو فيما بينهم وبين التجار الأجانب. وبهذا زاد نصيب الأهالى من الأرباح بعد أن كان يذهب جميعه إلى خزينة الحكومة.

وفى الفترة من عام ١٨٦١ ـ ١٨٦٥ انتعشت التجارة انتعاشا كبيراً نظراً لقيام الحرب الأهلية الأمريكية، وانقطاع الوارد إلى السوق الأوربية من القطن الأمريكى، وتهافت التجار الأوربيين على القطن المصرى، وارتفاع ثمن القنطار منه من ١٢ ريال فى عام ١٨٦٠ إلى ٤٥ ريال فى سنة ١٨٦٤. وترتب على ذلك أن قفزت قيمة الصادرات المصرية من ٣ ½ مليون جنيه إلى ١٤ ½ مليون جنيه. فلا غرو إذا ما عم الرخاء أنحاء البلاد، وزاد الإقبال على زراعة القطن زيادة كبيرة، وانتصار القطن كمحصول زراعى انتصاراً نهائيا، وتربعه على عرش الاقتصاد القومى دون منازع.

غير أن فترة الانتعاش هذه كانت قصيرة الأمد وموقوتة بفترة الحرب فقط فلا تلبث أن تعود إلى الركود مرة ثانية بعد انتهاء الحرب فتنخفض أسعار القطن انخفاضا كبيراً لتصدير الولايات المتحدة لمخزون القطن لديها للأسواق العالمية. وتتدهور حالة الفلاحين مما يضطر الخديوى إسماعيل إلى منح الإعانات المالية للمزارعين وعقد قرض جديد فى عام ١٨٦٦ لمواجهة العجز فى الميزانية.

وقد لجأت الحكومة إلى تشجيع زراعة القصب وصناعة السكر وذلك للتخلص من سيطرة القطن على الاقتصاد القومى، ولكن دون جدوى، وظل القطن يحتل مركز الصدارة فى الصادرات المصرية.

وخطورة الاعتماد على محصول القطن ترجع إلى أننا لا نستطيع التحكم فى أسعاره بل أن السوق العالمية وقانون العرض والطلب هو الذى يتحكم فى تلك الأسعار، وكلها من العوامل الخارجة عن إرادتنا. ولهذا تتوقف كمية المصدر منه، وكذلك المساحة المخصصة لزراعته على أسعاره أولا وقبل كل شئ.

وبمرور الوقت أصبحت انجلترا العميل الأول لمصر، فمنذ عام ١٨٦٠ حتى عام ١٨٨٠ تقريبا اطردت تجارة انجلترا الخارجية معنا، فأصبحت تستولي على ٨٠% من صادراتنا وعلى نحو ٤٤% من وارداتنا. وهذا يدلنا على مدى ارتباط مصلحة انجلترا بمصر فى السنوات التى سبقت الاحتلال عام ١٨٨٢.

ويلى انجلترا فى الأهمية فرنسا إذ يقدر نصيبها من الصادرات المصرية بنحو ١٠% من مجموع الصادرات و ١١% من مجموع الواردات. وبعدها تأتى تركيا والنمسا وإيطاليا.

وكلما زاد النشاط التجارى كلما زادت أهمية الإسكندرية بصفتها الميناء الرئيسى للتجارة الخارجية بعد إنشاء بورصة البضائع عام ١٨٧٢. هذا بالإضافة إلى التحسينات التى أدخلت على الميناء فى عصر إسماعيل، كمد الخطوط الحديدية والتلغرافية فى داخل البلاد وخارجها. وبهذا استحوذت انجلترا على معظم صادرات مصر من السلع المختلفة بما يقدر بنحو ٩٤% من مجموع الصادرات فى عام ١٨٧٥.

ويمكننا أن نربط بسهولة بين تقدم زراعة القطن وبين الفوائد التى عادت على مصر من هذا التقدم باعتبار أن القطن هو المحصول الرئيسى الذى يحتل الصدارة بين الصادرات فى الاقتصاد المصرى. ونلحظ هذه الفائدة المتزايدة منذ عام ١٩٠٠ حتى الحرب العالمية الأولى.

وللحرب العالمية الأولى أهمية خاصة بالنسبة لمصر لسببين جوهريين:

أولاً: أن اتجاه ميزان مصر التجارى خلال الحرب كان فى مصلحة مصر. فأتاحت هذه الحرب للبلاد الفرصة فى زيادة صادراتها عن

وارداتها بما يقدر بنحو ٥٨ مليونا من الجنيهات. وما ترتب على هذه الزيادة من تحسن مركز مصر المالى وتخلصها من الديون العقارية التى كانت على الأراضى الزراعية. وشرائها لحوالى ٦٠% من اسهم الدين العام، وتكوين احتياطى كبير بلغ فى آخر الحرب حوالى ١٩ مليون من الجنيهات استخدمته البلاد كضمان لتثبيت ماليتها أمام الطوارئ.

الثانى: الفائدة التى عادت على مصر من انفاق القوات المحاربة لمبالغ تقدر بنحو ثمانين مليونا من الجنيهات خلال فترة الحرب. وفى تلك الفترة بالذات بدأت تتكون رؤوس أموال أهلية كثيرة كان لها أثرها فى تدعيم مركز مصر الصناعى فى المستقبل.

تطور التجارة فى مصر فيما بين الحربين العالميتين

أعقب الحرب العالمية الأولى فترة عصيبة، مر العالم خلالها بأزمات متلاحقة نتيجة لضعف الاستهلاك لقلة القدرة الشرائية من ناحية ووفرة الانتاج بعد تحويل معظم المصانع الحربية إلى الانتاج المدنى من ناحية أخرى. وقد بدأت هذه الأزمة فى مصر منذ عام ١٩٢١ ثم انقلبت بعد ذلك إلى أزمة عالمية عانت منها دول العالم الشئ الكثير.

وقد حاولت الحكومات المصرية فى ذلك الوقت إنقاذ الموقف بالتدخل فى سوق القطن على أمل أن يؤدى هذا التدخل إلى معالجة هذه الأزمة الطارئة. واتخذ هذا التدخل سبلا متعددة مثل تحديد مساحة الأراضى المنزرعة قطنا ليقل بذلك العرض ويكثر الطلب فترتفع أثمانه. وكذلك بتحديد حد أدنى لسعر القنطار حتى لا يتدهور سعره فى السوق، على أن تتدخل الحكومة مشترية فى سوق القطن بالأسعار التى فرضتها، وقد اتخذت

الحكومة هذا الإجراء في السنوات ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٦ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦.

ولكن رغم هذا التدخل الحكومي فلم تخفف كل هذه الإجراءات من حدة الأزمة، بل على العكس من ذلك فقد حملت هذه الإجراءات الحكومة المصرية فوق ما تطيق، إذ سخرت احتياطيها من المال في شراء القطن وتخزينه حتى بلغت قيمته ٣٠ مليون من الجنيهات بالإضافة إلى ما تحملته الحكومة المصرية من خسائر نيابة عن الأهالي نتيجة لفروق الأسعار.

كذلك نجد أن تحديد مساحة الأراضي المنزرعة قطناً وتقليل مساحتها لم يغير من الأمر شيئاً فتخفيض مساحة الأراضي المنزرعة بمحصول القطن في مصر، قد قوبل من جانب دول أخرى مثل السودان بالتوسع في زراعته.

ونظراً لازدياد الحالة سوءاً من عام إلى آخر واتجاه أسعار القطن إلى النزول المستمر، آمنت الحكومة المصرية بعقم سياسة التدخل في سوق القطن، واضطرت مجبرة إلى قبول الأمر الواقع والاعتراف بالأسعار العالمية كحقيقة مقررة لا مفر منها، وان تحاول الحكومة مواجهة هذا الموقف بالإكثار من زراعة القطن من حيث المساحة ومن حيث ما ينتجه الفدان من محصول لأن زيادة الانتاج كفيلة لمعالجة مشكلة هبوط الأسعار.

وترتب على هذه النظرة الجديدة لمشكلة القطن أن زاد محصوله في الفترة التي أعقبت عام ١٩٣٣ حتى وصل هذا المحصول إلى أكثر من ١١ مليون قنطار في عام ١٩٣٨ ولكن هذا الإقبال على زراعة القطن قد قوبل من جهة أخرى بانتقاد شديد من قبل المهتمين بالشئون الاقتصادية في مصر، لمعارضتهم سياسة الاعتماد على محصول واحد، وطالبوا الحكومة بتشجيع إدخال زراعة الفواكه والأرز والبصل والاهتمام بمستخرجات الألبان.

وبمرور الوقت اصبحت هذه المنتجات الزراعية تحتل مركزا كبيرا فى صادرات مصر للدول الأجنبية.

وقد نمت الصناعات الحديثة - وخصوصا الصناعات التى قامت بها مؤسسات بنك مصر نموا كبيرا بعد فرض الحماية الجمركية فى ١٩٣٠. أما خلال الحرب العالمية الثانية فقد خطت الصناعة خطوات واسعة إلى الأمام لكثرة الفوائد التى عادت عليها من جراء قلة الواردات إلى مصر فى تلك الفترة. واعتماد السوق المحلية على نتيجة المصانع الأهلية لسد حاجتها. وكثرة الصادرات بالنسبة للواردات. هذا بالإضافة إلى ما كانت تنفقه القوات العسكرية المحاربة داخليا.

ولكن ظروف الحرب حالت بين مصر وبين تصدير كل محصولها من القطن فاضطرت الحكومة إلى التدخل فى سوق القطن مشترية كما حدث فى سنة ١٩٢٠، مع فارق جوهرى وهو أن تدخل الحكومة فى الحرب العالمية الثانية كان فى صالحها إذ كانت الأسعار فى ذلك الوقت تميل إلى الصعود فجنت الحكومة أرباحا عند قيامها بهذه العملية بعكس الحال بالنسبة لتدخلها عام ١٩٢٠ حيث كانت أسعار القطن فى هبوط مستمر فتكبدت الحكومة خسائر جسيمة.

ونظرا للأرباح الوفيرة التى حصل عليها الأهالى خلال فترة الحرب أن تمكنت الحكومة من التخلص من ديونها الأجنبية بتحويلها إلى قرض وطنى كما استطاعت أيضا أن تتجه نحو التصنيع لاستغلال رؤوس الأموال الوطنية التى تكونت أثناء الحرب.

ثم جاءت الثورة فاندفعت بعجلة التصنيع إلى الأمام دفعات قوية لم تعهدها البلاد من قبل، بعد أن آمنت بأنه الوسيلة الوحيدة للارتفاع بمستوى

المعيشة ومواجهة عدد السكان المتزايد، وعدم مسايرة التوسع الزراعي للنمو المطرد للسكان.

تطور طرق المواصلات فى مصر فى القرن التاسع عشر

لعبت مصر دوراً هاماً فى القيام بنقل التجارة العالمية بين الشرق والغرب خلال العصور الوسطى، واستمر لمصر هذا المركز الممتاز حتى كشف طريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر. ولم تفلح الجهود التى قام بها العثمانيون بعد استيلائهم على مصر فى إرجاع هذا الطريق إلى أهميته وانتزاع التجارة من أيدى البرتغاليين. فضعف مركز مصر فى ذلك إلى حد ما كحلقة اتصال بين العالم الموسمى وبين أوربا.

ثم بدأ مركز مصر يزداد بعد استيلاء الفرنسيين عليها، لأن الغزو الفرنسى قد سلط الأضواء على مصر ونبه أذهان الدول الأوربية إلى أهمية مركز مصر الدولى كطريق بين الشرق والغرب، وخصوصاً بعد أن دخلت الحملة الفرنسية فى اتصالات مع جيران مصر ومع أمراء الهند على وجه الخصوص.

وباعتلاء محمد على مصر يبذل جهوداً جبارة فى إعادة ما لمصر من أهمية قديمة كطريق تجارى عالمى بين الشرق والغرب ومن هذه الجهود الاهتمام بتعبيد الطرق وتمهيدها وتأمين سلامتها، لأن الطرق بمثابة الشرايين بالنسبة لجسم الإنسان، فنمو التجارة يتطلب ربط البلاد داخلياً بشبكة من المواصلات بحيث يمكن نقل المنتجات الزراعية أو الصناعية من مناطق انتاجها إلى أية جهة داخلية لعرضها للاستهلاك المحلى أو نقلها إلى الموانى المصرية لتصديرها للخارج. ومن اهم الطرق التى اعتنى محمد على بتعبيدها طريق القاهرة السويس. ففى ميناء السويس ستفرغ البضائع الآتية من الهند تمهيداً لنقلها إلى القاهرة على الدواب الخاصة بالنقل ومنها

إلى الإسكندرية بطريق النيل وقد اشرف على تنظيم مرور التجارة وزودت هذا الطريق بالاستراحات وبأبراج التلغراف.

واستلزم نقل البضائع من القاهرة إلى الإسكندرية بطريق النيل حفر ترعة المحمودية فى عام ١٨١٩ لربط الإسكندرية مباشرة بالقاهرة. وقد استغرق حفر هذه الترعة عشرة شهور واستخدم فى حفرها حوالى ٣١٣,٠٠٠ مزارع. ونظراً للإرهاق الشديد الذى لقيه هؤلاء المساكين هلك منهم ما يقرب من ١٢,٠٠٠ مزارع تحت وطأة العمل المضنى والشمس المحرقة. وبهذا ازدادت تجارة الترانزيت (التجارة العابرة) وكذلك المسافرون زيادة كبيرة. وعندما وجد محمد على أن مصالح انجلترا فى ازدياد مطرد مع مصر خاف من ان يؤدى ذلك إلى تدخلها فى شئونه الداخلية. فأنشأ فى عام ١٨٤٤ ديوان المرور للإشراف على نقل التجارة عبر مصر بدلاً من نظام الإشراف الذى أنشأته شركة الهند الشرقية كما رفض لنفس السبب أيضاً إنشاء خط حديدى يربط بين القاهرة والسويس بدلاً من استخدام العربات التى تجرها الجياد. وكذلك الحال بالنسبة لمشروع حفر قناة السويس.

ويلى هذا الطريق فى الأهمية طريق قنا القصير للقوافل وكان مستخدماً أكثر من طريق القاهرة السويس لنقل المسافرين والبضائع بين انجلترا والهند. ولكن بعد إدخال التحسينات الكبيرة على طريق القاهرة السويس، أصبح الطريق الرئيسى لمرور البضائع والمسافرين وقل الاعتماد على الطريق الأول إلى حد كبير.

ولما كانت البضائع تنقل بين القاهرة والإسكندرية بالنيل فقد تطلب القيام بهذا العمل إيجاد أسطول نهرى كبير تشرف عليه شركة حكومية

للملاحة النيلية. هذا بالإضافة إلى ما كان يمتلكه الأهالي من مراكب شراعية.

وقد زادت حركة نقل البريد والبضائع والمسافرين فى أواخر عصر محمد على زيادة كبيرة بدرجة تدعو إلى إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس وكان محمد على يرغب فى مد هذا الخط تسهيلا للحركة المتزايدة بين البلدين، ولكن ازدياد مصالح انجلترا جعلته يخشى من هذا الخط منعا من ازدياد نفوذها فى مصر.

وفى عهد عباس ازدادت أهمية مصر لاطراد نمو التجارة المارة بها، ودعت الحالة إلى التفكير من جديد فى إيجاد وسيلة سريعة لنقل البريد والبضائع لمواجهة الضغط المتزايد فى حركة النقل. وبدأت كل من انجلترا وفرنسا تضغط على الحكومة لإيجاد حل لتلك المشكلة. فتقدمت انجلترا بمشروع مد خط حديدى بين السويس والقاهرة ومنها إلى الإسكندرية، وعرضت فرنسا مشروعا مضادا للمشروع الإنجليزى، فعرضت شق قناة تصل البحرين المتوسط والأحمر.

وفى تلك الفترة بدأ الصراع بين المشروعين الانجليزى والفرنسى، وكان كل مشروع منهما يخفى وراءه النفوذ الأجنبى فى صورة عمل تجارى قصد به خدمة التجارة. وقد ساعدت الظروف المحيطة بوالى مصر عباس انجلترا على إخراج مشروعها إلى حيز التنفيذ الفعلى وإلى هزيمة المشروع الفرنسى. وسبب ذلك حدوث توتر فى العلاقات بين عباس والباب العالى حول تنفيذ التنظيمات الخيرية التى أصدرتها الحكومة العثمانية. فأصر السلطان العثمانى على ضرورة تنفيذ هذه القوانين (التنظيمات) فى مصر على اعتبار أن مصر جزء من الدولة العثمانية يسرى عليها ما يسرى على سائر الأجزاء الأخرى. ورفض عباس التسليم بوجهة نظر السلطان معتمدا

على نصوص فرمان سنة ١٨٤١ الذى منح مصر نوعا من الاستقلال الداخلى فى إدارة شئونها وتطبيق القوانين التى تتلاءم مع طبيعة ظروف مصر بصفة خاصة.

وعندما احتدم النزاع بين الطرفين رأى عباس أن يعتمد على انجلترا فى تأييد موقفه إزاء الباب العالى حيث أن انجلترا من الدول الكبرى التى أسهمت فى إخراج فرمان ١٨٤١ إلى حيز الوجود. فكان طبيعيا أن يلجأ عباس إلى إرضاء انجلترا عن طريق تنفيذ المشروع الانجليزى بمد الخط الحديدى بين الإسكندرية والقاهرة وإصلاح الجزء الأكبر من الطريق البرى الممتد من القاهرة إلى السويس، تمهيداً لاستبداله بخط حديدى فيما بعد.

وفى ١٢ يوليو سنة ١٨٥١ عقد عباس اتفاقاً مع المهندس الإنجليزى روبرت ساتفس للقيام بعملية مد الخط بين الإسكندرية والقاهرة نظير دفع مبلغ ٥٦,٠٠٠ جنيه انجليزى. ولم يتم مد هذا الخط فى عهد عباس سوى مد ١١٢ كيلو متراً وهى مقدار المسافة بين الإسكندرية وكفر الزيات وذلك فى عام ١٨٥٦. واستكمل باقى الخط من كفر الزيات إلى القاهرة بعد عام ١٨٥٦. وتم إنشاء الجزء الأخر الممتد من القاهرة إلى السويس فى عام ١٨٥٨. وبذلك أمكن نقل المسافرين والبضائع عبر مصر عن طريق الخط الحديدى بسهولة تامة وفى أقصر فترة ممكنة.

واستمر هذا الاطراد فى مد الخطوط الحديدية حتى بلغ ما أنشئ منها فى عهد سعيد ٣٣٦ كيلو متراً وارتفع هذا الرقم إلى ١١٨٩ كيلومتراً فى عهد إسماعيل. وقد استفادت مصر من الخط الحديدى الجديد فائدة كبيرة وبلغ إيرادها السنوى منه قبل فتح قناة السويس فى عام ١٨٦٩ مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه وأدى مد شبكة الخطوط الحديدية بين المدن الرئيسية فى

مصر إلى اضمحلال طرق المواصلات الأخرى كالمواصلات البرية والنهرية وإلى إهمالها، وقد سارت على هذه السياسة مختلف الحكومات المصرية وهذا هو السبب الأساسى فيما تعانيه حتى الوقت الحاضر من الافتقار إلى الطرق البرية الممهدة وإلى الأسطول النهرى المنظم والموانى النهرية الصالحة. وقد وجدت هذه الناحية من حكومة الثورة الاهتمام اللائق بها، فمدت مئات بل آلاف الكيلومترات من الطرق المعبدة وبدأت فى إنشاء أسطول نهرى كبير بعد استقرارها على تنفيذ المرحلة الأولى من السد العالى لاستخدامه فى نقل الالات والمواد اللازمة للبناء بالإضافة إلى ما سيقوم به من نقل كميات الحديد الخام من منطقة أسوان إلى مصانع الحديد والصلب بحلوان.

قناة السويس

يعتبر شق قناة السويس أهم تطور فى حركة نقل التجارة العالمية بين الشرق والغرب. ورغم اعتقاد الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا بأهمية تنفيذ مثل هذا المشروع لخدمة التجارة العالمية، إلا أن انجلترا كانت من أولى الدول المعارضة فى تنفيذه لأنها كانت تنظر لهذا الموضوع على أنه مشروع فرنسى أولا وقبل كل شئ، ومن شأنه أن يمنح فرنسا نفوذا متفوقاً فى مصر على النفوذ الإنجليزى. كما أنها كانت تخشى من ناحية أخرى أن تستخدم فرنسا هذا الطريق لخدمة مطامعها الاستعمارية ومعارضة المصالح الإنجليزية.

ورغم الصلات الودية التى كانت تربط بين انجلترا وفرنسا فى تلك الفترة، إلا أن فرنسا فى عهد نابليون الثالث كانت تعمل على مناهضة النفوذ الإنجليزى فى البحر المتوسط وفى مصر على وجه الخصوص. ولما كان مشروع دى ليسبس لشق القناة مشروعا فرنسيا من شأنه أن ينمى النفوذ

الفرنسى فى مصر، فيجب أن يحظى إذن بتـأييد الإمبراطور الفرنسـى. بل يجب أن تبذل فرنسا قصارى جهودها لإنجاح هذا المشروع كما نجــح المشروع الإنجليزى من قبل.

وقد انتــهز فرديناند دى ليسبس فرصـة وصـول سـعيد إلـى الحكم وعرض عليه المشروع وأقنعه بأهمية المشروع بالنسبة لمصر واستغل صداقته القديمة للوالى الجديد فى الحصول على موافقته بمنحه امتياز شق قناة السويس فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ دون موافقة الباب العالى.

ومنذ موافقة سعيد على المشروع لم تأل الحكومة الإنجليزية جهداً فى خلق العقبات أمامه بمختلف السبل. فبذلت مساعى جبارة لدى الباب العالى لمعارضة المشروع وعدم الموافقة عليه، ثم لجأت إلى مقاطعة أسهم قناة السويس عندما عرضها دى ليسبس فى السوق لتشكك الهيئات الدولية فى قيمة المشروع. ثم اعترضت على الشروط المجحفة بحـق مصـر والواردة بشروط الامتياز. كذلك اعترضت على تسخير الفلاحين المصريين فى حفر قناة السويس، ونددت بهذا العمل الذى يتنافى مع ابسط قواعد الإنسانية، ولم تكن معارضة انجلترا لهذا المشروع وإثارتها العقبات الواحدة تلو الأخرى بقصد مراعاة مصلحة مصر أو المصريين، بل الهدف منها إحباط هذا المشروع بأية وسيلة وبأى ثمن.

وقد استغلت انجلترا فرصة اعتلاء إسماعيل الحكم وحرضته على إلغاء امتياز الشركة لأنه مجحف بحق مصر. وكانت تأمل فى استمرار معارضة الخديوى لمطالب الشركة، واحتمال فشل المشروع نتيجة لموقف الخديوى المتصلب. ولكن آمالها ذهبت أدراج الرياح بقبول الخديوى إسماعيل تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث فى النزاع.

أما عن عقد الامتياز الذى منحه سعيد لفرديناند دى ليسبس لحفـــر القناة فيشتمل على النقط الآتية:

أولاً: أن تكون مدة هذا الامتياز ٩٩ عاماً تبدأ من تـاريخ افتتـاح القنـاة فـى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩، على أن تصبح الحكومـة مالكـة بمفردهـا للقنـاة وملحقاتها بعد مضى هذه المدة مـع تعويض الشـركة عـن المنشـآت التى أقامتها لخدمة الملاحة.

ثانياً: يكون من حق الحكومة المصرية الاسـتيلاء علـى ١٥% مـن أربـاح الشركة كل عام.

ثالثاً: أن تقوم الحكومـة المصريـة بالاتفـاق مـع شـركة القنـاة علـى تحديـد الرسوم الجمركية المقررة علـى السـفن المـارة بالقنـاة دون تمييـز أو تفرقة بين سفن دولة وأخرى.

رابعاً: لا يصبح الاتفاق نافذاً إلا بعد موافقة الدولة العثمانية.

وفـى ٥ ينـاير ١٨٥٦ منـح سـعيد الشـركة امتيـازاً ثانيـاً ينـص علـى مايلى:

أولاً: تقوم شـركة قنـاة السـويس بحفـر قنـاة للميـاه العذبـة – وهـى ترعـة الإسـماعيلية تمتـد مـن النيـل عنـد مدينـة القـاهرة إلـى منطقـة القنـاة. ومنح الشركة حـق الاسـتيلاء علـى الأراضـى الممتـدة علـى جـانبى القناة الملحة والترعة العذبة والقيام باستصـلاح هذه الأراضى وبيعها فى أى وقت تشاء.

ثانياً: تسهيلاً لمهمة الشـركة فـى حفـر القنـاة تقـوم الحكومـة بإعفـاء سـائر المهمات والمعدات اللازمة للشركة من الرسوم الجمركية، مـع منـح الشركة الحق فى استخدام محاجر الحكومة ومناجمها دون مقابل.

ثالثاً: أن يكون للشركة حق المطالبة بمد أجل الامتيازات لفترات أخرى، طول كل فترة منها ٩٩ عاما فى مقابل زيادة نصيب الحكومة من الأرباح بنسبة ٥% فى كل مرة بحد أقصى ٣٥%.

وقد حاولت الشركة فى مستهل القرن العشرين أن تمد أجل امتيازها مدة ٩٩ عاما لولا معارضة الزعيم الوطنى محمد فريد لتلك المحاولة.

وفى ٢٠ يولية سنة ١٨٥٦ أقدم سعيد على تقديم خدمة أخرى للشركة، فتعهد بتقديم العمال اللازمين لها، ليقوموا بحفر قناة السويس عن طريق السخرة فى مقابل ما تقدمه الشركة لهؤلاء العمال من طعام لا يسمن ولا يغنى من جوع. ولذا لا نعجب إذا ذهب ضحية هذا الإرهاق آلاف من العمال.

وبعد أن حصل فرديناند دى ليسبس على الضمانات الكافية لنجاح مشروعه أخذ فى طرح أسهم شركة قناة السويس فى الأسواق العالمية برأسمال قدره ثمانية ملايين من الجنيهات موزعة على ٤٠٠ ألف سهم. وتمكنت الشركة من أن تبيع فى فرنسا وحدها خلال شهر نوفمبر سنة ١٨٥٦ حوالى ٢٠٧,٠٠٠ ألف سهم. ولكنها وجدت صعوبة كبرى فى بيع باقى الأسهم نظرا لمعارضة كل من انجلترا والإمبراطورية النمساوية المجرية لهذا المشروع.

وقد أضاف سعيد خدمة جديدة إلى خدماته السابقة للشركة فأقدم على شراء باقى الأسهم ومقداره ١٧٧,٦٤٢ سهما ليمكن للشركة المضى فى طريقها، مما ترتب عليه ارتباك مالية البلاد والتجاء الوالى إلى الاستدانة لتغطية قيمة الأسهم. وكان ذلك بداية طريق مظلم طويل سارت فيه مصر شوطا بعيدا خلال حكم إسماعيل، أدى بها فى النهاية إلى تدخل الدول الأوربية فى شئونها الداخلية ثم فقدان استقلالها فى نهاية الأمر عام ١٨٨٢.

كذلك نجد أن تحمس سعيد لمساعدة الشركة قد دفعه إلى البدء في حفر القناة في ٢٥ إبريل سنة ١٨٥٩ قبل حصوله على موافقة الدولة العثمانية صاحبة السيادة. وقطعت الشركة شوطا بعيداً في إنجاز المشروع اعتماداً على موافقة الوالي، قبل أن تنال الموافقة الرسمية للدولة العثمانية في ١٦ مارس سنة ١٨٦٦.

ولو رفض سعيد السماح للشركة بالبدء في التنفيذ إلا بعد موافقة الباب العالي، لتأخر إتمام المشروع ، بل كان من المحتمل أن يفشل نتيجة لمعارضة انجلترا الشديدة. ولكن سعيد قد وضع الباب العالي أمام الأمر الواقع عندما أصبحت القناة حقيقة واقعة بعد ما أنجزت جزء كبير منها.

وبوفاة سعيد كان العمل قد تم في الجزء الشمالي من القناة الممتد من البحر المتوسط حتى بحيرة التمساح أي عند مدينة الإسماعيلية.

وبوصول إسماعيل إلى مقعد الحكم بدأت العقبات تظهر من جديد للشركة، نتيجة لاعتراضه على تسخير العمال المصريين في حفر القناة، وعلى امتلاك الشركة للترعة العذبة وللأراضي المحيطة بها. وقد وجد هذا الموقف من قبل إسماعيل تأييداً من الحكومة الإنجليزية أملا في إحباط المشروع.

ولم يطل النزاع بين إسماعيل والشركة إذ سرعان ما قبل إسماعيل تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث. وفي عام ١٨٦٤ يصدر الإمبراطور قراره بالاستجابة إلى مطالب الخديوي نظير تعويض يدفع للشركة ويقدر بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات وبهذا استطاعت مصر أن تسترد من الأراضي الزراعية التي كانت ممنوحة من قبل حوالي ١٨٠,٠٠٠ فدان وبقي للشركة ٣٠,٠٠٠ فدان. ونظراً لعجز مصر عن دفع هذا التعويض تنازل الخديوي إسماعيل عن كوبونات الأسهم التي يمتلكها للشركة لمدة ٢٠

سنة ستئول إلى الشركة فى مقابل هذا التعويض. وستواجه مصر مشكلة أخرى عند بيع هذه الأسهم لانجلترا فى عام ١٨٧٥. حيث تتعهد مصر بدفع فوائد هذه الأسهم التى تنازلت عنها للشركة إلى الحكومة الإنجليزية كل عام.

وفى ١٧ يناير سنة ١٨٦٩ يقيم إسماعيل حفلا غاية فى الترف والإسراف بعد أن طاف أوروبا يدعو ملوكها وأباطرتها لحضور هذا الحفل، ومن المرجح ان الخديوى إسماعيل قد حاول جس نبض الدول الأوربية فى إمكان استقلاله عن الدولة العثمانية، وكان ينوى إعلان استقلاله فى هذا الحفل لو كللت مساعيه بالنجاح. ولكنّ وقوف انجلترا موقفا حازما إزاء أطماع إسماعيل فى الاستقلال وإبلاغه صراحة بأنها ستمنع بالقوة حدوث مثل هذا العمل، وأنها لا ترضى بأى حال من الأحوال أن تفتح باب المسألة الشرقية على مصراعيه وأن تسلم بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية.

وقد أنفق الخديوى إسماعيل على هذا الحفل وحده ما يقرب من ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه فى وقت كانت فيه الميزانية المصرية تعانى اضطرابا شديداً. حتى أنه اضطر فى عام ١٨٧٥ إلى بيع نصيبه من أسهم القناة إلى الحكومة الإنجليزية بحوالى أربعة ملايين جنيه إنقاذاً لمصر من الإفلاس.

وبعد فرض الرقابة الثنائية على مالية البلاد أصبحت شئون مصر المالية فى يد المراقبين الإنجليزى والفرنسى يتصرفان فيها طبقا لمصلحة الدائنين الأوربيين دون نظر إلى مصلحة مصر، فمصلحة الدائنين تأتى فى المقام الأول بالنسبة لهيئة المراقبة الثنائية. وفى ضوء هذه النظرة لمصلحة مصر أهملت المراقبة الثنائية إن عمداً أو سهوا دفع القسط الأخير للشركة وقدره ٨٨٠,٠٠٠ جنيه فى موعد استحقاقه، فترتب على هذا التأخير ضياع نصيب مصر فى أرباح الشركة والمقدر بـ ١٥% من مجموع الأرباح.

وبهذا تكون مصر قد فقدت كل نصيب لها فى شركة القناة رغم جهودها الضخمة التى قدمتها لمعاونة الشركة والتى تقدر بنحو ١٦ مليون جنيه.

وعندما قامت الثورة العرابية فى مصر خشيت الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا وفرنسا على مصالحها المشتركة المكتسبة فى مصر، وأضمرتا فى نفسيهما القضاء عليها. وقد اجتمعت الدول الأوربية المعنية بالأمر فى الآستانة فى عام ١٨٨٢ للنظر فى أمر الثورة فى مصر، وإيجاد الحل المناسب لضمان مصالح الدول الأوربية فيها. ورغم اشتراك انجلترا فى هذا المؤتمر إلا أنها كانت تنوى فى قرارة نفسها أن تتصرف بحرية طبقاً لما تقتضيه مصلحتها وعدم التقيد بمناقشات أو قرارات مؤتمر الآستانة إذا ما تعارضت تلك القرارات مع مصلحتها الشخصية.

وتنتهز انجلترا فرصة قيام العرابيين بتحصين الشواطئ المصرية لتعلن أن هذا الإجراء يعد عملاً عدائياً موجهاً لأسطولها البحرى المواجه للشواطئ المصرية، ثم تمطر الإسكندرية بوابل من قنابلها وتنزل قواتها بالإسكندرية فى ١١ يولية سنة ١٨٨٢. وبعد أن لاقت القوات الإنجليزية مقاومة شديدة عندما أرادت أن تتقدم نحو كفر الدوار حيث كانت ترابط القوات العرابية وتتخذ لنفسها مراكز حصينة، لجأت إلى شرق الدلتا لمهاجمة مصر عن طريق قناة السويس.

وكان هذا العمل من جانب انجلترا ينطوى على تحدى صريح للحياد الذى نص عليه امتياز الشركة الممنوح لها فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ إذ تنص المادة ١٤ منه على ما يلى:

"نعلن نحن وحلفاؤنا – بعد تصديق صاحب الجلالة الإمبراطورية (العثمانية)، بأن القناة البحرية الكبرى من السويس إلى الموانى القائمة عليها

مفتوحة دائما كممر محايد لكل السفن التجارية دون تمييز أو تفضيل لشخص أو جنسية إذا دفعت الرسوم التى تقررها شركة القناة العالمية.

وكذلك تنص المادة ١٥ : " ونتيجة لذلك لا يجوز لشركة القناة العالمية الممنوحة الامتياز تفضيل سفينة أو شركة أو شخص بإعطائهم امتيازات لا تكون لكل السفن أو الأشخاص أو الشركات فى نفس الظروف".

فحيدة القناة مبدأ مسلم به من الدول جميعا لما فيه مصلحة الجميع، بل أن هذه الحيدة قد روعيت فى حربين كبيرين: الحرب الفرنسية الروسية عام ١٨٧٠ والحرب التركية الروسية عام ١٨٧٧.

ضربت انجلترا بهذا المبدأ عرض الحائط وأنزلت قواتها على ضفاف القناة واتخذت من الإسماعيلية مركزا للعمليات الحربية ضد العرابيين وتمكنت فى النهاية من القضاء على الثورة واحتلال مصر. ولكن انجلترا شعرت رغم هذا بأن مركزها مزعزع فى مصر لأنها أقدمت على العمل مخالفة بذلك قرارات مؤتمر الآستانة بعدم التدخل الفردى من قبل دولة واحدة. فغضبت لهذا العمل فرنسا التى ندمت على عدم اشتراكها مع انجلترا فى احتلال مصر. كما أن روسيا وألمانيا والنمسا لم توافق على تدخل انجلترا منفردة واستئثارها بالإشراف على قناة السويس الممر الدولى المحايد. وكانت تبغى عملا جماعيا من قبل الدول المشتركة فى المؤتمر.

ولهذا فقد وجدت انجلترا نفسها فى مركز لا تحسد عليه، وأيقنت بأن مصلحتها فى استرضاء الدول جميعا وإشعارهم بأن الأحتلال الإنجليزى لمصر لا يعنى مراعاة المصالح الإنجليزية فحسب، بل ويعنى أيضا مراعاة مصالح الدول جميعا على السواء. فتدخل انجلترا فى اتصالات مع معظم الدول الأوربية بشأن الوصول إلى اتفاق يضمن مصالح الجميع. وتسفر هذه

الاتصالات عن عقد مؤتمر فى الاستانة للنظر فى أمر القناة. وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ توقع الدول المجتمعة فى المؤتمر وهى انجلترا وفرنسا وألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر وروسيا وإيطاليا وهولندا وتركيا على الاتفاقية التى عرفت باسم اتفاقية القسطنطينية وتنص على ما يلى.

المادة الأولى: تكون قناة السويس حرة دائما ومفتوحة فى وقتى السلم والحرب لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها. وعلى هذا تتفق الدول السامية المتعاقدة على ألا تعوق حرية استخدام القناة فى وقت السلم والحرب. ولا تخضع القناة أبدا لمزاولة حق الحصار.

المادة الثانية: ولما كانت الدول المتعاقدة تعترف بأن القناة البحرية لا تستغنى أبدا عن القناة العذبة، فهى تسحب كل التزامات سمو الخديوى أمام شركة قناة السويس العالمية فيما يختص بالقناة العذبة. وقد نص على هذه الالتزامات فى الاتفاقية المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ .. وتتعهد الدول المتعاقدة بعدم المساس بوجود الترعة وفروعها، ولا تعطل قيامها بوظيفتها.

المادة الثالثة: وتتعهد الدول المتعاقدة باحترام جميع المنشآت ومبانى إشغال القناة البحرية والقناة العذبة.

المادة الرابعة: ولما كانت القناة البحرية ستظل مفتوحة وقت الحرب كممر حر حتى لسفن المتحاربين الحربية، وفقا لنصوص مادة ١ من هذه المعاهدة فإن الدول المتعاقدة متفقة على أنه لا يجوز القيام بعمل حربى أو عمل عدائى أو أى عمل من شأنه عرقلة حرية الملاحة فى القناة أو فى الموانى التى تشرف على مداخلها أو فى مدى ثلاثة أميال بحرية من مداخلها، حتى ولو كانت الإمبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة

ولا يجوز لسفن المتحاربين التزود فى القناة ولا فى موانيها إلا فى حالة الضرورة القصوى وللحد الضرورى جداً ويكون مرور هذه السفن فى أقصر وقت ممكن وفقا للوائح المعمول بها.

ولا يجوز أن تبقى فى بورسعيد أو السويس أكثر من أربع وعشرين ساعة إلا فى حالة الضرورة القصوى، وعليها أن ترحل فى أول فرصة مستطاعة.

ويجب أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين إبحار سفينتين متعاديتين.

المادة الخامسة: وفى وقت الحرب، على سفن المتحاربين ألا تنزل أو تأخذ جنوداً أو مواد حربية فى القناة أو موانيها.

ولكن فى حالة حدوث عطل فى القناة يجوز لها أن تأخذ أو تنزل فصائل جنود فى موانيها لا يتجاوز كل منها ألف رجل، ومعهم ما يلزمهم من عتاد حربى.

المادة السادسة: تخضع الغنائم لنفس القواعد التى تخضع لها سفن المتحاربين الحربية.

المادة السابعة: لا تحتفظ الدول لنفسها بسفن حربية فى مياه القناة ومع ذلك، فيجوز أن تضع سفناً فى مدخلى القناة لا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة. ولا يكون هذا الحق لسفن المتحاربين.

المادة الثامنة: ويقوم معتمدو الدول الموقعة على هذه المعاهدة بمراقبة التنفيذ، ففى حالة حدوث خطر يهدد سلامة حرية المرور فى القناة يجتمع هؤلاء المعتمدون بناء على طلب ثلاثة منهم، ويرأس الاجتماع عميد

الهيئة السياسية. وهم الذين ينبئـون الحكومـة الخديويـة بـالخطر الـذي رأوه حتى تستطيع اتخاذ التدابير لحماية القناة وحماية حرية اسـتخدامها. وعليـهم أن يجتمعوا مرة واحدة فى السنة لمراقبة تنفيذ المعاهدة.

وهذه الاجتماعات الأخيرة تكون تحت رياسة منـدوب خـاص لـهذا الغرض تعينه حكومة الإمبراطورية العثمانية. ويجوز لمندوب الخديوى أن يحضر هذا الاجتماع ويرأسه إذا تغيب المندوب العثمانى.

المادة التاسعة: وعلى الحكومة المصرية فى حدود السلطات التـى تخولها إياها الفرمانات وفـى الظـروف التـى تعينـها هـذه المعـاهدة أن تتخـذ التدابير لتنفيذ هذه المعاهدة المذكورة.

وفى حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصريـة الوسـائل اللازمـة، عليها أن تطلب من الحكومة العثمانية التى تتخذ الإجراءات اللازمـة لإجابـة ذلك الطلب، وعليها أن تحيط الدول الموقعة لإعلان لندن المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ علما وأن تعمل معهم إذا ما استدعت الضرورة لذلك.

ولا تقف مواد ٤، ٥، ٧، ٨ فى سبيل الإجراءات التى تتخذ فى هـذا الشأن بحكم هذه المعاهدة.

المادة العاشرة: وكذلـك لا تقـف مـواد ٤، ٥، ٧، ٨ فـى سـبيل الإجـراءات التـى يتخذهـا صـاحب الجلالـة السـلطان وسـمو الخديـوى باسـم صاحب الجلالة الإمبراطورية فى حدود الفرمانات الممنوحة بواسـطة قواتـه للدفـاع عـن مصـر وصيانـة النظـام العـام. وفـى حالـة مـا إذا وجـد صـاحب الإمبراطوريـة السـلطان أو صـاحب العظمـة الخديـوى ضـرورة الانتفـاع بالاستثناءات التى تقررها هذه المادة، على أن تنهى الحكومة العثمانية الدولة الموقعة لإعلان لندن.

وكذلك لا تقف المواد الأربع المذكورة فى سبيل الإجراءات التى تتخذها الحكومة العثمانية الإمبراطورية لتدافع بواسطة قواتها عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر.

المادة الحادية عشرة: وأن الإجراءات التى تتخذ وفقا للحالات المبينة فى مواد ٩، ١٠ لهذه المعاهدة لا يجب أن تقف فى سبيل حرية استخدام القناة.

ولا يجوز كذلك إنشاء تحصينات دائمة بحيث يتناقض ذلك مع نصوص مادة ٨.

المادة الثانية عشرة: وأن الدول المتعاقدة فى تطبيقها لمبدأ المساواة بالنسبة لحرية استخدام القناة - ذلك المبدأ الذى هو أساس هذه المعاهدة – توافق على ألا تحاول واحدة منها أن تأخذ لنفسها بالنسبة للقناة أية امتيازات ... وكذلك تحتفظ لتركيا كالدولة المالكة بكل الحقوق.

المادة الثالثة عشرة: وباستثناء الالتزامات التى تقررها مواد هذه المعاهدة لا تمس حقوق السيادة التى يملكها صاحب الجلالة الإمبراطور السلطان ولا حقوق وامتيازات سمو الخديوى التى تمنحه إياها الفرمانات.

المادة الرابعة عشرة: وأن الدول المتعاقدة توافق على الالتزامات الناتجة من المعاهدة لا تحد بمدة بقاء امتياز الشركة العالمية لقناة السويس.

المادة الخامسة عشرة: لا تتعارض شروط هذه المعاهدة مع الإجراءات الصحية المطبقة فى مصر.

المادة السادسة عشرة: تتعهد الدول الموقعة بدعوة الدول الأخرى للموافقة على هذه المعاهدة.

وبحكم انفراد انجلترا باحتلال مصر أصبح لها بمقتضى هذه المعاهدة مركزا ممتازا فى مصر، إذ ستئول إليها بطبيعة الحال ما لمصر من حقوق بصفتها الدولة المالكة لأرض القناة.

وفى عام ١٩٠٩ طلبت الشركة من الحكومة مد أجل الامتياز لمدة ٩٩ عاما أخرى، على أن تدفع الشركة للحكومة المصرية أربعة ملايين من الجنيهات فيما بين سنة ١٩١٠، ١٩١٣. ونصيبا متزايدا من الأرباح يبدأ من ٤% إلى ١٢% ابتداء من عام ١٩٢١ على أن تستولى الحكومة على نصف أرباح الشركة بعد سنة ١٩٦٨. وقد وافقت الحكومة مبدئيا على هذا الطلب، ولكنها عرضت الأمر على الجمعية العمومية فى نوفمبر سنة ١٩٠٩ ولكنها رفضته بأغلبية الأصوات نتيجة لحركة المعارضة التى رفع لواؤها محمد فريد. ولم تتقدم الشركة بطلب آخر منذ ذلك الوقت.

وبعد أن تحررت مصر من الاحتلال الإنجليزى بمقتضى معاهدة عام ١٩٥٤، تبنت سياسة الحياد الإيجابى بين المعسكرين المتنازعين ولكن هذه السياسة لم تعجب الجانب الغربى الذى كان يريد أن يربط مصر بعجلة الأحلاف، ورأى أن يضغط على مصر بمختلف الوسائل، فأعلنت الولايات المتحدة سحبها لتمويل مشروع السد العالى، فقابلته مصر بتأميم القناة فى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦. ثم أعقب ذلك هجوم إسرائيل على سيناء فى ٢٩ أكتوبر وإنذار انجلترا وفرنسا فى ٣٠ منه. ثم فشل الاعتداء الثلاثى الأثيم على مصر واضطرار ممثلى الشركة بعد ذلك إلى قبول التعويض الذى منحته لهم مصر، وبذلك تعود القناة مرة ثانية إلى مصر لتخدم التجارة العالمية فى ظل الإدارة المصرية.



الفصل العاشر

سياسة مصر الخارجية عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

يهمنا فى خاتمة تلك البحوث عن تاريخ مصر الحديث والمعاصر أن نحدد الخطوط الرئيسية لعلاقات مصر الدولية وسياستها الخارجية وخاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين أى اعتباراً من ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى وقتنا الحاضر، ولعلنا نجيب بذلك على تساؤلنا الدائم: أين نحن الآن من محيطنا الخارجى فى عالمنا المعاصر؟

ونحن نرى من خلال تتبعنا التاريخى لتطور علاقاتنا الخارجية أنه عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقد كانت إفرازاً طبيعيا لكل المراحل السابقة، ولذلك تبلورت اتجاهات المخلصين من أبناء شعبنا، فى العمل على تحقيق المبادئ الستة، التى أعلنتها الثورة فى بدايتها [(١)] ، والتى انعكست على سياسة مصر الخارجية، بتحديد ثلاث دوائر تنشط فيها، كما ورد فى كتاب "فلسفة الثورة" ، دائرة عربية، ودائرة اسلامية، ودائرة إفريقية، وانطلقت الثورة تحقق سياسة مصر الخارجية فى نطاق الدائرة العربية، مرتكزة على دور جامعة الدول العربية ، التى كان لمصر الدور الأول فى تأسيسها، فى عام ١٩٤٥ ورعايتها، ومحاولة جعلها ذات تأثير فعال فى

---

(١) تبنت الثورة ستة مبادئ هى :

١- القضاء على الاستعمار وأعوانه.

٢- القضاء على الإقطاع.

٣- القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

٤- إقامة جيش وطنى قوى.

٥- إقامة عدالة اجتماعية.

٦- إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

الساحة العربية والدولية، وإن كان النجاح في هذا السبيل لم يكن مستمرا ومؤثرا، كما انطلقت الثورة تحقق سياسة مصر الخارجية، في نطاق الدائرة الاسلامية، التي ستتبلور فيما بعد في انشاء منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٦٩. ثم كان انطلاق الثورة لتحقيق سياسة مصر الخارجية، في نطاق الدائرة الأفريقية، التي ستتبلور فيما بعد في إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣ (٣٢ دولة وأصبحت ٥٣ دولة). ثم كان توجه مصر الى وحدة الشعوب النامية في العالم، بتكوين كتلة عدم الانحياز، بدءا بمؤتمر باندونج عام١٩٥٥. بينما برزت سياسة مصر الخارجية، ودورها الفعال، على المستوى الدولي، من خلال منظمة الأمم المتحدة، التي انضمت اليها مصر عقب انشائها في عام ١٩٤٥، وزادت فاعلية هذا الدور في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢، بحيث أصبح الباب مفتوحا أمام مصر، لإقامة علاقات متوازنة مع الشرق والغرب، لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، التي أدمت قلوب المصريين بفشل حرب عام ١٩٤٨، التي أعقبت قيام إسرائيل. وإذا كانت مصر قد شغلت بمعركتها ضد الاحتلال البريطاني، منذ الغاء معاهدة ١٩٣٦ في عام ١٩٥١، وبالعمل الفدائي في منطقة القنال، وبقيام ثورتها في عام ١٩٥٢، حتى عقد اتفاقية الجلاء فيعام ١٩٥٤، فإنها لم تغفل عن قضية العرب الكبرى في فلسطين، رغم نشاطها في قضية البناء الداخلي، واقامة السد العالي، التي كشفت موقف الغرب، وأدت الى تأميم القناة وإن كان ذلك صائر لامحالة، وانتهى الأمر بالعدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦. وهكذا نجحت السياسة المصرية الخارجية، في طرح قضايا مصر في الأمم المتحدة، مستفيدة من موقف القوتين الأعظم في مجال الحرب الباردة للانتصار للقضايا المصرية، بحيث يتم إبطال مفعول العدوان، وأجبرت القوى المعتدية على الأنسحاب، دون أن تحقق غايتها. وساعد هذا النجاح مصر في إقامة الوحدة مع سوريا واليمن بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ مع تصاعد الفكر القومي العربي. ولكن الأوضاع

المتناقضة وبعض الأخطاء أتت على هذه الوحدة، ودخلت مصر فى حرب اليمن فى أعقاب انفصال سوريا فى عام ١٩٦٢ بحثا عن ميدان تنجح فيه ، وأملا فى نهضة الشعب اليمنى، وتخليصه من التخلف، إلا أن ذلك كان له آثاره السلبية، فى حرب عام ١٩٦٧، إلى جانب عوامل أخرى عديدة. ولهذا كان على السياسة الخارجية المصرية، بعد عام ١٩٦٧، وأن تحشد التأييد الدولى لمصر، وأن تمهد السبل الدبلوماسية لشراء السلاح، الذى أصبح تعدد مصادره، أمرا يحتمه موقف بعض القوى العالمية آنذاك، بل إن دعوى اليأس قسمت بعض البلاد العربية الشقيقة الى مؤيد ومعارض، مما حمّل السياسة الخارجية المصرية عبء توضيح المواقف، وجذب الأطراف، وجمع التأييد المادى والمعنوى، أثناء حرب الاستنزاف، فى نهاية عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وفى بداية عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وخاصة بعد كثرة إتهامات اللاحرب واللاسلم، التى عانت منها القيادة المصرية فى ذلك الحين، وإن كانت قد استثمرتها فى مفاجأة الاسرائيليين، بل والعالم أجمع، بالهجوم المصرى فى حرب أكتوبر المجيدة فى عام ١٩٧٣، الذى كان رئيسنا الحالى محمد حسنى مبارك فى مقدمة مخططيه ومنفذيه. وشهد العالم العربى، نتيجة سياسة مصر الخارجية فى جمع الصف العربى وحشده، وجمع التأييد الدولى لقضية مصر العادلة، شكل لم يسبق له مثيل. ثم كانت مبادرة السلام، التى اهتز لها العالم، بزيارة الرئيس السادات للقدس فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٧، خير إستثمار يمكن تحقيقه، للانتصار العسكرى، من أجل انتصار سياسى بعيد المدى، تستعيد مصر من خلاله، كل شبر من أراضيها الحرة، ليتحقق من بعد ذلك السلام. إن الرئيس السادات نفسه لم يكن يتصور ماأحدثته هذه الزيارة فى الكرة الأرضية كلها، فقد ترك الناس أعمالهم، وجلسوا أمام شاشات التلفزيون، يرقبون هذا الحدث التاريخى الهام، لقد قال الفيلسوف الوجودى سارتر: إن نزول السادات الى القدس أخطر من نزول أول إنسان على سطح القمر، وقال

الأديب الأمريكى أرثر ميللر: لم يستطيع إنسان فى الدنيا قبل السادات، أن يحل أزمة تاريخية معقدة فى خطوة واحدة، إن رجلا أعزل، مثل السادات، قد استولى على شعب مدجج بالسلاح، ورغم ماعبرت عنه زيارة الرئيس السادات للقدس، من غربة مصر فى تحقيق السلام، إلا أنها تؤكد أن القضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته، تعد هدفا أساسيا فى سياسة مصر الخارجية. وهذا ماأوضحه الرئيس السادات، فى خطابه التاريخى أمام الكنيست، فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧، اذ قال: "أن المشكلة ليست مشكلة مصر واسرائيل.. إن أى سلام منفرد بين مصر واسرائيل لن يقيم السلام الدائم، بل أكثر من ذلك فانه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها واسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية، فان ذلك لن يحقق أبدا السلام العادل الدائم، الذى يلح العالم كله اليوم عليه".

"إن قضية شعب فلطسين، وحقوق شعب فلطسين المشروعة، لم تعداليوم موضع تجاهل أو إنكار من أحد، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية- حليفكم الأول- اختارت أن تواجه الحقيقة والواقع، وأن تعترف بأن للشعب الفلسطينى حقوقا مشروعة، وأن المشكلة الفلسطينية هى لب الصراع وجوهره.. إن السلام لايمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين، وإنه لخطأ جسيم، لايعلم مداه أحد، أن نغض الطرف عن تلك القضية، أو ننحيها جانبا".

وبعد أن عقدت مصر معاهدة السلام مع اسرائيل، فى السادس والعشرين من مارس ١٩٧٩، التى أعتبرت خطوة فى إنهاء حالة الحرب القائمة فى الشرق الأوسط، بين العرب واسرائيل، فقد استمرت جهود الدبلوماسية المصرية، من أجل تحرير كل ذرة من تراب مصر، حتى نهاية عهد الرئيس السادات، وبعد انتقال المسئولية الى الرئيس محمد حسنى مبارك، الذى صرح فى حديث له إلى محطة تليفزيونية نشر فى التاسع من

أكتوبر ١٩٨١ بقوله " إننى أتبع نفس النهج ونفس الخط الذى اتبعه الرئيس السادات.. إننى اعتبر الفترة القادمة ستكون استمرارا كاملا لما أنجزه الرئيس السادات بالفعل" وقد نجح الرئيس مبارك فى استكمال المسيرة، وتحرير آخر شبر من أرض الوطن.

أهداف وتوجهات السياسة الخارجية المصرية المعاصرة :

لاشك أن مصر فى مرحلتها التاريخية المعاصرة فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك، تنتهج سياسة خارجية متزنة تستثمر فيها كل الانجازات السابقة. ويبدو ذلك فى حرص مصر على مد جسور الاتصال، مع كافة القوى العالمية، التى يضمها النظام الدولى الجديد، وفى مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوربية التى تمارس نشاطا اتحاديا واضحا، فى المجالات السياسية والاقتصادية، وقوى الشرق الأقصى، التى تسعى إلى إحداث توازن جديد فى المنظومة الدولية، بعد تفكك الاتحاد السوفييتى السابق، وظهور الكومنولث الجديد، كما تحرص على مد جسور الاتصال مع دول العالم الثالث، فى كل من افريقيا وآسيا، وأمريكا اللاتينية، فى إطار مجموعة الدول ال ٧٧ النامية، والتى بلغت الآن ١٢٧ دولة، وذلك فى إطار علاقاتها الثنائية من جهة، وفى إطار منظمة الأمم المتحدة من جهة أخرى، كما تحرص مصر كل الحرص على مد جسور الاتصال الوثيق كذلك، مع أمتها العربية باعتبارها جزءا منها من جهة، ومن خلال جامعة الدول العربية، ومع أمتها الاسلامية باعتبارها ركيزة إيجابية لها من جهة أخرى، من خلال منظمة المؤتمر الإسلامى، ومع الدول الافريقية وشعوبها، من خلال منظمة الوحدة الافريقية، التى شهدت مصر مؤخرا إحتفالها بمرور ثلاثين عاما على انشائها، وتوّج ذلك باختيار الرئيس محمد حسن مبارك رئيسا للمنظمة للمرة الثانية، تعبيرا عن دور مصر الرائد فى تحقيق أهدافها، وثقة فى حسن قيادة الرئيس مبارك لأعمالها.

وتتسم سياسة مصر الخارجية الحالية بأنها سياسة واقعية، تقوم على أساس من الموضوعية، وترتكز على مبادئ ومفاهيم واضحة. كما تلتزم مصر فى تعاملها مع كافة الأطراف والمواقف والقضايا بالوضوح والثبات، الأمر الذى يسهم فى تأكيد ودعم مكانة مصر الدولية، ومحورية دورها، وامتداد قدرتها على التأثير الفعال فى سير الأحداث، سواء بالنسبة للقضايا العربية والاسلامية، والافريقية والدولية، وغيرها من القضايا، التى تحتم المصلحة القومية، أن تكون فى مقدمة أولويات العمل السياسى الخارجى.

وفى هذا الاطار عملت السياسة المصرية الخارجية على بلورة روية متكاملة، بشأن كيفية تشكيل وإرساء دعائم نظام دولى جديد، وإعادة ترتيب أوضاع الأمن والسلم فى منطقة الشرق الأوسط، وانطلاقا من أن هذا النظام ليس مسئولية دولة واحدة، أو مجموعة واحدة من الدول، بل هو مسئولية الجميع فى الشمال والجنوب، وفى الشرق والغرب، كما يجب أن يكون فى صالح الجميع، حفاظا على حقوق الجميع، على حد تعبير السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرية فى كلمته أمام الأمم المتحدة ، فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩١.

لقد حرصت مصر فى علاقاتها الخارجية، على أن يكون موقفها فاعلا، وليس رد فعل للأحداث، وهذا ماجعلها تقف صامدة، أمام موقف شقيقاتها العربيات، إزاء مبادرة السلام، وانعكاس هذا الموقف على نقل مقر جامعة الدول العربية الى تونس، ثم عودته الى القاهرة، بعد أن تبينت تلك الدول الشقيقة مافقدته من إنعزالها عن مصر.

وعندما حاول النظام العراقى كسب تأييد مصر، أو على الأقل تحييدها، حتى تترك له حرية التصرف فى منطقة الخليج، من خلال إنشاء

"مجلس التعاون العربى"، وإن كان هذا المجلس قد اختفى تماما من الساحة السياسية والعسكرية والاقتصادية، بمجرد بدء حرب الخليج فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠، فان مصر، وهى قلب العروبة النابض، لم تتردد لحظة فى التصدى للعدوان الغاشم، بإرسال قواتها المسلحة لتحرير الكويت، والدفاع عن أمن الخليج والجزيرة العربية، إعمالا لاتفاقية الدفاع العربى المشترك، ثم كان اشتراك مصر فى إعلان دمشق بعد ذلك، تعبيرا عن استعدادها للقيام بدورها الفعال فى أمن الخليج، بل إن مصر عبرت عن رفضها للغزو الإيرانى، لجزر أبى موسى، وطنب الكبرى والصغرى، ومحاولة إيران فرض هيمنتها على دول الخليج العربى، كما قامت مصر بدور الوساطة لحسم مشكلات الحدود، بين المملكة العربية السعودية وقطر، حتى عقد اتفاقية الحدود بين الدولتين فى ٢١ ديسمبر ١٩٩٢ وانقاذ مجلس التعاون لدول الخليج العربى.

أما بالنسبة لعلاقة مصر بالسودان وهى علاقة تاريخية ومصيرية، مما جعل التكامل بين البلدين فكرة عملية ومنطقية، وقعها النظام السابق فى السودان عام ١٩٨٢، واعتمدها النظام القائم حاليا. غير أن موقف السودان تغير، بعد أزمة الخليج، وأثار بعدها إدعاءه فى حلايب، رغم تبعتها الكاملة لمصر، على نحو ماتؤكده إتفاقية الحكم الثنائى فى عام ١٨٩٩. حتى كان لقاء الرئيس مبارك مع الرئيس البشير، فى المؤتمر التاسع والعشرين للقمة الأفريقية، فى يونيو ١٩٩٣ حيث اتفق الرئيسان على وضع حد لسحابة الخلاف المفتعل بين الدولتين الشقيقتين.

لقد صرح الدكتور أسامه الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية لجريدة الأهرام مؤخرا، أن لمصر دورا بارزا فى المرحلة الحالية، سواء على المستوى الأقليمى والعربى والاسلامى والافريقى،

ودول العالم الثالث، وخاصــة فـى ادارة الحـوار بيـن الشـمال والجنـوب لأن مصر لديها من الخبرات مايؤهلها لذلك، ولأن مصر أقـرب للشـمال مـن أى دولة أخرى، سواء سياسيا أو اقتصاديا أو فــى مجـال الخـبرات. لذلـك فلابـد من الاهتمام بالعمل الداخلى، كما أن العمل الخـارجى يجـب أن يكـون هدفـه الأول هو خدمة العمل الداخلى، لأنه أساس كل تقدم، وأن مصر تستطيع أن تلعب دور المثل والقدوة، لدول المنطقة كلها.

ولخص الدكتور أسامه الباز عددا مــن التوجـهات المصريـة الهامـة فى المرحلة القادمة، مثل إزالة أسلحة الدمــار مـن منطقـة الشـرق الأوسـط، بشرط أن يطبق ذلك على جميع دول المنطقة بلا تمييز. كما أن مصر تسعى الى تضييق دائرة الخلافــات وزيـادة دائـرة التعـاون وتحسـين العلاقـات مـع جميع الدول والهيئات والمنظمات، فـى مختلـف المجـالات، وتنقيـة الأجـواء العربيـة.

وتبذل مصر حاليا جــهودا مكثفـة لكـى تسـتعيد عمليـة السـلام، قـوة الدفع اللازمة لها، حتى تتطرق المفاوضات الى جوهر القضايا التى تتناولها التسوية، دون الوقوف عند التفاصيل. وكانت زيارة الرئيـس حسـنى مبـارك لسوريا مؤخرا دافعا قويا لاستمرار العمل والأمل من أجل قضية السلام.

كما وجه الرئيس حسنى مبــارك رسـالة الـى قمـة الـدول الصناعيـة الكبرى السبع التى انعقدت فى طوكيو فى الســابع مـن يوليـو ١٩٩٣، يدعـو فيها الى اتخاذ مُوقف عادل وحازم مــن قضيـة البوسـنة والهرسـك، والعمـل على وقف نزيف الدم، وعمليــات التطـهير العرقـى، والعـدوان الظـالم علـى شعب البوسنة المسلم، وانتهاك أراضيه، وذلك اسـتمرارا للجـهود المصريـة السابقة فى هذا المجال.

كما وجه الرئيس حسنى مبارك رسالة أخرى إلى قمة طوكيو للدول الصناعية حول قضية الديون الأفريقية، التى بلغت ٢٨٠ مليار دولار، ويدعو فيها الى تخفيف الأعباء عن الدول الأفريقية ومساعدتها على دفع جهود التنمية الاقتصادية، لمواجهة الظروف الصعبة للتصحر، وانتشار المجاعة، وضغوط النظام العالمى الجديد.

وفى يوم الخميس الأول من يوليو عام ١٩٩٣ فقد وقع الرئيسان حسنى مبارك وميليس زيناوى رئيس اثيوبيا إطارا للتعاون العام بين مصر واثيوبيا، لتنميية موارد مياه النيل، وتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية، وبهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد وامكانات البلدين، وتضمن إطار التعاون، إنشاء آلية ثنائية للتشاور حول مياه النيل، والموضوعات ذات الاهتمام المشترك، مع اعداد خطط شاملة، ومتكاملة، لزيادة حجم التدفق، وتقليل الفاقد من المياه، كما تناول اتفاق البلدين، العمل الجماعى مع دول حوض النيل، لتنمية موارد مياه النهر باعتباره شُريان الحياة، ومصدر النماء.

وفى ضوء ما سبق من تتبع علاقات مصر الدولية وسياستها الخارجية، كان من الطبيعى أن يجرى الاهتمام بتطوير وتحديث الجهاز الدبلوماسى، باعتباره الأداة الرئيسية، فى صياغة وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية المصرية، وقد أعلن فى نوفمبر ١٩٩١ عن انتهاء وزارة الخارجية، من وضع تنظيم جديد لهيكل الوزارة، فيما جاء بمثابة نتاج لدراسات عديدة فى هذا الشأن، بدأت مع تولى السيد عمرو موسى منصب وزير الخارجية. وقد وصفت بعض المصادر هذا التنظيم الجديد، بأنه أضخم عملية هيكلة للعمل الدبلوماسى المصرى، منذ عهد نوبار باشا، أول رئيس وزراء ووزير خارجية، فى التاريخ المصرى الحديث.

وقد استهدف التنظيم الجديد، تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

١- مواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية
٢- الاسهام فى مواجهة التحديات التى تواجه المجتمع المصرى.
٣- تحقيق المزيد من التخصص فى العمل الدبلوماسى.
٤- الافادة من التطورات والمستحدثات فى مجال الإتصالات.
٥- ترشيد عملية صنع قرار السياسة الخارجية المصرية.
٦- زيادة قدرات الدبلوماسى المصرى التخصصى.

وسعيا إلى تحقيق هذه الاهداف، تم استحداث ادارة يختص كل منها بالتعامل مع نوعية محددة من القضايا الجديدة والهامة، التى أصبحت تدخل فى نسيج العلاقات الدولية فى المرحلة الراهنة، بالإضافة الى الاهتمام بفصل الادارات القائمة، على أساس جغرافى دقيق، وكذلك إنشاء إدارات متخصصة لخدمة مصالح المواطن المصرى، كما برز اهتمام واضح بتحقيق درجة أكبر من التنسيق والترابط، مع باقى أجهزة الدولة والمراكز المتخصصة، والقيادات الأكاديمية والفكرية.

وقد اشتملت عملية إعادة تنظيم وزارة الخارجية المصرية على أربعة عناصر رئيسية ، تتمثل فى:

أولا : إنشاء إدارات جديدة تختص بقضايا سباق التسلح، والبيئة، والأرهاب، والتنمية، والمديونية، وعدم الانحياز، وحقوق الانسان، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، بحيث خصصت إدارة لكل من هذه القضايا والمنظمات.

ثانيا : إضفاء المزيد من التخصص على الادارات القائمة المستندة أساسا الى التقسيم الجغرافى، فقسمت الادارة العربية الى : إدارة المشرق العربى، إدارة المغرب العربى، إدارة مجلس التعاون الخليجى، إدارة

السودان وليبيا، بحيث يصبح هدف ادارة السودان وليبيا هو المتابعة الفورية واللصيقة، لكافة التطورات الحادثة، فى مسار العلاقات معها. وفيما يتعلق بالدائرة الأوربية، جرى انشاء ادارة منفصلة للجماعة الأوربية، وذلك بعد أن كانت فيما سبق ادارة غرب أوربا، الأمر الذى يتواكب عمليا مع ازدياد ثقل الجماعة الأوربية، وتنامى دورها المستقل مع العالم الخارجى، كوحدة منفصلة عن كل دولة أوربية على حده، مع الابقاء فى نفس الوقت على ادارة غرب أوربا للتركيز على التعامل مع الدول الأوربية الغربية، كدول منفردة، وكذلك الوضع بالنسبة لإدارة شرق أوربا. أما بالنسبة للدائرة الأفريقية، فقد أصبح هناك فى التنظيم الجديد إدارة افريقية، وادارة لشئون المنظمات الأفريقية. وبالاضافة الى ماسبق تم أيضا إنشاء ادارة خاصة بالمتحدث الرسمى للوزارة، للتعامل المباشر مع الصحافة، والاعلام الوطنى والأجنبى، للرد بالسرعة اللازمة على أسئلة واستفسارات الرأى العام، إزاء الموقف المصرى، من الأحداث الجارية، وفى تطور لاحق، جرى تجميع التخصصات فى إدارات، تجمعها قطاعات متجانسة، يُشرف على كل منها مساعد لوزير الخارجية وأمين عام الوزارة. وتشتمل القطاعات المكونة للنظام الجديد على: التعاون الدولى، الشئون القنصلية، ومجلس الشعب والشورى، والشئون الأمريكية، والشئون الآسيوية، والشئون الأوربية، والشئون المالية والإدارية، والشئون العربية والشرق الأوسط، والشئون الأفريقية.

ثالثا : الاهتمام بتطوير قدرات الدبلوماسى المصرى، فقد أدت التغيرات الدولية المتلاحقة، الى زيادة الطابع الفنى والمتخصص، للقضايا التى يتعامل معها الدبلوماسى فى عالم اليوم، مما يتطلب توافر عناصر التخصص والثقة، وامتلاك المعلومات الدقيقة فى مجال التخصص. وعلى هذا الأساس، أعطى التنظيم الجديد لوزارة الخارجية، أهمية كبيرة، لتطوير دور معهد الدراسات الدبلوماسية، التابع للوزارة، والمكلف أساساً بإعداد

الدبلوماسيين الجدد، حيث جرى إدخال عدد من اللغات الحية، الى مواد الدراسة فى المعهد، على أن يختار منها الدبلوماسى الشاب، ما يرغب فى دراسته، مع إدخال برامج دراسية للكمبيوتر، وتنظيم ندوات سياسية واقتصادية، وعلمية وأدبية، يحاضر فيها المتخصصون والخبراء فى كافة القضايا الراهنة، لتكريس المتابعة والمعرفة الشاملة، لدى الدبلوماسيين الجدد.

رابعا: تكثيف الروابط مع أجهزة الدولة والمراكز المتخصصة، بمايساعد على تضافر جهود الدبلوماسيين، العاملين فى وزارة الخارجية، مع الخبرات الفكرية والأكاديمية من خارج الوزارة. ولذلك اهتم التنظيم الجديد لوزارة الخارجية، بايجاد عدد من الآليات، لضمان استمرار العمل من خلال الجهد الجماعى، واعطائه طابعاً مؤسسياً. وقد إتخذت هذه الآلية المؤسسية، ثلاثة أشكال محددة: المجلس الاستشارى، واللجان، والتعاون مع مراكز الأبحاث ، ويضم المجلس الاستشارى لشئون السياسة الخارجية، نخبة من الأكاديميين، والدبلوماسيين السابقين، وكبار الكتاب، لتقديم المشورة الى وزير الخارجية، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، أو قضايا محددة، يتم إتخاذ قرار بشأنها. أما اللجان، فان التنظيم الجديد للوزارة، يأخذ بها، عند التعرض بصفة خاصة، لبعض القضايا، ذات الطابع المؤقت، وتتشكل اللجان، فى مثل هذه الحالات، من المختصين، سواء كانوا من داخل الوزارة، أو خارجها، وأخيراً فان التنظيم الجديد للوزارة، إهتم بفتح قنوات مباشرة للتعاون، مع مراكز الأبحاث المعنية، بقضايا السياسة الخارجية، والتعاون معها، لترشيد عملية صنع القرار.

وبشكل عام، فقد ترافق هذا التطور التنظيمى مع بروز عدد من الدلائل، على حدوث تطور فى القيم الحاكمة، للعمل الدبلوماسى المصرى، لاسيما فيما يتعلق، بالعمل على الخلاص من الطابع البيروقراطى الجامد

لعملية صنع وتنفيذ قرار، السياسة الخارجية المصرية، والنزوع والابتعاد عن المثالية السياسية ، والاستناد بدلا من ذلك، على قدر أكبر من الواقعية والعملية فى السلوك الخارجى المصرى والسياسة الخارجية المصرية.

وفى ختام دراستنا هذه، ينبغى أن نؤكد على أن السياسة الخارجية المصرية، لها قيمتها النبيلة، التى تضرب فى أعماق نضال الشعب المصرى عبر تاريخه العريق، كما أن انتمائه لأمته العربية والإسلامية، ولقارته الإفريقية، ولعالمه الكبير، وللحضارة الإنسانية بأكملها، ليس موضوع تنازع كقيمة سامية فى كيانه. أن واجب كل مصرى حريص على تأكيد استقلال بلاده وسيادتها ، ودعم دورها فى العالم من حولها، أن يكون له دوره المعطاء المخلص فى كل موقع من مواقع الانتاج كما أن عليه أن يشترك فى صياغة خلاقة للحلول، التى يمكن أن نواجه بها معضلات الحركة فى العالم المعاصر لتحقيق مزيد من الاستقرار، والتقدم والرفاهية، لكل فرد من أبناء شعبنا العريق وأمتنا الخالدة.



ثبت المصادر والمراجع

أولاً :باللغة العربية

- الجانب الوثائقي : من دار الوثـائق القوميـة بالقـاهرة ومـن أرشـيفات المحاكم الشرعية.
- ابن إياس، محمد بن أحمد : بدائع الزهور فى وقائع الدهـور، خمسـة أجزاء، حققها وكتب لها المقدمة والفهارس محمـد مصطفـى، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤.
- ابن زنبل ، أحمد: تاريخ السلطان سليم خان، القاهرة ١٢٧٨ هـ.
- إسماعيل سـرهنك: حقـائق الأخبـار فـى دول البحـار، ثلاثـة أجـزاء، بولاق، مصر، ١٣١٢هـ.
- أحمـد أحمـد الحتـة (دكتـور): تـاريخ مصـر الاقتصـادى فـى القـرن التاسع عشر، الإسكندرية، ١٩٦٧.
- أحمد أمين: زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٤٨.
- أحمـد الخولـى: الدولـة الصفويـة، تاريخـها السياسـى والاجتمـاعى وعلاقاتها بالعثمانيين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٨١.
- أحمد رشاد: مصطفى كامل، حياته وكفاحه ، القاهرة ١٩٥٨.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور): علاقات مصر بتركيا فى عـهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) القاهرة ١٩٦٧.
  : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ، القاهرة.
  : شفيق غربال مؤرخا، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقـم ١١ لعام ١٩٦٣.
  : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، القاهرة ١٩٦٧.

: مصر والمسألة الشرقية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢، القاهرة ١٩٦٦.
: أفكار جمال الدين الأفغانى السياسية/ المجلة التاريخية المصرية، القاهرة ١٩٦٢.

- أحمد عزت عبد الكريم (دكتور): تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل (١٧٩٨-١٨٧٩)، فى كتاب المجل فى التاريخ المصرى، نشر حسن إبراهيم حسن، القاهرة ١٩٤٢.
- أحمد لطفى السيد: صفحات مطلوبة من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر، القاهرة ١٩٤٦.

: تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩، القاهرة ١٩٦٧.

- أنيس صايغ: الفكرة العربية فى مصر، بيروت ١٩٥٩.
- الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن بن إبراهيم: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، أربعة أجزاء، القاهرة ١٣٢٢ هـ.
- جلال يحيى (دكتور): مصر الحديثة ، الإسكندرية ١٩٦٨.
- حسين خلاف (دكتور): التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦٢.
- حسين مؤنس (دكتور): الشرق الإسلامى فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٣٨.
- دافيد لاندز: بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، القاهرة ١٩٦٦.
- رفاعة الطهطاوى: تخليص الإبريز فى تلخيص باريز والديوان النفيس بإيوان باريس، القاهرة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م.

: مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية، القاهرة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م.
: المرشد الأمين للبنات والبنين، القاهرة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢-١٨٧٣م.
: مقدمة وطنية مصرية، القاهرة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م.

- ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠.
- سامي عزيز: الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي ، القاهرة ١٩٨٦.
- سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور): أوربا العصور الوسطى، القاهرة.
- عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، جزءان ، القاهرة ١٩٤٨، ١٩٥٥.
  : عصر محمد علي، القاهرة ١٩٣٠.
  : عصر إسماعيل، جزءان القاهرة ١٩٤٨.
  : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، القاهرة ١٩٤٩.
  : مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية، القاهرة ١٩٥٠.
  : محمد فريد، رمز الإخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩) القاهرة ١٩٦٢.
- عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور): القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨).
- عبد العزيز الشناوي (دكتور): السخرة في حفر قناة السويس، الإسكندرية ١٩٥٨.
  : عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية/ سلسلة أعلام العرب رقم ٦٧، القاهرة ١٩٦٧.
  : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها.
- عبد المنعم ماجد (دكتور): طومان باي، مكتبة الأنجلو المصرية.
- عبد العظيم محمد رمضان (دكتور): تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨-١٩٣٦، القاهرة ١٩٦٨
- عبد اللطيف حمزة: قصة الصحافة العربية في مصر، بغداد ١٩٦٧.

- على الحديدى: عبد الله النديم خطيب الوطنية، سلسلة أعلام العرب رقم ٩، القاهرة ١٩٦٢.
- على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة، ٢٠ جزء، القاهرة ١٣٠٥-١٣٠٦هـ/١٨٨٧-١٨٨٩م.
- عمر عبد العزيز عمر (دكتور): دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، الإسكندرية ١٩٧٢.

الشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثامن عشر، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠.

- عمر كمال توفيق (دكتور) :

: تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، دار المعارف بالإسكندرية ١٩٦٧.

- فاروق عثمان أباظة (دكتور): عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر- الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦.

: العلاقات اليمنية بين الحربين العالميتين، دار المعارف بالإسكندرية ١٩٨١.

: أغا خان ومهمته فى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى، دار المعارف بالإسكندرية ١٩٨٢.

: أثر تحول التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر، دار المعارف بالإسكندرية.

- محمد أنيس والسيد رجب حراز: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، القاهرة ١٩٦٥.
- محمد أنيس (دكتور): صفحات من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، القاهرة ١٩٦٢.

: الدولة العثمانية والشرق العربى مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ٣ أجزاء، القاهرة ١٩٠٧.
- محمد رفعت رمضان (دكتور): على بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠.
- محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢-١٩٣٦، القاهرة ١٩٥٢.
- محمد فؤاد شكرى (دكتور): مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١-١٨١١، ٣ أجزاء، القاهرة ١٩٥٨.

: عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢.

: الحملة الفرنسية وظهور محمد على، القاهرة ١٩٤٣.

: مصر والسودان - تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٥-١٨٩٩، القاهرة ١٩٥٧.

- محمد فؤاد كوبرلى: قيام الدولة العثمانية، ترجمه عن التركية الدكتور أحمد السعيد سليمان، دار الكتاب العربى، القاهرة.
- محمد محمد حسين (دكتور): الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر، الجزء الأول، القاهرة ١٩٦٢.
- محمد محمود السروجى (دكتور): الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، الإسكندرية ١٩٦٧.

: دراسات فى تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الإسكندرية ١٩٩٨.

- محمد مصطفى صفوت (دكتور): انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤-١٩٥٦، الإسكندرية ١٩٥٦.

: الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، الإسكندرية ١٩٥٢.

- مصطفى كامل: المسألة الشرقية، القاهرة ١٨٩٨.

- نقولا الترك: ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، طبع فى مدينة باريز المحمية ١٨٣٩.
- يونان لبيب: الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩١٤، القاهرة ١٩٧٠.
: أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة، المجلة التاريخية المصرية المجلد ١٣، القاهرة ١٩٦٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية

(الجانب الوثائقى من الأرشيف البريطانى .P.R.O لوزارتى F.O. & I. O)

- Albrecht – Cartie, R.: A Diplomatic History of Europe since the Congress of Vienna, London 1961.
- Anonymous: The Egyptian Railway or, the interest of England in Egypt, London, 1852.
- Anonymous: Railways in Egypt; Communication with India, London, 1857.
- Baer, G.: A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1850, London on 1964.
- Blunt, W. S. : The secret history of the British occupation of Egypt, London, 1933.
- Broadley, A, M.: How we defended Arabi and his friends, London. 1884.
- Cromer, Lord: Modern Egypt, 2 Vols., London 1908.
- Cromer, Lord: Abbas II, London, 1915.
- Dodwell, H.: The founder of Modern Egypt, A Study of Muhammad Ali, Cambridge, England 1967.

- Douin, G.: Histoire de régne du Khédive Ismail, tome III, L'Empire Africain. Le Caire 1941: Histoire du Soudan Egyptien.
- Fisher, H. A.L.: History of Europe, London, 1945.
- George, H.: A Historical Geography of the Britich Empire, London, 1924.
- Ghorbal, S.: The beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mohamed Ali.
- Graham, G.: Great Britain in the Indian Ocean, 1810-1850, Oxford 1967.
- Hammer, J.: Histoire de l'Empire Ottoman, depuis son origine jusqu'á nos jours, Paris, 1836.
- Hogarth, D.: Arabia, Clarendon Press, Oxford, 1922.
- Hoskins, H.L.: British Routes to India, London, Longmans Green, 1928.
- Hozier, H.: The British Expedition to Abyssinia, London, Macmillan, 1969.
- Hunter, F. M.: An account of the British settlement at Aden, London, 1877.
- Jacob, H.: Kings of Arabia, London, Mills and Boon, 1923.
- Kirk, G.E.: A Short History of tne Middle East, New York, 1960.
- Loring, W.: A Confederate Soldier in Egypt, New York, 1844.
- Marston, T.E.: Britain's Imperial Role in the Red Sea Area, 1800-1878, Connectincut, U.S.A.
- Philips, C.: The East India Company 1784-1834.
- Safwat, M.M.: Tunis and the Great Power, Alexandria 1934.
- Shilbeika, M.: British Policy in the Sudan 1882, 1902, London 1952.
- Wilson, A. : The Suez Canal, London, 1939.

